المركز الديمقراطي العربي؛ برلين- ألمانيا

مخبر التدبير اللوجستيك الحكامة و الاقتصاد التطبيقي (MALOGEA)
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان، المغرب
مخبر التطبيقات الكمية و النوعية للارتقاء الإقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية، الجزائر

وقائع المؤتمر الدولي الافتراضي

دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية

أيام 16/15 يوليو-جويلية 2020

بواسطة تقنية التحاضر المرئي عبر تطبيق (zoom)

VR.3383.6431.B 2020

المركز الديمقراطي العربي

دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية

The role of organizations to achieve the sustainable development during the global pandemic

Proceedings of the international conference

15/16 July 2020

By Zoom App (Video Communications)

DEMOCRATIC ARABIC CENTER
Germany: Berlin 10315 Gensinger- Str: 112
http://democraticac.de
TEL: 0049-CODE
030-89005468/030- 89899419/030-57348845
MOBILTELEFON: 0049174278717

Bendjakhdel

المركز الديمقراطي العربي- برلين/ ألمانيا

بالتعاون مع:

*مخبر البحث التدبير اللوجيستيك الحكامة والاقتصاد التطبيقي MALOGEA جامعة تطوان المغرب

*مخبر التطبيقات الكمية والنوعية للارتقاء الاقتصادي، الاجتماعي والبيئي بالمؤسسات الجزائرية، جامعة غرداية الجزائر

وقائع المؤتمر الدولي الأول الافتراضي

دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاستثنائية أيام: 15/16 يوليو جويلية 2020

الجزء الأول

المتابعة والتنسيق:

د. خليل إيمان

د. شين خشير

الناشر

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

ألمانيا/برلين

Democratic Arabic Center

Berlin / Germany

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه

في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن مسبق خطي من الناشر.

جميع حقوق الطبع محفوظة: المركز الديمقراطي العربي برلين– ألمانيا

All rights reserved No part of this book may by reproducted.

Stored in a retrieval system or transmitted in any from or by any means without prior permission in writing of the published

المركز الديمقراطي العربي

للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية ألمانيا/برلين

Berlin10315 Gensingerstr :112

Tel :0049-code Germany

54884375-030

91499898-030

86450098-030

البريد الإلكتروني

book@democraticac.de

الرئيس الشرفي للمؤتمر: أ.عمار شرعان

اللجنة العلمية و التحكيمية للكتاب الجماعي :

د سامية شهي قمورة جامعة ستراسبورغ فرنسا

د محمد راجع كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

د.خليل إيمان ،أستاذة متعاقدة ،مخبر الدراسات القانونية ،جامعة ابن خلدون تيارت،الجزائر.

د-صافة خيرة ،أستاذة محاضرة أ.كلية الحقوق ملحقة السوقر ابن خلدون تيارت.الجزائر

د.خثير شين ،أستاذ مساعد ب،المركز الجامعي المقاوم الشيخ اعمود بن مختار ،إيليزي ،الجزائر

د خطوي عبد المجيد جامعة غرداية الجزائر

د.الصادق عبد القادر ،أستاذ محاضر أ ،كلية الحقوق جامعة احمد دراية

د حميد أبولاس أستاذ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

د.خيرة عبد الصدوق ،أستاذة محاضرة أ كلية الحقوق ابن خلدون تيارت.الجزائر

د يوسف هركان أستاذ التعليم العالي كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

د محمد الشواي أستاذ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

د علي الحنودي أستاذ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

د نورالدين الفقيهي أستاذ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

د.سمير الشحواطي ، أستاذ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

د نسرين بوخيزو أستاذة كلية العلوم القانونية والاقتصادية

د.زرقين عبد القادر المركز الجامعي تسيمسيلت.الجزائر

د ادريس الزناتي أستاذ كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان المغرب

كلمة رئيســــــــة المؤتمر
الدكتورة ايمـــــــان خليل

شهد العالم تغيرات متعددة ومعه أصبحت التنمية المستدامة الشغل الشاغل لأغلب دول العالم، حيث تكاثفت الجهود وازدادت الدراسات والاهتمام بها، وفرضت نفسها كمفهوم عملي للمشاكل التي تتحدى فئات المجتمع جراء الأزمة الوبائية والهدف، تحقيق تنمية المستدامة على كل المستويات الاقتصادية الاجتماعية والبيئية.

ان الأزمة التي يعيشها العالم اليوم، تفرض وضع خطة ودراسة تعمل عليها المؤسسات الحكومية ومؤسسات عامة وخاصة، التضامن والتآزر وتحويل هذه الأزمة الى زخم عالمي لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

تمثل الأزمة نقطة تحول حاسمة في الاستعداد لحالات الطوارئ الأخرى صحية اقتصادية واجتماعية، الأمر الذي نلمسه في سياسة التعامل التي انتهجتها كل دول العالم تماشيا مع حركة الاستدامة من تطوير الوسائل القانونية والاقتصادية، عبر دعم البحث العلمي عن طريق التعليم الالكتروني والادارة الحديثة الرقمية أو تحفيز التجارة الالكترونية وإرساء نظام الحماية الاجتماعية يوفر للجميع خدمات صحية ضد هذه الاوبئة، وأيضا وضع استراتيجيات للاستهلاك الرشيد للموارد.

يأتي هذا الملتقى في ظل التحولات الحالية على أمل الخروج بنموذج تنموي يمس كل المجالات القانونية والاقتصادية والسياسية\ والاجتماعية، من أجل تغيير انماط عيش الفرد والمجتمع خلال فترة الأوبئة وما بعد الأوبئة، ذلك للعمل على مستقبل أكثر استدامة.

حيث يهدف هذا الملتقى العلمي الأول: دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الأوبئة العالمية

للإجابة على عدة تساؤلات منها: فيما تتمثل أهداف التنمية المستدامة في زمن الأوبئة العالمية؟ ماهي الاستراتيجيات المنتهجة من طرف المؤسسات لدعم وتقييم التصدي لتفشي الأوبئة العالمية؟ لأي مدى وفقت المؤسسات في مسايرة أثار الأوبئة العالمية (كوفيد-19 نموذجا)؟

و الذي تكون من سبعة محاور رئيسية مع فتح المجال للبحث العلمي في أي موضوع له علاقة بعنوان المؤتمر الدولي

وهي كالاتي :

المحور الأول: التدابير الوقائية المطبقة على النشاطات التجارية لتحقيق التناسق التجاري في ظل الاوبئة.

المحور الثاني: جهود المؤسسات للحد من تأثير الأوبئة العالمية على التنمية الاقتصادية: رؤية مبكرة لتأثير الأوبئة على الاقتصاد

المحور الثالث: التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي: التعليم الإلكتروني (التعليم عن بعد)، النقل المنافسة، قانون المالية، أدارة الكترونية ، سياحة

المحور الرابع : الأليات المتخذة من أجل مجتمعات مستدامة، مدن المستقبل ومناعة الأوبئة، المناعة الصحية للمدن

المحور الخامس: دور الحكومة في تحقيق الأمن القانوني والقضائي: المنازعات العقدية، المحاكم الرقمية، نظام السجون

المحور السادس: تأثير الأوبئة على الأمن الدولي : استقرار سياسي، أمن إنساني ، الحرب البيولوجية

المحور السابع: تحديات احتواء الأوبئة صحيا، نظام الصحة، الاحصاء الصحي، نظام إدارة الأوبئة(إدارة المخاطر ،نظام صحي شامل)

ملاحظة :يفتح المجال للبحث العلمي في أي موضوع له علاقة بعنوان المؤتمر الدولي.

حيث كان الهدف من المؤتمر

- إظهار مدى قدرة الدول (حكومات و شعوب) في التعامل مع الأوبئة العالمية
- الخروج بنتائج وتوصيات، لكي تنتهج مستقبلا لضمان الاستقرار القانوني والاقتصادي والاجتماعي.

حيث بدأ المؤتمر الدولي بجلسة افتتاحية تم القاء كلمة من رئيسة الدكتورة إيمان خليل المؤتمر الدولي ممثلة المركز العربي الدمقراطي ببرلين ألمانيا و يعتبر المركز هو الجهة المنظمة الرئيسية و من مخبرين متعاونين، ممثل و رئيس مخبر البحث التدبير اللوجستيك الحكامة و الاقتصاد التطبيقي malogea كلية العلوم القانونية و الاقتصادية و الاجتماعية بتطوان الدكتور راجع محمد ،وممثل مخبر التطبيقاتالكمية و النوعية للارتقاء الاقتصادي،الاجتماعي و البيشي بالمؤسسات الجزائرية،جامعة الجزائر الدكتور عبد المجيد خطوي و رئيسه الدكتور طويطي محمد .

و كان الاستاذ شرعان رئيس الممركز العربي الدمقراطي ببرلين رئيس شرف المؤتمر و الدكتورة الفاضلة سامية شهي قمورة ضيفة شرف المؤتمر الدولي .

تمت مشاركة اكثر من 120 متدخل من أكادميين و مختصين من 15 دولة أجنبية عربية و غربية وهي:

الجزائر ،فلسطين ،المغرب ،مصر ،الاردن ،ولايات المتحدة الأمريكية ،فرنسا ،الصين ،الهند ،ألمانيا المملكة العربية السعودية ،السودان ،اليمن ،العراق ،لبنان.

حيث سير المؤتمر في يومين ،في كل يوم كانت فيه اربعة قاعات وكل قاعة فيها اربعة جلسات يسيرها رؤساء الجلسات.

كانت هناك مداخلات لرؤساء الجلسات و هي تمس الموضوع الرئيسي للمؤتمر أي دور المؤسسات في تحقيق التنمية المستدامة في ظل الاوبئة العالمية ،كل دكتور على حسب إختصاصه .

ترأست الدكتورة سامية شهي قمورة باحثة و أستاذة جامعية في علم البيانات و الذكاء الاصطناعي بجامعة ستراسبورغ الفرنسية جلسة بعنوان "دور التكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي في التنمية المستدامة أثناء و بعد جائحة Covid-19". كانت هذه الجلسة ذات بعد دولي بامتياز تناولت تدخلات لباحثين و خبراء من دول مختلفة و كذا باحثين و طلبة دكتوراه من مصر من جامعة طمياد و من الجزائر من جامعات: غرداية، غليزان و المسيلة. اول تدخل كان للدكتورة سامية شهي قمورة التي فتحت الجلسة بعرض مطول عن تقنيات الذكاء الاصطناعي التي ظهرت في مختلف مراكز البحث في العالم من أجل مكافحة الجائحة على رأسها التنبؤ بالبؤر و أعداد الحالات و خاصة علاقة التلوث في المدن و الاكتظاظ السكاني بالعدوى للفيروس. ثاني تدخل كان من باحث مختص في علم الذكاء الاصطناعي و البيانات التحليلية من الولايات المتحدة الأمريكية جامعة آيوآ Iowa ،حيث شرح مشروعا بحثيا لجامعته برآسته يتم من خلاله مكافحة تبذير الغذاء و المجاعات في العالم عبر تقنية التعلم الآلي في الذكاء الاصطناعي و ربط ذلك بأهمية التقنية تحت ظل التداعيات الاقتصادية و الازمات الغذائية في العالم المرتقبة بعد الجائحة. التدخل الموالي كان من خبير تصنيع من ألمانيا من شركة Volvo قام بمشاركة عرض حول مشروعه الذي يتناول تصنيع السيارات الكهربائية في المدن و أهمية التسيير الطاقوي لها لمحاربة التلوث. التدخل التالي كان من باحثة من الهند رئيسة قسم الأكاديميا بجامعة شانديقارهChandigarh ، أعطت الباحث فيه أسس و دور الحوسبة الافتراضية و السحابية cloud computing التي مكنت الاستمرارية في العمل أثناء الجائحة على رأسها منصات الاجتماعات الافتراضية و التواصل المرئي الصوتي المباشر. رابع تدخل كان للدكتور رامي شاهين، الباحث و رائد الأعمال في الذكاء الاصطناعي و أدوات إدارة المستقبل من الاردن و الشرق الأوسط. الدكتور شاهين قدم محاضرة عن الحلول التكنلوجية الحديثة و المستقبلية و كيفيات تسمح للدول بادراجها و ربط ذلك بضرورة اللجوء إليها في ظل الجائحة الحالية و الاوبئة المستقبلية. التدخل الموالي كان من الدكتور شاكر عبد العزيز كراش من جامعة غرداية حيث أعطى شرحا مطولا عن حل مبتكر يسمح بتتبع البؤر في المدن و الانذار عنها عن طريق تطبيق يعتمد على تكنولوجيا السلاسل الكتلية .blockchain التدخلات الأخرى كانت من طلبة الدكتوراه حول التعلم الإلكتروني الذكي و التسويق الإلكتروني. لقد كانت كل هذه التدخلات بمستوى علمي عالي بامتياز، أثرته المناقشات و الأسئلة و التساؤلات العلمية. و الذي لفت الانتباه تمكن الطلبة الجزائريين من خوض النقاش مع الباحثين الدوليين و التبادل معهم رغم أن بعضهم في السنة الأولى من رسالته للدكتوراه. أمر يشرف و يعطي صورة واضحة عن الادمغة و الطاقات الشبابية الجزائرية داخل الوطن التي من شأنها انها تواكب البحث العالمي .

خرجت هذه الجلسة بمجموعة من التوصيات : اولها هو أن الجائحة كوفيد 19 سارعت في دفع الدول و الأفراد للجوء إلى آليات التكنولوجيا و بالأخص الذكاء الاصطناعي لمحاولة حل اشكاليات لها علاقة بالتنمية المستدامة من الجهة الاجتماعية و الإقتصادية و كذا البيئية. و هذا ما سيدفع اكثر اعتناق المنظمات الاستثمارية مستقبلا للاقبال على مشاريع ذات طابع تكنولوجي بضم الذكاء الاصطناعي حتى في العلوم

الإنسانية و الاجتماعية. ثانيا هو أنه رغم الالتفاف الكبير حول الرقمنة و الذكاء الاصطناعي و التكنولوجيا لأجل صد تعقيدات وضع تعايش مستديم في ظل الجائحة إلا أن تعقيدات هامة اليوم تحول دون ذلك، من بينها : صعوبة الوصول إلى بيانات عن الوباء غير متحيزة ذات مصداقية ومتكاملة. صعوبة اقناع الأفراد بقبول فتح بياناتهم بسبب الحق المشروع في السرية الطبية. وصعوبة خلق نظام موحد عالمي ايكولوجي ecosystem بتوافق دولي واسع بسبب التسابق الدولي و التعقيدات الجيوسياسية. ثالث و آخر توصية خرجت بها الجلسة كان مفادها أن الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا قد تكونان طرفا في الحل لأجل الوصول إلى عالم موحد متعايش مستديم لصد الازمات الوبائية بشكل كفء ، إلا أن ذلك سيكون مستحيلا دون تقبل الأفراد و المجتمعات لقواعد اللعبة في توفير شروط كاملة لذلك.

وفي القاعة الثانية التي ترأسها الاستاذ عبد المجيد خطوي دكتور مختص في القانون الخاص بمداخلة تحت عنوان جهود المؤسسات الدولية في مجابهة الأوبئة والامراض المعدية

بين فيها أنالمجتمع الدولي أوجد مجموعة من الوسائل الهيكلية، مهمتها التنظير والتشريع لقوانين دولية تسمح بمجابهة تلك الأمراض التي تصيب الدم، على مستوى منظمة الأمم المتحدة عمدت هيئاتها وهياكلها إلى العمل قصارى جهدها من أجل محاربة تلك الأمراض المعدية السارية فهذه الحماية تشكل إحدى أولويات هذه المنظمة العالمية وفق يعد حقوقي قانوني دولي يستند في منطلقاته إلى تلك الحقوق الإنسانية المكفولة شرعا وقانونا والتي تسهر على دعمها وتفعيلها منظمات عالمية و إقليمية تنطوي تحت منظمة الأمم المتحدة أو هي هيئات دولية مستقلة في عملها عن الحكومات. وعليه ماهي العدوى و الى أي مدى ساهمت الجهود الدولية في التصدي لها.؟

و قام بتحديد الجهود الدولية لمحاربة العدوى، من خلال تحديد مفهوم العدوى المسببة للمرض ، بعدها تطرق للجهود الدولية للحماية من الامراض المعدية.وقد خرج الباحث بنتائج من أهمها

القضاء على البؤر المسببة لهذه الأمراض كالمناطق الموبوءة، التي تسمح بإنتشار الفيروسات والميكروبات والطفيليات المسببة لهذه الأمراض، ويتم ذلك بتعقيم البيئة من خلال تحسين شبكة المجاري العامة وردم البرك وتجفيف المستنقعات والاهتمام بنظافة المياه، لأن إهمال المياه ونظافتها يعد إحدى مشكلات الصحة العالمية، وتعتبر منظمة الصحة العالمية أن 80% بالمئة من الأمراض في العالم لها ارتباط وثيق بمشاكل المياه.

2- إنشاء أنظمة إنذار مسبق لمخاطر العدوى من خلال التبليغ عن أي مرض قد ينشأ من مصدر مشبوه وقبل تحوله إلى وباء قاتل ومعدي في آن واحد.

3- عزل المريض المصاب بالعدوى عن المجتمع، بالكيفية التي لا تمس كرامة المريض من جهة، واتباع التعليمات الطبية من جهة أخرى.

وفي القاعة الثالثة التي ترأسها الدكتور محمد راجع مختص في الاقتصاد كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان جامعة عبد المالك السعدي.

تمحور الموضوع حول الإدارة الاستراتيجية الحديثة التي تنبني على الأسس التالية:

-التخطيط الاستراتيجي : بناية استراتيجية الواقع والمستقبل ،يعتبر التخطيط الاستراتيجي أحد آليات رصد المخاطر غير المتوقعة والتحكم فيها على المدى المتوسط و البعيد ونجاعة التخطيط تكمن في عامل الاستمرارية والاستفادة من التجارب المتراكمة .

-الرقابة والحكامة : الرقابة الاستراتيجية والإدارة الاستراتيجية والأداء المؤسسي (الجودة الشاملة والتميز (وإدارة المعرفة لتدبير الأزمات ،لابد مثلا من سياسة عمومية جديدة على أساس التدبير المبني على النتائج الذي يأخذ بعين الاعتبار مؤشرات المردودية وأعمال التقييم للبيانات العمومية

-القيادة والبناء التنظيمي؛ القيادة والإدارة الاستراتيجية هناك عنصر مهم في الإدارة الاستراتيجي وهو اليقظة الاستراتيجية ،ان نجاح الإدارة الاستراتيجية يكمن في تأسيس خلية أزمة دائمة للمتابعة والتحليل والتقويم

وفي القاعة الثالثة التي ترأستها الدكتورة إيمان خليل وهي مختصة في العقود المدنية و التجارية ومحامية كانت مداخلتها بعنوان الامن القانوني ألية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاستثنائية

والتي عالجت فيها الاشكالية الاتية :ماهي الاليات القانونية التي إنتهجتها الدول لتحقيق الأمن في الظرف الاستثنائي الوبائي ؟

حيث تطرقت الى مفهوم الامن القانوني والقضائي خاصة في الوضع الذي يعيشه العالم اليوم كون الامن القانوني يمس العديد من المجالات الامن الغذائي الامن الاجتماعي رفاهية المعيشة التغلب على الامراض و الأوبئة والجهل و الإعتداءات الخ.خاصو في ظل هذه الجائحة عن طريق التعليم الإلكتروني والأمن الإقتصادي بثبات الدخل و إستقرار مادي و أمن مائي ،فالامن القانوني مفهوم اديولوجي سياسي و ثقافي يتغير بتغير الزمن و يرتبط بالحقبة الزمنية لذلك لا يمكن إعطاءه تعريفا محددا .

لقد كانت الجزائر على رأس الدول التي سعت الى تحقيق الأمن القانوني في ظل هذا الظرف الإستثنائي الطارئ عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد 19) ومكافحته،

و تحدثت عن ضرورة إدخال الذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية و القضائية و دوره في حل مشكلة تكدس الملفات المنظورة على مستوى المحاكم نتيجة توقيف العمل القضائي

فكان لا بد من تعزيز جهود المنظومة القضائية والإسراع في التحول الرقمي بهدف تطوير المحاكم والرفع منها وحل لأزمة كثرة الملفات العالقة.

وخرجت بنتيجة أن كوفيد19 كان له معظم الأثر على مختلف القطاعات ووجوب التوجه الالكتروني في جل الميادين بادخال الذكاء الاصطناعي .

وخرجت القاعة بتوصيات :

برغم أن الدول التي تمتلك تشريعات تحفظ خصوصية مواطنيها من تعرض بياناتهم الشخصية للسرقة أو التجسس أو استغلالها في الأغراض التجارية والدعائية، إلا أن هذه التشريعات غير واضحة كما أنها بها العديد من الثغرات القانونية كونها اعتمدت على معايير قديمة ولم تغطي جميع حالات التي تعترض الخصوصية الرقمية.

21-إن الحكومات التي تقوم بالرقابة على المواطنين بموجب حماية الأمن القومي ومكافحة التنظيمات الإجرامية والإرهابية قد لا تمتلك قوانين تحافظ على الخصوصية. لذلك يجب مراعاة هاته الثغرات من اجل تحقيق الأمن الأسري

ضرورة استخدام الرقمنة لتعزيز الامن القانوني القضائي الاجتماعي .

ولم يكن مرفق القضاء بمنأى عن الإجراءات المتبعة في هذا الصدد من أجل مجابهة وباء كوفيد- 19 التي أدت نتائجها إلى تكدس للملفات المنظورة على مستوى المحاكم نتيجة توقيف العمل القضائي كل هذه النتائج التي خلفتها أزمة وباء كوفيد- 19 والتي يمكن أن تسببها أوبئة عالمية أخرى مستقبلا فكان لا بد من تعزيز جهود المنظومة القضائية والإسراع في التحول الرقمي بهدف تطوير المحاكم والرفع منها وحل لأزمة كثرة الملفات العالقة نتيجة تعطيل وباء كوفيد 19 لعمل الإدارات في جميع دول العالم بما فيها عمل المحاكم ،كل هذا عجل إلى ضرورة الحديث عن ضرورة وحتمية تفعيل نظام المحكمة الإلكترونية بما يعرف بالتقاضي الإلكتروني أو الذكي أو الرقمي تحقيقا لعدالة إلكترونية (قضاء إلكتروني ،ومحاماة إلكترونية) ، من أجل تجنب أثار ما سببته أو ستسببه أوبئة عالمية أخرى من شلل لقطاعات في الدولة.

و في القاعة 05 والتي كانت المداخلة المفتوحة للدكتور هشام قاضي أستاذ محاضر في جامعة خميس مليانة اختصاص فلسفة العلوم فكان موضوع مداخلته حول تداعيات جائحة كورونا على الأمن الأسري- تحليل سوسيولوجي-

حيث أعتبر ان الاسرة ت هي البيئة الاجتماعية الأولى التي ينشأ فيها الفرد وتبنى فيها الشخصية الاجتماعية باعتبارها المجال الحيوي الأمثل للتنشئة الاجتماعية والقاعدة الأساسية في إشباع مختلف حاجات الفرد المادية منها والمعنوية بطريقة تساير فيها المعايير الاجتماعية والقيم الدينية والأخلاقية للمجتمع وبذلك فهي الملاذ الآمن لكل فرد يمارس فيها كل حقوقه في أمن و أمان و طمأنينة متحررا من جميع المخاوف المحيطة به،فإذا أمن أفراد الأسرة من أي مخاطر محتملة تحقق الأمن الأسري، و للأسرة دور هام في التنمية وفقاً لما تقوم به من توفير المناخ الطبيعي لتنشئة الفرد التنشئة الإيجابية وهي أحد أهم الروافد التي ترفد المجتمع بأهم عنصر من عناصر التنمية ألا وهو العنصر البشري فالأسرة القوية المتماسكة تمد المجتمع بالعضو الفاعل والمجتهد في إنتاجه. ومما لاشك فيه أن مسؤولية أمن المجتمع تقع على عاتق كل من داخله، غير أن الاشكال الواقع طرحه في ظل انتشار وباء كورنا ماهي تداعيات انتشار هذه الوباء على الأمن الأسري

و خرجت القاعة بالتوصيات الاتية:ضرورة تطوير مجال الاتصال الرقمي ،ضرورة تطور الأرضية الخاصة بالتعليم الإلكتروني

تكوين الأساتذة و الباحثين في مجال التعليم عن بعد و التعليم الاكتروني ،إعادة النظر في أليات التعليم الالكتروني و تطويرها بما يستدعي الواقع خصوصا في ظل الأوبئة

و في القاعة السادسة التي ترأسها الدكتور يوسف هركان اختصاص قانون عام ،كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية تطوان جامعة عبد المالك السعدي

والتي كان عنوانها ،الدولة والمجتمع وتدبير التداعيات التنموية لازمة كورونا ، تمت الاجابة عن السؤال الجوهري التالي: هل الازمة هي أزمة فاعلية في التدبير ام ازمة ثقة وتكامل بين الدولة ومؤسساتها والمجتمع ومكوناته؟ هل الدولة هي التي تحتاج إلى المجتمع ام المجتمع هو الذي يحتاج إلى الدولة؟ثم إذا كانت الدولة والمجتمع وجهان لعملة واحدة ، فما هي شروط انسجامهما وتكاملهما؟ تدبيرا لتداعيات الازمة على المستوى الصحي والاجتماعي والاقتصادي ؟ وهل من آليات تدبيرية لهذه الازمة ولكل اخواتها في المستقبل ؟

من خلال هذه المداخلة : تم تسليط الضوء على الدولة بين تراجع نظريات وبروز اولويات اثناء تدبير الازمة ، بالاضافة الى الوقوف على مكانة مدخل "الثقة" بين الدولة والمجتمع لمعالجة كل تحديات التنمية..

ومن توصيات المداخلة :اولا ضرورةتوجيه التفكير التشاركي نحو إعداد تدبير استراتيجي يسعى إلى رفع منسوب الثقة أثناء الازمة وبعد الازمة من خلال

ا- ترتيب دور كل من المواطن، و المنتخب ، والمجتمع المدني ورجل السلطة..

ب-إعادة الاعتبار للعنصر البشري، للبحث العلمي..

ثانيا-إعداد ابحاث خاصة بتدبير الازمات على المستوى المركزي وعلى المستوى الترابي(خرائط، مرجع....)

وفي القاعة السابعة ترأستها الأستاذة خيرة عبد الصدوق استاذة محاضرة بجامعة إبن خلدون.

إن قضية البيئة تعدو إلى ما نحمله لها اليوم من الاهتمام و الوعي حيث تعاني البيئة اليوم من عدة أخطار تشوه مظهرها العام وبالتالي تؤثر على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية لمؤسسات الدولة هذه الحقيقة أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بحماية البيئة، فكثرت الدراسات وانعقدت المؤتمرات و خرجت التوصيات و الإعلانات و أبرمت الاتفاقيات للحفاظ على البيئة الإنسانية من الأخطار التي تهددها . وقد ترتب على ذلك ظهور العديد من القواعد القانونية الدولية لمواجهة المخاطر هذه القواعد الآن يطلق عليها القانون الدولي للبيئة

كما تعتبر إشكاليات التدهور البيئي إشكاليات أفقية مشتركة بين جميع المؤسسات والفاعلين، لأنها تهم الأفراد الذاتيين والمعنويين كما تهم السلطات على المستوى الوطني والمحلي، ولأن حلها لن يتأتى إلا من خلال التماسك الاجتماعي والمجالي القادر على الترجمة العملية للشعور بالمسؤولية المشتركة لكل منا ، في إطار حكامة مشتركة من أجل التنمية المستدامة.

وقد قامت هذه الدراسة بتقديم منهجية التحليل والاقتراحات الهادفة إلى تفعيل مضامين الميثاق الوطني للبيئة والتنمية المستدامة من خلال اعتماد وتنفيذ نظام للحماية المستدامة للبيئة.

و في القاعة الثامنة التي ترأستها الدكتورة خيرة صافة مختصة في القانون الإقتصادي وكانت مداخلتها بعنوان التدابير الوقائية المطبقة على النشاطات التجارية لتحقيق الرفاهية في ظل تفشي الأوبئة المحددة في تعليمة وزارية مشتركة بين وزارتي التجارة والجماعات المحلية وتهيئة الإقليم إذ يتعين على التجار جملة من التدابير الالزامية ذات الطابع العام لكل النشاطات المرخصة وتتمثل في وضع ممسحة للتطهير عند دخول الأماكن وتنظيف وتطهير كل مساحات المحل باستمرار والتطهير المستمر خلال نفس اليوم لكل المساحات المتاحة للزبون.

و خرجت القاعة العلمية بتوصيات نذكر من بينها ضرورة الوعي الكافي من قبل التجار بخطورة انتشار الوباء والعمل على كبح جماحه حتى لا يتفشى في كافة أنحاء المحلات.

فهرس المحتويات

الرقم	الاسم واللقب	العنوان	الصفحة
01	د.سمير الشحواطي أستاذ القانون العام - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان - المغرب	الرهانات التنموية المغربية ومطلب تأهيل الرأسمال البشري: التعليم عن بعد نموذجا - دراسة على ضوء دروس زمن جائحة كوفيد 19 Les perspectives de développement marocaines et la nécessité de la qualification du capital humain : Cas de l'enseignement à distance – Une étude à la lumières des leçons tirés de la pandémie Covid 19	15
02	الدكتور عبد المجيد خطوي/ أستاذ محاضر جامعة غرداية	جهود المؤسسات الدولية في مجابهة الأوبئة والامراض المعدية Role of international institutions in combating epidemics and infectious diseases	36
03	د/ إبراهيم عبدالله محمد إبراهيم الشرقاوي.	دور مصلحة الضرائب المصرية في مواجهة أزمة فيروس كورونا)	47
04	الباحثة:إيمان خليلدكتورة عقود مدنية وتجارية ،مخبر الدراسات القانونية ، كلية الحقوق إبن خلدون تيارت الجزائر الباحث :خثير شين دكتور إختصاص تسويق إبداعي ،أستاذ مساعد ب ، المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار ايليزي	الامن القانوني ألية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاستثنائية Legal security is a mechanism to achieve sustainable development under exceptional circumstances	63
05	أيمن بوزانة طالب دكتوراه، مخبر LFIEGE، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر): وفاء حمدوش أستاذ محاضر -أ-، مخبر LFIEGE، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر):	دور تكنولوجيا المالية في تطوير التجارة الالكترونية في ظل جائحة كورونا -حالة الدول العربية-	80
06	ط.د أم الخير بري طالبة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة د.محمد رمزي جوديأستاذ محاضر جامعة محمد خيضر بسكرة	محددات تطبيق التعليم الالكتروني كدعامة لاستمرارية جودة التعليم العالي	104
07	الباحث: د/ ميثاق أحمد محمد راجح الرتبة العلمية والجامعة المنتسب إليها: أستاذ المحاسبة المساعد – الجامعة الوطنية- الجمهورية اليمنية	تأثير جائحة كوفيد -19 على دور ودوافع منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة نظرية"	128

08	خيرة عياد تخصص عقود مدنية وتجارية،جامعة ابن خلدون – تيارت.	واقع التعليم الإفتراضي وقت الأزمات la réalité de l'éducation virtuelle en temps de crise	152
09	الأستاذة : أوشن حنان محاضر ـأ ـ كلية الحقوق والعلوم السياسية ـجامعة ـخنشلة ـ الجزائرـ	المسؤولية الاجتماعية للشركة في ظل جائحة كورونا وتأثيرها على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة	160
10	هناء أيتوتهن باحثة بسلك الدكتوراه تخصص قانون كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-جامعة محمد الخامس-السويسي-الرباط-المغرب	البيئة والتنمية المستدامة	182
11	د. سكوتي خالد دكتوراه في القانون العام، جامعة غرداية، الجزائر	أزمة كورونا العالمية بين التهديد الوبائي وحتمية تقوية الأنظمة الصحية	195
12	الباحث: سامية بن يحي الرتبة العلمية والجامعة المنتسب إليها: باحثة / كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة1	الأمن الدولي في ظل تفشي الأوبئة بين الحروب البيولوجية و تأثير المخاطر International security in light of the spread of epidemics between biological wars and the impact of risks	215
13	دالي سعيد أستاذ محاضر جامعة المدية، الجزائر صفاي العيد أستاذ محاضر جامعة المدية، الجزائر	مبدأ استمرارية المرفق العام في ظل وباء كورونا (كوفيد19)	239
14	ذ.صباح نافيع باحثة بسلك الدكتوراه جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق السويسي- الرباط/ المغرب	المقاربة الاستباقية للدولة المغربية لحماية المقاولات السياحية في زمن كورونا L'approche proactive de l'Etat marocain pour la protection .des entreprises touristiques	251
15	محمد الطيب حمدان أستاذ محاضر ب جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر	جائحة كوفيد 19 وآثاره على النظام الدولي	264
16	الباحث الاول : مناد إشراق طالبةدكتوراه قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس –المدية- الباحث الثاني: هارون أوروان أستاذ محاضر-أ- بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المدية.	العمارة الخضراء وأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد 2019: اية علاقة؟	274
17	الدكتورة عبد الصدوق خيرة –جامعة تيارت – كلية الحقوق و العلوم السياسية-الجزائر عضوة في مخبر تشريعات حماية النظام البيئي-جامعة ابن خلدون – كلية الحقوق و العلوم السياسية –الجزائر	آليات الحد من الهدر البيئي في ظل جائحة كورونا	296
18	Khadija ANOUAR	Santé et sécurité au travail au Maroc	**312**

	Professeure à la Faculté des Sciences Juridiques, Economiques et Sociales de Fès Maroc Université Sidi Mohamed Ben Abdelah		
19	الباحث: ذ. أبجان عبد الإله الرتبة العلميةوالجامعة المنتسب إليها: كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر – أكادير	الموارد الغابوية بسوس-اشتوكة: الدينامية المجالية والتحولات	321
20	فاطمة بولحوش الدكتوراة الوطنية الكلية المتعددة التخصصات الناظور جامعة محمد الأول وجدة	التدابير المتخذة في مجال التعليم الالكتروني (التعليم عن بعد) في زمن كورونا	337
21	مديني عثمان ط .د جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر)	التحليل الديناميكي للأداء المالي باستخدام نموذج Z-Altman score ودوره في تعزيز ثقة المساهمين	354
22	رضوان قطبي دكتور في القانون العام والعلوم السياسية كلية الحقوق السويسي، جامعة محمد الخامس بالرباط. أستاذ الفلسفة بالثانوي التأهيلي (وزارة التربية الوطنية)	التعليم الإلكتروني بالمغرب ورهان التنمية E-learning in Morocco and the challenge of development	373
23	الباحثة:زينب ميرغني السيد أبوعلي. أستاذة الإعلام والعلاقات العامة.	التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي في ظل وباء كورونا) التعليم الإلكتروني – التعليم عن بعد	384
24	أمينة بشيري طالبة باحثة في سلك الدكتوراه	الفعل العمومي والفعل الجماعي في تدبير النفايات المنزلية المنطق والمنطلق	400
25	د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان استاذ مساعد بقسم العلوم الإدارية والماليةالكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين أ. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم باحث دكتوراه بقسم المحاسبة والمراجعة كلية التجارة - جامعة عين شمس- مصر	دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا	429

الرهانات التنموية المغربية ومطلب تأهيل الرأسمال البشري:
التعليم عن بعد نموذجا - دراسة على ضوء دروس زمن جائحة كوفيد 19

Les perspectives de développement marocaines et la nécessité de la qualification du capital humain :
Cas de l'enseignement à distance – Une étude à la lumières des leçons tirés de la pandémie Covid 19

د.سمير الشحواطي
أستاذ القانون العام - كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بتطوان - المغرب

الملخص:

حظي الإنسان-المواطن بمكانة هامة على صعيد تطور الأدبيات التنموية وبناء وباراديغماتها، فمختلف المقاربات والاتجاهات النظرية والمنهجية التي عنيت بدراسة موضوع التنمية اهتمت بالمواطن-الإنسان، والمنظور التنموي الحديث غدا أكثر تركيزا على الإنسان/المواطن، بوضعه كغاية للتنمية كذلك، وليس مجرد أداة لتحقيقها فقط، باعتبار أنه لا قيمة لجهود التنمية ما لم تستند على أساس تنمية "المواطن" واستدامتها، لذلك فإنه من المفترض في أية خطة أو عملية تنموية أن يكون محورها الإنسان/المواطن، والانطلاق من تأهيله وتمكينه للانخراط في سيرورتها والاستفادة من عوائدها. وعلى هذا المستوى تحضر منظومات التعليم والتكوين لتشكل مقوما رئيسيا على درب تأهيل الرأسمال البشري وتمكينه تنمويا، ومن منطلق ذلك تنتصب دواعي ومبررات إيجاد تعليم عن بعد بمضامين تنموية يجسد مدخلا ودعامة لهذا التأهيل والتمكين (المعرفي، الثقافي، المهاري، ...)، لإحداث النقلة/الطفرة التنموية المرجوة، من ذلك سيتم التعاطي مع هذا المدخل بتخطيط ركائزه ومقوماته، وكذا رسم أهدافه ووظائفه على مسار إدراك الطموحات التنموية ونيل رهاناتها في التجربة المغربية

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة – تأهيل الرأسمال البشري – تمكين – تعليم عن بعد.

L*homme-citoyen avait une place privilégiée dans l'évolution de la littérature du « développement » et dans la construction de ses paradigmes surtout que l'ensemble des approches et des tendances théoriques et méthodologiques, qui se sont intéressées au sujet du développement, ont mis l'homme-citoyen dans leur ligne de mire. Mieux encore, le nouveau concept de développement se focalise davantage sur l'homme-citoyen en le considérant comme une finalité/un objectif au lieu de le traiter comme un outil au service du développement.

Nous pouvons ainsi affirmer que la valeur ajoutée par le développement perd son sens lorsqu'elle ne peut pas garantir un développement durable au citoyen, et donc tous les plans de développement doivent se focaliser principalement sur « l'homme-citoyen » tout en lui permettant de se qualifier, de participer à leurs mises en œuvre et de bénéficier de leurs résultats. Dans ce sens, nous soulignons le rôle primordial de l'enseignement et de la formation qui sont considérés comme un levier essentiel de la qualification du capital humain et de son empowerment, d'où la nécessité de concevoir un modèle d'enseignement à distance avec des contenus de développement pour amorcer et renforcer cette qualification et cet empowerment (connaissance, culture, compétences, ...) afin de garantir la réussite de la transition ciblée par le développement.

A partir de cette constatation, nous avons procédé à la décortication de l'enseignement à distance avec des contenus de développement à travers la détermination de ses critères, ses clés de réussite, ses objectifs et ses impacts sur le processus de réalisation des objectifs ciblés par développement au Maroc.

Key words : Développement durable - Qualification du capital humain - empowerment - Enseignement à distance.

مقدمة :

حظى الإنسان-المواطن بمكانة هامة على صعيد تطور الأدبيات التنموية وبناء وباراديغماتها، فمختلف المقاربات والاتجاهات النظرية والمنهجية التي عنيت بدراسة موضوع التنمية اهتمت بالمواطن-الإنسان، إذ جُعل هذا الأخير منطلقا و أساسا لكل "تقدم وحداثة" منذ فكر عصر الأنوار والثورة الديمقراطية منذ القرن 18م[1]، وإن كان ذلك وفق منظور تنموي تقليدي ينطلق من الأعلى (الدولة) إلى الأسفل (أفرادا وجماعات)، إلا أن ذلك سيتطور ليغدو منظورا تنمويا ينطلق من الأسفل بالتركيز على

[1] عبد الرزاق بياز، المسألة الدستورية و الانتقال الديمقراطي بالمغرب: متطلبات دستور الانتقال الديمقراطي: دراسة تحليلية واستشرافية، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2002-2003، ص 63.

الفرد/المواطن[2]؛ حيث أن المنظور التنموي الحديث غدا أكثر تركيزا على الإنسان/المواطن، بوضعه كغاية للتنمية كذلك، وليس مجرد وقود أو أداة لتحقيقها فقط، باعتبار أنه لا قيمة لجهود التنمية ما لم تستند على أساس تنمية "المواطن" واستدامتها، بتحسين أوضاعه والرقي بسلوكه وقيمه، لذلك فإنه من المفترض في أية خطة أو عملية تنموية أن يكون محورها الإنسان/المواطن، وإسقاط هذه الفرضية لن يؤدي إلا إلى المزيد من الاختلالات والتحديات التنموية، ويصيب الجهود التنموية في مقتل، فحيث ينتفي وجود "المواطن" كمفهوم ودلالة متجسدة واقعيا، ولا يحتل "المواطن" المكانة اللائقة به في واقعنا وحقل تفكيرنا، ستغيب معها كل أو بعض شروط وجوده، وفي مقدمتها شرط المواطنة[3]، كشرط يعد ضرورة تنموية تقتضي الانطلاق من تأهيل المواطن(ة) وتمكينه لجعله(ا) ركيزة ومحورا لكل تنمية متجددة ومستدامة. ذلك أن نجاح العمليات التنموية يرتبط ارتباطا وثيقا بما يتحقق لها من تعبئة مجتمعية واسعة تكفل انخراط الإنسان-المواطن في سيرورتها، وهو الأمر الذي يناط في أعمه بالتنشئة المجتمعية كآلية لإيجاد الأرضية الصلبة لربط الأجيال بالعمليات التنموية، وتأهيلهم للاندماج السلس في مختلف محطات مسارات بنائها، ويناط كذلك بالثقافة المجتمعية الموكول إليها تهيئ الخلفية الفكرية والثقافية المحركة لدافعية انخراط الجماهير في المسيرة التنموية، سواء على مستوى مرجعياتها الفكرية ومنظومتها القيمية والمعيارية، أو على مستوى إطاراتها المؤسساتية، وذلك بالاتجاه صوب خلق الحوافز والدافعية لدى المواطنين والمواطنات للانخراط والإسهام الفاعل والفعال في السيرورة التنموية المتجددة والمستدامة، إن على صعيد الإعداد والتخطيط، أو التنفيذ والمتابعة، أو التقييم والتقويم -التغذية الراجعة-. لذلك ينبري الدور الحاسم لتأهيل وتمكين الرأسمال البشري على صعيد التعاطي مع مختلف الأزمات والتحديات التنموية في سبيل تجاوزها، وكذا على صعيد تحقيق الأهداف والغايات المنشودة لمختلف العمليات التنموية. وعلى هذا المضمار تحضر منظومات التعليم والتكوين لتشكل مقوما رئيسيا على درب تأهيل الرأسمال البشري وتمكينه تنمويا، ومن منطلق ذلك تنتصب دواعي ومبررات إيجاد تعليم عن بعد بمضامين تنموية يجسد مدخلا ودعامة لهذا التأهيل والتمكين، لاسيما حيث محدودية منظومات التربية والتكوين القائمة، وتخطي تلك المحدودية، للإسهام في النقلة التنموية المرجوة، لذلك وجب التعاطي مع هذا المدخل بتخطيط ركائزه ومقوماته، وكذا رسم أهدافه ووظائفه على مسار إدراك الطموحات التنموية ونيل رهاناتها.

من منطلق هذه الخطاطة النظرية ستقدم هذه الدراسة على التعاطي مع التجربة التنموية المغربية، برصد وتحليل وموقع المواطن على مضمارها، واستشراف المداخل القمينة بجعل المواطن محورا للعمليات التنموية المستدامة، عبر تأهيله وتمكينه تنمويا، وما يكن أن ينهض به التعليم عن بعد من أدوار

[2] كريم لحرش وعبد الرحيم كحلاوي، الانتخابات الجماعية بالمغرب (قراءة في استحقاقات 12يونيو 2009)، سلسلة المركزية والإدارة المحلية، العدد 3، 2009، ص ص 103 – 104.

[3] محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1990، ص 111.

على مسالك ذاك التأهيل والتمكين، استرشادا بأهم الدروس المستفادة من زمن الجائحة الصحية (كوفيد 19)، وكيف يمكن لهذا النهج التعليمي أن يشكل دعامة لتحقيق المرونة على منظومة التربية والتكوين، وتنزيل مبدإ التعليم مدى الحياة، وإضفاء جرعات بطابع اجتماعي أكثر على هذه المنظومة بتوفير سبل تحقيق عدالة اجتماعية ومجالية.

ووفقا لذالك سيتم هذا التعاطي عبر النقاط التالية:

أولا: مكانة الإنسان - المواطن على المضمار التنموي المستدام:

1- تنمية من المواطن وإليه: في محورية المواطن التنموي

2- التمكين التنموي للمواطن: في ضرورات التأهيل

ثانيا: التعليم عن بعد مدخلا للنهوض بتأهيل الرأسمال البشري التنموي:

1- إيجاد تعليم عن بعد تنموي في التجربة المغربية: في الأسس والمقومات

2- التعليم عن بعد والنموذج التنموي المستدام: في الأهداف والوظائف

أولا: مكانة الإنسان - المواطن على المضمار التنموي المستدام:

مع تطور مفهوم التنمية، لاسيما في العقود الستة الأخيرة، حيث بات النظر إلى التنمية على أنها عملية لتوسيع الحقوق والحريات التي يتمتع بها الإنسان، وغدت مقاربة التنمية مبنية على أساس حقوقي، كمقاربة متكاملة ومتداخلة، تتمحور حول ركيزة أساسية متمثلة في جعل التنمية حقا مكفولا ومضمونا للمواطنات والمواطنين، وحيث تداخل الحقوق وتكاملها، دون فصلها عن بعضها البعض أو تجزئتها، فكل مساس أو تقييد لجانب منها ينعكس سلبا على باقي المنظومة الحقوقية المتسمة بالتنوع والتفرع[4]، سواء كانت هذه الحقوق من الجيل الأول[5]، أو الثاني[6]، أو الثالث[7]، هذا الأخير الذي أقر التنمية كحق بموجبه يساهم الفرد/المواطن في إقرار وتقرير حقوقه وواجباته، وفي حمايتها، والرقابة عليها[8]، وتبعا لهذا المنظور

---

[4] الطاهر لبيب، التنمية الاجتماعية واتجاهاتها في البلدان العربية، مجلة المستقبل العربي، بيروت، لبنان، ع 253، مارس 2000، ص 43.

[5] الحقوق التي تضمنها "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"المعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 1966، ودخل حيز النفاذ في مارس 1976.

[6] الحقوق التي تضمنها "العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" المعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في دجنبر 1966، ودخل حيز النفاذ في يناير 1976.

[7] الحقوق التي تضمنها "إعلان الحق في التنمية" المعتمد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بموجب قرارها 128/41 بتاريخ 4 دجنبر 1986.

[8] عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية: محاولة للمساهمة في نظرية مندمجة لحقوق الإنسان، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في الحقوق، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، فاس، 1996، صص 96 -97.

الجديد صار الحق في التنمية حقا مؤسسا للحقوق[9]، يدعمها ويعمقها، ووفقا لهذا المنظور تم تجاوز المفهوم الكلاسيكي الضيق للتنمية بوصفها نموا للناتج القومي الإجمالي، أو زيادة في متوسط دخل الفرد أو التصنيع والتقدم التقني، فرغم أهمية هذه المؤشرات إلا أن التنمية غدت مستندة على اعتبارات أخرى، كالأوضاع الاجتماعية وعلاقات القوى التي تسمح بالتمتع الحقيقي بخدمات الصحة والتعليم والشغل وغيرها من الحقوق، وكذا ممارسة الحقوق المدنية والسياسية، وامتلاك فرص المشاركة المجتمعية في مختلف امتداداتها[10]. ومن منطلق ذلك اكتست التنمية أبعادا إنسانية أكثر، "تنمية الناس، من أجل الناس، ومن قِبل الناس"، تنمية للإنسان لما تنشده من بناء للقدرات الإنسانية عن طريق تنمية الرأسمال البشري/ الموارد البشرية التنموية، وتنمية من أجل الإنسان لتنعكس عوائدها على حياة الناس، وتنمية من قبل الإنسان بما يفيد تمكينه من المشاركة بفاعلية في مساراتها ومحطاتها[11]. كما أن المفهوم الحديث للتنمية غدا مكتسيا لأبعاد مستقبلية؛ حيث التكامل بين بحث الفرص التنموية للعنصر البشري في الحاضر وضمان فرص الأجيال القادمة[12]، وبذلك أفضى هذا التطور إلى أنسنة التنمية واستدامتها وفق مقترب حقوقي وجب كفالته وضمانه للمواطنين والمواطنات، وللأجيال الحالية والقادمة، الأمر الذي فرض جعل الإنسان محورا لكل عملية تنموية منشودة (النقطة الأولى)، وجعل من توافر شروط المشاركة الواعية والفاعلة وما تستلزمه من تأهيل لهذا للرأسمال البشري فريضة تنموية (النقطة الثانية).

1- تنمية من المواطن وإليه: في محورية المواطن التنموي

يمسي تحقيق تقدمات على المضمار التنموي صعب المنال طالما لم تكن أولوية أولوياته استهداف الإنسان باعتباره منبع ومآل كل فعل تنموي، لاسيما حيث ترتهن الخطط والبرامج لأولويات أخرى على حساب أولوية المواطن(ة)، بل لن تفضي تلك الخيارات، كما هو حال التجربة التنموية المغربية، إلا إلى تَعَطُّل النموذج التنموي، وإضعاف الثقة في النموذج وفي المؤسسات، ولن ويُذكي إلا الهشاشة والمزيد من التقاطبات والتفاوتات الاجتماعية والمجالية، وتكريس الفوارق في الولوج إلى الحقوق الأساسية، ويغيب امتلاك الفرد للدافعية ولشروط المشاركة والإسهام في السيرورة التنموية، والأنكى أن هذا التعطيل للمكانة المحورية المفترضة للمواطن (ة) تتفاقم حدة مخرجاته بالنظر إليه من زاوية النوع، حيث تبقى المرأة على

---

[9] Pellet Alain, The functions of the right to development: A right to self-realization, In: Human right and development, Third World Legal Studies, Vol3, Issue1, 1984, P133.

[10] معتز بالله عثمان، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، في: التنمية والديمقراطية وتطوير النظام الإقليمي العربي، بحوث ومناقشات الندوة العالمية حول التنمية والديمقراطية وإصلاح النظام الإقليمي العربي، التي عقدت في، بتاريخ 9و10 ماي 2013، منشورات المنظمة العربية لحقوق الإنسان، القاهرة، مصر ط1، 2013، ص 88.

[11] نادر فرجاني وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 - خلق الفرص للأجيال القادمة، منشورات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المكتب الإقليمي للدول العربية، عمان الأردن، ط1، 2020، ص ص 12 - 13.

[12] معتز بالله عثمان، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، م.س، ص 91.

هامش مسلسل التنمية، وكذا من زاوية المجال؛ إذ يعاني الوسط القروي خصاصا أكثر يحول دون انخراطه وإسهامه واستفادته بالقدر الكافي والمطلوب على درب تنمية البلاد[13]، ليغطي واقع الهشاشة مختلف تفاصيل الحياة الاجتماعية، وتكتسح الاختلالات شتى حقول النسق الاجتماعي، مما كان لها وقع على مجريات السيرورة التنموية. فبلورة وقيام مشروع مجتمعي تنموي هو متصل بمدى توافر جملة من الشروط الاجتماعية التي من شأنها الدفع بعجلة عملية التنمية، حيث التخلص من التهميش والإقصاء الاجتماعيين، والتقليص من التفاوت الاجتماعية تمسي ضرورات للإسهام في إرساء بنى اجتماعية على أسس متينة ومتماسكة تعبد الطريق نحو المزيد من التنمية، إلا أن تخلف تلك المستلزمات الاجتماعية يجعل قيام التنمية أمرا عسيرا، حيث يقف العجز عن تلبية الحاجيات الأساسية عائقا أمام الطموحات التنموية بدل سند ودعم فرص قيامها وتحقيقها[14].

وفي سبيل الانفكاك من ربقة المثبطات التنموية يغدو النهوض بأوضاع المواطن(ة) أولوية قصوى، ويغدو جعل المواطن محورا للتنمية الأساس الأول لأي "نموذج تنموي" يؤمن بقدرات الإنسان/المواطن وطاقاته الإبداعية، ويؤهله ليكون الفاعل الرئيسي في النموذج، النخراطا ومساهمة، مشاركة واستفادة، منه تبدأ التنمية وإليه تسير، فهو الأداة والغاية في نفس الآن، وفق رؤية واضحة الأهداف، تسمح بتخطيط واع بالإمكانات، متطلع إلى مطامح قابلة للنيل والوصول، وهذا البناء التنموي المقصود لا يبتغي مجرد إقامة المؤسسات أو إقرار النصوص (دستور وقوانين)، بالاقتصار على التمظهرات الخارجية للتنمية، بل عملية بناء تبدأ بالإنسان، بناء وتأهيل "المواطن" الذي يعد أساس كل تنمية، وجعل المؤسسات والنصوص مصوبة تجاه خدمة "المواطن" بما يؤهله ويجعله منخرطا في البناء التنموي لا مبتعدا عنه وعن كل الحياة المجتمعية، ذلك أن تلك المؤسسات والنصوص تبقى "مصداقيتها رهينة بمدى احترامها للإنسان المواطن"، و"قيمتها مرتبطة بالمكانة التي يحتلها المواطن في مجتمعه"[15]. فاستهداف المواطن كأداة أساسية، وغاية قصوى للتنمية، بجعل الطاقات الإنسانية محورا لهذه التنمية، كتنمية حقيقية ومتجددة ومستدامة، وكلما اتجهت هذه التنمية إلى إيجاد طاقات إنسانية نوعية، وفاعلة مساهمة، كلما أصبح

---

[13] لتفاصيل أكثر حول مواطن الضعف الكبرى التي ترهن التنمية بالمغرب يراجع:
- المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، مساهمة المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، ماي 2019، ص ص 47-58.

[14] سمير الشحواطي، إشكالية التنمية السياسية وأزمة المشاركة في المغرب، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة محمد الخامس، السويسي، سلا، 2013 -2014، ، ص 391.

[15] Maxime Haubert et Christiane Frelin et autres, Etat et société dans le tiers-monde: de la modernisation à la démocratisation ?, Pub de la Sorbonne, Paris, 1992, P49.

المسار التنموي أكثر وضوحا، ويسير المراحل والأشواط، وكان الإنجاز "أجود وأفضل"[16]، وكلما كان الإنسان/المواطن هو محور التنمية، ابتداء وصيرورة وغاية، كان ضمان استمرارية التنمية واطراد جهودها الساعية إلى الارتقاء بالفرد والمجتمع[17]، من هذا تتبدى الأهمية القصوى لحضور "المواطن" في سيرورة عملية التنمية، وتغدو تعبئته وتأهيله ضرورة حتمية لتحقيق التنمية الشاملة عموما، فتحقيق التنمية رهين بمدى تعبئة "المواطن" وبلورة إرادة مجتمعية قائمة على المشاركة والانخراط، ثقافة وسلوكا، منذ انطلاق المشروع التنموي وبلورته إلى إنجازه وتتبعه وتقييمه وتقويمه؛ إذ لا مجال في هذه السيرورة للمنطق الإقصائي بأي حجة كانت، سواء ممارساتي بمنطلق احتكاري، أو ثقافي من منطلق أنتربولوجي (إثني، طائفي، لغوي، أو ديني)[18]، ففي ظل تهميش المواطن وإقصائه، يتم الإجهاز على حقوقه، لاسيما الحق في التنمية وحق المشاركة فيها، وتحيد التنمية عن جوهرها، وتمسي مجرد "شعارات" لا ارتداد لها على مستوى الواقع[19]؛ إذ كيف يمكننا تصور منظور حقيقي للتنمية يقوم على عدم إشراك "المواطن" ؟ ! مع الأخذ بعين الاعتبار أن هذا "المواطن" هو المعني الأول بهذه التنمية.

من منطلق ذلك تسعى المجتمعات التي تنشد تحقيق التنمية[20] إلى تبني سياسات ومشاريع تهدف إلى خدمة الإنسان وتوفير حاجياته المعيشية، بما يتضمنه ذلك من شغل وصحة وفكر وتعليم وسكن وغيرها، وهذه التنمية تعمل بصورة عامة على تأهيل الطاقات البشرية برفع مستوى معيشتها وقدراتها للإسهام في تحقيق مختلف الأبعاد التنموية[21]، وفي ذلك تنهج سياسات اجتماعية تصبو إلى تحسين البناء الاجتماعي

---

[16] محمد خاتمي، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن، ترجمة سرمد الطائي، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 2002، ص 126.

[17] عزيزة مومن، إشكالية التنمية السياسية في الوطن العربي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2001 – 2002، ص 259.

[18] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى،1997، ص 347.

[19] غالب الفريجات، على طريق التنمية السياسية، دار أزمنة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 2005، ص 52.

[20] من أبرز التجارب التنموية المعاصرة الناجحة نقف عند التجربة الماليزية، وهي التجربة التي كرست هذا التوجه بتنمية قدرات مواطنيها وتمكينهم للانخراط والإسهام التنموي بالاستثمار في الفرد الماليزي، فمن أبرز الحلول والاستراتيجيات التي شملتها الخطة التنموية الماليزية كان الإسراع في تنمية الرأسمال البشري، وضمان التمكين لكل أفراد المجتمع، وهندسة التنمية من أجل رفاهية أفضل والتوجه نحو المعرفة المكثفة.

يراجع في ذلك : مجموعة باحثين تنسيق وإشراف عائشة عباش ونهى الدسوقي، أبعاد التجربة التنموية في ماليزيا- دراسة تحليلية في الخلفيات .. الأسس.. الآفاق، منشورات المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا، ط 1، 2019، ص 8 وص ص 32-33.

[21] الحسن إحسان محمد، علم الاجتماع الاقتصادي، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد، العراق، ط1، 1990، ص144.

والرقي به، بالاستغلال الأمثل للقدرات، متخذة من الإنسان هدفا ووسيلة في ذات الآن، للانتقال به دائما إلى حالة أفضل من العيش الكريم[22]،

إن الطموحات الرامية إلى بناء باراديغم تنموي متجدد ومستدام، كفيل بتحقيق نقلة تنموية تكفل الانعتاق من ربقة أوضاع الهشاشة المتعددة الأبعاد لن يكتب نيلها إلا بجعل التنمية متمحورة حول الإنسان-المواطن، وجعله جوهرا ولبا لكل تمفصلاتها، وبشكل يضمن تكافؤ الفرص والإنصاف، وينهض بتنمية الفرد ويعزز قدراته في ظل مجتمعٍ تنموي يحتل فيه المواطن مكانة مركزية، ويوفر فرصا أكبر للجميع ليتمكنوا من الإسهام التنموي ويسمح لهم بالاستفادة بشكل منصف من ثمار وعوائد التنمية، وبالوجه الذي ينمي الثقة في المؤسسات، ويعزز الحس الوطني والشعور بالانتماء إلى الوطن، وبالتالي توظيف أقصى لما سيتوافر للمواطن(ة) من مهارات وكفايات، وفي ظل ظروف مواتية للإسهام والانخراط بفعالية في تنمية ذواتهم ومجتمعهم. لهذا يعد تأهيل المواطن ضرورة على مسار نيل تلك الطموحات، وهو ما سننتقل إليه في النقطة الموالية.

2- التمكين التنموي للمواطن: في ضرورات التأهيل

التنمية كسيرورة ومشروع مجتمعي تقتضي انخراط أفراد المجتمع المنبني على الإرادة الواعية والمدركة للضرورة التنموية، وأهمية عملياتها، تلبية للحاجيات وتحقيقا للطموحات، الفردية والجماعية، وعبر تمكين أفراد المجتمع وتأهيلهم للفعل والفعالية في المشروع المجتمعي، ذلك أن تحقيق التنمية يرتهن بما يتوافر لدى الأفراد/المواطنين من استعداد قبلي للانخراط في سيرورتها والحضور الفاعل في مختلف محطاتها، الأمر الذي يتطلب إدراكا وإلماما للمواطنين بخلفيات وأهداف العملية التنموية، والإحاطة كذلك بالظروف المجتمعية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية، البيئية) وما تواجهه من عقبات، ما يفيد امتلاكهم لحد أدنى من المعرفة التي على ضوئها تتحدد مواقفهم وسلوكاتهم كترجمة لتلك المعرفة، أي الانتقال من الإدراك الذهني إلى الممارسة عبر المشاركة والانخراط في العملية التنموية، وبدورها هذه الأخيرة تتيح لهم مزيدا من الإلمام، وتمتعا أكثر بحقوقهم ونهوضا واعيا بوواجباتهم المجتمعية، ويساهمون من خلالها في تطوير أو تغيير أوضاعهم، بما يتطلبه ذلك من انخراط لدعم وتعزيز جهود التنمية، والمساهمة في تجاوز عقباتها بتحديدها وانتقاد مسلكياتها الخاطئة، فبناء التنمية لا يمكن أن يتحقق إلا بمواطنين ومواطنات هم على درجة مهمة من الدراية والإدراك، تجعلهم مرتبطين ارتباطا وثيقا وإراديا بقيم المشاركة والانخراط التنموي الفاعل[23].

---

[22] مولود زايد الطبيب التنشئة السياسية: دورها في تنمية المجتمع، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2001، ص 20.

[23] Mayer (N), Perrineau (P), Les comportements politiques, Armand colin, Paris, 1992, P 6.

إن الانطلاق السليم لأي مشروع تنموي، وتحديد أنجع الخيارات تحقيقا للطموحات التنموية يستلزم البدء أولاً بتحديد التحديات والكوابح ذات الأولوية، والتي في كنفها يستعصي الإقلاع التنموي، والتعاطي معها في سبيل التجاوز توفيرا لشروط إقلاع تنموي سليم، وبالنظر إلى التجربة التنموية المغربية فالبُعْدُ المتعلق بتنمية الفرد/المواطن لم يكن فقط أحد نتائج وتمظهرات عدم فعالية السيرورة التنموية، بل مدخلا لعدم فعالية الفرد على مستوى تلك السيرورة ذاتها، على اعتبار أن الفرد في نهاية المطاف هو فاعل في العملية التنموية ومستفيد منها في نفس الوقت، ذلك أن نظام التربية والتكوين والحقل الثقافي، المفترض فيهما أن يشكلا الرافعتين الأساسيتين لتطوير قدرات ومؤهلات الأفراد تنمويا، يعانيان من خصاص كبير يحول دون اضطلاعهما بذاك الدور على الوجه الأمثل[24]، فمنظومة التربية والتكوين تظل عاجزة عن تلبية الحاجيات المجتمعية، فوفقا لتقرير التنمية البشرية لعام 2019، فإن نسبة الساكنة التي تعاني حرمانا من حيث فقر التعليم تبلغ 42,1% [25]، كما أنه من حيث مخرجات هذه المنظومة يمكننا الوقوف على استمرار معضلة الهدر التعليمي، المدرسي والجامعي معا[26]، وكذا تواضع مؤشرات جودة المخرجات، وضعف مؤشر

[24] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، م.س، ص 30.

[25] بيدرو كونسيساو وآخرون، تقرير التنمية البشرية لعام 2019- ما وراء الدخل والمتوسط والحاضر: أوجه عدم المساواة في القرن الحادي والعشرين، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2019، ص 321.

[26] رغم المجهودات المهمّة لمحاربة هذه الآفة عبر برامج اجتماعية متعددة (مليون محفظة، تيسير، برامج الإطعام المدرسي، الداخليات، ...)، لكن دون تحقيق النتائج المنتظرة، فوفقا لإحصائيات صادرة عن الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي فإن عدد التلاميذ المنقطعين عن الدراسة بالأسلاك التعليمية الثلاثة (ابتدائي- ثانوي إعدادي- ثانوي تأهيلي) سنة 2018 بلغ 431876 تلميذا وتلميذة، أي بنسبة 7,4%، الملاحظ أن نسبة 78% من بين المنقطعين تسجل على مستوى سلكي التمدرس الإجباري (الابتدائي والثانوي الإعدادي)، ولعل ما يطرح إشكالا أعمق هو استمرار الانقطاع الدراسي خلال السنوات الأولى من التعليم الابتدائي، وارتفاع نسب الانقطاع بشكل لافت عند نهاية الأسلاك دون الحصول على شهادة (السادس ابتدائي 12,4%، الثالثة إعدادي 19,3%، الثانية بكالوريا 17,1%)، وبنسب أكبر بالوسط القروي لاسيما بالنسبة للإعدادي، ويتفاقم لدى الفتاة القروية عند الابتدائي بشكل خاص حتى بالنسبة للناجحات في نهاية هذا الطور، حيث (تتخلى14,6% منهن عن متابعة الدراسة)، أما بالنسبة للتعليم الجامعي، ففي تقرير صادر عن المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي سنة 2019 نقف على إحصائيات مخيفة، فأكثر من ربع الطلبة (25,3%) يتخلون عن الدراسة الجامعية بعد سنة واحدة فقط من التسجيل، وأقل من الثلث يحصلون على شهادة جامعية؛ إذ لا تتجاوز نسبة الإشهاد 27% من مجموع الطلبة.

يراجع في ذلك:

- الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، الأطلس المجالي الترابي للانقطاع الدراسي، منشورات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2019، ص ص 15-18.

- المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، إصلاح التعليم العالي آفاق استراتيجية، تقرير رقم: 2019/5، يونيو 2019، ص 17.

المواءمة بين هذه المخرجات والاحتياجات المجتمعية، لاسيما حاجيات سوق العمل[27]، فباتت المنظومة غير قادرة اليوم على توفير التعليم الجيد لغالبية التلاميذ والطلبة، ومتواضعة النتائج على مستوى تعزيز نموهم وتطورهم، وتأهيلهم التنموي، وفي ظل ذلك يغدو تحقيق خطوات على مضمار التنمية مطلبا بعيد المنال في غياب شروط تأهيل المواطن وحرمانه من حقوقه، وفي مستهلها الحق في التعليم الجيد[28]، بل الأنكى كيف لنا أن نؤسس لمشروع تنموي في ظل تفشي الأمية[29]، فهذه الأخيرة ليست مدعاة لا للاستقرار ولا للتنمية، بل إنها مدخل لانحباس المعرفة والآفاق، وتعريض فئات مجتمعية لتهديدات وغزوات فكرية قد تنهل من معين نوازع تطرفية وعنفية، فتغدو التشوهات المعرفية أدوات هدم لكيان المجتمع بدل تحصينه، فالحرمان المعرفي ينتصب تحديا أمام بناء المواطن الإيجابي تنمويا، هذا إن لم يتحول بفعل

---

[27] تواضع النتائج المحققة لمشاركة التلاميذ المغاربة على مستوى الدراسات الدولية، فبخصوص نتائج روائز الدراسة الدولية للاتجاهات في الرياضيات والعلوم (TIMSS) برسم سنة 2015، كانت المرتبة الثانية قبل الأخيرة في الرياضيات بمعدل 1000/384، والمرتبة الثالثة قبل الأخيرة بمعدل 1000/393، أي دون الحد الأدنى في الرائزين معا وفي رائز آخر متعلق بالدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية برسم سنة 2016 احتل التلاميذ المغاربة الرتبة 48 من بين 50 بلدا مشاركا بمعدل 358 / 1000، وهو كذلك دون الحد الأدنى، كما أن ترتيب الجامعات المغربية على المستوى الدولي، ففي تصنيف لمؤسسة "Times Higher Education" المتخصصة في مجال الدراسات والبحوث، كتصنيف يعتمد على خمسة معايير كبرى، جودة التعليم، والبحوث، والمصادر المعتمدة في الأطروحات والبحوث، ونسبة المشاركة الدولية لهذه الجامعات، وقدرة الجامعات على الإسهام بالتطور الصناعي، لم تستطع أية جامعة مغربية، سواء عامة أو خاصة، التموقع بالمراتب المتوسطة (من 1 إلى 500) في التصنيف السنوي لسنة 2020 ، الذي صنف أفضل 1396 جامعة من 92 دولة حول العالم، فأول جامعة مغربية حلت في المجال 600-800 و4 منها ما فوق 1000، في حين أن الباقي جاء خارج التصنيف. يراجع في ذلك:

- الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير موضوعاتي: الدراسة الدولية للإتجاهات في الرياضيات والعلوم -TIMSS 2015، منشورات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2018، ص 9.

- الهيئة الوطنية لتقييم منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، تقرير موضوعاتي: نتائج التلامذة المغاربة في الدراسة الدولية لقياس مدى تقدم القراءاتية PIRLS 2016 ، منشورات المجلس الأعلى للتربية والتكوين والبحث العلمي، 2019، ص 13.

- https://www.timeshighereducation.com/world-university-rankings/2020/world-ranking#!/page/0/length/25/locations/MA/sort_by/rank/sort_order/asc/cols/stats

[28] حسن مسكين، أزمة النخب العربية – الثقافة والتنمية، مؤسسة الرّحاب الحديثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 2012، ص 33.

[29] بلغت نسبة 32% وفقا لنتائج آخر إحصاء عام للسكان سنة 2014، يراجع في ذلك نتائج هذا الإحصاء بالموقع الرسمي للمندوبية السامية للتخطيط على الرابط: www.hcp.ma

ذاك الحرمان إلى مكرس للتخلف واستدامته[30]، لذا فتأهيل المواطن وتمكينه لبناء مجتمع المعرفة هو السبيل الوحيد والطريق الموضوعي نحو تحقيق التنمية[31] واستدامتها.

حقيقة أن واقعا كهذا تستحيل في ظله تحقيق الركن المعنوي (الفكري) لقيام التنمية بتعبئة المواطن(ة) للإسهام والانخراط في تنمية الوطن، وهو الواقع الذي يستدعي التأهيل العاجل، خصوصا في ظل طبيعة "البنية المركبة" لقيم وسلوك المواطن، بالمزج والنهل من قواعد عقلانية منطقية، وأخرى غير كذلك، هذه الطبيعة المركبة التي قد تتجلى على مستوى الخطاب أو على مستوى الممارسة، وقد تتمظهر من خلال التضارب بين الخطاب (العقلانية كشعار) من جانب، والممارسة (استبطان اللاعقلانية) من جانب آخر[32]، كممارسة تستبطن "ثقافة أبوية" و"سلطوية" حاجزة للحرية، ومعرقلة لفاعلية الفرد-المواطن، وتحد من طاقاته وإبداعاته ومساهمته في الحياة المجتمعية؛ حيث لا تبرز فعالية "الفرد" في تطور ورقي مجتمعه، في ظل حقل معرفي وثقافي محكوم بمنطق "التطور الهجين"[33]، وبالتالي فمحتوى الثقافة المجتمعية، يحد من تعبئة "المواطن" لانخراطه في مسار التنمية، وهذا المستوى بالضبط يقتضي ويفرض ضرورة العمل على تأهيل الإنسان/المواطن المغربي، بإعادة النظر في وعيه، وبلورة أفق وعي جديد، في بعديه الفردي، والمجتمعي، تحقيقا لإدراك المواطنات والمواطنين بحقيقة أوضاعهم وواقعهم، والوقوف عند التحديات التي تجابه تنمية المجتمع، في أفق بلورة إرادة مجتمعية مدركة لحقيقة واقعها وماسكة بمداخل تجاوز التحديات. فالمقصود هو الإدراك المبني على الحقائق والمنطق العقلي، وأي تشويه لهذا الواقع سيحد من إيجاد تلك الإرادة الفردية والمجتمعية الناضجة والفاعلة؛ فجوهر التنمية مرتبط إلى حد بعيد بمدى الوعي المجتمعي وتطوره، وبيقظة الأفراد، بشكل يجعل منهم "مواطنين نشطاء ملتزمين" لا مجرد "رعايا تابعين لا مبالين"[34]، وهو ما يطرح اعتماد مقاربة سوسيولوجية ترتكز على استهداف التنشئة، بتوجيه مضامينها ومحتوياتها إلى ترسيخ ثقافة المشاركة، لتغدو ثقافة مجتمعية سائدة، كضرورة مجتمعية وفريضة تنموية، ذلك أن الأساس الثقافي بما يكتنفه من قيم يمثل حجر الزاوية في البناء التنموي[35]، فالأساس الثقافي هو مبعث كل فعل تنموي، وإدراك المواطن ووعيه يشكلان حافزا ودافعا لإقباله على

[30] حسن مسكين، أزمة النخب العربية – الثقافة والتنمية، م.س، ص 34.

[31] نفسه، ص 82.

[32] محمد أمغار، السياسة القانونية والتنمية في مغرب الانتقال الديمقراطي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، 2007-2008، ص 162.

[33] عبد الله العروي، مفهوم العقل: مقالة في المفارقات، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء ط1، 1996، ص 363.

[34] السيد عبد الحليم الزيات، التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي- الأبعاد المعرفية والمنهجية، ج 1، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، ط1، 2002، ص122.

[35] نبيل رمزي وعدلي علي أبوطاحون، التنمية كيف؟ ولماذا؟، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، ط1، 1992، ص 65.

الانخراط في السيرورة التنموية[36]، من هذه الزاوية فالعامل الثقافي كفيل بجعل "المواطن" فاعلا ومتفاعلا مع العمليات التنموية، وبالنظر إلى صعوبة التحكم المطلق في الثقافة باعتبارها مرتبطة بأبعاد مجتمعية وتاريخية حددت شكلها ومضامينها[37]، تجعل التغيير الثقافي طويل الأمد، ما يستدعي عملا مخططا على مراحل، يروم إخصاب الثقافة، وتلقيحها بالقيم والقواعد العقلية، وتكثيف جرعات هذه القيم الأخيرة، تضييقا للمساحات "اللاعقلانية" في الثقافة المجتمعية، وتمهيدا لاستبعادها، فاللاعقلانية على المستوى الثقافي تنعكس سلبا على الممارسة، ولا تؤدي إلا إلى العجز المجتمعي الذي يبدأ من العجز عن رسم الأهداف العقلانية والتخطيط العلمي الواعي، لصالح استشراء "العشوائية"، ما يصيب الكيان المجتمعي بالشلل، ويجعل المجتمع في دوامة من التراجعات والانكسارات المتلاحقة[38]، والمحصلة النهائية لذلك ظهور حالة من "الاغتراب" و"التفكك الاجتماعي"، وتدهور القيم العقلانية، وسيطرة "الذهنية السلطوية" على سائر النظم المجتمعية[39]، وهو الوضع الذي لا تستقيم فيه التنمية، وتضيع جهودها، لذلك فالخلفية الثقافية تعد الأرضية الأساس لنجاح الجهود التنموية، فكلما كانت هذه الأرضية مبنية على أسس عقلانية، مساهمة في خلق ذهنية علمية نقدية، شكلت مفتاحا لوعي الفرد "المواطن" بحقوقه، والناهض بوجباته، "مواطن" قادر على معرفة واكتشاف طاقاته وقدراته، واستغلالها بما يؤهله للإسهام الواعي في تحمل مسؤولياته المجتمعية والتنموية، في حين أن تجاهل تلك الأسس لا يشكل إلا مدخلا لإهدار طاقات المجتمع، بل ومضاعفة الأعباء المجتمعية، فالتنمية هي العلم والمعرفة حين يصبحان ثقافة وممارسة[40].

إن تحقيق تلك الأرضية الثقافية المنشودة لتحقيق وعي وإدراك "المواطن" بما يجعل منه محورا للتنمية، فاعلا فيها ومتفاعلا معها، رهين بتكاثف الجهود، لاسيما على مستوى التنشئة الاجتماعية، باستحضار ما تلعبه منظومة التربية والتكوين من أدوار طلائعية ومتقدمة على هذا المستوى، والذي تمتد آثاره إلى الثقافة المجتمعية، مضمرة في القيم ومتمظهرة في السلوك، حاكمة بذلك نظرة "المواطن" لنفسه ولمحيطه بمختلف تجلياته وأبعاده[41]، وطبعا إلى جانب أدوار تلك المنظومة نستحضر كذلك دور المثقف في بلورة الأرضية الثقافية الملائمة لاستنبات المشروع التنموي وترعرعه، بل ونضاله من أجل بناء عمليات التنمية وإسهامه فيها، وممارسة "سلطته الثقافية" للتعبئة وخلق الإرادة المجتمعية للانخراط في سيرورة

---

[36] محمد خاتمي ترجمة سرمد الطائي، التنمية السياسية، التنمية الاقتصادية والأمن، م.س، ص 126.

[37] برهان غليون، الثقافة والمجتمع: اغتيال العقل، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، ط 4، 2006، ص 90.

[38] إبراهيم أبراش، النظام الأبوي أو هجنة المجتمعات العربية، مجلة مقدمات، عدد مزدوج 11-12، 1998، ص 34.

[39] إليا حريق، الثرات العربي والديمقراطية: الذهنيات والمسالك، مجلة المستقبل العربي، ع1، 2000، ص 27.

[40] ثناء فؤاد عبد الله، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، م.س، ص 339.

[41] إبراهيم أبراش، علم الاجتماع السياسي: مبادئه وقضاياه الأساسية، نشر وتوزيع مكتبة دار السلام، الطبعة الأولى، الرباط، 1997، ص 177.

تلك العمليات، لا استكانته إلى "تبرير الأوضاع السائدة، والبحث عن شرعنتها"[42]، كذلك من الواجي استحضار دور مختلف تنظيمات المجتمع المدني في بلورة هذه الأرضية الثقافية وإشاعتها، وما قد تشكله هذه التنظيمات من مشاتل للنخب الفكرية والطاقات الإبداعية، وما قد تمثله من فضاءات للاشتغال الجماعي المشترك المبلور للإرادة الجماعية. إن تكاثف هذه الجهود أمسى ضرورة لتأهيل الفرد حتى يصبح "إنسانا تنمويا"، ركيزة لأي بناء حضاري أو تنمية مجتمعية، و"مواطنا" حقيقيا، وفق ما يقتضيه "مبدأ المواطنة" القائم على "المشاركة" و"المساواة"، والمنطوي على حقوق للأفراد مقابل واجبات عليهم، تنقلهم إلى وضع "مواطنين" فاعلين، مشاركين ومساهمين، وهو المبدأ (مبدأ المواطنة) الذي يساهم في التحقيق الفعلي للاندماج والتكامل المجتمعيين[43]، والمشاركة الحقيقية والواعية في مسيرة التنمية المجتمعية، وفي تجاوز التحديات والأزمات التنموية، كترجمة فعلية لجوهرية الإنسان المواطن في مضمار العملية التنموية، وحينها يمكننا الحديث عن "إنسان فعال في مجتمعه"[44]، أو عن "مواطن تنموي".

إن الارتكاز على جعل المواطن محورا للتنمية من جهة، وضرورة تمكين المواطن(ة) وتأهيله من جهة ثانية، كأساس لمقترب تنموي قائم على المساهمة والمشاركة الفاعلة والفعلية، وفق باراديغم تنموي مبني على أن التنمية ."حق" يستدعي ضمان وكفالة تمتع المواطن(ة) به -عبر المشاركة-، تحقيقا لمواطنته ونهوضا بمسؤولياته التنموية، وليس اعتبار التنمية مجرد "حاجة" أو "مطلب" أو "تطلع"، بل "الحق في تنمية" و"الحق في المشاركة التنموية" ضمن حقوق المواطنة[45]، و"لا تمت بصلة إلى الصدقة والإحسان" التي يمكن أن "تجود بهما" جهة ما[46]، الأمر الذي يقتضي بداية توعية المواطن بحقوقه، وتوضيح واجباته بما يجعله فعلا محورا للتنمية ويؤهله للفعل فيها والتفاعل معها؛ كتفاعل وانعكاس متبادل بين التنمية ومشاركة المواطن فيها، كل منهما يشد عضد الآخر، وفق "عملية إخصاب متبادل وتفاعل بناء"[47].

يستدعي تنزيل هذا النموذج النظري إلى أرض الواقع ترجمته في شكل خطاطة منهجية واضحة الآليات والأدوات، ومحددة الغايات والأهداف، بما يتطلبه ذلك من تعيين لمداخل الإرساء من جانب، ثم بسط الطموحات والرهانات المنتظرة من وراء ذلك من جانب آخر، وهنا يأتي التعليم عن بعد كأحد أهم الدعائم

---

[42] علي أومليل، السلطة الثقافية والسلطة السياسية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1996، ص 126.

[43] علي خليفة الكواري، مفهوم المواطنة في الدولة الديمقراطية، مجلة المستقبل العربي، ع 264، فبراير 2001، ص 133.

[44] حسين جميل، حقوق الإنسان في الوطن العربي: المعوقات والممارسة، ندوة أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بحوث ومناقشات، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1987، ص 14.

[45] إبراهيم أبراش، ديمقراطية...ولكن أو دمقرطة الديمقراطية، مجلة طنجيس للقانون والإدارة،ع 4، 2004، ص 25.

[46] Clarence Dias, Réaliser les droits de l'homme des défavorisés, La revue de la C.I.J. N° 45/1990, P43.
وارد في : عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية ...، م.س، ص ص 97 – 98.

[47] عبد العزيز النويضي، الحق في التنمية ...، م.س، ص 99.

المعول عليها في منظومة التربية والتكوين حتى تشكل بالفعل مدخلا تنمويا يُعقد عليه الرهان للنهوض بالرأسمال البشري التنموي.

ثانيا: التعليم عن بعد[48] مدخلا للنهوض بتأهيل الرأسمال البشري التنموي:

تتطلب النقلة التنموية توافر مستلزمات على أساسها يمكن التأسيس لبناء المشروع التنموي، سواء كانت مستلزمات مادية (بنيات مؤسساتية)، أو كانت مستلزمات معنوية (بنيات غير مؤسساتية)، والمغرب على هذا المستوى يتوافر على مؤهلات يحق للمغاربة معها رفع سقف عتبات الطموحات التنموية، لاسيما وأن ذلك يعززه "الامتياز الديمغرافي" المتمثل في ساكنته الشابة التي تشكل مورداً لا يقدر بثمن، وعاملاً

[48] يمكن تعريف التعليم عن بعد من خلال خصائصه استنادا إلى تعريفات مجموعة من المهتمين من قبيل بورج هولمبرج Borje Holmberg، وإدجار فور Edgar Four، و ديسموند كيجان Desmond Keegan، و سعيد سليمان، وهي الخصائص التي نجملها في غياب الصلة المكانية بين طرفي العملية التعليمية (المعلم والمتعلم): لا تتم هذه الأخيرة بوجود الطرفين وجها لوجه، فالتعليم عن بعد هو أحد أنماط التعليم حيث يسقط عامل المكان (لا وجود لحجرات دراسية أو مدرجات واقعية، لكنها قد تكون افتراضية)؛ وجود اتصال بين طرفي العملية التعليمية، عبر وسيلة من وسائل التواصل (مراسلة، راديو، تلفزيون، أنترنيت، ...)؛ يتنوع الاتصال ما بين المتزامن بين الطرفين (طريقة مباشرة LIVE)، وغير المتزامن (طريقة غير مباشرة)؛ حيث تتم العملية التعليمية عبر محتويات مسجلة (كتابة، صوتا، صورة، صوتا وصورة، ...)؛ تتم عملية الاتصال بين طرفي العملية التعليمية في اتجاهين (الشكل الاتصالي التفاعلي: من وإلى المعلم/المتعلم)، أو في اتجاه واحد فقط (الشكل غير التفاعلي: من المعلم إلى المتعلم)؛يستلزم "التعليم عن بعد" بيداغوجيات خاصة غير تلك المعهودة في التعليم الحضوري، ومن أهم البيداغوجيات المعتمدة في تجارب التعليم عن بعد نجد بيداغوجيا الفصل المقلوب Flipped classroom، حيث تُعكس أنشطة العملية التعليمية عن مثيلتها في التعليم الحضوري، فيتم التعلم عن بعد (تعلم ذاتي عبر وسائط)، وتكون أنشطة الدعم وتعميق الفهم عبر التفاعل والعمل الجماعي في أقسام واقعية أو افتراضية يقتضي التعليم عن بعد مناهج (موارد دراسية) خاصة، شكلا ومضمونا (غير تلك المعتمدة في التعليم الحضوري)، حيث توضع المقررات بشكل يستجيب لنمط التعليم، ويساعد المتعلم على التعلم الذاتي والمستمر، فعملية تصميم المقررات تحتاج إلى أشهر من التخطيط والتصميم والتطوير، ومن ثم نشر المقرر وفق المعايير المستجيبة لضرورات هذا النمط التعليميتطلب التعليم عن بعد أنماط تقويم خاصة غير تلك المعهودة في التعليم الحضوري.

يراجع في ذلك:

- السيد بكر عبد الجواد، قراءات في التعليم عن بعد، منشورات دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، مصر، ط1، 2000 ، ص ص 2-3.

- طارق عبد الرؤوف عامر،التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، دار اليازوري العلمية، الأردن، عمان، ط1، 2007، ص 8.

- Desmond J.Keegan, On Defining Distance Education, Distance Education International perspectives, Coroom Helm, London, UK, 1985, P 6.

- سعيد أحمد سليمان، رؤية لواقع تجربة التعليم من بعد بكلية التجارة بجامعة الإسكندرية في ضوء الأسس والمبادئ الحاكمة لهذا المفهوم والقواعد المنظمة لمؤسساته، مجلة كلية التربية، منشورات جامعة الإسكندرية، مصر، المجلد 8، عدد 1، 1995، ص 129.

مهما لتحقيق التنمية، تقتضي الحاجة التنموية استثمار هذه الفرصة لتوفير الشروط اللازمة لتثمين هذه الفئة تأهيلا لها، وإدماجها على النحو الأمثل في دينامية تنمية البلاد، تحصينا للاستقرار والصمود في مواجهة التحديات والتهديدات[49].

وفي طليعة تلك الشروط المطلوبة لتأهيل هذا الرأسمال البشري لجعله دعامة وهدفا تنمويا تحضر أدوار منظومة التربية والتكوين، بالنظر إليها كمدخل لتحقيق الأسس المعنوية (الفكرية والمعرفية) للبناء التنموي من جانب، وكمدخل لتنزيل الحق في تعليم جيد منصف والشامل، ومعزز لفرص التعلّم مدى الحياة لجميع المواطنين والمواطنات، فالحصول على التعليم الجيد هو الأساس في تحسين معايش الناس وتحقيق التنمية المستدامة[50].

بل وستزداد الحاجة إلى هذا المدخل في ظل واقع هشاشة المنظومة الحالية، والتي فاقم أوضاعها انتشار جائحة كوفيد-19، وحدوث اضطراب تعليمي مفاجئ وغير المسبوق، مس بصفة أكبر الفئات الأكثر ضعفاً[51] وهشاشة، لاسيما في كنف تجربة "تعليم عن بعد" لضمان الاستمرارية البيداغوجية اعترتها جملة من الاختلالات، وعلى ضوء دروس هذه التجربة، وفي ظل المتغيرات التي تشهدها البشرية مع الثورة التكنولوجية؛ حيث لا يمكن للعملية التربوية أن تبقى كما كان الأمر قبل الثورة الرقمية، فمن الطبيعي أن يشهد الميدان التربوي خاصة، والثقافي عامة تغيرات[52]، سنحاول استشراف آفاق تعليم عن بعد في منظومة التربية والتكوين المغربية، بالوقوف عند مقوماته وأسسه (النقطة الأولى)، وكذا المنتظر منه (النقطة الثانية) ليلعب أدوارا تنموية على مضمار تأهيل الرأسمال البشري ليجعل من هذه المنظومة ككل رافعة تنموي بضمان التعليم كحق إنساني وغاية وأداة تنموية في ذات الآن، في سبيل تحقيق الرفاه الإنساني.

1- إيجاد تعليم عن بعد تنموي في التجربة المغربية: في الأسس والمقومات

في استشارة أطلقها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي حول الخدمات العمومية اعتبر جل المشاركين أن خدمات منظومة التربية والتكوين غير فعالة، بل ورديئة[53]، في حين أن المطلوب في هذه الخدمة أن تعزز قدرات المواطنين وتمكينهم من التنمية، ما يؤشر على انحسار دور هذه المنظومة في مجال

---

[49] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، النموذج التنموي الجديد للمغرب، م.س، ص 19.

[50] الأمم المتحدة، أهداف التنمية المستدامة، الهدف 4: التعليم الجيد. الموقع الرسمي لمنظمة الأمم المتحدة (تم التصفح بتاريخ: 25-06-2020)
على الرابط: https://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/education

[52] حسن أوريد، من أجل ثورة ثقافية بالمغرب، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، ط1، 2018 ، ص 65.

[53] المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير حول: المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية، م.س، ص ص 48 – 49.

تنمية وتعزيز قدرات المواطنين لجعل المواطن فاعلا في مسلسل التنمية ومستفيداً منها في نفس الوقت؛ حيث تعذر امتلاك المواطنات والمواطنين للشروط والوسائل التي تؤهلهم للمساهمة الفعلية في مسارات التنمية. الأمر الذي يفرض النهوض بهذه المنظومة لتضطلع بالمفترض فيها من أدوار تنموية، ومن مداخل هذا النهوض إرساء "تعليم عن بعد" يدعم تلك الأدوار التنموية لمنظومة التربية والتكوين المغربية، لكن عملية إرساء هذا النمط التعليمي تقتضي جملة من المقومات والأسس، والتي تندرج ضمن الإسهام في إيجاد مشروع متكامل قابل للأجرأة، كمقومات كفيلة بالتأسيس لأرضية صلبة يقوم عليها هذا النمط التعليمي، بالاستفادة من دروس تجربة زمن الجائحة من جهة[54]، ودروس من تجارب مقارنة رائدة في هذا المجال من جهة ثانية[55]، بشكل يمكن معه إدماج متعقل للتكنولوجيات الجديدة بالمنظومة كضرورة لسد الفجوة الرقمية المتراكمة على مستوى هذه المنظومة، لبلورة "تعليم عن بعد" يشكل سندا ودعامة حقيقية للتعليم الحضوري في أفق النهوض بمنظومة مغربية للتربية والتكوين تعتمد النمطين معا (الحضوري وعن بعد)، حيث سيمثل التعليم عن بعد فرصا لتجاوز العديد من التحديات على مسار المنظومة الحالية (تكافؤ الفرص، الجودة، الجاذبية، محاربة الهدر، ...)، كمرحلة مرت بها التجارب الرائدة، حيث كان تبني نمط تعليم هجين Hybrid / Blended learning يمزج بين الحضور وعن بعد، حيث يستفيد الأول من مزايا الثاني تحقيقا لأهداف المنظومة التعليمية. وتتمثل أهم تلك الأسس والمقومات الممكن التعويل عليها فيما يلي:

- <u>المقوم والأساس التشريعي</u>: الرقمنة الفعلية لمنظومة التربية والتكوين المغربية تمر عبر وضع استراتيجية وطنية شمولية لهذه العملية، بحيث تندرج ضمن سياسة للتطوير الرقمي واستعماله، وإقرار هذه السياسة رهين بإيجاد ترسانة قانونية مؤطرة للمرحلة الجديدة (نمط تعليمي مزدوج/هجين)، لاسيما

[54] أبرز التحديات المتصلة بالمعيقات على المستوى اللوجيستيكي والتقني المهاري سواء بالنسبة للمؤسسات أو الفاعلين أو التلاميذ والطلبة خاصة (منصات، معدات، ربط بالانترنيت وجودة الخدمات الشبكية، ...) وهو ما كرس التفاوتات وغيب تكافؤ الفرص، معيقات على مستوى الافتقار إلى البيداغوجيات والمناهج الملائمة، ... ومن أهم الفرص التي أتيحت للتجربة التعبئة الفاعلة والانخراط الإيجابي والاجتهادات في الإبداع (رغم محدوديتها)، ووفرة المنتوج الرقمي التعليمي (رغم ضعف الجودة لكنه رصيد لم يسجل على مر عقدين من الزمن).

[55] - التجربتين السنغافورية والفنلندية. للاطلاع يراجع: المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، تقرير حول: المدرسة، التكنولوجيات الجديدة والرهانات الثقافية، إحالة ذاتية رقم: 2014/17، 2014، ص ص 63 - 80.

- التجربة الكندية، للاطلاع يراجع: François Bédard, Patrick Pelletier, Christiane Le Clech, L'apprentissage hybride, Le Tableau, Vol 6 , N°1, 2017

على الرابط: http://pedagogie.uquebec.ca/le-tableau/lapprentissage-hybride

وأن القانون الإطار 51.17 المتعلق بمنظومة التربية والتكوين والبحث العلمي يشكل أرضية لتحقيق هذا المدخل من خلال مادته 33[56].

- المقوم والأساس البيداغوجي[57]: لا يقف أمر التعليم عن بعد عند مجرد استعمال الأدوات الرقمية لتحديث ممارسات بيداغوجية تقليدية فقط، بل إن التجديد التكنولوجي يقتضي بالضرورة تجديدا بيداغوجيا، وهنا نستحضر عنصر التكوين بنوعيه (الأساسي والمستمر) في البيداغوجيات الملائمة لهذا النمط التعليمي لفائدة الفاعل التربوي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن التقنيات هي في تطور متواصل ومتسارع، ومعها البيداغوجيات الجديدة الملائمة كذلك، فمن الضروري إذن مواكبة هذه التطورات وإيجاد العدد الكافي من المكونين في المجال البيداغوجي، وكذا في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال، ضمانا لفاعلين يمتلكون كفايات تقنية وبيداغوجية بشكل متجدد ومستمر، كما نستحضر هنا كذلك دور الجامعات في فتح تخصصات جديدة تهتم بالمجال البيداغوجي الرقمي، لاسيما المتصلة بتوظيف الذكاء الاصطناعي في المجال التعليمي.

- المقوم والأساس المتعلق بالمناهج: كل تقنيات وبيداغوجيات جديدة تقتضي بالضرورة موارد جديدة ملائمة؛ إذ لا يقتصر الأمر على إضفاء شكل جذاب على مضمون ومنهج تعليمي تقليدي لم يلحقه أي تغيير جذري، فالتعليم عن بعد ليس مجرد نقل للمعارف من خلال التكنولوجيا، ودون مراعاة للأسس التربوية في تصميم ومضمون المناهج الملائمة، واستراتيجيات التقديم وطرق التقييم[58]، ذلك أن تنزيل التعليم عن

---

[56] مما ورد في هذه المادة أنه: يتعين على الحكومة أن تتخذ جميع التدابير اللازمة والمناسبة .... لتنمية وتطوير التعلم عن بعد، باعتباره مكملا للتعلم الحضوري.

[57] من أهم تلك البيداغوجيات يمكن الوقوف على بيداغوجية القسم المقلوب في التعليم عن بعد، للاطلاع أكثر حولها يراجع:

- Dominic McGrath & Others, Technology in the Flipped Clasroom, In: Carl Reidsema & Others, The Flipped Classroom: Practice and Practices in Higher Education, Springer Nature Singapore, Singapore, 2017, P P 37 - 56.

- Chengyan Li & Others, Engineering Ability Construction in Flipped Classroom Teaching Approach, In: Guanglu Sun & Others, "e-Learning, e-Education, and Online Training", 5th EAI International Conference, eLEOT 2019, Kunming, China, August 18–19, 2019, Proceedings, Springer, Cham, Switzerland, 2019, P P 24-35.

[58] مع ظهور الأجهزة الرقمية، حدثت تغيرات جوهرية في طرق تدوين وتسجيل الأفكار والثقافة الإنسانية، (لحقت مضمون وشكل المحتويات، مطبوع، مسموع، بصري)، في مختلف المجالات بما في ذلك المجال التعليمي الذي أصبح يوفر للمتعلمين مواد تعليمية يمكن الوصول لها في أي وقت ومن أي مكان، مما دفع الباحثين والمهتمين بالمجال التعليمي للتساؤل حول أفضل الطرق تصميم الموارد الرقمية واستخدامها في العملية التعليمية، لعله من أبرزهم عالم النفس الأمريكي "ريتشارد إي ماير" Richard E Mayer الذي أجرى سلسلة من الأبحاث التجريبية حول هذا الموضوع، ليساهم في صياغة "النظرية

بعد يقتضي إيجاد موارد رقمية وفق ضوابط تنسجم وغايات المنظومة، وهنا وجب إخضاعها لذات ضوابط إنتاج الكتب المدرسية – وفقا لدفاتر تحملات، حتى نتوفر على موارد بالجودة المطلوبة، ومتخصصة، وملائمة، وموحدة تضمن المساواة وتحقق الأهداف والغايات التي ننشدها؛ وبهذا الصدد نستحضر خلق مركز / مراكز وطنية وجهوية لإنتاج مضامين بيداغوجية رقمية بأبعاد مغربية وجهوية، تستجيب للحاجيات المجتمعية الحقيقية، مع العمل على نشر وتثمين التجارب الخلاقة والمبدعة في هذا الصدد، لاسيما للفاعلين في القطاع كتحفيز قد يشكل مدخلا على درب الإدماج الأمثل للتكنولوجيات في المنظومة من جهة، وإيجاد مناهج ملائمة ورائدة كضرورة على مسار إرساء عليم عن بعد من جهة ثانية.

- المقوم والأساس المهاري التقني: أو ما يمكن تسميته بمحو الأمية الرقمية في أفق امتلاك المهارات المتقدمة، لكل المعنيين (أساتذة وإداريين وطلبة وتلاميذ)، بشكل يؤهل العنصر البشري ويمكنه من مهارات تكفل نجاعة التنزيل السليم لرقمنة المنظومة. فمهارات التعليم عن بعد ليست مجرد امتلاك هاتف ذكي والتعامل مع تطبيقات محدودة، بل الأمر يتجاوز ذلك إلى امتلاك مهارات لتصميم وإنتاج الموارد وتقديمها بالنسبة للأساتذة، وكيفية الوصول إليها والاستفادة منها والتفاعل معها بالنسبة للتلاميذ والطلبة، فقد أبانت تجربة زمن الجائحة كيف انتصب ضعف هذا الجانب كمعيق في أحيان عديدة، ونستحضر هنا دور التأطير والتحسيس الكفيلين بضمان توجيه تقنيات الإبحار والبحث في الإنترنيت مركزا على المحتوى البيداغوجي، وهي المهام المنوطة بالمؤسسات من جهة، لاسيما التحسيس عبر الأنشطة المدرسية الموازية، وكذا أدوار كل من الأسر، والإعلام وغيرهما من قنوات التنشئة الاجتماعية.

- المقوم والأساس اللوجستيكي والبنيات التحتية: وهنا يقع الحديث حول كل ما يتعلق بالأجهزة والمعدات والوسائل والأدوات (Hard)، وكذا البرمجيات والتطبيقات (Soft)، والخدمات الشبكية (الأنترنيت

المعرفية للتعلم من الوسائط المتعددة "CTML (Cognitive Theory of Multimedia Learning)"، وركز في أبحاثه على عمليات تصميم، وإنتاج، واستخدام الموارد المتعددة الوسائط حتى تناسب العملية التعليمية، ووفقا لنظريته يميز بين أسلوبين مختلفين، أسلوب يركز في العمليات السالفة (التصميم والإنتاج والاستخدام) على الإمكانات الوظيفية التي أتاحتها التكنولوجيات الحديثة، تكيفا مع المتطلبات التكنولوجيا التي يجعلها محور اهتمامه بدل التركيز على المتعلم، وأسلوب ثان يركز في العمليات السالفة على المتعلم بدلا من التكنولوجيا، ويبحث طريقة تكييف الموارد الرقمية لتدعم فهم المتعلم، فتحضر التكنولوجيا كمساعد فقط في تصميم وإنتاج واستخدام الموارد المناسبة لنمط العملية التعليمية. ووقف عبر تجاربه على فشل الأسلوب الأول ونجاح الثاني. وخلص إلى ضرورة توافر مجموعة من الشروط ومراعاة جملة من المبادئ عند تصميم الموارد التعليمية الرقمية (تختلف عن الموارد التقليدية) حتى تستطيع دعم وتعزيز العملية التعليمية تحقيقا لأهدافها. للمزيد يراجع:

- Richard E. Mayer, Multimedia Learning, Psychology of Learning and Motivation, Volume 41, Academic .Press, San Diego, USA, 2002, PP 85-139

- Richard E. Mayer, Cognitive Theory of Multimedia Learning, In The CAMBRIDGE HANDBOOK OF .Multimedia Learning, Cambridge university press, New York, USA, 2005, PP 31-48

خاصة) وكفالة ولوجها وتيسيره، لاسيما بعد ما شكله هذا الجانب من كابح أمام نجاح التجربة، وما يقتضيه هذا المدخل من تجهيز للمؤسسات، وتمكين الأساتذة، والتلاميذ والطلبة، من الألواح الرقمية أو الحواسيب والبرمجيات اللازمة حسب الحاجيات الحقيقية، مع توفير ربط إنترنيت بصبيب كاف ومعقول، وبهذا الخصوص من اللازم استحضار وضع آليات للاستغلال الأمثل لهذه الأدوات، مع الأخذ بعين الاعتبار لصيانتها وتقادمها، كما أن هذا الورش الوطني يستلزم إدماجا كاملا للمقاولات المغربية في هذا المخطط سواء في صناعة المُعدات، أو في تطوير البرمجيات والمواقع النوعية، بالجودة المطلوبة وبأثمان تفضيلية أو رمزية. وكذا انخراط المتعهدين في قطاع الاتصالات باقتراح عروض خاصة لولوج المنصات والمواقع التعليمية بأسعار رمزية تشجيعية أو مجانية.

- المقوم والأساس المالي: إن استهداف إدماج التكنولوجيات في المنظومة، وتحقيق مطمح إرساء تعليم عن بعد فيها رهينان إلى حد بعيد بتعبئة الموارد الكافية من جهة، وبتنزيل حكامة تدبيرية من جهة ثانية، حتى لا تتكرر أخطاء الماضي، كما نستحضر على هذا المستوى كذلك ما سلف بصدد الانخراط المسؤول لمقاولات تصنيع وإنتاج المعدات والوسائط والموارد الإليكترونية، أو غيرها من المقاولات، من باب واجبات المواطنة وتحمل المسؤولية الاجتماعية، عبر شراكات لتحمل قسط من نفقات الرقمنة، علما أنه في نهاية المطاف فمخرجات المنظومة هي التي تغذي هذه المقاولات بالرأسمال البشري والفكري.

- المقوم والأساس المتصل بالتشجيع والتحفيز: طالما أن نجاح أي مشروع هو رهين بتوافر الإرادة والانخراط الفعال للمعنيين به، فهذا المدخل كفيل بالإسهام في تحقيق الدافعية للفعل والتفاعل، والتشجيع على الخلق والإبداع والابتكار، وهي مقومات جد مطلوبة على مضمار تنزيل الرقمنة وإرساء التعليم عن بعد، فوضع سياسة تحفيزية تشجيعا للفاعل التربوي، وللتلاميذ والطلبة كذلك، على ابتكار وتطوير المحتويات الرقمية البيداغوجية، وتثمين الممارسات الجيدة في هذا المجال ومواكبتها ونشرها وتقاسمها، حتما سيضفي جرعات نجاح على كل التدابير في هذا المجال، يدعمه كذلك تحفيز المقاولات التي ستلج عالم الاستثمار في الموارد البيداغوجية الرقمية، أو العدة التقنية لتأمين حاجيات هذا النمط التعليمي.

إن هذه المقومات والأسس ، وغيرها؛ إذ لا نجزم بكونها الوحيدة في هذا المقام، لن يكتب لها النجاح إلا في ظل التنزيل المتزامن والمتكامل وفق جدولة محددة، ومواكبة دائمة ومستمرة، وحسب ضوابط تدبير تعاقدي بأهداف محددة (كما ونوعا وزمنا) وقابلة للتحقق والتقييم، وتدبير يربط المسؤولية بالمحاسبة، وعندها حتما سنرسي تعليمنا الرقمي الذي قد يشكل دعامة حقيقية للتعليم الحضوري ويدلل تحدياته، إن تلك المرتبطة بدمقرطة التعليم أو بضمان تكافؤ الفرص، بما قد يلعبه هذا النمط التعليمي من أدوار طلائعية في تقريب الموارد التعليمية والداعمة منها خاصة، وجعلها في متناول كل التلاميذ والتلميذات، والطلبة والطالبات بكيفية متساوية، لاسيما بالنسبة لقاطني المناطق النائية أو ذوي الاحتياجات الخاصة.

وبعد هذه المرحلة (إرساء التعليم عن بعد كدعامة للحضوري – نظام تعليمي مزدوج/هجين) يمكن الانتقال إلى مرحلة متقدمة بجعله نمطا تعليميا قائم الذات بالاعتماد عليه كليا أو جزئيا في بعض المسارات الدراسية والتكوينية، لاسيما في التأهيل المهني والتعليم العالي.

2- التعليم عن بعد والنموذج التنموي المستدام: في الأهداف والوظائف

بداية نشير إلى أن التعليم عن بعد يقوم على مجموعة من المبادئ و الأهداف[59]، نورد منها ما يتصل بالمعنيات والمعنيين به في أفق تنمية قدراتهم ومداركهم، ومن جملة تلك المبادئ نقف على:

- مبدأ الإتاحية Accessibility، فالفرص التعليمية متاحة أمام جمهور عريض بغض النظر عن المعيقات المكانية والزمانية، في استجابة للمتطلبات التنموية، تأهيلا للرأسمال البشري خصوصا عبر التكوين المستمر، والتأهيل، وإعادة التأهيل مسايرة للمتغيرات الطارئة على متطلبات سوق الشغل؛

- مبدأ المرونة Flexibility، حيث يتم تخطي مجموعة من الحواجز (متى؟ أين؟ كيف؟ ماذا تتعلم؟)، فهذا النمط التعليمي يمكنه أن يلبي الحاجيات دون قيد زمني أو مكاني أو من حيث المضمون والمحتوى التعليمي، مما يؤدي إلى توسيع فرص التعليم والاستجابة للحاجيات المجتمعية المتزايدة عليه ؛

- مبدأ تحكم المتعلم Learner control ، فله أن يحدد إيقاع تعلمه بحرية، خصوصا عند التعليم عن بعد غير المتزامن، وذلك وفقا لحاجياته وقدراته، إن على مستوى ترتيب الموارد، الزمن المخصص لها؛

- مراعاة الفروق الفردية، حيث يسمح هذا النمط التعليمي بمراعاة أكثر للفروق الفردية، فيمكن للمتعلم إعادة الاطلاع على الموارد، وبالإيقاع المناسب لقدراته واستعداداته؛

- الاعتمادية Accreditation أصبح هذا النمط التعليمي أكثر فأكثر معترفا به، والإقرار بشواهده على مستوى الأنظمة الإشهادية؛

- تحقيق دمقرطة التعليم، بحيث يجعل هذا النمط فرص التعليم متاحة للكل في ظل الثورة التكنولوجية الحديثة، مما يحقق كذلك تكافؤ الفرص التعليمية والمساواة دون النظر للجنس، أو المكانة الاجتماعية، الدين،

- إثارة الدافعية للتعلم الذاتي لدى الأفراد لتوسيع معارفهم ومداركهم، وما قد يشكله ذلك من فرص للارتقاء والحراك الاجتماعي؛

- مبدأ استمرارية التعليم والتطوير مدى الحياة، وما يمكن أن يمثله هذا النمط من فرصة ثانية لمن فاتته فرصة التعليم الحضوري الاعتيادي؛ حيث يسقط عوامل الحرمان التعليمي كعامل السن، أو الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية وغيرها، وما قد يوفره كذلك من فرص باعتباره كنظام للتعليم غير النظامي؛

[59] طارق عبد الرؤوف عامر، التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، م.س، ص ص 14-15.

واستنادا على السالف من المبادئ والأهداف فهذا النمط التعليمي على مستوى النهوض بمنظومة التربية والتكوين المغربية الهادفة إلى تمكين المواطن وتأهيله إعدادا له لإبراز مؤهلاته وقدراته ليكون فاعل ومتفاعلا في دينامية تنمية مجتمعه، وبالشكل الذي يحقق للمنظومة النجاعة واستعادة أدوارها في الارتقاء الاجتماعي، لتحظى بثقة مجتمعية مفتقدة، لاشك أن التعليم عن بعد سيسهم في ذلك عبر مجموعة من المداخل، نورد أبرزها في التالي:

- التعليم عن بعد سيمكن من نشر استعمال التكنولوجيا الرقمية وما في ذلك من تملك لمقالد المعرفة وتنمية اقتصادها، وفتح آفاق تأقلم البنيات الإنتاجية مع التحديات المرتبطة بالثورة الصناعية الرابعة، وإيجاد فرص شغل جديدة لاسيما في ظل تنامي فقدان فرص الشغل من فئة المهارات المتدنية والمتوسطة مع انتشار استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي، مما قد يؤدي مستقبلا إلى تعميق التفاوتات داخل المجتمع المغربي إن لم نركب غمار امتلاك ناصية المعارف والمهارات الرقمية تأهيلا للرأسمال البشري والاستفادة التنموية من الفرصة التي يمثلها الامتياز الديمغرافي[60] الحالي، وإلا سنخسر الرهان التنموي في الحاضر (عطالة وإهدار للطاقات التنموية) وفي المستقبل حيث ستتحول الفئات الشابة إلى فئات مسنة دون حماية اجتماعية تشكل ضغطا على الموارد والعوائد التنموية.

- التعليم عن بعد سيحد من التقاطبات المفضية إلى التفاوتات الاجتماعية، إذ سيشكل مدخلا للحد من التفاوتات بين الوسطين الحضري والقروي، وبين التعليمين العام والخاص، بتوفير فرص تعليمية أكبر للفئات المحرومة (الفئات الرازحة تحت وطأة الهشاشة، قاطني الوسط القروي والمناطق النائية، الإناث، ذوي الاحتياجات الخاصة، ...)، وسيسر توافر شروط وظروف جودة التعلمات حيث تفتقد، ما من شأنه رفع أسهم العدالة الاجتماعية والمجالية التي تصب في توطيد عرى الاستقرار.

- التعليم عن بعد سيشكل فرصة للتكوين والتكوين المستمر والمتجدد، بما يوفره ذلك من فتح آفاق جديدة لفرص الشغل من جهة، ولإمكانات الارتقاء الاجتماعي من جهة ثانية، خاصة مع انتشار أنماط الشغل عن بعد، وإمكانات توافر فرص لفئات محرومة من هذا الحق، فالعمل عن بعد كتوجه حديث يعزز دور المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة في تنمية المجتمع، وكذا سكان المناطق النائية، بتوفير فرص جديدة

[60] يعني الامتياز الديمغرافي أو الفرصة الديموغرافية، النمو الاقتصادي المحتمَل الذي يمكن لبلد ما أن يجنيه من تطور هرم أعمار ساكنته، خاصة عندما تكون نسبة السكان النشيطين)الذين تتراوح أعمارهم ما بين 15 و 64 سنة(أكبر من نسبة السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل أو تجاوزوا سن العمل) 14 سنة فما أدنى، 65 سنة فما فوق(. غير أن الفرصة الديموغرافية تبقى مرحلة عابرة في الزمن، على اعتبار أن البلد يستفيد منها مادامت نسبة الأشخاص المتكفل بهم من مجموع ساكنته نسبة معتدلة. ورغم عدم وجود عتبة لنسبة الأشخاص المكتفل بهم التي يَتم بناء عليها تحديد مدى شساعة الفرصة الديمغرافية، فإن بعض الدراسات تشير إلى أنه يتم تحقيق أفضل النتائج من هذه الظاهرة عندما تكون نسبة الأشخاص المتكفل بهم أقل أو تساوي 65 في المائة.

للشغل أمام هذه الفئات خاصة للارتقاء بأوضاعها والإسهام في تنمية مجتمعاتها[61]، بل وعموما سيفتح آفاقا جديدة أمام العمالة المغربية لولوج سوق الشغل الدولي عن بعد، خاصة في مجالات من قبيل تصميم وتطوير مواقع الإنترنت، خدمة العملاء، التجارة الإلكترونية، تصميم وإعداد البرمجيات، أعامل الترجمة، الصحافة الإلكترونية، التعلم الإلكتروني، أعامل الدعاية والإشهار وتصميمها، وعيرها؛

- إغناء منظومة التربية والتكوين بتوفير فرص متنوعة وبتكلفة منخفضة، سواء للتعليم أو التعلم، وللتكوين أو إعادة التكوين أمام المواطن(ة)، ومتاحة طيلة مراحل الحياة، وبالشكل الذي يناسب قدراته وطموحاته؛

- التعليم عن بعد بما سيوفره من فرص سيضفي على المنظومة جاذبية أكثر، وإقبالا أكبر، ليجعل منها محط ثقة لدى الأفراد والمجتمع، ويؤهلها للفعل على مستوى المعرفة والثقافة بالشكل الذي تصير معه رافعة حقيقية وأساسية للإسهام في الجهود التنموية وتوطيد التماسك والإدماج الاجتماعيين.

بذلك سيمكن هذا النمط التعليمي المنظومة التربوية من إحراز تقدمات وتجاوز مكامن خللها الحالية، خاصة بالنسبة لإيجاد تعليم يوفر تكافؤ الفرص ويحقق العدالة الاجتماعية والمجالية، وإتاحة فرص التعليم والتدريب وإعادة التدريب لبناء قدرات المواطن(ة) وتنميتها، وهي المقومات اللازمة لإسهام المنظومات التربوية في بناء التنمية[62]من جهة، واستدامتها من جهة ثانية. لتسهم هذه المنظومة الدينامية التنموية بتحرير الطاقات التنموية، وفتح مجال المشاركة الفاعلة في مسلسل هذه الدينامية أمام الجميع، لاسيما الفئات الهشة والذين يعانون من مختلف أشكال التميز، كيفما كانت طبيعتها، خاصة النساء وذوي الاحتياجات الخاصة وساكنة العالم القروي، دون أي إقصاء للموارد البشرية أو هدرها تنمويا.

وأخيرا، يبقى نجاح هذه الرهانات المعقودة تنمويا علة منظومة التربية والتكوين عامة، وعلى التعليم عن بعد خاصة، مرتبطة بتوافر إرادة حقيقية وتعبئة مجتمعية، إضافة إلى ما يقتضي ذلك من وضع إطار للحكامة الجيدة من أجل التنزيل، وإرساء آليات وكيفيات تنفيذ فعالة وشفافة. بتبني حكامة ناجعة ومسؤولة، وتدابير واقعية وقابلة للتنفيذ، قادرة على استعادة وتثبيت الثقة، دون إغفال ما ينبغي إحداثه من قطيعة مع أنماط تدبير سالفة تعوزها النجاعة، وتتسم بتشتت المسؤوليات وضعف التنسيق. حتى تستجيب المنظومة للانتظارات التنموية والمجتمعية.

الخاتمة:

[61] عبدالله بن عبدالله الجمعة وآخرون، العمل عن بعد كتوجه حديث لتعزيز دور المرأة وذوي الاحتياجات الخاصة في تنمية المجتمع المحلي " دراسة من منظور تقني"، المجلة العربية الدولية للمعلوماتية، المجلد الرابع، العدد الثامن، يناير 2015، ص ص 26-32.

[62] معتز بالله عثمان، أنماط التنمية وسبل تحقيق العدالة الاجتماعية، م.س، ص ص 94-95.

إن التعويل على التعليم عن بعد تنمويا هو تعويل من منظور كونه سيمثل سندا ومعضدا لمنظومة التربية والتكوين دون التبشير به كبديل للتعليم الحضوري الاعتيادي، ولا يفهم منه الدعوة إلى استحلال التقننة بدل العلاقات الاجتماعية والإنسانية على مستوى خطاطة التربية والتعليم، فالاعتقاد أن الموارد التعليمية لوحدها كافية وكفيلة بتمكين المتعلم من بلوغ الأهداف التربوية (المعرفية والعاطفية والنفس حركية) هو اعتقاد خاطئ، خاصة حين يتعلق الأمر بحاجة ضرورية إلى التطبيق أو بتنمية قدرات اجتماعية، فلابد للاتصال المباشر زمانا ومكانا بين المعلم والمتعلم[63]، فالحذر واجب تفاديا للسقوط في الاعتقاد بأن التعليم عن بعد هو الخلاص والحل السحري لأعطاب منظومة التربية والتكوين، لندخل حلقة جديدة من دوامة الإخفاقات.

كما أنه في ظل هذا التوجه نحو التعليم عن بعد ومن أهم التحديات الواجب مجابهتها تلك المرتبطة بالبعد القيمي والفلسفي للوظيفة التربوية للمدرسة، وما يثار معه من تساؤلات حول مآلات الوضع الاعتباري للمدرسة، ولنساء ورجال التربية والتعليم، لاسيما في كنف سياق ينحو أكثر صوب إضفاء طابع الاستثمار الربحي لا الاجتماعي على المجال التربوي، بتسليع هذا الأخير وزحف علاقة مقاولة زبون على مساحات علاقة مدرسة متعلم، والشرط اللازم للمجابهة هو عدم الانزلاق صوب هذا النمط التعليمي مقابل التخلي عن التعليم العمومي الاعتيادي بحجة كلفته، وهو الاختيار الذي لن يزيد إلا من تعميق الاختلالات الحالية، فقد "تكون تكاليف تحسين نظم التعليم ضخمة، إلا أن كلفة استمرار الجهل لا حدود لها"[64]، والاستثمار في التعليم هو استثمار في الرأسمال البشري كاستثمار مجتمعي تنموي مستدام، غير مرتهن لإملاءات المؤسسات الدولية، وبحث نظامنا التربوي الخلاق والمبدع المراعي لواقعنا المجتمعي والمستجيب لحاجياتنا التنموية الفعلية، الحالية والمستقبلية.

هذا إضافة إلى الإيمان الراسخ بأن النهوض بمنظومة التربية والتكوين لا افتكاك له عن النهوض بالأوضاع المجتمعية كافة، وفي أبعادها المتعددة، السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية والبيئية. ولا ضمان لاستدامة ذاك النهوض ونجاحه إلا بتوافر نوع من الاستقلالية التكنولوجية، فالحل المستدام يتطلب عدم الارتكان إلى استيراد واستهلاك التقنيات الجاهزة، بل عبر تأهيل المواطن لامتلاك مقومات الابتكار الخلاق وشروط التجديد المبدع تحقيقا لتلك الاستقلالية[65].

وتحقيق لدفعة قوية كفيلة بإنجاح عملية إطلاق هذه الدينامية الإصلاحية على مستوى المنظومة التعليمية، سيكون من الضروري إضفاء مصداقية على العملية، وتشجيع الانخراط فيها بإرسال إشارات

---

[63] طارق عبد الرؤوف عامر،التعليم عن بعد والتعليم المفتوح، م.س، ص 63.

[64] نادر فرجاني وآخرون، تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 - خلق الفرص للأجيال القادمة، م.س، ص 6.

[65] رواء زكي يونس الطويل، مستقبل المعلوماتية و التنمية للدول النامية في الألفية الثالثة، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص9.

قوية عبر جعل التغيير واقعاً ملموساً من قِبل المواطن، بما يمكن من تعزيز ثقة جميع مكونات المجتمع في مستقبل أفضل تعزيزا للتماسك الاجتماعي وتوطيده؛ بما يضمن النجاح لهذا الطموح.

جهود المؤسسات الدولية في مجابهة الأوبئة والامراض المعدية

Role of international institutions in combating epidemics and infectious diseases

الدكتورعبد المجيد خطوي/ أستاذ محاضر جامعة غرداية

ملخص:

رغم التقدم في مكافحة الأمراض المعدية، لا تزال أمراض من قبيل السيدا الالتهاب الرئوي والسل والإسهال تشكل الأسباب الرئيسية للوفاة عند جميع الأعمار، إذ تتسبب في 21 في المائة من مجموع الوفيات. ويقصد بمكافحة الأمراض جهود الدول الفردية والجماعية لأجل إتاحة التكنولوجيات المناسبة وتعزيز استراتيجيات مكافحة الأمراض المعدية. بواسطة دعم عملية تعبئة الموارد الكافية من أجل مكافحة الأمراض المعدية على الصعيد العالمي، ويشمل ذلك الإنفاق المحلي، والإنفاق في إطار المساعدة الإنمائية الرسمية، والإنفاق المخصص للعمل المشترك الرامي إلى تحسين الأمن الصحي العالمي، من خلال آليات تشاركية موثوق بها وشفافة.

Summary:

Although progress has been made in infectious disease control, diseases like aids, pneumonia, tuberculosis, and diarrhea continue to be the leading causes of death of all ages constituting 21 per cent of total deaths.

The control of diseases refers to States' individual and joint efforts to make available relevant technologies and the promotion of strategies of infectious disease control.By Supporting the mobilisation of adequate resources for global infectious disease control, including domestic spending, ODA spending and dedicated spending for joint action to improve global health security, through trusted and transparent partnership mechanisms.

Résumé: Bien que des progrès aient été accomplis dans la lutte contre les maladies infectieuses, des maladies telles que le sida, la pneumonie, la tuberculose et la diarrhée continuent d'être les principales causes de décès à tous âges et représentent 21% du total décès .

La lutte contre les maladies fait référence aux efforts individuels et conjoints des États pour rendre disponibles les technologies pertinentes et à la promotion de stratégies de lutte contre les maladies infectieuses.En soutenant la mobilisation de ressources adéquates pour

la lutte mondiale contre les maladies infectieuses, y compris les dépenses intérieures, les dépenses d'APD et les dépenses consacrées à action conjointe pour améliorer la sécurité sanitaire mondiale, grâce à des mécanismes de partenariat fiables et transparents.

مقدمة:

لقد عرف عصرنا الحالي انتشار العديد من الأمراض المعدية لعل أخطرها حاليا هو مرض كورونا أو كوفيد 19، حيث لم يترك صغيرا ولا كبيرا ومهما كان جنسه وعمره، إلا وألحق به أضرار قد لا يتم جبرها ولا علاجها خاصة من ذوي المناعة المحدودة. ونظرا لتعدد أشكال وأنواع العدوى، فقد اعتبرها البعض علم مستقل بذاته يقترب في مفهومه من علم السموم الذي أكد العلماء أهميته وبالتالي أفردوه في علم خاص به.[1] هذا ويمكن تصنيف مسببات هذه الأمراض المعدية إلى ثلاث أصناف أو مجموعات أسباب الجراثيم الطفيليات، الفيروسات.[2]

وقد أوجد المجتمع الدولي مجموعة من الوسائل الهيكلية، مهمتها التنظير والتشريع لقوانين دولية تسمح بمجابهة تلك الأمراض التي تصيب الدم، على مستوى منظمة الأمم المتحدة عمدت هيئاتها وهياكلها إلى العمل قصارى جهدها من أجل محاربة تلك الأمراض المعدية السارية فهذه الحماية تشكل إحدى أولويات هذه المنظمة العالمية وفق يعد حقوقي قانوني دولي يستند في منطلقاته إلى تلك الحقوق الإنسانية المكفولة شرعا وقانونا والتي تسهر على دعمها وتفعيلها منظمات عالمية و إقليمية تنطوي تحت منظمة الأمم المتحدة أو هي هيئات دولية مستقلة في عملها عن الحكومات. وعليه ماهي العدوى و الى أي مدى ساهمت الجهود الدولية في التصدي لها.؟

سنحاول تحديد الجهود الدولية لمحاربة العدوى، من خلال تحديد مفهوم العدوى المسببة للمرض ، بعدها نتطرق للجهود الدولية للحماية من الامراض المعدية.

المبحث الأول: تحديد مفهوم العدوى

يطلق على العدوى مصطلح الأمراض السارية، وتبعا لتعريف منظمة الصحة العالمية[3]، فهي تلك الأمراض التي تنتج عن الإصابة بعدوى عامل مسبب يمكن انتقاله من إنسان إلى إنسان آخر أو من إنسان إلى حيوان أو من حيوان لحيوان أو من البيئة للإنسان أو الحيوان، بطريقة مباشرة أو غير مباشرة. لذلك سنحاول تحديد مفهوم دقيق للأمراض المعدية، أولا مع بيان أقسامها وطرق انتقالها ثانيا.

[1] - نسيبة محمود عبد الله البخيث، الأحكام المتعلقة بالسموم، دار النفائس، الأردن، 2009، ص 09.

[2] - مهند سليم المجلد، جرائم نقل العدوى بحث مقارن في القانون المصري والفقه الاسلامي والنظام السعودي منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2012، ، ص 16 وما بعدها.

[3] - راجع موقع منظمة الصحة العالمية www.who.org.

المطلب الأول: تعريف العدوى وضبط مصطلحاتها

هناك تعريف طبي اصطلاحي للعدوى. كما أن مفاهيم تقنية دقيقة له.

الفرع الثاني: التعريف الطبي الاصطلاحي للعدوى

قبل تعريف العدوى اصطلاحا، لابد من تعريف المرضى المعدي، فكلمة المرض تعرف عند الأطباء بأنها:

"**تغير في نسيج أو عضو مجموعة توجب تشوسا في عمله أو تمنع إتمام وطريقة من الوظائف الجسدية.**"

وقيل هو خروج الجسم عن حالة الاعتدال، وقيل هو هيئة غير طبيعية في بدن الإنسان ينتج عنها بالذات آفة في الفعل، وآفة الفعل ثلاث: التغير والنقصان والبطلان. فالتغير أن يتخيل صورا لا وجود لها خارجا والنقصان أن يضعف بصره مثلا والبطلان كالعمى.[4]

أما العدوى أو المرض المعدي فقد عرفته جمعية الصحة العمومية الأمريكية بأنه:

"مرض ناجم عن عامل خامج [5] معين أو منتجاته السمية، يحدث من خلال انتقال ذلك العامل أو منتجاته ومن شخص مخموج أو حيوان مخموج أو مستودع غير حي إلى ثوي host مستعد، إما مباشرة أو عن طريق غير مباشرة من خلال ثوي وسطاني host inter médiate حيواني، أو نباتي، أو ناقل Vector أو بيئة غير حية.[6]

وهو ما يتوافق مع تعريف منظمة الصحة العالمية المشار إليه سابقا.[7]ويقصد بالعدوي طبيا بأنها:

"**انتقال المرضى من كائن إلى آخر إنسانا أو حيوان أو نبات، وهي وظيفة كائنات حية تدعى الجراثيم المرضية.**"

هذه الجراثيم تعد كائنات متناهية الصغر لا ترى بالعين المجردة وتتعايش عادة في الهواء وفي الأرض وفي الماء خصوصا مياه البرك والمستنقعات.[8]

---

[4] - يوسف صلاح الدين يوسف ، الآثار المترتبة على الإصابة بالأمراض المعدية ، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008 ،ص 16.

[5] - الخمج أو الخامج هو الكائن الحي (فيروس، جرثومة، فطر، دودة) أثناء نشوته وتكاثره داخل جسم الإنسان أو الحيوان ووجود تلك الكائنات الحية على سطح الجسم الخارجي أو على ملامس أو أدوات ملوثة، لا يغير خمجا حتى ولو كانت حية ولكنه يعد تلوثا لمثل هذه الأسطح والأدوات، راجع في ذلك مهند سليم المجلد، المرجع السابق، ص 12 هامش 2

[6] - مكافحة الأمراض السارية في الإنسان، منشور صادر عن جمعية الصحة العامة الأمريكية، الطبعة 14، 1985، ص 700 مشار إليه في مهند سليم المجلد، المرجع السابق، ص 13.

[7] - راجع تعريف المرضى الساري من موقع www.who.org المشار إليه سابقا.

[8] - يوسف صلاح الدين يوسف، المرجع السابق، ص 16.

والعدوى تعني أيضا نزول الجرثوم بساحة البدن، أي دخوله إليه وتكاثره فيه وإصابة الإنسان بالعدوى ليس معناه إصابة الإنسان بالمرض على إطلاقه لأن الله تعالى قد زود الإنسان بجهاز مناعي عجيب يقيه شر العديد من الأمراض والأوبئة.

فالمرض الساري أو المعدي هو مرض يصيب جسم الكائن الحي، إلا أن خطورته تكمن في كونه سريع الإنتشار والتعدي لدى سمي بالمرض الساري أو المعدي.[9]

الفرع الثاني: ضبط المصطلحات التقنية الدقيقة للعدوى:

هناك العديد من المصطلحات التي تنتشر في الأوساط الطبية والعلمية والتي ترتبط إرتباطا وثيقا بالعدوى التي تعتري جسم الإنسان أو الحيوان وجب علينا بيانها وتوضيحها.

العدوى infection : هو تطور وتكاثر الميكروبات في جسم كائن حي، سواء كان إنسان أو حيوان، والأهم من ذلك تفاعل جسم الإنسان معه، قد يسبب أولا يسبب المرض.

التلوث contamination: هو وجود ميكروب ليس داخل جسم الإنسان أو غيره، إنما على سطحه دون أن يتفاعل معه، مثل سطح الجلد أو الملابس أو الفراش أو الأشياء الأخرى، بما فيها الماء والحليب والأغذية.

الميكروب Contamination agent: هو الكائن الذي يسمح بنقل العدوى أو قادر على إحداثها.

الأمراض المعدية infection diseases : هي أمراض تظهر بشكل إكلينيكي في الإنسان أو الحيوان بفعل تحقق العدوى.

علم الوبائيات Epidemilogy: هو علم دراسة توزيع ومقومات المرض، سواء كان معدي أو غير معدي ودراسة مستوى تكراره في الإنسان.

العوز المناعي immune deficieneg Syndrome: هو النقص الشديد والفادح في مناعة الإنسان، والذي يسبب التلف البطيء للخلايا، أين يستمر لسنوات ويقصد به كذلك انهيار الجهاز المناعي الدفاعي الذي زود الله تعالى الإنسان به.[10]

الفيروسات Virus : هي عبارة عن كائنات دقيقة جدا لا ترى بالعين المجردة ولا يمكن التعرف عليها إلا من خلال الأعراض المرضية التي تسببها في الخلايا الحية أو عن طريق ظاهرة الترسيب.[11]

البكتيريا: هي كائنات صغيرة ومتباينة وكثيرة الأنواع، منها ما يعيش حرا ومنها يعيش طفيليا عاله على غيره، مثل عصوات الطاعون والبكتيريا، تتكون من خلية وبدون نواة واضحة.

---

[9] - مهند سليم المجلد، المرجع السابق، ص 13.

[10] - أحمد محمد لطفي، الإيدز وآثاره الشرعية والقانونية، ط2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

[11] - يوسف صلاح الدين يوسف، مرجع سابق، ص.ص، 18 – 19.

الفطريات: هي نباتات دنيئة تكوينها ينقصه مادة الكلوروفيل اللازمة لعملية البناء الضوئي أو التمثيل الغذائي، وهي تعيش عاله على غيرها من الحيوانات والنباتات، وهي تسبب العديد من الأمراض التي تصيب الجلد أو الأعضاء الداخلية كالكبد والعظام.[12]

المطلب الثاني: أقسام العدوى وطرق انتقالها.

يعزى وجود الأمراض المعدية في العلوم الطبية الحديثة على اختلاف أنواعها وأساليب انتقالها، إلى مخلوقات حية دقيقة، لكنها في نفس الوقت خطيرة وقاتلة، وهي تمثل العامل الخامج الذي يفرز مادة سمية تسبب المرض المعدي، ويمكن تصنيف هذه المخلوقات الصغيرة والخطيرة إلى ثلاث مسببات أساسية أو مجموعات، الفيروسات والجراثيم والطفيليات.[13]

أما من حيث أقسام الأمراض المعدية بحسب درجة خطورتها، فهي كثيرة جدا يصعب حصرها، إلا انها تقسم إلى مجموعات بحسب درجة أثرها على الجسم البشري أو الحيواني بوجه عام، فمنها ما يسبب أمراض جلدية، ومنها ما يسبب أمراض تناسلية وباطنية، وحتى أمراض تصيب الجهاز المناعي التنفسي.لذلك يصعب حصر جميع الأمراض المعدية أو إفراد أقسام محددة لها. وكذلك يجب التطرق لطرق انتقالها.

الفرع الأول: أقسام العدوى.

يمكن تقسيمها الى صنفين أساسين.

الصنف الأول: أمراض لها علاج وهي الأمراض التي يمكن التصدي لها وعلاجها بواسطة أدوية متخصصة ومن ذلك[14]

- مرض الجمرة الخبيثة: يعالج بأدوية البنسلين والتتر سيكلين.
- مرض الكوليرا: يعالج بسوائل خاصة مع مقادير محددة من تحاليل الأملاح.
- مرض قوباء الجسم الحلقية تعالج بدواء هويزوفلين ومبيد فعال للفطريات.
- مرض الدودة الشريطية يعالج بمادة النكلوساميد.
- مرض الكزاز يعالج بمادة جلوبيولين
- الكزاز الحصبائي: بواسطة حقنة موضعية على العضل.
- مرض الالتهاب الرئوي: يعالج بحقنة موضعية من البنسلين وبنسلين (7) السابع، أو مرض الكلب وهو فعال في الحالات الخفيفة.
- داء السعار أو مرض الكلب: يعالج بتنظيفه الشامل والمباشر.

---

[12] - عبد الرحيم عبد الله، الأمراض الجلدية أنواعها وأسبابها الوقاية منها، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، 1994، ص 43.

راجع كذلك يوسف صلاح الدين يوسف، المرجع السابق، ص 19.

[13] - مهند سليم المجلد، المرجع السابق، ص.ص، 16 – 17.

[14] - يوسف صلاح الدين يوسف، المرجع السابق، ص 24 – 25.

- مرض الجرب: يعالج بالاغتسال واستعمال بجامابنزين و هكسا كلوريد.

الصنف الثاني: هي أمراض لم يصل العلم بعد لإيجاد علاج لها لعل أهم هذه الأمراض[15]، الالتهاب الكبدي الوبائي صنف (أ) ،شلل الأطفال، السيدا، ذات الجنب، الحمى النزفية، المتلازمة الكلوية، الذبحة الحلئية. ومرض كوفيد 19. رغم وجود بروتوكلات لمحاولة علاجه الا أنه لا يوجد علاج نهائي له.

التصنيف بحسب حجرها:

هناك جانب من الطب صنف الأمراض المعدية إلى أمراض محجرية وأمراض غير محجرية.[16]

الصنف الأول: الأمراض المحجرية: وهي أمراض خطيرة يتوجب فيها الحجر على المصابين بها في مستشفيات مخصصة بالعزل وتحت إشراف الهيئات الصحية المعتمدة كما أن اللوائح الصحية توجب تبليغها دوريا إلى منظمة الصحة العالمية، ومن هذه الأمراض نجد: مرض كوفيد 19 الكوليرا، الطاعون، الحمى الصفراء، الجذري.[17]

هذا وتفرض التقارير الخاصة بالمنظمات الصحية على مستوى الدولي، التبليغ عن هذه الأمراض سريعا وبصفة سرية تفاديا لسريانها وتفاديا لانتشار أخبارها، ما يسبب ذعرا وخوفا لدى المواطنين لخطورتها العالية.

الصنف الثاني: أمراض غير محجرية: وهي أمراض خطيرة ولكن لا تستدعي القيام بإجراءات الحجر لدى المرضى بها بل يعالجون داخل أقسام العزل بالمستشفيات العامة، مثل شلل الأطفال، الحمى الراجعة، التيفوس، الجمرة الخبيثة، الجذام، الملاريا، الأمراض الجنسية .... إلخ.

الفرع الثاني: طرق انتقال العدوى

أما عن طرق إنتقال العدوى فهي كثيرة لكن يتم التركيز على أهمها:

- الممارسة الجنسية: أو الاتصال الجنسي بين شخص مصاب وشخص سليم، سواء كان الاتصال بين أفراد الجنس الواحد أو بين جنسين مختلفين حتى ولو تم ممارسة الفعل لمرة واحدة فقط ، لذلك فإن مرض السيدا ينتشر بكثرة بين الشواذ جنسيا ومتعاطي المخدرات.

- عن طريق نقل الدم: وذلك عند نقل الدم من شخص مصاب إلى آخر سليم، أو باستعمال إبر الحقن الملوثة التي استعملت أكثر من مرة وغيرها من الأدوات النافذة للجلد، وحتى عن طريق الإبر الصينية التي لم تعقم بعد الاستعمال.

---

[15] - يوسف صلاح الدين يوسف، المرجع السابق، ص 26.

[16] - مهند سليم المجلد، المرجع السابق، ص 27 وما بعدها.

[17] - حسب تقارير منظمة الصحة العالمية فقد تم إستئصال هذا المرض نهائيا والقضاء عليه، مهند سليم المجلد، المرجع السابق، ص 27.

- عن طريق استخدام الأجهزة الطبية: غير المعقمة مثل الأجهزة المستخدمة في غسيل الكلى دون القيام بتحليل دم المرض الذي يكون مصابا بالعدوى وبالتالي ينقلها لغيره من مرض الفشل الكلوي.
- إنتقال المرض من الحامل إلى جنينها في بطنها: إما بمرور الفيروس عبر المشيمة إلى الجنين وأثناء مروره في قناة الولدة أو بدخوله إلى جسمه أثناء الرضاعة بواسطة لبن الأم لكن نسبة ضئيلة.
- عن طريق اللعاب: حيث أكدت بعض الدراسات اكتشاف فيروس السيدا في اللعاب البشري لبعض الأشخاص، مما يسهل إنتقال المريض عن طريق التقبيل.
- عن طريق نقل بعض الأعضاء: أو الأنسجة البشرية من شخص مصاب إلى شخص سليم أو باستخدام السائل المنوي.

المبحث الثاني: الجهود الدولية للحماية من الامراض المعدية

إن وصول المجتمع الدولي اليوم إلى حلول جذرية للقضاء على الأمراض المعدية التي يمكن أن تنتقل عبر الدم، لا يكون إلا بتضافر جهود هذه المجتمعات القانونية على الصعيد الداخلي، ثم التنسيق فيما بينها على المستويين الإقليمي والدولي، أين شكل هذا الموضوع اهتمام بالغ من طرف الهيئات والمؤتمرات الدولية مع ارتباط وثيق بحق الإنسان في حماية كرامته وتكامله الجسدي، بالإضافة إلى رغبة المجتمع الدولي والهيئات التي تدور في فلكه بإلحاح كبير حماية هذا الكائن الذي أكرمه الله وصيانته من تلك الأمراض الخطيرة التي تسبب هو نفسه فيها عن جهل أو عدم المسؤولية. حيث حاولت الجهود الدولية مجابهة العدوى من خلال الأمم المتحدة ذاتها او من خلال نماذج رائدة من برامجها.

المطلب الأول: جهود منظمة الصحة العالمية (WHO)

هي إحدى الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، أنشئت هذه المنظمة التي يقع مقرها في مدنية جنيف السويسرية سنة 1948[18] وذلك خلفا **للمكتب الدولي للنظافة العامة** (OIHP) و**منظمة الصحة التابعة لعصبة الأمم** (LNHO) سابقا ، تبنت المنظمة رسالة الدفاع والمساهمة في تحسين أعلى معايير الصحية الممكنة، كحق أساسي من حقوق الإنسان[19]، وتعد المنظمة صاحبة الاختصاص الأصلي والمباشر في الحماية الدولية من عدوى الدم الملوث، ومكافحة شتى أنواع الأوبئة والأمراض عن طريق ما يسمى سلطة التوجيه والتنسيق في مجالات عديدة عن طريق تطوير النظم الصحية وتعزيز الصحة طيلة مراحل عمر الإنسان ومواجهة الأمراض السارية والأمراض الغير سارية، تحديث

[18] - بدأ عمل المنظمة بتاريخ 17 أفريل 1948 وهو نفسه تاريخ إحتفال العالم بيوم الصحة العالمي ترأس المنظمة حاليا السيدة مارغريت تشان ويعمل تحت إدارتها أكثر من 7000 شخص على مستوى 150 مكتبا قطريا و6 مكاتب إقليمية علاوة على مقرها الرئيسي في جنيف للمزيد راجع الموقع الإلكتروني للمنظمة www.who.int/anout/ar

[19] - بوحريص محمد الصديق، حوكمة الطبقة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية رسالة ماجيستر في الإدارة الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 1013/12 ص 56.

الخدمات المؤسسة تفعيل سياسة التأهب والترصد والاستجابة السريعة والآنية[20]، وتعمل المنظمة بمجموعة هياكل إدارية متكاملة وهي :

جمعية الصحة العالمية: وهي أعلى جهاز في منظمة الصحة العالمية لاتخاذ القرارات.

المجلس التنفيذي: هيئة يبلغ عدد أعضاءها 340 عضو تقني مؤهل في مجال الصحة ينتخبون لمدة 3 سنوات.

الأمانة العامة: ينتسب لها أكثر من 8000 موظف من ذوي الخبرة في المجالات الصحية.[21]

وفي مجال حماية الدم البشري من التلوث خاصة من مرضى نقص المناعة المكتسبة بادرت منظمة الصحة العالمية، بإصدار حزمة من التعليمات والتوجيهات نحو المصابين بهذا الفيروس الخطير أو من يتعامل معهم

ويمكن حصر هذه التعليمات في: [22]

- ضرورة متابعة الأشخاص المصابين بالعدوى طبيا ومعمليا، من تاريخ ظهور المرض أو حتى قبل ذلك.
- منع المرضى من التبرع بالدم أو الأعضاء أو الأنسجة أو التبرع بالمني.
- الحذر من العلاقات الجنسية الغير محمية أو العلاقات العابرة، أو حتى المخالطة الجنسية بين الزوجين المصاب أحدهما بالعدوى، استخدام الإبر أو الحقن غير المعقمة، اللعاب مع إلزامية استعمال الواقي الذكري.
- عدم استعمال حقن فرش الأسنان وأمواس الحلاقة، أو أي آلات خاصة وشخصية وعدم تبادلها.
- تحذير النساء صاحبات النتيجة الإيجابية للأجسام المضادة من المعاشرة الجنسية أو الرجال ذوي النتيجة الإيجابية للأجسام المضادة، لأنه عرضة أكثر من غيرهن للإصابة وبالعدوى هن ومواليدهن.
- إذا توجه مريض لأي طبيب خاصة طبيب الأسنان الذي ينبغي أن يخبره أن نتيجة اختبار دمه إيجابية حتى يتخذ الاحتياطات اللازمة لمنع انتقال العدوى إلى أشخاص آخرين، خاصة وأن طب الأسنان والطب المتعلق بالتركيبات والأسنان الصناعية، يعتبر من الأساليب الحديثة لتعويض الإنسان عما يفقده من أسنان طبيعية.[23]

---

[20] - الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية www.who.int

[21] - بوحريص محمد الصديق، المرجع السابق، ص 57.

[22] - طلعت الشهاوي، المرجع السابق، ص 39.

[23] - وعليه فطب الأسنان يجب ألا يضر بتكامل جسم الإنسان أو أعضائه الحيوية كالأسنان مع مراعاة جانبين هامين الأول طبي يلتزم فيه الطبيب ببدل العناية الواجبة مع بدل الجهود الصادقة اليقظة في اختبار الأسنان ووضعيتها لكي يتلاءم مع حالة المريض، أما الجانب الثاني فهو في يلتزم فيه طبيب بتحقيق نتيجة تتحقق المسؤولية فيها إذا أصاب حسب تاريخ الضرر أو آلام أو أي إصابات معينة، وكذلك في حالة عدم أداء تلك الأسنان لوظائفها المرجوة منها.

هذا وقد اعتبر المشرع الجزائري أمراض الفم والأسنان بمثابة الآفات الاجتماعية التي يجب اتخاذ التدابير الوقائية والعلاجية لمجابهتها.[24] ومواصلة لجهود منظمة الصحة العالمية في محاربة العدوى الناجمة عن الدم الملوث خاصة عدوى السيدا قامت بعقد مؤتمر دولي هام يدرس مسببات المرض داخل السجون وذلك في المؤتمر الدولي المنعقد في مدينة جنيف السويسرية 1987 أين تمت مناقشة جميع الأمور المتعلقة بالمرض. ومسبباته داخل المؤسسات العقابية[25]، وذلك من خلال استراتيجية تقوم على نشر الوعي بين المساجين وتوعيتهم بخطورة المرض. هذه الاستراتيجية أسست إصابات يعرف فيما بعد بالبرنامج العالمي للإيدز.[26]

كما أن هناك العديد من المبادرات الكبرى التي تبنتها منظمة الصحة العالمية كمبادرة الصحة للجميع التي حاولت وضع أفضل الأساليب للرعاية الصحية داخل الدول النامية بما يحقق العدالة الصحية لجميع الدول العالم دون استثناء للوصول إلى أعلى معايير الصحة آفاق سنة (2000) والتي انطلقت سنة 1979 وأنشأت شبكة هامة للإنذار والاستجابة العالمية ضد تفشي الأوبئة وأيضا مبادرة (03 من 05) والهدف منها تزويد 3 ملايين من بين 05 ملايين شخص مصاب بالإيدز حول العالم بجرعات العلاج المضاد للفيروسات مع آفاق سنة 2005.[27]

المطلب الثاني: برنامج الأمم المتحدة لمكافحة الإيدز نموذجا

هو برنامج للأمم المتحدة لتنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة المختلفة والمتخصصة في مجال مكافحة جائحة فيروس نقص المناعة البشرية الإيدز.

تأسس في الأول ديسمبر 1995 ومقره الرئيسي في جنيف بسويسرا. المدير التنفيذي للبرنامج هو الخبير المالي **ميشيل سيديبي** منذ الأول ديسمبر 2008.[28]

و في 2014، أرسى برنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز الأهداف "90-90-90"، التي تسعى إلى تشخيص وعلاج 90% من الأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية، للقضاء على المرض بحلول عام 2030. ويعاني نحو 36.7 مليون شخص فيروس نقص المناعة، بينهم 34.9 مليون رجل و17.8

راجع في ذلك بن الصغير مراد، مسؤولية الطبيب المدنية عن أخطاءه المهنية، رسالة ماجيستر في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد.تلمسان، 2002 – 2003 ص 105 – 106.

[24] - راجع في ذلك المادة 231 من الأمر رقم 76 – 79 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن قانون الصحة العمومية.

[25] - طلعت الشهاوي، المرجع السابق، ص 40.

[26] - www.who.int/bulltin/vouloumes 87/11/09 065425/art 16/

منشور في موقع منظمة الصحة العالمية.

[27] - Lauvence O.gostin, metting the suvail needs of the words least healthy peopl A proposed Model for golbal Health Goverence, American Medical Association, Vol 298 No 2 july 11, 2007 p157.

[28] راجع موقع الامم المتحدة،http://www.un.org

مليون امرأة و1.8 طفل، وفق تقرير سابق لبرنامج الأمم المتحدة المشترك لمكافحة الإيدز. واستراتيجية الأمم المتحدة لمحاربة الإيدز تشمل توفير الاستثمارات المناسبة لحصول 30 مليون شخص على العلاج بحلول عام 2030.

ويهدف البرنامج أساسا القضاء على مرض السيدا، و تسريع اختبار الكشف عن فيروس نقص المناعة البشرية وتوسيع ومضاعفة نطاق التغطية العلاجية منه. ومحاربة أثاره السلبية الجسدية والنفسية و أخطرها التميز العنصري؛ وللتميز أشكال عديدة، مثل التميز العنصري أو الديني إلى التميز على أساس الجنس أو التوجه الجنسي أو العمر، والاعتداء العنصري في المدرسة أو في العمل. الذي يوجد في ثلاثة دول من أصل عشرة بلدان في جميع أنحاء العالم. كما أن الأشخاص ذوي الإعاقة يتعرضون بمعدل ثلاث مرات أكثر للحرمان من الرعاية الصحية بالمقارنة مع الأشخاص الآخرين. المتعايشون مع فيروس الإيدز يعانون أيضا من التميز في المرافق الصحية بحسب ما أكد عليه مدير البرنامج **ميشيل سيديبي**:

"تظهر بيانات من خمسين بلدا حول أشخاص متعايشين مع فيروس الإيدز، أن شخصا من كل عشرة أشخاص متعايش مع الإيدز يبلغ بأنه قد حرم من الرعاية الصحية. من غير المقبول أن يعرقل التميز حصول الناس على الرعاية الصحية."

والحق في الرعاية الصحية هو حق أساسي. وتعتبر مبادرة **الانعدام التام للتميز** جزءا لا يتجزأ من رؤية برنامج الأمم المتحدة المشترك، وفي هذا اليوم يدعو البرنامج هذا العام إلى عدم التميز في أماكن الرعاية الصحية. على أساس أن الحق في الصحة هو حق أساسي من حقوق الإنسان التي تشمل الحصول على خدمات الرعاية الصحية بأسعار معقولة وذات جودة، وفي الوقت المناسب، للجميع. و يدعو البرنامج في هذا السياق إلى أن تكون مرافق الرعاية الصحية بيئات آمنة وداعمة، مؤكدا أن القضاء على التميز في أماكن الرعاية الصحية أمر بالغ الأهمية.[29]

خاتمة:

منذ إنشاء منظمة الصحة العالمية، والأمراض المعدية تمثل جزءا من مشروعاتها الوقائية، حيث أنها اعتبرتها جزء من العبء المزدوج لاعتلال الصحة، وهي تشمل الأمراض المعدية القديمة والجديدة على حد سواء ، وقبل ذلك عمدت جمعية الصحة العمومية الأمريكية إلى استقراء الأمراض المعدية، والبحث في سبل علاجها وتشخيصها وطرق الوقاية منها في برنامج صحي عالمي تهدف من خلاله إلى توحيد جهود العالم في هذا المجال فقامت بإصدار (برنامج مكافحة الأمراض السارية والإنسان) سنة 1917 ضمن هيئة طبية مختصة، مهمتها الأساسية حصر قائمة بالأمراض المعدية وتحديد بؤرها وأماكن انتشارها، لأجل مكافحتها والقضاء عليها، علاوة على إصدار جملة من التقارير والدوريات التي تبحث أساسا في هذه الأمراض

[29] راجع موقع برنامج الامم المتحدة لمكافحة الايدز، http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2017/03

من خلال أبحاث مرفوقة بتوصيات ذات صلة بهذه الأمراض المعدية، للحد منها كليا أو جزئيا عن طريق منع إنتشارها أو التقليص منها من خلال الوسائل والآليات التالية:

1- القضاء على البؤر المسببة لهذه الأمراض كالمناطق الموبوءة، التي تسمح بإنتشار الفيروسات والميكروبات والطفيليات المسببة لهذه الأمراض، ويتم ذلك بتعقيم البيئة من خلال تحسين شبكة المجاري العامة وردم البرك وتجفيف المستنقعات والاهتمام بنظافة المياه، لأن إهمال المياه ونظافتها يعد إحدى مشكلات الصحة العالمية، وتعتبر منظمة الصحة العالمية أن 80% بالمئة من الأمراض في العالم لها ارتباط وثيق بمشاكل المياه.

2- إنشاء أنظمة إنذار مسبق لمخاطر العدوى من خلال التبليغ عن أي مرض قد ينشأ من مصدر مشبوه وقبل تحوله إلى وباء قاتل ومعدي في آن واحد.

3- عزل المريض المصاب بالعدوى عن المجتمع، بالكيفية التي لا تمس كرامة المريض من جهة، واتباع التعليمات الطبية من جهة أخرى.

هذا وقد اختلف الأطباء والعلماء في مسألة عزل المريض المصاب بالعدوى خاصة عدوى السيدا، بحيث فرقوا بين ما إذا كان ينتقل عن طريق المعايشة العادية أولا، وقد أكدت منظمة الصحة العالمية وغيرها من المنظمات الإقليمية الأخرى ان مقاومة الأمراض المعدية ومنها السيدا، يقوم على مبدأ الوقاية وتثقيف الأفراد صحيا، وعزل المريض متى كان هناك داع لذلك.

4- التخلص التقني والطبي من النفايات الطبية والوسائل التي استخدمها المريض من لباس وفراش وحتى أدوات الطبية، مع إتباع إجراءات خاصة في دفن المرضى المصابين بالعدوى لمنع انتشار المرض.

هذا وقد نصت منظمة الصحة العالمية على مجموعة إجراءات تساهم في الحماية من العدوى من الأمراض السارية خاصة السيدا ومنها:

أ- لا يجوز أن يتم الدفن إلا بعد إبلاغ الهيئات والسلطات المتخصصة عند حدوث الوفاة مباشرة.

ب- لا يجوز لذوي الميت مباشرة عملية الدفن إذا كان مصاب بأحد من الأمراض الخاضعة للوائح الدولية الصحية والحمة النزفية ومرض العوز المناعي المكتسب (سيدا)، ويجب أن تتم عملية الدفن من قبل المصالح الصحية المختصة.

ج- غلق وسد منافد الجثة تفاديا لتسرب الإفرازات مع لف الجثة بقماش وكفن مشبع بمادة الفورمالين ووضعها في تابوت معدني في قاعة، مع طبقة خاصة من مادة كالفحم أو نشارة الخشب، مضاف له مادة الفور مالين المطهرة.

د- لا يجوز نقل جثة الشخص المصاب بالعدوى بأحد الأمراض الخاضعة للوائح الصحية الدولية، إلا بعد انقضاء مدة سنتين من تاريخ الدفن وبعد الحصول على الإذن والتصريح الإداري من مصالح وزارة الصحة.

قائمة المراجع :

- أحمد محمد لطفي، الإيدز وآثاره الشرعية والقانونية، ط2، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2011.

- بن الصغير مراد، مسؤولية الطبيب المدنية عن أخطاءه المهنية، رسالة ماجيستر في القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد.تلمسان، 2002 – 2003.
- بوحريص محمد الصديق، حوكمة الطبقة العالمية بين الأسس المعيارية والمصالح التجارية رسالة ماجيستر في الإدارة الدولية، كلية الحقوق، جامعة باتنة، 1013/12.
- عبد الرحيم عبد الله، الأمراض الجلدية أنواعها وأسبابها الوقاية منها، ط1، مركز الأهرام للترجمة والنشر،القاهرة، 1994.
- مهند سليم المجلد، جرائم نقل العدوى بحث مقارن في القانون المصري والفقه الاسلامي والنظام السعودي منشورات الحلبي الحقوقية،بيروت،2012.
- نسيبة محمود عبد الله البخيث، الأحكام المتعلقة بالسموم، دار النفائس، الأردن، 2009.
- يوسف صلاح الدين يوسف ، الآثار المترتبة على الإصابة بالأمراض المعدية ، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية ، 2008 .
- الأمر رقم 76 – 79 المؤرخ في 23 أكتوبر 1976 المتضمن قانون الصحة العمومية.
- Lauvence O.gostin, metting the suvail needs of the words least healthy peopl A proposed Model for golbal Health Goverence, American Medical Association, Vol 298 No 2 july 11, 2007.
- راجع موقع الامم المتحدة ،http://www.un.org
- الموقع الإلكتروني لمنظمة الصحة العالمية www.who.int
راجع موقع برنامج الامم المتحدة لمكافحة الايدز
http://www.un.org/sustainabledevelopment/ar/2017/03،

دور مصلحة الضرائب المصرية في مواجهة أزمة فيروس كورونا)

إعداد: د/ إبراهيم عبدالله محمد إبراهيم الشرقاوي.

الملخص:

أدى ظهور فيروس كورونا إلى حدوث أزمة مالية تأثرت بها كافة الدول ومن بينها مصر مما جعلها تتحرك لمواجهة هذه الأزمة من خلال مؤسساتها ومنها مصلحة الضرائب المصرية إحدى وحدات وزارة المالية والتى ساهمت بشكل فعال في مواجهة هذه الأزمة وذلك من خلال مراعاة القطاعات المتضررة في هذه المرحلة باتخاذ تدابير ضريبية عاجلة لتوفير حافز فوري لهذه القطاعات وذلك بإعادة النظر فى الإجراء الضريبية القائمة وقت الأزمة فتقدمت وزارة المالية إلى السلطة التشريعية بمشروع لتعديل بعض التشريعات متضمنا تخفيف العبء الضريبي أو تأجيل دفع الضريبة أو التقسيط وجعل النظام الضريبي تصاعديا بإلقاء عبء ضريبي أكبر على الأشخاص والمؤسسات الأكثر قدرة على تحمله وتم بالفعل تلك التعديلات مشتملة على رؤية مصلحة الضرائب فى متطلبات هذه الأزمة ثم وضع خطة لما بعد الأزمة تتضمن التركيز على تنمية الحصيلة الضريبية لتحقيق الأهداف الاقتصادية في إطار داعم للعدالة الاجتماعية.

الملخص باللغة الأجنبية :

The emergence of corona virus led to a financial crisis that effected more countries including Egypt which made her move to face this crisis through its institutions including the egyptian tax authority - a unit of the ministry of finance - which effectively contributed to facing this crisis by taking into the effected sectors of this stage by taking urgent tax measures to provide an immediate incentive to these sectors by reviewing the existing tax legislation in time of crisis

The ministry of finance presented to the legislative authority a bill to amend these legislation including reducing the tax burden or delaying the payment of taxes or installments and making the tax system progressive by placing a greater tax burden on the people and institutions that are most able to bear it

These amendments have already been made including the vision of the tax authority in the requirements of this crisis and then a post- crisis plan has been developed that includes focusing on developing tax revenues to achieve economic goals in a frame work supportive of social justice

مقدمة:

أصاب فيروس كورونا (كوفيد 19) COVID-19 بالفعل ملايين الأشخاص وحصدت ما يقرب من نصف مليون شخص[1].

العالم أصبح في مواجهة أزمة اقتصادية تفوق الأزمة التي تعرض لها عام 2008، والتي مازالت آثارها باقية حتى وقتنا هذا، فالتوقف المفاجئ في النشاط الاقتصادي والتوظيف أسوأ بكثير من أي أزمة اقتصادية سابقة من حيث حدة وسرعة الآثار التي خلفتها ولاتزال تخلفها تداعيات انتشار فيروس كوفيد19. وقد تضرر الاقتصاد المصري مثل غيره من اقتصادات البلدان النامية، حيث بدأت بعض المؤشرات في الظهور بالفعل من جراء اتخاذ تدابير صارمة لحماية صحة الناس، والاضطرابات عبر الحدود في سلاسل التوريد والسياحة والتحويلات وأسعار السلع[2]. الأمر الذي أجبر الحكومة المصرية في مراجعة توقعاتها من احتياطيات النقد الأجنبي والذي سيتعرض لمزيد من الضغط بسبب هبوط متوقع من تحويلات المصريين العاملين في الخارج وإيرادات قناة السويس، وانهيار أسعار النفط العالمية، والانهيار في إيرادات السياحة.

تأثرت الشرائح الأكثر فقرا والأضعف من السكان بشكل غير متناسب خلال فترة الانكماش الاقتصادي المترتبة على انتشار فايروس كوفيد 19. حيث إن الفقراء لديهم خيارات أقل لحماية صحتهم ويعانون أكثر من انقطاع الخدمات العامة.

لن يكون التعافي سريعاً، وسيختلف المستقبل بطرق مهمة عن الواقع الذي كان سائداً قبل بضعة أشهر فقط. وفي أوقات الشدة، يتطلع الناس وخاصة الأفقر منهم إلى الحكومة للحصول على المعلومات والتوجيه والحماية الصحية والاجتماعية والاقتصادية. الأمر الذي يوجب تكاتف الدول لمواجهة الوباء.

وللضرائب دور هام بشكل كبير لمواجهة الوباء COVID-19 يتمثل في دور الضرائب في زيادة الحصيلة ومراعاة القطاعات المتضررة في مرحلة الأزمة، ودورها في مراحل ما بعد الأزمة في مواجهة قلة الحصيلة الضريبية " التداعيات دائمة".

هدف البحث:

يهدف البحث إلى الإجابة عن الأسئلة الآتية:

-إلى أي مدى تأثرت اقتصاديات الدول النامية ومنها مصر بجائحة كورونا؟

- ما هو دور مصلحة الضرائب المصرية أثناء الأزمة؟

- ما هو دور مصلحة الضرائب ما بعد انقضاء الأزمة؟

خطة البحث:

---

(1)حسب أحدث تقرير لمنظمة الصحة العالمية بتاريخ2020/6/22 أرتفع عدد الإصابات فيروس كوفيد19 ليتجاوز 9 مليون شخص على مستوى العالم توفي منهم 468 ألف، وتجاوزت الاصابات في مصر 56809 والوفيات 15133 شخص.

(2)Vitor Gaspar: Facing the crisis: the role of tax in dealing with COVID-19; Platform for Collaboration on.

وسيتم التطرق لبحث دور مصلحة الضرائب في مواجهة جائحة أزمة كوفيد19 من خلال مطلبين الأول: دور المصلحة في مواجهة الأزمة.

والثاني: دور مصلحة الضرائب ما بعد مرور الأزمة.

المطلب الأول: دور مصلحة الضرائب في مرحلة الأزمة

تعمل الإدارات الضريبية على ربط الضريبة عن سنة ضريبية كاملة تبدأ عادةً من أول يناير من كل عام وتنتهي في 31 ديسمبر. وتركز الإدارات الضريبية على استلام الإقرارات الضريبية، وضمان دفع الالتزامات الضريبية في الوقت المحدد، والوفاء بالمواعيد النهائية للامتثال للإقرار الضريبي ضماناً لتحصيل الضريبة. يختلف الوضع هذا العام بسبب COVID-19 فيجب مراعاة مرحلة الأزمة والمساعدة في الحفاظ على وصول الجميع إلى السلع والخدمات الأساسية من خلال تدابير ضريبية لتوفير حافز فوري للشركات والمستهلكين، تشمل هذه التدابير تخفيضات على أسعار الجملة، وتقديم حوافز مستهدفة القطاعات المتضررة مثل السياحة والطيران، وتشمل هذه التدابير ما يلي:

أولاً: فرض ضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة (تصاعدية الضريبة):

يعبر فرض ضرائب على أصحاب الدخول المرتفعة عن عدالة النظام الضريبي، وخاصة في فترات الأزمات، فالنظام الضريبي الأكثر عدالة هو الذي يلقي عبئاً ضريبياً أكبر علي الأشخاص والمؤسسات الأكثر قدرة على تحمله أو الأشخاص والمؤسسات الأعلى دخلاً، وقد عرف صندوق النقد العربي العدالة الضريبية بانها "مساهمة دافعي الضرائب بنصيب عادل في تمويل النفقات العامة، ومراعاة تحقيق العدالة في توزيع العبء الضريبي بين الممولين"، وطبقاً لمبدأ القدرة على الدفع يوجد نوعين من العدلة الضريبية

الأول: العدالة الضريبية الأفقية وتعني تحمل المكلفين ضريبياً الذين تتساوي قدرتهم على الدفع نفس العبء الضريبي"

ثانياً: العدلة الضريبية الرأسية ويقصد بها "تباين واختلاف معاملة المكلفين ضريبياً حسب مقدرة كل مكلف منهم على تحمل العبء الضريبي" وهو ما يستلزم تصاعد المعدلات الضريبية "progressive taxes" بما يتوافق مع مبدأ القدرة على الدفع (3). وتتميز الضريبة التصاعدية بفرض أسعار متدرجة للضريبة تبعاً لاختلاف القيمة المفروض عليها الضريبة، بحيث يرتفع سعر الضريبة مع ارتفاع المبالغ المفروض عليها الضريبة.

لذلك دائماً ما يُنظر إلى نظم الضرائب التصاعدية باعتبارها أكثر عدالة من نظم الضرائب الموحدة. وبإلقاء الضوء على النظام الضريبي المصري فهو غير تصاعدي "ويلقي عبء ضريبي أكبر على الفئات الأقل دخلاً". فعلى الرغم من أن قانون ضرائب الدخل المصري يشمل خمس شرائح لا تجعل منه نظاماً تصاعدياً لأن الشرائح الخمس للدخل تنحصر في نطاق أقل من ثلث نطاق التفاوت في الدخل المرصود رسمياً، وهو الأمر

(3)صندوق النقد العربي: موجز سياسات، العدد الثالث، العدلة الضريبية، 2019.

الذي يجعل هذه الشرائح باعتبارها نتائج إعفاءات واستثناءات ضريبية، وليست نتاجاً لتصاعد الضريبة مع ارتفاع مستوى الدخل[4].

إذا قسمنا النشاطات الخاضعة للضريبة في مصر إلى فئتين "نشاطات الأقل دخلاً، ونشاطات الأعلى دخلاً" فسوف تقع ضرائب الممتلكات وضرائب الأرباح الرأسمالية من بين نشاطات السكان الأعلى دخلاً وتمثل حصيلتها نسبة 1.3% من إجمالي الحصيلة الضريبية وهي النسبة الأقل بالمقارنة مع الضرائب غير المباشرة مثل ضرائب الاستهلاك التي يقع عبئها الأثقل على الطبقات الأقل دخلا تساهم بنسبة 40% من إجمالي الإيرادات الضريبية في مصر[5].

على الرغم من ذلك، فإن التعديلات الأخيرة لقانون ضرائب الدخل المصري، وكذلك قانون القيمة المضافة، جاء ليزيد من عبء الضريبة على القطاعات الأقل دخلاً. فقد ظلت نسبة 22.5% هي النسبة الأعلى للضريبة أياً كان مستوى الدخل المكتسب، وظلت النشاطات التي يمكن وصفها بنشاطات السكان الأعلى دخلاً بدون ضرائب تذكر[6].

الأمر الذي لا يتناسب مع ظروفنا الاقتصادية، وما تعانيه الموازنة العامة لدينا من ضغوط كبيرة، بل يعد تفريطاً في جزء كبير من الإيرادات العامة نحن في أشد الحاجة إليه، الأمر الذي يجعل من الضروري التمييز بين الفئات ذات الدخول البسيطة وإبعاد شبح الضريبة عنهم تماماً، أما الفئات القادرة وذوي الدخول والثروات الطائلة فينبغي أن يدفعوا قدراً معقولا من الضريبة لكي تستطيع الدولة مواجهة نفقاتها، وإلا فإن البديل طبع البنكنوت أو الاقتراض وهو ما يطيح بالفقراء ومحدودي الدخل عن طريق ما يؤدي إليه من قفزات عالية للأسعار[7].

ثانياً: توسيع القاعدة الضريبية بإدماج القطاع غير الرسمي:

إن التعامل مع توسيع القاعدة الضريبية في مصر تم بشكل سطحي ومبسط خلال مراحل مختلفة حيث تم الاهتمام بزيادة الإيرادات الضريبية، دون إجراء تعديلات حقيقية في النظام الضريبي. وهكذا ظلت القاعدة الضريبية كما هي، وما حدث من تغيير اقتصر على زيادة معدلات الضرائب على القاعدة الضريبية الموجودة فعلياً، دون محاولة توسيعها للوصول إلى معاملات لا تساهم في النظام الضريبي وقد ترتب على ذلك زيادة الأعباء على كاهل الممولين الملتزمين بأداء الضرائب. لذا، فمن الطبيعي أن يكون من أهم أولويات أي سياسة ضريبية في مصر في ظل الأزمة الراهنة توسيع القاعدة الضريبية، وذلك من خلال زيادة

(4) محمد سلطان: ورقة سياسات بعنوان "ضرائب البورصة المصرية كفاءة وعدالة"، مشروع حلول للسياسات البديلة، الجامعة الامريكية بالقاهرة، 2017، ص6.

(5) المرجع السابق ذاته، ص6.

(6) المرجع السابق ذاته، ص7.

(7) د/ زكريا محمد بيومي: موسوعة الدكتور زكريا محمد بيومي في شرح قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة2005 ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له، مكتبة شادي، الطبعة الأولى، 2006 ، ص163.

التعاملات الخاضعة للضرائب، وزيادة الأفراد الملتزمين بالضرائب. الذي يمثّل فرصاً ضائعة تساهم في توسيع القاعدة الضريبية:

1- حجم الاقتصاد غير الرسمي:

وفي دراسة تعود إلى نهاية عام 2018 ، أعدتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية، عن حجم الاقتصاد غير الرسمي أو ما يطلق عليه الاقتصاد الخفي، تعادل أكثر من 60 % من حجم التعاملات السنوية للاقتصاد المصري، وصار مستوعباً للنسبة الغالبة من العاملين بالقطاع الخاص، والتي تقدّر بنحو 68 %، وترتفع النسبة في المناطق الريفية لتصل إلى 82.3 %، مقابل 42.8 % في الحضر.

بدلاً من تجاهل القطاع غير الرسمي أو التعامل معه كقطاع مجرم في حق المجتمع، يتعين على الدولة دراسة كيفية إعطاء هذا القطاع الفرصة والأسباب ليلتزم بالضريبة، ولن يتم ذلك إلا بمواجهة كافة الإعاقات التي تسببت في انتشار القطاع غير الرسمي من الأصل مثلا، فيجب دراسة تبسيط النظام الضريبي، وتسهيل تسجيل الشركات، والتسامح مع الأنشطة التي لم تكن مسجلة خاصة من حيث الضرائب، وإدخال نظام الفاتورة الضريبية على نشاط الحرفيين لإلزامهم بالتسجيل ودفع الضرائب فالفاتورة هي المستند الدال على حدوث الصفقة وفي مواجهة الاقتصاد الوهمي. حيث أن اكثر الطرق شيوعاً في التهرب الضريبي يتمثل في عدم إصدار فاتورة عن كل صفقة خاضعة للضريبة أو عدم صحة البيانات الواردة فيها، وتوفير الامتيازات لتشجيع المواطنين على الالتزام كتخصيص المناطق الصالحة للمشروعات، والحصول على الضمانات الصحية والاجتماعية[8].

2- العائد المتوقع من دمج الاقتصاد غير الرسمي:

الدراسة التي أعدتها لجنة الضرائب باتحاد الصناعات المصرية في نهاية عام 2018 تؤكد أنه في حال احتساب الضرائب المقدرة بنسبة 20%، فإن الضرائب المفترض تحصيلها تزيد على 1.4 تريليون جنيه. كما أن دمج الاقتصاد غير الرسمي يحقق شفافية في المعاملات حتى لا تخرج عن الإطار الشرعي، بالإضافة إلى أنه يوفر مظلة تأميني للعاملين في هذا القطاع، ويضمن حق الدولة في تحصيل الضرائب، ويساهم في عدالة المنافسة مع الاقتصاد الرسمي. الأمر الذي يترتب عليه تخفيض نسبة العجز بالموازنة العامة، وزيادة العائدات الضريبية.

ثالثاً: مراعاة حالة تعذر سداد الضريبة:

القاعدة في قوانين الضرائب أن الممول ملتزم بسداد الضريبة المستحقة دفعة واحدة فور إعلانه بقيمتها دون أي التزام على كاهل الإدارة الضريبية فهو مفترض حدوثه قانوناً، إلا أنه لمساعدة الناس على تلبية

[8]) هبة خليل: حالة الأنظمة الضريبية "مصر –تونس"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الطبعة الأولي، بيروت، لبنان، 2014، www.annd.org، ص28-30.

احتياجاتهم ومساعدة منشآت الأعمال على البقاء فقد تعتمد الإدارة الضريبية بعض الوسائل لمواجهة الجائحة، منها ما يلي:

1- **تخفيف العبء الضريبي:** درج التشريع الضريبي على تقرير حد أدنى من الدخل يعفى بالكامل من الضريبة، بحيث يصبح أفراد المجتمع الذين يحصلون على دخل سنوي دون هذا الحد غير خاضعين للضريبة، فلا يعد الشخص ممولا إلا إذا زاد مجموع دخله عن حد الإعفاء الذي يقرره القانون، حيث يخضع للضريبة ما زاد من دخل الممول عن هذا الحد من الإعفاء، وتحديد الحد الأمثل للإعفاء الضريبي يتوقف على عاملين أساسيين، أولهما إتاحة مزيد من الدخل للمواطن، والثاني مقدار الفقد في الحصيلة المتوقعة، في ظل هذه الزيادة لحدود الإعفاء الضريبي لأفراد المجتمع[9].

وقد حدد المشرع المصري بالمادة 7 من القانون رقم 91لسنة 2005 حدد الإعفاء الازم للمعيشة بخمسة ألاف جنية من مجموع صافي الدخل الذي يحققه الممول خلال السنة، إلا أن هذا المبلغ كان ضئيلاً جداً ولا يعبر عن الأعباء الفعلية التي يتحملها

ضئيلاً جداً ولا يعبر عن الأعباء الفعلية التي يتحملها الممول في مصر لمواجهة احتياجاته الأساسية هو وأسرته، ومن ثم قام المشرع بزيادة هذا الحد إلى سبعة ألاف جنية لمواجهة الانخفاض المستمر في القوة الشرائية للنقود.

ولمواجهة أزمة كورونا خفضت مصر الضرائب على بعض الفئات الضريبية "المرتبات وما في حكمها – الدخل المحقق من النشاط التجاري والصناعي وإيرادات المهن غير التجارية أو إيرادات الثروة العقارية"، حيث قام المجلس التشريعي المصري بإجراء بعض التعديلات على قانون الضرائب على الدخل رقم 91 لسنة 2005 للتخفيف من حدة أثار فيروس كوفيد 19 بإصدار القانون رقم 26 لسنة 2020 متضمنا زيادة حد الإعفاء الشخصي لأصحاب من 7 ألاف إلى 9 ألاف جنية مصري واستحدث شريحة اجتماعية لدعم الطبقات الأقل دخلاً بسعر2.5% تخدم أصحاب الدخول حتى 37 ألف جنية سنويا، حيث كان سعر الضريبة يبدأ من 10% حتى 20%.

إلا أن المشرع المصري لم ينص على الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضريبة إذا تعرض الممول إلى ظروف عامة أو خاصة يتعذر معها سداد الضريبة، الأمر الذي قد يؤثر على نشاط الممول وحياته الشخصية.

أما المشرع الفرنسي فقد كان أكثر مراعاة للظروف التي قد يمر بها الممول حيث نصت المادة L.247 من سجل الإجراءات الضريبية الفرنسي Lpf أن للإدارة الضريبية أن توافق على طلب الممول على:

1- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الضرائب المباشرة عند عدم القدرة على الدفع.
2- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الغرامات الضريبية أو الفوائد.

[9]) د/ زكريا محمد بيومي: مرجع سابق، ص37، 38.

3- الإعفاء الكلي أو الجزئي من الرسوم المنصوص عليها في المادة 1912 من القانون العام للضرائب الفرنسي GCIوالفائدة المنصوص عليها في المادة L.209 من سجل الإجراءات الضريبية الفرنسيLPF.

فيحق للممول الخاضع للضريبة في فرنسا أن يستفيد من النص السابق، بأن يتقدم بطلب للإدارة الضريبية لإعفائه من الضرائب كلياً أو جزئياً إذا استطاع أن يثبت أنه غير قادر على دفع الضريبة، وللممول أن يسند في طلبه إلى أسباب دائمة أو غير دائمة، فأي حدث غير متوقع خارج عن إرادة الممول ويؤثر بالسلب على دخله يصلح لان يكون سبب للإعفاء، وللإدارة الضريبية سلطة تقدير جدية الطلب المقدم من الممول ومدى كفاية الأسباب التي استند عليها في طلب العفاء، ومدى تأثيرها على دخل الممول ويكون للإدارة الضريبية قبول أو رفض الطلب.

2- **تأجيل دفع الضرائب:** أصبح تأجيل دفع الضرائب لبعض الممولين الأولوية المُطلقة، حتى يتم البت فيها مجدداً في الوقت المناسب، حيث أن معظم الممولين أصبحوا غارقين في الديون، وغير قادرين على تسويق منتجاتهم. ما يترتب عليه أن تقوم الشركات بتسريح موظفيها وما يترتب على ذلك من أثار سلبية على حياة هؤلاء الموظفين، فيتيح تأجيل الدفع للشركات مزيد من السيولة النقدية التي تساعدها على مقاومة أثار الأزمة، لذا كان لزاماً أن تضحي الحكومة مؤقتاً بتحصيل ضريبة بعض الممولين لتعويض ما ستدفعه الحكومة مالياً لمواجهة الأزمة الحالية ولو جزئياً، ومراعاة عجز الممولين عن دفع الضرائب الحالية، من دون احتساب أي زيادة إضافية محتملة عليها من فوائد أو غرامات.

وقد قامت مصلحة الضرائب المصرية باتخاذ الإجراءات اللازمة لإسقاط الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية لمدة ستة أشهر وإرجاء سداد كل المستحقات على المنشآت السياحية والفندقية لمدة ثلاثة أشهر دون غرامات أو فوائد، وذلك إعمالاً للمادة الأولى من القانون رقم 24 لسنة 2020 التي تحمي المنشآت التي تضررت من تداعيات جائحة فيروس كورونا.

بذلك يكون المشرع المصري قد أخذ بقاعدة تأجيل تسديد الضريبة كلياً أو جزئياً بعد تقدم الممول بطلب يوضح تضرره من الظروف التي ترتبت على جائحة كورونا، والتي تعيق تسديد الضريبة، ولموظفي الإدارة الضريبية جمع المعلومات للتأكد من موقف الممول.

وقاعدة تأجيل دفع الضرائب ليست بجديدة على قوانين الضرائب فقد أجاز المشرع البلجيكي تقدم الممول بطلب تأجيل أو تقسيط الضرائب كلياً أو جزئياً، ويجب أن يكون طلب التأجيل مدعماً بأدلة تتعلق بموقف مقدم الطلب، ولموظفي الإدارة الضريبية جمع المعلومات للتأكد من موقف الممول، ويكون للسلطة المختصة تحديد الظروف الموضوعية لقبول طلب التأجيل[10].

3- **تقسيط الضريبة:** الأصل طبقاً للمادة 105 من القانون رقم 91 لسنة 2005 "قانون الضرائب على الدخل المصري أن يكون تحصيل الضريبة دفعة واحدة.

([10]) Art 413 octies, cir 92. D'imp. 2014', pelge.

ومراعاة من المشرع المصري للظروف التي قد تواجه الممول وتؤثر على حياته الاقتصادية أجاز لرئيس المصلحة أو من ينيبه تقسيط الضريبة على مدة أطول بحيث لا تزيد على مثلي عدد السنوات الضريبية، إذا استجدت ظروف عامة أو خاصة بالممول تحول دون تحصيل الضريبة. ويسقط الحق في التقسيط عند التأخر في الوفاء بأي قسط، ولرئيس المصلحة أو من ينيبه بناءاً على طلب يقدمه الممول الموافقة على تجديد التقسيط في الحالات التي يقدرها.

والظروف التي تسمح بتقسيط الضريبة هي تلك التي لم تكن في الحسبان، وليست من عمل الممول، ومن شأنها أن ترهق الممول في الالتزام بدفع الضريبة، فيصبح له الحق أن يطلب من الإدارة الضريبية تقسيط الضريبة بالقدر الذي يمكن الممول من تسديد الضريبة مثال: قيام حرب أو انتشار وباء أو قيام ثورة.

وعلى الممول الذي يرغب في تقسيط الضريبة أن يتقدم بطلب للإدارة الضريبية التابع لها يثبت فيه أنه عاجز عن الوفاء بالضريبة المقررة في مواعيدها أو حدث ظروف عامة أو خاصة يتعذر معها الدفع أو تجعل الالتزام مرهقاً، ويبين فيه قيمة القسط وعدد سنوات التقسيط بما يتناسب مع ظروفه[11].

أساس القاعدة القانونية التي تنص على تقسيط الضريبة هي اعتبارات العدالة المجردة إذ إن الهدف الأعلى تحقيق المصلحة العامة بناءاً على تحصيل أموال الضريبة ومن ناحية أخري حماية الممولين من أن يتركوا فريسة لظروف لا يد لهم فيها.

ونظرية تقسيط الضريبة قريبة الشبة بنظرية الظروف الطارئة التي لم يكن من المستطاع توقعها والتي تؤدي إلى الإخلال بالتوازن المالي للالتزام أو تعديل الكيان الاقتصادي.

تنقسم الظروف التي تسمح للممول بتقسيط الضريبة إلى ظروف عامة وظروف خاصة، أما عن الظروف الخاصة التي قد يمر بها الممول وتجعله في حاجة إلى معاملة ميسرة من قبل مصلحة الضرائب لعدم تعرضه لضرر يجب أن ترتبط بالنشاط، وأن تؤثر في قدرته على التسديد. مثال: كأن يواجه الممول حالات من تأخر البضاعة المستوردة، أو تعطل مصنعه لأسباب مختلفة. وأما عن الظروف العامة فقد تكون ظروف طبيعية أو اقتصادية أو عمل من جهة الإدارة، لم تكن في حسبان الممول، ولا يملك لها دفعاً، ومن شأنها أن تنزل به خسائر فادحة.

ولما كان الركود الاقتصادي المترتب على الجائحة الراهنة لم يكن في حسبان الممول ولا يملك لها دفعاً ومن شأنها أن تنزل به خسائر فادحة، حيث تضرر عدد كبير من الممولين وخاصة المنشآت التي تمارس نشاط سياحي، وأسواق الأوراق المالية.

وإعمالاً لذلك ومراعاة لظروف الأزمة الحالية أصدرت مصلحة الضرائب المصرية تعليمات رقم (47) لسنة2020 بشأن تقسيط ضريبة الدخل المستحقة عن إقرار عام 2019 للشركات الأكثر تضرراً بفيروس

([11]) د/ زكريا محمد بيومي: مرجع سابق، ص718.

كوفيد19 على أن تسدد 20% من الضريبة المستحقة خلال شهر أبريل و30% خلال شهر مايو وسداد باقي الضريبة المستحقة 50% قبل نهاية 2020 وذلك دون تحمل أي فوائد أو غرامات تأخير.

وفي الحقيقة رغم محاولة مصلحة الضرائب التخفيف عن كاهل الممول بتقسيط الضريبة إلا أن الفترة المنصوص عليها بالتعليمات المشار إليها بعالية غير كافية لتجاوز الأزمة وعودة نشاط الممول إلى طبيعته ،فكان أرعى من المصلحة بالظروف التي يمر بها الممول والتي توجد حالة التعذر عن السداد أن تراعي أن يكون التسديد على أقساط تجاوز السنة الضريبية.

4- **الإعفاء الكلي أو الجزئي للضريبة**: في حالة تعذر السداد الكلي أو الجزئي للضرائب أو الغرامات الضريبية أو الرسوم المنصوص عليها قانوناً، فإنه يحق للممول أن يطالب من الإدارة الضريبية إعفائه من الضرائب كلياً أو جزئياً إذا استطاع أن يثبت أنه غير قادر على الدفع وتكون للإدارة الضريبية سلطة تقدير جدية الطلب، وذلك إعمالاً لاعتبارات العدالة المجردة.

قد عرضت الحكومة المصرية على المجلس التشريعي مشروع قانون "التجاوز عن مقابل التأخير والضريبة الإضافية، وفي ذلك تيسيرات ضريبية للممولين والمكلفين شريطة أن يقوم الممول أو المكلف بسداد أصل الضريبة أو الرسوم المستحقة كاملة قبل تاريخ بدء تاريخ بدء العمل بالقانون المقترح.

المطلب الثاني: دور مصلحة الضرائب المصرية ما بعد كورونا:

مع تعافي اقتصادات العالم ستلعب الضرائب أيضًا دورًا هاماً حيث أنه من المرجح أن تشهد البلدان النامية ومنها مصر انخفاضًا كبيرًا في متوسط الحصيلة الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020. وسيكون لذلك آثار دائمة بعد الأزمة، وقد يستغرق الأمر عدة سنوات حتى تتعافى الإيرادات إلى ما كانت عليه قبل الأزمة.

نظرًا لأن الإدارة الضريبية تنتقل ببطء من مرحلة الاستجابة للأزمة إلى المراحل الأولى من التعافي، فسوف تحتاج إلى تقييم التأثير المتوسط والطويل الأجل للأزمة على أعمالها. والتي من المحتمل أن يكون هناك تركيز على إدارة التكاليف، وتقليل المخاطر في المستقبل، وتحسين خطط الطوارئ لمعالجة ما لم يكن على ما يرام خلال الأزمة وكيفية ضمان عدم ظهور مشكلات مماثلة في المستقبل.

ودعم بناء القدرات الضريبية على المدى الطويل يتطلب الاهتمام بتعبئة الإيرادات في أعقاب الأزمة وأن تلعب الضرائب دورًا في تحفيز الاقتصاد الكلي في المستقبل لاستعادة النمو. وسوف نتطرق لذلك من خلال ما يلي:

أولاً: الحوافز الضريبية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر:

تسعى دول العالم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، مستخدمة في ذلك عدة أساليب من بين أهمها الضرائب، والاعتماد على هذا الأسلوب أدى إلى ظهور ما يسمى بالتنافس الضريبي بينها، والتي تتمثل في

مجموعة إجراءات وترتيبات ذات قيم اقتصادية قابلة للتقويم تمنحها الدولة للمستثمرين سواء المحليين أو الأجانب لتحقيق أهداف محددة. قد تكون الحوافز الضريبية على شكل:

1- **إعفاء** ضريبي كلي أو جزئي مقابل الالتزام بممارسة نشاط معين في ظروف معينة، إلا أن هذا النوع من التحفيز أظهر بعض المشاكل منها عند تحقق أرباح ضئيلة عن المشروع الاستثماري أو خسائر في السنوات الأولى من بدء النشاط فهذه الخسائر لا يتحقق عليها ضرائب في الأصل، ولجوء بعض المستثمرين إلى تصفية المشروع بعد نهاية الإعفاء الضريبي وإنشاء مشروع آخر جديد للتمتع بالإعفاء من جديد[12]، والأفضل تأقلم الشركات منذ بداية عملها على الظروف العادية التي يعيشها الاقتصاد. ووضعها في مناخ استثماري طبيعي، دون تركها تعيش في بيئة استثمارية مصطنعة لفترات طويلة، مع تأكيد الحافز من خلال التحسن الشديد والتطور الواضح في للبيئة العامة للاستثمار، من خلال أسعار ضريبة منخفضة على نحو ملموس وإدارة ضريبية كفء[13].

2- **التخفيضات الضريبية:** هي تقليص قيمة الضريبة المستحقة مقابل الالتزام ببعض الشروط كإعادة استثمار الأرباح، بمعنى يتم استخدام التخفيضات الضريبية بناء على توجهات السياسة الاقتصادية والاجتماعية المستهدفة. والتخفيض الضريبي أجدى وأكثر فاعلية وتفهماً لطريقة عمل الشركات، ويسهل لها تكوين منحنى تنافسية واضح يستمر معها على مدار حياتها، ولا يتعرض لاضطرابات مع نهاية فترات الإعفاء الضريبي، إضافة إلى التأثير الإيجابي على الموازنة والذي يميز هذا النهج، حيث أنه يتيح للموازنة تيارات متواصلة من الإيرادات، ويفعل التلاقي بين الإنفاق العام والإيرادات العامة[14].

يثار تسأل حول مدى فعالية الحوافز الضريبية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خاصة أن الحوافز الضريبية مطبقة في كافة دول العالم بدون استثناء، وأن تجارب العديد من البلدان النامية في منح الحوافز والإعفاءات الضريبية لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر لم تبلغ أهدافها ولم تعط ثمارها؟

في الحقيقة تقديم الحوافز الضريبية يعمل في جو من التفاعل بينها وبين بقية عوامل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر الأخرى، ورغم أن لها مميزات إلا أنه لابد من إتباع منهجية معينة، وإلا قد تكون غير مفيدة مثال: الإعفاء لمدة خمس سنوات للمصانع الجديدة في قانون الضرائب على الدخل المصري تمثل حافز جيد للمستثمرين إلا أنه قد يتم إساءة استخدام مثل هذا الامتياز عن طريق الاستفادة من الإعفاء ومن ثم إغلاق المصنع أو نقل ملكية المصنع صورياً لغيره أو نقل المعدات لأماكن أخرى، وإعادة الاستفادة من إعفاء جديد باعتباره مصنع جديد.

([12]) أ/ طالبي محمد: أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس318.

[13]) د/زكريا محمد بيومي: مرجع سابق، ص46.

[14]) د/ زكريا محمد بيومي: مرجع سابق، ص46.

يجب أن يكون التحفيز حسن التوقيت ومتناسبًا مع تأمين الإيرادات الإضافية اللازمة لاستعادة الاستدامة المالية بمجرد وضع النمو على مسار تصاعدي. ستلعب الضرائب دورًا في تشكيل "الوضع الطبيعي الجديد". إلى جانب التأثير على المساواة، فإن التحولات الأساسية في السلوكيات الاجتماعية تجعل من آثار الأزمة لحظة جيدة لتخضير أنظمتنا الضريبية[15].

ويجب التمييز بين استثمارات المحفظة والتي تتمثل في بيع وشراء الأوراق المالية قصيرة الأجل التي يتم شراؤها بغرض البيع أو الاحتفاظ بنسب مساهمة منخفضة تقل عن نسبة معينة وفقاً لظروف كل دولة، وبين الاستثمار المباشر طويل الأجل الذي يتمثل في صورة استثمارات في تأسيس الشركات من خلال حيازة نسبة معينة من الأسهم.

الأمر الذي يستلزم تطوير منظومة الضرائب في مصر، إرساء مبادئ توازن العلاقة بين أطرافها، فالإصلاحات المتعددة التي يشهدها الاقتصاد المصري من شأنها إضفاء تحسن ملموس على بيئة الأعمال، بما يؤهل الاقتصاد في المدى المنظور للتطبيق الكامل للفكر الحديث في إدارة الاستثمار، من حيث تخفيض تكلفة المعاملات والإنتاج والاستثمار، الأمر الذي يكفل إرساء أسس علاقة عادلة ومتسقة بين أطراف المنظومة الضريبية وهم الممولين والحكومة.. فالممولون يتمتعون بأسعار ضريبية منخفضة على نحو ملموس، وتحسن هائل في بيئة الأعمال بما يهمش من تأثير إلغاء الإعفاءات الضريبية، كما تتمتع موازنة الدولة بتيار متواصل من حصيلة الإيرادات السيادية، بما يمكنها من القيام بمزيد من الإصلاحات الهيكلية على نحو يكفل تحسناً متواصلاً في بيئة الأعمال[16].

ثانياً: زيادة الحصيلة الضريبية:

الإيرادات الضريبية تمثل النسبة الأكبر من إيرادات أي دولة، كما تمثل نسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك، تمثل الإيرادات الضريبية الجزء الأكبر من خزانة الدولة، فمن خلال النظام الضريبي يستطيع صانع السياسة العامة تحديد من يتحمل الكلفة الضريبية الأكبر، ومن يستحق الإعفاء من الضريبة، كما يحدد حجم الإيرادات التي تهدف الدولة إلى جمعها، وأي التعاملات تخضع للضرائب. وكل القرارات التي تؤثر في حياة المواطنين، وفي قدرة الدولة على تمويل خزانتها، وفي توافر الإيرادات لدى الخزانة العامة من أجل الإنفاق على الخدمات الأساسية. كما أن النظام الضريبي من شأنه أن يلعب دوراً هاماً في تشجيع الصناعات والاستثمار، ويلعب النظام الضريبي دوراً في تحقيق النمو الاقتصادي، والأهم من ذلك أن السياسة الضريبية من شأنها أن توفر موارد وظروفاً تحقق التنمية والعدالة الاجتماعية[17].

---

[15]) أ طالبي محمد: المرجع السابق، ص319.

(16) د/ زكريا محمد بيومي: مرجع سابق، ص47.

(17) هبة خليل: المرجع السابق، ص9.

فرفع مستوى العبء الضريبي "مقاساً بنسبة الإيرادات الضريبية إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر" لا سيما على ضوء انخفاض العبء الضريبي مقارنة بالمتوسط العالمي يستدعي التركيز على تنمية الحصيلة الضريبية، ولكن في إطار داعم للعدلة الاجتماعية، وسوف يتم بحث هذا البند في النقاط التالي

1- فرض الضرائب على الثروة:

ضريبة الثروة هي ضريبة على امتلاك واستخدام أو انتقال الأصول بعد خصم الديون وفقاً لدليل صندوق النقد للموازنة العامة[18]،وتهدف ضرائب الممتلكات تحقيق أهداف اقتصادية وهي ضبط تركيز الثروة ذي التكلفة الاقتصادية الباهظة من حيث الأزمات التي تنتج عن المضاربة والاقتصاد الريعي، والتدفقات للخارج التي تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، وأهداف اجتماعية وأهمها مواجهة عدم المساواة في توزيع الثروة والدخل، وأهداف سياسية وهي تعزيز الشفافية وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

الأمر الذي يلزم تأسيس ضرائب الثروة والتي تشمل إدخال ضريبة جديدة على صافي الثروة بعد خصم الديون تشمل:

أ - **الأصول المنقولة:** مثل الأسهم والأوراق المالية، قد نص البند3 من المادة 31 من القانون رقم 91 لسنة 2005 على إعفاء ناتج تعامل الأشخاص الطبيعيين عن استثماراتهم في سوق الأوراق المالية المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية مع عدم جواز خصم الخسائر الناجمة عن هذا التعامل أو ترحيلها لسنوات تالية. وهذا النص كان يقابله نص المادة 20 مكرر من قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون 157 لسنة 1981.

حين تم فرض ضرائب على الأرباح الرأسمالية بالبورصة المصرية بموجب تعديلات قانون الدخل رقم 53 لسنة 2014 كانت النسبة المفروضة على هذا النشاط أقل من نصف النسب الضريبية للأجور والمرتبات، ثم تم تجميد العمل بها إلى 2020 لتبقى هذه الاقتطاعات الضريبية المنخفضة جداً أعلى نشاطات الأكثر ثراءاً في مصر غير مفعلة([19]).

تحقيق العدالة والكفاءة الضريبية من خلال تفعيل المعاملة الضريبية الخاصة مكاسب رأس المال والأرباح من المضاربة في أسواق الأوراق المالية، كما أن هذه الضريبة مطبقة في البلدان الثرية مثل الولايات المتحدة وفرنسا والصين، في حين أن الدول النامية ومنها مصر أحوج إلى هذا النوع من الضرائب.

ب - **الأصول غير المنقولة:** وتشتمل على:

1- الضريبة على الأراضي الفضاء: وقد نظم أحكامها القانون رقم 13 لسنة 1984، وقد قضت المحكمة الدستورية العليا بعدم دستوريتها.

---

(18) Government finance statistics Manual. washingtin, DC: international Monetary Fund. 2014 ;93-94 https://www.imf.org/extrnal/pubs/ft/Gfs/manual/2014/gfsfinal.pdf

[19]) د/ محمد سلطان، مرجع سابق، ص7.

2- ضريبة الأيلولة على التركات: وكان ينظمها القانون رقم 227 لسنة 1989، وهي تفرض على نصيب الوارث. وقد ألغيت بمقتضى القانون رقم 227 لسنة 1996. كما ألغيت الضريبة على مجموع التركة التي كانت مفروضة منذ عام 1950.

وفي حالة فرض الضرائب على الثروة يكون الإطار الشامل لتنظيم ضرائب الممتلكات حيث يتم فرضها على إجمالي الممتلكات. وتعديل الضرائب الموجودة بالفعل كالضرائب العقارية لزيادة المستهدف منها وتحقيق عدالة التطبيق وذلك من خلال معالجة مشكلة طرق التقييم للعقارات والإعفاءات، واستعادة ضرائب مثل ضريبة الأيلولة التي تم إلغاؤها عام 1996 لتكون نسبة الضريبة تصاعدية وفقاً لحجم الأيلولة الكلية وكذلك دخل الوارث بالكامل .

2- فرض الضرائب على التعاملات الرقمية:

بدأت عدد من الدول في فرض ضرائب على التعاملات الرقمية، وتقوم بعض الدول في بحث جدوى فرض مثل تلك الضريبة، وخاصة أن الشركات الرقمية تحقق أرباحاً هائلة غير خاضعة للضرائب، وتطبيق هذا النوع من الضرائب سيزيد الحصيلة الضريبية وتحقيق المساواة بين الشركات الرقمية والشركات المقيمة فعلياً. وسوف ندرس ذلك من خلال الاطلاع على:

أ - فرض ضرائب على الإعلانات الإلكترونية:

يجب فرض ضرائب على الإيرادات الناتجة من استخدام المصريين للمنصات الإلكترونية في الإعلان، مما يمكن المستخدم من التفاعل مع الغرض من الإعلان في جذب مستهلكين من مصر لشراء السلعة أو الخدمة المعلن عنها، ويخضع لهذه الضريبة الكيانات المقيمة في مصر أو في الخارج التي تحقق أرباحاً سنوية من مصر، على أن الحكومة المصرية بدأت فعلياً في إعداد مشروع قانون لفرض ضريبة بنسبة 18% على قيمة الخدمات الإعلانية المقدمة في مصر على مواقع التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية.

ستكون الفائدة الاقتصادية كبيره من فرض هذه الضريبة لمواكبة التغيرات الاقتصادية العالمية والتحول الرقمي الذي أصبح السمة الغالبة ولضمان استمرار النمو والالتصاق مع المعايير الدولية إلى جانب إلى دمج الاقتصاد الرقمي والموازي في الاقتصاد الرسمي.

ب- فرض ضرائب على الشركات الرقمية:

ضرورة فرض الضرائب على الشركات الرقمية بهدف تحقيق التوازن المطلوب اقتصادياً بين الأنشطة التي تمارسها الشركات العادية والإلكترونية، حيث أن الشركات الإلكترونية في نمو دائم على المستوى العالمي والمحلي، وفي الغالب غير مدرجة في الاقتصاد الرسمي للدولة، وغير خاضعة للضريبة لغياب وصف المنشأة الدائمة، وفرض الضرائب على الشركات الرقمية يترتب عليه زيادة الحصيلة الضريبية.

مثال: فرض ضرائب على الشركات المتخصصة في حجز سيارات الأجرة عبر تطبيق إلكتروني سوف يساهم في الحصيلة الضريبية وتحقيق عدالة في المنافسة حيث أن سيارات الأجرة التقليدية تخضع للضرائب والرسوم المقررة قانوناً على أداء خدماتها أما الشركات التي تستخدم هذه التطبيقات تستخدم سيارات

خاصة كسيارات أجرة منها: "أوبر وكريم" دون الخضوع للضريبة علماً أن شركة أوبر قد صرحت بأن مصر أكبر أسواقها في الشرق الأوسط مع 157 ألف سائق في 2017 وأربعة ملايين مستخدم منذ دشنت خدماتها في مصر عام 2014 دون دفع ضرائب.

ج- فرض ضريبة على الأنشطة الرقمية:

توجد حقبة جديدة من الضرائب تطبق على المبيعات وخدمات التجارة الإلكترونية من قبل مشتغلين سواء كانوا مقيمين أو غير مقيمين ، وتغطي هذه الضريبة كل من المعاملات التي تتم بين المنشآت والمستهلكين، وكذلك التي تتم بين المنشآت بعضهم بعضاً، ويكون وعاء الضريبة هنا المقابل المستحق الذي يحصل عليه مشغل التجارة الإلكترونية عند توريد أو أداء خدمات التجارة الإلكترونية إلى المقيم.

وقد كان للهند السبق في فرض هذا النوع من الضرائب حيث صدر قانون بتطبيق قانون ضريبة المكافئ على الأنشطة الرقمية اعتباراً من بداية شهر أبريل 2020 ليشمل الأعمال التي تدخل في نطاق الضريبة "الأسواق عبر الإنترنت –المنصات القائمة على الاشتراك- وسائل التواصل الاجتماعي –محركات البحث –خدمات تدفق البيانات- الألعاب".

لابد من السعي لإيجاد نظام ضريبي متكامل للضرائب لإخضاع المخرجات الرقمية التي تقدم للمقيمين في مصر ولو يتم تقديمها من الخارج وفقاً لمعيار عدالة النظام الضريبي والحصيلة، ويتم الاستفادة من التجارب الدولية في تطبيق هذا النوع من الضرائب ومنها الهند.

3- معالجة مشكلة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي:

التهرب هو تخلص المكلف بدفع الضريبة منها كلياً أو جزئياً بالمخالفة لنصوص التشريع الضريبي وهو تخلص غير مشروع، أما التجنب فهو تخلص من أداء الضريبة ولا يمثل مخالفة لنصوص القانون لاستفادة المكلفون من الثغرات الموجودة في القانون الضريبي.

وقد نصت المادة 33 من القانون رقم 91 لسنة 2005 على تجريم التهرب الضريبي إلا أن هذه العقوبات لم تكن كافية لمنع التهرب الضريبي.

مكافحة التهرب والتجنب الضريبي وتحصيل حق الدولة، يؤدى إلى تعظيم الإيرادات العامة ويُسهم فى سد عجز الموازنة وخفض حجم الدين ويوفر الاعتمادات المالية اللازمة لزيادة أوجه الإنفاق على التنمية.

التهرب والتجنب الضريبي ظاهرة عالمية تقودها الشركات دولي النشاط، وليست حكراً على الدول النامية فقط، بل موجودة أيضاً في الدول المتقدمة، الأمر الذي يجعل من الضروري التعاون بين الإدارات الضريبية المختلفة لمواجهة هذه الظاهرة.

يضاف إلى ذلك أن فكرة العدالة والحوكمة الضريبية تعتمد بشكل كبير على مكافحة التهرب والتخطيط الضريبي المحلي والدولي، لما لهذه الظاهرة من أثار سلبية على الحكومة وعلى الاقتصاد، بعد أن أصبح التخطيط الضريبي الضار يمثل ميزة تنافسية للشركات متعددة الجنسيات على حساب الشركات الوطنية،

كذلك تأثير التخطيط الضريبي الدولي على فكرة العدالة الضريبية ذاتها، بل على النظرة الاجتماعية إلى كبار الممولين ذاتهم التي يرى فيها المواطنون أن كبار الممولين لا يدفعون الضريبة الملائمة على دخولهم.

ونظراً لأهمية هذه الظاهرة على المستوى الدولي لابد من تكاتف الجهود الدولية في هذا الشأن ومنها

أ) الشفافية وتبادل المعلومات لأغراض الضريبة سواء كان ذلك عند الطلب أو التبادل التلقائي للمعلومات.

ب) الاستفادة من النظم الإلكترونية الحديثة والذكاء الاصطناعي في الارتقاء بمستوى الأداء الضريبي، وإنشاء قاعدة بيانات بالمعاملات الضريبية؛ بما يُسهم في حصر المجتمع الضريبي بشكل أكثر دقة، ويُساعد فى مكافحة التهرب الضريبي.

ج) تفعيل مكافأة الإرشاد عن المتهربين ضريبيًا، التى كانت مقررة من قبل.

د) وضع عقوبات رادعة للمتهربين من الضرائب.

هـ) تحديد أهم القوانين والعوائق الادارية التي تقف أمام تطبيق إرشادات الBEPS.

و) تعديل بعدل المصطلحات المنصوص عليها بقوانين الضرائب للتوافق مع التطور التكنولوجي الراهن، فعلى سبيل المثال عرفت المادة 4من القانون رقم 91 لسنة 2005 المنشئة الدائمة بأنها "كل مكان ثابت للأعمال يتم من خلاله تنفيذ كل أو بعض أعمال المشروعات الخاصة بشخص غير مقيم في مصر"، ترتب على هذا التعريف عدم خضوع الشركات التي تقدم خدمات في مصر باستخدام تطبيقات رقمية "أوبر وكريم" لغياب وصف المنشأة عليها.

4- الحد من الفساد:

الفساد الإداري ظاهرة عالمية، أي أن سمات الفساد ومظاهره واحدة في كافة الدول، وتتسم بالتشابه إلى حد كبير، ومن أهم الأسباب التي تؤدي إلى الفساد المالي والإداري في الإدارات الضريبية ما يلي:

أ) انخفاض دخول العاملين في الإدارة الضريبية.

ب) الحماية السياسية لكبار رجال الأعمال البارزين في الدولة، أو ما يعرف باستغلال النفوذ.

ج) عدم وجود رقابة فعالة على العاملين والإدارة الضريبية.

د) السلطة التقديرية الواسعة لمأموري الضرائب.

هـ) عدم وجود نظام قوي للمعلومات اللازمة لربط الضريبة.

و) عدم التوسع في استخدام خدمات التكنولوجيا التي تؤدى عبر تكنولوجيا المعلومات.

ويجب اتخاذ الإجراءات الأزمة لتلافي الملاحظات السابقة للحد من الفساد الإداري، وكذا سرعة البدء في إنشاء هيئة للموارد السيادية توفر للعاملين في الإدارات الضريبية الاستقلال المالي والإداري[20]. وتزويد موظفي الضرائب بالتقنيات والمعدات والبنية التحتية المناسبة .

الخاتمة:

إن الأزمة الحالية تحد عالمي يتطلب استجابة عالمية، يكون التعاون الضريبي الدولي جزءًا لا يتجزأ من مجموعة من الإجراءات المتعددة الأطراف الفعالة والمنسقة جيدًا للاستجابة للأزمة، من أجل توسيع المجال المالي، أصبح العمل معًا أكثر من أي وقت مضى لمكافحة التهرب الضريبي والتجنب الضريبي، بما في ذلك التدفقات المالية غير المشروعة. في الوقت نفسه من المهم جداً التحرك نحو فرض ضرائب أكثر عدالة وإنصافًا على الأنشطة الاقتصادية على المستوى العالمي.

تضفي الأزمة أهمية أكبر على التعاون الدولي من خلال تبادل الآراء حول التفكير التحليلي بشأن الهياكل الضريبية وتأثير أزمة كوفيد 19 على البلدان النامية ذات الدخل المنخفض، والعمل بمساعدة الشركاء ومقدمي الخدمات الدوليين، لإصلاح وبناء القدرات الضريبية أساسية لاستراتيجية التنمية التي تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة

التوصيات

هناك ضرورة ملحة لوجود نظام ضريبي متكامل متضمناً سياسة ضريبية متكاملة لمواجهة الأزمات الاقتصادية يراعى فيها الأهداف الاقتصادية وهي زيادة الحصيلة الضريبية وضبط تركز الثروة والتي تؤثر سلباً على ميزان المدفوعات، والأهداف الاجتماعية وأهمها مواجهة اللا مساواة في توزيع الثروة والدخل، والفرص الاجتماعية ، والأهداف السياسية من تعزيز الشفافية والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين.

المراجع:

1- د/ زكريا محمد بيومي: موسوعة الدكتور زكريا محمد بيومي في شرح قانون الضريبة على الدخل رقم 91 لسنة2005 ولائحته التنفيذية والقرارات المكملة له، مكتبة شادي، الطبعة الأولى، 2006.
2- صندوق النقد العربي: موجز سياسات، العدد الثالث، العدلة الضريبية، 2019.
3- أ/ طالبي محمد: أثر الحوافز الضريبية و سبل تفعيلها في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا - العدد السادس.
4- د/ محمد سلطان: ورقة سياسات بعنوان "ضرائب البورصة المصرية كفاءة وعدالة"، مشروع حلول للسياسات البديلة، الجامعة الأمريكية بالقاهرة، 2017.

[20] د/ مصطفى محمود عبدالقادر: إصلاح السياسة الضريبية في مصر، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، العدد رقم 2 من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.

5- د/ مصطفى محمود عبدالقادر: إصلاح السياسة الضريبية في مصر، الأزمات الاقتصادية في مصر: المخرج والحلول المتاحة، العدد رقم 2 من إصدارات المركز المصري للدراسات الاقتصادية.
6- د/ هبة خليل: حالة الأنظمة الضريبية "مصر –تونس"، شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية، الطبعة الأولي، بيروت، لبنان، 2014، www.annd.org.

1-Government finance statistics Manual. washingtin, DC: international Monetary Fund. 2014 ;93-94
https://www.imf.org/extrnal/pubs/ft/Gfs/manual/2014/gfsfinal.pdf
2- Vitor Gaspar: Facing the crisis: the role of tax in dealing with COVID-19; Platform for Collaboration on.

القوانين المصرية:

1- تعديلات قانون الضرائب على الدخل رقم 53 لسنة 2014.
2- تعديل القانون رقم 26 لسنة 2020بتعديل بعض أحكام القانون رقم 91 لسنة 2009.
3- قانون الضرائب على الدخل المصري رقم 91 لسنة 2005.
4- القانون رقم 227 لسنة 1996.
5- القانون رقم 227 لسنة 1989.
6- قانون الضرائب على الدخل الصادر بالقانون 157 لسنة 1981.

القوانين المقارنة:

1- قانون الضرائب على الدخل الفرنسي.
2- قانون الإجراءات الضريبية الفرنسي.
3- قانون الضرائب على الدخل البلجيكي الصادر عام 1992 والمعدل عام 2004.

*تعليمات مصلحة الضرائب المصرية رقم (47) لسنة2020 بشأن تقسيط ضريبة

الامن القانوني ألية لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الظروف الاستثنائية

Legal security is a mechanism to achieve sustainable development under exceptional circumstances

الباحثة:إيمان خليل
دكتورة عقود مدنية وتجارية ،مخبر الدراسات القانونية ،كلية الحقوق إبن خلدون تيارت الجزائر
الباحث :خثير شين
دكتور إختصاص تسويق إبداعي ،أستاذ مساعد ب ، المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار ايليزي

الملخص :
تطرقت هذه الورقة البحثية الى مفهوم الامن القانوني والقضائي خاصة في الوضع الذي يعيشه العالم اليوم كون الامن القانوني يمس العديد من المجالات، الامن الغذائي الامن الاجتماعي رفاهية المعيشة التغلب على الامراض و الأوبئة والجهل و الإعتداءات الخ.خاصة في ظل هذه الجائحة عن طريق التعليم الإلكتروني و الأمن الإقتصادي بثبات الدخل و إستقرار مادي و أمن مائي ،فللامن القانوني مفهوم اديولوجي، سياسي و ثقافي ،يتغير بتغير الزمن و يرتبط بالحقبة الزمنية، لذلك لا يمكن إعطاءه تعريفا محددا .
لقد كانت الجزائر على رأس الدول التي سعت الى تحقيق الأمن القانوني في ظل هذا الظرف الإستثنائي الطارئ عن طريق المرسوم التنفيذي رقم 20-69 المؤرخ في 26 رجب 1441 الموافق ل21 مارس 2020، المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد 19) ومكافحته،
كما أن إدخال الذكاء الاصطناعي في المنظومة القانونية و القضائية و دوره في حل مشكلة تكدس الملفات المنظورة على مستوى المحاكم نتيجة توقيف العمل القضائي أصبح ضرورة حتمية .
فكان لا بد من تعزيز جهود المنظومة القضائية والإسراع في التحول الرقمي بهدف تطوير المحاكم والرفع منها وحل لأزمة كثرة الملفات العالقة.
الكلمات المفتاحية :أمن قانوني ،أمن عقدي ،أمن قضائي ،أمن إقتصادي ،تنمية مستدامة.

Summary :
This research paper dealt with the concept of legal and judicial security, especially in the situation in which the world is living today, as legal security affects many areas, food security, social security, welfare, overcoming diseases, epidemics, ignorance, and attacks

etc., especially in light of this pandemic through e-learning and Economic security with steady income, material stability and water security. Legal security has an ideological, political and cultural concept that changes with time and is related to the time period, so it cannot be given a specific definition.

Algeria was at the top of the countries that sought to achieve legal security in light of this exceptional emergency circumstance, through Executive Decree No. 20-69 of Rajab 26, 1441, corresponding to March 21, 2020, related to measures to prevent and combat the spread of the Coronavirus (Covid 19).

Also, the introduction of artificial intelligence into the legal and judicial system and its role in solving the problem of overcrowding files seen at the court level as a result of stopping judicial work has become an imperative.

It was imperative to strengthen the efforts of the judicial system and accelerate the digital transformation in order to develop and raise courts and solve the crisis of the many pending files.

Key words: legal security, contract security, judicial security, economic security, sustainable development.

مقدمة:

بموجب العقد الاجتماعي تخلى الأفراد عن حرياتهم الاجتماعية لصالح الدولة التي يقع على عاتقها حماية و ضمان كرامتهم و حقوقهم و حرياتهم الأساسية ،وهذا لأن مبدأ الأمن القانوني نابع من روح القانون ذاته،و عليه يصبح من المشروع لهؤلاء الافراد أن يحموا حرياتهم و حقوقهم إذا أصبح المشرع غير قادر على حمايتهم من القانون نفسه لأنهم لم يصبحو اليوم في مأمن من القانون في حد ذاته الذي أصبح معقد و غير مفهوم و لا يحترم مراكزهم القانونية المبنية مسبقا و لا يمكنهم من وضع توقعات للمستقبل.فقد أصبحوا يعانون من اللاأمن القانوني.

أما فيما يخص مجال العقد ، نجد ان التشريع المدني قد وضع نظام يقوم على حماية الطرف الضعيف المتضرر وجبر الضرر الذي يقوم على اساس الازدواج والفصل بين المسؤولية العقدية والمسؤولية

التقصيرية ،الاولى مجالها يكون في تطبيق العلاقة التعاقدية بين اطرافها والثانية هي علاقة الغير عن العقد بأطرافه .

-ان احترام حرية الافراد تقتضي ان تقتصر اثار العقد على طرفيه ،حيث يلتزمان بتنفيذه كما يلتزمان بتنفيذ القانون ،فالعقد له نفس القوة الملزمة للقانون فهو شريعة لهم .

-لقد تطرق المشرع الجزائري لأثار العقد في القسم الثالث من الفصل الثاني من الكتاب الثاني المعنون بالالتزامات والعقود في المادة 106 الى غاية 118 من قانون المدني الجزائري .

-بحيث يستلزم مبدأ حسن النية في تنفيذ العقود ومعرفة من هي فئة المتعاقد والغير أي الفئة التي لا تشارك في الابرام كمفهوم أولي .

أما على مستوى الأمن القضائي،فإن الأمر يبدو أكثر تعقيدا خصوصا في الدول العربية،حيث أصبح القضاء ودرجة فاعليته في هذه البلدان مؤشرا و مقياسا أصيلا في ظهورنا أمام الدول المتقدمة في وضعية التخلف نحو بناء دولة الحق والقانون وسيادة ثقافة حقوق الإنسان والحكامة الجيدة في تدبير الشأن العام عموما والشأن القضائي على وجه الخصوص، سيما وأن معدل الثقة في القانون وفي جهاز العدالة اصبح يتراجع يوما بعد يوم وهو ما اثر سلبا على فرص الاستثمار الاجنبي ببلادنا باعتباره المعول عليه من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة.

وهنا تطرح الاشكالية :ماهي الاليات القانونية التي انتهجتها الدول لتحقيق الأمن في الظرف الاستثنائي الحالي ؟

للإجابة على هذه الاشكالية قمنا بوضع الخطة الاتية :

المحور الأول :تجليات الامن القانوني في النظام الجزائري في الحالات العادية

المحور الثاني : **ضمانات تحقيق الامن القضائي والقانوني في الظروف الاستثنائي**

المحور الأول :تجليات الامن القانوني في النظام الجزائري في الحالات العادية

أولا :نظام الصورية

-اعتمدت معظم التشريعات في بيان أثار الصورية بالنسبة للمتعاقدين وخلفها العام على مبدأ سلطان الإرادة ، ويقصد بمبدأ سلطان الارادة أن ارادة الانسان قادرة على انشاء العقود وكافية لتحديد أثارها ، وبعبارة أخرى أن الارادة لها السلطان الاكبر فى تكوين العقد وفى أثار التي تترتب عليه . بل و في جميع الروابط القانونية و لو كانت غير تعاقدية وأساس هذا المبدأ هو ان الافراد . أحرار بحسب حالتهم الطبيعة[1].

[1] احمد محمد الشريف : مصادر الالتزام فى القانون المدنى ط1 .عمان. مكتبة دار النشر والتوزيع سنة 1999 ص 24 .

فالحرية هي الاصل ولا يتقيد الفرد حسب هذا الاصل بإرادته . ويترتب على ذلك تنفيد ما تم الاتفاق عليه بين المتعاقدين ما لم يخالف ذلك القانون والنظام العام[2] .

فالأشخاص المشمولون بالحماية في مجال الصورية هم الغير وهذا لا نقاش فيه ، لكن يعتبر مفهوم الغير في مجال الصورية ، منهم سنقوم بتوضيح وضع بعض الفئات الاشخاص كالاتي:

1-مركز الخلف العام في الصورية :

المادة 199[3] من القانون المدني الجزائري . أثار الصورية فيما بين المتعاقدين والخلف العام بنصها " اذا أخفي المتعاقدين ان عقد حقيقيا بعقد ظاهر ، فالعقد النافذ ما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي "

-و فيما يتعلق بالمتعاقدين أنفسهم ، ومن يخلفهم من الورثة فوجه الحكم بين ، فليس للعقد الظاهر أثر بالنسبة إليهم ، وذلك لأن نية المتعاقدين تنصرف الى التقيد بالعقد المستتر فهو الجديد وحده بالاعتبار دون غيره، وفي التطبيقات العملية التي يمكن ان تساق في هذا الشأن ، افراغ التعاقد فيي شكل عقد أخر كالهبة في صورة البيع ففي مثل هذا الغرض يصح العقد بهذا الوصف فيما عدا الوصف فيما عدا ما قد ينص عليه القانون[4].

-فالعقد الصوري لا يرتب أي أثر فيما بين المتعاقدين وخلفهما العام ، وذلك بالعودة إلى ارادتهما أي إرادة طرفي العقد المشترك .

---

[2]احمد محمد الشريف ، مصادر الالتزام فى القانون المدنى المرجع السابق ص 24 .

[3]يقابل المادة 369 من القانون المدني الاردني رقم 43 لسنة 1976 في نصها " اذا نشر المتعاقدان عقدا حقيقيا بعقد ظاهر فالعقد النافذ فيما بين المتعاقدين والخلف العام هو العقد الحقيقي " والمادة 245 من القانون المدني المصري 131 لسنة 1948 والمادة 257 من مشروع القانون المدني الفلسطيني لسنة 2003 وكل المواد أتت بمضمون واحد .

[4]فإذا كان العقد الصوري يخفي عقد أخر حقيقيا فيجب الاعتداد به ، وسريان العقد الحقيقي يؤدي الي تطبيق القواعد التي قصد المتعاقدان من الصورية استبعاد تطبيقها ، فإذا كان المقصود من الصورية تفادي تطبيق قاعدة تقتضي ببطلان التصرف الحقيقي المستتر . فان هذا التصرف يقع باطلا ، واذا كان المقصود من الصورية تفادي تطبيق قاعدة تقتضي بعدم نفاذ التصرف الحقيقي المستتر ، فانه يترتب على الاعتداد بهذا التصرف تطبيق القاعدة ، وبالتالي عدم نفاذ التصرف الحقيقي المستتر ، واذا كان المقصود من الصورية تفادي تطبيق قاعدة تقرر حقا للغير ، فانه يترتب على الاعتداد بالتصرف الحقيقي تطبيق هذه القاعدة ويكون للغير التمسك بالحق الذي ثبت له ، واذا كان المقصود من الصورية تفادي تطبيق قاعدة شكلية تشترط لانعقاد العقد فانه لا يترتب على الاعتداد بالعقد الحقيقي المستتر تطبيق هذه القاعدة ، بل يعد عقد الحقيقي منعقدا بالرغم من عدم توافر الشكل المطلوب ، ويرجع ذلك الى أن الشكلية لا تشترط ألا ، ويرجع ذلك الى أن الشكلية لا تشترط ألا في التصرفات محددة ، وعلى من يدعي الصوريةإثباتها ، وفق القواعد العامة في الاثبات ، واذا قصد من الصورية التحايل على القانون وذلك اذا كان الهدف منها اخفاء امر غير مشروع فيستطيع من يدعي الصورية من المتعاقدين ان يثبتها بجميع طرق الاثبات . صبري حمد خاطر-مرجع سابق-ص217.

بمعنى أن العقد الصوري ليس له وجود بين المتعاقدين الاصليين ، تبعا لذلك بين الخلف العام، ونعزز قولنا بإعطاء مثال : حول عقد البيع الصوري فان ملكية البيع لا تنتقل الى المشتري ، ويبقى البائع مالكه و يستطيع التصرف بكل التصرفات القانونية وفي المقابل المشتري لا يستطيع القيام باي تصرف معارض ويترتب أيضا اذا مات البائع الصوري فالعين تنتقل الى خلفه[5].

-عادة ما يلجأ المتعاقدان الى الصورية عندما يريدان إخفاء حقيقة ما تعاقدا عليه لسبب قام عندهما و من هنا وجد العقد الظاهر act apparent وهو العقد الصوري والعقد المستتر ACT SECRET وهو العقد الحقيقي ACT réel وكما يقول الاستاذ السنهوري "إن العقد الظاهر فيما بين المتعاقدين والخلف العام ، لا وجود له فلا يعمل به وهذا ما يقتضيه مبدأ سلطان الارادة ، ذلك ان المتعاقدين انما أراد العقد المستتر لا العقد الظاهر فوجب ان يلتزما بما أراداه لا بما لا يرداه [6].

-فيعتد اذا بالعقد المستتر الحقيقي بين المتعاقدين وتبعا لذلك الخلف العام ايضا.

-إن المشرع قد اعتبر اي تصرف تبرعي في مرض الموت مهما أعطى له المتعاقدان ان تسمية وصية وتطبق عليه أحكامها المادة 776[7] قانون مدني وهذا حماية لحقوق الغير، فأثار العقد هي التي تسري فلا يستطيع الخلف العام التمسك بالعقد الظاهر حتى ولو كانت له فائدة بذلك ،وسبب هذا أن أثار العقد تعتبر مال في ذمة سلفه التي سيورثها بعد موت هذا الاخير ،و تطبيقا لمبدأ النسبية فان ما سيؤول اليه هو امتداد لسلفه ،أي ما يحصل المتعاقدين يحصل للخلف تبعا لانتقال الحق.

ففي مسالة اثبات الصورية فهي تخضع لمبدأ النسبية كما ان السلف لا يستطيع اثبات الكتابة الا بالكتابة ،و لكن في حالة ما اذا لجأ السلف لهذا العقد الصوري للتحايل على القانون الاضرار بخلفه ، فإن الخلف في هذه الحالة يأخذ محل الغير ويستطيع اثبات صورية العقد بكل طرق الاثبات .

و من خلال هذا يتبين أن الخلف هنا له مركزين ، مركز الطرف في التصرفات سلفه الصورية التي لا تمس بحقه ويعتبر غيرا في تصرفات سلفه الصورية الضارة بحقه الشخصي[8] .

---

[5]الفكهاني حسن الوسيط في شرح القانون المدني الاردني،المرجع السابق ، ص 557

[6]عبد الرزاق احمد السنهوري : الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ،الاثبات اثار الالتزام الجزء 2 ط3 ′ منشورات الحلبي الحقوقية ،بيروت لبنان 2009 ص 1072 وما يليها .

[7]المادة 776 قانون مدني(كل تصرف قانوني يصدر عن شخص في حال مرض الموت بقصد التبرع يعتبر تبرعا مضافا الى ما بعد الموت ،و تسري عليه أحكام الوصية أيا كانت التسمية التي تعطى الى هذا التصرف .

-و على ورثة المتصرف أن يثبتوا أن التصرف القانوني قد صدر عن مورثهم و هو في مرض الموت و لهم اثبات ذلك بجميع الطرق ،و لا يحتج على الورثة بتاريخ العقد اذا لم يكن هذا التاريخ ثابتا .

-اذا اثبت الورثة أن التصرف صدر مله التصرف خلاف ذلك ،كل هذا ما لم توجد أحكام خاصة تخالفه.)

[8]حمدي سليمان : ضرورة اعادة النظر في مركز الخلف العام ، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية لسنة 2001 ص 131.132

هذا ما يأخذ الى الاعتقاد أن حقه في التصرفات الصورية التي لا تضر به مأخوذ من مورثه ، وحقه في التصرفات التي تضره مستمدة من القانون فهل هذا الاعتقاد صحيح ؟

-و فيه يرى الاستاذ " محمدي سليمان " :أن حق الخلف في كلى الحالتين مستمد من القانون فالأمر يتعلق بوقت ثبوت هذا الحق بتركة المورث معززا رأيه بموقف محكمة النقض المصرية ، نقض مدني 1986/12/21.[9]

ولكن ماذا لو ان احد الورثة قد اشترى من مورثه بناءا على العقد الصوري وكان حسن النية ولا يعلم بالعقد الحقيقي ،فهنا يطرح التساؤل هل يعتبر من الخلف العام ام من الغير ؟

-تتعدد فئات الغير وذلك بتعدد المواضع التي يكون فيها الاشخاص فتجد الغير فى مسألة الصورية يختلفون عن الغير في الشهر وعن الغير في مسألة ثبوت التاريخ وبالنسبة أيضا لأثار العقد[10].

و القاعدة المعروفة أن الخلف سواء عاما او خاصا فله مكانة الطرف ، فينصرف أثر العقد ، وهناك فئة تعتبر غيرا أصلا وهم الاجانب عن العقد أي لم يكن طرفا في العقد ولا خلفا لاحد من المتعاقدين .

وهناك من يرى أنْ الغير هو كل من لم يرتض صراحة أو ضمنا أن يصبح دائنا أو مدينا بمقتضى الاتفاق وأن كلمة الغير تتضمن الأجنبي عن العقد والدائن العادي، كما تتضمن الخلف الخاص في الاصل اي في غير الحالات التي يتأثر فيها الخلف الخاص بتصرفات سلفه المتعلقة بالعين التي انتقلت من السلف إلى الخلف[11].

فنجد جوسران أنه اعتبر الغير "هو الشخص الذي لا تربطه أي علاقة التزام بأحد أطراف العقد لا في الحاضر ولا في المستقبل؛. ومن أجل هذا شرعت المادة1165وأعطى مثال عن ذلك، إذا ابرم عقد بين (أ) و(ب) فلا شيء يقلق الشخص لأنه ليس من شأنه، فالعقد لا ينفع ولا يضر هذا الشخص فهو لا يتأثر

---

[9] وقد قضت محكمة النقض بأن مفاد نص المادة 1/244 من القانون االمدنى أن لدائني المتعاقدين والخلف الخاص أن يثبتوا بكافة الطرق الصورية بأن العقد الذي أضرهم امام المتعاقدان فلا يجوز لهما اثبات ما يخالف ما اشتمل عليه العقد المكتوب الا بالكتابة والطعن على عقد البيع بأن يستتر وصية لم يدفع فيه أي ثمن هو الطعن بالصورية النسبة بطريق التستر ومتى كان العقد الظاهر المطعون عليه بهذه الصورة مكتوبا فانه لا يجوز لاي من العاقد أن بثبت هذه الصورية الا بالكتابة ، وذلك عملا بنص المادة 1/61 من قانون الاثبات ولا يصح قياس هذه الحالة على حالة الوارث الذي يجوز له اثبات طعنه على العقد بانه يخفي وصية الطرف لان الوارث لا يستمد حقه في لطعن فى هذه الحالة من المورث .و انما من القانون مباشرة على أساس أن التصرف قد صدر بحقه في الارث .فيكون تحايلا على القانون . نقض مدنى في 21 ديسمبر 1986 جعفر الفضلي : الوجيز في العقود المسماة .ط2. دار ابن الاشير .الوصل .2005 تهميش رقم 1 ص 173

[10] علي فيلالي نالالتزامات (النظرية العامة للعقد) موفم للنشر والتوزيع ، ط1،سنة 2012،ص408.

[11] عبد الرزاق السنهوري ،الوسيط في شرح القانون المدني الجديد ،نظرية الالتزام بوجه عام نمصادر الالتزام ،المجلد الأول ،الجزء الأول منشورات الحلبي ،سنة 2009،ص614.

بالمتعاقدين يسانده الفقيه كوني معرفا الغير الأجنبي هو الذي لا تربطه علاقه بالمتعاقدين أو بأحدهم أو ليس له علاقة بهم إل لضرورة أو نتيجة لطبيعة الأشياء[12].

إن الخلف العام كما سبق تعريفه يدخل في مفهومه الورثة والموصى لهم بجزء شائع من التركة؛ فتنتقل لهم أثار العقود الني أبرمها سلفهم أثناء حياته؛ ولقد استلهم هذا الحكم من التشريع الغربي. فهو يعتبر أن شخصية الوارث امتداد لشخصية المورث ونها فهو يتحمل الحقوق والواجبات ولو زادت هذه الديون على مقدار ما كسبه س حقوق في التركة؛ وهذا طبعا إذا رضي الوارث بالميراث الذي تركه سلفه.

فبموت البائع الذي لم يتسلم الثمن، فإنَ للخلف العام الحق في المطالبة بالثمن؛ وإذا مات المدين وهو لم يوفي بالتزاماته؛ فإنْ للدائن أن يطالب الخلف العام المدين باستفاء جميع التزامات مورثهم.

وبهذا يكون مركز الخلف العام طرفا كاملا أي بتحمله التزامات سلفه وتمتعه بالحقوق التي تركها سلفه.

ولكن هل هذا الأمر يتماشى مع التشريعات العربية؟

إن القول بهذا الأمر لخاطى،وهذا سببه أن معظم التشريعات العربية اتخذت في تنظيمها للقانون الخاص كقانون الأسرة أو ما يسمى بالأحوال الشخصية الشريعة الإسلامية منهاجا خاصا، أما الأمور المالية المدنية فشرّعته في قانون خاص به هو القانون المدني ما اخذ بها إلى الوقوع في مواد متضادة،فلأنّ القانون المدني متّخذ من التشريع الفرنسي على العموم؛ وهذا ما أفرز الجدل الذي نناقشه أي مدى اعتبار الخلف العام طرفا أم غيرا أم له صفة خاصة مزدوجة،إذ بالرجوع لقانون الأسرة الجزائري، يظهر أن المادة 180 تنص على:

يؤخذ من التركة حسب الترتيب الأتي:

-مصاريف التجهيز والدفن بالقدر المشروع

-الديون الثابتة في ذمة المتوفى

-الوصية

فإذا لم يوجد ذو فروض أو عصبة آلت التركة إلى ذوي الأرحام؛ فإن لم يوجد، آلت إلى الخزينة العامة."

ومن تحليل هذه المادةٌ يظهر ان الجزء السلبي الذي تتضمنه تركه السلف لا يتحملها خلفه بل ذمته المالية نفسها وهذا على عكس القانون الفرنسي.

وأخذنا القاعدة المشهورة "لا تركة إلآ بعد سداد الديون" كمرجع لمناقشة هذه المسألة.

إذ أن القاعدة الفقهية من الشريعة الإسلامية مستندين إلى أية المواريث ولكن لهذه القاعدة إشكالات هذا ما أدى إلى ظهور آراء مختلفة؛ فاتجه المالكية إلى القول بان التركة هي من تتحمل الالتزامات ما اثار اشكالات وهي أن بعد موت الشخص فلا تبقى له ذمة مالية لأنها تنتهي بانتهاء حياته، ومن الرأي من قال بقاء الذمة

[12] صبري حمد خاطر، الغير عن العقد. المرجع السابق ص 51/50.

ملتصقة بشخص السلف المتوفي هي ذمة افتراضية إلى غاية سداد الدين وهناك من يرى أنْ للذمة المالية شخصية معنوية[13].

لقد انتقدت هده الآراء كلها لانّ بالنسبة للراي القائل باستمرار الذمة المالية للشخص المتوفي افتراضا فإن الذمة المالية للشخص تنتهي بموته وهذا الأمر مؤكد، والقول بان للذمة المالية شخصية معنوية فإن الشخصية المعنوية أتت على سبيل الحصر في القانون.

أما بالنسبة للحنابلة والشافعية؛ فيرون أن الذمة المالية تنتقل إلى الخلف وهي محملة بالدين مستندين للحديث النبوي الشريف "من ترك مالا أو حقا فلورثته"..[14]"

ويرى الحنفية أنه في حالة أن الذمة كانت مستغرقة بالدين فلا تنتقل إلى الورثة بل تبقى في اسم السلف المتوفي؛ وإذا كانت غير مستغرقة فتنتقل التركة إلى الخلف مع تعلق الدين بها[15].

وخلاصة القول في هذا الجدل الفقهي أن أغلبية الفقهاء يرون بانتقال التركة المحملة بالدين إلى الورثة من يوم وفاة سلفه فالمادة 127 من قانون الأسرة تعطي لهم صفة الورثة إلى استحقاق الارث بمجرد الوفاة» ولكن بتقيد هذا الحق إلى حين استفاء الديون حسب نص المادة 180 من قانون الأسرة السالفة الذكر.

وما يلاحظ في الاخير ان الخلف هنا يأخذ الحقوق دون الالتزامات ولا يتحمل هذه الاخيرة اي الخلف لا يتضرر من تركة سلفه ، هذا ما يبعث بنا الى القول بان الخلف في القانون الجزائري والقوانين العربية لا يعتبر طرفا بمعنى ما لا نجده في نص المادة 108 من القانون المدني التي جاءت بالمصطلح"ينصرف العقد إلى المتعاقدين والخلف العام" أي تنصرف كل آثار العقد من حقوق والتزامات.

لأنه لكي يعتبر الخلف العام طرفا يجب أن يكون في محل المتعاقد، فيتحمل كل التزامات العقد ويتمتع بكل الحقوق» فهل يعتبر الخلف العام في قانونا ذو مركز متميّز؟ هذا من جهة .

كما سبق التطرق إليه، فالباحث في القانون الفرنسي يجد أن مركز الخلف العام هو نفسه مركز سلفه؛

[13] محمد كمال الدين أمام ، الوصية والوقف في الإسالم ، مقاصد وقواعد ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 0999 ، ص35-36.

[14] كتاب صحيح مسلم ،المسند الصحيح المختصر من السنن بنقل العدل عن العدل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

[15] زواوي فريدة ، مدى تعارض انتقال التركة المدينة إلى الورثة مع قاعدة " لا تركة إلا بعد سناد الديون " . المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية عدد2 ؛ سنة 1995 ؛ ص 335 ومابعدها

إذ يعقب المتوفي في ذمته المالية من الجانب السلبي لها والجانب الإيجابي؛ والعقود التي يبرمها المتوفي تلزمه مثلما يستفيد من حقوقها وهذا ما يفسر قول أن شخصية الخلف العام هي استمرار أو امتداد لشخصية سلفه؛ وعلى هذا الأساس اعتبر المشرّع الفرنسي أنّ الخلف العام هو طرف أي ليس غيرا[16] .

- أما الشريعة الإسلامية لا تعتبر شخصية الوارث امتدادا لشخصية المورث؛ فهو لا يلزم بديون مورثه على عكس الحقوق التي تنتقل إليه كما تطرقت إليه سابقا ، ولكن ما يثير تساؤل أيضا، إذا كان الخلف لا يتلقى التركة إلآ بعد سداد الديون؛ فهذا يعنى أنه لا يأخذ حقّه حتى تنفّذ جميع التزامات سلفه أي لا ينتقل له أثر العقد بمجرد الوفاة ، ولكن بعد تنفيد التزامات السلف ما يتعارض مع انتقال الحقوق بمجرد الوفاة الذي اتت به المادة 15 من الامر 74/75.

صحيح أنْ الحقوق تنتقل إلى الوارث بعد موت مورثه حسب نص المادة 127من قانون الأسرة .

ونعزز قولنا بمثال: إذا باع شخص سلعة بثمن مؤجل وتوفي قبل قبضه الثمن» فإن حق الثمن ينتقل إلى ورثته بمجرد وفاته..،هذا بالنسبة للمنقول أما بالنسبة للعقار والحقوق الواردة عليه فنص المادة 15 من الأمر 75/74 "...غير أن نقل الملكية عن طريق الوفاة يسري مفعوله من يوم وفاة أصحاب الحقوق العينية.

يوحي هذا النص بأن التركة تنتقل للورثة بمجرد الوفاة ولكن الأستاذة محمدي فريدة ترى أنّ في الحقيقة "هذا النص يدل فقط على عدم اشتراط للشهر بالنسبة لانتقال الحقوق العينية الموروثة ولا يمكن القول بأنَ المشرّع الجزائري يقضي بانتقال التركة بمجرّد الوفاة لأن هذا يعتبر خطر على دائني المورث، إذ يضع لهم نصوصا خاصة تحميهم من تصرفات الورثة في التركة قبل سداد الديون[17]،والتعارض الفعلي بين قاعدةٌ "لا تركة إلآ بعد سداد الديون،وانتقال التركة إلى الورثة يكون إذا أقرّ القانون هذا الانتقال دون إعطاء دائني المورث ضمانات كافية تمكنهم من استفاء حقوقهم مما آل للورثة من التركة .رأي الأستاذة واضح في هذه المسألة» ونفس الرأي يأخذ به الاستاذ عبد المجيد الحكيم في قوله "...فالقاعدة بالنسبة للخلف العام إذا تنتقل إليه حقوق سلفه دون أن يلزم بديونه والتزاماته» ولكنه لا يتلقى تلك الحقوق إلآ بعد سداد الديون التي كانت على سلعة[18].

وهكذا فإنه في القانون الجزائري، يبدو وصف الخلف العام باعتباره متعاقدا طرفا وصفا غامضا مشكوك فيه بخلاف القانون الفرنسي؛ فهو ذو حكم واضح بأخذه بانتقال كل آثار العقد إليه»

---

[16] امر رقم 75-74 المتضمن اعداد مسح الاراضي العام وتأسيس السجل التجاري المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1395 الموافق 12 نوفمبر سنة 1975 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الدمقراطية الشعبية ،العدد 92،بتاريخ 1975/11/18.

[17] زواوي فريدة ،مدى تعارض انتقال التركة المدينة الى الورثة مع قاعدة لا تركة الا بعد سداد الديون ،المرجع السابق ص 333و 334.

[18] عبد المجيد الحكيم ،احكام الالتزام ، بغداد ، ط3،سنة 1977،ص319..

أي قاعدة امتداد شخصية السلف إلى الخلف العام. أمَا في قانوننا صحيح أنه يتضمن الحكم ذاته كقاعدة عامة فنضع الخلف العام في حكم المتعاقد لكن بتقيده بقواعد الميراث التي تدخلنا في الجدل المشار إليه سابقا وهذا ما أخذ به القضاء الجزائري في قرار المحكمة العليا في جلستها العلنيةحيث اعتبرت القرار الصادر من مجلس قضاء الشلف قد خالف القانون، لأنها اعتبرت الديون الثابتة في ذمة المتوفي تؤخذ من التركة حسب ترتيب المادة 180 من قانون الأسرة ولا يتحملها الورثة[19].

-ثانيا: نظام التقادم والكتابة الرسمية و نظام الشهر

يعتبر الامن القانوني في مجال العقارات و المعاملات العقارية من أهم انشغالات مختلف تشريعات الدول و من بينها المشرع الجزائري والذي سعى جاهدا على ايجاد اليات قانونية لتحقيق استقرار العقار و ثباته و لكن ليس باستقرار مادي و غنما بإستقرار قانوني ،و من أهم الوسائل القانونية التي انتهجت لتحقيق الاستقرار القانوني هي :

1:فكرة التقادم :

حيث يعتبر سببا من اسبا كسب الملكية للعقار ككل وا لحق عيني عقاري وذلك بحيازته لمدة معينة من الزمن ، يقوم التقادم على مبدأإستقرار المعاملات نفالحيازة تمثل الوضع الظاهر للعيان و عليه نشر الطمأنينة للمتعاملين مع الحائز ،لكن التسليم بهذه القاعدة لا نتصوره الا في نظام الشهر الشخصي .

وبعدما تبنى المشرع الجزائري نظام الشهر العيني بموجب الأمر 75-74 المتضمن إعداد المسح العام للأراضي و تأسيس السجل العقاري و بموجب المرسومين التنفيذيين رقم 76-62 المعدل و المتمم المتضمن تأسيس مسح الأراضي العام و كذا المرسوم رقم 76-63 المعدل و المتمم المتضمن تأسيس السجل العقاري ،و بوضع الإطار القانوني لعملتي المسح العقاري و الشهر العقاري المشمولة بالمسح و نقلها من نطام العقارات غير المسجلة الى العقارات المسجلة .

2:-الشكلية :تعتبر الشكلية من الوسائل التي يلجأ اليها لتحقيق الامن القانوني و الثبات في المراكز القانونية بالإضافة للشكلية فقد اشترط المشرع الشهر العقاري ،بموجب الأمر 75-74 سارعت الجزائر الى إرساء نظام الشهر العقاري و الذي يعتمد على المسح العقاري كأساس مادي و السجل العقاري كأساس قانوني و تخصيص بطاقة للعقار بمثابة بطاقة تعريف له و تسليم دفتر عقاري يكون بمثابة سند قوي مثبت للملكية و ذلك لإرساء قواعد الملكية على أسس ثابتة و متينة.

-حيث أن الأمن القانوني في مجال العقار مرتبط بتطهير العقار و ذلك بتسليم سند رسمي يثبت الملكية العقارية و الحقوق العينية العقارية بحيث يكون له حجية قاطعة لايمكن ضحدها .

[19] قرار رقم 102567 بتاريخ 22/12/1993 المحكمة العليا. حمدي باشا القضاء العقاري ،دار هومة.2010ص214 .

إن العقد التوثيقي له قوة و حجية تنفيذية ولا يمكن الطعن فيه الا بالتزوير ،حيث الضمانات التي يتميز بها العقد التوثيقي غير موجودة في العقد العرفي نحيث إن الأمن القانوني منعدم في العقد العرفي و يضيع حقوق الأفراد و الدولة على حد سواء.

أن اجراء الشهر وضع كوسيلة لتوفير الحماية أكثر على العقود الرسمية ،حيث أن نظام الشهر يقوم على مجموعة من المبادئ التي من شأنها ان تدعم الأمن و الإتمان وفيها يقوم المحافظ العقاري بدور أكبر اثناء شهر تلك التصرفات نحيث هو ملزم بإتباع إجراءات قانونية معقدة يتطلب فيها توخي الحذر و الحيطة حماية للمتعاملين و حماية له ،حيث ملزم بتفحص كل الوثائق و التحقق من صحتها ومن أهلية الأطراف و إرادتهم و كذا من العقارات و تحديدها تحديدا نافيا للجهال

المحور الثاني :ضمانات تحقيق الامن القضائي والقانوني في الظروف الاستثنائية

سنتناول في هذا المحور الاجراءات المتخذة من طرف الدولة الجزائرية كمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الجائحة (أولا) استعمال الذكاء الاصطناعي كالية لتحقيق الامن القضائي (ثانيا)و تجليات الامن القانوني في المنظومة الجزائرية في الظرف الاستثنائي(ثالثا).

أولا : الاجراءات المتخذة من طرف الدولة كمؤسسة لتحقيق التنمية المستدامة في ظل الجائحة

تنصيب لجنة يرأسها السيد الوزير الأول وتضم الشركاء الاجتماعيين والمتعاملين الاقتصاديين، تهدف إلى تقييم الانعكاسات الناجمة عن جائحة كورونا على الاقتصاد الوطني.

استكشاف الاحتياطات غير المستغلة عن طريق دراسات دقيقة وموثقة، مذكرا بوجود عدة حقول في هذا المجال سواء عبر التراب الوطني أو في عرض البحر، حيث المكامن مؤكدة كما أثبتته أشغال التنقيب المنجزة.

مواصلة عمليات الربط المحلي بالطاقة للمستثمرات الفلاحية بغية رفع الانتاج وخلق مناصب الشغل.

وجه تعليمات لوزير الشؤون الخارجية للعمل بالتنسيق مع وزير الصناعة على القيام بعمليات استكشاف لدى الشركاء الأوربيين لاقتناء وحدات انتاج مستعملة تستجيب لشروط التشغيل بمدخلات محلية، على ألا يفوق سنها خمس سنوات وأن تدخل مباشرة في التشغيل.

وغيرها من القرارات التي تعتبر تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة في ظل هذه الجائحة ،

ثانيا:إستعمال الذكاء الاصطناعي كألية لتحقيق الأمن القضائي

اعتمدت شانغهاي نظامًا مدعومًا بالذكاء الإصطناعي للتعامل مع القضايا الجنائية وتسهيل جلسات الاستماع القضائية، والتي تستخدم كمساعد للقاضي وتعمل على مدار الساعة. يمكن للنظام تقديم نسخة مكتوبة من شهادة المشتبه به في جلسات الاستماع لأنه يمكنه أن يتعرف على هوية المتحدث بناءً على المحادثات التي تتم في قاعة المحكمة.

،، إن النظام يمكن أن يحول كميات كبيرة من الوثائق القانونية إلى البيانات الإلكترونية ووضع علامات عليها.

,الذي يجري أبحاثًا على النظام، لصحيفة Global Times إن نظام الذكاء الإصطناعي يمكنه التعرف علي

عناصر القضية في الملفات الإلكترونية، مثل الزمان والمكان والأشخاص والسلوك والعواقب. علاوة على ذلك، فإن نظام الذكاء الإصطناعى قادر على تحديد الأدلة المعيبة لتجنب الإدانات الخاطئة، حسبما ذكرت thepaper.cn.

المشتبه فيه قد يصنع اعترافات متعددة لكن نظام الذكاء الإصطناعي يمكن أن يكتشف على الفور التناقضات في بيانات الشخص العديدة.

يمكن للنظام أيضًا الاستجابة للأوامر الشفوية وعرض الأدلة والمعلومات على الشاشات الرقمية لأطراف مختلفة في قاعة المحكمة في جلسة مما يقلل من الوقت لتقديم

تقوم شانغهاي ببناء منطقة رائدة للذكاء الإصطناعي وسط سباق عالمي في هذا المجال. أصدرت في مايو التوجيهي لتقديم الدعم المالي لمشاريع الذكاء الإصطناعى، بما في ذلك البحوث النظرية الأساسية والتطبيقات ذات الصلة للتكنولوجيا الأساسية للذكاء الإصطناعي.

تعد الخدمات الحكومية، حجر الزاوية في قصة نجاح أي حكومة، ضمن سعيها لتحقيق رضا المتعاملين وإسعادهم، فضلاً عن تمكينهم من إنجاز معاملاتهم بأقصر وأسهل الطرق، ومن هذا المنطلق، تمكنت حكومة دولة الإمارات من حجز مكان لنفسها في قائمة أكثر حكومات العالم كفاءة وإسعاداً للمتعاملين

وتستهدف «استراتيجية الإمارات للذكاء الاصطناعي» عدة قطاعات حيوية في الدولة؛ من بين هذه القطاعات: قطاع النقل من خلال تقليل الحوادث والتكاليف التشغيلية، وقطاع الصحة من خلال تقليل نسبة الأمراض المزمنة والخطرة، وقطاع الفضاء بإجراء التجارب الدقيقة وتقليل نسب الأخطاء المكلفة، وقطاع الطاقة المتجددة عبر إدارة المرافق والاستهلاك الذكي، وقطاع المياه عبر إجراء التحليل والدراسات الدقيقة لتوفير الموارد، وقطاع التكنولوجيا من خلال رفع نسبة الإنتاج والصرف العام، وقطاع التعليم من خلال التقليل من التكاليف وزيادة الرغبة في التعلم، وقطاع البيئة عبر زيادة نسبة التشجير وزراعة النباتات المناسبة.

إلى ذلك، فإن من شأن التطبيق الأمثل للذكاء الاصطناعي في العمل الحكومي أن يساعد في وضع استراتيجية تنبؤية تساعد في تطوير آليات وقائية كالتنبؤ بالحوادث والازدحامات المرورية؛ بحيث يتم على ضوء ذلك، وضع سياسات مرورية أكثر فاعلية وكذلك يمكن للحكومة من خلال الذكاء الاصطناعي أن توفر نحو 50 في المئة من التكاليف السنوية للعمل الحكومي، سواء في ما يتعلق بخفض الهدر في عدد المعاملات الورقية أو توفير ملايين الساعات التي يتم إهدارها سنوياً في إنجاز هذه المعاملات، كما يعمل الاستثمار الكفؤ في الذكاء الاصطناعي على توفير تكاليف النقل، وخفض تكاليف إنجاز المشاريع، وتحقيق ارتفاع ملحوظ في الناتج المحلي الإجمالي

ثالثا: تجليات الامن القانوني في المنظومة الجزائرية في الظرف الاستثنائي

1-الاتفاق :لان أحكام القوة القاهرة ليست من النظام العام فانه وطبقا لنص المادة 178[20]:
(يجوز الاتفاق على أن يتحمل المدين تبعة الحادث المفاجئ أو القوة القاهرة وكذا يجوز الاتفاق على إعفاء المدين من أية مسؤولية تترتب على تنفيذ التزامه التعاقدي إلا ما ينشأ عن غشه أو عن خطئه الجسيم، غير انه لا يجوز للمدين إعفاءه من المسؤولية الناجمة عن الغش، أو الخطأ الجسيم).

1-1قد يكون الاتفاق على ان يتحمل المدين تبعة القوة القاهرة بحيث اذا لم يتمكن من تنفيذ التزامه عينا التزم بالتعويض و يكون الالتزام بمثابة تامين للدائن .

1-2قد يكون الاتفاق على أن يتحمل الدائن لتبعية القوة القاهرة :أي يبقى الدائن ملتزما بتنفيذ التزامه حتى ولو كان هناك قوة قاهرة أدت الى استحالة تنفيذ المدين لالتزامه و به فالعقد لا ينفسخ .

1-3الاتفاق على اعفاء طرف في العقد من المسؤولية :هذا البند اصبح كثير الوجود في العقود ذات الاهمية في المجال التجاري و الاقتصادي قد يكون الاعفاء مؤقتا أو جزئيا أو كليا (ما يسمى بالتأجيل الاتفاقي).[21]

2-اللجوء الى القضاء ،يكون للقاضي في حالة قيام المسؤولية العقدية بسبب فيروس كوفيد-19 طريقتين إما مراجعة العقد أو فسخ العقد.

1-2 مراجعة العقد و بدوره يكون عبر اتخاذه ثلاث طرق طبقا لنص المادة 107 من القانون المدني حيث استعمال المشرع لعبارة (جاز لقاضي)تدفع بالقارئ بالاعتقاد أن للقاضي كل السلطة و غير ملزم بمراجعة العقد ،وهذا الامر غير صحيح ،حيث مراجعة العقد هي من النظام العام فالمادة تقتضي ببطلان كل اتفاق يخالف أحكامها مع ذكر أن للقاضي سلطة التقدير في تحديد الخسارة الفادحة و كيفية مراجعة العقد[22].

2-1-1وقف تنفيذ العقد:

يمكن للقاضي توقيف تنفيذ العقد حتى يزول الحادث الطارئ إذا كان الحادث وقتيا يقدر له الزوال في وقت قصير.

و ما ذهب إليه القانون يوافق ما ذهب إليه الفقه الإسلامي، فإنه يجيز للقاضي تعديل العقد إذا كان في ذلك مصلحة للمتعاقدين،

---

[20]الامر رقم 75-58 المعدل والمتمم المتضمن القانون المدني الجزائري ،المرجع السابق .

[21]البداوي محمد علي:النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة طرابلس، 1993،ص20.

بودالي محمد: الشروط التعسفية في العقود في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر 1998،ص32 .أحمد حسن البرعي، نظرية الالتزام في القانون المغربي، مصادر الالتزام العقد". (طبعة دار الثقافة- الدار البيضاء). الصفحة:222. حجازي، النظرية العامة للالتزام، الصفحة: 222.

[22]خليل احمد حسن قدادة ، الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري،الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية،1992،ص112.

أو لأحدهما بشرط أن لا يتضرر المتعاقد الآخر[23].

2-1-2: زيادة الالتزام المقابل للالتزام المرهق

قد يرى القاضي زيادة الالتزام المقابل ليقلل خسارة المدين، يرى أنصار هذا الرأي أن النتيجة واحدة سواءا زدنا في التزام الدائن أو أنقصنا من التزام المدين ،ففي كلتا الحالتين يتحمل كل متعاقد جزء من الخسارة المترتبة على الظرف الاستثنائي ،الامر الذي يجده البعض مخالفا وذلك برؤية نص المادة 107 الواضح و التي تقيد القاضي بالنظر في الالتزام المرهق و هو التزام المدين ،و نجد في النص الفرنسي لنفس المادة المصطلح (reduire)[24]و هي كلمة تشير الى الانقاص وليس الزيادة في الالتزام المقابل بمعنى أن نية المشرع انصرفت الى الانقاص لا الزيادة[25] .

2-3-1: إنقاص الالتزام المرهق.

ذهبت أغلب الفقهاء ورجال القوانين إلى جواز إنقاص الالتزام بسبب الحادث الطارئ في العذر الطارئ حيث يعتبر الوسيلة الطبيعية لرفع اضرر و الارهاق على المدين ،يكون عن طريق اعفاء المدين من تنفيذ جزء مما التزم به و ذلك وفقا للظروف الاستثنائية التي انتجتها الجائحة محل الدراسة ،و قد يتمثل ايضا في تخفيض ثمن الشراء اذا كانت قيمة الشئ مرهقة للمدين ،أو يكون الانقاص على شكل الاعفاء من بعض الشروط المرهقة ،فالهدف من انقاص الالتزام هي التقليص من الخسارة التي تقع على عاتق المدين فمن الطبيعي أن يتحمل المدين الخسارة المألوفة ،و على القاضي أن يوزع الخسارة الفادحة التي أقامة المسؤولية العقدية للمدين بين الطرفين[26] .

---

[23]قال ابن قدامة رحمه الله تعالى: "ولو استأجر دابة ليركبها، أو يحمل عليها إلى مكان معين، فانقطعت الطريق إليه لخوف حادث، أو اكتري إلى مكة، فلم يحج الناس ذلك العام من تلك الطريق، فلكل واحد منهما فسخ الإجارة، وإن أحب إبقاءها إلى حين إمكان استيفاء المنفعة جاز، ابن قدامة، المغني، ج6،دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع ،الرياض ،ص 30.

[24]يقول الاستاذ علي فيلالي (إن النص الأصلي هو الفرنسي ،بينما النص العربي هو النص الرسمي و لو أخذنا بالنص العربي فإن تعبير يرد الالتزام المرهق*لا يعني انقاص الالتزام ،زيادة على أن القاضي ملزم بالنظر في الالتزام المرهق فقط)من كتاب ،الالتزامات ،المرجع السابق هامش رقم 03،ص404

[25]وفي هذا يقول الاستاذ حميدي بن شنيتي أن مصطلح يرد *تعني إعادة الوضع المختل الى حالة التوازن التي كان يتسم بها الاتفاق أثناء انعقاده بما يمنع الغبن الفاحش و الثراء الفاحش في أن واحد.وبما يحقق التوازن بين مصالح الطرفين المتعاقدين في هذه الظروف الجديدة ،قياسا على ماكانت عليه في ظل الظروف القديمة عند نشوء الاتفاق موضوع النزاع)، لوساطة في المعاملات المالية السمسرة،ماجستير كلية الحقوق و العلوم الإدارية جامعة الجزائر 1 : 2002.،ص62.

[26]منح القضاة للمدين أجلا لتنفيذ نتيجة الحوادث الطارئة ،راجع المحكمة العليا ،الغرفة المدنية ،ملف رقم 212782،بتاريخ 2000/01/17م ق 2001.1.114.،تهميش رقم 2،علي فيلالي ،نفس المرجع /ص 403. و في هذا يرى الاستاذ علي علي سليمان أن مدة ايقاف التنفيذ لا يمكن أن يزيد عن السنة مستشهدا بالمادة 281مدني ،مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،سنة 2003،ص101.

2:تدخل القاضي عن طريق الفسخ

الدارس في هذا الموضوع يتبين له ان فسخ العقد يكون مناقض لما جاءت به المادة 107 مدني أي مناقض لنظرية الظروف الطارئة ،لكن يعد الفسخ حلا معقولا لدرء الضرر عن المدين [27].

ما جاءت به المادة 119 و يجب تحقق 3 شروط :عدم توقع الظرف قبل التعاقد ،استحالة تنفيذ العقد، عدم وجود خطأ من المتعاقد أو *عن طريق رد الالتزام الى الحد المعقول أو ينقص منه دون الفسخ لموازنة مصلحة الطرفين أو أن يؤجله قضائيا الى حين عودة الاوضاع لطبيعتها.

مع اشتراط في كل الاحوال على القاضي ان يسبب حكمه.

ثانيا: الحلول غير التقليدية:

بالنظر إلى أن الدول نفسها أصبحت معنية بهذه الظروف الطارئة والقاهرة، وأنها هي التي تقرر حالة الطوارئ، فإن الدول بدأت تأخذ على عاتقها جانبًا من المسؤولية، فبدأت الدول ذات الاقتصادات العملاقة تصدر شهادات تتضمن إبراء الأطراف من مسؤولياتهم العقدية التي يصعب الوفاء بها بسبب فيروس كورونا باعتباره ظرفًا طارئًا وقوة قاهرة لا يمكن دفعها. لكن الأمر يتعلق هنا بالتزامات عقدية بمبالغ طائلة التزمت بها شركات عالمية كبرى، حيث طالبت بالحصول على شهادة "القوة القاهرة" من أجل التحلل من التزاماتها التعاقدية، أو على الأقل الإعفاء من غرامات التأخير أو من أي تعويض عن التأخير في التنفيذ،بحيث يكون لهذه الشهادة أثر دولي وليس محلياً فقط[28].

الخاتمة :

تعتبر الأوبئة الصحية واقعة مادية صرفة، على رأسها فيروس كوفيد 19 ، والتي قد تكون لها آثار سلبية واضحة يمكن رصد ملامحها على العلاقات القانونية بوجه عام والعلاقات التعاقدية على وجه الخصوص، حيث تتصدع هذه الروابط نتيجة ركود أو شلل يصيب بعض القطاعات الاستثمارية، ما يجعل من المستحيل أو من الصعب تنفيذ بعض الالتزامات أو يؤخّرها ،الأمر الذي يؤدي الى قيام المسؤولية العقدية

---

[27]فسخ العقد كوسيلة لرد الارهاق يكون امرا حتميا خاصة في حالة ارتفاع الاسعار ارتفاعا فاحشا ،حيث يعتذر على المدين تنفيذ التزامه ولو زاد القاضي في التزام الدائن ،وفيه أيضا La force obligatoire du contrat en droit musulman et therorie de l imprevision en droit egyption.1957.p480.

[28]احمزة فهيم السلمي ،لقوة القاهرة في زمن الكورونا، ممقال منشور في الموقع الالكتروني https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2017686تاريخ النشر الأربعاء 1 أبريل 2020 01:08،اخر تاريخ للتصفح .2020/06/07

فيصبح تنفيذ هذه الالتزامات جائراً على الطرف المتضرر، وينبغي تعديل العقد إلى الحد الذي يُرفع به الضرر، أو فسخ العقد حسب طبيعته والظروف التي تغيّرت ووفقاً لمصلحة المتعاقدين و ذلك لمراجعة العقد لتحقيق التوازن العقدي بين الطرفين ،وقد علج المشرع الجزائري هذا الامر في المادة 106 كمبدأ عام و المادتين 03/107 و و119 من القانون المدني.

فنوصي لمعالجة آثار هذا «الوباء» ولضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي هو تبني الأطر القانونية السلمية بعيدا عن أروقة القضاء، ذلك أنّ الدعم وحسن إدارة الأزمات والمحن من شأنه تعزيز الثقة وخلق قاعدة علاقات تجارية مستقبلية طويلة الأمد.

وخرجت الورقة البحثية بتوصيات :

برغم أن الدول التي تمتلك تشريعات تحفظ خصوصية مواطنيها من تعرض بياناتهم الشخصية للسرقة أو التجسس أو استغلالها في الأغراض التجارية والدعائية، إلا أن هذه التشريعات غير واضحة كما أنها بها العديد من الثغرات القانونية كونها اعتمدت على معايير قديمة ولم تغطي جميع حالات التي تعترض الخصوصية الرقمية .

21-إن الحكومات التي تقوم بالرقابة على المواطنين بموجب حماية الأمن القومي ومكافحة التنظيمات الإجرامية والإرهابية قد لا تمتلك قوانين تحافظ على الخصوصية. لذلك يجب مراعاة هاته الثغرات من اجل تحقيق الأمن الأسري

ضرورة استخدام الرقمنة لتعزيز الامن القانوني القضائي الاجتماعي .

ولم يكن مرفق القضاء بمنأى عن الإجراءات المتبعة في هذا الصدد من أجل مجابهة وباء كوفيد- 19 التي أدت نتائجها إلى تكدس للملفات المنظورة على مستوى المحاكم نتيجة توقيف العمل القضائي كل هذه النتائج التي خلفتها أزمة وباء كوفيد- 19 والتي يمكن أن تسببها أوبئة عالمية أخرى مستقبلا فكان لا بد من تعزيز جهود المنظومة القضائية والإسراع في التحول الرقمي بهدف تطوير المحاكم والرفع منها وحل لأزمة كثرة الملفات العالقة نتيجة تعطيل وباء كوفيد 19 لعمل الإدارات في جميع دول العالم بما فيها عمل المحاكم ،كل هذا عجل إلى ضرورة الحديث عن ضرورة وحتمية تفعيل نظام المحكمة الإلكترونية بما يعرف بالتقاضي الإلكتروني أو الذكي أو الرقمي تحقيقا لعدالة إلكترونية (قضاء إلكتروني ،ومحاماة إلكترونية) ، من أجل تجنب أثار ما سببته أو ستسببه أوبئة عالمية أخرى من شلل لقطاعات في الدولة.

قائمة المراجع:

أولا بالعربية :

الكتب

- حميدي بن شنيتي ألوساطة في المعاملات المالية السمسرة،ماجستير كلية الحقوق و العلوم الإدارية جامعة الجزائر 1 : 2002.

- أحمد حسن البرعي، نظرية الالتزام في القانون المغربي، مصادر الالتزام العقد". (طبعة دار الثقافة- الدار البيضاء).
- علي فيلالي ،الالتزامات ،النظرية العامة للعقد موفم للنشر و التوزيع ،ط3،سنة 2013.
- ابن قدامة، المغني، ج6،دار عالم الكتب للطباعة و النشر و التوزيع ،الرياض .
- البداوي محمد علي:النظرية العامة للالتزام، مصادر الالتزام، الجزء الأول، الطبعة الثانية، الجامعة المفتوحة طرابلس، 1993.
- بودالي محمد: الشروط التعسفية في العقود في القانون الجزائري، دار هومة للطباعة و النشر ، الجزائر 1998.
- خليل احمد حسن قدادة ، الوجيز في شرح القانون المدني الجزائري،الجزائر-ديوان المطبوعات الجامعية،1992.
- خليل أحمد حسن قدادة ،الديوان الجامعي للمطبوعات ،سنة 1992.
- عبد الحي حجازي ،النظرية العامة للالتزام ،ج2،مصادر الالتزام ،1953.
- عبد الرزاق أحمد السنهوري، مصادر الحق في الفقه الإسلامي، (بيروت، المجمع العلمي العربي الإسلامي، 1959).
- علي علي سليمان ،مصادر الالتزام في القانون المدني الجزائري ،ديوان المطبوعات الجامعية ،سنة 2003.
- فتحي الدريني، النظريات الفقهية، (دمشق، جامعة دمشق.لسنة 2013.

الرسائل :

- جميلة بولحية ، نظرية الظروف الطارئة في القانون المدني الجزائري ،رسالة مجستار ،جامعة الجزائر لسنة 1983.
- حميد شنيتي ،سلطة القاضي في تعديل العقد ،دكتوراه دولة ، جامعة الجزائر ،الجزائر

المقالات :

- أحمد الإدريسي نزيل نظريتي؛ "القوة القاهرة" و"الظروف الطارئة" على العقود بسبب كورونا،مقال منشور في الموقع ،منار الاسلام ،https://islamanar.com/force-majeure-and-emergency-conditions/،تاريخ النشر أبريل 16، 2020 تاريخ اخر تصفح 2020/06/05.
- احمزة فهيم السلمي ،لقوة القاهرة في زمن الكورونا، ممقال منشور في الموقع الالكتروني https://www.okaz.com.sa/articles/authors/2017686تاريخ النشر الأربعاء 1 أبريل 2020 01:08،اخر تاريخ للتصفح 2020/06/07.
- أسعد الكوراني ،نظرية الحوادث الطارئة في التشريع المدني للبلاد العربية ،مجلة المحاماة ،عدد01 من

السنة الاربعون

- حسين هزازي ،بعد استغناء شركات عن موظفيها بسبب كورونا الجائحة قاهرة أم طارئة ؟،منشور في الموقع الالكتروني ،https://www.okaz.com.sa/specialized-corners/na/2021839 تاريخ النشر الأربعاء 29 أبريل 2020 على الساعة 04:39 تاريخ التصفح2020/06/07.
- محمد خالد منصور، تغير قيمة النقود وتأثر ذلك بنظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي المقارن، (مجلة دراسات علوم الشريعة والقانون، الجامعة الأردنية، المجلد الأول، العدد1، 1998).

القوانين و القرارت القضائية :

- القانون رقم 75-58 المؤرخ في 20رمضان عام 1395 الموافق ل26سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون المدني المعدل و المتمم.
- قرار المحكمة العليا مؤرخ في 12-01-2000 م ق سنة 2001،عدد14.

المراجع باللغة الفرنسية :

- A MaHiou ,cours d'institutions administratives , L.G.D.J. , **1969**
- Stoyanovich,De L INTERVENTION du juge dans les contrats en cas de survenance de circonstances imprevues .th,Aix en provence, 1948
- R.Fabre,les clauses d adaptation dans les contrats.RTD ;civ1983
- ;B.Fauvarque-Osson,le changement dans les circonstances ,RDC,2004.
- La force obligatoire du contrat en droit musulman et therorie de l imprevision en droit egyption.1957.

دورتكنولوجيا المالية في تطوير التجارة الالكترونية في ظل جائحة كورونا
-حالة الدول العربية-

أيمن بوزانة طالب دكتوراه، مخبر LFIEGE، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر):
وفاء حمدوش أستاذ محاضر -أ-، مخبر LFIEGE، جامعة باجي مختار عنابة (الجزائر):

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى مناقشة الدور الذي تلعبه التكنولوجيا المالية كآلية مبتكرة في دعم التجارة الالكترونية للحد من الآثار المالية والصحية السلبية لفيروس كورونا (كوفيد-19) على الدول العربية، وذلك من خلال دراسة حالة الدول العربية في مجال التكنولوجيا المالية Fintech وشركاتها الناشئة التي تعتمد على ابتكار حلول مالية رقمية في القطاع المالي/التجاري والمصرفي. لتحقيق هدف الدراسة ركزنا على أساسيات التجارة الالكترونية وعلاقتها بالتكنولوجيا المالية وملامح تعزيزها انطلاقاً من التقنيات المالية المبتكرة لدى شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، وعرض وتحليل واقع التجارة الالكترونية والتكنولوجيا المالية في الدول العربية من خلال حجم وحركة كل منها قبل-أثناء/بعد ظهور فيروس كورونا، وتعرفنا على أهم العوامل المشجعة والتدابير القانونية والسياسية لتحفيز الدفع الالكتروني والابتعاد عن التعامل النقدي في ظل الأزمة الراهنة. وقد خلصت الدراسة إلى أن التكنولوجيا المالية تساهم بشكل كبير في دعم التجارة الالكترونية إلا أن منظومة التكنولوجيا المالية لا تزال في مراحلها الأولى في الدول العربية؛ بالرغم من الاهتمام المتزايد والجهود المبذولة في توفير البيئة المواتية لتبنى التكنولوجيا المالية قبل وبعد فيروس كورونا، إلاّ أن هذه البيئة لا تزال حديثةً مقارنة بما يجري عالمياً، ناهيك عن تسجيل تفاوت بين هذه الدول العربية في الاهتمام بتوفير خدمات مالية رقمية مستدامة. توصي الدراسة بضرورة تشجيع استخدام تقنيات التكنولوجيا المالية في المراكز التجارية ومؤسسات تقديم الخدمات المالية والمصرفية التي تتسم بكونها الأسرع والأرخص والأسهل لدعم النشاط التجاري وأشكال التجارة الالكترونية، وتوفير الوقاية الصحية اللازمة من فيرس كورونا، وتسهيل إجراءات استخدامها للعملاء بدافع ترسيخ وتنمية الثقافة المعلوماتية والالكترونية، والحد من التعاملات النقدية الورقية.

الكلمات المفتاحية: تجارة الكترونية، حلول رقمية، تكنولوجيا مالية، شركات ناشئة،كورونا، نموذج (B2C) و(B2B).

الملخص باللغة الأجنبية:

This study aims to discuss the role of financial technology as an innovative mechanism in support of electronic commerce to reduce the negative financial and health

effects of the Corona virus (Covid-19) on Arab countries, through a study of the case of Arab countries in the field of financial technology Fintech and its emerging companies that rely on Creating digital financial solutions in the financial / commercial and banking sector. To achieve the goal of the study, we focused on the fundamentals of electronic commerce and its relationship to financial technology and the features of its promotion from the innovative financial technologies of emerging financial technology companies, and presented and analyzed the reality of electronic commerce and financial technology in Arab countries through the size and movement of each before - during / after the emergence of the Corona virus, and we got to know On the most important factors encouraging and legal and political measures to stimulate electronic payment and stay away from cash dealing in light of the current crisis. The study recommends the need to encourage the use of financial technology technologies in commercial centers and financial and banking services institutions that are characterized by being the fastest, cheapest and easiest to support commercial activity and forms of electronic commerce, and to provide the necessary health protection from Virus Corona, and to facilitate procedures for its use for customers motivated by the consolidation and development of information and electronic culture, and reducing Paper money transactions.

Keywords: E-Commerce, Financial technology, Digital solutions, Start-ups, corona, B2C and B2B model.

مقدمة:

يشهد العالم اليوم ضرورة الانتقال من الاقتصاد النقدي إلى الاقتصاد غير النقدي، نتيجة تفشي الآثار السلبية لفيروس كورونا على العديد من الاقتصاديات العالمية، حيث تشهد الأنشطة التجارية العالمية العديد من الإجراءات الاحترازية والتدابير الوقائية في التعاملات المالية التجارية والمصرفية لمواجهة تداعيات الفيروس والوقاية منه؛ تحقيقاً لأهداف التنمية المستدامة لسنة 2030، وتعزيزاً لدرجة الشمول المالي للنشاط التجاري، وفرصةً للنهوض بالتجارة الالكترونية وتحقيق التناسق التجاري في ظل الظروف الراهنة، انطلاقاً من حلول وقائية قائمة على المدفوعات الرقمية التي توفرها شركات التكنولوجيا المالية (Fintech) -المنصات الرقمية، خدمة الهاتف المحمول، البلوك شين، التكنولوجيا التنظيمية،

الحوسبة السحابية، أنترنت الأشياء-، ليتحقق التفاعل بسرعة مع المتغيرات الاقتصادية على المستوى الكلي سواء في اقتصاديات الدول النامية أو المتقدمة.

كما أصبحت التكنولوجيا المالية من أولويات معظم دول العالم في رسم سياساتها؛ إذ تحولت معظم الدول نحو استخدام الحلول الرقمية الوقائية في التعاملات المالية التجارية، وأصبحت كهدف للحد من الآثار المالية والصحية الناتجة عن التعاملات التجارية أو كإحدى الوسائل المساعدة على تمكين جميع فئات المجتمع من الوصول إلى الخدمات والمنتجات التي تلبي احتياجاتهم وتتماشى مع ظروفهم، وتبعدهم عن الاختلاط الذي قد يؤدي إلى الإصابة بفيروس كورونا. في سياق هذا التوجه العالمي نحو استخدام التقنيات المالية الرقمية، تندرج جهود الدول العربية في الاتجاه نحو دعم التجارة الالكترونية لتوفير الوقاية الصحية واستمرار النشاط التجاري في ظل فيروس كورونا، وفقا لبيئتها المالية والمصرفية الخاصة. من هنا يحق لنا أن نطرح الإشكالية التالية:

- إلى أي مدى يساهم الاعتماد على التكنولوجيا المالية في دعم التجارة الالكترونية وتحقيق التناسق التجاري الكترونياً لدى الدول العربية في ظل فيروس كورونا؟

معالجة هذه الإشكالية تتطلب الإجابة على مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

- فيما تتمثل أساسيات التجارة الالكترونية والتكنولوجيا المالية؟

- ما علاقة التكنولوجيا المالية بالتجارة الالكترونية؟ وما هي أهم التقنيات المالية المبتكرة للحد من الآثار السلبية لفيروس كورونا؟

- ما هو واقع التجارة الالكترونية والتكنولوجيا المالية قبل - بعد/ أثناء فيروس كورونا في الدول العربية؟ وما هي أهم التدابير القانونية والسياسية المتخذة لدعم الدفع الالكتروني التجاري في ظل تفشي فيروس كورنا؟

أهمية الدراسة:

من أهم المواضيع التي باتت تؤرق السلطات الحكومية عالميا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، والتداعيات المالية والصحية الحالية لفيروس كورونا المستجد، حيث أن التكنولوجيا المالية لها دور فعال في مجال تطوير المنتجات والخدمات المالية الرقمية المبتكرة كحلول للتعاملات المالية التجارية بكونها تتسم بأنها الأسرع والأرخص والأسهل لدعم النشاط التجاري وأشكال التجارة الالكترونية، وتوفير الوقاية الصحية اللازمة من فيرس كورونا.

أهداف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو إبراز دور التكنولوجيا المالية في تحقيق التناسق التجاري الكترونياً كآلية وقائية مطبقة على النشاطات التجارية لدى الدول العربية في ظل تفشي فيروس كورونا، لإدارة الخدمات المالية التجارية والمصرفية؛ وفقاً لنموذج أعمالها المبني على الاقتصاد الالكتروني والتطور الدائم،

والرقمنة كوسيلة هامة للرفع من كفاءة التجارة الالكترونية وتحفيزها -انطلاقاً من تبني مبادئ الاقتصاد الرقمي والذكاء الاصطناعي- والاستفادة من الانتشار الكبير للأنترنت والهواتف المحمولة.

المنهج المتبع:

حسب طبيعة الموضوع المطروح للدراسة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي المقارن الأكثر ملاءمة لوصف وتحليل المشكلة المطروحة، والإحصائي لتحليل مجموعة البيانات والمعلومات التي وردت في الدراسة.

تقسيم الدراسة:

قسمت هذه الدراسة إلى ثلاثة محاور رئيسية على النحو التالي:

المحور الأول: أساسيات التجارة الالكترونية.

المحور الثاني: شركات التكنولوجيا المالية وملامح تعزيز التجارة الالكترونية في ظل فيروس كورونا.

المحول الثالث: واقع التجارة الالكترونية والتكنولوجيا المالية في الدول العربية في ظل فيروس كورونا.

المحور الأول: أساسيات التجارة الالكترونية

تمثل التجارة الالكترونية واحدة من أهم موضوعات الاقتصاد الرقمي الذي يتكون من عدة تطبيقات في العديد من المجالات القائم من بينها: التكنولوجيا المالية التي تعتبر كركيزة أساسية للنهوض بالتجارة الالكترونية في ظل الثورة الصناعية الرابعة، المبنية على البرمجيات في مجال الدفع والتسوية لدى التجار بالتجزئة أو في التعاملات التجارية الدولية، في هذا المحور سوف نتعرف على مفهوم التجارة الالكترونية، أشكالها ومميزاتها.

أولا: تعريف التجارة الالكترونية

لقد ورد في موضوع التجارة الالكترونية عدة تعريفات، والحقيقة أنه ليس هناك تعريفاً محدداً لها حتى الآن بسبب تعدد الجهات التي أوردت هذه التعريفات، ونعرض أهمها فيهما يلي:[1]

أ- يعرف **الاتحاد الأوروبي** التجارة الالكترونية بأنها: "كل الأنشطة التي تتم بوسائل الكترونية سواء تمت بين المشروعات التجارية والمستهلكين أو بين كل منهما على حده وبين الإدارات الحكومية".

ب- تُعرفها **منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على أنها: " تشمل جميع أشكال المعلومات التجارية التي تمتد من بين الشركات والأفراد، والتي تقوم على أساس التبادل الالكتروني للبيانات، سواء كانت مكتوبة أو

[1] صراع كريمة، **(2014)**: واقع وافاق التجارة الالكترونية في الجزائر، مذكرة ماجستير، جامعة وهران ، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد وإدارة الأعمال، الجزائر، ص 7.

مرئية أو مسموعة، هذا بالإضافة إلى شمول الآثار المترتبة على عملية تبادل البيانات والمعلومات التجارية الكترونياً، ومدى تأثيرها على المؤسسات والعمليات التي تدعم وتحكم الأنشطة التجارية".[2]

ج- **وتعرفها منظمة التجارة العالمية** بأنها: " أنشطة إنتاج السلع والخدمات وتوزيعها وتسويقها وبيعها أو تسليمها للمشتري من خلال الوساطة الالكترونية".[3]

د- وحسب **مرصد التكنولوجيا المالية الصادرعن صندوق النقد العربي** تُعرف التجارة الالكترونية بأنها: " تشمل عمليات الدفع الالكتروني، التي تعتمد على حلول التكنولوجيا المالية الناشئة المستدامة في مجال الدفع الالكتروني التجاري التي تساعد على انجاز المعاملات بما يدعم بيئة الأعمال والنشاط التجاري". [4]

هـ- وتُعرف أيضا التجارة الالكترونية باللغة الأجنبية بـ" E-Commerce؛ والتي تدل على نظام بيع وشراء سلع وخدمات ومنتجات عن طريق استخدام الأنترنت، وتحويل الأموال والبيانات لتنفيذ هذه التعاملات التجارية".[5]

ثانيا: أشكال التجارة الالكترونية

هناك أشكال مختلفة ومتعدد للتجارة الالكترونية نذكر منها ما يلي:

1 - التجارة الالكترونية بين المؤسسات أو الشركات بعضها ببعض Business to Business (B2B):

هي تجارة تتم بين مؤسسات الأعمال أو الشركات، باستخدام شبكة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتقديم طلبات الشراء إلى مورديها وتسليم الفواتير والدفع، يُعد هذا النوع من أنواع التجارة الالكترونية الأكثر شيوعا في الوقت الحالي داخل الدول أو فيما بينها باستخدام الوثائق الالكترونية.

2 - التجارة الالكترونية بين وحدات الأعمال أو الشركات لزبائن Business to consumer (B2C):

هي تمُثل التبادل التجاري بين الشركات والأفراد وتشمل المنتجات والخدمات، وقد تَوسع هذا الشكل كثيرا فتوفرت المراكز التجارية على الأنترنت لتقديم كل أنواع السلع والخدمات، وتسمح للمستهلك باستعراض السلع وتنفيذ عملية الشراء.

---

[2] OECD Recommendation, **(2016)**: Consumer Protection in E-commerce, Online ،28-06-2020.https://www.oecd.org/sti/consumer/ECommerce-Recommendation-2016.pdf

[3] الموقع الالكتروني لمنظمة التجارة الالكترونية، على الرابط:
https://www.wto.org/english/tratop_e/ecom_e/ecom_e.htm تاريخ الإطلاع: 30-06-2020.

[4] صندوق النقد العربي، **(2020)** : الإصدار الأول من مرصد التقنيات المالية: شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، ص5، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع:
https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Publications On AMF/2020/ar/تقرير مرصد التقنيات المالية الحديثة في الدول العربية

[5] محمد عبد الله شهين محمد، **(2017)**: النجارة الالكترونية العربية بيت التحديات وفرص النمو، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة- مصر، ص 73.

3 - التجارة الالكترونية بين وحدات الأعمال والحكومية المحلية Business to Goverment (B2G):

يتم فيها تغطية جميع التحويلات مثل: دفع الضرائب والتعاملات بين الشركات وبين هيئات الإدارة المحلية الحكومية، حيث تقوم الحكومة بفرض الإجراءات واللّوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الأنترنت بحيث تستطيع الشركات الإطلاع عليها بطريقة الكترونية، فتقوم بإجراء المعاملات الكترونيا دون الحاجة للتعامل مع المكاتب العمومية.

4- التجارة الالكترونية بين الزبائن والإدارة الحكومية Goverment to consumer (G2C):

يحتوي هذا الشكل على العديد من الأنشطة مثل: دفع الضرائب، واستخراج الأوراق والمستندات الكترونياً...[6]

إن اتساع مفهوم التجارة الالكترونية يشمل انجاز مختلف الأعمال عن طريق الانترنت، حيث اشتملت أطراف التعامل ليس فقط على المستهلكين، بل على الحكومة أيضا، حيث شملت طائفة واسعة من الأعمال التجارية وتبادل المعلومات، ووُضِح ذلك في المصفوفة التي قدمها كوبل (Coppel) [7]، وبناءاً على ذلك فان التجارة تنقسم إلى ثلاثة أقسام هي:[8]

- **تجارة تقليدية بحته:** عندما يكون الوكيل ملموساً والسلعة ملموسة والعملية ملموسة؛
- **تجارة الكترونية بحته:** عندما يكون الوكيل رقمي والسلعة رقمية والعملية رقمية؛
- **تجارة الكترونية جزئية:** إذا كانت أحد العوامل الثلاثة رقمية والبقية ملموسة، سيكون هناك مزيج ما بين التجارة التقليدية والتجارة الالكترونية.

ثالثا: مميزات التجارة الالكترونية

تتعدد مميزات التجارة الالكترونية والتي تعتمد في الأساس على قوة وسرعة وفعالية شبكة الأنترنت وتوفر البنية التحتية التكنولوجية، والتي تتميز عن التجارة التقليدية بما يلي:

- تخطي الحدود الزمانية والمكانية؛ ترشيد التكلفة؛ دقة وتنظيم النظم الحديثة؛ تحقيق أقصى استفادة من التسويق الرقمي؛

السرعة والكفاءة؛ اتساع الأسواق.

المحور الثاني: شركات التكنولوجيا المالية وملامح تعزيز التجارة الالكترونية في ظل فيروس كورونا

---

[6] صلاح عبد الحميد، **(2017)**: العملات الرقمية، الطبعة الأولى، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، القاهرة- مصر، ص 23 – ص24.

[7] صلاح حميداتو، سارة ميسي، وآخرون، **(2020)**: التجارة الالكترونية في الجزائر – الواقع والتحديات، الملتقى الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، الطبعة الخامسة: أداء المؤسسات في ظل الاقتصاد الرقمي، جامعة ورقلة – الجزائر، ص 183.

[8] محمد عبد الله شهين محمد، **(2017)**: التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، الطبعة الأولى، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة – مصر، ص18.

لقد ظهر مؤخراً نوعاً جديداً من المجالات التي تستقطب الشركات كنشاط لاحتوائه وتطويره والعمل على تحقيق الأرباح من خلاله، هذا المجال جزء لا يتجزأ من الاقتصاد الرقمي والعالم الافتراضي أصبح محل اهتمام الشركات الناشئة التي بدأت بتطوير مفهومه، وأخذته كقاعدة أساسية لنشاطاتها، خاصة بعدما فرضت التجارة الالكترونية نفسها كنشاط جديد وحققت نجاحات وتطورات وأرباح طائلة للعاملين فيها [9]. في هذا السياق سوف نتعرف على مفهوم الشركات التكنولوجيا المالية والتقنيات المالية الرقمية المبتكرة التي تخدم التجارة الالكترونية في ظل الآثار السلبية لفيروس كورونا.

أولا - الإطار المفاهيمي للتكنولوجيا المالية:

بعد أن تطرقنا إلى أساسيات التجارة الالكترونية القائمة على الاقتصاد الرقمي، سوف نتعرف في هذا العنصر على أساسيات التكنولوجيا المالية القائمة على شركاتها الناشئة، والمعززة للتجارة الالكترونية عن طريق تقنياتها المالية المبتكرة والمتطورة للوقائية من فيروس كورونا.

1- تعريف شركات التكنولوجيا المالية:

يُمكننا تعريف شركات التكنولوجيا المالية بأنها: " الشركات الناشئة التي ترغب في تحقيق أرباح طائلة ومكانة اقتصادية ضمن مجموعة كبيرة من المؤسسات المالية ذات الخبرة والحنكة في المجال، فالشركات التكنولوجيا المالية وضعت مخطط أعمال يجمع بين البرمجيات والتكنولوجيا لتقديم تشكيلة متميزة من الخدمات المالية، متضمنة المدفوعات والعملات الرقمية وتحويل الأموال، سوق الإقراض للتمويل الجماعي، إدارة الثروة وإدارة المخاطر وحتى التأمين".[10]

كما يمكن تعريف الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية على أنها:" شركات صغيرة حديثة العهد تهدف إلى التوسّع عن طريق إنشاء أسواق جديدة أو الاستحواذ على حصة كبيرة في الأسواق القائمة، وذلك من خلال تقديم عروض ذات قيمة، وبالتالي فإنّ الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية هي شركات صغيرة وحديثة تَعِد بتحسين الخدمات المالية والمصرفية للأفراد والشركات، بالتعاون أو المنافسة مع مقدّمي الخدمات المالية القائمين".[11]

وعليه فان، شركات التكنولوجيا المالية تعتمد بالدرجة الأولى على تكنولوجيات مالية حديثة ومتطورة وذلك لتسهيل العمليات المالية ما بين المتعاملين، هذا ما يكسبها ميزة خاصة مقارنة بالشركات الأخرى.

---

[9] وهيبة عبد الرحيم، أمين بن سعيد وآخرون، **(2018)**: شركات التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مجلة الاقتصاد والأعمال، المجلد 4، العدد ، ص33، الجزائر، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع: https://www.refaad.com/Files/GJEB/GJEB-4-1-3.pdf ، تاريخ الإطلاع 2020/06/22.

[10] وهيبة عبد الرحيم، **(2018)**: "الشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا المالية –تحديات المنافسة والنمو"، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد21 العدد01، الجزائر ، ص 142، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/article/52174، تاريخ الإطلاع: 25-06-2020.

[11] وهيبة عبد الرحيم، أمين بن سعيد وآخرون، **(2018)**: مرجع سبق ذكره، ص143.

أما عن مفهوم التكنولوجيا المالية "Fintech" تعرف على أنها:" تلك المنتجات والخدمات التي تعتمد على التكنولوجيا لتحسين نوعية الخدمات المالية التقليدية، تتميز هذه التكنولوجيا بأنها الأسرع والأرخص والأسهل وتُمكن عدداً أكبر من الأفراد والمؤسسات المالية والبنكية من الوصول إليها، وفي معظم الحالات يتم تطوير هذه الخدمات والمنتجات بواسطة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة". [12]

2- خصائص التكنولوجيا المالية:

يُمكن تحديد أهم خصائص التكنولوجيا المالية فيما يلي: [13]

- التكنولوجيا المالية هي مجموعة من المعارف والمهارات والطرق والأساليب المالية والمصرفية؛

- التكنولوجيا بمفاهيمها المختلفة ليست هدفاً في حد ذاته بل وسيلة تستخدمها المؤسسات المالية والمصرفية لتحقيق أهدافها؛

- إن الخدمة المالية والمصرفية هي المجال الرئيسي لتطبيق التكنولوجيا؛

لا يقتصر تطبيق التكنولوجيا على أداء الخدمة المالية والمصرفية بل يمتد إلى الأساليب الإدارية أيضا. كما أن هناك عناصر متشابكة ومتكاملة تشكل **مظاهر التكنولوجيا** في العمل المالي والمصرفي، محددة فيما يلي:

- **الجانب المادي:** يتمثل في الآلات والمعدات المستخدمة؛

- **الجانب الاستخدامي أو الاستعمالي:** يتمثل في طرق استخدام هذه المعدات؛

- **الجانب العلمي:** يتمثل في المعرفة المالية والمصرفية المطلوبة؛

- **الجانب الإبتكاري:** يتمثل فيما يلزم لدعم وتقديم خدمات مالية ومصرفية حديثة.

ثانيا: حجم استثمارات التكنولوجيا المالية عالمياً قبل ظهورفيروس كورونا

عرف قطاع التكنولوجيا المالية "Fintech" نمواً هائلاً في حجم الاستثمار حيث ارتفع من 900 مليون دولار أمريكي سنة 2008 إلى ما يفوق 16 مليار دولار في سنة 2016 مع توقعات بتضاعف هذه الأرقام خلال السنوات القادمة نتيجة الفرص التي توفرها هذه السوق، حيث توقع أن تصل الاستثمارات في هذه الصناعة إلى 46 مليار دولار بحلول عام 2020 [14]، غير أن الاتجاه العالمي نحو الاستثمار في قطاع التكنولوجيا المالية على عكس ما كان متوقعاً نتيجة التداعيات المالية لفيروس كورونا على الخدمات المالية والمصرفية، أين عجلت هذه التداعيات المالية التجارية توجه الأفراد والحكومات إلى استخدام

---

[12] وثيقة انترنت متوفرة على الموقع https://trading-secrets.guru/، تاريخ الإطلاع 25-06- 2020.

[13] لزهاري زواويد، حجاج نفيسة،**(2018)**: التكنولوجيا المالية ثورة الدفع المالي ... الواقع و الأفاق، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصاد، العدد 03، الجزائر، ص 66، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع: https://alijtihed.cu-tamanrasset.dz/wp-content/uploads/2018/10/alijtihed-mag-015.pdf ، تاريخ الإطلاع: 22-06-2020.

[14] المرجع نفسه، ص 64- ص65.

التقنيات المالية الرقمية، التي تعتمد على التقدم التكنولوجي والمنتجات التي توفر حلولاً مبتكرة وبكلفة منخفضة من قبل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

- القطاعات الرئيسية للتكنولوجيا المالية وتطورها:

تُركز شركات التكنولوجيا المالية على ستة مجالات وهي: الودائع والقروض، المدفوعات، التأمين، الرفع من رؤوس الأموال، إدارة الاستثمارات وتموين السوق[15]. ووفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية، تم حصر قطاعات التكنولوجيا المالية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي: المدفوعات والمقاصة والتسوية أي خدمات الدفع؛ الائتمان والإيداع وجمع رأس المال أي خدمات التمويل؛ وإدارة الاستثمار والثروات[16]. الشكل رقم (1) يبين تطور معدلات صناعة التكنولوجيا المالية حسب القطاعات منسوبة إلى التقنيات المالية في شركات التكنولوجيا المالية.

شكل رقم (1): تطور معدلات قطاعات التكنولوجيا المالية عالمياً من سنة 2015 إلى 2019

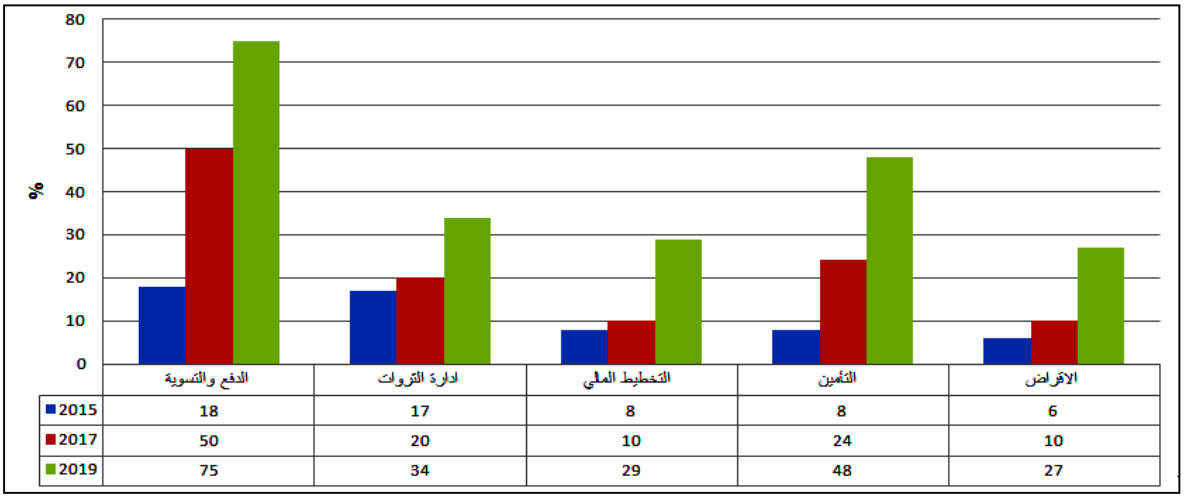

	الدفع والتسوية	ادارة الثروات	التخطيط المالي	التأمين	الاقتراض
2015	18	17	8	8	6
2017	50	20	10	24	10
2019	75	34	29	48	27

SOURCE: Ey Building a better Working World,**(2019)** Ey Global Fintech Adoption Index,p10.

من خلال الجدول أعلاه، نلاحظ أن قطاع تحويل الأموال والمدفوعات (الدفع والتسوية) الأكثر انتشاراً واستخداماً - المدفوعات الأكثر استخداماً النظير بالنظير "peer-to peer"، التحويلات غير المصرفية، والمدفوعات عبر الهاتف المحمول-، بينما عرف قطاع التأمين تطوراً ملحوظاً خلال سنة 2019،

[15] Delloite, (2016) :Online lémergence des Fintech, les différentes facettes dune transformation, p5.:
https://www2.deloitte.com/fr/fr/pages/services-financier/articles/emergence-des-fintech.html
Retrieved:22.06-2020.

[16] اتحاد المصارف العربية، **(2018)**: التكنولوجيا المالية والذكاء الاصطناعي في القطاع المالي والمصرفي، مجلة شهرية متخصصة، العدد 454، ص 39.

هذا راجع لإقبال الأفراد لاستخدام مثل هذه التكنولوجيا والحاجة إليها، أما قطاع الإقراض فهو دائما في المرتبة الأخيرة، وهذا بسبب صعوبة الحصول على المدخرات.

ثانيا: التقنيات المالية الرقمية المبتكرة لتعزيز التجارة الالكترونية في ظل فيروس كورونا

أشار البنك العالمي في تقرير صدر في شهر أبريل 2020، أن حتمية استخدام التكنولوجيا المالية في التعاملات التجارية أصبحت أكثر أهمية بعد انتشار فيروس كورونا، عبر توفير خدمات مالية الكترونية وبتكلفة معقولة يُمكن استخدامها في ظل التباعد الاجتماعي بالنسبة إلى الأفراد والحكومات، حيث تتعدد هذه التقنيات بحسب توفرها لدى المستهلكين والإمكانيات المتوفرة في كل دولة، فهي عبارة عن مجموعة من التقنيات المالية الرقمية المتطورة التي تساعد على تنفيذ كل ما يتصل بعمليات بيع وشراء السلع والخدمات والمعلومات، باستخدام الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية، والأنترنت - الجيل الرابع والخامس-، بالإضافة إلى الشبكات التجارية العالمية، أهم هذه التقنيات ومميزاتها نعرضها في ما يلي:

أولا- تقنية الهاتف المحمول:

مع الاعتماد المتزايد على الهواتف الذكية، تم تطوير طرق مختلفة للسماح للمستهلكين بالدفع بسهولة باستخدام الهاتف المحمول، خاصة في ظل فيروس كورونا والتباعد الاجتماعي الذي فرضته الحكومات عالمياً، حيث تم تسجيل أكثر من 850 مليون حساب للمعاملات المالية –بيما فيها المعاملات التجارية- عبر الهاتف المحمول أين بلغت القيمة اليومية لهذه المعاملات من خلال هذه الحسابات نحو 1.3 مليار دولار أمريكي[17]. تتمثل تقنيات الدفع عبر الهاتف المحمول وبصفة خاصة داخل المتاجر وعن بعد فيما يلي:

1- المدفوعات داخل المتجر:

يمكن إجمالها في النقاط التالية:

أ- محافظ الهاتف المحمول: هي محافظ رقمية آمنة جدّاً للاستخدام تعمل عادة من خلال التشفير المعقد والترميز المحدد Tokenization (يعني استبدال البيانات الحساسة برموز تعريفية متفردة)، حيث تستخدم أرقاماً رمزية صالحة لمدة بسيطة في معالجة؛ معاملة بعينها بناءاً على بطاقة معلومات مشفرة في محفظة الهاتف المحمول. بالإضافة إلى بطاقات الائتمان والخصم، يُمكن أيضا إرفاق مستندات مهمة أخرى في محافظ الهاتف مثل: تذاكر السفر بالطائرة وغيرها.

ب- مدفوعات الاستجابة السريعة: هناك العديد من الاستخدامات لأسلوب الدفع هذا، حيث يعمل من خلال تطبيقات مصرفية معينة ترتبط فيها البطاقات الخاصة بالفرد وتكون بالطبع محملة على الهاتف

[17] - أسعد حمود سعدون، **(2020)**: التكنولوجيا المالية وفرصة الارتقاء في ظل جائحة كورونا. من أخبار الخليج: http://www.akhbar-alkhaleej.com/news/article/1209917 .2020-06-23 .تاريخ الاطلاع:

المحمول، وتقابلها تطبيقات الكترونية أخرى لدى المتاجر ومقدمي الخدمات، حيث يمكنها التواصل مع تفاصيل بطاقة.

2- المدفوعات عن بعد:

هناك أنواع عديدة من المدفوعات عن بعد، نذكر منها:

أ- المدفوعات عبر الأنترنت: الكثير من الناس يقومون بالسداد عبر الأنترنت باستخدام متصفح الهاتف المحمول (Chrome - Safari) أو تطبيقات أخرى، بشرط توفر إشارة "WIFI". وهناك عدة أنماط للدفع بهذه الطريقة. على سبيل المثال، يمكن إدخال تفاصيل البطاقة يدوياً على موقع البائع على الانترنت، أو شحن بطاقة مصرفية متصلة تلقائياً بتطبيق الهاتف، أو استخدام برنامج Paypal. أو بالنقر على رابط لفاتورة رقمية ترسل إلى المستخدم عبر البريد الالكتروني.

ب- مدفوعات الرسائل القصيرة: تُسمى أيضا الرسائل القصيرة المميزة-، تعني ببساطة دفع ثمن المنتجات أو الخدمات عبر رسائل نصية. وبمجرد إرسال رسالة نصية تحتوي على المعلومات ذات الصلة إلى رقم هاتف المستفيد الصحيح، تتم إضافة مبلغ السداد إلى فاتورة الهاتف المحمول. وبالتالي يتم الدفع الفوري.

ج- الفواتير المباشرة للناقل: تُسمى أيضا فوترة المشغل المباشر وهي وسيلة للدفع من خلال شركة الهاتف بدلاً من استخدام تفاصيل البنك أو البطاقة. وطريقة القيام بذلك هي إدخال رقم الهاتف في صفحة الدفع أو في أحد التطبيقات، وتمر المعاملة ببعض خطوات للمصادقة على الهوية، ومن ثم يتم خصم الدفعة من فاتورة الهاتف أو الشريحة.

د - الخدمات المصرفية الهاتفية: أثبتت شعبيتها في بعض البلدان مثل السويد والمملكة المتحدة في تحويل الأموال بين الأفراد أو دفع الفواتير والخدمات المصرفية بواسطة تطبيق يزود البنك به المستخدم، حيث يُمَكِنه من إجراء المعاملات المالية مباشرة من حسابه المصرفي.[18]

ثانيا: البطاقات البنكية

يُطلق عليها أيضا البطاقة البلاستيكية، وهي عبارة عن بطاقة مغناطيسية يستطيع حاملها استخدامها في المعاملات المالية المصرفية، وتنقسم هذه البطاقات إلى ما يلي:

1- بطاقة الدفع: تصدرها البنوك أو شركات التمويل الدولية –شركات التكنولوجيا المالية- بناءاً على وجود أرصدة فعلية للعميل في صورة حسابات جارية تقابل المسحوبات المتوقعة له. [19]

---

[18] - فريد حبيب ليان، **(2019)**: التكنولوجيا المالية جسر القطاع المالي إلى المستقبل، الطبعة الأولى، اتحاد شركات الاستثمار، ص28 – ص29.

[19] حيدر مهدي نزال، **(2016)**: "النظام القانوني للمصرف المحمول"، مجلة القانون للدراسات والبحوث القانونية، العدد13، العراق، ص 10. وثيقة انترنت متوفرة على الموقع: https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=135617 ، تاريخ الإطلاع: 12-06-2020.

2- البطاقة الائتمانية: ظهرت البطاقة الائتمانية كنتاج للتطور الذي مس النقود، وهي عبارة عن بطاقة بمواصفات فنية معينة يُصدرها البنك لصالح عملائه بدلا من حمل النقود، تحمل اسم المؤسسة المصدرة لها، وشعارها وتوقيع حاملها وكل المعلومات الخاصة بحاملها. [20]

[21] هناك عدة أنواع من البطاقات الائتمانية أهمها:

- **البطاقات الذكية:** التي تتميز بعناصر الحماية ضد التزييف والتزوير وسوء الاستخدام والسرقة، ومن أشهرها الفيزا كارد (Visa Card) والماستر كارد (Master Card) وأمريكان اكسبريس (Americen Express). وتستخدم البطاقات الذكية في تحويل الأرصدة، وسداد الفواتير، وحجز تذاكر الطيران، وشراء المنتجات، ويمكن أن تحول إلى حافظة نقود الكترونية. كما تستخدم في إجراء التحويلات المالية داخل شبكة الانترنت والهاتف المحمول. كما يمكن استخدامها كبطاقة ائتمانية أو بطاقة خصم فوري أو كبديل للنقود في عمليات الشراء.

ثالثا: التكنولوجيا التنظيمية

التكنولوجيا التنظيمية "Regulatory Technology ": هي التكنولوجيا التي تساعد المؤسسات على العمل في صناعة الخدمات المالية، والتي توافق قواعد الالتزام (الامتثال) المالية، كما يُمكن تعريفها على أنها:" إدارة العمليات التنظيمية ضمن الصناعة المالية من خلال التكنولوجيا". تسعى التكنولوجيا التنظيمية إلى توفير حلول تنظيمية ذكية وسهلة التكوين وموثوقة وآمنة وفعالة، من حيث التكلفة (Deloitte). ومن التكنولوجيا المالية التي يمكن أن تستفيد منها التكنولوجيا التنظيمية: الذكاء الاصطناعي، البلوك شين، علم التشفير، الحوسبة السحابية، البصمات الحيوية (Biometrics)، العقود الذكية... [22]

رابعا: مجالات تطبيق تقنية البلوكشين

تمثل تقنية البلوكشين (سلسلة الكتل) حجر الأساس للكثير من الابتكارات الناجحة في القطاع المالي، بل إن البعض يحصر معنى التكنولوجيا المالية في تقنية سلسلة الكتل لكونها كانت سبباً في ظهور الكثير من التقنيات المالية مثل العقود الذكية، نظم المدفوعات، أنظمة إقراض النظراء، (P2P lending)

---

[20] سمية عبابسة، **(2016)**: وسائل الدفع الالكتروني في النظام البنكي الجزائري- الواقع والمعيقات والأفاق المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 6، أم لبواقي – الجزائر، ص 347، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع: http://www.univ-oeb.dz/JHS/docs/n6/23.pdf ، تاريخ الإطلاع: 29-06-2020.

[2121] عبد السلام لفته سعيد، **(2013)**: إدارة المصارف وخصوصية العمل المصرفي، الطبعة الأولى، الذاكرة للنشر والتوزيع، عمان- الأردن ص 323 – ص342.

[22] عبد الكريم أحمد قندوز، **(2019)**: التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة الإسلامية، صندوق النقد العربي، https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/[vocab]/[term]/[language]التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة المالية الاسلامية/ ص48 – ص73.

العملات المشفرة وغيرها [23]، تتعدد استخدامات تقنية البلوكشين في عدة مجالات مختلفة، إذ لا يقتصر دورها فقط على تحويل الأموال، سواء كانت افتراضية أو تقليدية، وبالرغم من أن تقنية البلوكشين قد شاع استخدامها في البداية كبنية تحتية داعمة لتداول الأصول المشفرة (Cryptoassets) ومن أبرزها عملة البتكوين، إلا أن لها استخدامات مهمة في بعض المجالات والقطاعات مثل الخدمات المالية، وحفظ السجلات الطبية، وتقديم الخدمات الحكومية والتجارة الالكترونية وغيرها من التطبيقات الأخرى. الشكل الموالي يوضح أهم تطبيقات تقنية البلوكشين. [24]

شكل رقم (2): أهم تطبيقات تقنية البلوك شين - سلسة الكتل-

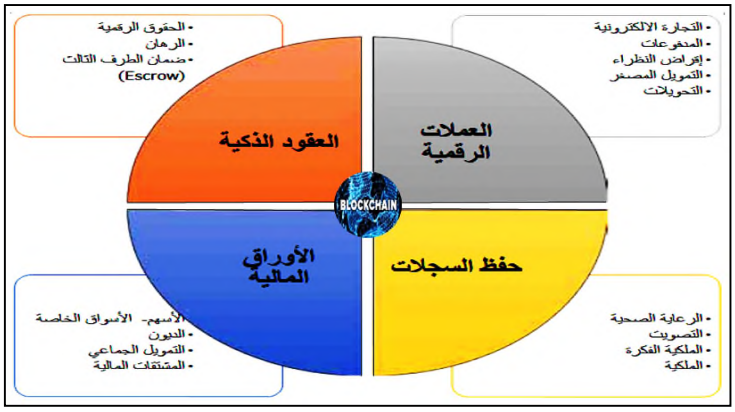

المصدر: عبد الكريم أحمد قندوز، **(2019)**: التقنيات المالية وتطبيقاتها في الصناعة الإسلامية، صندوق النقد الدولي، ص 4.

إن تعدد مجالات استخدام البلوكشين يُعتبر فرص واعدة في ظل التداعيات المالية والصحية لفيروس كورونا، وبالرغم من التقدم المحرز في مجال الخدمات المالية خاصة التجارة الالكترونية وإبرام الصفقات وحفظ التعاملات المالية التجارية في العقود الماضية، إلا أنها لا زالت تتطلب إجراءات طويلة ومعقدة في عدد من الأنشطة التجارية. بناءً عليه، يعتقد البعض أن تقنية البلوك شين يمكن أن تساهم في زيادة مستويات كفاءة وفاعلية الخدمات التجارية بطريقة تماثل الطريقة التي غيرت بها الأنترنت صناعة الإعلام، وسوف تمكن الأفراد والشركات من الحصول على خدمات مالية أفضل دون وجود وسطاء ماليين أو ما يسمى "بإنترنت القيمة" أو فكرة تضييق القطاع المصرفي "the narrowing of the banking sector". كما تستخدم تقنية البلوكشين في تيسير خدمات تمويل التجارة، ففي حين تتطلب عمليات تمويل التجارة

[23] عبد الكريم أحمد قندوز، **(2019)**: مرجع سبق ذكره، ص4.

[24] صندوق النقد العربي، **(2019)**: استخدام تقنية البلوكشين في الخدمات المالية، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع: https://www.amf.org.ae/ar/content صندوق-النقد-العربي-يُصدر-دراسة-عن-استخدامات-تقنية-البلوكشين-في-الخدمات-المالية

التقليدية إجراءات ورقية متعددة وصارمة، سيُمكن استخدام هذه التقنية البنوك ومؤسسات تمويل التجارة من تخزين وتأمين وتبادل تفاصيل العقود والشروط المالية تلقائيًا وتنسيق الخدمات اللوجستية التجارية والمدفوعات في إطار شبكة آنية ومتكاملة من المعاملات بما سيساعد على دعم عمليات تمويل التجارة وسد جزء من فجوة تمويل التجارة خاصة في البلدان النامية وتحقيق وُفُرٍ تُقدر بنحو 30-40 مليار دولار سنوياً، كما تعتبر أيضا أنظمة الدفع والتسوية أحد أهم مجالات الخدمات المالية التي ستستفيد من تقنية البلوك شين، حيث تساهم تقنية البلوكشين في زيادة كفاءة عمليات الدفع والتسوية من خلال خفض الوقت اللازم لإنجاز المعاملات من أيام إلى دقائق وتعمل على خفض التكلفة المرتبطة بمثل هذه العمليات بشكل ملموس[25].

وعليه فإن؛ التقنيات المالية (Fintech) الرقمية المبتكرة، تساهم بشكل كبير في الحد من تداعيات المالية والصحية لفيروس كورونا وبصفة خاصة التعاملات التجارية. حيث تعمل هذه التقنيات على تعزيز الوقاية من الفيروس والنهوض بالنشاط التجاري في ظل الأزمة الراهنة، ويشتمل ذلك تفصيليّاً على كل العمليات الرقمية الالكترونية التجارية عبر:

- متابعة إجراءات وعمليات توزيع وتسليم السلع (المستشارون الماليون الروبوتات، قاعدة البيانات الضخمة)؛
- سداد الالتزامات المالية ودفعها (خدمات الدفع الالكتروني، الهاتف المحمول، منصات التمويل الجماعي)؛
- إبرام العقود وعقد الصفقات النظير بالنظير (تقنية البلوك تشين)؛
- المعلومات عن السلع والبضائع والخدمات (تقنية الحوسبة السحابية)؛

كل ما ذُكر؛ يستدعي تنظيماً الكترونيا في تبادل المعلومات والبيانات سواء كانت تعاملات مصرفية، أو فواتير الكترونية، أو حتى الاستعلام عن السلع، والمراسلات الآلية المرتبطة بعمليات البيع والشراء، بضرورة تنظيم التعاملات عن طريق استخدام تقنية التكنولوجيا التنظيمية لتخفيض مخاطر الامتثال في التعاملات التجارية المبنية على التكنولوجيا المالية.

المحول الثالث: و اقع التجارة الالكترونية والتكنولوجيا المالية في الدول العربية في ظل فيروس كورونا

بعد أن تعرفنا على أساسيات التجارة الالكترونية وملامح تعزيزها عن طريق شركات التكنولوجيا المالية التي تقدم تقنيات مالية رقمية مبتكرة كآليات للحد من التداعيات المالية/التجارية، والتحسين من التجارة الالكترونية في ظل تفشي فيروس كورونا. سوف نتناول في هذا المحور حجم وحركة التعاملات التجارية الالكترونية من خلال تقنيات الدفع الالكتروني التي تعتمد على مبدأ التباعد الاجتماعي والانتقال من التعاملات النقدية إلى التعاملات غير النقدية وذلك بتناول إحصائياتها قبل- أثناء/بعد فيروس كورونا في الدول العربية.

[25] المرجع نفسه.

أولا: تطور التجارة الالكترونية: قبل - أثناء/بعد فيروس كورونا في الدول العربية

أصبح نمو التجارة الالكترونية متسارعا في كل دول العالم، ومنها الدول العربية. فغالبية المتسوقين على الأنترنت يتجهون للشراء من المتاجر الالكترونية بعملتهم المحلية وقد شجعت شركات التكنولوجيا المالية مثل: Apple، Amazon، Samsung،E-pay، Google، Waller،...، وكذا وسائل التواصل الاجتماعي Facebook على الإقبال بكثرة على ما يسمى بالمتاجر الالكترونية الافتراضية أو المنصات الالكترونية التجارية، سوف نتعرف في هذا العنصر على حجم وحركة التجارة الالكترونية قبل ظهور فيروس كورونا، وانتعاش التجارة الالكترونية عالميا – بيما فيها الدول العربية- أثناء/بعد تفشي فيروس كورونا.

1- حجم وحركة التجارة الالكترونية قبل ظهور فيروس كورونا:

في عام 2017 قُدر حجم التجارة الالكترونية في الدول العربية بحوالي 8.2 مليار دولار، أين احتلت السعودية المركز الأول بحوالي 3 مليار دولار تليها الإمارات بـ 2.3 مليار دولار، ومصر في المرتبة الثالثة بـ 0.7 مليار دولار، عرف سوق التجارة الإلكترونية في الدول العربية عام 2018، ارتفاعا كبيرا وصل إلى 10.8 مليار دولار. بمتوسط معدل نمو سنوي بلغ 27%، أي أكثر بقليل من المتوسط العالمي. حيث مثلة دول مجلس التعاون الخليجي ومصر 81 % من سوق التجارة الإلكترونية، بمعدل نمو سنوي 30%، أي أسرع مرتين من بقية الدول العربية، وكان من المتوقع أن يصل حجم النمو في التجارة الالكترونية في منطقة العربية بحوالي 17.3 مليار دولار بحلول عام 2020 أي قبل ظهور فيروس كورونا. الشكل رقم (3) يوضح تطور حجم وحركة التجارة الالكترونية في الدول العربية قبل ظهور فيروس كورونا.

شكل رقم (3): تطور حجم التجارة الالكترونية في الدول العربية قبل ظهور فيروس كورونا خلال الفترة (2022-2015)

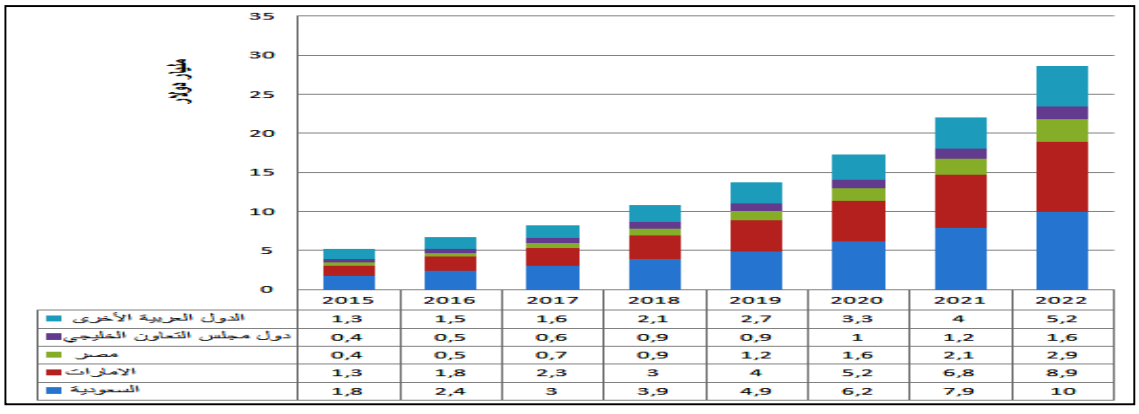

	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022
الدول العربية الأخرى	1,3	1,5	1,6	2,1	2,7	3,3	4	5,2
دول مجلس التعاون الخليجي	0,4	0,5	0,6	0,9	0,9	1	1,2	1,6
مصر	0,4	0,5	0,7	0,9	1,2	1,6	2,1	2,9
الامارات	1,3	1,8	2,3	3	4	5,2	6,8	8,9
السعودية	1,8	2,4	3	3,9	4,9	6,2	7,9	10

Source: Habib Attia, **(2020):** Financial Inclusion in the technology-led globalization age Cross-border retail payments and prospects for the Arab region, p34.

1-2- شركات التكنولوجيا المالية الناشئة العاملة وفق نموذج (B2C) و(B2B):

إن التطور في حجم التجارة الالكترونية رافقه ارتفاع في عدد المستثمرين العاملين في شركات التكنولوجيا المالية الناشئة في الدول العربية بنسبة 191% من سنة 2015 إلى غاية سنة 2019. حيث عرف قطاع التكنولوجيا المالية تفوقا على قطاعات تعرف بالاستثمار فيها مثل: التجارة الالكترونية والنقل والتوصيل حيث أصبح قطاع التكنولوجيا المالية الأكثر شعبية من حيث عدد الصفقات في الدول العربية. الجدول رقم (1) يوضحه أهم 7 قطاعات حسب عدد الصفقات في الشركات الناشئة في الدول العربية للفترة (2018 -2019).

جدول رقم (1): مكانة التكنولوجيا المالية حسب عدد الصفقات في الشركات الناشئة للدول العربية للفترة (2018 -2019).

القطاعات	التكنولوجيا المالية	التجارة الالكترونية	التوصيل والنقل	المأكولات والمشروبات	حلول تكنولوجيا المعلومات	الرعاية الصحية	التعليم
النسبة %	97	84	65	59	52	46	41

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على المرجع التالي: ماجنيت، **(2019)**: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص7.

كما عرفت أيضاً شركات التكنولوجيا المالية تغيراً جذرياً في نماذج أعمالها خاصة في تعاملاتها المالية وبصفة خاصة بين وحدات الأعمال أو الشركات لزبائن Business to consumer (B2C)، ونموذج شركة-شركة أي الشركات بعضها ببعض consumer to consumer (B2B) والمنصات الالكترونية الداعمة للتجارة الالكترونية والتعاملات المالية بصفة عامة. الشكل التالي يوضح نسبة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة العاملة وفق نموذج أعمال (B2C) و(B2B) والمنصات.

شكل رقم (4):التطور النسبي لشركات التكنولوجيا المالية الناشئة العاملة وفق نموذج أعمال (B2C) و(B2B) والمنصات الالكترونية من سنة 2015 إلى سنة 2019

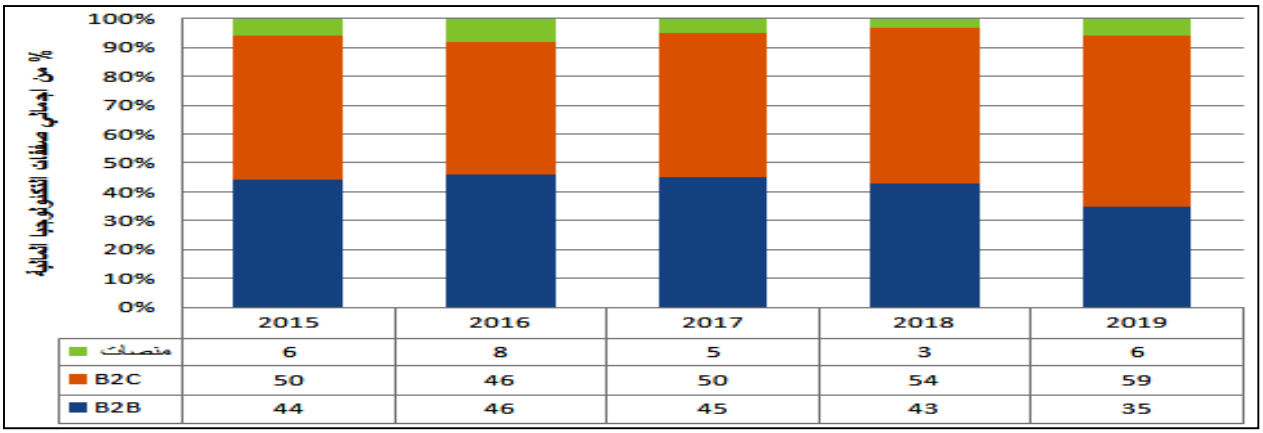

منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص7.

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ، أن نسبة شركات التكنولوجيا المالية الناشئة العاملة وفق نماذج الأعمال في تزايد مستمر، حيث عرف نموذج **(B2C)** ارتفاعاً ملحوظاً سنة 2019 وصل إلى 59% من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب نموذج الأعمال الداعم للتعاملات المالية/ التجارية والمصرفية.

أما عن خدمات الدفع والتحويل سواء للشركات أو الأفراد أو الموردين أو التجار، فقد سجلت نسب كبيرة من إجمالي الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية وصلت إلى 45% سنة 2019 من إجمالي صفقات التكنولوجيا المالية حسب الفئات (إدارة الثروات- أسواق رأس المال- التمويل الشخصي- تكنولوجيا التأمين...)، أي بزيادة قدرت بـ 19% مقارنة بسنة 2018، الشكل التالي يوضح تطور خدمات الدفع والتحويلات عبر شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية.

شكل رقم (5): تطور خدمات الدفع والتحويلات عبر شركات التكنولوجيا المالية في الدول العربية

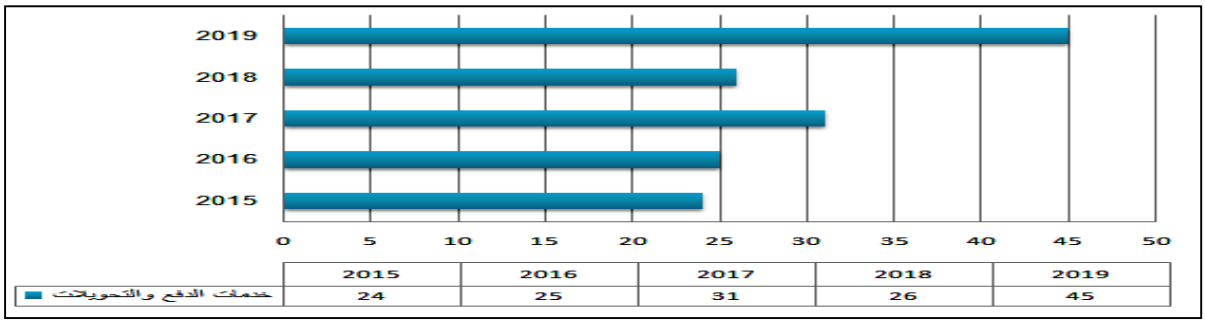

المصدر: إعداد الباحثان، اعتمادا على المرجع التالي: ماجنيت، (2019): تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص19.

2- **حجم وحركة التجارة الالكترونية أثناء/بعد ظهورفيروس كورونا:**

شهدت التجارة الالكترونية انتعاشاً بعد تفشي فيروس كورونا وفاقت ما كان متوقعاً في التعاملات التجارية الالكترونية الافتراضية، حيث عرفت صناعة التجارة الالكترونية استخدام تقنيات مالية مبتكرة لضبط التعاملات التجارية وتسهيلها وجعلها آمنة وذات موثوقية، حيث عرفت زيادة مضاعفة في إيراداتها وقاعدة عملائها خلال أزمة كورونا (كوفيد-19) حيث اتجه الأفراد نحو استخدام التطبيقات والمنصات والهواتف المحمولة والبطاقات المصرفية عبر وسائل استقبال وقائية للقيام بعملية شراء أو استلام أو بيع تلبية لكل الاحتياجات من منتجات البقالة أو الإمدادات الطبية وغيرها من المنتجات، وكانت توقعات

التجارة الالكترونية تشير إلى تزايد المبيعات عالميا لتصل نحو 4.2 تريليون دولار، خاصة مع النمو المتسارع لشركة Amazon والتي استحوذت على 37.7% من مبيعات أمريكا عبر الانترنت عام 2019.[26]

أما عن الدول العربية توجهت نحو نهج التعامل بتقنيات التكنولوجيا المالية والاستفادة من قاعدة الهاتف المحمول والأنترنت والتجارب الدولية، ومن المتوقع أن تنمو التجارة الإلكترونية بحلول عام 2022 لتصل إلى حجم سوق إجمالي يبلغ 28.6 مليار دولار بمعدل انتشار يبلغ 7 % من إجمالي تجارة السلع والعملات، ومن المتوقع أن ترتفع مبيعات التجارة الإلكترونية سنة 2022 بضعف ما سجل عام 2019 (أنظر الشكل السابق رقم 4). ومن بين الأسواق الواعدة سوق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومع انتشار الوباء في جميع أنحاء العالم، وعزل العملاء في المنازل، من المتوقع أن تتجاوز الإيرادات التوقعات والتنبؤات بهامش كبير جدا وذلك بتباين أثر فيروس كورونا على التجارة الالكترونية وفقا لتباين شدة المرض وانتشاره وقوته من مكان لأخر.

"إن أحد المحركات الرئيسية لتطوير مبيعات التجزئة عبر الإنترنت هي التسوق عبر الهاتف المحمول، حيث يقوم أكثر من واحد من بين اثنين من المستهلكين عبر الأنترنت بالتسوق باستخدام هواتفهم المحمولة، ومن بين عوامل التمكين الرئيسية للتجارة الإلكترونية في الدول العربية هي زيادة فتح حسابات مالية ومصرفية للاستفادة من تطبيقات الهواتف المحمولة في المحلات التجارية وكل هذا يعتمد على انتشار الأنترنت، ودخول لاعبين جدد كشركات التكنولوجيا المالية الناشئة، والابتكار في نماذج الأعمال، وتحسين البنية التحتية للخدمات المالية الرقمية والمدفوعات."[27]

ثانيا: العوامل المشجعة على انتشار التكنولوجيا المالية خدمة للتجارة الالكترونية في الدول العربية

هناك عدة عوامل تساعد على انتشار التكنولوجيا المالية للنهوض بالتجارة الالكترونية في الدول العربية، على سبيل المثال: نسبة السكان البالغين (15+) من يمتلكون حسابات وبطاقات مصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية لتسوية المعاملات التجارية لفتح الطريق أمام التقنيات المالية التي تقدمها شركات التكنولوجيا المالية، إضافة إلى مستوى انتشار الأنترنت والهواتف المحمولة والحواسيب في البلدان

---

[26] بسمة محرم الحداد، نهال عبد العاطي الغواص، (2020): التجارة الالكترونية في ظل تداعيات جائحة كورونا، معهد التخطيط القومي، مصر، ص 21، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع: http://repository.inp.edu.eg/bitstream/handle/123456789/4879/14.pdf?sequence==، تاريخ الإطلاع: 02-07-2020.

[27] Habib Attia, **(2020):** Financial Inclusion in the technology-led globalization age Cross-border retail payments and prospects for the Arab region, p34, online: https://www.amf.org.ae/sites/default/files/research_and_publications/Economic%20Studies/2.020/en/FINANCIAL%20Book%2014-4-2019 Retrieved: 5-07-2020.

العربية، كل هذه العوامل من شأنها أن تخدم التجارة الالكترونية في الدول العربية[28]، في ظل الآثار السلبية لفيروس كورونا.

1- نسب ملكية حساباً وبطاقة مصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية:

يرتبط نشاط النظام المالي الرسمي كله بالحسابات، وقد يتعذر الحصول على حساب من مؤسسة مالية ومصرفية رسمية، وهذا معوق كبير أمام الاستفادة من الخدمات المالية والمصرفية المرتبطة بهذه الحسابات، ويعتبر هذا الحساب بمثابة نقطة دخول إلى القطاع المالي والمصرفي الرسمي، فالحساب المصرفي يُسهل استقبال التحويلات والمدفوعات الحكومية ويُشجع الادخار ويُسهل الحصول على الائتمان[29]، فاستخدام التقنيات المالية الخاصة بالتكنولوجيا المالية يرتبط بطريقة غير مباشرة بملكية حساب مصرفي أو عن طريق حساب المال الخاص بالهاتف المحمول. نلاحظ من خلال الجدول رقم (2)، ارتفاع نسب ملكية السكان البالغين (15+) للحسابات المصرفية لدى مختلف فئات المجتمع في الدول العربية، وجهودها نحو تعميم البطاقات المصرفية للبالغين (15+)، لمضي الدول العربية قدما نحو تطبيق التقنيات المالية، وتعزيز الشمول المالي التجاري وسد الفجوات القائمة انطلاقا من استغلال القاعدة المصرفية والمالية لدعم التجارية الالكترونية عبر تقنيات التكنولوجيا المالية المبتكرة.

جدول رقم (2): نسبة السكان البالغين (15+) ممن يمتلكون حسابا وبطاقات مصرفية في المؤسسات المالية والمصرفية خلال الفترة (2011-2014-2017)

نسبة ملكية الحسابات المصرفية (15+) / الفئات		الجزائر		تونس		الأردن		موريطانيا		الامارات		البحرين		الكويت		العراق	
		السنوات		السنوات		السنوات		السنوات		السنوات		السنوات		السنوات		السنوات	
		2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017	2014	2017
حسب الجنس	ذكور (15+)	61	56	34	46	33	56	25	26	90	93	90	86	79	83	15	26
	إناث (15+)	40	29	21	28	16	27	21	15	67	76	68	75	64	73	7	20
حسب العاملين أو البطالين	العاملين (15+)	66	59	34	49	40	57	35	29	90	93	91	86	77	84	15	24
	غير العاملين(15+)	35	29	20	22	14	31	10	12	63	57	49	70	66	64	6	21
حسب السن	صغار البالغين (15-24)	38	29	19	23	12	25	15	13	67	60	67	67	63	70	9	15
	كبار السن (25+)	57	49	30	40	32	51	27	25	88	91	88	85	75	81	12	26
حسب المستوى التعليمي	التعليم الابتدائي أو أقل (15+)	21	38	23	24	18	37	18	14	64	71	80	71	48	28	9	19
	التعليم الثانوي أو أكثر (15+)	40	65	33	41	27	45	32	32	85	89	82	84	76	82	13	28
حسب الفقر أو الغنى	أفقر 40%	37	35	15	24	16	33	12	13	78	83	81	76	64	71	8	19
	الغنى 60%	59	48	36	47	30	49	30	26	88	92	83	87	79	86	12	25
الانتماء الريفي	سكان الأرياف (15+)	42	44	22	28	25	46	17	15	90	80	81	85	79	61	11	20

المؤشر / الدول	نسبة ملكية البطاقات المصرفية للبالغين		
	2011	2014	2017
الامارات	30	37.4	45.4
البحرين	19.3	27.6	/
الكويت	58	26.2	22.3
السعودية	16.9	16.7	16.3
الجزائر	1.2	6.1	3.2
لبنان	11.4	10.7	14.6
المغرب	4.5	4.5	0.2
تونس	4.3	6.8	7.1
ليبيا	/	/	10.3
الأردن	3.5	2.3	2.5
موريطانيا	4.2	4.8	3.3
مصر	1.4	1.9	3.3
العراق	1.7	2.4	1.7

[28] مارمور مينا انتلجنس، **(2019)**: فينتك الابتكارات المالية التقنية، الكويت، ص49- ص50، وثيقة انترنت متوفرة على الموقع: www.kfas.org ، تاريخ الإطلاع: 05-07-2020.

نغم حسين نعمة، نوري حسين مطر، **(2020)**: الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس. الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، ص95. [29]

المصدر: من إعداد الباحثان، اعتمادا على قاعدة البيانات للبنك العالمي findex، متوفرة على الموقع: https://globalfindex.worldbank.org/.

قاعدة بيانات تنمية النظم المالية العالمية، متوفرة على الموقع: https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-development/preview/on، **(/):** تشير إلى غياب بيانات المتعلقة بالبلد في تلك السنة.

2- انتشار استخدام الهواتف المحمولة والأنترنت في الدول العربية:

سجلت الدول العربية ارتفاعاً محسوساً في استخدام الهواتف المحمولة وزيادة في معدل تغلغل الأنترنت، حيث سجلت هذه الدول ثاني أعلى زيادة في معدلات انتشار الأنترنت على مستوى العالم خلال الفترة (2017-2018). حيث عرفت دول مجلس التعاون الخليجي تزايدا في معدل تغلغل خدمات الدفع عبر الانترنت، مما يسهل عمليات شركات التكنولوجيا المالية الناشئة. رغم ذلك يبقى استخدام التكنولوجيا محدوداً في الوصول إلى مواقع التواصل الاجتماعي وليس في إطلاق مشاريع أعمال جديدة، إلى جانب ذلك، فإن سرعة الأنترنت بطيئة والأسعار لا تزال مرتفعة، وعدد قليل جدا من المستخدمين لديهم الأنترنت عالية السرعة. مع محدودية استخدام النطاق العريض في الهواتف المحمولة بالمنطقة مقارنة بمناطق أخرى، باستثناء البحرين والإمارات وقطر، حيث تقل سرعة النطاق العريض في الهواتف المحمولة بالدول العربية عن المعدل العالمي[30]، وبالتالي يُعد إنشاء بنية تحتية رقمية عالية السرعة أمراً حاسماً لتمكين الأفراد والشركات الاستفادة من الفرص الرقمية لتوظيفها في التعاملات التجارية، وهذا من العوامل المشجعة لتحقيق تجارة الكترونية فعالة مبنية على التقنيات المالية الرقمية في ظل الأزمة الصحية الراهنة.

3- التدابير التجارية الالكترونية المتخذة من طرف الدول العربية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا

بعد أن تعرفنا على تطور التعاملات التجارية الالكترونية في الدول العربية، ومختلف العوامل المشجعة للنهوض قدما بحلول الدفع الرقمية والتنظيمية في مجال التكنولوجيا المالية. نتعرف الآن على أهم التدابير القانونية والسياسات الحكومية التي تدعم الدول العربية لتبني اقتصاد رقمي في تعاملاتها المالية التجارية. إن تناولنا لمجموعة من الدول العربية هو من باب الإشارة لا الحصر أو التميز، فهناك العديد من التدابير والتجارب بالنسبة للدول الأخرى لا تقل أهمية عن تدابير الدول العربية المذكورة في دراستنا.

3-1- التدابير القانونية والسياسات الحكومية الداعمة لحلول التكنولوجيا المالية / الدفع الالكتروني:

يتطلب تنفيذ واستخدام وسائل الدفع الرقمي في الدول العربية توفر الأطر القانونية بما يضمن الحصول على بيئة ملائمة للاستفادة من خدمات الدفع الإلكتروني في التعاملات التجارية. في هذا الإطار، سعت بعض الدول العربية مثل البحرين والجزائر ولبنان ومصر إلى سن قوانين لدعم حلول التكنولوجيا المالية في مجال الدفع الإلكتروني، في المقابل، ورغم عدم توفر قوانين خاصة منظمة للدفع الإلكتروني في

[30] منصة ماجنيت، **(2019)**: تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، ص50-52.

بعض الدول العربية الأخرى إلا أنها سعت إلى سن بعض الأطر التنظيمية الداعمة والمنظمة لنشاط الشركات العاملة في هذا المجال. الجدول الموالي يوضح الأطر القانونية الداعمة لأنظمة الدفع الالكتروني.

جدول رقم(3): الأطر القانونية الداعمة لأنظمة الدفع الالكتروني

الدولة	الإطار القانوني
البحرين	– قانون رقم (28) لسنة 2002 بشأن المعاملات الالكترونية
الجزائر	– قانون التجارة الالكترونية الصادر سنة 2018 – قانون المالية لسنة 2020
لبنان	– قانون رقم (81) الخاص بالمعاملات الالكترونية والتوقيع الالكتروني
مصر	– قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي – تعديل قانون البنك المركزي والبنوك رقم (88) لسنة 2003
العراق	– نظام خدمات الدفع الالكتروني رقم (3) لسنة 2014
المغرب	– القانون المصرفي الذي يستمل على عدد من الأحكام القانونية والتنظيمية التي تحكم المؤسسات التي تصدر وسائل الدفع الالكترونية

المصدر:صندوق النقد العربي، **(2020)**: الإصدار الأول من مرصد التقنيات المالية: شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، ص19.

3- 2- السياسات الحكومية الهادفة إلى تشجيع الدفع الالكتروني:

تحرص الحكومات العربية على تشجيع عمليات الدفع الرقمي لتجارة التجزئة من خلال إصدار سياسات داعمة لهذا القطاع، وعادة ما تستهدف هذه السياسات تشجيع الأفراد والشركات على استخدام منصات الدفع الرقمي في عمليات الشراء وسداد المدفوعات الحكومية ووضع مستهدفات رقمية للزيادة التدريجية لنسبة المعاملات الرقمية في الاقتصادات المحلية وفق أطر قانونية وتنظيمية داعمة، الجدول رقم (4) يوضح أهم السياسات المتخذة في هذا المجال –أنظر الصفحة الموالية-.

جدول رقم (4): السياسات المحفزة لأنظمة الدفع الالكتروني لبعض الدول العربية

الدولة	السياسات المحفزة
البحرين	– توجيهات رقابية خاصة بمقدمي خدمة الدفع (payment services providers) لتوفير خدمات دفع الكترونية مثل خدمة محفظة الدفع الالكتروني التي تساهم في تعزيز الشمول المالي – إلزام الشركات ضمن مشروع حماية الأجور بالسداد الالكتروني للمرتبات
الجزائر	– إلغاء رسوم استخدام البطاقات الائتمانية – تخفيض تسعيرة الخدمات التي تفرض على التجار بواقع 10 دنانير عن كل المشتريات التي تصل قيمتها إلى 5000 دينار جزائري وتدفع الكترونيا – حث البنوك ومكاتب البريد على توفير بطاقات الدفع الالكتروني بدون تكاليف – تشجيع البنوك على زيادة أعداد الحسابات وربط استخدام بطاقات الدفع بوجود حسابات للعملاء لدى البنوك – إنشاء شركة تساهم فيها البنوك العاملة في الجزائر لتيسير تعاملات الدفع الالكتروني
مصر	إلزام المواطنين بدفع مستحقات الجهات الحكومية عن طريق الدفع الالكتروني للتعاملات التي تزيد قيمتها عن 500 جنيه مصري – توفير نقاط الدفع الالكتروني في جميع منافذ الجهات الحكومية
العراق	– الدفع الالكتروني للرواتب، والتحصيل الضريبي الالكتروني للجهات المفوترة
السعودية	– تطبيق نظام المدفوعات الوطني "مدى" لخدمة نقاط البيع في إطار إستراتيجية نظم المدفوعات.
سورية	– تخفيض نسب العمولات – تسهيلات ضريبية – تخفيض تكاليف توريد الخدمات
الكويت	– تشجيع استخدام أدوات التحول الرقمي والابتكار في إطار رؤية دولة الكويت 2035
موريطانيا	– إلزام المراكز الخدمية الحكومية بتوفير الخدمة عبر الانترنت بهدف تشجيع المعاملات الالكترونية

المصدر: صندوق النقد العربي، **(2020)**: الإصدار الأول من مرصد التقنيات المالية: شركات التقنيات المالية في مجال الدفع الإلكتروني بالتجزئة، ص21.

في ضوء ما سبق استعراضه من تدابير قانونية وسياسات حكومية، تسعى السلطات الإشرافية في الدول العربية إلى تكثيف جهودها الحالية والمستقبلية، لمواجهة التحديات وتشجيع شركات التكنولوجيا المالية في مجال الدفع التجاري الإلكتروني وذلك من خلال تطوير التشريعات لتشجيع نشاط هذه الشركات، والنظر في إمكانية وجود تشريع إقليمي موحد منظم لعملها والعمل على تشجيع الأفراد على استخدام المدفوعات الرقمية، ودعم مستويات الأمن السيبراني، والإطلاع على التجارب الدولية والعربية الناجحة في مجال الدفع الإلكتروني والاستمرار في تقديم الدعم لهذه الشركات من خلال البيئات الرقابية الاختيارية. إضافة إلى تطوير نظم أعرف عميلك الإلكترونية، والهوية الرقمية وإنشاء شركة قابضة للاستثمار في مجالات البنية التحتية لخدمات التكنولوجيا المالية، وصندوق دعم الابتكارات بهدف تمويل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة.

خاتمة:

خلصت هذه الدراسة إلى النتائج التالية:

- التكنولوجيا المالية تساهم بشكل كبير في دعم التجارة الالكترونية إلا أن منظومة التكنولوجيا المالية لا تزال في مراحلها الأولى في الدول العربية؛ بالرغم من الاهتمام المتزايد والجهود المبذولة في توفير البيئة المواتية لتبنى التكنولوجيا المالية قبل وبعد فيروس كورونا، إلاّ أن هذه البيئة لا تزال حديثةً مقارنة بما يجري عالمياً، ناهيك عن تسجيل تفاوت بين هذه الدول العربية في الاهتمام بتوفير خدمات مالية رقمية مستدامة؛
- تسعى السلطات الإشرافية في الدول العربية إلى تكثيف جهودها الحالية والمستقبلية، لمواجهة تداعيات فيروس كورونا وتشجيع شركات التكنولوجيا المالية في مجال الدفع التجاري الإلكتروني ودعم مستويات الأمن السيبراني لتسهيل التعاملات التجارية؛
- تطوير نظم أعرف عميلك الإلكترونية، والهوية الرقمية وإنشاء شركة قابضة للاستثمار في مجالات البنية التحتية لخدمات التكنولوجيا المالية، وصندوق دعم الابتكارات بهدف تمويل شركات التكنولوجيا المالية الناشئة، في ظل أزمة كورونا؛
- شركات التكنولوجيا المالية الناشئة العاملة وفق نموذج **(B2C)** (B2B) والمنصات الالكترونية تسجل ارتفاعاً ملحوظاً؛
- ووفقا للجنة بازل للرقابة المصرفية، تم حصر قطاعات التكنولوجيا المالية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية تتعلق مباشرة بالخدمات المصرفية الأساسية وهي: المدفوعات والمقاصة والتسوية أي خدمات الدفع؛ الائتمان والإيداع وجمع رأس المال أي خدمات التمويل؛ وإدارة الاستثمار والثروات والتي من شأنها أن تدعم التناسق التجاري في ظل الآثار المالية السلبية لفيروس كورونا.

- اتجاه الدول العربية نحو نهج التعامل بتقنيات التكنولوجيا المالية والاستفادة من قاعدة الهاتف المحمول والأنترنت والإطلاع على التجارب الدولية، ومن المتوقع أن تنمو التجارة الإلكترونية بحلول عام 2022، إلى 28.6 مليار دولار ومن بين الأسواق الواعدة سوق المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، ومع انتشار فيرس كورونا في جميع أنحاء العالم، وعزل العملاء في المنازل، من المتوقع أن تتجاوز الإيرادات التوقعات والتنبؤات بهامش كبير جدا وذلك بتباين أثر فيروس كورونا على التجارة الالكترونية وفقا لتباين شدة المرض وانتشاره وقوته من مكان لأخر.حسب تقارير صندوق النقد العربي،

- قطاع التكنولوجيا المالية الأكثر شعبية من حيث عدد الصفقات في الدول العربية تليه التجارة الالكترونية في المرتبة الثانية، كما سجلت خدمات الدفع والتحويل سواء للشركات أو الأفراد أو الموردين أو التجار، نسب مرتفعة من إجمالي الصفقات في قطاع التكنولوجيا المالية وصلت إلى 45% سنة 2019 من إجمالي الصفقات، وفق تقرير مشاريع التكنولوجيا المالية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا لسنة 2019.

التوصيات:

- ضرورة تشجيع استخدام التقنيات المالية الرقمية "FINTECH" في المراكز التجارية ومؤسسات تقديم الخدمات المالية والتجارية، وتسهيل إجراءات استخدامها للعملاء بدافع ترسيخ وتنمية الثقافة المعلوماتية والالكترونية، والحد من استخدام النقود العادية لمواجهة الآثار السلبية المالية والصحية في النشاط التجاري في ظل أزمة كورونا (كوفيد- 19).

- ضرورة تبني الدول العربية لإستراتيجية وطنية شاملة لتعزيز التجارة الالكترونية لمجابهة تفشي فيروس كورونا، وذلك بالتوجه نحو الرقمنة في قطاع المالي والتجاري بتطوير الاقتصاد الرقمي والمعرفي وتشجيع الابتكار في مجال التكنولوجيا المالية التي تساعد على توسيع انتشار الخدمات المالية والمصرفية؛ مع العمل على تطوير السياسات والبرامج التي تعزز الشفافية في المعاملات المالية/ التجارية والمصرفية، الأمر الذي يساهم في تعزيز التثقيف والتوعية المالية ونشر ثقافة الوقاية وحماية لدى المستهلكين.

محددات تطبيق التعليم الالكتروني كدعامة لاستمرارية جودة التعليم العالي

ط.د أم الخير بري طالبة دكتوراه جامعة محمد خيضر بسكرة
د.محمد رمزي جوديأستاذ محاضر جامعة محمد خيضر بسكرة

الملخص:

بهدف تحقيق جودة التعليم العالي، تعمل الجامعات على تطبيق كل ما من شأنه أن يساهم في تحقيق هذه الجودة، ومن بين الحلول التي من شأنها المساهمة في تحقيق هذه الجودة الاعتماد على التعليم الالكتروني، حيث يقوم هذا النوع من التعليم على استخدام تكنولوجيا الاتصال وكل ما يرتبط بها في العملية التعليمية. يحقق التعليم الالكتروني العديد من المزايا دفعت بالجامعات إلى الاعتماد عليه، إلا أن هناك معيقات تقف حاجزا بين الأستاذ والطالب للقيام بأداء أنشطة التعليم الإلكتروني.

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالتعليم الإلكتروني، وبجودة التعليم العالي، ومزايا كل منهما، وعرض كيف يساهم هذا النوع من التعليم في تحقيق جودة التعليم العالي، وعرض معيقات التعليم الالكتروني، حيث أصبحت جودة التعليم العالي مطلب كل من له علاقة بالجامعة بشكل أو بآخر.

توصلت هذه الدراسة إلى نتيجة أساسية مفادها أن التعليم الإلكتروني يساهم بشكل ايجابي في تحقيق جودة التعليم العالي، وأن التعليم الالكتروني تواجهه صعوبات مادية وغير مادية وجب على الجهات المعنية تذليلها.

الكلمات المفتاحية: - جودة التعليم العالي- التعليم الالكتروني.

Abstract:

In order to achieve the quality of higher education, universities are working to implement everything that would contribute to achieving this quality; among the solutions that contribute to achieving this quality is reliance on e-learning, where this type of education is based on the use of communication technology and everything associated with it in the educational process.

E-learning achieves many advantages that led universities to rely on it, but there are obstacles that stand a barrier between the professor and the student in carrying out e-learning activities.

This study aims to introduce e-learning, the quality of higher education, and the advantages of each, And presented how this type of education contributes to

achieving the quality of higher education, and presented the obstacles of electronic education, as the quality of higher education has become a requirement for everyone who has a relationship with the university in one way or another.

This study reached a basic conclusion that e-learning contributes positively to achieving the quality of higher education, and that e-learning is facing material and non-material difficulties which must be eliminated.

Key words: - Quality of Higher Education - E-Learning.

مقدمة:

تلعب الجامعات دورا حيويا ومحوريا في نهضة الشعوب وتطورها، واستدامة التنمية فيها، وذلك نظرا للخدمات التي تقدمها مؤسسات التعليم العالي، من خدمات تعليمية وبحثية ومجتمعية، هذه الخدمات جعلتها تساهم في تقديم مجموعة من الخريجين ذوي كفاءة علمية ومهنية تلبي متطلبات سوق العمل. لذا نجد العديد من الدول من تراهن على التعليم العالي في دفع عجلة التنمية والتطور الاقتصادي، وذلك نظرا للدور الكبير الذي يمكن أن تلعبه الجامعات خاصة في ظل اقتصاد المعرفة. فهي من أهم مؤسسات التعليم العالي نظرا لتعاظم دورها وامتداد تأثيرها الاجتماعي والاقتصادي والثقافي والسياسي، ولكونها رافدا مهما لضخ رأس المال البشري الذي يدير عجلة التنمية في البلاد، فهي تقوم بدور رئيسي في جميع المجتمعات، لأنها تشارك بصورة مباشرة في توليد المعرفة الجديدة، كما وأنها تعمل على تعليم وتكوين الملتحقين بها كي يصبحوا مسيرين، رواد أعمال، أطباء، صيادلة، مهندسين، مهنيين...، وذلك في شتى المجالات وفي جميع حقول المعرفة.

وفي ظل الانفتاح العالمي، العولمة، والتنافس، أدركت تلك المؤسسات حقيقة أن بقائها واستمرارها يرتبط بما توفره من مستوى رضا عال للمستفيدين من خدماتها(طالب، أستاذ،المؤسسة التعليمية في حد ذاتها، مجتمع)، وكسائر المؤسسات الخدمية الأخرى، كان الحل في كسب رضا العميل هو تطبيق مفهوم الجودة على مختلف خدماتها المقدمة، لما لهذا المفهوم من مزايا على هذا النوع من المؤسسات، من مراعاة وبطريقة مباشرة احتياجات المستفيدين من الخدمة، زيادة كفاءة العملية التعليمة وفعاليتها، زيادة إنتاج البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي وغيرها من الفوائد.

وسرعان ما أصبحت جودة التعليم العالي مؤشرا على نجاح أو فشل مؤسسات التعليم العالي والعنصر البارز والاهم في قائمة الميزات التنافسية التي تحدد موقعها محليا ودوليا، ومن ذلك المنطلق، سارعت تلك المؤسسات في كل الدول، وخاصة المتقدمة منها، باستقاء متطلبات الجودة، والبحث عن

مجموعة الأدوات والأساليب التي تهدف إلى تحقيق الجودة والحفاظ على استمراريتها. وفي هذا السياق أصبحت قضية الجودة هدفا تسعى لتحقيقه هذه المؤسسات التعليمية التي تضطلع إلى الريادة والتميز، من خلال إنشاء نظام لجودة التعليم العالي، وكذا تحقيق معايير ضمان الجودة، وغيرها من الأساليب، تأكيدا منها على التزامها بالجودة.

في ظل اقتصاد المعرفة والتطورات التكنولوجية المتسارعة، تلجأ مؤسسات التعليم العالي إلى طريقة تتماشى مع العصر الحالي، من خلال رقمنة طريقة إنتاج خدماتها، وإدخال هذه التكنولوجيا في العملية التعليمية، وهذا ما سعت وتسعى إليه العديد من الجامعات خاصة في ظل ما يشهده العالم من تغيرات، حيث برز لنا أسلوب آخر من التعليم وهو ما يسمى "بالتعليم الالكتروني"هذا التعليم الذي يتفق مع التعليم التقليدي في الغاية-الحصول على مخرجات بمستوى عال من التميز والجودة- لكن يختلف معه في الوسائل المستعملة، فالتعليم الالكتروني قائم على استخدام جميع التقنيات الحديثة بغية إيجاد بيئة تعليمية متكاملة مع كل أطراف ذات المصلحة مع المنظومة التعليمية.

يعتبر التعليم الالكتروني من القضايا المهمة بالنسبة لمؤسسات التعليم العالي، فكل جامعة أو كلية بحاجة إلى تدريب أفرادها بشكل مستمر، ومهما بلغ مستوى المؤسسة التعليمية فهي بحاجة إلى مواكبة التطور، واستخدام التكنولوجيا وتطبيقاتها ونظمها، حيث أن الاستمرار والبقاء والجودة الغاية الأسمى لكل مؤسسة تعليمية، لذا فالتعليم الالكتروني يعد أحد الوسائل المساعدة للجامعات لتحقيق أهدافها، لكن هذا النوع من التعليم وفي إطار تطبيقه كوسيلة لتحسين الجودة تواجه عدة محددات.

ضمن هذه المداخلة نحاول الإجابة على الإشكالية التالية: **ما هي محددات تطبيق التعليم الالكتروني كدعامة لاستمرارية جودة التعليم العالي؟**

أهمية البحث:يمكن تحديد أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

* أهمية مؤسسات التعليم العالي، فهي الشريان الرئيسي لبناء المجتمعات وتطورها وصناعة رأس المال البشري؛
* أهمية التعليم الالكتروني الذي أصبح من متطلبات العصر الحالي؛
* أهمية جودة التعليم العالي، حيث أصبح الشغل الشاغل للجامعات، باعتبارها إحدى وسائل تحسين وتطوير قطاع التعليم العالي، فملم يعد مفهوم الجودة حلما يسعى إليه بل ضرورة ملحة تمليها التغيرات التي يعيشها قطاع التعليم العالي في جميع أنحاء العالم.

أهداف البحث: نهدف من خلال هذه الدراسة إلى:

* التعريف بمفهوم التعليم الالكتروني والفرق بينه وبين التعليم التقليدي؛
* التعريف بمفهوم جودة التعليم العالي؛
* تحديد دور التعليم الالكتروني في تحسين جودة التعليم العالي؛

* الوقوف على محددات تطبيق التعليم الالكتروني.

منهج الدراسة:

ضمن هذا البحث اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي والذي يتناسب مثل هكذا مواضيع، حيث سنقوم بعرض الإطار المفاهيمي التعليم الالكتروني وجودة التعليم العالي، وكيف يساهم التعليم الالكتروني في جودة التعليم العالي، وللإحاطة بمتغيرات هذا الموضوع اعتمدنا على الكتب والمجلات العلمية المحكمة وكذا على الدراسات السابقة. حيث تم تقسيم البحث إلى العناصر التالية:

- أولا: التعليم الالكتروني؛
- ثانيا : جودة التعليم العالي؛
- ثالثا: دور التعليم الالكتروني في تحسين جودة التعليم العالي؛
- رابعا: محددات تطبيق التعليم الالكتروني.

أولا:التعليم الالكتروني:

يعد التعليم الالكتروني نتيجة اجتياح تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عالم التربية والتعليم، فهو أسلوب حديث من أساليب التعليم يُمكن من استخدام كل أنواع التقنيات الحديثة لإدارة العملية التعليمة، وسوف نتعرف على هذا النوع من التعليم بالتطرق إلى ما يلي:

1. مفهوم التعليم الالكتروني:

من خلال الاطلاع على تعاريف المقدمة للتعليم الالكتروني نجد العديد من الاختلافات بينها، يرجع سبب ذلك إلى اختلاف التخصصات الفنية والتربوية من مقدمي تلك التعاريف إلى جانب الفلسفة التي يتبنونها في تقديم التعريف، وكذا حداثة الموضوع، ومن بين هاته التعاريف ما يلي:

- يعرف التعليم الالكتروني على أنه" أي نوع من التعلم يتم من خلال وسيلة الكترونية".[1]
- كما يعرف التعليم الالكتروني على أنه" أسلوب من أساليب التعليم في إيصال المعلومة للمتعلم، ويتم فيه استخدام آليات الاتصال الحديثة من حاسب آلي وشبكاته ووسائطه المتعددة من صوت وصورة ورسومات وآليات بحث ومكتبات إلكترونية، وكذلك بوابات الإنترنت سواء كان عن بعد أو في الفصل الدراسي، أي استخدام التقنية بجميع أنواعها في إيصال المعلومة للمتعلم بأقصر وقت وأقل جهد وأكبر فائدة".[2]
- وهو أيضا " ثورة حديثة في أساليب وتقنيات التعليم والتي تسخر أحدث ما تتوصل إليه التقنية من أجهزة، وبرامج في عمليات التعليم، بدءا من استخدام وسائل العرض الالكترونية لإلقاء الدروس في الفصول الالكترونية واستخدام الوسائط المتعددة في عمليات التعليم الصفي والتعليم الذاتي، وانتهاء ببناء

[1]/ يسرية علي الهمشري: تصميم التدريس الالكتروني، المنشأة العربية لإدارة الخدمات تكنولوجيا المعلومات، مصر، 2016، ص8.

[2]/ شريف الأتربي:التعليم الإلكتروني والخدمات المعلوماتية، العربي للنشر والتوزيع، مصر، 2015، ص 20.

المدارس الذكية والفصول الافتراضية التي تتيح للطلبة الحضور والتفاعل مع محاضرات وندوات تقام في دول أخرى من خلال تقنيات الانترنت والتلفاز التفاعلي".[3]

- وفي تعريف آخر للتعليم الالكتروني هو" تقديم محتوى تعليمي الكتروني عبر الوسائط المعتمدة على الكمبيوتر وشبكاته إلى المتعلم بشكل يتيح له إمكانية التفاعل النشط مع هذا المحتوى ومع المعلم ومع أقرانه سواء أكان ذلك بصورة متزامنة أم غير متزامنة وكذا إمكانية إتمام هذا التعلم في الوقت والمكان وبالسرعة التي تناسب ظروفه وقدراته، فضلا عن إمكانية إدارة هذا التعلم أيضا من خلال تلك الوسائط".[4]

من خلال التعاريف السابقة نجد أن هناك مجموعة من العناصر المتعلقة بالتعليم الالكتروني والمتمثلة في:

- التعليم الالكتروني أسلوب تعليم يعتمد على استخدام كافة الوسائل التي أتاحتها أو وفرتها تكنولوجيا الحديثة؛
- التعليم الالكتروني لم يأتي للإلغاء التعليم التقليدي، بل لدعمه ولتطويره؛
- ألغي التعليم الالكتروني العديد من سلبيات التعليم التقليدي (التقيد بالزمان والمكان، تقيد عدد الطلبة، محدودية مصادر المعلومات...الخ)؛
- التعليم الالكتروني يحقق إدارة العملية التعليمية بكل كفاءة وفاعلية؛
- يحتاج التعليم الالكتروني إلى متطلبات أو أدوات لتطبيقه تشمل كوادر بشرية مدربة على تكنولوجيات الحديثة (طلبة، أساتذة، مشرفين مختصين في تكنولوجيات الحديثة)، متطلبات مادية (حاسوب وملحقاته، أجهزة المحاضرة الالكترونية...الخ) أدوات برمجية(برامج النظام، برامج التطبيقات...الخ) وأدوات شبكية (الانترانت،الإكسترانات، الانترنت).

2. أنواع التعليم الإلكتروني:

ينقسم التعليم الالكتروني إلى ثلاث أنواع:[5]

- **التعليم المتزامن**: وهو تعليم يتم فيه تواصل في نفس الوقت بين الأستاذ والطلاب، مثل مؤتمرات الفيديو، مؤتمرات الصوت، غرف المحادثة وغيرها؛
- **التعليم غير المتزامن**: ويتم التواصل فيه بين الأستاذ والطلاب مع وجود فاصل زمني، مثل البريد الالكتروني، منتديات النقاش، المجموعات الإخبارية وغيرها؛

---

[3]/ نعيمة المهدي أبو شاقور: دراسات تربوية، ط1، دار المعتز للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن،2017، ص77.

[4]/ شريف غياط، عبد الملك مهري: التعليم الالكتروني في الجزائر(صعوبات وعقبات: مع إضاءات على تجارب بعض الدول الرائدة)، المجلة الدولية للدراسات الاقتصادية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتجية والسياسية والاقتصادية، برلين، ألمانيا مج 2، ع 7، أوت 2019،ص 85.

[5]/ سعدية الأحمري: التعليم الالكتروني، دون دار نشر، دون بلد نشر، 2015، ص ص 113-114.

- **التعليم المدمج:** ويطلق عليه عدة تسميات: الهجين، التعليم الخليط، التعليم التكاملي، فهو تعليم يجمع ايجابيات النوعين السابقين من أجل تلافي سلبياتهما، حيث يجمع التعليم الالكتروني البحت مع التعليم الصفي، فيتم توظيف وسائل متعددة مثل البرمجيات التعليمية، الانترنت، وفي معظم الأحيان يلتقي الأستاذ والطالبة وجها لوجه.[6]

كما يوجد تقسيم أو تصنيف آخر لهذا النوع من التعليم، حيث صنف على النحو التالي:[7]

- **التعليم الالكتروني الموجه بالمتعلمLearner-led E-Learning:** وهو تعلم الكتروني يهدف إلى إيصال تعليم عالي الكفاءة للمتعلم المستقل، ويطلق عليه التعليم الالكتروني الموجه بالمتعلم، ويشمل المحتوى على صفحات ويب، ووسائط متعددة، وتطبيقات تفاعلية عبر الويب، وهي امتداد للتعلم المعزز بالحاسب في برمجيات CD-ROM.
- **التعليم الالكتروني الميسرFacilitated E-Learning:** وهو تعلم يوظف تقنية الانترنت، ويستخدم فيه المتعلم الالكتروني والمنتديات للتعلم، ويوجد فيه ميسر للتعلم عبارة عن مساعده(HELP)، ولكن لا يوجد فيه مدرس.(كما الحال عندما ترغب في تعلم برنامج معين فانك تذهب للمنتديات، وتستخدم البريد الإلكتروني وقوائم المساعدة، ولكنك لن تنضم إلى عملية تدريس كاملة، بل توظف تقنية الانترنت في تيسير تعلم البرنامج).
- **التعلم الالكتروني الموجه بالمعلمLnstructor-led E-Learning:** وهو تعلم الكتروني يوظف تقنية الانترنت لإجراء تدريس بالمفهوم التقليدي بحيث يجمع المعلم والطالب في فصل فتراضي يقدم فيه المعلم العديد من تقنيات الاتصال المباشر مثل مؤتمرات الفيديو والصوت، المحادثة النصية والصوتية audio and text chat، والمشاركة في الشاشة، والاستفتاء، ويقدم المعلم عروضا تعليمية، وشرحا للدروس.
- **التعليم الالكتروني المضمنEmbedded E-Learning:** وهو التعليم الالكتروني الذي يقدم في الوقت على الطلب ويكون مضمنا في البرنامج، مثال ذلك: التعليم المقدم في نظام التشغيل ويندوز، فتجد help and support معالجا يقدم أجوبة أو روابط عن أسئلة محددة من قبلك، وقد يكون فيه معالج للكشف عن الأخطاء وإصلاحها داخل النظام. وهو تعلم من اجل حل مشكلة محددة، ويقدم منه نسختان؛ إحداهما مع البرنامج الذي تم تحميله على حساب المستخدم، والأخرى هي دعم عبر الويب؛ حيث يتصل المستخدم بالويب على رابط محدد، ويقدم له حل المشكلة من خلال معالج يتبعه على الموقع.

---

[6]/ ضيف الله نسيمة:استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في وأثرها عي جودة العملية التعليمية(دراسة عينة من الجامعات الجزائرية)، أطروحة دكتوراه (غيرة منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر،2016-2017، ص146.

[7]/ أحمد المعاني وآخرون: قضايا ادارية معاصرة، دار وائل للنشر، الأردن، 2016، ص ص 163-165.

- **Telementoring E-Coaching:** وهو نمط التعلم الالكتروني الذي يعتبر امتدادا لنمط التعليم الخصوصي Tutorial في CD-ROM، وفيه يتم التعليم باستخدام تقنية الانترنت، مثل مؤتمرات الفيديو التفاعلي، التراسل الفوري، الهاتف عبر الانترنت، والعديد من الأدوات التي تشرف وترشد عملية التعلم.

3. أهمية التعليم الالكتروني:

للتعليم الالكتروني أهمية والعديد المميزات دفعت بالعديد من المؤسسات التعليمية إلى تبني هذا النوع من التعليم، الجدول التالي يتضمن أهمية هذا النوع من التعليم:

الجدول رقم 1: أهمية التعليم الالكتروني

فوائد(مزايا)	البيان
الاقتصاد: يعتبر التعليم الالكتروني الاستغلال الأمثل للموارد البشرية والمادية كما يلي:	اختصار الوقت والجهد المبذول في التعليم؛ تقليل تكاليف التعليم العالي على المدى الطويل(طباعة كتب، إنشاء مباني ضخمة، أجور أساتذة وعاملين،..الخ)؛ حل مشكلة تزايد أعداد الطلبة الذي لا يمكن للجامعات استيعابه. الاستفادة من الطاقات التعليمية الجامعية المؤهلة بدون تكديسها،فيستفاد منها عدد غير محدود من الطلبة إلى جانب سد مشكلة ندرة الكوادر العلمية في بعض التخصصات؛ تقليل حجم العمل في الجامعات حيث وفر التعليم الالكتروني وسائل لإعداد ملفات الطلبة، نشر النتائج، إحصائيات،..الخ.
الملائمة المرونة: يساهم التعليم الالكتروني في إغناء العملية التعليمية بكل محاورها من خلال:	إمكانية إعادة صياغة الأدوار لكل من الأستاذ والطالب حسب مستجدات الفكر التربوي" الطالب(المتعلم) محور العملية التعليمة "؛ إمكانية تحوير طريقة التدريس، فيمكن الأستاذ طرح المادة العليمة بطريقة التي يجدها الأفضل للطالب (سمعية، بصرية، مكتوبة...الخ)، مما يكسر الملل والروتين لدى الطالب؛ تجاوز القيود الزمنية في العملية التعليمة، فالطالب والأستاذ يمكنهما التواصل الفوري والدائم خارج أوقات الدراسة، وهذا ما يرجع بالفائدة لكليهما، إضافة إلى إمكانية التواصل مع مؤسستهما، كل هذا باستعمال، البريد الالكتروني، الشبكات الداخلية، منتديات، مواقع تواصل الاجتماعي وغيرها؛ تعدد وتنوع مصادر المعرفة والمعلومات المتاحة لكل من الطالب و الأستاذ، فلم يعد الأستاذ أو مؤسستهما المصدران الوحيدان للمعلومات(كتب الكترونية، مكتبة

	الكترونية، مطبوعات الكترونية، مواقع رسمية للجامعات تتيح معلومات متنوعة..الخ)؛ سهولة التعديل وتحديث في محتوى المادة العلمية حسب المستجدات في كل تخصص بكل سهولة دون الحاجة للطباعة الورقية؛ سهولة وتعدد طرق تقييم الطالب(إعطاء واستلام واجبات وأنشطة تقييمية عن بعد) مما يزيد شعور الطالب بعدالة التعليم؛ إن تزايد اتصال وتفاعل الطالب مع الأستاذ يفتح مساحة له لتعبير عن رأيه وطرح واقتراحاته، مما ينمي الحس النقدي والتحليلي لديه. يحقق عدة فوائد للطالب من زيادة دافعية الطالب نحو التعلم، التعلم الذاتي،تحسين المهارات، اتساع أفق التفكير لدى الطالب، روح المبادرة...الخ.
مراعاة حالات المختلفة الطالب: راعي التعليم الالكتروني إمكانيات الطالب من خلال:	إلغاء تأثير الحواجز الجغرافية والزمنية التي تعيق الطالب؛ رفع شعور وإحساس الطلبة بالمساواة في توزيع الفرص في العملية التعليمية؛ مراعاة الفروق الفردية لدي الطلبة(كسر الخوف والخجل، مراعاة الخصوصية بين الطالب والأستاذ،...الخ)؛ الطالب المتفوق يمكنه التقدم دون انتظار الطالب الأقل مستوى، وهذا الأخير يمكنه رفع مستواه. تمكن الطالب من تلقي المادة العلمية حسب ما يناسب قدراته الذاتية من خلال الطريقة المكتوبة، المسموعة، المرئية؛ يتيح التعليم الالكتروني فرصة التعليم لمختلف الفئات التي تمنعهم ظروفهم من استمرار التعلم بطريقة تقليدية (ربات البيوت، عمال لا يستطيعون الجمع بين الدراسة والعمل، المنتسبون للعسكر،المتقاعدون يردون الحصول على شهادات أخرى، ذوي الاحتياجات الخاصة الذي لا يناسبهم الدوام اليومي في المؤسسة التعليمية،...الخ).
فوائد (مزايا) أخرى:	ضمان جودة المنتج التعليمي (خريجو الجامعات)؛ إعداد جيل من طلاب و أساتذة قادر على التعامل مع التكنولوجيات الحديثة، والتطورات الهائلة التي يشهدها العالم وبالتالي القضاء الأمية الالكترونية (المعلوماتية)؛

	إمكانية تبادل المعلومات والمعارف والخبرات بين الجامعات والمراكز البحثية بكل يسر وسرعة؛ يدعم علاقة مؤسسات التعليم العالي بالمجتمع المحلي وبالعالم الخارجي؛ يعتبر التعليم الالكتروني صديق للبيئة، لأنه يقلل من استخدام الأوراق والأقلام التي ترمى بعد استخدامها، كما يقلل من استعمال مختلف وسائل التنقل التي تسبب التلوث.

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- وليد محمد الحلفاوي: التعليم الالكتروني (تطبيقات مستحدثة)، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر،2011، ص ص21-25.
- ثابت حسان ثابت، إسماعيل عبد الوهاب إسماعيل: تقييم دور التعليم الالكتروني في الجامعات العراقية(بالتطبيق على مركز ابن سينا للتعليم الالكتروني)، مداخلة مقدمة للمؤتمر الدولي الأول" البحوث التقنية ركيزة أساسية في إعادة بناء العراق"، الجامعة التقنية الجنوبية،البصرة، العراق، يومي 16و17 مارس 2016،ص118.
- أميمة حميد العدلي: التعليم الالكتروني(فوائده، معوقاته انتشاره، وإمكانات تطبيقه محليا)، مجلة التربية، كلية التربية، جامعة المستنصرية، بغداد، العراق ،ع2، 2007، ص ص 753-757.

4. الفرق بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي:

توجد عدة فوارق أو اختلافات بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي يمكن توضيحها في الجدول التالي:

الجدول رقم2 : أوجه الاختلاف بين التعليم الالكتروني والتعليم التقليدي

أوجه المقارنة	التعليم التقليدي	التعليم الالكتروني
دورا الأستاذ(المعلم)	دوره نقل وتلقين المعلومة.	دوره هو التوجيه والإرشاد والنصح والمساعدة وتقديم الاستشارة.
دورالطالب(المتعلم)	يتلقى المعلومات من المعلم دون أي جهد في البحث والاستقصاء، لأنه الأسلوب المعتمد يقوم على أساس المحاضرة و التلقين(تعليم سلبي).	نشط وفعال في العملية التعليمية، لأنه الأسلوب المعتمد يقوم على أساس التعليم الذاتي (تعليم ايجابي).

المتحكم في العملية التعليمية	الأستاذ.	الطالب.
تقديم المادة التعليمية	المادة التعليمية تكون على شكل ورقي: كتب، مطبوعات...الخ، ويبقى محتواها ثابت لسنوات طويلة دون تغيير.	تكون المادة التعليمية أكثر إثارة وتزيد من دافعية المتعلم على التعلم لأنها تقدم على شكل رسوم متحركة وملونة ولقطات فيديو...الخ، كما يسهل تغييرها بكل ما هو جديد.
المكان والزمان	المكان والزمان محددان مسبقا في قاعة التعليم.	عملية التعلم غير محددة المكان والزمان، فالمتعلم يختار المكان والزمان المناسبون له لاستقبال عملية التعلم.
عدد الطلبة المستفيدين من العملية التعليمية	عدد محدود.	عدد غير محدود.
الثقافة المعتمدة	يعتمد على ثقافة تقليدية والتي تركز على إنتاج المعرفة ويكون الأستاذ هو أساس عملية التعليم.	يقدم نوعا جديدا من الثقافة هي ثقافة الرقمية، والتي تركز على معالجة المعرفة، وتساعد المتعلم على أن يكون محور العملية التعليمية وليس الأستاذ.
الملاءمة	يحقق ميزة الملاءمة بدرجة متفاوتة، فهو يشترط: الحضور اليومي طوال العام،يقبل أعمار معينة،...الخ.	يحقق ميزة الملاءمة بدرجة عالية، لأنه يتيح فرصة التعلم لكل فئات المجتمع، ربات بيوت، الجمع بين العمل والدراسة، أعمار مختلفة...الخ
نطاق الحوار والتفاعل	تفاعل قليل بين الطلاب والأستاذ، وبين الطلاب الصف.	تفاعل على نطاق واسع جدا بين الطلاب والأستاذ، وبين الطلاب الصف.

زملاء طالب/ أستاذ	زملاء الطالب و الأستاذ يقتصرون على الأفراد المتواجدون في الصف التعليمي أو في المؤسسة التعليمية فقط(جامعة، المدارس العليا، المعاهد المتخصصة،...الخ).	زملاء الطالب والأستاذ غير محددين بحدود المكان، ولا تمنعهم جنسياتهم أو بلدانهم أو شي أخر من التواصل ففي التعليم الالكتروني لا يوجد مكان أو شخص بعيد.
الإجراءات الإدارية (تسجيل ،امتحانات، شهادات)	يتم التسجيل والإدارة و المتابعة و إجراء الامتحانات و إصدار الشهادات بطريقة مباشرة وبشرية.	يتم التسجيل والإدارة والمتابعة و إجراء الامتحانات وإصدار الشهادات بطريقة الالكترونية عن بعد.
المهارات المكتسبة	تنحصر مهارات الطالب في المهارات التي اكتسابها داخل قاعة التعليم مثل مهارات اكتساب المعرفة.	يكسب الطالب مهارات تتماشى مع عصر التكنولوجيا منها:مهارات التعليم الذاتي، مهارات المعلوماتية، مهارات إدارة الذات...الخ.
الوسائل المستخدمة	قليلة مقارنة بالتعليم الالكتروني، لأن الأسلوب يعتمد على الشرح اللفظي.	يتيح كل الوسائل الحديثة والتي وفرتها التكنولوجيا.
مدى التماشي مع العصر الحالي	غير متماشي مع العصر الحال(عصر التكنولوجيا).	متناسب جدا مع العصر الحالي.
مدى الملاءمة مع الأزمات (حروب، انتشار أمراض، أوبئة مثل فيروس كورونا حاليا،..الخ)	غير مناسب.	مناسب جدا.

المصدر:من إعداد الباحثين بالاعتماد على:

- مجدي يونس: التعليم الالكتروني، ط1، دار زهور المعرفة والبركة، مصر، 2017، ص ص 14-18.
- ريهام محمد احمد: توظيف التعليم الالكتروني في تحقيق معايير الجودة في العملية التعليمية، المجلة العربية لضمان الجودة في التعليم العالي،جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء، اليمن، مج 5، ع 9، 2012، ص ص5-6.

ثانيا:جودة التعليم العالي:

إن مصطلح الجودة هو بالأسس مفهوم اقتصادي ظهر بناء على التنافس الصناعي والتكنولوجي بين الدول الصناعية بهدف مراقبة جودة الإنتاج وكسب ثقة السوق والمشتري، وفيما بعد نفذ هذا المفهوم من عالم التجارة والأعمال إلى المجال الخدمي من مستشفيات وفنادق ومؤسسات تعليمية وغيرها، وسنتعرف على هذا المفهوم بإسقاطه على التعليم العالي من خلال التطرق إلى العناصر التالية :

1. تعريف جودة التعليم العالي:

إذا كان تحديد مفهوم الجودة غامض وغير محدد في عالم الأعمال فهو أكثر غموضا وأقل تحديد في مجال التعليم عامة وفي التعليم العالي خاصة، فمن ضمن التعاريف المقدمة لجودة التعليم العالي ما يلي:

- تعرف جودة التعليم العالي على أنها" مقدرة خصائص، ومميزات المنتج التعليمي على تلبية متطلبات الطالب، وسوق العمل، والمجتمع، وكافة الجهات الداخلية، والخارجية المنتفعة".[8]
- كما تعرف جودة التعليم العالي وفقا لما تم الاتفاق عليه في مؤتمر اليونسكو للتعليم والذي أقيم في باريس في أكتوبر 1998 على أنها" مفهوم متعدد الأبعاد ينبغي أن يشمل جميع وظائف التعليم وأنشطته مثل: المناهج الدراسية، البرامج التعليمية، البحوث العلمية، الطلاب، المباني والمرافق والأدوات، توفير الخدمات للمجتمع المحلي، التعليم الذاتي الداخلي، تحديد معايير مقارنة للجودة معترف بها دوليا".[9]
- وتعرف كذلك على أنها"مدخل متكامل يتضمن توفير مجموعة من العناصر البشرية والمادية والمعرفية والمالية في مؤسسات التعليم العالي من أجل توفير مجموعة من الخصائص والصفات في جميع عناصر الخدمة التعليمية في كافة مجالاتها سواء ما يشمل مدخلات الخدمة التعليمية أو مخرجاتها بهدف تزويد سوق العمل بخرجين فاعلين قادرين على تلبية احتياجات هذا السوق دون السماح بأية فجوة بين المتحقق والمستهدف".[10]

بالاضافة للتعاريف السابقة هناك مجموعة من الدلالات لمفهوم الجودة في التعليم العالي نوجزها فيما يلي [11]:

---

[8]/ ميسم مطير العزام :جودة البرامج التربوية للدراسات العليا في الجامعة الأردنية (في ضوء معايير الاعتماد)، دار الكتاب الثقافي، دون بلد نشر ، 2019، ص 57.

[9]/ عبد الناصر حافظ، حسي وليد عباس: الاعتماد الأكاديمي وتطبيقات الجودة في المؤسسات التعليمية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص ص 60-61.

[10]/ جواد راضي، بشرى عباس: ضمان الجودة في التعليم العالي وأثره في جودة الخدمة المدركة(دراسة اختبارية على عينة من طلبة كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية)، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة القادسية، القادسية، العراق، مج 14، ع 4 ، 2012، ص85.

[11]/ سعد العنزي، سناء العبادي: مدخل الجودة ومؤشرات أوسع لتقويم جودة العملية التعليمية(دراسة تطبيقية في جامعة بغداد)، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، العراق، مج13، ع48، 2007، ص 84.

- إن مفهوم الجودة في التعليم العالي صعب التحديد، لأن الأمر يتعلق بجوانب إنسانية اجتماعية في النشاط البشري، إضافة إلى ارتباطها بالقيم والأهداف الرئيسية التي تسعى مؤسسات التعليم العالي إلى تحقيقها؛
- إن الجودة في التعليم العالي متعددة الجوانب، لأنها قد تتناول جانب أو أكثر من نظام التعليم العالي، فهي قد تتناول مدخلاته أو عملياته أو مخرجاته، وقد تتناولها جميعا؛
- إن الجودة مرتبطة بأهداف مؤسسات التعليم العالي ارتباطا وثيقا، وقد تكون تلك الأهداف عامة أو خاصة، وقد ترتبط أيضا بأهداف جانب أو أكثر من جوانب العملية الأكاديمية؛
- إن الجودة في التعليم العالي ترتبط بسياق اجتماعي معين، فعلى الرغم من وجود معايير عامة ترتبط بها في كل المجتمعات، إلا أننا لا نستطيع أن نطبق هذه المعايير على جميع المجتمعات بنفس الطريقة وبنفس المنهجية.

2. أهمية جودة التعليم العالي وأهدافها:

مثلما ذكرنا سابقا تراهن العديد من الدول على الجامعات في دفع عجلة التنمية فيها، لذا تركز هذه الدول على ضرورة تحقيق الجودة من طرف هذه الجامعات، وذلك نظرا لأهمية جودة التعليم العالي ولأهدافها.

1.2 أهمية جودة التعليم العالي: تأتي أهمية تطبيق الجودة ومبادئها ومتطلباته في ميدان التعليم العالي من أهمية مؤسسات التعليم العالي وتأثيره الكبير في مختلف القطاعات الأخرى، فمخرجاتها من خريجين ومختلف الدراسات والبحوث التي يقدمها الباحثين، هي مدخلات لقطاعات أخرى، وتتضح أهمية تطبيق الجودة في التعليم العالي من خلال ما تحققه من فوائد أبرزها:[12]

- ضبط وتطوير النظام الإداري في مؤسسات التعليم العالي؛
- الارتقاء بمستوى الطلاب في جميع المجالات؛
- زيادة الكفاءة التعليمية ورفع مستوى الأداء للعاملين بالمؤسسات التعليم العالي؛
- الوفاء بمتطلبات الطلاب وأولياء أمورهم والمجتمع والوصول إلى رضاهم وفق النظام العام للمؤسسات التعليم العالي؛

---

[12]/ بالاعتماد على :

- رأفت البوهى وآخرون: الجودة الشاملة في التعليم، ط1 ، دار العلم و الإيمان للنشر والتوزيع، مصر،2018، ص ص96-97.
- بن ونسية ليلي: اقتصاد المعرفة وجودة التعليم العالي في الجزائر(دراسة مقارنة)، أطروحة دكتوراه((غيرة منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة مصطفى اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2015-2016، ص ص123-124.

- تحقيق الترابط والتكامل بين جميع القائمين بالتدريس والإداريين في مؤسسات التعليم العالي والعمل بروح الفريق الواحد؛
- تطبيق نظام الجودة يمنح مؤسسات التعليم العالي الاحترام والتقدير المحلي والاعتراف العالمي ؛
- تُبعد مؤسسات التعليم العالي عن المهمة العشوائية، سواء من جانب التدريس أو الإدارة أو الطلبة، وبذلك تصبح للوظيفة التعليمية أهداف مسطرة، ونتائج متوقعة وطريقة عمل وأساليب منتهجة أي عملية منظمة وفق قواعد.

2.2 أهداف جودة التعليم العالي: أما من بين الأهداف المرجو تطبيقها من الجودة في التعليم العالي ما يلي:[13]

- **التأكد على الجودة و إتقان العمل وحسن إدارته:** إذ أنه مبدأ إسلامي بنصوص الكتاب والسنة والأخذ به واجب ديني ووطني، والى جانب أنه من سمات العصر الذي نعيشه؛
- **تطوير أداء جميع العاملين:** وهذا عن طريق تنمية روح العمل التعاوني الجماعي وتنمية مهارات العمل الجماعي بهدف الاستفادة من كافة الطاقات وكافة العاملين بالمؤسسة التعليمية؛
- **تحقيق نقلة نوعية في عملية التعليم:** والتي تقوم على أساس التوثيق للبرامج، الإجراءات، والتفعيل للأنظمة، اللوائح، التوجهات والارتقاء بمستويات الطلبة؛
- **الاهتمام بمستوى الإداريين، الأساتذة والموظفين:** وذلك من خلال المتابعة الفاعلة وإيجاد الإجراءات التصحيحية اللازمة وتنفيذ برامج التدريب المقننة والمستمرة والتأهيل الجيد، مع تركيز الجودة على جميع أنشطة مكونات النظام التعليمي " مدخلات، عمليات، مخرجات"؛
- **اتخاذ كافة الإجراءات الوقائية:** وهذا لتلافي الأخطاء قبل وقوعها ورفع درجة الثقة لدى العاملين وفي مستوى الجودة التي حققتها الكليات والعمل على تحسينها بصفة مستمرة لتكون دائما في موقعها الحقيقي؛
- **الوقف على المشكلات التعليمية في الواقع العملي:** مع دراسة هذه المشكلات وتحليلها بالأساليب والطرق العلمية المعروفة واقتراح الحلول المناسبة لها ومتابعة تنفيذها في الكليات التي تطبق نظام الجودة مع تعزيز الايجابيات والعمل على تلافي السلبيات؛
- **التواصل مع الجهات الحكومية:** تمكن الجودة من التواصل مع الجهات التي تطبق نظام الجودة والتعاون مع الدوائر والشركات والمنظمات التي تعنى بالنظام لتحديث برامج الجودة وتطويرها بما يتفق مع النظام التعليمي العام؛
- **ترسيخ مفاهيم الجودة الشاملة:** القائمة على الفعالية والكفاءة.

3. معايير ضمان جودة التعليم العالي:

[13]/ ضيف الله نسيمة، مرجع سابق، ص ص 31-32.

تعددت التعاريف المقدمة لضمان جودة التعليم العالي، ومن بينها أنه" عملية إيجاد آليات وإجراءات تطبق في الوقت المناسب للتأكد من تحقق الجودة المرغوبة وفقا للمعايير الموضوعة، بمعنى أنها وسيلة للتأكد من أن المعايير الأكاديمية المستمدة من رسالة الجامعة قد تم تعريفها، وتحقيقها، بما يتوافق مع المعايير الأكثر قبولا على الصعيد الدولي.وأن مستوى الخدمات التي تقدمها الجامعة، من تعليم وأبحاث وخدمة مجتمع واستشارات و خريجين...تستوفي توقعات مختلف المنتفعين والمستفيدين من تلك الخدمة".[14i]

من التعريف السابق يتضح أن ضمان الجودة تعبر عن كل السياسات والعمليات الموجهة نحو توفير كل ما يساعد على تحقيق الجودة والمحافظة عليها، وكذا الارتقاء بها. وفي هذا السياق ولمعرفة مدى تحقيق مؤسسات التعليم العالي لأهدافها بتطبيق ضمان الجودة، لابد من استفاء مجموعة معايير أو مؤشرات، هاته الأخيرة تتنوع حسب الغرض منها، وتتسع وتتحد تبعا للمستوى الذي تستخدم فيه، ومن أهم هذه المعايير ما يلي :

1.3 جودة الطالب: يعد الطالب المحور الرئيسي وبؤرة الاهتمام في التعليم العالي، وجودة الطالب تعني مدى تأهيله علميا وثقافيا وعقليا وصحيا ونفسيا حتى يتمكن من التفاعل الصفي وتلقى المعلومات، إلى جانب تنمية قدراته التحليلية والنقدية لتسهيل اندماجه في سوق العمل بعد التخرج، لذا على مؤسسات التعليم العالي أن تولي الاهتمام الكافي لعملية التطوير العلمي والفكري والأخلاقي والثقافي والاجتماعي للطلاب، بما يمكنها من تحقيق أهدافها من جهة، وأهداف وطموحات الطلاب من جهة أخرى، ويتم ذلك بمساندة الأستاذ الذي يحفز الطلاب نحو الانخراط في التفكير النقدي والتحليلي وتجاوز الذاكرة عن ظهر قلب، حيث تسهم تلك العملية في دعمهم ومنحهم الثقة في النفس، وتضمن إدارة مؤسسات التعليم العالي أن الطالب المتخرج لديه القدرة و الإمكانية في تلبية متطلبات البيئة التي يعيشها.[15]

2.3 جودة هيئة التدريس: ليس هناك خلاف حول الدور الهام الذي تلعبه هيئة التدريس (أساتذة) في انجاز العملية التعليمية في مؤسسات التعليم العالي، إلى جانب تحقيق أهداف هاته الأخيرة، فهي المسؤولة عن وضع المناهج تحديثها ونقل محتواها العلمي للطلبة إلى جانب نشر القيم والأعراف العلمية والأخلاقية لدى الطلبة، ويقصد بجودة هيئة التدريس امتلاكها مجموعة من المؤهلات والمهارات(شهادات، انجازات، بحوث، اختراعات، جوائز...الخ)، وهكذا فإذا ما حصل تتلك مؤسسات على

[1414]/ خضر عباس عطوان، علي سلمان: جودة التعليم العالي في العراق بين معضلات الواقع ومتطلبات النهوض، المجلة السياسية والدولية،كلية العلوم السياسية، جامعة المستنصرية، بغداد العراق، الإصدار 15، 2010، ص86.

[15]/ محمد حسن، نعمة عبد الله الفخري : نحو حوكمة خدمات تكنولوجيا المعلومات كخارطة طريق لدعم جود التعليم العالي(دراسة حالة كلية الإدارة الاقتصاد في جامعة الموصل)، مدخلة مقدمة للملتقى الدولي السابع"الحوكمة الأكاديمية: الطريق نحو جودة التعليم"، جامعة الكوفة، العراق، يومي27-28 مارس 2019، ص273.

أعضاء هيئة تدريس ذات الميزات والمؤهلات والمواهب أعلى، سينعكس ذلك على مستوى الجودة، يميزها عن بقية المؤسسات في قطاعها.[16]

3.3 جودة البرامج والمقررات التعليمية: والتي تقوم على أساس أن الطالب هو محور العملية التعليمية، تكمن جودة البرامج والمقررات الدراسة من خلال تميزها بالشمولية والتكامل والعمق، والمرونة لتستوعب التطورات السريعة الحاصلة اليوم في جميع المجالات، إلى جانب مساعدة الطالب على توجيه ذاته في دارساته وبحوثه، وتكوين شخصيته وتدعيم اتجاهه أو تغييرها وخلق مهارات جديدة لإثراء مهاراته وتحصيله الدراسي.[17]

4.3 جودة طرق التدريس:هي الأخرى تقوم على أساس أن الطالب هو محور العملية التعليمية، وتكمن جودة طرق التدريس في إلغاء الطرق التقليدية في التعليم كالتلقين وحشو أذهان الطلبة بالمعلومات والعمل على جعل الحصص الدراسية أكثر حماسة وإثارة، وإشراكهم في تقديم الدروس، فضلا عن حث الطلبة على الإبداع، ويتمثل المبدأ الأساسي في التدريس في التعليم العالي في مدى فهم الطلبة للمعلومات ومدى قدرتهم على توظيفها في حياتهم، وليس حفظها واسترجاعها ثم نسيانها بعد ذلك.

5.3 جودة الهياكل والمر افق والبيئة التعليمية: يعد المبنى التعليمي وتجهيزاته من المحاور الهامة للعملية التعليمية، فيه يتم التفاعل بين جميع أفراد التعليم العالي، لهذا تعتبر جودة المباني والتجهيزات أداة فعالة لتحقيق الجودة في التعليم، وتتضمن جودة المباني والتجهيزات، موقع المبنى ومساحاته، المدرجات، القاعات، الموافق، المكتبة، المطعم، جودة الإنارة والتهوية، جودة الأثاث ومؤثرات الصوت، المختبرات والمعامل والتقنيات بأنواعها.[18]

6.3 جودة تقييم أعمال الطلبة: على الأساتذة أن ينوعوا في أساليب تقويم أعمال الطلبة، ولا يعني ذلك التنوع في الأساليب من أجل التنويع فحسب، بل الجودة في انتقاء أنشطة ومحاور تقييم واتسامها بالشمول والتكامل والموضوعية والصدق، مما يؤدي في الأخير إلى تحديد المستوى الحقيقي لطلبة.

7.3 جودة الإدارة: ويقصد بها جودة العملية الإدارية التي يمارسها كل قائد أو مدير في النظام التعليم العالي، تتألف هذه العملية من العناصر الأساسية من (التخطيط، التنظيم، القيادة، الرقابة،

---

[16]/ عباس جاسم الدعمي:مؤشرات ضمان جودة التعليم العالي ومتطلبات التطبيق (دراسة تحليلية لبعض المؤشرات النوعية المعتمدة في بعض كليات جامعة كربلاء)،مجلة العراقية للعلوم الإدارية،كلية الإدارة والاقتصاد،جامعة كربلاء،كربلاء، العراق،مج8، ع 31، 2012، ص148.

[17]/ شناف خديجة، بلخيري مراد: معايير ضمان جودة التعليم العالي(عرض لبعض النماذج العالمية)، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، جامعة حمة لخضر، الوادي، الجزائر، مج 5، ع 4، 2017، ص 244.

[18]/كيحلي سلمة، منى مسغوني، منى عماني: حتمية تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي في الجزائر(نموذج إنشاء خلية ضمان جودة التعليم العالي في الجزائر: جامعة حمة لخضر الوادي)،مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، جامعة عباس لغرور، خنشلة، الجزائر ، ع 2، ديسمبر 2017، ص 47.

تقييم الأداء)، وكلما زادت جودة العملية الإدارية، استخدمت الموارد البشرية والمادية والمالية والمعلوماتية بشكل أفضل من شأنه تحقيق جودة عالية من المخرجات، وهذا يتطلب اختيار قيادات ذات كفاءة وملتزمين بالجودة.

8.3 جودة البحث العلمي: إن مؤسسات التعليم العالي إضافة إلى خدماتها التعليمية فإنها تقوم بممارسة البحوث العلمية، وتشجيع الباحثين كل حسب اختصاصه على إجراء البحوث العلمية، وزيادة الفرص للإبداع والابتكار، فهي السبيل الوحيد إلى التنمية والتطوير، لذلك على تلك مؤسسات إدخال البرامج البحثية كجزء من أهدافها لخدمة طلبتها والمجتمع من خلال تقديم كل ما هو جديد في جميع المجالات.[19]

9.3 جودة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع: يجب أن تكون مؤسسات التعليم العالي متفاعلة مع المجتمع الذي تعيش فيه من خلال تلبية مخرجاتها لحاجاته من إطارات ومختصين، وأن تكون الأبحاث العلمية التي تقوم بها تلك المؤسسات تستجيب لمعالجة مشاكل المجتمع في جميع المجالات.

10.3 جودة تقييم الأداء: مهما حسُن تخطيط وتنظيم في مؤسسات التعليم العالي، وحسُنت قيادة العاملين على اختلاف مراتبهم وتخصصاتهم فلا غنى عن تقييم هذا الأداء ويتطلب ذلك بطبيعة الحال مجموعة من المعايير لتقييم كل العناصر السابقة.[20]

ثالثا:دورالتعليم الالكتروني في تحسين جودة التعليم العالي :

إن تحقيق معايير ضمان جودة التعليم العالي- السابقة الذكر- بفعالية يؤدي إلى تحسين جودة التعليم العالي، كما يمكن الوصول إلى هذا التحسين من خلال تبني التعليم الالكتروني في مؤسسات التعليم العالي،وذلك من خلال مساعدة مؤسسات التعليم العالي في تطبيق تلك المعايير، وهذا ما سنوضحه من خلال ما يلي:

1.تحسين جودة الطالب:

من منطلق أن جودة الطالب تقتضي اكتساب الطالب لمجموعة من الكفاءات والمهارات العلمية التي تجعله قادرا على الاندماج في المجتمع وفي سوق العمل، فيمكن أن يعمل التعليم الالكتروني كوسيلة جد فعالة في ذلك(تحسين جودة الطالب)، من خلال توفير الاستراتيجيات والأدوات اللازمة لذلك (الوفرة

[19]/ محمد حسن، نعمة عبد الله الفخري ، مرجع سابق، ص 274.

[20]/ أبو بكر محمود الهوش:إدارة الجودة الشاملة في المجالين التعليمي والخدمي، دار حميثرا للنشر والترجمة، القاهرة، مصر ، 2018، ص194.

في المعلومات،كسر حاجز الوقت والمكان، اتصال فوري،...الخ)، فتلك المميزات تجعل الطالب مكتسب مجموعة مهارات تتطابق مع معيار جودة الطالب والمتمثلة في أن الطالب يجب أن يكون:[21]

- مزودا بالمعارف والمهارات والكفاءة التي تساعده على الاندماج في عالم العمل وتحقيق الذات، كمهارات البحث عن العمل، وروح المبادرة والقدرة على اتخاذ القرار المناسب؛
- قادرا على اكتساب خبرة تجعله شخص قادر على اكتساب المعارف والبحث عنها وإتقانها والوسائل الموصلة إليها حتى يتحقق لديه التعلم مدى الحياة؛
- متجها بدافعية أكبر نحو التعلم وتطوير معارفه وكفاءته باستمرار بحيث لا يعتبر تخرجه من مؤسسته خاتمة المطاف بل بداية مرحلة للتكفل بالذات في جميع المجالات؛
- متحليا بالانفتاح على الآخر وعلى العمل الجماعي مما يجعله يُفيد ويستفيد ويحقق نمو الذاتي الذي لا ينتهي مدى الحياة؛
- قادرا على تبني الفكر الناقد المساعد على الإبداع، إلى جانب قدرته على التكيف مع ما يستجد من أحداث وتغيرات في عالم العمل.

2. تحسين جودة هيئة التدريس:

يحقق التعليم الالكتروني عدة مزايا عديدة للأستاذ في اقتصاد من الجهد والوقت، توفير أساليب متنوعة لتوصيل المعلومة للطالب وفي تقييمه أيضا وغيرها، كل هذا سيحسن من جودة الأستاذ في مختلف أدواره المؤداة ضمن الجودة سواء اتجاه الطلبة (تدريس، تقييم، توجيه، إشراف، تطوير المواد التعليمية)، أو دوره اتجاه مؤسسته (المشاركة في وضع السياسية والخطط، المشاركة في اللجان البيداغوجية)، أو دوره اتجاه نفسه (تطوير ذاته مهنيا وعلمية من خلال المشاركة في مختلف المحافل العلمية)، أو اتجاه المجتمع من خلال إجراء بحوث ودراسات تساعد على حل المشاكل التي يعاني منها المجتمع .[22]

3.تحسين جودة المقررات التعليمية وطرق التدريس:

---

[21]/ ثابت حسان ثابت، سنان عبد الله حرجان: أثر مقياس رؤية ورسالة وأهداف مؤسسات التعليم العالي على سوق العمل العربي(دراسة تحليلية في إدارة الجودة الشاملة لمخرجات جامعة جيهان، أربيل)، مدخلة مقدمة للملتقى الدولي السابع"الحوكمة الأكاديمية: الطريق نحو جودة التعليم"، جامعة الكوفة، العراق، يومي27-28 مارس 2019، ص570.

[22]/رقاد صليحة:تطبيق نظام الجودة في مؤسسات التعليم العالي الجزائرية آفاقه ومعوقاته (دراسة ميدانية بمؤسسات التعليم العالي للشرق الجزائري)، أطروحة دكتوراه((غيرة منشورة)،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس ،سطيف، الجزائر، 2013-2014، ص 44.

إن جودة المقررات التعليمية وطرق التدريس قائمة على أن الطالب هو محور العملية التعليمة(ليس فقط متلقي سلبي للمعلومات بل المبدع، النقاد، المناقش...الخ)، وبيئة التعليم الالكتروني حققت هذه الجودة بامتياز (برامج تعليمية، منتديات، مجموعات الحوارية، مؤتمرات الكترونية،...الخ).

تظهر فعالية التعليم الالكتروني أكثر عند انتهاج استراتيجيات التعلم الجماعي، التعلم من خلال نشاطات، حل المشاكل، التعلم من خلال الاستقصاء...الخ كما أن التعليم الالكتروني فتح الباب أمام الطالب ليناقش محتويات البرامج، وبالتالي تطويرها من طرف الأساتذة، مما يجعلها تثري الجانب المعرفي للطالب.

4.تحسين جودة الهياكل والمر افق والبيئة التعليمية:

وفرت بيئة التعليم الالكتروني مجموعة من الفضاءات التعليمية تحقق جودة الهياكل والمرافق والبيئة التعليمية، ذلك أن تلك الفضاءات أصبحت ما يشبه المكان الافتراضي الذي تتفاعل فيه جميع أطراف نظام التعليم العالي، لهذا تعتبر جودة الهياكل والمرافق أداة فعالة لتحقيق الجودة في التعليم، حيث تتضمن هذه الهياكل والمرافق في بيئة التعليم الالكتروني، أجهزة الحاسوب وملحقاته، برامج، شبكات اتصال، منتديات حوارية، المكتبة الالكترونية، مواقع للجامعات على الانترنت، وحتى في بعض الأحيان جامعات افتراضية وغيرها، وللإشارة فإن العناصر السابقة لا تلغي الهياكل المادية الأخرى من مدرجات، ومخابر، وغيرها بل تعمل معها جنبا إلى جنب وتزيد من فعاليتها.

5.تحسين جودة تقييم أعمال الطلبة:

وفرت بيئة التعليم الالكتروني تنوع في أساليب تقييم أعمال الطلبة وكذا اتسامها بالموضوعية والدقة، ذلك أن بعض أساليب التعليم الالكتروني يكون فيها الأستاذ والطالب بدون تواصل أو معرفة شخصية، إلى جانب ترك مساحة أوسع للطالب وللأستاذ لتبادل الأعمال التي يجرى تقييمها(كسر حواجز الوقت والمكان)، مما يؤدي إلى تحديد المستوى الحقيقي للطالب، وهذا بطبيعة الحال ما يحقق معيار جودة تقييم أعمال الطلبة.

6.تحسين جودة الإدارة:

إن الفضاءات التي وفرتها بيئة التعليم الالكتروني جعلت جودة إدارة مؤسسات التعليم العالي تتحقق باستمرار وعلى مدار الساعة وبشكل تلقائي في بعض الأحيان، ذلك أن هذا التعليم وفر وفي العديد من المواقف الاتصال المتكامل وفوري لكل الأفراد ذات العلاقة بنظام التعليم العالي (طالب، أستاذ،عاملين،مؤسسات التعليم العالي نفسها، مجتمع).

7.تحسين جودة البحث العلمي وجودة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع:

إن مغادرة قاعات الدراسة أو غلق أبواب مؤسسات التعليم العالي مهما كانت الأسباب (حروب، انتشار أمراض، أوبئة،...الخ)، أو عطلة، هذا لا يعني انقطاع عملية البحث العلمي التي تقوم بها تلك المؤسسات من جانب الأستاذة والطلبة في حالة تبني التعليم الالكتروني، بل هذا الأخير يسر ووسع وطور

عملية البحث العلمي بكل مراحلها،فالباحث في التعليم الالكتروني لا تقتصر نطاق تبادله للمعلومات على حدود مؤسسته أو المستوى الوطني بل يخرج إلى نطاق عالمي المتعدد الجنسيات، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على القضايا التي تعالجها تلك البحوث والتي تمس المجتمع بجميع مجالاته، وهذا ما يحقق جودة البحث العلمي وجودة العلاقة بين المؤسسة التعليمية والمجتمع معا. وأزمة فيروس كورونا خير دليل على ذلك، فغلق المخابر البحثية على مستوى العالم لم توقف عملية البحث التي استعانة باستراتيجيات التعليم الالكتروني من ندوات، منتديات افتراضية، منتديات للحوار....الخ.

8.تحسين جودة تقييم الأداء:

إن ما وفره التعليم الالكتروني من تكامل وتفاعل متبادل بين عناصر ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي، جعل عملية تقييم العناصر السابقة عملية سهلة، لا وبل وسهل عملية تطوير المعايير المعتمدة في عملية التقييم مما يؤدي إلى فعالية عملية التقييم.

من خلال ما سبق نجد أن للتعليم الالكتروني بمتطلباته ومميزاته ستساهم في تطبيق معايير ضمان العالي، مما يؤدي إلى تجسيدها أو تحقيقها واحدة بواحد، ليس فقط التحقيق بل تحسينها أيضا، فهذا التحقيق والتحسين ستكون محصلتهما هو تحسين جودة التعليم العالي، وهذه النتيجة النهائية المتحصل عليها وفي التعليم العصري ستمتاز بالديمومة، قصر المدة، وقلة التكلفة،...الخ، وبالتالي ما يمكن قوله كالخلاصة أن التعليم الالكتروني قد قصر الطريق الطويل على مؤسسات التعليم العالي للوصول إلى الجودة وتحسينها.

تسعى العديد من مؤسسات التعليم العالي بمختلف كلياتها إلى تطبيق التعليم الإلكتروني، إلا أن هناك مجموعة من المعيقات أو المحددات التي تعيق هذه العملية، حيث أن هناك معيقات متعلقة بالوسيلة وأخرى بأطراف هذه العملية، هذه المحددات سنتطرق لها في العنصر الموالي.

رابعا: محددات تطبيق التعليم الالكتروني:

لاحظنا فيما سبق كيف يمكن للتعليم الالكتروني أن يعلب دور مهم وفعال في تحسين جودة التعليم العالي، لكن في بعض مؤسسات التعليم العالي نجد مجموعة من المحددات تقف حاجزا أمام هذا النوع من التعليم لأداء دور المشار إليه، وتنقسم هذه المحددات أو الصعوبات إلى:[23]

1.محددات تمويلية:

---

[23]/ بالاعتماد على:

- مناهل العمري، وآخرون: واقع ومتطلبات وسائل التعليم الحديثة(التعليم الالكتروني)،مجلة الدنانير،كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة العراقية، بغداد، العراق، مج1، ع9، 2016، ص ص 43-46.
- علي العبادي، عبد العزيز زكريا: معوقات التعليم الالكتروني(دراسة تحليلية في كلية الحدباء الجامعة)، مجلة تنمية الرافدين، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، الموصل، العراق، مج36، ع116، 2014، ص ص 220-221.

إن الصعوبات أو المحددات التمويلية تعد أحد أهم المعيقات التي تعيق تطبيق التعليم الالكتروني ذلك أن هذا النوع يحتاج إلى مصادر تمويلية، ومن هذه المحددات ما يلي:

- ارتفاع تكلفة التعليم الالكتروني وخاصة في مراحلها لأولى من تطبيقه، فهو يحتاج إلى توفير بنية تحتية متكاملة (حواسيب، برامج، شبكات)؛
- تطبيق التعليم الالكتروني يحتاج إلى قاعات دراسية خاصة، وهذا يحتاج إلى تخصيص مبالغ مالية لها؛
- إن تطبيق التعليم الالكتروني يحتاج إلى إقامة دورات تدريبية لكوادر البشرية في مؤسسات التعليم العالي (الأستاذة، والفنيين المتخصصين) وذلك لتمكنهم من استخدام مختلف التكنولوجيات اللازمة وهذا يؤدي إلى تحمل تلك المؤسسات تكاليف إضافية؛
- ارتفاع التكاليف الخاصة بتحويل المادة التعليمية من الشكل التقليدي (الورقي) إلى مواد تعليمية الكترونية بمستوى عال من جودة وكذا تطويرها وتحديثها باستمرار، نتيجة المنافسة والتطورات السريعة؛
- الاستعانة بالفنيين والاختصاصين لمتابعة وصيانة أجهزة الحاسوب وشبكاته تحتاج إلى أموال باهظة.

2.محددات بشرية:

وتخص هذه المحددات القطبين الأساسين في العملية التعليمية في التعليم العالي هما الطالب والأستاذ وذلك كما يلي:

1.2 بالنسبة للطالب: وتتمثل المعوقات الواقفة أمامه في التعليم العالي فيما يلي:

- عدم توافر الأدوات اللازمة لتعليم الالكتروني لدى الطلبة ذوي الدخول المحدودة، والقاطنين بالمناطق النائية؛
- عدم إلمام الطلبة بالمهارات اللازمة لتعامل مع التكنولوجيات الحديثة(الأمية المعلوماتية)، إضافة إلى عدم تمكنهم من اللغات اللازمة لتطبق التعليم الالكتروني وعلى وجه الخصوص اللغة الانجليزية؛
- مقاومة بعض الطلبة لهذا النمط الجديد من التعلم وتفاعلهم معه، مما خلق صعوبة الانتقال من التعليم التقليدي إلى التعليم الالكتروني.

2.2 بالنسبة للأساتذة: تتمثل المعوقات الواقفة أمام الأساتذة في التعليم العالي فيما يلي:

- قلة الدورات التدريبية الموجهة للأساتذة بهدف الاطلاع والتحكم في التكنولوجيات الحديثة؛
- قلة الحوافز المقدمة لأساتذة كدافع لتوجه نحو تطبيق التعليم الالكتروني؛
- شعور بعض الأساتذة بالإحباط لاعتقادهم بعدم أهمية التعليم الالكتروني ولا قيمة له، فضلا عن الاتجاه السلبي لبعضهم ضد هذا النوع من التعليم؛
- اعتقاد بعض الأساتذة أن التعليم الالكتروني غير مهني بسب عدم وجود إشراف مباشر على الطلبة، مما يجعلهم غير متحمسين ومقبلين على تطبيق التعليم الالكتروني.

3. محددات فنية:

تتمثل هذه المحددات في:

- عدم توفر مختصين في تصميم البرامج والمقررات الالكترونية في مؤسسات التعليم العالي؛
- قلة البرامج الحاسوبية الملائمة ذات المستوى الرفيع وما تحتاجه من جهد كبير لتصميمها؛
- حدوث خلل مفاجئ في الشبكة الداخلية أو الخارجية أو أجهزة الحاسوب يؤدي إلى انقطاع الخدمة أثناء البحث أو الدراسة،و هذا يربك الأستاذ والطالب والإدارة أو يفقدهم الكثير من البيانات الهامة.

4. محددات قانونية:

تتمثل المحددات القانونية في:

- غياب سياسات الأمن الالكتروني التي أدت إلى تعرض مواقع الانترنت إلى القرصنة، وبالتالي عدم التمكن في بعض الأحيان من التحقق من شخصية الطالب المستفيد وخاصة عن إجراء الامتحانات وأساليب التقويم المختلفة، فهذا ما يؤثر بطبيعة الحال على نتائجهما،كما أن غياب تلك السياسات أدى إلى تعرض المواد العلمية المطروحة عبر الانترنت إلى القرصنة، مما أدى إلى عدم ثقة الطلبة في محتوياتها؛
- عدم سن قوانين وتعليمات واضحة والتي تحدد الاستخدام الصحيح للتقنيات الحديثة.

5. محددات ثقافية:

تتمثل هذه المحددات في النظرة غير الواعية من بعض أفراد المجتمع لهذا النوع من التعليم، فضيق هذه الرؤية جعلت الكثير منهم يرفضون ويقاومون هذا التعليم، ويشككون في التحصيل العلمي لأبنائهم ظنا منهم أن اكتساب المعرفة والشهادات العلمية عن طريق التعليم الالكتروني متدنية مقارنة بالتعليم التقليدي.

الخاتمة:

من خلال ما تم التطرق له في هذه الدراسة، نجد أن إدماج جودة التعليم العالي ضمن الرؤية الإستراتيجية في مؤسسات التعليم العالي تؤدي إلى تجويد الخدمات الثلاثية التي تقدمها تلك المؤسسات، وبالتالي إرضاء عملاء تلك الخدمات، وهذا ما يزيد من رفع مكانتها واحترامها على المستويين المحلي والدولي، وفي هذا السياق يلعب التعليم الالكتروني بكل ما يحمله من ايجابيات، سرعة، أقل تكاليف، مرونة في التواصل والتفاعل،...الخ، كآلية وقاطرة فعالة للوصول إلى ذلك الهدف المنشود في عالم اليوم الموصوف بالعالم الجودة والتكنولوجيا.

في الأخير توصلنا الى نتائج أهمها:

- أهمية جودة التعليم العالي تكمن في كونها الأداة الفعالة لتطبيق التحسين المستمر لجميع أوجه نظام التعليم العالي؛
- يعتبر التعليم الالكتروني آلية فعالة فيدعم الجامعة كمؤسسة فاعلة بالمجتمع؛

- يعمل التعليم الالكتروني كآلية فعالة في تحسين جودة التعليم العالي، من خلال المساعدة على تحقيق مختلف معايير ضمان الجودة التعليم العالي(تحسين جودة الطالب، تحسين جودة أعضاء التدريس، تحسين جودة طرق التدريس،...الخ)؛
- هناك عدة محددات تواجه التعليم الالكتروني، تمنع من استخدامه كآلية عصرية لدعم استمرارية جودة التعليم العالي(محددات تمويلية، بشرية، فنية...الخ).

كما نقترح على ضوء ما جاء في هذه الدراسة ما يلي:

- توعية صانعي القرارات في إدارة مؤسسات التعليم العالي بأهمية التعليم الالكتروني فتكلفته منخفضة مقارنة بالنتائج التي يحققها؛
- توعية المجتمع بأهمية التعليم الالكتروني، وأنه لا يلغي التعليم التقليدي وأن نتائجه ومصداقيته قد تكون أحسن من هذا الأخير؛

✓ إيجاد حلول للصعوبات التي تواجه التعليم الالكتروني باعتباره القاطرة الدائمة، الأقل تكلفة، الفعالة، السريعة، المتماشية مع العصر، لدعم استمرارية جودة التعليم العالي، من خلال زيادة الإنفاق الحكومي في مجال التعليم العالي مما يؤدي إلى حل المشاكل التمويلية التي تعيق التعليم الالكتروني، وسن قوانين وتشريعات تحدد مسار هذا النوع من التعليم وكيفية تطبيقه (مثلا قانون يقضي بمصداقية واعتماد الشهادات الجامعة الالكترونية).

تأثير جائحة كوفيد -19 على دورودو افع منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة-دراسة نظرية"

الباحث: د/ ميثاق أحمد محمد راجح
الرتبة العلمية والجامعة المنتسب إليها: أستاذ المحاسبة المساعد – الجامعة الوطنية- الجمهورية اليمنية

الملخص:

هدفت الدراسة الى بيان تأثير جائحة كوفيد-19 على دور ودوافع منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة.

ولتحقيق هذا الهدف ناقشت الدراسة تأثيرات جائحة كوفيد-19 على قدرة منشآت الاعمال في تحقيق ابعاد ومبادئ الاستدامة المختلفة، من منظور قدرتها على تضمين هذه التأثيرات ضمن نطاق أعمالها الحالية والمستقبلية، باعتبارها من أهم محددات النجاح في الأجل الطويل.

كما ناقشت الدراسة تأثيرات جائحة كوفيد-19 على دوافع منشآت الأعمال نحو تحقيق التنمية المستدامة، خاصة ما يتعلق باللوائح والقوانين الإلزامية أو الالتزام الأخلاقي بالمعايير ذات الصلة، أو ما يخص الدوافع الأخرى مثل: ضغوط أصحاب المصالح، والتغيرات الاجتماعية والثقافية، وندرة الموارد الطبيعية، وحدة المنافسة، وخلق القيمة لأصحاب المصالح، والحد من المخاطر.

الكلمات المفتاحية:التنمية المستدامة، أصحاب المصالح، جائحة كوفيد-19، خلق القيمة

الملخص باللغة الأجنبية :

The study aimed to demonstrate the impact of the Covid-19 pandemic on the role and motives of business enterprises in achieving sustainable development.

To achieve this goal, the study discussed the effects of the Covid-19 pandemic on the ability of business enterprises to achieve different dimensions and principles of sustainability from the perspective of its ability to include these impacts within the scope of current and future business, as the one of the most important determinants of long-term success.

The study also discussed the effects of the Covid-19 pandemic on the motives of business enterprises towards achieving sustainable development, especially with regard to mandatory laws, regulations and ethical compliance with related standards or as regards other drivers such as: stakeholder pressure, social and cultural changes,

scarcity of natural resources, unity of competition, value creation for stakeholders, and risk reduction.

مقدمة:

ارتبط ظهور مفهوم التنمية المستدامة بتفاقم المشكلات الاجتماعية والبيئية، المصاحبة لعمليات التنمية الاقتصادية، وما ينتج عنها من استنفاد للموارد، حيث ينظر إليها بالنشاط المتعلق باتخاذ القرارات طويلة الأجل، والذي يهتم بالتنسيق بين النجاح الاقتصادي الناتج عن استخدام الموارد الطبيعية من ناحية، وبين المحافظة على البيئة وسلامة المجتمع من ناحية أخرى، وبما يضمن حقوق الاجيال القادمة في استخدام هذه الموارد. وقد عجزت الدول والحكومات عن تطبيق مفهوم التنمية المستدامة بمعزل عن منشآت الأعمال.

كما أن نجاح هذه المنشآت ارتبط بتحقيق قضاياها المختلفة، وقدرتها على تحقيق الاستدامة، والتي تقتضي أهمية أخذ متطلبات، واحتياجات أصحاب المصالح المختلفة في الاعتبار، عند قيامها بممارسة أنشطتها المختلفة، وبما يضمن المحافظة على حقوقهم الحالية، وذلك من خلال استخدام أدوات متعلقة بترشيد استخدام الموارد، وتعزيز وعي المجتمع بالمشكلات البيئية، ودور التكنولوجيا الحديثة في الحد من هذه المشكلات، بالإضافة إلى تحسين نوعية الحياة للمجتمع بإشباع احتياجات أفرادها الحالية والمستقبلية.

وتأثرت قدرة منشآت الأعمال على تحقيق الاستدامة منذ تفشي كوفيد-19، والركود الاقتصاد العالمي الذي صاحب هذه الجائحة، والتي وصلت الى حالة الشلل لبعض المنشآت، حيث تشكلت بوادر لأزمة مالية كبيرة، تمثلت في انخفاض قيمة الأسهم، وعدم قدرتها على سداد ديونها، وبالتالي قدرتها على الاستمرار نتيجة الخسائر المتوقعة بسبب توقف الإنتاج وتحمل المنشآت للتكاليف الثابتة. وكل ذلك أثر على قدرتها على أخذ متطلبات، واحتياجات أصحاب المصالح المختلفة في الاعتبار عند قيامها بممارسة أنشطتها المختلفة.

وفي هذا الخصوص تهدف الدراسة الحالية إلى الإجابة على التساؤل التالي: ما تأثير جائحة كوفيد-19 على دور ودوافع منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة؟

وتبرز أهمية الدراسة، من أهمية دور منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة من خلال الأخذ في الاعتبار التأثيرات المصاحبة لجائحة كوفيد-19 على أبعاد الاستدامة الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، عند اتخاذ القرارات الإدارية الخاصة بتضمين مبادئ الاستدامة ضمن نطاق أعمالها الحالية والمستقبلية، باعتبارها من أهم محددات النجاح في الأجل الطويل.

وفي ضوء ما سبق تم تقسيم الدراسة إلى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول وتناول مفهوم التنمية المستدامة. أما المحاور الثاني والثالث فتطرقت بالترتيب لتأثير جائحةكوفيد-19 على كل من دور ودوافع منشآت الأعمال نحو تحقيق التنمية المستدامة.

محاور الدراسة:-

المحور الأول - مفهوم التنمية المستدامة:-

جاء الاهتمام العالمي بقضايا المجتمع والبيئة، بهدف الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة من مخاطر استنزاف الموارد الطبيعية، وتلوث البيئة، وعدم تنمية الموارد البشرية. وصاحب هذا الاهتمام ظهور مجموعة من الأفكار الجديدة للتنمية، نوقشت في العديد من التقارير والمؤتمرات الإقليمية والدولية، مثل: تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، ومؤتمر الأمم المتحدة لبيئة الإنسان الذي عقد في ستوكهولم عام 1972م، ومؤتمر البيئة قمة الأرض الذي عقد في ريودي جانيرو 1992م، ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المنعقد في جوهانسبرج 2002م. والتي أكدت جميعها على ضرورة النظر إلى التنمية في ظل محددات اجتماعية وبيئية أساسية، ينبغي التعرف عليها وتحديدها والالتزام بها. كما أكدت جميعها على أن التنمية المستدامة هي إطار جديد لمفهوم التنمية الاقتصادية يأخذ في الاعتبار كافة هذه المحددات عند اتخاذ القرارات ذات الصلة.

وقد جاءت غالبية المفاهيم التي رافقت اهتمام الباحثين بالتنمية المستدامة متفقة مع المفهوم الذي قدمته اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (WCED)، والتي عرفتها بالتنمية التي تلبي حاجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة في تلبية حاجاتهم من الموارد (Burton, Ian, 1987, p.25). حيث عرفت كذلك بأنها الاستغلال الأمثل للموارد من خلال القيام بأنشطة متعددة في ظل برامج تسعى للتحسين المستمر، والحفاظ عليها من التدهور والتدمير والاستنزاف، وبما يحقق الكفاءة والفعالية في عملية الاستخدام للحفاظ على حق الأجيال القادمة، وإعطائهم نفس الفرصة في إشباع احتياجاتهم(نهال محمد، 2007، ص141). كما عرفت بالتنمية التي تتصف بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار، والتواصل، والتفاعل بين ثلاثة أنظمة هي: نظام ايكولوجي (بيئي)، ونظام اجتماعي، ونظام اقتصادي(خالد مصطفى،2010، ص20). حيث يعمل النظام الاقتصادي داخل النظام الاجتماعي، وكلاهما يعملان داخل نظام أكبر يمثله النظام البيئي. كما أن النمو الاقتصادي يجب أن يتم في إطار المحددات الاجتماعية والبيئية، كضمان لتحقق هذا النمو واستمراريته. والذي لا يتم إلا حينما تكون أهداف الإدراة وإجراءاتها عملية ومرغوبة وقابلة للتطبيق من الناحية الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية(دوجلاس موسشيت، 2000، ص73). وبالتالي فإن النمو الاقتصادي في الأجل الطويل، يتأثر كلما زادت حجم الأضرار الاجتماعية والبيئية المصاحبة لهذا النمو.

ومن ثم فإنه ينظر إلى التنمية المستدامة بالنشاط المتعلق باتخاذ القرارات طويلة الأجل، والذي يهتم بالتنسيق بين النجاح الاقتصادي الناتج عن استخدام الموارد من ناحية، وبين سلامة المجتمع والمحافظة على البيئة من ناحية اخرى.

المحور الثاني-تأثير جائحة كوفيد-19 على دور منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة:-

يتضح دور منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال تناول دورها في تحقيق أبعاد الاستدامة، والالتزام بمبادئها المختلفة. وفيما يلي تناول لهذا الدور ومدى تأثره بجائحة كوفيد-19

1- تحقيق أبعاد الاستدامة:

نتيجة للتطور المستمر في مسئولية منشآت الأعمال تجاه أصحاب المصالح، تركز هذه المنشآت على إدارة مسؤولياتها من خلال التوازن بين مثلث أبعاد الاستدامة (TBL). ونظراً لتعدد وتنوع الجوانب المكونة لهذه الأبعاد، والتداخل الواضح فيما بينها، فإنه يمكن الاستعانة بالتصنيف الخاص بالمبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI)، الصادر عن تحالف الاقتصاديات المسئولة عن البيئة Coalition for Environmentally Responsible Economies (CERES) ، والتي حددت الجوانب ذات الصلة بكل بعد من أبعاد الاستدامة، كما يلي:

1/1- البعد الاقتصادي:

يتناول البعد الاقتصادي للاستدامة تأثيرات المنشأة المباشرة وغير المباشرة على الظروف الاقتصادية لأصحاب المصالح، وهو ما يعني تغير وجهة نظر المنشأة المقتصرة على تعظيم منافع مساهميها فقط نتيجة استغلال كافة الموارد المتاحة للمجتمع، لتشمل تعظيم منافع كافة اصحاب المصالح. وذلك من خلال حسن استغلال الموارد وتوجيهها، بما يحقق الحفاظ على البيئة، وصحة الانسان (نهال محمد، 2007، ص 145). بالإضافة إلى توجيهها نحو تحقيق تنمية بشرية محلية قادرة على تحسين مستوى المعيشة في مختلف أماكن التشغيل، واستخدام التكنولوجيا الحديثة التي تتوافق مع أهداف المجتمع، مع الالتزام بكافة الإجراءات القانونية حيال مكافحة الفساد والسلوك المناهض للمنافسة ومكافحة الاحتكار.

وقد مثلت جائحة كوفيد-19 تهديدًا كبيرًا ليس فقط على صحة الإنسان ولكن أيضًا للأعمال التجارية للكثير من منشآت الأعمال، حيث من المحتمل أن تؤدي الخطوات التي تتخذها الحكومات لاحتواء المخاطر على الصحة العامة إلى انخفاض مفاجئ في الطلب على منتجات وخدمات هذه المنشآت، ونقص العمالة وانقطاع الإمدادات، وانخفاض الاستهلاك، واختلاف طرق الشراء(E&O, 2020, p.1). فقد أطلقت هذه الجائحة العنان لرياح معاكسة تهدد بالحد من استجابة منشآت الأعمال لحتمية الاستدامة، وجعلت العديد منها الآن في وضع اقتصادي صعب(Davis, Jenny and Jean van den, 2020, p.2). حيث أن انقطاع سلسلة التوريد، وبما تسببه من مشاكل للتدفق النقدي وعدم القدرة على تلبية مواعيد التسليم، وضعف الطلب النهائي على الواردات من السلع والخدمات، وزيادة النفور من المخاطر في الأسواق المالية، وانخفاض

الأعمال، كل ذلك سيؤثر بشكل كبير على الثقة بالمنشآت وسلاسل التوريد الخاصة بها، وبالتالي على مخاطر تواجدها في السوق في المستقبل (OECD, 2020, p.2).

فقد بدأت آثار هذا الخطر الوجودي تظهر على الاقتصاد - كما هو معتاد في مخاطر التنمية المستدامة- بطرق قد تؤدي إلى أن يصبح رأس المال الاقتصادي الخطر الوجودي للعديد من الأفراد والمنشآت، حتى تلك التي تتمتع بموارد اقتصادية مستقرة، والتي قد تختار إجراء عمليات ضخ مالية تقلل من المخاطر الاقتصادية، وبالتالي لا يمكن اعتبار رأس المال الاقتصادي أمراً مفروغا منه في السعي لتحقيق التنمية المستدامة، ففي نهاية المطاف يتفاعل رأس المال الاجتماعي والاقتصادي والبيئي - بما في ذلك العدالة الاجتماعية - لدعم أو تأخير التنمية المستدامة(Hishan ,Sanil S & other, 2020, p.1694).

كما يشير (Maurie J., Cohen, 2020, p.2) الى الأسواق المالية الرئيسية شهدت اضطرابات بارزة، وأن سلاسل التوريد الدولية في حالة اضطراب، مما دفع المديرين إلى البحث عن مصادر محلية للمواد المصنعة للحفاظ على الإنتاج الصناعي، وتأجيل العديد من الأنشطة والفعاليات، وتشجيع أعداد متزايدة من المنشآت للعاملين على أخذ إجازة من العمل، حيث حذر خبراء التنبؤ الاقتصادي من أن الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان سيتقلص، وربما بشكل كبير جدا في المستقبل.

وقد تطلبت إجراءات مكافحة الجائحة من المنشآت المتنافسة عادة الخروج عن مجالات الاستدامة، من خلال التعاون بطرق قد لا تتوافق مع قوانين مكافحة الاحتكار، وقد تكون أيضًا فرصة لبعض المنشآت للدخول في ممارسات غير تنافسية، على سبيل المثال: اتفاقيات بينية لتضخم الأسعار على السلع الأساسية مثل منتجات الحماية أو لخفض الأجور في القطاع، أو لبناء مراكز هيمنة واحتكار للمنتجات الحيوية كالأدوية (OECD, 2020, P. 4).

ويتضح مما سبق، أن تأثيرات جائحة كوفيد -19 وما صاحبها من توقف الانتاج وانقطاع سلاسل التوريد، ساهمت في الحد من قدرة منشآت الأعمال على تعظيم منافع اصحاب المصالح، وحسن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة الذي يحقق الحفاظ على البيئة وصحة الانسان، بالإضافة الى تأثر قدرة هذه المنشآت بالالتزام بكافة الإجراءات القانونية حيال مكافحة الفساد والسلوك المناهض للمنافسة والاحتكار، والتي تعد من أبرز الجوانب ذات الصلة بالبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة.

2/1- البعد الاجتماعي:

يشير هذا البعد إلى المسئولية الاجتماعية لمنشآت الأعمال، والمرتبطة بمجموعة من الأنشطة التي تقوم بها هذه المنشآت من منظور أخلاقي-قد تعود عليها بالنفع في المدى الطويل-وذلك بهدف تطوير المجتمع ورفاهيته (نور الدين عبدالله، 2007، ص29). وبالرغم من أن البعض (Van Marrewijk, Marcel, 2003, p. 101) تناول مفهوم المسئولية الاجتماعية كمرادف لمفهوم الاستدامة من منظور منشآت الأعمال. إلا أن هناك من يرى عكس ذلك، ويفرق بين هذه المفاهيم، على اعتبار أن مفهوم المسئولية الاجتماعية للمنشآت يعكس الجوانب المتعلقة ببعد واحد فقط من الأبعاد الثلاثة للاستدامة، وبالتالي

تفتقر هذه النظرة إلى منظور طويل الأجل يضمن بقاء واستمرار هذه المنشآت في السوق(Larsso, 2007. Robert, P. 6).

وقد عرف مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة The World Business Council for Sustainable Development (WBCSD) المسئولية الاجتماعية بالالتزام المستمر من قبل المنشأة بمراعاة الجوانب الاخلاقية في سلوكها وتصرفاتها، وتحسين جودة معيشة العاملين، والمجتمع ككل.

وفي هذا الخصوص حددت إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) إطار البعد الاجتماعي للاستدامة، بتناوله تأثير المنشأة على كافة فئات المجتمع-الداخلية والخارجية-التي تعمل في نطاقها، والتي تحددها المجالات المتعلقة: بممارسات التوظيف، والعلاقات بين العمال، والصحة والسلامة المهنية، والتدريب، والتنوع وتكافؤ الفرص، وعدم التمييز، والحرية النقابية والمفاوضات الجماعية، وعمالة الأطفال، والعمل الجبري، والممارسات الأمنية، وحقوق الشعوب الأصلية، وتقييم حقوق الأنسان، والمجتمعات المحلية، والتقييم الاجتماعي للمورد، والسياسة العامة، وصحة وسلامة العملاء، وخصوصية العميل، والامتثال الاجتماعي والاقتصادي.

ومما لا شك فيه، أن الإجراءات الاحترازية المتخذة لمواجهة انتشار جائحة كوفيد-19 في أغلب دول العالم تعد عائقا أمام قطاع الأعمال بجميع مجالاته، خاصة أصحاب المهن الحرة، أو العمالة غير المنتظمة، ناهيك عن تسريح بعض العمالة في العديد من المجالات لتخفيض تكاليف العمل للتصدي لانخفاض العوائد، حيث تعد تلك الفئة معرضة بشكل أكثر خطرا لصدمات العرض والطلب الجارية، والتضييق الشديد في الظروف المالية، فقد تأثر نحو ملياري شخص يعملون في وظائف غير رسمية، وعشرات الملايين من العاملين في وظائف رسمية، معظمهم في الدول النامية (الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية، 2020، ص 24). كما تأثرت قدرة المنشآت على تطبيق المعايير الاجتماعية التي تحارب عدم التمييز(هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، 2020، ص1-6).

ومن المتوقع أن تكون الإجراءات الحكومية المتعلقة بتطبيق إجراءات الحجر الصحي تتعارض مع العديد من المعايير والسياسات التي تنظم جوانب الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، على سبيل المثال: حقوق العاملين، وخصوصية العميل، وتكافؤ الفرص، حقوق الانسان.

3/1- البعد البيئي:

ينتج عن ممارسة منشآت الأعمال لأنشطتها وما تقدمه من منتجات أو خدمات آثار بيئية متعددة، وهو ما يتطلب من هذه المنشآت أن تعي جميع الجوانب البيئية ذات الصلة بأدائها. وترتبط المسئولية البيئية للمنشأة بمجموعة الأنشطة الإلزامية التي تؤديها للمحافظة على البيئة، ومحاولة إزالة ما يلحق بها من أضرار بسبب ممارستها لأنشطتها المختلفة، بغض النظر عن إمكانياتها المادية(محمد عبد الحميد، 2006، ص30).

ويشير(Jasch, Christine and Žaneta Stasiškienė,2005, p.1220) إلى أن تحديد البعد البيئي للاستدامة يقوم على افتراض أن كافة المدخلات من المواد والطاقة، يجب ان تتحول بالضرورة إلى مخرجات على شكل منتج نهائي، أو على شكل نفايات، ومخلفات، وانبعاثات. لذا لا بد من مراعاة قاعدتين أساسيتين، وذلك كما يلي (خالد مصطفى، 2005، ص ص 32-34):

- قاعدة المدخلات: والمتمثلة بالموارد المتجددة (كالتربة، والهواء). والموارد غير المتجددة (كالخامات المعدنية)، والتي يجب الحفاظ عليها من خلال حماية الموارد الطبيعية، والمحافظة على المحيط المائي، وصيانة ثراء الأرض في التنوع البيولوجيBiodiversity أو البيئي، وحماية المناخ من الاحتباس الحراري.
- قاعدة المخرجات: مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات، أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلاً.

وفي هذا الخصوص، حددت إرشادات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI) إطار البعد البيئي للاستدامة، بتناوله لتأثير المنشأة على الأنظمة الطبيعية، وتغطي الجوانب المتعلقة بالموارد (مثل: المواد، والطاقة، والماء)، والمخرجات (مثل: الانبعاثات، والنفايات السائلة والمخلفات)، علاوة على ذلك تشمل المجالات المتعلقة بالتنوع البيولوجي، والتوافق والتقييم البيئي، وغيرها من الجوانب ذات الصلة بالتأثيرات البيئية للمنتجات والخدمات.

وترتبط تأثيرات جائحة كوفيد-19 بالتأثيرات البيئية على العمال، فضلا عن أن التداول المستمر للسلع والمنتجات قد يصبح أمر محتمل لنقل التلوث، وقد يؤدي أيضًا إلى زيادة التأثيرات البيئية من جهة أخرى(OECD, 2020,p.3).كما تشير تأثيرات كوفيد -19 ايضا الى كيفية التحول للمخاطر الرئيسية للتنمية المستدامة، والتي ركزت سابقا على تلوث الهواء والاحتباس الحراري، باعتباره التحدي الحاسم للنمو العالمي (Hishan ,Sanil S & other, 2020, p.1694) . فقد تسببت الإجراءات الحكومية المتخذة للحد من انتشار الوباء في انخفاض في انبعاث الكربون وتراجع استهلاك الطاقة(ياسين خرشوفة، 2020، ص 25).

ونتيجة لتوقف العمليات الإنتاجية للعديد من المنشآت، فقد أصبحت الجائحة في بعض النواحي بمثابة فترة جافة لتحقيق أجندة الاستدامة، وفرصة للمنشآت لكي ترى كيف يمكنها أن تعالج مجموعة واسعة من التحديات البيئية، ومدى استعداد هذه المنشآت لمواجهة خطر انتشار هذا الوباء، ومع ذلك فقد كشفت الأزمة عن عدم قدرة العديد منها على التكيف مع هذه التحديات(Davis, Jenny and Jean van, 2020, p.1).

2-الالتزام بمبادئ الاستدامة:

يتطلب من منشآت الاعمال في سعيها نحو تحقيق التنمية المستدامة الالتزام بمجموعة من المبادئ تعرف بمبادئ الاستدامة Principles of Sustainability. والتي تتميز بالمواصفات التالية(Marc J., Epstein,2008, p. 36):

- تجعل تعريف الاستدامة أكثر دقة.

- تعزز من إمكانية دمج أبعاد الاستدامة في عمليات اتخاذ القرارات التشغيلية اليومية.
- تعزز من إمكانية التعبير عن آثار الاستدامة (الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية) في صورة نقدية أو كمية.

كما يؤكد(Epsten, Marc J. and Marie-Josee Roy, 2003, p.18-28) على أن مبادئ الاستدامة، تساهم في تسليط الضوء على الآثار المتوقعة لمنتجات، وخدمات، وعمليات، وأنشطة المنشأة على أصحاب المصالح. وفي هذا الخصوص، يمكن الاسترشاد بالمبادئ التي حددها المجلس الدولي للتنقيب واستخراج المعادن International Council on Mining and Metals (ICMM) ، والذي ألزم المنشآت التي تعمل في هذا المجال بتطبيقها، وفيما يلي تناول لهذه المبادئ، وأبرز جوانب تأثير جائحة كوفيد-19 عليها:

1/2- تنفيذ الممارسات التجارية الأخلاقية والنظم السليمة لحوكمة منشآت الأعمال، وذلك من خلال تطوير وتنفيذ قوائم خاصة بالمبادئ الأخلاقية والممارسات التي تلتزم الإدارة بتطبيقها داخل المنشأة، والالتزام بالمتطلبات والقوانين واللوائح الحكومية، فضلا عن العمل مع الجهات الحكومية وأجهزة المجتمع المدني، وغيرها من أصحاب المصالح لتحقيق وتنفيذ سياسة عامة مناسبة وفعالة، لتدعيم مساهمة المنشأة في التنمية المستدامة.

2/2- دمج اعتبارات التنمية المستدامة في عملية اتخاذ القرار داخل المنشأة، وذلك من خلال دمج مبادئ الاستدامة في سياسات وممارسات المنشأة، وتخطيط وتنفيذ الممارسات والابتكارات لتحسين الأنشطة المرتبطة بالأداء الاجتماعي والبيئي، وتعزيز الأداء الاقتصادي، بالإضافة إلى تشجيع العملاء، والموردين على تبني مبادئ وممارسات مماثلة لما تتبعه المنشأة، مما يجعلها قابلة للمقارنة.

3/2- دعم حقوق الإنسان الأساسية واحترام الثقافات والعادات والقيم لجميع أصحاب المصالح المتأثرة بأنشطة المنشأة، وضمان أجور عادلة، وظروف عمل آمنة لجميع العاملين، والتعويض العادل للآثار السلبية على المجتمع التي لا يمكن تجنبها، مع احترام ثقافة وتراث جميع فئات المجتمع، بما فيهم السكان الأصليين.

4/2- تنفيذ استراتيجيات إدارة الخطر على أساس معلومات علمية صحيحة وسليمة، وذلك من خلال: التشاور مع الأطراف المهتمة والمتأثرة في تحديد وتقييم وإدارة جميع قضايا الصحة والسلامة، والآثار الاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية المرتبطة بأنشطة المنشأة، وتحديث نظم إدارة المخاطر، والإفصاح للأطراف التي يحتمل أن تتأثر بدرجة كبيرة من مخاطر عمليات وأنشطة المنشأة، عن التدابير التي سيتم اتخاذها لإدارة المخاطر المحتملة على نحو فعال.

5/2- التحسين المستمر للأداء المتعلق بالصحة والسلامة، وذلك من خلال: تنفيذ النظم الإدارية التي تركز على التحسين المستمر لجميع جوانب العمليات ذات التأثيرات الهامة على صحة وسلامة العاملين بالمنشأة، واتخاذ جميع التدابير المعقولة والعملية للقضاء على التمييز، والإصابات، والأمراض التي يتعرض لها العاملين، مع تدريبهم على إجراءات الصحة والسلامة.

6/2- التحسين المستمر لأداء المنشأة البيئي، وذلك من خلال: تقييم الآثار البيئية الإيجابية والسلبية، المباشرة وغير المباشرة للمشاريع الجديدة، وتنفيذ نظام الإدارة البيئية، وتصميم وتخطيط وتنفيذ جميع العمليات بما يحد من آثارها البيئية، مع تقديم طرق آمنة لتخزين النفايات المتبقية والمخلفات والتخلص منها.

7/2- المساهمة في حفظ التنوع البيولوجي (البيئي)، وذلك من خلال: تعزيز الممارسات والخبرات في مجال تقييم وإدارة التنوع البيولوجي، مع دعم تطوير وتنفيذ إجراءات سليمة وشفافة لنهج متكامل لتخطيط استخدام الأراضي، والحفاظ على التنوع البيولوجي، والتعدين، واحترام المناطق المحمية.

8/2- تشجيع تصميم المنتجات البيئية، وإعادة التدوير، وذلك من خلال: تشجيع دعم البحث والابتكار على استخدام المنتجات والتكنولوجيا الآمنة والفعالة في استخدام الطاقة، والموارد الطبيعية، وغيرها من الموارد، بالإضافة الى تطوير سياسات سليمة بوجود معايير لاختيار المواد التي تشجع على الاستخدام الآمن للمنتجات وتحد من آثارها السلبية.

9/2- المساهمة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات المحلية، وذلك من خلال: الدخول بشكل عملي مع الأطراف المتضررة للمناقشة بشأن إدارة الآثار الاجتماعية، بالإضافة إلى تشجيع الشراكة مع الحكومات والمنظمات غير الحكومية لضمان ان البرامج (مثل: الصحة، والتعليم، وتطوير الأعمال التجارية المحلية) مصممة بشكل جدي وفعال.

10/2- تقديم تقارير تتصف بالفعالية والشفافية لأصحاب المصالح شاملة تقارير المساهمة في التنمية المستدامة، وذلك من خلال تقديم تقارير عن الأداء البيئي والاجتماعي والاقتصادي للمنشأة، تتضمن معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب.

ونتيجة لظهور جائحة كوفيد -19 فقد كان لها تأثير واضح على مبادئ الاستدامة السابقة، حيث يؤكد كل من(Davis, Jenny and Jean van den, 2020, p.3) أن بعض المنشآت استخدمت كوفيد-19 كفرصة للاعتماد على الاستدامة في التعامل مع تأثيراتها، لأن الجائحة ابرزت العوامل الهامة في الجوانب والإجراءات الإدارية -خاصة للإدارة العليا- لهذه المنشآت، كما أكدوا على أن الاستدامة ستظل أولوية قصوى حتى مع تركيزها على البقاء في ظل الجائحة. وتوقع ذات الباحثين أن الجائحة سوف توفر فرص للإدارة العليا بتطبيق استراتيجيات أكثر استدامة، تعتمد على تكنولوجيا الابتكار القائم على إعادة التدوير، والعمل المسؤول. كأن يمكن أن تكون التجارة الإلكترونية أداة / حلًا مهمًا في أوقات الأزمات، ومحرك اقتصادي لكافة المنشآت بما في ذلك المنشآت الصغيرة(WTO, 2020, p. 6).

وتوضح جائحة كوفيد- 19كيف أن المخاطر الرئيسية للتنمية المستدامة ستتحول مع تزايد التحديات البيئية العالمية(Hishan ,Sanil S & other, 2020, p.1691). حيث اكدت دراسة أخرى(OECD, 2020, P. 1) ان معالجة الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية اللازمة، تستدعي الحاجة العاجلة وغير العادية لأن تطرح العديد من المنشآت خططًا طارئة للتغلب على الأضرار الاقتصادية، بحيث تضمن أجور

العمال، ودعم مورديهم بتقديم المساعدات المالية أو تبني عقود اكثر مرونة، وإعادة توجيه خطوط الإنتاج نحو المنتجات الصحية الحرجة، لتتجنب التدابير التي تؤدي إلى تسريح العمال، وإلغاء العقود على المدى القصير مع الموردين، وانتهاكات حقوق الإنسان، والضرر البيئي، وكذلك الممارسات المناهضة للمنافسة والفساد وغيرها من الممارسات غير القانونية، والتي قد يكون لها آثار قانونية وسمعة طويلة المدى على هذه المنشآت. لذا تحتاج الاستجابة للجائحة الى منهج إعادة تصميم عمليات المنشأة وسلاسل التوريد، وزيادة دور الحكومات في فرض الالتزام بالمعايير ذات الصلة بمخاطر الجائحة ومعالجة الآثار السلبية لها.

ومن منظور آخر فإن تأثير كوفيد-19 على فقدان الوظائف، وقدرة الأفراد والأسر والشركات على دفع فواتير الاستهلاك، يعكس الأهمية الحاسمة للاكتفاء الذاتي الاقتصادي على جميع مستويات التنمية المستدامة، وهو ما يعزز من أهمية الاعتماد والاكتفاء الذاتي على العاملين المحليين، وأهمية تدريبهم وتأهيلهم وحماية حقوقهم في ظل الجائحة، والذي يعد من أهم مبادئ الاستدامة (Hishan ,Sanil S & other, 2020, p.1694). حيث أن المنشآت التي تعزز من سمعتها كمنشآت مستدامة خلال الجائحة، سوف تأتي أقوى، نتيجة تحسين الانتاجية وولاء العاملين، وبناء علاقات أكثر صلابة مع العملاء والموردين، وبالتالي بقائها واستمرارها في الأجل الطويل مقارنة بالمنشآت الغير مستدامة (Davis, Jenny and Jean van den, 2020, p. 6).

كما أن المنشآت التي لديها ممارسات قوية لإدارة الصحة والسلامة المهنية في ظل الجائحة، يمكن أن تستفيد عملياتها بسرعة أكبر للاستجابة للتهديدات قصيرة المدى، وفي الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها، حيث تتوافر معلومات عن الصحة والسلامة على مستوى المنشأة أو المنشآت التابعة لها والموردين، وذلك عندما تقترن هذه العمليات بسياسات المنشأة الواضحة التي تهدف إلى الاستجابة السريعة لتجنب الحوادث أو حماية العمال، وستثبت بشكل خاص أمر بالغ الأهمية لمرونة المنشأة على المدى القصير والطويل(Davis, Jenny and Jean van den, 2020, p. 6).

وفي اتجاه آخر تشير احدى الدراسات (علي مال الله، عبدالواحد غازي، 2020، ص 5) إلى وجود اهتمام كبير من قبل المنظمات المهنية المحاسبية بقياس والافصاح عن تأثيرات جائحة كوفيد-19 ضمن نظم الافصاح المالي، من حيث ضرورة مراقبة ومتابعة والافصاح عن هذه التأثيرات في القوائم المالية وملحقاتها. وفي نشرة ارشادية أخرى (الهيئة السعودية للمحاسبين القانونين، 2020، ص 5)، اعتبرت كوفيد-19 مصدر من مصادر عدم التأكد بشأن المستقبل، والتي تتعامل مع أكثر اجتهادات الإدارة صعوبة أو أكثرها خضوعا للتقدير الشخصي، ومن ثم يلزم الإفصاح المالي وغير المالي لإيضاح حالة عدم التأكد تلك، ونتائجها المحتملة بدرجة معقولة. ومن منظور آخر فمن المتوقع أن توضح المعلومات التي تتضمنها تقارير الاستدامة في ظل الجائحة، كيفية إسهام المنشاة مستقبلا في تحسين أو تدهور الظروف الاقتصادية والبيئية والاجتماعية على المستوى المحلي أو الإقليمي أو العالمي.

ومن كل ما سبق، يمكن القول ان لجائحة كوفيد-19 تأثير واضح على مبادئ الاستدامة، حيث أضافت إجراءات ومتطلبات يجب على منشآت الاعمال أخذها في الاعتبار في سعيها لتحقيق الاستدامة، وأن نجاحها في تحقيق ذلك يتطلب تضمين هذه الآثار ضمن نطاق أعمالها الحالية والمستقبلية، باعتبارها من أهم محددات النجاح في الأجل الطويل.

المحور الثالث- تأثير جائحة كوفيد-19 على دوافع منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة:-

تقف وراء سعي منشآت الأعمال نحو تحقيق التنمية المستدامة العديد من الدوافع (ميثاق أحمد، 2013، ص ص 10-18). وفيما يلي مناقشة لهذه الدوافع ومدى تأثرها بجائحة كوفيد-19:

اللوائح والقوانين الحكومية: لأغراض تنظيم العلاقة بين منشآت الأعمال والمجتمع، وضمان حماية حقوق حملة الأسهم، وغيرهم من أصحاب المصالح. اتجهت معظم الدول إلى تطوير اللوائح والقوانين الخاصة بتنظيم قواعد السلوك الصناعي لهذه المنشآت، بما فيها تلك التي تعالج قضايا الاستدامة المتعلقة بالأجور، والإجازات، وحماية حقوق الإنسان، والحد من التلوث، والمواصفات والمقاييس البيئية، وغيرها من القضايا، والتي قد تختلف باختلاف طبيعة، ونوع، وحجم الصناعة أو الخدمة لتلك المنشآت. على سبيل المثال اعتمدت كل من: الدانمارك، والسويد، والنرويج، وهولندا، شروطاً إلزامية تفرض على منشآت معينة كالتقرير عن الأداء الاجتماعي والبيئي، فضلاً عن اتجاه دول أخرى إلى إلزام بعض المنشآت بإجراء استعراض للأداء التشغيلي والمالي يشمل أهداف المنشأة، واستراتيجياتها، والدوافع المحركة لأدائها، واستعراض أعمالها التجارية، وإعداد قائمة بسياسات المنشأة، والمنافع المحققة لأصحاب المصالح(الأمم المتحدة، 2004، ص ص 9-10).

وفي ضوء تطورات ظهور كوفيد -19 زاد تدخل الدول والحكومات بفرض تدابير واجراءات غير مسبوقة لاحتواء الوباء، غالبيتها ذات الأولوية التي تفرضها الحالة الصحية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى إغلاق العديد من منشآت الأعمال بشكل مؤقت، وقيود واسعة النطاق على السفر، والتنقل، والانتاج، والعمل (OECD, 2020, pp. 1-2). ومن المتوقع أن يزداد دور الحكومات مستقبلاً، خاصة فيما يتعلق بأداء هذه المنشآت المتصل بصحة وسلامة المجتمع.

2- الضوابط والمعايير غير الإلزامية: ويقصد بها اتجاه منشآت الأعمال نحو تطبيق المعايير الاجتماعية، والبيئية على المستوى الدولي والمحلي بصورة اختيارية. ويعتبر هذا النمط هو الأحدث للمسئولية الاجتماعية، حيث يجعل منشآت الأعمال ذات حس اجتماعي توقعي ووقائي، وذلك من خلال الاستجابة بشكل تطوعي لمعالجة القضايا الاجتماعية، والبيئية ذات الصلة بنشاطها(طارق رضوان، 2008، ص 48). حيث أشار كل من (Beckett, Robert and Jan Jonker, 2002, p.39) إلى أن ذلك يهدف إلى تعزيز الثقة بين أصحاب المصالح وبين منشآت الأعمال، من خلال ربط الاستدامة بمقاييس الأداء التي توفرها هذه المعايير، والتي تساعد على فهم أبعادها المختلفة. ومن أهم المعايير والارشادات ذات الصلة: AA 1000 الصادر عن معهد المساءلة الاجتماعية والأخلاقية عام 1999م، SA 8000 الصادر عن المنظمة الدولية

للمساءلة الاجتماعية1997م، Global Compact UN الصادر عن الامم المتحدة عام 2000م، ISO الصادر عن المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، OHSAS 18001 الصادر عن المعهد البريطاني للمقاييس، مبادرات التقارير العالمي(GRI) الصادر عن تحالف الاقتصاديات المسئولة عن البيئة(CERES) ، سلوك الاعمال المسؤولRBC الصادر عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية الموجهة إلى لشركات متعددة الجنسياتOECD.

وبصفة عامة تناولت هذه المعايير والارشادات أبعاد الاستدامة بصورة منفصلة، باستثناء (GRI) الذي قدم العديد من مؤشرات ومقاييس الأداء التي تهدف إلى التكامل بين كافة الأبعاد. وتجدر الإشارة إلى أن التزام منشآت الأعمال بهذه المعايير والارشادات يساعدها على تحقيق الاستدامة، من خلال جعل القضايا الاجتماعية والبيئية في صلب عملية اتخاذ القرارات. خاصة في ظل التأكيد على أن أداء المنشآت الملتزمة بهذه المعايير كان أفضل -على المدى البعيد-من أداء غيرها من المنشآت التي افتقرت إلى ذلك الالتزام (الأمم المتحدة، 2004، ص12).

وفي ظل جائحة كوفيد -19يؤكد (Davis, Jenny and Jean van den, 2020, p. 7) أن المنشآت التي لديها ممارسات قوية لإدارة الصحة والسلامة، تكون أكبر قدرة على الاستجابة للتهديدات قصيرة الأجل في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها على مستوى المنشأة أو على مستوى الموردين، الذين يطبقون سياسات المنشاة الواضحة التي تهدف إلى الاستجابة السريعة لتجنب الحوادث أو حماية العمال، وضمان استمرارية العمل. بما يعني أن المنشآت التي تلتزم بمعايير الاستدامة أكثر قدرة ومرونة على مواجهة آثار هذه الجائحة، وأنها اقل تأثراً بالأضرار التي تسببت بها هذه الجائحة، خاصة في الأجل القصير.

3- التغيرات الاجتماعية والثقافية: ساهمت مشاكل التحول الاجتماعي والثقافي للمجتمع ككل في زيادة توقعاتهم تجاه منشآت الأعمال، خاصة فيما يتعلق بأهمية الحفاظ على البيئة، والموارد الطبيعية، وتعزيز المساهمات الاقتصادية. ومن أبرز هذه المشاكل: ظاهرة تعدد جنسيات العاملين، وارتفاع مستوى التعليم والمعرفة للفرد العادي، وظهور العمالة الماهرة القادرة على الابتكار، وتراجع وانسحاب الدولة من العديد من وظائفها الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى النمو السكاني المتزايد.

وترتب على هذه التغيرات بعض الآثار على أهداف الإدارة، وأساليبها التحفيزية، والأنماط الاستهلاكية للمجتمع ككل، وهو ما تطلب إعادة تصميم الأنشطة، والسلع، والخدمات المؤداة لتأخذ هذه الآثار في الاعتبار(فؤاد القاضي، 2006، ص 55). كما أن تغير نمط الحياة خاصة في الدول المتقدمة أدى إلى نمو رغبات ومتطلبات بيئية واجتماعية أكثر، وبالتالي لم تعد زيادة الإنتاجية، وتعظيم الربح بمثابة الأهداف الأساسية لمنشآت الأعمال(نور الدين المحمودي، 2007م، ص 38). حيث ظهرت أهداف جديدة تعلقت باحترام احتياجات وحقوق عملائها، بتقديم منتجات وخدمات ذات مستويات جودة بيئية عالية، بما في ذلك الالتزام بسلامة المنتجات أو الخدمة المقدمة لهم. وتعرف هذه المنتجات بالمستدامة Sustainable Products أو المنتجات الخضراء Green Products ، والتي تعبر عن شعور المنشأة

بالمسئولية نحو خصائص المنتج البيئية، والأمان، حيث تغطي هذه المسئولية كافة دورة حياة المنتج، بدءاً من مرحلة التصميم، والتصنيع، ومروراً بمرحلة الإنتاج والتوزيع، وانتهاء بمرحلة التخلص من النفايات(Laszlo Zsolnai, 2002, P.658). وتتحدد قيمة المنتجات والخدمات - بصفة عامة- بمقدار ما يدفعه العميل للحصول عليها(رزان حسين كامل، 2003، ص 155).

وفي هذا الخصوص يؤكد (Davis, Jenny and Jean van den, 2020, pp. 2-3) أن جائحة كوفيد-19 كشفت عن نقاط الضعف في العمليات الإنتاجية الحالية، وفتحت المجال أمام المنشآت لتقصير سلاسل التوريد وجعلها أكثر شفافية ووعياً اجتماعياً وبيئياً، وأكدت في نفس الوقت على مراعاة كيفية تطبيق فرص الاستدامة على المنتجات، بعد ترك العديد من المنتجات أثناء الإغلاق، خاصة ان المستهلكون مشوشين حول العناصر التي يجلبونها مرة أخرى إلى حياتهم، من منظور ما إذا كانت جيدة لهم وللعالم. وقد أدرك علماء الاجتماع منذ فترة طويلة أن ظهور نتائج الكوارث - بما فيها كوفيد-19 - تميل إلى تحفيز عمليات التغيير الاجتماعي(Maurie J., 2020, p. 2.) Cohen). حيث إن الوباء الذي قلب حياة الملايين من البشر والمنشآت لا يحتاج إلى إبطاء السعي إلى تحقيق الاستدامة، بل على العكس من ذلك، فإنه يسلط الضوء على المسئولية المشتركة للجميع بما فيهم المجتمع، والذي يعد أمر جيد في نهاية المطاف للأعمال التجارية (Davis, Jenny and Jean van den, 2020, p. 7).

4- ضغوط أصحاب المصالح: ترتب على ظهور المنظمات غير الحكومية - جماعات الضغط- وما رافق ذلك من نمو الوعي بقضايا التنمية المستدامة، زيادة في الضغوط على منشآت الأعمال بضرورة تحسين العلاقة معهم، وذلك لتعزيز ولاء وثقة المجتمع والجهات المعنية الأخرى، وبما يضمن قدرتها على تأدية أعمالها على أساس مستدام(Epstein, Marc J., 2001, p. 21.). كما أن الآثار الناتجة عن سوء إدارة العلاقة مع أصحاب المصالح يعرض سمعة المنشأة كأصل غير ملموس للخطر، وهو ما قد يؤثر على مبيعاتها، وحصتها السوقية، وقدرتها على الحصول على الأموال (الامم المتحدة، 2004، ص12). حيث أشار (Epstein, Marc J., 2001, p. 65.) إلى أن تزايد ضغوط أصحاب المصالح دفع منشآت الأعمال إلى وضع بيان بأهداف وسياسات الاستدامة، وإعداد برامج عمل للقضايا الاجتماعية والبيئية، بما فيها برامج إدارة ومراجعة حساباتها.

وفي نفس الاتجاه، فإن جائحة كوفيد-19 اليوم أكدت على أن منشآت الاعمال أمام اختيار ما إذا كانت جاهزة لتصبح مستدامة أو الالتزام بالنموذج الأكثر تقليدية (Eccles, Robert G., & other, 2012, pp.1-2). على الرغم من أن كل منشأة يجب أن تتخذ هذا الخيار لنفسها، فالتغيرات في التوقعات الاجتماعية وتوقعات المستثمرين لن يؤدي إلا إلى زيادة الضغط على هذه المنشآت لاعتماد نموذج مستدام، لذا يجب عليها أن تتعلم كيفية التعامل علناً مع أصحاب المصلحة الخارجيين، والحفاظ على الشفافية واللجوء إلى تطبيق استراتيجيات مستدامة وتنفيذها، من خلال مشاركة واسعة النطاق للعاملين وفق آليات محددة للتنفيذ.

5- الندرة النسبية للموارد: يعتمد نشاط منشآت الأعمال بشكل أساسي على الموارد الطبيعية بشقيها المتجددة وغير المتجددة، وقد شكل التوسع في حجم الإنتاج المصاحب لتزايد الطلب على السلع والخدمات تهديداً بنضوب الموارد المتسمة بالندرة، وهو ما قد يحد من الفرص المتاحة للأجيال القادمة. وفي هذا الخصوص أكد (أحمد فرغلي، 2007، ص ص 19-20) على أن التنمية المستدامة تتأثر بمجموعة من العوامل، والتي يجب على منشآت الأعمال أخذها في الاعتبار، وهي:

- التوزيع والاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، بتخصيصها على الاستخدامات التي تحقق أعلى نواتج ممكنة، وأقل المعدلات السالبة للآثار البيئية.
- الانتفاع بالطاقات الإنتاجية المتاحة طبقاً للاحتياجات الخاصة بأسواق المنتج أو الخدمة.
- تطبيق نظم إدارة بيئية (EMS)، والتي تعمل على الحد من التلوث البيئي الناتج عن مزاولة المنشآت لأعمالها، بالإضافة إلى زيادة حجم الإنتاج من خلال إعادة تدوير الجزء الذي لا يتم التخلص منه.

وبظهور جائحة كوفيد-19 ازدادت درجة تأثير العوامل السابقة على قدرة هذه المنشآت في تحقيق الاستدامة. حيث تؤكد دراسة(OECD, 2020, p.10) أن المنشآت التي لديها ممارسات قوية لإدارة الصحة والسلامة، تكون أكبر قدرة على الاستجابة للتهديدات قصيرة الأجل في الوقت المناسب وبطريقة موثوق بها على مستوى المنشأة أو على مستوى الموردين الذين يطبقون سياسات المنشاة الواضحة التي تهدف إلى الاستجابة السريعة لتجنب الحوادث أو حماية العمال، وضمان استمرارية العمل. كما تؤكد دراسة أخرى (Maria, Nicola & others, 2020, p.190) أن جائحة كوفيد-19 أظهرت الحاجة إلى تطوير نظام اجتماعي واقتصادي واسع النطاق، بما في ذلك النظام البيئي، وبحيث يشجع على ريادة الأعمال، وبما يمكن أصحاب النماذج التجارية القوية والمستدامة من الازدهار.

وفي نفس الاتجاه يشير تقرير(OECD, 2020, p.1) لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للمؤسسات المتعدد الجنسيات، أن المنشأة التي تتبع نهج العمل المسؤول (RBC) تساهم في التنمية المستدامة، من خلال تجنب ومعالجة الآثار السلبية لأنشطتها المختلفة، على طوال سلاسل التوريد الخاصة بها التي كشفتها جائحة كوفيد-19، وأن التوجيهات التي تتضمنها (RBC) يمكن أن تساعد في اتخاذ القرارات المتعلقة بمعالجة القضايا البيئة والاجتماعية وقضايا الحوكمة التي أثارتها الجائحة، ولضمان أن هذه الاستجابات لا تخلق المزيد من المخاطر لأصحاب المصالح. وذلك من خلال اتخاذ خطوات استباقية لمعالجة المخاطر ذات الصلة، وبطريقة تخفف من الآثار السلبية على العمال، وبما يعزز من قدرتها على بناء سلاسل قيمة مرنة، وتحسين قابليتها للبقاء على المدى القصير وآفاق الانتعاش على المدى المتوسط إلى الطويل. كما أشار ذات التقرير الى أن الاستمرار في تقييم مدى التزام هذه المنشآت بتطبيق (RBC) في خضم الجائحة سيعزز من قدرتها على الاستجابة لتقليل الآثار الضارة على الاقتصاد والبيئة والمجتمع بغض النظر عن قدرتها على مواصلة عملياتها أم لا.

6- تزايد حدة المنافسة: في ظل سعي الدول نحو الدخول في الاتفاقيات العامة للتعريفة الجمركية General Agreement on Tariffs and Trade (GATT) وظهور ما يعرف بالسوق المفتوح عالمياً، والذي يضم منشآت أعمال تتميز بالتزامها بتبني نظم اجتماعية وبيئية متكاملة، وتهتم بالاستغلال الأمثل لكافة أصولها الملموسة وغير الملموسة لتحقيق مزايا تنافسية تعزز من موقفها في السوق.

ويقصد بالميزة التنافسية قدرة المنشأة على تقديم إضافة أو قيمة لا يقدمها المنافسون (يوسف عبد الباقي، 2003، ص 65). حيث تعد بمثابة مورد أساسي ينعكس أثره على قيمة المنشأة الاقتصادية، وبالتالي تحقيق أهدافها المرتبطة بالبقاء، والنمو، والربحية(صلاح عمران، 2005، ص ص 11-12). وفي هذا الخصوص أشار (معن وعد الله، 2007 ص 9) إلى إمكانية تبني أحد مدخلين لتحقيق مزايا تنافسية، والحد من مخاطر فقدانها أو تقليصها، وذلك كما يلي:

- النظرة المستندة إلى اقتصاديات وخصائص منشآت الأعمال، والمتعلقة بمدى تعقد الصناعة واحتياجها للاستثمارات المالية الضخمة، والتي قد لا تتوافر لدى العديد من المنشآت المنافسة.
- النظرة المستندة إلى الموارد Resource Based View (RBV)، والتي تركز على تراكمية الموارد الملموسة وغير الملموسة التي تملكها منشآت الأعمال كوسيلة أساسية لتحقيق المزايا التنافسية (شوقي ناجي، 2010، ص 14). كما تشير هذه النظرة إلى أن تعظيم الربح هو الهدف الأساس الذي يدفع هذه المنشآت إلى ممارسة أعمالها، وفي الوقت نفسه يدفعها نحو البحث عن الوسائل الكفيلة التي تساعدها في تحقيق ما يفوق العوائد المستهدفة، وبما يقود إلى تحقيق المزايا التنافسية، وبالتالي تحقيق الأداء الاقتصادي المتميز والمستمر.

وتحول مؤخراً تركيز اهتمام منشآت الأعمال المبني على خصائص الصناعة، إلى الاهتمام بالكفاءات الأساسية كمصدر أساسي لتحقيق الميزة التنافسية، والتي يقصد بها كافة الأنشطة التي تؤديها المنشأة على نحو خاص، وبشكل جيد مقارنة بمنافسيها، ومن خلالها تحقق القيمة لمنتجاتها أو خدماتها على مدى فترة زمنية طويلة الأجل(باسم شمس، 2004، ص 218). حيث ترافق هذا التحول مع تزايد حدة المنافسة العالمية، وتحول الاهتمام نحو الموارد غير الملموسة كأهم مصادر هذه الكفاءات(باسم شمس، 2004، ص 230).

وفي هذا الخصوص، حددت دراسة (Mills, Roger, 1995, p.2) أربعة مصادر أساسية لتحقيق ميزة تنافسية، هي الشهرة أو السمعة Reputation، والتصميم Designing، والابتكار Innovation، والأصول البشرية أو الإستراتيجية Strategic Assets. واتجاه منشآت الأعمال في تحقيق التنمية المستدامة يعزز من دور هذه المصادر، حيث تشير دراسة أخرى(Mahler, Daniel, 2007,p.59) إلى أن منشآت الأعمال في اتجاهها هذا لا تسعى إلى المساهمة في تحقيق الأهداف الاجتماعية والبيئية فقط، وإنما بوصف الاستدامة مصدراً أساسياً للميزة التنافسية على المدى الطويل. وتؤكد كثير من الدراسات (Epstein, Marc J. and Priscilla S. Wisner, 2001, p.9)، (نادية راضي، 2003، ص 342) إلى أن ذلك يوفر العديد من المزايا من

أهمها: تخفيض التكاليف التشغيلية بما فيها تكاليف الطاقة والمواد، والحد من الغرامات القانونية، ووفرة الابتكارات، وتحسين الإنتاجية، بالإضافة إلى زيادة الرضى الوظيفي، وجذب عملاء جدد يتصفون بالوعي البيئي، وتقوية ثقة ومصداقية السوق بالمنشأة ببناء علاقات قوية مع أصحاب المصالح.

وفي ضوء ما سبق، تؤكد دراسة (Hishan, Sanil S & other , 2020, p.1690) إن تعقيدات التحديات والفرص التي أوجدتها كوفيد-19 تخلق فرصًا لتعميق فهمنا للتكنولوجيا القوية والمستدامة في المناخ التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي المتقدم. حيث أن استراتيجية الاستدامة التنافسية تتطلب من منشآت الأعمال أن تتعلم كيفية التعامل علناً مع أصحاب المصلحة الخارجيين، والحفاظ على الشفافية دون اللجوء إلى استراتيجيات تنافسية دفاعية، كما أن تنفيذ هذه الاستراتيجية يتطلب مشاركة واسعة النطاق للعاملين وآليات منضبطة للتنفيذ، وبما يظهرها كمنشأة مستدامة في السوق التنافسي الجديد الذي خلقته الجائحة.

7- خلق القيمة لكافة أصحاب المصالح: من وجهة النظر الاقتصادية التقليدية فإن منشآت الأعمال تسعى إلى تعظيم الربح، وفي ظل تسارع وتيرة المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين من أجل الحصول على الأموال، وبروز دور المساهمين في التأثير على سياساتها وأهدافها لتحقيق مردودية مقبولة في إطار ظروف السوق، لم تعد هذه النظرة الضيقة تعكس حقيقة نجاح هذه المنشآت في السوق، وبالتالي فقد توسعت وجهة النظر الاقتصادية لتشمل تعظيم قيمة الأسهم المشكلة لرأس المال بأقل تكلفة ممكنة، وهو ما يعرف بخلق القيمة Value Creation (بريكة السعيد، 2009، ص ص6-7).

وفي ضوء سعي منشآت الأعمال نحو تحقيق التنمية المستدامة بكافة أبعادها، فقد ارتبط مفهوم خلق القيمة للمساهمين بالقيمة التبادلية مع أصحاب المصالح (Lo´pez, M., & other, 2007, p. 286). والذي يعد من بين أكثر المفاهيم جدلاً للتعبير عن العلاقات بين الأطراف المختلفة لأصحاب المصالح، حيث يتوقع كل طرف الحصول على منفعة ما مقابل ما يقدمه للطرف الآخر، وذلك من منظور التعويضات أو الحصص (سعيد العنزي، 2007، ص 8). وبالتالي فإن أي خلل في توازن هذه العلاقات يؤدي إلى تدمير شبكة العلاقات والإضرار بمصالح الأطراف المشتركة فيها.

ولتوضيح طبيعة العلاقة المتبادلة بين أصحاب المصالح والمنشأة، وتأثير ذلك في قدرتها على خلق القيمة لهم، فمن الضروري تحديد الأطراف المستفيدة من ذلك، وعلاقتها بكافة المجالات المختلفة لأبعاد الاستدامة، وغالباً ما كان ينظر إلى وجود تعارض بين المجالات المكونة لهذه الأبعاد، وأن نجاح المنشأة في خلق القيمة لأصحاب المصالح يحد من قدرتها على خلق وتعظيم القيمة للمساهمين، إلا أن هذه النظرة تغيرت في ضوء قدرة المنشأة على استغلال الجوانب الاجتماعية والبيئية لتعزيز موقفها التنافسي في السوق، وبالتالي خلق قيمة مستدامة Sustainable Value لكافة أصحاب المصالح في الأجل الطويل.

ومن الشكل التالي رقم (1) لإطار القيمة المستدامة والذي يمكن استخدامه لفهم كيفية خلق القيمة لأصحاب المصالح في ظل الاثار المصاحبة لجائحة كوفيد-19، يلاحظ أن القيمة لكل من

المساهمين (محور رأسي) وأصحاب المصالح (محور أفقي)، قد تتأثر بمخاطر هذه الجائحة، والتي قد تشير الى فشل المنشأة في تحقيق الاستدامة، مثل: الغرامات، وانخفاض المبيعات، ومردودات المبيعات، وذلك نتيجة الاغلاق أو لعدم الاهتمام بالجوانب الاجتماعية والبيئية. كما أن التحول نحو تعظيم القيمة للمساهمين دون الاهتمام بهذه الجوانب، يؤدي إلى انخفاض القيمة لأصحاب المصالح.

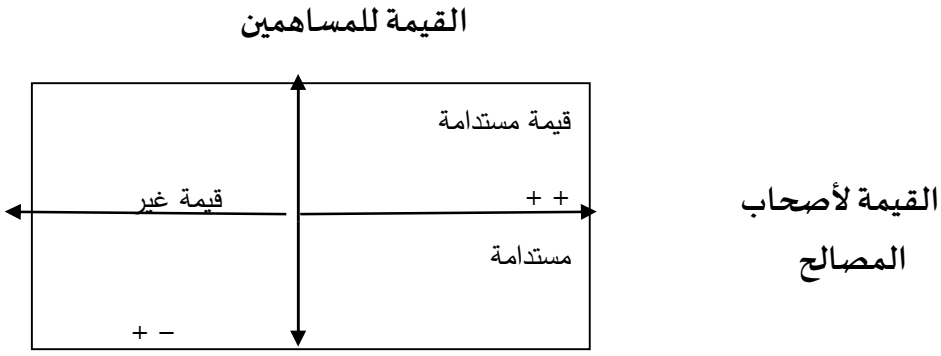

شكل رقم (1) إطار القيمة المستدامة

(Laszlo, Chris, & other, 2003, p.9)

وفي اتجاه آخر، فإن اهتمام المنشأة بخلق القيمة لأصحاب المصالح بتبني مبادرات مستدامة ذات تكلفة عالية، يحد من قدرتها على خلق وتعظيم القيمة للمساهمين خاصة في ظل تأثر سلسلة التوريد بالجائحة وتوقف الإنتاج لبعض الوقت. وبالتالي فإن نجاحها في خلق قيمة مستدامة، يتطلب التركيز على العلاقات التبادلية بين المساهمين وبقية أصحاب المصالح، وبما يعزز من خلق القيمة لكافة هذه الأطراف في وقت واحد، وذلك في محاولة اكتشاف إستراتيجيات ومبادرات اجتماعية وبيئية، تعزز من النتائج الإيجابية للطرفين، حيث يمكن استخدام ابتكارات تكنولوجيا صديقة للبيئة أو استخدام التسويق الالكتروني، لتحقيق أعلى قدر من الفوائد، والحد من المخاطر الاجتماعية والبيئية التي قد تواجهها المنشآت.

8- الحد من المخاطر: بالرغم من عدم وجود تصنيف موحد لأنواع المخاطر التي تواجهها منشآت الأعمال، إلا أن هناك اتفاقاً على أنها يمكن أن تنتج من مصادر داخلية وخارجية خاصة بهذه المنشآت، وبالتالي إمكانية تصنيفها في مجموعات رئيسة، هي(معيار إدارة الخطر، الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، ص 3):

- مخاطر إستراتيجية: تتأثر بالمنافسة، والتغيرات في الصناعة أو في طلبات العملاء، بالإضافة إلى الأصول غير الملموسة.
- مخاطر مالية: ناتجة عن عوامل خارجية مثل التغيرات في معدلات الفائدة، وأسعار الصرف، والائتمان، بالإضافة إلى تأثرها بعوامل داخلية مثل السيولة، والتدفقات النقدية.
- مخاطر تشغيلية: تتأثر بالعديد من العوامل مثل اختيار العاملين، وأنشطة سلسلة التوريد، والأنشطة التشغيلية الأخرى.

- مخاطر بيئية: وتؤثر فيها العديد من العوامل مثل الرأي العام، والعقود، والعلاقات مع أصحاب المصالح، بالإضافة إلى التغيرات المناخية.

وتعتمد منشآت الأعمال في التعرف على المخاطر المصاحبة لأنشطتها ومواجهتها بشكل منظم على كثير من الإجراءات، والتي تساعد على فهم الجوانب الإيجابية والسلبية المحتملة للعوامل المؤثرة على قدرتها على تحقيق هدف تعظيم القيمة، سواء بزيادة احتمال النجاح، أو بخفض احتمال الفشل وعدم التأكد، وتعرف هذه العملية بإدارة المخاطر Risk Management (معيار إدارة الخطر، الجمعية المصرية لإدارة الأخطار، ص 3). وفي هذا الخصوص تؤكد دراسة (عفاف مبارك، 2005م، 176) على أنه ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها نوع من إدارة المخاطر، والتي يمكن أن تساعد على تجنب كوارث اجتماعية وبيئية مرافقة لأنشطة وعمليات المنشأة، على أساس أن تكلفة برامج الأمن والسلامة أو البرامج البيئية تعتبر ضئيلة، مقارنة بالخسائر الاقتصادية التي يمكن ان تسببها إصابات العمل، أو انبعاثات بيئية فوق الحدود المسموح بها. وبالتالي فإن المزايا الناتجة عن إدارة المخاطر تعد من أبرز الدوافع وراء توجه منشآت الأعمال نحو تحقيق التنمية المستدامة. حيث برز مفهوم إدارة المخاطر بشكل كبير في ظل تأثير المخاطر الناتجة عن جائحة كوفيد-19على قدرة هذه المنشآت على الاستمرار في الأجل الطويل (Davis, Jenny and Jean van den, 2020, pp. 2-3).

نتائج الدراسة:

على ضوء ما جاء في ثنايا هذه الدراسة البحثية، يخلص الباحث إلى النتائج التالية:

- أن تأثيرات جائحة كوفيد -19 وما صاحبها من توقف الانتاج وانقطاع سلاسل التوريد، ساهمت في الحد من قدرة منشآت الأعمال على تعظيم منافع اصحاب المصالح، وحسن الاستغلال للموارد المتاحة، والالتزام بكافة الإجراءات القانونية حيال مكافحة الفساد والسلوك المناهض للمنافسة والاحتكار.

- من المتوقع أن تتعارض الإجراءات الحكومية المتعلقة بتطبيق إجراءات الحجر الصحي، مع العديد من المعايير والسياسات التي تنظم جوانب الأداء الاجتماعي لمنشآت الأعمال، على سبيل المثال: حقوق العاملين، وخصوصية العميل، وتكافؤ الفرص، حقوق الانسان.

- تشير تأثيرات كوفيد -19 والإجراءات الحكومية المتخذة للحد من انتشار الوباء الى انخفاض في انبعاث الكربون وتراجع استهلاك الطاقة. فضلا عن عدم قدرة العديد من منشآت الأعمال على التكيف مع التحديات الأخرى التي خلفتها هذه الجائحة.

- ان لجائحة كوفيد-19 تأثير واضح على مبادئ الاستدامة، حيث أضافت إجراءات ومتطلبات يجب على منشآت الاعمال أخذها في الاعتبار في سعيها لتحقيق الاستدامة، وأن نجاحها في تحقيق ذلك يتطلب تضمين هذه الآثار ضمن نطاق الأعمال الحالية والمستقبلية لها، باعتبارها من أهم محددات النجاح في الأجل الطويل.

- من المتوقع أن يزداد دور الحكومات مستقبلاً، خاصة فيما يتعلق بأداء منشآت الأعمال المتصل بصحة وسلامة المجتمع خاصة أن المنشآت التي تلتزم بمعايير الاستدامة، أكثر قدرة ومرونة على مواجهة آثار جائحة كوفيد، وأنها اقل تأثراً بالأضرار التي تسببت بها.

- سلطت جائحة كوفيد-19 الضوء على المسئولية المشتركة للجميع بما فيهم المجتمع، والذي يعد أمر جيد في نهاية المطاف للأعمال الخاصة بمنشآت الأعمال في سعيها نحو تحقيق الاستدامة.

- اهتمام المنشأة بخلق القيمة لأصحاب المصالح بتبني مبادرات مستدامة ذات تكلفة عالية، يحد من قدرتها على خلق وتعظيم القيمة للمساهمين خاصة في ظل تأثر سلسلة التوريد بالجائحة. وبالتالي فإن نجاحها في خلق قيمة مستدامة، يتطلب التركيز على العلاقات التبادلية بين المساهمين وبقية أصحاب المصالح، والحفاظ على الشفافية واللجوء إلى تطبيق استراتيجيات مستدامة توازن بين صحة العاملين والمجتمع وبين عائدها الاقتصادي.

- ينظر إلى التنمية المستدامة على أنها نوع من إدارة المخاطر، والتي يمكن أن تساعد على تجنب آثار كوفيد-19، كما يمكن استخدام ابتكارات تكنولوجيا صديقة للبيئة أو استخدام التسويق الالكتروني، لتحقيق أعلى قدر من الفوائد، والحد من المخاطر الاجتماعية والبيئية التي قد تواجهها المنشآت في ظل الجائحة.

مراجع الدراسة:-

أولا : المراجع العربية:

- أحمد فرغلي حسن، "**البيئة والتنمية المستدامة الإطار المعرفي والتقييم المحاسبي**"، مركز تطوير الدراسات العليا والبحوث، جامعة القاهرة، الطبعة الاولى، مارس، 2007م.
- الأمانة العامة لاتحاد الغرف التجارية، "**الأثار الاقتصادية والاجتماعية لفيروس كورونا المستجد على الوطن العربي**"، ابريل، 2020م.
- الأمم المتحدة، "**كشف البيانات المتعلقة بتأثير الشركات على المجتمع- الاتجاهات والقضايا الراهنة**"، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نيويورك وجنيف، 2004م.
- باسم شمس الدين، "**الإدارة الاستراتيجية**"، غير مبين دار النشر، 2004م.
- بريكة السعيد، مسعى سمير، "تقييم المنشأة الاقتصادية: مدخل القيمة الاقتصادية المضافة EVA"، **الملتقى الدولي: صنع القرار في المؤسسات الاقتصادية**، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، ابريل، 2009م.
- خالد مصطفى قاسم، "**إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة**"، الدار الجامعية، الإسكندرية، الطبعة الثانية، 2010م.
- دوجلاس موسشيت، "**مبادىء التنمية المستدامة**"، الدار الدولية للاستثمارات الثقافية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2000م.

- رزان حسين كمال، "تحليل سلسلة القيمة لأغراض خفض التكلفة – دراسة حاله"، **رسالة ماجستير غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 2003م.
- سعيد العنزي، "محاولة جادة لتأطير نظرية أصحاب المصالح في دراسات إدارة الأعمال"، **مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية**، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007م.
- شوقي ناجي جواد، د. هيثم على حجازي، ود. محمد إقبال العجلوني، "أثر تفعيل المعرفة في المنظمات الريادية أنموذج مقترح للمنظمات الأردنية"، **المؤتمر العلمي الدولي السنوي العاشر**، الريادة في مجتمع المعرفة، كلية افقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة الردنية، 26-29أبريل 2010م.
- صلاح محمد عمران، "إطار المحاسبة الإدارية لأغراض الإدارة الإستراتيجية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة اسيوط، 2005م.
- طارق رضوان محمد رضوان، "أثر الدور الأخلاقي والمسئولية الاجتماعية على الفعالية التنظيمية لمنظمات الأعمال المصرية-دراسة تطبيقية على شركات انتاج الدواء في مصر"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة، جامعة طنطا، 2008م.
- عفاف مبارك محمد، "مراجعة قياس والتقرير عن التنمية المستدامة في إطار المساءلة المحاسبية"، **مجلة آفاق جديدة**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الثالث والرابع، يوليو وأكتوبر، 2005م.
- علي مال الله عبدالله، عبدالواحد غازي محمد، "موقف المنظمات المهنية المحاسبية من تأثيرات جائحة COVED-19" **الورشة الالكترونية بعنوان الاثار المحتملة لجائحة كورونا على الموازنة العامة للدولة ومهنة المحاسبة والتدقيق**، كلية الادارة والاقتصاد- جامعة الموصل،21نيسان، 2020م.
- فؤاد القاضي، "**استراتيجيات التنمية التنظيمية**"، غير مبين دار النشر، الطبعة الخامسة، القاهرة، 2006م .
- لهيئة السعودية للمحاسبين القانونيين، "**آثار انتشار فيروس كورونا (كوفيد-19) على إعداد القوائم المالية ومراجعتها**"، 2020م.
- محمد عبد الحميد مطاوع، "نحو إطار فكري للمحاسبة الإدارية البيئية-دراسة نظرية تطبيقية"، **مجلة آفاق جديدة للدراسات التجارية**، كلية التجارة، جامعة المنوفية، العدد الأول والثاني، يناير - ابريل، 2006م.
- معن وعدالله المعاضيدي، "إدارة المخاطر الاستراتيجية المسببة لفقدان المنظمة للمزايا التنافسية الآليات والمعالجات : دراسة نظرية تحليلية"، **المؤتمر العلمي السابع**، إدارة المخاطر واقتصاد المعرفة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 16-18 ابريل، 2007.
- معيار إدارة الخطر، **ترجمة الجمعية المصرية لإدارة الأخطار**. www.erma-egypt.org

- ميثاق أحمد محمد راجح، "تطوير النموذج المحاسبية لتقييم الأداء في ضوء التوجه الاستراتيجي نحو التنمية المستدامة-دراسة تطبيقية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، جامعة اسيوط، 2013م.
- نادية راضي عبد الحليم، "نحو تطوير منظومة المحاسبة الإدارية البيئية للمساهمة في التنمية المستدامة"، **مجلة الدراسات المالية والتجارية**، كلية التجارة- بني سويف، جامعة القاهرة، العدد الثاني، يوليو 2003م.
- نهال محمد فتحي الشحات درغام، "برنامج لتطبيق نظم الإدارة البيئية في الصناعات الكبيرة لتحقيق التنمية المستدامة"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، معهد الدراسات والبحوث البيئية، جامعة عين شمس، 2007م.
- نور الدين عبدالله المحمودي، "**نحو نظرية المحاسبة البيئية والاجتماعية**"، الدار الأكاديمية للطباعة والتأليف والترجمة والنشر، طرابلس، الجماهيرية العظمى، 2007م.
- هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، " **آثار جائحة كوفيد على المساواة بين الجنسين في المنطقة العربية**"، 2020م.
- ياسين خرشوفة، "فيروس كورونا كوفيد-19 والتغير المناخي أوجه التشابه وتداعياتهما على أهداف التنمية المستدامة 2030"، **نشرية الألسكو العلمية**، العدد الأول، ماي، 2020م.
- يوسف عبد الباقي محمد "التحليل الاستراتيجي للتكاليف لدعم الميزة التنافسية للمنشأة-دراسة نظرية تطبيقية"، **رسالة دكتوراه غير منشورة**، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، 2003م.

ثانيا: المراجع الأجنبية:

- Beckett, Robert and Jan Jonker, "Accountability 1000: A New Social Standard for Building Sustainability", **Managerial Auditing Journal**, Vol. 17, 2002.
- Burton, Ian, "Our Common Future- World Commission on Environment and Development", **Environment**, Vol. 29, No. 5, Jun. 1987.
- Cohen , Maurie J., " Does the COVID-19 outbreak mark the onset of a sustainable consumption transition?", **Sustainability: Science, Practice and Policy**, 2020.
- Davis, Jenny and Jean van den **, "Covid-19 Gives Sustainability a Dress Rehearsal"**, Bain & Company, 2020.
- E&O, " PREPARING FOR COVID-19 TIPS FOR SMALL BUSINESS TO PREPARE FOR COVID-19", **CPA Australia,** 2020.

- Eccles, Robert G., Kathleen Miller Perkins and George Serafeim, " How to Become a Sustainable Compan", **RESEARCH FEATURE**, June 01, 2012. https://sloanreview.mit.edu/article/how-to-become-a-sustainable-company/
- Epstein, Marc J. and Priscilla S. Wisner, "Using a Balanced Scorecard to Implement Sustainability", **Environmental Quality Management**, Winter, 2001.
- Epstein, Marc J. and Marie-Josee Roy, "Improving Sustainability Performance: Specifying, Implementing and Measuring Key Principles", **Journal of general management,** Vol. 29, No. 1, 2003.
- Epstein, Marc J., "**Making Sustainability Work: Best Practices in Managing and Measuring Corporate Social, Environmental, and Economic Impacts**", -Greenleaf Publishing Limited, 2008.
- Global Reporting Initiative, 2016. https://www.globalreporting.org
- Hishan ,Sanil S & other, " Pandemic thoughts, civil infrastructure and sustainable development: Five insights from COVID-19 across travel lenses", **Talent Development & Excellence**, Vol.12, No.2s, 2020.
- Hishan ,Sanil S & other, " Pandemic thoughts, civil infrastructure and sustainable development: Five insights from COVID-19 across travel lenses", **Talent Development & Excellence**, Vol.12, No.2s, 2020.
- ICMM, International Council on Mining and Metals. http://www.icmm.com/our-work/sustainable-development-framework/10-principles
- Jasch, Christine and Žaneta Stasiškienė, "From Environmental Management Accounting to Sustainability Management Accounting", **Environmental Research, Engineering and Management**, Vol. 34, No. 4, 2005.
- Larsso, Robert, " Integrating Sustainability With Business Strategy - the Swedish Chemical Industry", **Master's Thesis**, Centre for Tran disciplinary Environmental Research, Stockholm University, 2007.
- Laszlo, Chris, Dave Sherman and John Whalen, "The New Discipline of Sustainable Value" **Corporate Strategy Today**, Iss. VII / VIII, June, 2003.

- Lo´pez, M., Arminda Garcia and Lazaro Rodriguez, "Sustainable Development and Corporate Performance: A Study Based on the Dow Jones Sustainability Index", **Journal of Business Ethics,** Vol. 75, 2007.
- Mahler, Daniel, "The Sustainable Supply Chain", **Supply Chain Management Review**, Vol. 11, Issue 8, Nov. 2007..
- Maria, Nicola & others, " The socio-economic implications of the coronavirus pandemic (COVID-19)", **International Journal of Surgery**, vol. 78, 2020.
- Mills, Roger, "Strategic Value Analysis: Linking Finance and Strategy", **Management Accounting**, Vol. 73, Issue 4, Apr. 1995.
- OECD, "**Evaluating the initial impact of COVID-19 containment measures on economic activity**", 10 June 2020. http://www.oecd.org/coronavirus/.
- OECD," COVID-19 and Responsible Business Conduct", Paris,2020. http://www.oecd.org/coronavirus/en/
- OECD," COVID-19 and Responsible Business Conduct", Paris, 2020. http://www.oecd.org/coronavirus/en/
- Van Marrewijk, Marcel, "Concepts and Definitions of CSR and Corporate Sustainability: Between Agency and Communion**", Journal of Business Ethics**, Val. 44, 2003.
- **World Business Council for Sustainable Development (WBCSD)**, Meeting Changing Expectations: Corporate Social Responsibility,1999.
- WTO, "E-COMMERCE, TRADE AND THE COVID-19 PANDEMIC", **World Trade Organization**, 4 may, 2020.
- Zsolnai, Laszlo, "Green Business or Community Economy?", **International Journal of Social Economics**, Vol. 29, No. 8, 2002

و اقع التعليم الإفتراضي وقت الأزمات

la réalité de l'éducation virtuelle en temps de crise

خيرة عياد
تخصص عقود مدنية وتجارية،جامعة ابن خلدون – تيارت.

الملخص:
يشهد العصر الحالي تقدما تقنيا كبيرا في وسائل وتقنيات الإتصال والمعلومات والذي استفادت منه العديد من المجالات والقطاعات أهمها التعليم الذي استثمر هذا التقدم بطريقة فاعلة سواء من خلال دمج هذه التطورات في العملية التقليدية أو من خلال خلق تعليم متطور متكامل يعتمد أساسا على توفر وسائل وتكنولوجيات اتصال عالية الجودة والكفاءة والذي أطلق عليه العديد من المصطلحات والمفاهيم ومن أكثرها شيوعا: التعليم الإلكتروني،التعليم الرقمي،التعليم الإفتراضي وغيرها من المصطلحات.
كلمات مفتاحية : تكنولوجيا الإتصال والمعلومات، التعليم الإلكتروني،التعليم الإفتراضي،التعليم الرقمي.

Résumé:
L'ère actuelle est témoin de progrès techniques significatifs dans les moyens et les technologies de communication et d'information, qui a bénéficié à de nombreux domaines et secteurs, dont le plus important est l'éducation, qui a investi ces progrès de manière efficace, que ce soit en intégrant ces développements dans le processus traditionnel ou en créant une éducation intégrée sophistiquée basée principalement sur la disponibilité de technologies de communication de haute qualité et efficaces, qui a été appelé de nombreux termes et concepts, les plus communs. E-learning, l'éducation numérique, l'éducation virtuelle et d'autres termes.
Mots-clés: Communication et technologie de l'information, e-learning, éducation virtuelle, éducation numérique.

مقدمة :

نتيجة للتطورات المتسارعة في السنوات القليلة الماضية في مجال تقنيات الحاسوب، والوسائط المتعدده والشبكة العالمية للمعلومات والتكامل فيما بينها ظهر مايطلق عليه اليوم تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وأدى استخدامها إلى اكتشاف إمكانيات جديدة لم تكن معروفة من قبل، ظهر أثرها بوضوح في جميع مجالات الحياة اليومية، حيث حولت العالم المترامي الأطراف إلى قرية صغيرة يمكن زيارة أي مكان به في ثوان معدودة، وذلك من خلال قنوات الإتصال المتعددة والعالية السرعة،

هذا ما أدى بمختلف القطاعات إلى اعتماد هذه التقنيات التي تسهل من العمل وتعطي امتيازات أكثر تتمثل في الجودة والسرعة.

ومن بين هذه المجالات نجد ميدان التعليم الذي استفاد وبصفة كبيرة من هذه التكنولوجيات الحديثة وذلك من خلال دمجها في العملية التعليمية مما نتج عنه العديد من الأنماط الجديدة في التعليم والتي أساسها الوسائل التكنولوجية .

فظهرت العديد من الأشكال الجديدة كالتعليم الإلكتروني،الإفتراضي،وغيرها من الأنماط التي شرعت العديد من الجامعات العالمية بتطبيقها منذ فترة طويلة،غير أن جامعاتنا الجزائرية هي في الخطوات الأولى لتجسيد مثل هذه المشاريع وتطبيقها .

ونظرا لأهمية الموضوع نطرح الإشكالية لهذا البحث كما يلي:

ماالمقصود بالتعليم الإفتراضي في العالم وتداعياته على التعليم العالي ؟

سنحاول من خلال هذا البحث،عرض مفهوم التعليم الإفتراضي وفوائده وبيان تحدياته.

وفي سبيل معالجة الموضوع اتبعنا منهجا تحليليا وفق خطة كلاسيكية بسيطة،تتكون مما يلي:

المحور الأول : ماهية التعليم الإفتراضي.

المحور الثاني :أهداف وتحديات التعليم الإفتراضي.

المحورالأول :ماهية التعليم الإفتراضي

أولا : مفهوم التعليم الإفتراضي

هو طريقة ابتكارية لإيصال بيئات التعليم الميسرة، والتي تتصف بالتصميم الجيد والتفاعلية والتمركز حول المتعلم، لأي فرد وفي أي مكان أو زمان، عن طريق الإنتفاع من الخصائص والمصادر المتوافرة في العديد من التقنيات الرقمية سويا مع الأنماط الأخرى من المواد التعليمية المناسبة لبيئات التعليم المفتوح والمرن.[1]

---

[1] آل محي،عبد الله يحي،الجودة في التعليم الإلكتروني:من التصميم إلى إستراتيجيات التعليم، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعلم عن بعد،27-29 مارس 2006،مسقط،عمان .

كما يشمل كل الوسائل الحديثة المعتمدة في التعليم أي كل الوسائط الإلكترونية من وسائل للعرض وصور ورسومات وحاسوب وأدوات العرض التي تساهم في نقل المعارف بأقصر وقت مثل الحاسوب ووسائل العرض والمحاضرات الإلكترونية وغيرها.[2]

يعرف أيضا أنه هو شكل حديث لتوصيل التعلم والمصمم تصميما جيد،والذي يتمركز حول الطالب ويتسم بالتفاعل ويتيح بيئة تعلم من أي مكان وفي أي وقت عن طريق استخدام مصادر التكنولوجيا الرقمية المتنوعة والتي تمتاز بالمرونة وبتوفير بيئة تعلم موزعة.[3]

فالتعليم الإفتراضي هو أن نتعلم المفيد من مواقع بعيدة لا يحدها مكان ولا زمان بواسطة الإنترنت والتقنيات.[4]

نقل عملية التعليم من مجرد التلقين من قبل المعلم،وعملية التخزين من قبل الطالب إلى العملية الحوارية التفاعلية بين الطرفين هي الهدف الذي نطمح الوصول إليه لتحسين مستوى التعليم،فالتعلم الإفتراضي يمكن الطالب من تحمل مسؤولية أكبر في العملية التعليمية عن طريق الإستكشاف و التعبير و التجربة فتتغير الأدوار حيث يصبح الطالب متعلما بدلا من متلق و المعلم موجها بدلا من خبير.[5]

كما عرفه شمس وإسماعيل بأنه:مستحدث تكنولوجي يقوم على تقديم بيئة تعلم تفاعلية متمركزة حول المتعلم،ومصممة مسبقا بشكل جيد في ضوء مبادئ التصميم التعليمي المناسبة لبيئة التعليم المفتوحة و المرنة،وتستخدم مصادر الأنترنيت و التقنيات الرقمية،ومتاحة لكل فرد،في أي مكان وأي زمان.[6]

ثانيا :فوائد التعليم الإفتراضي وسلبياته

التعليم الإفتراضي سيفتح أفاقا جديدة للمعلمين والمتعلمين لم تكن متاحة من قبل وهي حل واعد لحاجات طلبة المستقبل لذا لابد لنا من التطرق إلى فوائد العليم الإفتراضي (أ)،ثم سلبياته(ب).

أ_ فوائد التعليم الإفتراضي:

يمكن تلخيص أهم المزايا التي يقدمها التعليم الإفتراضي فيما يلي :[7]

بغدادي خيرة،تجربة التعليم الإلكتروني في الجزائر ،الملتقى الوطني الثاني الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر،مارس 2014،ص02 [2]

[33] Khan Bordul:Managing E.learning Desingn,Delivery,Implementation and Evaluation, Science Publishing,London,2005,p 03.

[4]عبد الله بن عبد العزيز الموسى،التعليم الإلكتروني مفهومه..خصائصه..فوائده..عوائقه،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مدرسة المستقبل جامعة الملك سعود،الرياض،16-17/08/1423 ،ص 06

[5] المؤتمر الدولي الثالث تقنيات المعلومات و الإتصالات في التعليم والتدريب ،الخرطوم ،السودان،2016، 185 .

[6] شمس،نادر سعيد واسماعيل،سامح سعيد،مقدمة في تقنيات التعلم،دار الفكر،عمان،2008 ،ص 238 .

[7]إبراهيم بختي،دور التعليم الإفتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية 10-09 مارس 2004،جامعة ورقلة،ص 276

_ الإفادة من التقدم التكنولوجي والمعلوماتي ووسائل الإتصال الحديثة في إحداث نقلة نوعية في مجال التعليم،واستحداث أنماط تعليمية تساعد في التغلب على التحديات التي يواجهها التعليم التقليدي .[8]

_ سهولة الوصول إلى مصادر المعرفة واختصار وقت البحث عن المعلومة .

_ الحل الأمثل وقت الأزمات .

_ الحل الأمثل لتعليم الأفراد المتباعدين جغرافيا،وفك العزلة عنهم .

_ ملائمة ومرونة جدولة أوقات الدراسة،مما يمنع الغياب عن العمل .

_ التغلب على الندرة في بعض التخصصات العلمية:حيث يمكن التعليم الإلكتروني المدرس أن يشرف على عدد كبير من الطلبة .

_ يساعد على التفاعل بين الثقافات المختلفة .

_ رفع كفاءة المتعلم أو المتدرب في الأداء ، وتنمية شخصيته وخلق الإعتماد على الذات .

_ تنمية مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال الحديثة .

_ يقوم التعليم الإفتراضي على عدم إشتراط الوجود المتزامن للمتعلم مع المدرس في الموقع نفسه،أي يتم التغلب على عنصري الزمان والمكان،وعليه تنشأ ضرورة لأن يقوم بين المدرس والمتعلم وسيط،وللوساطة هذه جوانب تقنية وبشرية وتنظيمية[9].

ب_ سلبيات التعليم الإفتراضي:

على الرغم من المميزات التي قدمها التعليم الإفتراضي للتعليم إلا أنه تشوبه بعض السلبيات نذكر منها :[10]

_ التجرد من الطابع الإنساني لعدم تفاعل المعلم والمتعلم وجها لوجه.

_ غياب النوعية في التعليم.

_ صعوبة التقييم والحراسة فيما يتعلق بالإمتحانات.

_ عدم الإستعمال العقلاني للتكنولوجيا في الدول الغير المنتجة لها وإنتشار مايسمى بسرقة المشاريع.[11]

_ تهميش دور المدرس والتقليل من أهميته.

_ التخلي علىحضور المحاضرات.

فاروق حسن محمد شريف،أفاق التعليم الإفتراضي الفلسطيني ودوره في التنمية السياسية(نحو جامعة فلسطينية إفتراضية) ،مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة نابلس،فلسطين،2006، ص 56

[8]

منى هادي صالح ،دراسة إمكانية تطبيق بيئة تعليم إفتراضية في المؤسسات التعليمية،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصاديةالجامعة،العدد الخاص لمؤتمر الكلية،2013،ص 479 .

[9]

[10] فاروق حسن محمد،مرجع سابق،ص 58 .

رابحية بن علي ،التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أساتذة الجامعة ،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة ورقلة،2011 ،ص 111.

[11]

_ يرى البعض أنه أصبح منافسا للتعليم التقليدي مما يؤدي إلى النزوح الجماعي نحو الجامعات الإفتراضية.

_ تعرض قواعد البيانات و المواقع إلى القرصنة.

المحور الثاني :أهداف وتحديات التعليم الإفتراضي

أولا: أهداف التعليم الإفتراضي

إن الدخول إلى بوابة التقنيات الحديثة يجب أن يرتكز على أهداف محددة يجب تحقيقها من خلال هذا الدخول كي يتم تحقيق الفائدة الأكبر،وتحقيقا لذلك نرى أن من أهم الأهداف التي يجب تحقيقها من التعليم الإفتراضي مايلي[12]:

_ توفير بيئة تعليمية ومتعددة المصادر تخدم العملية التعليمية بكافة محاورها نمذجة التعليم وتقديمه في صورة معيارية،فالدروس تقدم في صورة نموذجية والممارسات التعليمية المتميزة يمكن إعادة تكرارها .من أمثلة ذلك بنوك الأسئلة النموذجية ،خطط الدروس النموذجية،الإستغلال الأمثل لتقنيات الصوت والصورة وما يتصل بها من وسائط متعددة .

_ إعداد جيل من المعلمين والطلاب قادر على التعامل مع التقنية ومهارات العصر والتطورات الهائلة التي يشهدها العالم.المساعدة على نشر التقنية في المجتمع وجعله مجتمعا مثقفا إلكترونيا ومواكبا لما يدور في أقاصي الأراضي.[13]

_ ويشير أيضا إلى التعلم عن بعد أو التعلم المثرى بالحاسوب والأنترنت وباستخدام وسائل التعليم القائمة على الويب وبرامج التشارك الجماعي والبريد الإلكتروني والتخاطب والتقييمات القائمة على الحاسوب وغيرها، ولعل مما يعطي لهذا النوع من التعليم هو المرونة العالية حيث أنه يتميز بأنه تعليم :أي مكان،أي زمان،أي وسيلة،أي مجال.[14]

ثانيا :تحديات التعليم الإفتراضي

ولهذا يمكن تحديد بعض التحديات الرئيسة التي تواجه تطبيق التعلم الإفتراضي ،وبعض الحلول المقترحة لتغلب عليها فيما يلي:

_ نقص التمويل والبنية التحتية اللازمة للتعلم الإلكتروني.

_ نقص القوة البشرية المدربة :وتتمثل في عدم وجود الفنيين والخبراء والمتخصصين اللازمين لتطبيق مشروع التعليم الإلكتروني،ويمكن التغلب على ذلك من خلال عقد بعقد دورات تدريبية مكثفة للقوى البشرية اللازمة،و إرسالهم في بعثات تدريبية إلى الدول المتقدمة.

فارس إبراهيم الراشد،التعليم الإلكتروني واقع وطموح،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم الإلكتروني،مدارس الملك [12]فيصل ،السعودية،23/4/2003- 21 ،ص 07 .

[13] منى هدى صالح،المرجع السابق،ص 490 .

نجم عبود نجم،إدارة المعرفة(المفاهيم والإستراتجيات والعمليات)،الطبعة الثانية ،الوراق للنشر والتوزيع [14]،الأردن،2008،ص 350 .

_ الأمية التكنولوجية في المجتمع ونقص الوعي بالتعلم الإلكتروني:وهذا يتطلب جهدا مكثفا لتدريب وتأهيل المعلمين والمتعلمين بشكل خاص استعدادا لهذه التجربة.

_ أمن المعلومات :أي كيفية تطبيق سياسات أمنية من أجل حماية قواعد البيانات ومواقع التعليم الإفتراضي من مختلف الإستخدامات غير المصرح لها.

_ المشاكل التقنية والتي تتمثل بصعوبة الوصول للمعلومات وانقطاع الشبكة المفاجئ نتيجة لضعف شبكة الأنترنت[15].

_ عدم توافر الأجهزة الكافية للطلاب،حيث يعتبر استخدام الحاسوب مكلفا كما أن التعليم الحديث يتطلب أجهزة ذات مستوى عال لتلاءم البرامج المتطورة.

_ نقص الخبرة لدى الأشخاص القائمين على البرامج التعليمية وعدم إلتحاقهم بالدورات و المؤتمرات في الدول العالمية و المتطورة.

خاتمة :

يعد استخدام التكنولوجيا الحديثة من الأهداف الرئيسية لسياسات التعليم في أي دولة كانت،إذ أصبحت من أهم أدوات التنمية في العصر الذي نعيشه فقد تم إدخال الحاسب الآلي كمادة ومنهج دراسي في المدارس التربوية والجامعية..

كما يمكن القول أن التعليم الإفتراضي هو ميدان جديد في ميدان التعليم في الوطن العربي والجزائر خاصة،بالتالي مزال يحتاج إلى بعض الإمكانيات والشروط منها البيئة التكنولوجية والثقافية التي تسمح بنجاح هذا النمط من التعليم لا سيماالجامعات الإفتراضية أو الإلكترونية.

وهناك العديد من الخطط التنموية المستقبلية التي تهتم بالتعليم و العمل على تحقيق الأهداف و التوسع في تنفيذ تلك الخطط التعليمية لمواجهة الأزمات و مساعدة على تطوير التعليم و استخدام أحدث التقنيات التعليمية.وكذلك تحديد الأدوار المؤسساتية التي تقوم بتضمين ومراجعة المعلومات المتعلقة بالدراسة عن بعد بما يحقق التكامل والنجاح ،والتوسع في تدشين نظم المعلومات التي تخدم المجتمع،و الإهتمام بالتنمية البشرية،ومن ثم الإرتقاء إلى المستويات العالمية .

ومن خلال هذه النتائج فإننا نوصي بما يلي:

_ توفير الأنترنت في الجامعة وفي الإقامات الجامعية لأنها من أبرز العوائق.

_ اجراء تكوين للطلبة حول كيفية استخدام الموقع وإبراز المميزات التي يتيحها.

_ توعية الطلبة والأساتذة بأهمية التعليم الإلكتروني من خلال تنمية الثقافة الإلكترونية.

_ متابعة الطلبة المسجلين وتقديم تحفيزات للطلبة الأكثر دخولا للموقع وذلك من طرف أستاذ المقياس.

---

[15] أسماء العقاد،التعليم الإلكتروني والتحديات المعاصرة،جامعة بيرزيت كلية تكنولوجيا المعلومات قسم هندسة،أنظمة الحاسوب،2009 ،ص 12 .

_ محاولة الإستخدام الأمثل لجميع مميزات الموقع وعدم الإقتصار فقط على خدمة وضع المحاضرات.

_ الإستفادة من التعليم الإفتراضي في تحويل بعض المناهج الدراسية المقررة في المدارس والكليات والجامعات من صورتها التقليدية إلى مناهج إلكترونية بناء على خطط تربوية تفاعلية و سياسات مدروسة و موجهة وتأهيل الأساتذة.

_ ربط المكتبات و الجامعات التقليدية بالمكتبات الإلكترونية لخدمة الطلبة والمدرسين.

_ ضرورة التدريب المستمر لتوظيف مستحدثات تكنولوجيا التعليم و المعلومات في التعليم.

قائمة المراجع:

1 آل محيي،عبد الله يحيي،الجودة في التعليم الإلكتروني:من التصميم إلى إستراتيجيات التعليم، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتعلم عن بعد،27-29 مارس 2006،مسقط،عمان .

2 بغدادي خيرة،تجربة التعليم الإلكتروني في الجزائر ،الملتقى الوطني الثاني الحاسوب وتكنولوجيا المعلومات في التعليم العالي،جامعة قاصدي مرباح، ورقلة ،الجزائر،مارس 2014،ص02

3 khan Bordul:Managing E.learning Desingn,Delivery,Implementation and Evaluation, Science Publishing,London,2005,p 03.

4 عبد الله بن عبد العزيز الموسى،التعليم الإلكتروني مفهومه..خصائصه..فوائده..عوائقه،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة مدرسة المستقبل جامعة الملك سعود ،16-17/08/1423 ،ص 06

5 المؤتمر الدولي الثالث تقنيات المعلومات و الإتصالات في التعليم والتدريب ،الخرطوم ،السودان،2016، 185 .

6 شمس،نادر سعيد واسماعيل،سامح سعيد،مقدمة في تقنيات التعلم،دار الفكر،عمان،2008 ،ص 238 .

7 إبراهيم بختي،دور التعليم الإفتراضي في إنتاج وتنمية المعرفة البشرية،الملتقى الدولي حول التنمية البشرية وفرص الإندماج في إقتصاد المعرفة و الكفاءات البشرية 10-09 مارس 2004،جامعة ورقلة،ص 276

8 فاروق حسن محمد شريف،أفاق التعليم الإفتراضي الفلسطيني ودوره في التنمية السياسية (نحو جامعة فلسطينية إفتراضية)،مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية ،جامعة نابلس،فلسطين،2006، ص56 .

9 منى هادي صالح ،دراسة إمكانية تطبيق بيئة تعليم إفتراضية في المؤسسات التعليمية،مجلة كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة،العدد الخاص لمؤتمر الكلية،2013،ص 479.

10 فاروق حسن محمد،مرجع سابق،ص 58.

11 رابحية بن علي ،التعليم الإلكتروني من وجهة نظر أساتذة الجامعة ،مجلة العلوم الإنسانية والإجتماعية ،جامعة ورقلة،2011 ،ص 111.

12 فارس إبراهيم الراشد،التعليم الإلكتروني واقع وطموح،ورقة عمل مقدمة إلى ندوة التعليم الإلكتروني،مدارس الملك فيصل ،السعودية،23/4/2003- 21 ،ص 07 .

13 منى هدى صالح،المرجع السابق،ص 490 .

14 نجم عبود نجم،إدارة المعرفة(المفاهيم والإستراتجيات والعمليات)،الطبعة الثانية ،الوراق للنشر والتوزيع ،الأردن،2008،ص 350 .

15 أسماء العقاد،التعليم الإلكتروني والتحديات المعاصرة،جامعة بيرزيت كلية تكنولوجيا المعلومات قسم هندسة،أنظمة الحاسوب،2009 ،ص 12 .

المسؤولية الاجتماعية للشركة في ظل جائحة كورونا وتأثيرها على حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة

الأستاذة : أوشن حنان محاضر_أ_ كلية الحقوق والعلوم السياسية _جامعة _خنشلة _ الجزائر_

ملخص

اختراق مفهوم التنمية المستدامة لعالم منظمات الأعمال أخرج هذه الأخيرة من عزلتها الداخلية كنظام مغلق، ودورها الاقتصادي البحت، إلى نظرة حديثة، وبيئة خارجية أكثر تعقيداً وغموضاً وتداخلاً. فالتطور الحاصل في البيئة الخارجية ولد أطرافاً أخرى لمنظمات الأعمال، تمارس ضغوطاً وتؤثر في نشاطها، وأفرز أدواراً جديدة اجتماعية وسياسية وبيئية كانت مهملة سابقاً، مما يضع حدوداً، ويضيف معطيات أخرى إلى التزاماتها.

لذا أصبح لزاماً على منظمات الأعمال أن تضاعف جهودها، وأن تسعى نحو بناء علاقات إستراتيجية أكثر عمقاً مع الأطراف ذات العلاقة - المؤثرة في المنظمة والمتأثرة بها-، لكي تتمكن من مواجهة التحديات التي تتعرض لها في عصرنا الراهن، وخاصة تلك المتعلقة بالمنافسة التي أدخلت متطلبات التنمية المستدامة في طياتها.

وبالتالي، فلقد أصبحت المسؤولية الاجتماعية شعاراً ترفعه منظمات الأعمال الناجحة والرائدة، من خلال بذل الكثير من الجهود للاهتمام بهذا المفهوم، وإدماجه ضمن متطلبات أدائها، مما يستوجب إدراجه ضمن أولوياتها القصوى، وعلى كافة مستوياتها الإدارية. إذ أن المنظمة التي لا تقوم بتبني المسؤولية الاجتماعية في أعمالها، في العصر الحالي، تجد نفسها غارقة تدريجياً في دوامة من المشاكل، بل والمتناقضات التي لا حصر لها، وقد تواجه - بالتأكيد - عدم رضا أفراد المجتمع عن أنشطتها ككل، لا سيما المحافظين على البيئة منهم.

وفي ظل أزمة جائحة كورونا ،أصبح إلزاما إيجاد حلول جذرية تلائم فكرة الظرف الطارئ ،بما يتماشى ومتطلبات سوق العمل ، وحدود حماية المحيط والبيئة

Abstract

The penetration of the sustainable development's concept for the business organizations' world drove the latter from internal isolation as a closed system, and their pure economic role, to the modern look, and external environment more complex, ambiguous and overlapping. The evolution in the external environment born other parties for Economic corporation, exerting pressure and influence its

activity, and resulted in new roles social, political and environmental formerly neglected, which sets limits, and adds other data to their commitments.

So it has become imperative to business organizations to redouble their efforts and seek to build strategic relationships deeper with related parties - affecting the organizations and affected by -, so that can meet the challenges faced by our time being, especially those relating to competition which introduced the sustainable development's requirements with it. Consequently, social responsibility has become a slogan raised by successful and pioneering business organizations, by making a lot of efforts to take care of this concept, and integrate it within the requirements of its performance, which requires its inclusion in its highest priorities, and at all administrative levels. As an organization that does not embrace social responsibility in its work, in the current era, finds itself gradually mired in a spiral of problems, and even countless contradictions, and it may face - for sure - the dissatisfaction of society members with its activities as a whole, especially environmentalists who are they.

In light of the Corona pandemic crisis, it has become imperative to find radical solutions appropriate to the idea of an emergency, in line with the requirements of the labor market, and the limits of protecting the environment and the environment.

مقدمة

تعتبر التنمية المستدامة مطلب وغاية في ذات الوقت بدأ الاهتمام بها بعد مؤتمر ريودي جانيرو بالبرازيل 1992 الذي جسد فعلا للأرضية قيام التنمية المستدامة

وانطلاقا من هذا المؤتمر سعت كل الدول إلى وضع إستراتيجية واضحة تقوم على أبعاد الاستدامة من أجل تحقيق أجندة القرن 21 .

وانطلاقا من ذلك وعلى اعتبار أن الشركة هي العمود الفقري للبعد الاقتصادي للتنمية ارتأينا في هذه الورقة إبراز دور هذه الشركة حين تقوم بتطبيق مبادئ المسؤولية الاجتماعية رغم طابعها الطوعي والمرن بهدف تفعيل حماية البيئة التي تعد هي الأخرى بعد أخر للتنمية المستدامة في مواجهة أثار وعوارض جائحة كورونا التي هزت كيان العالم وأوقفت عجلة التنمية في بعدها الاقتصادي مقارنة ببعدها البيئي حين منحت

راحة للبيئة الطبيعية من خلال ما ترتب عن تخلي الإنسان والمؤسسات والشركات عن الكثير من السلوكيات اللأمنة للبيئة

وذلك من خلال طرح التساؤل التالي : **إلى أي مدى يمكن للمسؤولية الاجتماعية حماية البيئة في ظل مطالب الاستدامة العالمية ؟**

إجابة عن هذا التساؤل نقسم هذه الورقة البحثية إلى محورين كالتالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المحور الثاني :حماية البيئة والاستدامة العالمية للمسؤولية الاجتماعية

المحور الأول : الإطار المفاهيمي للدراسة

سنحاول من خلال هذه المساحة تحديد جملة من المصطلحات العلمية التي تعد كلمات مفتاحيه وبوابة إستراتيجية للدراسة على النحو التالي :

1. **المسؤولية الاجتماعية**

أ. التعريف

المسؤولية الاجتماعية هي نظرية أخلاقية بأن أي كيان، سواء كان منظمة أو فرد، يقع على عاتقه العمل لمصلحة المجتمع ككل. المسؤولية الاجتماعية هي أمر يجب على كل منظمة أو فرد القيام به للحفاظ على التوازن ما بين الاقتصاد و النظام البيئي (أو النظام الإيكولوجي). المسؤولية الاجتماعية هي أمر لا يختص فقط بمنظمات الأعمال بل هي شأن كل فرد تؤثر أفعاله على البيئة. هذه المسؤولية يمكن أن تكون سلبية ، عبر الامتناع عن الانخراط في أفعال ضارة ، أو إيجابية ، من خلال القيام بأفعال تحقق من أهداف المجتمع بشكل مباشر.

المسؤولية الاجتماعية هي إحدى القنوات التي تدعم المصلحة العامة. وهذا سر قوتها كعنصر أساسي مطلوب لتمتين روابط العلاقات الإنسانية. فالتوحد مع الجماعة يدفع الفرد إلى بذل جهده من أجل إعلاء مكانتها ، والوطنية من أوضح نماذج هذا التوحد. كل إنسان مسئول اجتماعيا ، والمسؤولية الاجتماعية جزء من المسؤولية بصفة عامّة ، فالفرد مسئول عن نفسه وعن الجماعة، والجماعة مسئولة عن نفسها وأهدافها وعن أعضائها كأفراد في جميع الأمور والأحوال والمسؤولية الاجتماعية ضرورية للمصلحة العامة ، وفي ضوئها تتحقق الوحدة وتماسك الجماعة وينعم المجتمع بسلامٍ أشمل وأعمق. فالمسؤولية تفرض التعاون والالتزام والتضامن والاحترام والحب والديمقراطية في المعاملة والمشاركة الجادّة التي هي صلة الرحم بين الأفراد في المجتمع الواحد... ثم إن الشعور بالمسؤولية الاجتماعية شعور نبيل معه نتجاوز الشكليات إلى قدسية الواجب.

ب. **العناصر والمظاهر**

تتكوّن المسؤولية الاجتماعية من عناصر مترابطة ينمّي كل منها الآخر ويدعمه ويقوّيه ويتكامل معه ، وهذه العناصر هي:

- **الاهتمام**

ويتضمن الارتباط العاطفي بالجماعة وحرص الفرد على سلامتها وتماسكها واستمرارها وتحقيق أهدافها. وللاهتمام مستويات منها : الانفعال مع الجماعة حيث يساير الفرد وبصورة آلية حالتها الانفعالية لمجرّد أنه يعتبر نفسه في قلب المسؤولية فيتعاون ويتفاعل بحماس تلقائياً مع الجماعة ويرى أن مسايرته لها موضوعية ومنطقية. أما الانفعال بالجماعة ، فيحدث بصورة إرادية حيث يأتي تضامنه مع الجماعة بناء على قناعة ذاتية منه ، فيجعل أهدافها محور اهتماماته ويتفاعل معها بصدق وشفافية... والتوحّد مع الجماعة ، هو شعور الفرد بالوحدة المصيرية معها ، والتأثر بها لدرجة أنه يرى في خَيْرها خَيْره وكأنها امتداد لنفسه ، يسعى من أجل مصلحتها ويبذل كل جهده من أجل إعلاء مكانتها ويشعر بالفوز إن فازت أو بالأمن كلما خيّم عليها الأمن والوطنية هي من أوضح نماذج التوحّد مع المجتمع. ويندرج الانتماء المتعقل في مستويات الاهتمام أيضاً ، حيث تملأ الجماعة عقل الفرد ووجدانه وتصبح موضوع اهتمامه وتأمله ، ويلتقي معها في تقارب فكري ، ويغامر في سبيل الدفاع عن طموحاتها وأهدافها ، وفي ذلك أحد أبعاد القوة لضمان التماسك والتكافل الجماعي.

- **الفهم**

ويتضمن فهم الفرد للجماعة والقوى النفسية المؤثرة في أعضائها، وفهمه لدوافع السلوك الذي تنتهجه خدمة لأهدافها ، وأيضاً استيعابه للأسباب التي جعلته يتبنّى مواقفها... إن الفهم الصحيح يدعم مشاركة الفرد في القيام بمسؤولياته وهو أيضاً يشترط الالتزام بأخلاقيات المجتمع ومسايرة المعايير والاهتمامات الاجتماعية ومقاومة الضغوط وتنسيق الجهد الشخصي التعاوني كما يشمل التقارب الفكري والمساهمة في المناقشة المتعقّلة وتحديد النقاط التي يجب اعتمادها للوصول الى الغاية التي تخدم المصلحة العامة... التعاطي العقلاني يجعلنا نواجه الأزمات مواجهة مسئولة، وحين يكون استعدادنا لتحمل المسؤولية الاجتماعية معتمداً على القوى الذاتية (العقل والعاطفة والتكامل النفسي) يعطي ثماره الجيّدة. والفهم يعني إدراك الفرد للظروف المحيطة بالجماعة ، ماضيها وحاضرها وقيمها واتجاهاتها ، والأدوار المختلفة فيها. كما يقتضي تقدير المصلحة العامة والدفاع عن الوطن والعمل على رفعته وازدهاره.

- **المشاركة**

المشاركة مسؤولية وهي الأرضية الأساسية لحياة اجتماعية مشرقة مستقرة. تُظهر المشاركة قدر الفرد وقدرته على القيام بواجباته وتحمّل مسؤولياته بضمير حي وروحية صافية ، وإرادة ثابتة ، والمقصود هنا مشاركة الفرد في أعمالٍ تساعد في تحقيق الهدف الاجتماعي حين يكون مؤهلاً اجتماعيا لذلك ولها ثلاثة جوانب:

1. التقبل، أي تقبّل الفرد للدور أو الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها والملائمة له في إطار ممارسة سليمة.

2. التنفيذ، حيث ينفذ الفرد العمل وينجزه باهتمام وحرص ليحصل على النتيجة التي ترضيه وترضي الآخرين وتخدم الهدف[1].
3. التقييم، حيث يقيّم كل فرد عمله وفقاً لمعايير المصلحة العامة والأخلاق

وبالنسبة لمظاهر المسؤولية كثيرة، منها: المسؤولية الشخصية والاجتماعية عن الوالدين والأبناء وذوي القربى واليتامى، والمسنين الذين يعيشون معاناة سن الشيخوخة واحتياجاته الصحية والنفسية، وكذلك المسؤولية المهنية وتتضمن، الإخلاص في العمل، وإنجازه والتفاني فيه وبذل أقصى جهد لتحقيق إنتاج جيد، والمسؤولية القانونية: احترام القوانين والانضباط والمحافظة على النظام الاجتماعي، والأمانة ... ولا شك أن المسؤولية الاجتماعية تتجلى في كثير من المظاهر، كالاعتماد على النفس والقيام بالواجبات والاجتهاد والتفاعل والتعاون. وأن يكون الفرد مسئولا، هذا يعني أن يتحمّل مسؤولية آرائه وسلوكه الفردي والاجتماعي. ومن أخطر مظاهر نقص المسؤولية الاجتماعية : الاغتراب، وهو غربة عن النفس وعن الواقع وعن المجتمع، ومن أهم أعراضه: العزلة، اللاّإنتماء، واللاّهدف، والضياع والانسحاب، ورفض التعاون، واحتقار الذات واحتقار الجماعة.

_ نمو المسؤولية الاجتماعية

المسؤولية الاجتماعية على الرغم من أنها تكوين ذاتي يقوم على نمو الضمير - كرقيب داخلي - إلاّ أنها في نموّها نتاج اجتماعي يتم تعلّمه واكتسابه. وتبدأ عملية تعلّم المسؤولية الإجتماعية منذ أن يعي الناشئ تحمّل والديه المسؤولية في رعايته وتربيته وإشباع حاجاته المادية والمعنوية، وتنمو المسؤولية تدريجاً عن طريق التربية والتنشئة، وفي كلا المستويين يظلّ الهدف واحداً، وهو إعداد الفرد ليكون مواطن المستقبل ويكون راعياً وواعياً لذاته ومسؤولياته. لذلك لا يمكن أن نهمّش دور التربية المساعد على إذكاء الشخصية وتنمية ملكاتها (المهارات والقدرات، والحسّ الأخلاقي والوجداني، والعملي، والإرادة الفاعلة، والثقة بالنفس وروح المبادرة والإبداع في العمل... الخ). عموماً... نحن ندرك أن التربية هي أهم وسيلة يمكن عن طريقها تعزيز نمو المسؤولية وترتيبها في تكامل مع باقي عناصر الشخصية ومكوّناتها[2].

إن ما يتعلمه الناشئ في مجال الأسرة والمدرسة يتأصل في شخصيته ويثبت في تفكيره، ويمكن القول، إن كل أشكال الإمتثالية السلوكية وحسن الالتزام بالمسؤولية، ليست من قبيل الصدفة، وإنما مردّها الى ما تشرّبه الفرد من تنشئة وجدانية وأخلاقية وسلوكية في الأسرة والمجتمع، فإذا كان البعض يشارك بمسؤولية تامّة،

---

[1]. طاهر محسن منصور الغالبي، وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتجية" منظور منهجي متكامل، ط2، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص: 524.

[2]. الطاهر خامرة، المسؤولية البيئية والإجتماعية مدخل لمساهمة المؤسسة الإقتصادية في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة ورقلة، الجزائر، 2007، ص: 187.

والبعض الآخر يعجز عن تحمّل حتى مسؤولية نفسه، فذلك يرجع الى ما يتسم به من قدرات وما يحمله في نفسه من مشاعر ومزايا نفسية ومعنوية تبرّر هذا السلوك أو ذاك...

ولأن الاتجاهات السلوكية التي نتميّز بها كأفراد هي في الغالب مكتسبة من التربية الوالدية والمدرسية، يجب أن يكون دور الأسرة قوة مساندة للدور الذي تلعبه المدرسة في هذا المجال، أي في مجال خلق جيل أكثر وعياً وإدراكاً لدوره... فالكلّ في دائرة المسؤولية: الأب والأم، والمربي والمعلم، والمؤسسات، والقيادات... الخ.

وكما الدستور هو عماد الحياة الديمقراطية في البلاد، كذلك التربية الإجتماعية والوطنية هي الحجر الأساس لبناء الشخصية القادرة المنفتحة المسئولة عن نفسها وممارساتها

2. المسؤولية الاجتماعية للشركة

لمسؤولية الاجتماعية للشركات (CSR) ، والمعروفة أيضا بمسؤولية الشركات، ومواطنة الشركات، العمل المسئول، العمل المسئول المستمر(SRB) ، أو أداء المؤسسات الاجتماعية[3]،

وهو شكل من أشكال تقرير الشركات والتنظيم وتم إدماجها في نموذج الأعمال التجارية .ومن الناحية المثالية، فإن سياسة المسؤولية الاجتماعية للشركات تعد بمثابة مدمج، وآلية التنظيم الذاتي التي يمكن من خلالها العمل الذي من شأنه رصد وضمان التزامها بالقانون والمعايير الأخلاقية والدولية ووضع القواعد .ورجال الأعمال من شأنهم تبني المسؤولية عن طريق تأثير أنشطتها على البيئة والمستهلكين والعاملين، والمجتمعات المحلية وأصحاب المصلحة وجميع الأعضاء الآخرين في المجال العام .وعلاوة على ذلك، فإن الأعمال تكون استباقية لأي تعزيز في المصلحة العامة وذلك عن طريق تشجيع نمو وتطور المجتمع، وطوعا القضاء على الممارسات التي تضر في المجال العام، بغض النظر عن الشرعية. ويعد CSR أساسا، إدراج المسؤولية الاجتماعية المتعمدة لشركات المصلحة العامة في قرار شركات القرارات، وتكريم من خط ثلاثي القاع : الناس والكوكب والربح.

_ **عرف البنك الدولي** المسؤولية الاجتماعية على أنها: التزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع موظفيهم و عائلاتهم و المجتمع المحلي و المجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بأسلوب يخدم التجارة و يخدم التنمية في آن واحد.[4]

_ **عرفت الغرفة التجارية العالمية المسؤولية الاجتماعية** على أنها : جميع المحاولات التي تساهم في أن تتطوع الشركات لتحقيق تنمية بسبب اعتبارات أخلاقية و اجتماعية. و بالتالي فإن المسؤولية الاجتماعية

[3]. عادة النظر في الأداء الاجتماعي للشركات. أكاديمية إدارة مراجعة، المجلد. 16، رقم 4 (أكتوبر، 1991 http://www.jstor.org/stable/258977

[4] World Bank, Opportunities and options for governments to promote corporate social responsibility in Europe and Central Asia: Evidence from Bulgaria, Croatia and Romania. Working Paper, March 2005..p1

تعتمد على المبادرات الحسنة من الشركات دون وجود إجراءات ملزمة قانونيا. و لذلك فإن المسؤولية الاجتماعية تتحقق من خلال الإقناع و التعليم .

_ **عرفها مجلس الأعمال العالمي للتنمية المستدامة** بأنها: الالتزام المستمر من قبل مؤسسات الأعمال بالتصرف أخلاقيا والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية والعمل على تحسين نوعية الظروف المعيشية للقوى العاملة وعائلاتهم، إضافة إلى المجتمع المحلي والمجتمع ككل[5]

_ **ويعرف الاتحاد الأوروبي المسؤولية الاجتماعية** على أنها : مفهوم تقوم الشركات بمقتضاه بتضمين اعتبارات اجتماعية وبيئية في أعمالها وفي تفاعلها مع أصحاب المصالح على نحو تطوعي.ويركز الاتحاد الأوروبي على فكرة أن المسؤولية الاجتماعية مفهوم تطوعي لا يستلزم سن القوانين أو وضع قواعد محددة تلتزم بها الشركات للقيام بمسؤوليتها تجاه المجتمع.

_ **ويحدد المجلس الاقتصادي والاجتماعي الهولندى** -وهو هيئة استشارية للحكومة الهولندية - المسؤولية الاجتماعية للشركات على أنها تتضمن عنصرين[6]:

1 . ما يكفي من التركيز من قبل الشركة على مساهمتها في رفاه المجتمع في المدى الطويل.

2. وجود علاقة مع أصحاب المصالح بها والمجتمع بشكل عام.

وقد شدد المجلس على أن مساهمة الشركة في رفاهية المجتمع لا يتكون فقط من خلال تحقيق القيمة الاقتصادية economic value creation ، ولكن يشمل تحقيق القيمة في ثلاثة مجالات هى:

1- البعد الاقتصادي. هذا البعد يشير إلى خلق القيمة من خلال إنتاج السلع والخدمات ، ومن خلال خلق فرص العمل ومصادر الدخل.

2- البعد الاجتماعي. وهذا يشمل مجموعة متنوعة من الجوانب المتعلقة تأثير عمليات الشركة على البشر داخل وخارج المنظمة ،مثل علاقات العمل السليمة والصحة والسلامة.

3- البعد البيئي. هذا البعد يتعلق بآثار أعمال وأنشطة الشركة على البيئة الطبيعية.

المفهوم البيئي: الذي إختلفت تسمياته من نموذج البيئة الاجتماعية عند (JACOBY) والنموذج النوعي لحياة المديرين عند (HAY-GRAY) إلى نموذج وجهة النظر العامة لـ (WILLIAMS)، بدأت ملامحه تظهر سنة 1960 بتحَسُّسْ المديرين في كون مسؤوليتهم الاجتماعية لا تنحصر داخل المنظمة فحسب ولا ترتبط

[5]World Business Council for Sustainable Development (WBCSD).. Meeting changing expectations: Corporate social responsibility,1999,p 3

[6] Ven van de, B. and Graaand, J.J.,Strategic and moral motivation for corporate social responsibility, MPRA Paper No. 20278, Online at http://mpra.ub.uni-muenchen.de/20278/ ,pp 2-4

بالسوق حصرًا، بل تمتد إلى أطراف وفئات متعدّدة تتمثل في عموم المجتمع. وخير من أوضح الفكرة هما رالف نادر (RALPH NADER) و جون جالبريث (JOHN K.GALBRAITH)[7].

فالمسؤولية الاجتماعية حسب كارول (CARROLL) هي حاصل مجموع الأنواع الأربعة للمسؤولية، والتي يمكن كتابتها بالصيغة الآتية:

المسؤولية الاجتماعية للشركات = المسؤولية الاقتصادية + المسؤولية القانونية + المسؤولية الأخلاقية + المسؤولية الخيّرة

ب. أهمية المسؤولية الاجتماعية للشركات ومبادئها

إن قيام الشركات بدورها تجاه المسؤولية الاجتماعية يضمن إلى حد ما دعم جميع أفراد المجتمع لأهدافها ورسالتها التنموية والاعتراف بوجودها، والمساهمة في إنجاح أهدافها وفق ما خطط له مسبقاً، علاوة على المساهمة في سدّ احتياجات المجتمع ومتطلباته الحياتية والمعيشية الضرورية، إضافةً إلى خلق فرص عمل جديدة من خلال إقامة مشاريع خيرية واجتماعية ذات طابع تنموي.

1 - يعتمد نجاح أى شركة على قدرتها على جذب وتحفيز واستبقاء مجموعة من الموهوبين من العمال .

- تشجيع الموظفين على المشاركة فى المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها ضرورة إستراتيجية .
- تصميم منتجات تسهم فى تحقيق الرضا الوظيفى .
- خلق فرص لتعزيز الموظفين .
- التكامل بين العمل والحياة الشخصية .
- تثقيف الجمهور الخارجى حول القيم الأساسية والأخلاق للشركة .
- المسؤولية الاجتماعية تساعد الموظفين على الشعور بالفخر والارتياح فى وظائفهم .
- المسؤولية الاجتماعية تساعد على خفض التغيب عن العمل .
- التزام صاحب العمل بالمسؤولية الاجتماعية تساعد الموظفين على العمل بجدية لزيادة الإنتاج والتركيز على الجودة[8] .
- يجب أن تسعى الشركات إلى اشتراك الموظفين في تصميم وتخطيط وتنفيد برامج المسؤولية الاجتماعية
- مشاركة العاملين في المسؤولية الاجتماعية فى الوقت المحدد للعمل .
- تحسين الاتصال مع العاملين[9] .

---

[7]. عادة النظر في الأداء الاجتماعي للشركات. أكاديمية إدارة مراجعة، المرجع السابق

1.البكري تامر ياسر، التسويق والمسؤولية الاجتماعية، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان (الأردن)، الطبعة الأولى، 2001، ص ص:18-21

[9]. أحمد الكردى، مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات،ورقة بحثية ، ص:8 بتصرف

مبادئ المسؤولية الاجتماعية : تستهدف الشركة أثناء ممارستها لمسؤوليتها الاجتماعية زيادة مساهمتها في التنمية المستدامة ، ولتحقيق ذلك الهدف ينبغي على الشركة أن تعمل على أساس مجموعة من المبادئ التي تتمثل في[10]:

- **القابلية للمساءلة**
- **الشفافية**
- **السلوك الأخلاقي**
- **احترام مصالح الأطراف المعنية**
- **احترام سيادة القانون**
- **احترام المعايير الدولية للسلوك**
- **احترام حقوق الإنسان**

مستويات المسؤولية الاجتماعية

في عام 1994 تم تطوير ما يسمى بمجموعة لندن لقياس الاستثمار في المجتمع من قبل فريق العطاء الاجتماعي لست شركات عالمية، وذلك بهدف قياس الفائدة التي تعود من تنفيذ المشاريع التنموية والتطوعية على كل من المجتمع والشركات على حد سواء ووفقا لهذا النموذج تم تقسيم ممارسات المسؤولية الاجتماعية الى أربعة مستويات كمايلي[11]:

أ/ المستوى الأول: "أساسيات العمل المؤسسي"

ب/ المستوى الثاني:" المبادرات التجارية في المجتمع"

ج/ المستوى الثالث: " الاستثمار في المجتمع"

د/ المستوى الرابع: " العطاء الاجتماعي" [12].

العنصر	بعض ما يجب أن تدركه الإدارة من دور اجتماعي تجاهه
المالكون	حماية أصول المنشأة، تحقيق أكبر ربح ممكن، رسم صورة جيدة للمنشاة تعظيم قيمة السهم و المنشاة ككل، زيادة حجم المبيعات.

[10]. تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر 2011، نقلا عن الموقع الالكترونيwww.idsc.gov.eg

[11]. تقرير المسؤولية الاجتماعية للشركات في مصر 2011، المرجع السابق

[12]. طاهر محسن منصور الغالبي و صالح مهدي محسن العامري، المسؤولية الاجتماعية لمنظمات الأعمال و شفافية نظام المعلومات (دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الأردنية)، مجلة وقائع المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 2002، ص :216.

العاملون	عدالة وظيفية، رعاية صحية، رواتب و أجور مدفوعة، إجازات مدفوعة، فرص تقدم و ترقية، تدريب مستمر، إسكان للعاملين و نقلهم، ظروف عمل مناسبة.
الزبائن	أسعار مناسبة، الإعلان الصادق، منتجات آمنة و بنوعية جيدة، إرشادات بشان استخدام المنتج ثم التخلص منه أو من بقاياه.
المنافسون	معلومات صادقة، عدم سحب العاملين من الآخرين بوسائل غير نزيهة، منافسة عادلة و نزيهة.
المجهزون	أسعار عادلة، الاستمرارية في التجهيز، تسديد الالتزامات المالية و الصدق في التعامل.
المجتمع	خلق فرص عمل، احترام العادات و التقاليد، توظيف المعوقين، دعم الأنشطة الاجتماعية، دعم البنية التحتية، الصدق في التعامل ، المساهمة في حالة الكوارث.
البيئة	التشجير و قيادة المساحات الخضراء، المنتجات غير الضارة، الحد من تلوث الماء و الهواء و التربة، الاستخدام الأمثل للموارد و خصوصا غير المتجددة منها.
الحكومة	الالتزام بالقوانين، إعادة التأهيل و التدريب، تكافؤ الفرص بالتوظيف، حل المشكلات الاجتماعية ، تسديد الالتزامات الضريبية.
جماعات الضغط	التعامل الصادق مع الصحافة، احترام أنشطة جماعات حماية البيئة، التعامل الجيد مع جمعيات حماية المستهلك، احترام دور النقابات العمالية و التعامل الجيد معها.

المصدر: محمد الصيرفي، المسؤولية الاجتماعية للإدارة، دار الوفاء لدنيا الطباعة و النشر،مصر ، 2007، ص ص : 70-72.

3. حماية البيئة

ان الباحث عن تعريف محدد للبيئة l'environnement يدرك أن الفقه القانوني يعتمد، بصفة أساسية على ما يقدمه علماء البيولوجيا والطبيعة من تحديد للبيئة ومكونتها، ومن بين تعريفات البيئة، ما قال به البعض من أن للبيئة مفهومين يكمل بعضهما الآخر " أولهما البيئة الحيوية، وهي كل ما يختص لا بحياة الإنسان نفسه من تكاثر ووراثة فحسب، بل تشمل أيضا علاقة الإنسان بالمخلوقات الحية، الحيوانية والنباتية، التي تعيش معه في صعيد واحد. أما ثانيهما، وهي البيئة الطبيعية، فتشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض والمساكن والجو ونقاوته أو تلوثه والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط. "

« Il subsiste deux sens différents dans la langue actuelle du mot environnement : celui qui est issu des sciences de la nature et applique aux sociétés humaines l'approche écologique, il s'agit alors de cet ensemble de données et d'équilibre de forces concurrentes qui conditionnent la vie d'un groupe biologique, celui qui se rattache au vocabulaire des architectes et urbanistes

et sert a qualifier la zone de contact entre un espace bâti et le milieu ambiant (naturel ou artificiel) »

وعرف قاموس "لاروس" البيئة بأنها " مجموع العناصر الطبيعية والصناعية التي تمارس فيها الحياة الإنسانية

« le mot environnement a fait son entrée dans le grand Larousse de la langue française en 1972 : ensemble des éléments naturels ou artificiels qui conditionnent la vie de l'homme ».

وقريب من هذا ما قال به بعض رجال العلوم الطبيعية من أن البيئة تعني " الوسط أو المكان الذي يعيش فيه الكائن الحي أو غيره من مخلوقات الله، وهي تشكل في لفظها مجموعة الظروف والعوامل التي تساعد الكائن الحي على بقائه ودوام حياته."

ولقد ذهب اتجاه إلى تعريف البيئة بأنها "مجموع العوامل الطبيعية والعوامل التي أوجدتها أنشطة الإنسان والتي تؤثر في ترابط وثيق على التوازن البيئي."

ويبدو أقرب للحقيقة العلمية القول أن البيئة هي مجموع العوامل الطبيعية والبيولوجية والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي لها تأثير مباشر أو غير مباشر على الكائنات الحية والأنشطة الإنسانية.

من هذا التعريف يتبين بأن البيئة اصطلاح ذو مضمون مركب: فهناك البيئة الطبيعية، وتشمل الماء والهواء والتربة، وهناك البيئة الاصطناعية، وهي تشمل كل ما أوجده تدخل الإنسان وتعامله مع المكونات الطبيعية للبيئة، كالمدن والمصانع

.

وإذا كان بعض فقهاء القانون قد ذهب إلى أن لفظ البيئة يخلو من أي مضمون قانوني حقيقي، فهذا الرأي ضعيف لا يدرك التطور الحديث لقانون حماية البيئة، وذلك لوجود محاولات قانونية عديدة قدمت تعريفات للبيئة لا تبتعد كثيرا عن تلك التي أوردناها سلفا.

والبيئة بالمفهوم السابق يحكمها ما يسمى بالنظام البيئي écosystème وهو قطاع أو مساحة من الطبيعة وما يحتويها من كائنات حية نباتية أو حيوانية وموارد أو عناصر غير حية، وتشكل وسطا تعيش فيه في تفاعل مستمر مع بعضها البعض وعلى نحو متوازن.

والنظام البيئي، بهذا المعنى، يقوم على نوعين من العناصر:

-العناصر الحية: وهي عديدة أهمها الإنسان، والنباتات والحيوانات وتعيش هذه العناصر على اختلاف أشكالها في نظام متحرك.

-العناصر الغير حية: وأهمها الماء والهواء والتربة وكل عنصر منها يشكل محيطا خاصا به فمن ناحية هناك: المحيط المائي hydrosphèreومن ناحية ثانية هناك المحيط الجوي أو الهوائي atmosphèreومن ناحية أخيرة هناك المحيط اليابس أو الأرضي.lithosphère
ولقد عرف المشرع الجزائري البيئة في قانون حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة على أنها: " تتكون من الموارد الطبيعية اللاحيوية والحيوية كالهواء، والجو والماء والأرض وباطن الأرض والنبات والحيوان، بما في ذلك التراث الوراثي، وأشكال التفاعل بين هده الموارد، وكذا الأماكن والمناظر والمعالم الطبيعية. "

كما أن مفهوم البيئة يرتبط بموضوع آخر ألا وهو التلوث la pollution بالرغم من أنه ليس هو الخطر الوحيد الذي يهدد البيئة، إلا أنه أهم الأخطار على وجه العموم، وليس من اليسير تعريف التلوث، ومن أهم التعاريف هو الذي أوردته مجموعة العمل للحكومات عن تلوث البحار، ضمن مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في استكهولم عام 1972 والذي عرف التلوث بأنه: " إدخال الإنسان بطريق مباشر أو غير مباشر لمواد أو طاقة في البيئة البحرية، يكون لها آثار ضارة، كالأضرار التي تلحق بالموارد الحية، أو تعرض صحة الإنسان للمخاطر، أو تعوق الأنشطة البحرية، بما فيها الصيد، وإفساد خواص مياه البحر، من جهة نظر استخدامه، والإقلال من منافعه."
ولعل أهم تعريفات التلوث، هو ما جاءت به المادة الأولى فقرة "أ" من الاتفاقية المبرمة في جنيف سنة 1979 والمتعلقة بتلوث الهواء من أن: " تعبير تلوث الجو أو الهواء يعني إدخال الإنسان مباشرة وبطريق غير مباشر لمواد أو لطاقة في الجو أو الهواء يكون له مفعول مؤذ، على نحو يعرض للخطر صحة الإنسان، ويلحق الضرر بالموارد الحيوية والنظم البيئية، والتلف بالأموال المادية، ويضر بقيم التمتع بالبيئة والاستخدامات الآخرى المشروعة للبيئة. "

المشرع الجزائري بدوره عرف التلوث في قانون حماية البيئة بأنه " كل تغيير مباشر أو غير مباشر للبيئة يتسبب فيه كل فعل يحدث أو قد يحدث وضعية مضرة بالصحة وسلامة الإنسان والنبات والحيوان والهواء والجو والماء والأرض والممتلكات الجماعية والفردية
".
كما عرف تلوث المياه بأنه " إدخال أية مادة في الوسط المائي، من شأنها أن تغير الخصائص الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية للماء، وتسبب في مخاطر على صحة الإنسان، وتضر بالحيوانات والنباتات البرية

والمائية و تمس بجمال المواقع، أو تعرقل أي استعمال طبيعي أخر للمياه."
أما تلوث الجو فلقد عرفه بأنه " إدخال أية مادة في الهواء أو الجو بسبب انبعاث غازات أو أبخرة أو أدخنة أو جزئيات سائلة أو صلبة، من شأنها التسبب في أضرار وأخطار على الإطار المعيشي[13]."

4. مفهوم التنمية المستدامة:

هي التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة عن تلبية احتياجاتها، أو هي تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار و تمتلك عوامل الاستمرار و التواصل.

أو هي التنمية قابلة للاستمرار و هي عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة نظام حيوي، نظام اقتصادي، نظام اجتماعي.

و الاستراتيجيات الحديثة المرتبطة بقياس الاستدامة تركز على قياس الترابط بين مجموعة العلاقات و التي تشمل الاقتصاد و استخدام الطاقة و العوامل البيئية و الاجتماعية في هيكل استدامي.

فالاستدامة إذن تتميز بالشمول و المدى الأطول و الديناميكية [14]

أ. عناصر التنمية المستدامة:

عناصر التنمية المستدامة ثلاثة هي: البعد الاقتصادي و الاجتماعي، البعد البيئي، البعد التقني و الإداري.

أولا: /البعد الاقتصادي

و يستند هذا البعد الذي يقضي بزيادة رفاهية المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل، و يندرج تحت هذا البعد:

- إيقاف تبديد الموارد الطبيعية.
- تقليص تبعية البلدان النامية
- مسؤولية البلدان المتقدمة عن التلوث و معالجته
- المساواة في توزيع الموارد
- الحد من التفاوت في مستوى الدخل
- تقليص الإنفاق العسكري

ثانيا: البعد الانساني و الاجتماعي

---

[13]. مديحة بخوش، عمر جنينة، المسئولية الاجتماعية للمؤسسات الاقتصادية في إطار التنمية المستدامة، الملتقى الوطني الأول حول : آفاق التنمية المستدامة في الجزائر ومتطلبات التأهيل البيئي للمؤسسة الاقتصادية، جامعة قالمة، الجزائر، 2010، ص ص: 8-9؛

[14]. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص: 20-21

و يتناول هذا العنصر العلاقة بين الطبيعة و البشر و تحقيق الرفاهية و تحسين سبل الرفاهية من خلال الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية ووضع المعايير الأمنية و احترام حقوق الإنسان.

و عناصره كالتالي:

- تثبيث النمو السكاني
- أهمية توزيع السكان
- الاستخدام الأمثل للموارد البشرية
- الاهتمام بدور المرأة
- الصحة و التعليم
- حرية الاختيار و الديمقراطية

ثالثا: البعد البيئي

و يتعلق بالحفاظ على الموارد المادية و البيولوجية مثل الاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية و الموارد المائية، التنوع البيولوجي، المناخ في العالم و ذلك من خلال الأسس التي تقوم عليها التنمية المستدامة من حيث الاعتبارات البيئية و هي:

_ قاعدة المخرجات: و هي مراعاة تكوين مخلفات لا تتعدى قدرة استيعاب الأرض لهذه المخلفات أو تضر بقدرتها على الاستيعاب مستقبلا.

_ قاعدة المدخلات: مصادر متجددة مثل التربة و المياه و الهواء، مصادر غير متجددة مثل المحروقات

رابعا: البعد التقني و الإداري

هو البعد الذي يهتم بالتحول إلى تكنولوجيات أنظف و أكفأ تنقل المجتمع إلى عصر يستخدم أقل قدرا من الطاقة و الموارد و أن يكون الهدف من هذه النظم التكنولوجية إنتاج حد أدنى من الغازات و الملوثات و استخدام معايير معينة تؤدي إلى الحد من تدفق النفايات و تعيد تدوير النفايات داخليا و تعمل مع النظم الطبيعية أو تساندها[15].

حيث يتم مراعاة عدة أمور أهمها:

- استخدام تكنولوجيا أفضل
- الحد من انبعاث الغازات
- استخدام قوانين البيئة للحد من التدهور البيئي
- إيجاد وسائل بديلة أو طاقة بديلة للمحروقات مثل الطاقة الشمسية و غيرها.
- الحيلولة دون تدهور طبقة الأوزون.

[15]. نادية حمدي صلاح، الإدارة البيئية(المباديء و الممارسات)، منشورات المنظمة العربية للتنمية الادارية، القاهرة، مصر، 2003 ، ص: 75

المحور الثاني :حماية البيئة والاستدامة العالمية للمسؤولية الإجتماعية

هناك تقارباً كبيراً بين الكتاب والباحثين في تحديدهم لأهم أبعاد المسؤولية الاجتماعية للمنظمة، والتي تعد مترابطة ومتكاملة مع بعضها لتشكل في نهاية المطاف فلسفة المسؤولية الاجتماعية التي تسعى منظمات الأعمال إلى تبنيها، وبما يحقق لها الفوائد المرجوة. وعليه حددت ثلاثة مسؤوليات أساسية للمسؤولية الإجتماعية تعبر عن أبعادها، وتتمثل في الحدود التي يبينها الشكل الموالي:

الشكل رقم (1): يبين حدود المسؤوليات الرئيسة للمسؤولية الإجتماعية التي تعبر عن أبعادها

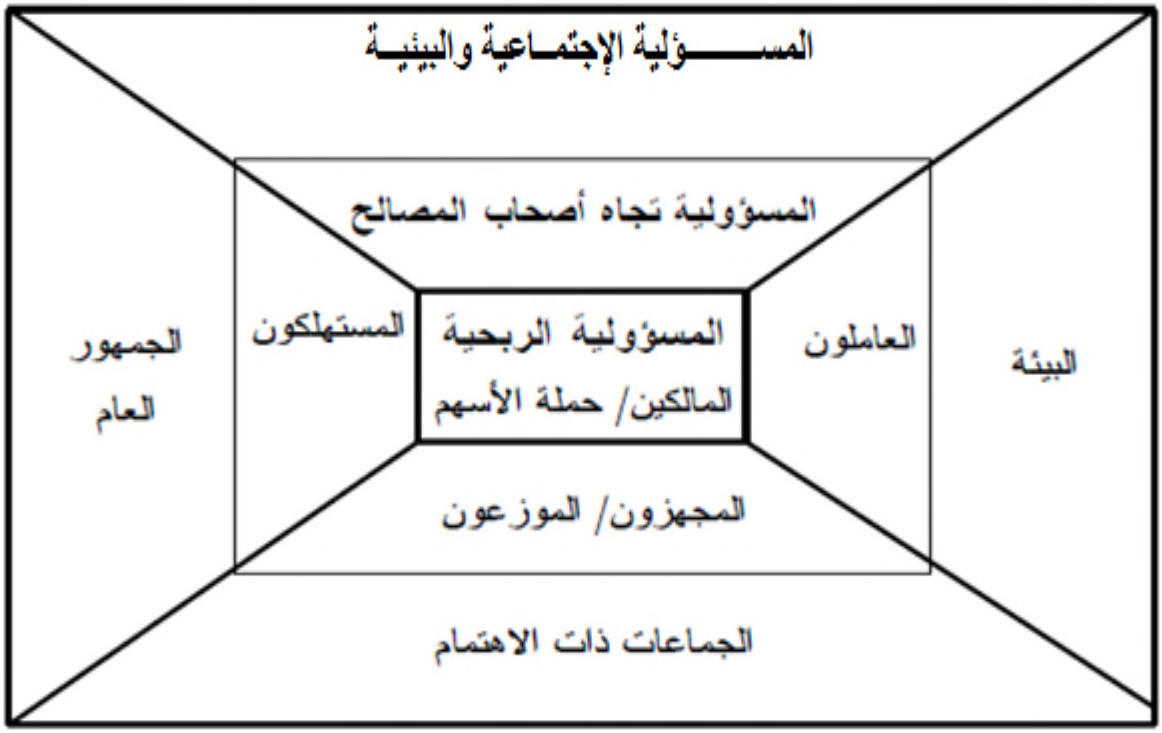

المصدر: فؤاد محمد حسين الحمدي، **الأبعاد التسويقية للمسؤولية الإجتماعية للمنظمات وإنعكاساتها على رضا المستهلك**، أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال (غير منشورة)، كلية الإدارة والإقتصاد، جامعة المستنصرية، الجمهورية اليمنية، 2003، ص: 39

أ. المسؤولية الاجتماعية و السياسة البيئية للمؤسسة

الإدارة العليا في المؤسسة لها دور كبير في تطبيق أسس و معايير الإدارة البيئية، و جعل البيئة هي أولى أسبقيات المؤسسة[16]، و تحقيق التكامل بين تطبيقات نظم الإدارة البيئية لكل مؤسسة، و الاهتمام الدائم بمتابعة المشكلات البيئية من حيث تحديدها و أسبابها الرئيسية و منعها، و التركيز على التطوير المستمر

[16]. خالد مصطفى قاسم، إدارة البيئة و التنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصر، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص ص: 20-21)

و التعلم من الأخطاء و طرف منع المشكلات السابقة و التحلي بالمرونة في معالجة المشكلات البيئية وهو الأقرب في التنفيذ حين مواجهة كورونا كإستراتيجية قوية.

كذلك فإن العاملين في المؤسسة بكافة تخصصاتهم و مستوياتهم لهم دور كبير في نجاح نظم الإدارة البيئية و لهذا يجب التأكد من تدريب العاملين و تعزيز قدراتهم على تنفيذ مسؤوليتهم البيئية و أن يكونوا على دراية بالآثار البيئية في المؤسسة، و السماح لكل عامل بأن يكون له دور في المقترحات و الأفكار الجيدة التي من شأنها تطوير نظم الإدارة البيئية مع العمل على زيادة مهارات العاملين و تطوير أدائهم.

من أجل كل ما ذكر ، و لكي لا يكون موضوع الالتزام البيئي مجرد شعارات لا حظ لها من التطبيق، فان دمجه كأحد أهم دعائم المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات يعتبر حلا مناسبا و يعطيه الإطار التنظيمي المناسب في المؤسسة، فبموجب الالتزام الاجتماعي للمؤسسة تجاه البيئة عليها أن تضع خطة ذات كفاءة تتضمن تحديدا لأهداف المؤسسة بغرض تطوير الأداء البيئي لها، يتم هذا أيضا من خلال تحديد نظم الإدارة البيئية اللازم تطبيقها و اختيار فريق التنفيذ القادر على تحليل القضايا و حلها، و الالتزام بعقد اجتماعات دورية مع تحديد دور كل من المسؤولين و العاملين في المستويات المختلفة.

و بذلك فإن دور المسؤولية الاجتماعية يأتي من حيث أن تبني المؤسسة للالتزام الاجتماعي في رسالتها و رؤيتها الإستراتيجية يعتبر الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها في تحديد السياسة البيئية للمؤسسة و يعتبر الإطار العام الذي من خلال يتم استنباط الأهداف البيئية الكبرى في المؤسسة و تحويلها إلى خطط عملية.

و هذا يسهل إعداد السياسات البيئية بالاعتماد على ما تم تحديده من مظاهر الالتزام الاجتماعي تجاه البيئة، حيث تتم الخطوات التالية:

- تحديد عناصر بيئة العمل بالنسبة للمنظمة.
- تحديد الخطوات التنفيذية العريضة لكيفية تعامل المنظمة مع معطيات البيئة
- وضع الخطوات التنفيذية التي يجب أن تتخذ لرصد و متابعة الأحداث البيئية
- تحسين الوضع البيئي للمنظمة.

_ المسؤولية الاجتماعية وسيلة لترسيخ ثقافة المنظمة

إن تطوير المفاهيم الإدارة البيئية و الحفاظ عليها و تنميتها يتم وفقا لما تتبناه المؤسسة من ثقافة تنظيمية و هذه الثقافة التنظيمية بدورها لا تكون فعالة إلا إن كانت تراعي كل جوانب الالتزام الاجتماعي للمؤسسة(الجوانب التجارية و الاجتماعية و البيئية)، كلما كانت ثقافة المنظمة راقية و تعكس احتراما للإنسان و المجتمع و البيئة كلما كان الوضع أمثل سواء للمؤسسة ذاتها أو للمجتمع أو البيئة التي تعمل فيها، و يصبح من الضروري التعريف بهذه الثقافة التنظيمية لكل المستويات الإدارية حتى يسعى جميع من في منظمة الأعمال للعمل بما فيها و تنفيذه.

أما الجزء من الثقافة التنظيمية و الذي يعنى بالإدارة البيئية فهو يضم المرتكزات التالية:

- إيجاد الإدراك و اليقين على مستوى القيادة العليا و على مستوى باقي الأفراد بأهمية الحفاظ على البيئة و حمايتها و تنميتها بالسبل المتعدد و التي تتلاءم مع قدرات المنظمة.
- إيجاد النظم التي تعمل على تحسين الصورة العامة للمنظمة أمام المجتمع بأنها منظمة صديقة للبيئة.
- وضع الإطار التنظيمي لتحقيق الهدفين السابقين(إقامة إدارة بيئية و تحديد مسؤولياتها و وضع آليات التقييم و المتابعة،الأخذ بعين الاعتبار للأثر البيئي في كل القرارات الإدارية المختلفة).

_ المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة

مفهومي المسؤولية الاجتماعية و التنمية المستدامة مفهومين قريبين جدا فالأول يعني دمج الاهتمامات الاجتماعية و البيئية في النشاطات التجارية و الثاني يعني التوفيق بين الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و البيئية، فلو لاحظنا مجال تطبيق المسؤولية الاجتماعية و الذي يشمل العناصر التالية[17]:

- احترام البيئة: مكافحة التلوث، إدارة الفضلات، الاستغلال العقلاني للمواد الأولية
- الأمان عند عملية الإنتاج و تحقيق الأمان في خصائص المنتوجات
- إثراء الحوار الاجتماعي، تكافؤ الفرص، تحسين ظروف العمل، أنظمة الأجور،
- احترام حقوق الإنسان: في أماكن العمل، احترام القوانين الدولية لحقوق العامل، مكافحة عمل الأطفال.
- الالتزام بأخلاقيات الإدارة: مكافحة الرشوة و تبييض الأموال
- الاندماج في المجتمع من خلال التنمية المحلية.
- التحاور مع أصحاب المصالح
- الانضمام إلى المقاييس العالمية للبيئة مثل Iso 14000 ، المعايير الاجتماعية...

نلاحظ أن نفس العناصر تقريبا أو بعضا منها التي تشملها المسؤولية الاجتماعية نراها مطروحة في المفاهيم المتعلقة بالتنمية المستدامة فالمفهومين متكاملان لا متعارضان و كلاهما يخدم الآخر وبرز هذا المفهوم اليوم بشكل عملي من خلال الخطط التي تقوم المؤسسة بتبنيه للحفاظ على سلامة عمالها من كورونا وضمان حماية أكثر فاعلية للبيئة .

هناك علاقات معروفة بين المؤسسة و المجتمع، فالمؤسسة تثري أو تفقر محيطها من خلال نشاطها الاقتصادي، و لكن من جهة أخرى لا يمكن للمؤسسة أن تستثمر لسنوات دون أن توفر بيئة تتوفر فيها

[17] Lise Moutamalle; l'intégation du développement durable au management quotidien d'une entreporise; éditions l'Harmattan; Paris; 2004; p: 126.

شروط نجاحها و استمرارها(عمال مهرة، بنى تحتية، خدمات عمومية ذات جودة، استقرار و تكامل الجسم الاجتماعي...) لذلك فإن توفير المؤسسة لهذا الجو الملائم للعمل يعود عليها بالمنفعة في الأمد الطويل.
كما أنها تتقيد بإعداد التقارير حسب الموصفات التي تتعلق بالإدارة البيئية ايزو 14000 و المعايير العالمية للمسائلة الاجتماعية SA 0008 و مواصفات المحاسبة و المسائلة و الدليل الاسترشادي لكتابة التقارير المستدامة.

ب. أنشطة ومساهمات المنظمة للحفاظ على البيئة في ظل كورونا:

هذه الأنشطة كانت في وقت مضى مع بروز مفهوم المسؤولية الإجتماعية يعتبرها البعض من بين القضايا الأساسية التي تدخل ضمن مساهماتها، ولكن في الآونة الأخيرة أصبحت القضايا المتعلقة بالبيئة في نظر البعض الأخر تدخل في طيات ما يسمى بالمسؤولية البيئية التي تعبر أداة لتجسيد البعد البيئي للتنمية المستدامة في المنظمة.

وبذلك فمجالات المسؤولية البيئية المنظمة هي تلك المساهمات والمسؤوليات الطوعية والإجبارية الملقاة على عاتقها تجاه حماية البيئة والاستغلال الرشيد للموارد الطبيعية وتحقيق إستدامتها ومنع وتقليل التلوث البيئي. وتتلخص معظم مجالات المسؤولية البيئية في ما يوضحه الجدول الموالي:

الجدول رقم (2): يبين مجالات المسؤولية البيئية للمنظمة

المجالات الرئيسية	العناصر الفرعية
المساهمة في حماية الموارد الطبيعية	الاقتصاد في استخدام المواد الخام ومنع الاستخدام التعسفي لها؛ الاستخدام العقلاني لمصادر الطاقة؛ المساهمة في اكتشاف والبحث عن الطاقات البديلة النظيفة؛ المساهمة في تمويل المشاريع البيئية مثل إنشاء الحدائق والمحميات الطبيعية وحماية التنوع البيولوجي والغابات.
المساهمة في حماية البيئة	تجنب والتخفيف من مسببات تلوث الأرض والهواء والمياه وإحداث الضوضاء؛ التصميم الأخضر للمنتجات وعمليات تشغيلها بطريقة تؤدي إلى تقليل المخلفات ؛ تسيير النفايات وإعادة استعمالها لتقليل من أثارها السلبية على البيئية.

يمكن تلخيص أهم العناصر التي من خلال يمكن لمنظمة الاعمال الالتزام بمسؤولياتها البيئية في العناصر التالية:

_ **تحقيق الفعالية البيئية:** من منطلق مفهوم الفعالية الذي يتمحور حول تحقيق الأهداف المسطرة ومضاعفة النتائج النهائية للمنظمة من خلال الاستخدام الأمثل والأقل لكافة الوسائل المتاحة[18]

وبالتالي فإن الفعالية البيئية تصاغ على ذلك النحو ولكن في إطار بيئي، فهي تعبر عن منطق تسييري مفاده إنتاج القيمة بأقل وأمثل استهلاك، أي إنتاج أكثر باستخدام رشيد وأقل للموارد، والتقليل من التلوث.

وعليه فإن الفعالية البيئية تعرف بأنها: مستوى الفعالية الذي يتم عنده تجسيد الأهداف البيئية تزامناً مع الاستخدام العقلاني للموارد الطبيعية والطاقة[19]فهي طريقة عملية يمكن للمنظمة بالاعتماد عليها في أن تضع وتحقيق أهدافهاً في مجال أدائها البيئي. فالفعالية البيئية هي طريقة تسيير تشجع المنظمة على أن تكون أكثر تنافسية وابتكار ومسؤولية على المستوى البيئي.كما أن تشجيع الفعالية البيئية يكون بأن تنتج أكثر بموارد أقل ويتم ذلك من خلال ما يسمى بإعادة استعمال الفضلات منذ البداية في تصميم المنتج وإنتاجه، وكذلك بتفادي تبذير الموارد والتلوث[20]

أما بالنسبة للفعالية البيئية المتعلقة بالمنتج تعرف على أنها: نسبة جودة المنتج إلى تأثيراته على البيئة، وتكون أحسن كلما رفعة المنظمة من جودة المنتج وأنقصت من تأثيره السلبي على البيئة.

فالمنظمة التي تطبق الفعالية البيئية هي التي تتحكم في تكاليفها البيئية، بالإضافة إلى ذلك تجني الفوائد التالية:[21]

تخفيض استخدام المواد في المنتجات والخدمات؛

- تخفيض الكثافة الطاقوية (تخفيض الوحدات الداخلة من الطاقة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج)؛
- تخفيض الإنبعاثات السامة؛
- تعظيم استرجاع المواد المستخدمة؛
- تعظيم الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية؛
- تدعيم استدامة المنتجات (زيادة دورة حياة المنتوج)
- رفع حجم المنافع التي تقدمها المنتجات والخدمات.

إن تحقيق الفعالية البيئية لا يكون فقط باحترام التشريعات والقوانين، بل إنها أيضاً أداة تربط بين الأداء البيئي والمردود المالي للمؤسسة.

---

[18] Martory. b, Crozet. D, Gestion Des Ressources Humaines: Pilotage Social Et Performance, Imprimerie chirat, Paris, P: 160.

[19] http:www. ecobase21.antidot.net/fichiers/Ecoeff.html: 05/11/2010

[20] الشريف بقة، عبد الرحمان العايب، التنمية المستدامة والتحديات الجديدة المطروحة أمام المؤسسات الإقتصادية مع الإشارة للوضع الراهن للجزائر، بحوث وأوراق عمل المؤتمر الدولي حول التنمية المستدامة والكفاءة الإستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف، الجزائر، 2008، ص:151.

[21] BOUZIANE Mahieddine, Séminaire Management de la qualité, ESG, paris 2003, P: 35.

-**تبني مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة:** لقد تبنت العديد من منظمات الاعمال سياسات من أجل الحماية المتواصلة والمستدامة للبيئة، وقامت بتطوير آليات وإستراتجيات تدعم حماية البيئة وتحقق الربحية في نفس الوقت، وذلك ما يوضحه الشكل الموالي رقم (1)، الذي يبين المصفوفة التي يمكن الاعتماد عليها في الحكم على مدى التقدم نحو تحقيق الحماية المستدامة للبيئة، وبتالي الحكم على مدى التزام المنظمة بمسؤوليتها البيئية، وذلك بناءاً على أربعة عناصر رئيسية متمثلة في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئية، وتقديم تكنولوجيات بيئية جديدة، ومحاولة منع والتقليل من التلوث، وأخيراً إدارة المنتج.

الشكل رقم (2): يمثل مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة

الغد	تقديم تكنولوجيا بيئية جديدة	وجود رؤية للحماية المستدامة
اليوم	منع التلوث	إدارة المنتج
	داخلي	خارجي

المصدر: جمال الدين محمد المرسي، ثابت عبد الرحمان إدريس، التسويق المعاصر، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص: 487.

فهناك أربعة حالات تعبر عن مصفوفة الحماية المستدامة للبيئة هي: تتمثل الحالة الأولى في محاولة منع التلوث، حيث يتضمن هذا المدخل ماهو أكثر من الرقابة على التلوث أو محاولة معالجته بعد حدوثه إلى الحد او منع الفاقد أو المخلفات من التواجد أصلا.

أما الحالة الثانية فهي تعبر عن إدارة المنتج التي تتعدى الحد من التلوث الناتج عن مراحل العملية الإنتاجية إلى كل ما يسببه المنتج خلال دورة حياته ومن مخلفات إستعمالاته النهائية.

وتكمن الحالة الثالثة في إبتكار تكنولوجيات بيئية جديدة من خلال تطلع المؤسسة إلى المستقبل والتخطيط لابتكار وتطوير تكنولوجيات متوافقة وتساهم في حماية البيئة.

أما الحالة الرابعة والأخيرة تتمثل في وجود رؤية للحماية المستدامة للبيئة، فهي بمثابة الإطار المرشد الذي يتم الإستناد عليه في كل التصرفات المستقبلية في ما يخص حماية البيئة من خلال الكيفية التي يجب أن تقدم بها المنتجات ويتم بها إدارة العمليات والأنشطة الإنتاجية والتسويقية ...وغيرها.

خاتمة

من خلال ما تقدم نصل للقول أن الشركة كمؤسسة وكيان قائم بذاته تلعب دور الفيصل في عجلة حياة الدولة وتنميتها ،ملزمة بالخضوع لمسؤوليات متعددة منها المسؤولية الاجتماعية ، ويجب عليها وضع استراتيجيات وخطط ذات تصورات تنموية مستدامة تشمل مختلف أبعاد التنمية خاصة منها البعد البيئي الذي يعد أهم بعد للتنمية المستدامة كمفهوم للجيل الرابع من التنمية .

1. المسؤولية الاجتماعية للشركة جزء لا ينفصل عن مكوناتها وأهدافها ، ولا يخلو نظام شركة أو مؤسسة من هذه المسؤولية ،مع فوارق بسيطة في النسب والجزاءات المترتبة عن مخالفتها .
2. جائحة كورونا جاءت اليوم لتكشف لنا مدى قوة أو ضعف الشركة حين خضوعها لمبادئ المسؤولية الإجتماعية سواء اتجاه الدولة الناشطة بها أو العاملين فيها.
3. رغم المضار التي لا تحصى لجائحة كورونا إلى أنها من جانب أخر كنت أهم تنفس للبيئة بما منحته لها من راحة وتقليل من أثار التلوث
4. مبادئ المسؤولية الإجتماعية للشركة في أغلبها تتوافق لحد كبير مع إجراءات مواجهة جائحة كورونا ، مما أضفى حماية أكثر لاستدامة البيئة على مختلف أنواعها.

الميكانيزمات التنموية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي للتصدي للأزمات الصحية

هناء أيتوتهن
باحثة بسلك الدكتوراه تخصص قانون البيئة والتنمية المستدامة
كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية-جامعة محمد الخامس-السويسي-الرباط-المغرب

الملخص:

من المسلم به، أن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي باعتبارها قطاع ثالث موازي للقطاع العام والقطاع الخاص، يتمحور في صلب أهدافها تحقيق تنمية مستدامة.

وهو بالأمر ليس بالجديد عليها، بيد أنه أكثر من ذلك، فإلى جانب البعد التنموي الذي تنتهجه، نجد اعترافات عالمية بقدرتها على التصدي للأزمات، واتضح ذلك أكثر من خلال الأزمة الصحية العالمية-كوفيد 19- وما عرفه هذا القطاع من مبادرات جمعيات وتعاونيات وتعاضديات، مما يلزم وجوب دعم هذا القطاع ومنحها آليات وتقنيات للاستثمار فيه.

الكلمات المفتاحية: اقتصاد اجتماعي، تنمية، ميكانيزمات، الاستثمار،التدبير، العنصر البشري.

الملخص باللغة الأجنبية :

It is recognized that socioeconomic institutions, as a third sector parallel to the public sector and private sector, it's main interest is to achieve sustainable development which is actually.

Is not new to it, actually besides the development dimension that it pursues, we find global recognition of its ability to deal with crises, and this became more evident through the global health crisis-covid 19- and what this sector has known of the initiatives of associations, cooperatives and mutual societies, which prove that this sector must be supported and given mechanisms and technologies to invest in it.

Key words : social economy-development-mechanisms-investement-measurement-human capital.

مقدمة

في إطار تسارع جل دول العالم لتحقيق أهداف أجندة التنمية مستدامةل 2015-2030 وذلك بتوازن وتكامل مختلف أبعادها لتجاوز مختلف المخاطر التي تحول بها، دق ناقوس الخطر الذي هدد البشرية جمعاء، وأربك مكونات مفهوم الأمن الإنساني[1] بالمجيء بأزمة صحية عالمية –كوفيد 19 –.

فبعد ظهور معالم خطورة هذه الأزمة الصحية سارعت جل الدول لتجنيد كافة هياكلها ومؤسساتها للتصدي لهذا الخطر العالمي وإيجاد كافة التدابير الأمنية لتجاوزها.

وفي فلك مؤسسات الدولة التي عملت على التصدي لهذه الجائحة، نجد القطاع الثالث إلى جانب كل من القطاع الأول المتعلق بالمؤسسات العامة والقطاع الثاني المتعلق بمؤسسات القطاع الثاني، يبرز القطاع الثالث المتضمن لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي من جمعيات وتعاونيات وتعاضديات.

مفهوم الاقتصاد الاجتماعي

والتي تعرف بكونها "مجموع الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي تنتظم في شكل بنيات مهيكلة أو تجمعات لأشخاص ذاتيين أو معنويين، بهدف تحقيق المصلحة الجماعية والمجتمعية، وهي أنشطة مستقلة تخضع لتدبير مستقل وديمقراطي وتشاركي، يكون الانخراط فيه حرا.

كما تنتمي إلى الاقتصاد الاجتماعي والتضامني جميع المؤسسات التي ترتكز أهدافها الأساسية بالدرجة الأولى، على ما هو اجتماعي، من خلال تقديمها لنماذج مستدامة ومدمجة من الناحية الاقتصادية، وإنتاجها سلعا وخدمات تركز على العنصر البشري، وتندرج في التنمية المستدامة ومحاربة الإقصاء"[2].

هذه المؤسسات التي كانت ولازالت وراء أهم المبادرات التي تساهم بفعالية في تجاوز الأزمات، ويلزم الإشارة أنه وإن كانت مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي فاعلا أساسيا في ظل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية السالفة، إلا أنه في ظل الجائحة عرفت مساهمة فاعلة إلى جانب الدولة وفي ظل غياب اقتصاد السوق ومساوئه، كل ذلك يروم إلى بناء اقتصاد اجتماعي شامل لأبعاد التنمية المستدامة الثلاث.

أهمية الموضوع

ويبرز أهمية الموضوع وتتبلور أكثر من خلال الإشادات الدولية والآثار السريعة البروز والتغلغل في منحنى تصدي للأزمة، إذ تشكل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي كمكون أساسي من قطاعات الدولة، بل وباعتباره آلية من آلياته للتصدي للأزمات، نموذجا فريدا لتطوير اقتصاد اجتماعي تضامني خاصة مع ما تعرف به من مبادئ ومقومات وترسيخها منذ القدم في عراقة مجتمعية،حيث أنه ليس بالجديد اعتماد هذا النهج إذ

---

[1]- مفهوم الأمن الإنساني عرف من خلال تقرير برنامج الأمم المتحدة للتنمية لسنة 1994 انطلاقا من سبعة أهداف مختلفة متمثلة في: الأمن الاقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، أمن الجماعة والأمن السياسي.

[2]رأي المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: رافعة لنمو مدمج، ص: 7www.cese.ma

تاريخيا عرف بزوغ التضامن والتعاون عبر الخدمة الاجتماعية وعرف ظهورها في شكل هيكلي مؤسسي منظم من قبل الدولة، وقد تم بيان ذلك أكثر في الوقت الراهن.

فالاقتصاد الاجتماعي هو نقطة وصل بين مختلف القطاعات في ظل هذه الأزمة وحل للوسائل والآليات المعتمدة كون أن صلب أسسه هو العنصر البشري.

إشكالية الموضوع

من ثم، ستتدارس هذه المداخلة إشكالية تتمحور حول:

-أبرز الآليات والأدوار التنموية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في التصدي للأزمات الصحية؟

خطة معالجة الموضوع

وسنتناول المداخلة وفق منهجية الانطلاق أولا من الظاهرة والتعريف بها، تم معالجة الإشكالية وذلك من خلال نقطتين:

أولا: تجليات بروز البعد التنموي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في ظل الأزمات الصحية

ثانيا: أسس واليات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي للتصدي للأزمات الصحية –كوفيد 19 نموذجا-

أولا: تجليات بروز البعد التنموي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في ظل الأزمات الصحية.

لما كان الحق في الحياة هو أقدس الحقوق الذي سنته كافة الشرائع السماوية ودافعت عنه، وهو من أسس نظرية العقد الاجتماعي، فإن جل القوانين سعت إلى جعله في مقدمة ديباجاتها وفي صلب فصولها، وعززه الفصل 20 من الدستور المغربي لسنة 2011.

من ثم كان من أشرس الأزمات وأكثرها وقعا على البشرية جمعاء هي الأزمات الصحية، والتي مرت في التاريخ وكان لها الأثر الوخيم على باقي ركائز المجتمع على المدى القريب وكذا المدى البعيد.

وبعدما شهد العالم برمته مؤخرا الأزمة الصحية التي قلبت مجرى كل القطاعات أزمة –كوفيد 19- أبان ذلك عن دور التخطيط الاستراتيجي المعقلن في الأزمات وأهمية تضافر جهود كافة الفاعلين والمتدخلين.

إذ أنه لا غرب أنه في الوقت الراهن لم يعد المجتمع العادل يخضع فقط لعمل الدولة، وإنما أضحى اليوم يقوم إلى جانب ذلك على علاقات مؤسساتية، اجتماعية ترتكز على معايير عادلة وتقوم على مبادئ ومرجعيات مشتركة ترمي إلى بناء مجتمع عادل ومتضامن ومسئول، حيث لم تعد الدولة المرجع الوحيد للمجتمع العادل بل ظهرت إلى جانبها حركات مجتمعية واسعة أكثر تنظيما وأقوى تأثيرا تهدف إلى جعل التصرفات الاجتماعية أكثر عدلا وإنسانية.[3]

[3]-قاضي إكرام، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب: "الجمعيات نموذجا" رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الأول-وجدة- سنة 2015/2014، ص:39.

ومن أبرزها والتي تفرز أكلها بالوميض الواضح المتجلي في البعد التنموي، هي مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، من جمعيات وتعاونيات وتعاضديات- وذلك بالاستفادة من نظرتها الاستباقية في تخطيطها الاستراتيجي، بالإضافة لما تزخر به من تقنيات الإعداد والتتبع والمراقبة التي ساهمت بها.

لتصبح من صاحبة دور تكميلي فقط إلى اعتبارها وتطلعها الدور تنموي في صلب الأزمات (الفقرة الأولى) خاصة مع بروز تنوع مجالاتها (الفقرة الثانية).

الفقرة 1: الانتقال التدريجي من الدور التكميلي لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي إلى الدور التنموي

أضحت التنمية هي مصب ومطمح كافة الخطط والاستراتيجيات والتدابير المتخذة، خاصة مع اعتبارها حقا من حقوق الإنسان إلى جانب الحق في الرعاية الصحية التي خصهما الدستور المغربي لسنة 2011 بوجوب التعبئة الشاملة من قبل الدولة في الفصل 31 منه.

وبرز هذا الدور كذلك من خلال الهندسة الحكومية التي اعتمدت مؤسسات لها علاقة مباشرة بهذا القطاع وأخرى مكملة بعلاقة غير مباشرة، هذا بالإضافة إلى إشعاع التجارب الدولية.

إذ أثبتت التجارب الدولية فعالية مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، في مواجهة الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، لذلك تزايد الاهتمام بدراسة هذا الموضوع خلال العشرين سنة الماضية، فقد ساهمت الأزمة الاقتصادية لسنة 2008التي اجتاحت عدة مناطق في العالم، في تعزيز هذا الاتجاه بحيث يعول كثيرا على هذا النوع من المؤسسات لتجاوز العديد من المعضلات الاقتصادية والاجتماعية [4].

حيث يلعب الاقتصاد الاجتماعي على المستوى الدولي دورا هاما، سواء على الصعيد الاقتصادي أو البشري، ففي بعض البلدان الأوروبية مثل بلجيكا وفرنسا وهولندا، يساهم الاقتصاد الاجتماعي بنسبة 10 في المائة من الناتج الداخلي الخام، وقد أظهرت هذه التجارب مجتمعة أن الاقتصاد الاجتماعي مكن بعض البلدان من التغلب على بعض الآثار السلبية التي خلفتها أزمة سنة 2008 التي بينت مساوئ نمط الإنتاج الرأسمالي وعدم استقراره البنيوي[5]

بصفة عامة يكمل الاقتصاد الاجتماعي حسب العديد من الاقتصاديين أدوار كل من الدولة والسوق، كما يسعى إلى معالجة الاختلالات في منظومة القطاعين العمومي والخاص كالتفاوت والفوارق الاجتماعية.[6]

---

[4]- ابراهيم مقران، الاقتصاد الاجتماعي وافاق التنمية القروية بجماعة الصميعة بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران، الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران فاتح يونيو 2013، رقم3 ص:241.

[5]-سلسلة الاقتصاد البديل، النساء والاقتصاد الاجتماعي:الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا، مكتب شمال افريقيا ص: 7.

[6]-سلسلة الاقتصاد البديل، النساء والاقتصاد الاجتماعي:الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا، مكتب شمال افريقيا ص: 7.

ويلعب الاقتصاد الاجتماعي دورا هاما سواء على الناتج الداخلي الخام، أو في إطار التغلب على الأزمات، وكذا تكميل أدوار الدولة والسوق والمساهمة في تصحيح الاختلالات، فمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي هي الملاذ لإيجاد الحلول الجدرية للمشاكل التنموية والاقتصادية [7]. كونها أضحت تغدو للانتقال من دورها التكميلي إلى التطلع إلى الدور الطلائعي للتنمية بمفهومها الشامل.

ويمكن أن يشكل هذا الاقتصاد امتدادا للأجيال الجديدة من التضامن في ظل حداثة ستكتسح مستقبلا مجتمعاتنا مما يتطلب تكوينا وقيما وحكامة للتنمية في مستوى هذا التوجه المجتمعي الحتمي[8].

الفقرة الثانية: ملاءمة تنوع مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي مع أبعاد التنمية المستدامة

إذا كان القطاع يساهم بشكل فعال في حل المشكلات الكبرى للتنمية، فإن تنوع أشكاله لدليل على مرونته وقدرته على التكييف فأبعاده الاجتماعية تسمح له بالتطرق للرهانات الجديدة والمتجددة.[9]

ذلك أن الأدوار التي تقوم بها والأهداف التي تطلع إليها تتمحور حول التنمية المستدامة بمختلف أبعادها، فإذا كانت التنمية الاجتماعية في قلب اهتماماتها الإنسان، فإن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي تعتبره المحور المتصدر لأدوارها وأهدافها المتمثلة في تحقيق تنمية اجتماعية التي تقوم على عدد من المقومات من عدالة اجتماعية وتكافؤ الفرص وتحقيق استقرار اجتماعي، مع ما يستتبعها من باقي أبعاد التنمية المتمثلة في التنمية الاقتصادية والتنمية البيئية، وهذا نجد أشكاله تتبلور وتتلاءم من خلال أشكال مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، بهدف التدبير الجيد في ظل الأزمات .

ونسوق هنا مؤسسة التعاونيات، لتقريب الموضوع أكثر كمكون من مكونات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي، إذ تعتبر التعاونيات إحدى ركائز الاقتصاد الاجتماعي، وهي كما تعرفها منظمة العمل الدولية في التوصية 193 لسنة 2002 الخاصة بتعزيز التعاونيات، يعني تعبير "التعاونية" جمعية مستقلة مؤلفة من أشخاص اتحدوا معا طواعية لتحقيق احتياجاتهم وتطلعاتهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية المشتركة عن طريق منشأة مملوكة ملكية جماعية ويشرف عليها ديمقراطيا[10] .

وقد أدرج العمل التعاوني في عدد من الدساتير، كما هو الشأن بالنسبة للمكسيك سنة 1917، والاكواتور سنة 1977، والبرازيل سنة 1988 الخ... وقد صدر سنة 1988 مشروع قانون إطار للتشريع

---

[7]- اتحاد الشغل: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الملاذ لإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل التنموية والاقتصادية، موقع لنكن فاعلين، نشر في
2019/02/28 اطلع علية 2019/09/25 الساعة 6:39 www.actives-actifs.org.

[8]-إدريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟ الطبعة الأولى، سنة 2018، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ص:90.

[9]-قاضي إكرام، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب: "الجمعيات نموذجا" رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الأول-وجدة- سنة 2015/2014، ص:40.

[10]- سلسلة الاقتصاد البديل، النساء والاقتصاد الاجتماعي: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا، مكتب شمال افريقيا ص:8.

التعاوني بهذه البلدان في آن واحد يبين المقاييس والمعايير المقاولاتية الحديثة والمبادئ والقيم التعاونية الخاصة بكل منطقة[11].

وأثبت النموذج التعاوني جدارته من خلال السعي إلى بناء مؤسسات مستدامة وتنمية مستدامة[12].إذ نشأت المشاريع التعاونية في مختلف البلدان ردا على الأزمات ملبية احتياجات أعضائها بشكل مباشر[13].

هناك عامل أساسي كرس بدوره أهمية التعاونيات في التنمية المحلية، وهو دور المنظمات الدولية بدأت تضع الثقة أكثر في التعاونيات لتصريف المساعدات الاجتماعية، أضف إلى ذلك احتكاك التعاونيات بالواقع، الأمر الذي يؤهلها أكثر للقيام بأدوار تنموية تتلاءم وحاجيات الساكنة المحلية [14].

نستحضر قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة الذي أكد بأن التعاونيات بمختلف أصنافها وأشكالها، أصبحت عاملا أساسيا للتنمية المستدامة[15].بالإضافة إلى أن أغلب هيئات الأمم المتحدة المتخصصة كمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية أشادت بدور التعاونيات وتسهر على دعمها في مختلف بقاع العالم[16].

في كولومبيا، شاركت 6462 منظمة تعاونية في تحقيق 25.5%من الناتج الداخلي الخام في 2005، كما توفر التعاونيات خدمات الرعاية الصحية ل 15.5 %من عدد السكان، وتنتج التعاونيات 33%من البن الكولومبي، وتوفر خدمات الرعاية الصحية لنسبة 25% من السكان، وتوفر 109.000 فرصة عمل إضافي، وتوفر 23%من الوظائف في قطاع الصحة، 18%من الوظائف في قطاع الصحة [17].

التعاونيات إذن نمط ناجح لتحقيق التنمية المستدامة، والمقصود بها تنمية يتوقع لها أن تستمر في التطور بدلا من الركود أو التدهور، إضافة إلى ذلك فالتعاونيات تتميز بقدر عال من المرونة في مواجهة الأزمات الاقتصادية مقارنة بأنماط الاستثمار الأخرى وهو ما أثبتته تجاربها خلال الأزمة الاقتصادية لسنة 2008، من

---

[11]-هدى بوحبة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الأول-وجدة- سنة 2015/2014ص

[12]- التعاونيات: أقوى في أوقات الأزمات، رسالة غادي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولي، بمناسبة اليوم العالمي للتعاونيات 2013 تم الاطلاع عليه في 2020/07/07 الساعة 21:45 www.ilo.org.

[13]-التعاونيات: أقوى في أوقات الأزمات، رسالة غادي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولي، بمناسبة اليوم العالمي للتعاونيات 2013 تم الاطلاع عليه في 2020/07/07 الساعة 21:45 www.ilo.org.

[14]- هدى بوحبة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الأول-وجدة- سنة 2015/2014ص

[15]حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، نونبر 2004. ص:25

[16]حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، نونبر 2004. ص:31

[17]هدى بوحبة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الأول-وجدة- سنة 2015/2014ص

أسباب هذه المرونة أن التعاونيات تعتمد على توفير احتياجات أعضائها وهم يديرونها بأنفسهم ولذلك فهي كمنشات اقتصادية تلبي طلبا معروفا مسبقا وبإمكانها التطور بسرعة لتلبية أي تغير فيه أصحاب الطلب أنفسهم يملكون القدرة المباشرة على إحداث هذا التطوير[18].

كما هو الأمر في ظل أزمة –كوفيد 19- ساهمت بشكل واضح مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي في الإنتاج الوطني للكمامات والألبسة الوقائية والأجهزة وذلك باعتماد اليد العاملة وطنيا حقق اكتفاء ذاتي وعزز ذلك الحفاظ على الاقتصاد الوطني واعتماد منتوج محلي.،ولا ينسى دور الجمعيات التي تشكل إطارا مناسبا للمشاركة في المجهود التنموي.[19]فمراكز المسؤولية داخل الحكومة والإدارة قد تساعد على الاعتراف بقدرات الجمعيات على المساهمة في الجهود التنموية[20].

بالإضافة إلى أن تدخلات القطاع التعاضدي تجعل منه مساهما أساسيا في الاقتصاد التضامني الاجتماعي، بفعل ولوج الخدمات الاجتماعية لفئات عريضة من المواطنين، والإسهام الفعال في تنشيط الاقتصاد من بوابة التكافل والتضامن الاجتماعي في إطار مؤسسات تقدم الخدمة وتنتج الثروة في الوقت نفسه [21].

ثانيا: أسس واليات مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي للتصدي للأزمات االصحية –كوفيد 19 نموذجا-

أصبحت مكونات الاقتصاد الاجتماعي الوجه الإنساني للتنمية، مما حدا بالعديد من المنظمات الدولية والغير الحكومية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة إلى إيلائها أهمية خاصة ودعوة الحكومات إلى خلق الظروف المناسبة لنموها للإسهام في معالجة المشاكل المعاصرة[22].

وقد برز مساهمات هذه المؤسسات أكثر في هذه الأزمة الصحية عن طريق الآليات المعتمدة من قبلها للتصدي للأزمات، والتي تتمثل في الآليات التنموية-الاستثمارية (الفقرة الأولى) الآليات التدبيرية (الفقرة الثانية).

---

[18] www.shorouknews.comتامر موافي، التعاونيات...الطريق الثالث إلى التنمية، تم الإطلاع عليه 15 أبريل 2020 الساعة13:24

[19] أحمد أيت حدوث، مقال أية حلول جمعوية للعجز الاجتماعي؟ العمل الجمعوي بالمغرب، عناصر التشخيص، أشغال الموائد المستديرة الفضاء الجمعوي، الرباط-الدار البيضاء سنة 1998، ص93.

[20] أحمد أيت حدوث، مقال أية حلول جمعوية للعجز الاجتماعي؟ العمل الجمعوي بالمغرب، عناصر التشخيص، أشغال الموائد المستديرة،الفضاء الجمعوي، الرباط-الدار البيضاء سنة 1998، ص:93.

[21] - رشيد أعنوز،محمد البقصي ،الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الواقع والأفاق دراسة حالة الوحدة السوسيو ترابية "أغبال-تافرت" بجماعة إغزران، أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران فاتح يونيو 2013، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم3 ص:115.

[22] حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، نونبر 2004. ص: 25

الفقرة الأولى: الآليات التنموية-الاستثمارية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي للتصدي للأزمات الصحية –كوفيد 19- نموذجا

بالانتقال من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي، لا يجادل أحد في كون كل تنمية محلية كيفما كانت طبيعتها تتطلب إمكانيات ووسائل، وأهم هذه الوسائل العنصر البشري الذي تتوقف على كاهله تحقيق الأهداف المنشودة من وراء هذه التنمية، فهو فاعل على مستويين، على مستوى إعداد القرار الجماعي، وعلى مستوى تنفيذه[23].

كما أن حسن تدبير العمل الجماعي الذي يرتكز عليه الاقتصاد الاجتماعي يمثل نقطة قوة هامة،تماشيا مع نظرية ادم سميث التي تقضي بأن العمل البشري هو مصدر قوة.

فلدعم النسيج الجمعوي يجب تقوية قدرات وكفاءات الموارد البشرية من خلال إعداد وإنجاز برامج تكوينية للموارد البشرية العاملة بالقطب الاجتماعي، وذلك لتطوير مهاراتهم وتمكينهم من اكتساب معارف وخبرات تساهم في تحسين أدائهم المهني، لكون الاستثمار في الموارد البشرية يعد رافعة أساسية لتحقيق المردودية[24] .

ونشير إلى أن إشكالية التكوين والتكوين المستمر التي كانت إلى وقت قريب عقبة في ظل التنمية، أصبح يلاحظ اليوم أن الاشكالية أضحت اليوم محل استثمار إذ أصبحت الجمعيات تعتمد على هذا التكوين التكوين المستمر من خلال اعتماد طاقات الرأسمال البشري في إنجاز المشاريع وهي في نفس الوقت حلول للمشاكل المطروحة في الواقع وبذلك تساهم في تجاوز العقبات مما أرفقها بمرونة مواكبة للأزمات.

وفي ظرفية وطنية تفرض تحقيق مستوى عال من التنافسية والتشغيل والتماسك الاجتماعي، يتعين أن يستثمر في أشكال التضامن الأصلية التي يتميز بها من أجل تقوية القدرات على المبادرة والابتكار والإبداع[25]

وقد حذت منظمة العمل الدولية إلى التأكيد على إمكانية استخدام "الاقتصاد الاجتماعي" كوسيلة فعالة لسد الفجوة بين الاقتصاديات غير المنظمة والاقتصاديات المنظمة، وبالتالي خفض مواطن العجز في العمل اللائق وتحسين الإنتاجية والقدرة التنافسية وزيادة المداخيل والربحية[26]

الفقرة الثانية: الآليات التدبيرية لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي للتصدي للأزمات الصحية –كوفيد 19- نموذجا

---

[23]-قاضي إكرام، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب: "الجمعيات نموذجا" رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الأول-وجدة- سنة 2015/2014 ص127.

[24]-عفى صليحة، رسالة ماستر: الدور الاجتماعي لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعي، جامعة محمد الأول بوجدة، 2015/2014 ص:24.

[25]-إدريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟ الطبعة الأولى، سنة 2018، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء، ص:88.

[26]-سلسلة الاقتصاد البديل، النساء والاقتصاد الاجتماعي:الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا، مكتب شمال افريقيا ص:7.

استطاعت الدولة أن تضطلع بدورها كموجه ومرافق ومكون للاقتصاد الاجتماعي وضامن لاستقلاليته، حيث وفرت له مناخا ملائما ساعد على نمو هذا القطاع في أحسن الظروف كتوفير تشريع ملائم يتماشى مع متطلباته وخصوصياته وتبسيط المساطر وتكثيف التنسيق بين المتدخلين والاهتمام بتكوين العنصر البشري في هذه المؤسسات[27].

فالفعالية التي أبانت عنها مكونات الاقتصاد الاجتماعي أدت إلى إشراكها في تحديد سياسات بعض المجالات.

ولا ينبغي أن نندهش اليوم من كون السلطات العمومية توصي بإقامة علاقات شراكة مع الجمعيات في مختلف الميادين المتعلقة بالمجال الاجتماعي[28].

وقد أبانت التجربة أن مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي فاعل أساسي ومن أهم الهيئات التي ساهمت بشكل ملحوظ يحتسب لها في تجاوز الأزمات والمشاكل، بالإضافة إلى حسن اعتمادها للشراكات كآلية تكميلية من أجل ضمان تنمية محلية مستدامة.

إذ اتخذ التوجه في استراتيجيات سالفة، وعيا من وزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعية، بالدور الذي يمكن أن تلعبه جمعيات المجتمع المدني كشريك أساسي في تدبير البرامج الاجتماعية الموجهة لتحسين مختلف المؤشرات الاجتماعية بالمغرب [29]. تفعيلا للخيار الاستراتيجي للوزارة بدعم النسيج الجمعوي تم إفراد برنامج كامل ضمن المحور الأول من "المخطط الاستراتيجي للوزارة برسم الفترة 2008-2012 " والمتعلق بتنسيق برامج التنمية الاجتماعية والتعبئة الاجتماعية لدعم القطاع الجمعوي[30].

من تم فإن العمل بشراكة مع الجمعيات ومن أجل الجمعيات هو أحد الخيارات الاستراتيجية المؤطرة لتدخلات الوزارة[31].

وفي ظل الأزمة الصحية –كوفيد 19- تعتبر من أبرز الأليات التدبيرية المعتمدة من قبل مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي:

الآليات التوعوية:

---

[27]-حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، نونبر 2004. ص:30

[28]- أحمد أيت حدوث، مقال أية حلول جمعوية للعجز الاجتماعي؟ العمل الجمعوي بالمغرب، عناصر التشخيص، أشغال الموائد المستديرة،الفضاء الجمعوي، الرباط-الدار البيضاء سنة 1998، ص:93.

[29]- عفى صليحة، رسالة ماستر: الدور الاجتماعي لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعي، جامعة محمد الأول بوجدة، 2015/2014 ص: 36.

[30]-عفى صليحة، رسالة ماستر: الدور الاجتماعي لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعي، جامعة محمد الأول بوجدة، 2015/2014 ص:36.

[31]-عفى صليحة، رسالة ماستر: الدور الاجتماعي لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعي، جامعة محمد الأول بوجدة، 2015/2014 ص:36.

التوعية المواكبة لإنجاح الاستراتيجيات والخطط المتخذة من قبل الدولة لمجابهة هذه الأزمة الصحية العالمية، وذلك باعتماد تقنيات عن بعد- كوسائل التواصل الاجتماعي، بما تشمل من صور وفيديوهات وندوات في إطار شراكات مع باحثين ومتخصصين وجامعات لإنجاح هذا الورش.

وتدعيم ذلك من قبل الدولة بآليات حمائية إن صح القول كي لا يساق ذلك عكسا، كالشائعات و ترهيب المواطنين والتأثير على الصحة النفسية للمواطن والتي لا تقل أهمية عن الصحة الجسدية، وذلك باعتماد آليات استباقية ردعية تجد سندها في قوانين كقانون الطوارئ الصحية

فبالرغم من تأثير الأزمة الصحية –كوفيد 19- لما كان لها من وقع مباشر على الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي والتي تتميز بالتكتل والتجمع، بيد أن المجتمع المدني اعتمد خاصية التأقلم مع الأزمة بدفعة تهدف للخروج لما بعدها بأقل الخسائر، بل والأكثر من ذلك تصحيح بعض مكامن الخلل.

قد عمل مكون المجتمع المدني في ظل هذه الظرفية على مبدأ الاستمرارية وصيرورة العمل، وذلك بالاعتماد على ميزة الرقمنة والاشتغال عن بعد- الذي كان له الصدى الرنان المتميز، وكانت له محاسن تكاد تمحي كل مساوئه.

إذ أنه عن طريق التكوينات عن بعد والنقاشات واللقاءات العلمية خاصة في ظرفية الحجر الصحي الذي شهدها العالم، ساهم ذلك بتنمية فكر الرأسمال البشري بكيفية سلسة وتجاوز مشكلة هدر الوقت وهدر الطاقات.

الآليات التحسيسية والتطوعية:

التحسيس بضرورة الالتزام بمسافة الأمان في المرافق العمومية والمرافق الخاصة وتجنب الاكتظاظ، هذا عبر توزيع المتطوعين أمام هذه المرافق للعمل على تطبيق التوصيات المعتمدة[32].

بالإضافة إلى التطوع عن طريق المساهمة في توصيل احتياجات الأسرأو عن طريق شغل مناصب جديدة استلزمتها الأزمة الصحية، كازدياد عدد المستشارين الاجتماعيين واستماعهم عن بعد لتخوفات المواطنين وتوضيح الأمور، فعدد من الجمعيات خطت هذه الخطوة، وقد رتبت صدى يحتسب لها في المساهمة في الاستقرار الاجتماعي، لأن أساس إنجاح التصدي لهذه الأزمة هو النهوض بالعنصر البشري وتضامنه واحترامه التدابير والإجراءات المتخذة.

ساهمت كذلك مكونات المجتمع المدني في التصدي للأزمة عن طريق تسخير كافة الياتها للمساهمة في تخطي المرحلة الحساسة كتوفير قاعدة بيانات للرجوع لها كمرجع يساهم في تدقيق الوضعية.

---

[32]- غيث الطاريقي ، دور منظمات المجتمع المدني في مجابهة وباء كورونا، نشر في 2020/09/19 اطلع عليه 13:002020/07/08
.www.jamaity.org

تسخير الرصيد البشري لخدمة الأزمة بطريقة معقلنة وفي إطار الاستراتيجيات المتخذة، وفق مبدأ التكامل والاندماج بين كافة عناصر مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي مع باقي مؤسسات الدولة.

الآليات الرقابية:

بالإضافة إلى الدور الرقابي التي عملت على تقديمه، ونسوق هنا مثال جمعيات حماية المستهلك في المغرب، فأمام الزيادات الغير المشروعة في الأسعار كانت هذه الجمعيات تتشكل على شكل فرق تتوزع على كل الأسواق والمتاجر من أجل التتبع والمراقبة وكل خرق، تستتبعه بتقرير إلى الجهات المعنية[33].

على مستوى الجماعات الترابية، كان هناك تشجيع بل وبالأحرى يمكن القول تكامل في التصدي لهذه الأزمة مع وجود حكامة معقلنة في ظرفية صارمة

خاتمة:

خاتمة القول، إذا كانت الأزمات الصحية من أخطر الأزمات وأكثرها تأثيرا ووقعا على الإنسانية برمتها، فإن التدابير والآليات المعتمدة من قبل الدول لابد لها من تبني فرص ودعم في هذه المؤسسات، التي لها السبق في إشادات عالمية بقدرتها على التصدي للأزمات.

ذلك أن نهج منهج التدابير الاستباقية-الوقائية وتعزيز التخطيط المحوكم والمعقلن، لهم من الأهمية ما كان في تعزيز دور مؤسسات الاقتصاد الاجتماعي ودعمها باعتباره شرطا أساسيا لتحقيق التنمية الاجتماعية للأفراد والجماعات وعاملا فعالا في النمو الاقتصادي[34].كما أن تعاضد وتضامن كافة الفاعلين والمتدخلين و اعتماد منهج الاستثمار في العنصر البشري المكون لمؤسسات الاقتصاد الاجتماعي للتصدي للأزمات من الخطى الهامة التي تساهم في تحقيق التنمية ككل.

❖ **لائحة المراجع:**

- حكيمة خالص، من أجل إرساء اقتصاد اجتماعي يعتمد على الذات، نونبر 2004.

- إدريس الكراوي، التنمية نهاية نموذج؟ الطبعة الأولى، سنة 2018، المركز الثقافي للكتاب، الدار البيضاء.

-قاضي إكرام، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب: "الجمعيات نموذجا" رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الأول-وجدة- سنة 2014./2015.

-هدى بوحبة، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في المغرب رسالة لنيل الماستر في القانون الخاص، جامعة محمد الأول-وجدة- سنة 2014/2015.

---

[33]- عبد الصمد فرطاس، أي دور لجمعيات حماية المستهلك في ظل أزمة كورونا، اطلع عليه 2020/07/06 الساعة 08:34 www.marocdroit.com.

[34]- حسن الكتمور، قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية، أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران فاتح يونيو 2013، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 3، ص: 10.

- عفى صليحة، رسالة ماستر: الدور الاجتماعي لوزارة التضامن والمرأة والأسرة والتنمية الاجتماعي، جامعة محمد الأول بوجدة، 2015/2014.

-ابراهيم مقران، الاقتصاد الاجتماعي وافاق التنمية القروية بجماعة الصميعة بالأطلس المتوسط الشمالي الشرقي، الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران فاتح يونيو 2013، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم3.

- حسن الكتمور، قراءة مفاهيمية للاقتصاد الاجتماعي والتضامن والتنمية، أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران فاتح يونيو 2013، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم 3،

-رشيد أعنوز،محمد البقصي، الاقتصاد الاجتماعي والتضامني: الواقع والأفاق دراسة حالة الوحدة السوسيو ترابية "أغبال-تافرت" بجماعة إغزران، أشغال الدورة الثالثة لمنتدى التنمية والثقافة لإغزران فاتح يونيو 2013، الاقتصاد الاجتماعي سند للتنمية الترابية بالمجال الجبلي، منشورات الجماعة القروية لإغزران رقم3

- أحمد أيت حدوث، مقال أية حلول جمعوية للعجز الاجتماعي؟ العمل الجمعوي بالمغرب، عناصر التشخيص، أشغال الموائد المستديرة،الفضاء الجمعوي، الرباط-الدار البيضاء سنة 1998

-النساء والاقتصاد الاجتماعي:الاقتصاد الاجتماعي والتضامني نموذجا، سلسلة الاقتصاد البديل، مكتب شمال افريقيا.

-اتحاد الشغل: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني هو الملاذ لإيجاد الحلول الجذرية للمشاكل التنموية والاقتصاديةwww.actives-actifs.org.

-غيث الطاريقي ، دور منظمات المجتمع المدني في مجابهة وباء كورونا www.jamaity.org

-عبد الصمد فرطاس، أي دور لجمعيات حماية المستهلك في ظل أزمة كورونا. www.marocdroit.com.

-التعاونيات: أقوى في أوقات الأزمات، رسالة غادي رايدر، المدير العام لمنظمة العمل الدولي، بمناسبة اليوم العالمي للتعاونيات www.ilo.org.

www.shorouknews.com-تامر موافي، التعاونيات...الطريق الثالث إلى التنمية.

أزمة كورونا العالمية
بين التهديد الوبائي وحتمية تقوية الأنظمة الصحية

د. سكوتي خالد دكتوراه في القانون العام، جامعة غرداية، الجزائر

الملخص:

إن تأمين الحياة الانسانية وفق رؤية أحيائية دقيقة، يفرض تدخلات جزئية جديدة في إطار "المعالجة الدوائية" في سياسة الأمن التي لا تضمن فقط حماية السكان ضد الأخطار البيولوجية وإنما حتى الاقتصادات المدنية؛ ذلك أن الوصول على نطاق واسع إلى مثل هذه الدفاعات الدوائية يمكن أن يساعد أيضا في التقليل إلى أدنى حد من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الهائل المرتبط بتفشي الأمراض المعدية، حيث لا تضطر الحكومات حتى إلى فرض سياسات الصحة العامة الأكثر تقييدا، مثل الحجر الصحي وحظر السفر واغلاق المدارس

Abstract:

Securing human life according to a precise biological vision imposes new, partial interventions within the framework of "medicinal treatment" in the security policy that not only guarantees the protection of the population against biological hazards, but even civilian economies. Widespread access to such drug defenses could also help reduce the massive socio-economic disruption associated with infectious disease outbreaks, as governments do not even have to impose the most restrictive public health policies, such as quarantines, travel bans and school closures.

Key words: epidemic, protection, outbreak, quarantine

مقدمة

واجهت المجتمعات الانسانية –عبر التاريخ- بعض الأوبئة التي انتشرت على نطاق واسع، وأصابت أعداد هائلة من البشر، كما أودت بحياة الملايين في فترة زمنية قصيرة. وقد أثرت هذه الأزمات على الأفراد الذين عاشوا هذه الخبرة الاستثنائية، إذ غبرت جانبا من اتجاهاتهم القيمية، وأثارت لديهم العديد من الأسئلة الوجودية التي لا إجابات لها، بل وتركت في بعض الحالات تأثيرات على التركيبة النفسية لأجيال كاملة، والتي إن استطاعت النجاة البدنية من الوباء، فإنها لم تتعاف من آثاره النفسية والاجتماعية

وسيتم التطرق في هذه الورقة إلى جائحة كورونا الوبائية وتداعياتها الممتدة على نطاق عالمي، تجعلها تظهر كأنها هجوم بيولوجي في ذاتها (بوصفه مستقلا) وليس لذاتها (بوصفه تابعا)، وذلك على الرغم من كونها

تطابق مواصفات التفشي الطبيعي للمرض، وهو ما ستجتهد الورقة في اثباته بالاستناد إلى نموذج تحليلي شاسع في أدبيات حوكمة الصحة العالمية: هو نموذج تحليل "حدث وبائي غير عادي" Unusual Epidemiologic Event. كما تفترض، الورقة تبعا لذلك، أن ما جعل ديناميكية انتشار الجائحة تخرج عن السيطرة، هو تردد الفعل المنتظر توجيهه لمكافحة المرض، بحيث جرى ترجيح استجابات محلية للوباء على جهود مكافحته على المستوى العالمي.

الاشكالية: ما مدى فعالية دور منظمة الصحة العالمية والأنظمة الصحية في مواجهة وباء كورونا؟

المبحث الأول- كورونا بين التهديد والتفشي

إن أحداث تفشي الأوبئة هي مجموعة فرعية من أحداث الطوارئ الصحية، إنها جزء من مجموعة من الأحداث المرضية غير المتوقعة التي صارت تتحدى أنظمة الصحة العامة على مستوى العالم وعلى نحو مستمر.

المطلب الأول: تهديد بيولوجي جديد في سياق أمننة الصحة العامة العالمية

أثناء انتشار الأوبئة لا يواجه الفرد مخاطر انعدام اليقين(Uncertainty) المرتبط باحتمالات إصابته بالمرض من عدمه، بل إنه يواجه عبئا مرتبطا بحالة كاملة من المجهول(The Unknown)، وهو ما يتسبب في تصاعد مشاعر الخوف والقلق مقارنة بالأمراض العادية، والتي قد تكون أكثر خطورة على حياة الفرد ومقارنة بالوباء إذا أصاب الفرد. ولذلك لا ترتبط هذه الحالة بالمصابين فقط، بل إنها تشمل المجتمع كله بدرجة أو بأخرى، فهي حالة مرتبطة بسرعة انتشار الوباء، وعدم وجود القدرة على توقع متى وكيف ينتهي الوباء، ولا يوجد سقف واضح أو يقين بظهور دواء معالج.[1]

وقد نتج عن ذلك تحويل الصحة العامة من التركيز الانساني على الصعيدين الوطني والدولي إلى التركيز الأمني، مع ما ينتج من ذلك من تغيرات في الأولويات، أي إن أسس رصد الأمراض انتقلت من العمل الإنساني نحو حماية التجارة الدولية والأمن القومي. لقد تفشى فيروس كورونا سريع التطور حتى وصل الآن إلى أكثر من 60 بلدا، وهو ما يتطلب إجراءات عاجلة لمساعدتها على منع انتقال العدوى والحد من الخسائر في الأرواح.[2]

وستكون الاستجابة أكثر فعالية لو أن الحكومات والقطاع الخاص اتخذوا إجراءات منسقة وسريعة.

---

[1] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "سيكولوجية الأوبئة" ماذا يحدث للمجتمعات عند تعرضها لوباء مفاجئ؟، 17 مارس 2020.

[2] https://twitter.com/intent/tweet?(D9%88%D8%A7%D8%AD&url=https://blogs.worldbank.org/ar/voices/coronavirus-covid19-highlights-need-strengthen-health-systems/?cid=EXT_WBBLogTweetableShare_D_EXT&via=WorldBank)

إن العلاقة بين الجائحات والتجارة الدولية قديمة تعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر، وذلك حينما عقد أول مؤتمر دولي للصحة في باريس عام 1851 في محاولة للحد من التأثير السلبي لممارسات الحجر الصحي المختلفة في التجارة الدولية، وكان السبب في وضع اللبنة الأولى للتنظيم الصحي الدولي، وذلك مع إحداث المكتب الدولي للصحة العامة عام 1907، الذي تلاها إنشاء منظمة للصحة تابعة لعصبة الأمم. فأمننه الأوبئة على المستوى العالمي، هي ظاهرة حديثة نسبيا، ارتبطت بالحاجة إلى منظمة صحية عالمية جديدة؛ إذ منذ المداولات الأولية في عام 1946 بشأن تأسيس منظمة الصحة العالمية، كان هناك ارتباطا قوميا بين الصحة العامة والأمن الدولي، "وقد ظهرت عبارة 'الأمن الصحي' في تقرير عام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي دعا إلى أنه في أعقاب نهاية الحرب الباردة، كانت هناك حاجة إلى اطار مرجعي جديد يبتعد عن وجهات النظر الأمنية التي تركز على الدولة إلى نهج أكثر تركيزا على الانسان"[i].

لقد رفضت منظمة الصحة العالمية في البداية وجود علاقة رسمية بين الصحة والأمن، إذ كان هناك تخوفا من إساءة استخدام العمل الصحي المحايد لأغراض سياسية، فروجت هذه المنظمة "لمفهوم ضيق للأمن الصحي محوره الدولة الذي تأثر أيضا بأحداث 11 سبتمبر 2001، والتهديدات المحتملة للأسلحة البيولوجية والإرهاب"[3] ، وكان ذلك مع الاجتماع الأول للمبادرة العالمية للأمن الصحي GHSI، مشكلة بعد رسائل الجمرة الخبيثة لعام 2001، وهي المبادرة السياسية الجديدة التي تم اطلاقها في اجتماع لوزراء من كندا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا واليابان والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والمكسيك، إلى جانب ممثلي المفوضية الأوروبية ومنظمة الصحة العالمية، وذلك لمواجهة تهديد الإرهاب البيولوجي، ولكنه تطورت وتوسعت بسرعة لتشمل التهديدات الوبائية كذلك. وقد أرسلت هذه المبادرة إشارات سياسية قوية عن بداية التقارب بين مجالي الصحة والأمن على نحو أوثق من أجل مواجهة الأخطار البيولوجية مواجهة أفضل للمستقبل. وقد كانت مشاركة منظمة الصحة العالمية في المبادرة مهمة، لأنها أشارت إلى مزيد من التوسع الجغرافي لشواغل الأمن الصحي، خاصة في ما وراء حدود البلدان المرتفعة الدخل. فيما بعد، ستكتسب فكرة الأمن الصحي قوة أكبر بكثير في النظام الدولي، حيث صارت تتخلل على نطاق واسع السياسة الرسمية والخطاب السياسي الدولي. كما أن العديد من الحكومات في جميع أنحا العالم أصبح تدرك أهمية تهديدات الأمن الصحي وتقوم بدمجها في استراتيجياتها الأمنية التي تفرض تطورها الاستجابة للتصورات المتغيرة للتهديدات.

ومع أزمة اندلاع متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد، وما عرف بوباء "سارس SARS" عام 2003، تبين أن الأمراض لم تعد مجرد قضايا تقليدية للطب السريري أو الصحة العامة، ولكن أيضا باعتبارها تهديدات

([3] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref2) Ibid.,p.154.

أكثر انتشارا للأمن القومي، وحتى الدولي. ولا يعني هذا أن جميع المشكلات الصحية تعتبر تهديدات أمنية، ولكن أخذت تظهر بعض الأمراض على نحو بارز في جداول أعمال الأمن الدولي، وهناك بالتأكيد مجموعة فرعية من الأمراض تجذب قلقا أمنيا أكثر شمولا ومستداما؛ ذلك لأن هذه الأمراض يمكن أن تتسبب بسرعة مستويات كبيرة من الإصابات والوفيات، وتسبب أيضا صدمات اقتصادية شديدة، كما يمكن أن تثير الخوف على نطاق واسع واضطرابات اجتماعية بين السكان.

إذا، فهذا الفهم للصحة بوصفها مقابلا للأمن، هو ما سيقود إلى إعادة صياغة **عقد التفويض الرسمي للصحة من أجل الأمن** في لوائح منظمة الصحة العالمية عام 2005، حيث لم يعد ينظر إلى الصحة على أنها وسيلة لضمان الأمن الدولي، ولكن بدلا من ذلك، أصبح يعترف بها أنها قضية أمنية مشروعة في حد ذاتها. وهكذا، وانطلاقا من عام 2007، صار الأمن ضمن مفردات منظمة الصحة العالمية، واصبحت المنظمة تستخدم رسميا مصطلح الأمن الصحي العالمي مرادفا للإنذار بحدوث الأوبئة والاستجابة له. وأصبح يعني ذلك، إلى جانب معالجة الصحة بوصفها قضية دولية، التعامل معها بوصفها مسألة أمنية، بما يفرض استجابات جماعية وتضامنية للتهديدات الأمنية، سواء كانت ذات طابع بيولوجي (تفش متعمد للأوبئة)، وناجمة عن انتشار الجائحات العالمية (تفش طبيعي للأوبئة). وهكذا يتغير الأمن في القرن الواحد والعشرين، لأن الطريقة التي نتخيل بها الحياة تتغير أيضا، ما يفرض إدماج الأبعاد غير التقليدية لمفهوم الأمن والتوسع في تعريف التهديدات، لتشمل أحد المظاهر غير الصلبة وهو خطر تفشي الأوبئة. فالتحول المهم في فهمنا الأساسي للحياة ينتج بالفعل مخاوف قوية بشأن عدد من التهديدات الكامنة على المستوى الجزئي، حيث تفشي الأمراض التي لا يمكن التنبؤ بها، والتي تحدث على نحو طبيعي، تمثل محور الأخطار البيولوجية التي تواجه العالم اليوم. إن رهان منع استيراد العدوى مع سهولة تنقلات الأفراد والبضائع في ظل حركة العولمة الفائقة من خلال تطوير نظام عالمي شامل للإنذار المبكر ومكافحة الأمراض الوبائية، يصطدم بتحدي سؤال عن كيفية أن تكون كل دولة في الجانب الآمن من مواجهة مستوى غير معروف من التهديد يتعلق بعامل بيئي جزئي كما هو الشأن بالنسبة إلى فيروس كورونا، الذي لم يعد مضادا للأمن الصحي العالمي فحسب، ولكن مؤثرا في مفاعيل العلاقات الدولية برمتها، وذلك بالنظر إلى تداعيات انتشاره التي سيتم التعرض لها في المحورين التاليين. لقد أدى فيروس كورونا إلى معاناة انسانية كبيرة، كما تسبب في ايقاف حركة الملاحة الجوية والبحرية والنفل البري في معظم أنحاء العالم وإغلاق الحدود بين الدول، وفرض الحجر الصحي على السكان، واغلاق الاجتماعات والأنشطة الثقافية والرياضية الدولية والمحلية، وإغلاق المحلات المرافق، وشل الدراسة والعمل؛ فانهارت بذلك البورصات، وانتشار الهلع بين الناس، وعمت أحيانا الفوضى الاجتماعية.

المطلب الثاني- تفشي طبيعي يحاكي هجوما بيولوجيا

ترددت في بعض الأوساط الإعلامية والسياسية تفسيرات تآمريه لانتشار مرض كورونا، على الرغم من أن الفيروس أثبت قدرته على إصابة الجميع، سياسيين وغير سياسيين، وعبر العالم، حيث لا يمتلك أحد،

إلى الآن، القدرة على التحصين منه بلقاح أو الدفاع المسبق ضد العدوى. ومع ذلك، لم يسلم كورونا من تسيس حينما أخذ "يتم تصوير التهديد القادم من الفيروس بأنه أجنبي"[ii] ، وهو ما ظهر على الخصوص مع تبادل الاتهامات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حول أصل الفيروس القاتل. وقد تحول سؤال منشأ الفيروس الجديد إلى أداة للوصم، وحملة للتشويه المتبادل بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، حيث زعم المتحدث باسم الخارجية الصينية، تشاو لي جيان، أن "الجيش الأمريكي جلب فيروس كورونا إلى مدينة أوهان " التي ظهر بها أول مرة. وفي مقابل لذلك، استخدم الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، عبارة "الفيروس الصيني"، وبدوره سعى وزير خارجيته، مارك بومبيو، لتحميل الصين مسؤولية تفشي الوباء، وأطلق عليه مرارا تسمية "فيروس أوهان"[4].وتعكس هذه التسمية غير الحيادية، ما ذهب إليه تقرير لصحفية ذو ديلي ميل البريطانية، احتملت فيه أن يكون اندلاع الفيروس ناتجا من تسرب بيولوجي من مختبر أوهان الوطني للسلامة الإحيائية الذي يهتم بدراسة مسببات الأمراض الأكثر خطورة.[5]

غير أن انعدام الثقة بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين في مجال التسلح البيولوجي، أو حتى بالنسبة إلى الحوادث البيولوجية، ليس بالجديد، فقد استمر في الحضور حتى بعد انضمام البلدين معا إلى معاهدة حظر الأسلحة البيولوجية، حيث سبق للأمريكيين أن اتهموا الصين في تسعينيات القرن الماضي بزراعة داء البروسيلات[6]، وفي المقابل، احتمل خبراء عسكريون صينيون أن تكون جراثيم الجمرة الخبيثة في هجمات عام 2001 على مكاتب أعضاء مجلس الشيوخ الديمقراطيين قد تسربت من معامل الجيش الأمريكي، بل أكثر من ذلك، ذهب البعض الآخر منهم إلى أن الولايات المتحدة هي من قامت بتسليح مرض سارس وأنفلونزا الطيور في عامي 2002 و2003. وعلى الرغم من أن هذه الاتهامات المتبادلة بين الطرفين لم يتم اثباتها من قبل بأدلة موثوقة، فإن المنشورات العلمية الرسمية لنتائج الأبحاث الجارية في مختبرات الكيمياء البيولوجية لديهما، تشير بالفعل إلى نشاط بحثي مستمر ومنظم، يتعلق في بعض أبعاده بسباق

---

[4] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref4) " فيروس كورونا: اتهامات بشن حملات تشويه بين واشنطن وبكين وترامب يدافع عن عبارة الفيروس الصيني"، فرانس 24، 202/03/17، شوهد في 202/4/5، في: https://bit.ly/2V33p3f(https://bit.ly/2V33p3f

[5] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-5Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref " هل هرب فيروس كورونا من مختبر بيولوجي صيني " الجزيرة نت، 2020/01/25، شوهد في : https://bit.ly/2V33p3f(https://bit.ly/2V33p3f 2020/04/05 في

[6] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-6Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref هو مرض حيواني المنشأ شديد العدوى، ينتج من تناول حليب غير مبستر أو لحم غير مهو جيدا، من منتجات الحيوانات المصابة، أو من الاتصال المباشر بإفرازاتها، كما يعرف أيضا بالحمى المتماوجة أو الحمى المالطية وحمى البحر المتوسط.

تسلح بيولوجي من خلال السعي لتطوير التقنيات البيولوجية وتصنيع الفيروسات وتعديلها وراثيا. وفي ظل استمرار عدم الثقة المتبادل بوصفه رمزا إلى معضلة أمنية كلاسيكية بين الطرفين، فإن الادعاء بأن الفيروس التاجي الجديد هو سلاح بيولوجي يظل غير مدعوم علميا، لكن نقيضه مدعوم تماما من الناحية العلمية كما سيرد تاليا؛ فقد أشار العلماء إلى أن الطفرات في الفيروس "تتوافق تماما مع التطور الطبيعي". ووفقا لمجلة **ذولانسيت** The Lancet، استنتج علماء من دول متعددة على نحو ساحق " أن الفيروس التاجي الجديد نشأ في الحياة البرية"[7]. وحتى تتضح الرؤية أكثر، سنعتمد طريقة فلادان رادوسافليفتش للتمييز بين التفشي الطبيعي والتفشي المتعمد في حالة حدث وبائي غير عادي، وذلك استنادا إلى "حدث وبائي غير عادي"، وبمقارنة العناصر المتقابلة التالية: "خزان أو مصدر العدوى مقابل الجاني، والعوامل المسببة للمرض مقابل الفاعل البيولوجي، وآليات وعوامل انتقال المرض مقابل وسائط ووسائل التوصيل، والسكان المعرضون مقابل الهدف"[8]

1. خزان أو مصدر العدوى مقابل الجاني

ما يقابل الجاني في هجوم بيولوجي، هو خزان أو مصدر العدوى في وباء طبيعي. في الهجوم الطبيعي الذي يقوم على السرية، فإن الفترة الفاصلة نشر سلاح حيوي وآثاره طويلة بما يكفي لمنح الجاني فرصة للهروب، لذلك يمكن أن يكون من الصعب جدا العثور على مرتكب الجريمة. يتدرج الهجوم البيولوجي من تكتيكي ضيق النطاق، إلى عملي متوسط المدى، إلى استراتيجي واسع النطاق. وإذا اعتبرنا أن النطاق الواسع لاجتياز فيروس كورونا على مدى أكثر من ثلاثة أشهر يجعله يبدو كأنه هجوم بيولوجي، فينبغي أن يقوم دليل على تورط مؤسسات الدول، مثل القوات العسكرية أو أجهزة المخابرات أو المنظمات الممولة جيدا وربما المدعومة من الدول، ففي ارتكاب مثل هذا الهجوم البيولوجي، وهو الأمر المستبعد إلى الآن، لم تستطع الصين في اتهامها للجيش الأمريكي أن تثبت علامات أو مؤشرات على أنشطة استخباراتية سرية تتزامن أو تتعلق بتفشي الفيروس داخل ترابها، ولذلك لم تذهب أجهزتها إلى إطلاق أي تحذير مسبق من هجوم بيولوجي محتمل. أما في الأوبئة التي تنتشر طبيعيا من دون أن يكون لها مسبب بشري يمكن التعرف إليه وتحميله مسؤولية، فإن مصدر أو خزان العدوى يتصرف دائما وفقا للخصائص الوبائية. فحيث لا

---

(7) Yanzhong Huang, "U.S.-Chines Distruct is Inviting Dangerous CoronaVirus Conspiracy theories," *foreign Affairs*, 5/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://fam.ag/2UHd9lg (https://fam.ag/2UHd9lg).
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref7

(8) Vladan Radosavljevic, "A New Method of Differentiation Between a Biological Attack and other Epidemic, " in: Iris Hunger et al.(eds), *Biopreparedness and Publik Health* (Dordecht, Netherlands: Springer, 2013), p.18.
https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref8

توجد سرية، يمكن اكتشاف مصادر العدوى عن طريق الاستقصاءات الروتينية الوبائية والمكروبيولوجية المعتادة. ولا توجد اتجاهات تبقيها غير معروفة، حيث يرتبط " عدد مصادر العدوى وتوزيعها بفترة الحضانة وفترة انتقال المرض ... وتنتشر العدوى عن غير قصد وعلى نحو فردي، وترتبط على نحو صارم من خلال فترات حضانة المرض وتواصله."[9] فبالنسبة إلى فيروس كورونا، وعلى الرغم من أن السلطات الصينية قللت في البداية من إمكانية انتقال العدوى من الإنسان إلى الإنسان، أصبح واضحا الآن انتقال العدوى بين الناس على نحو كبير ومستمر. وقد حذر علماء صينيون من أن بعض المصابين قد ينقلون الفيروس إلى آخرين حتى قبل أن يصابوا بالمرض أو يعانون أي " أعراض "[10]، وهو ما يؤكد أن الفيروس ينتشر عشوائيا وليس على نحو مدبر كما في حالة الهجوم البيولوجي.

2. العامل المسبب للمرض مقابل الفاعل البيولوجي

يرجع التفشي الطبيعي للمرض إلى عامل ممرض، في حين يعتمد التفشي المتعمد على فاعل بيولوجي. لكن " قد يشير حدوث مرض حيواني مفاجئ، في غياب المضيف أو الخزان الحيواني الطبيعي ومصادر انتقال أخرى محتملة، إلى سبب غير طبيعي ... وفي حالة ما يسمى الانتشار العكسي، حيث يسبق المرض البشري المرض الحيواني، أو يحدث المرض البشري والحيواني في وقت واحد، يجب على المرء أن ينظر في انتشار غير طبيعي.[11]وبخلاف ذلك، يظهر أن فيروس كورونا المستجد حيواني المنشأ، إذ قبل سنوات توصل علماء في مجموعة Eco Health Alliance البحثية من خلال تحليلهم لعينات جمعوها في الصين لحيوان الخفاش، إلى أنها تحمل نحو 400 سلالة من الفيروسات التاجية، وأن أحدها كان السبب في انتشار مرض "سارس"[12]، ومعلوم أن فيروس كورونا المستجد قريب جينيا من فيروس سارس ولذلك فاسمه العلمي الدقيق SARS-COV-2. إذا، فنشوء فيروس كورونا في البرية، وتحديدا في حيوان الخفاش،

---

(9) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref9) Ibid, p.20.

(10) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref10) Sidney Osler, coronavirus Outbreak all the Secret Revealed atbout the Covid-19 Pandemic: A complete Rational Guid of its Evolution Expansion Symptoms and First Defense ([n.c.]: [n.p.], 2020), p.10.

(11) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref11) Radosavljevic, p.21.

(12) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref12) Nurith Aizenman, « New Research : Bats Harbor Hundreds of Coronavirusesand spillovers aren't Rare," NPR: National Public Radio, 20/2/2020, accessed on 5/4/2020, at: https: //n.pr/2x2nb7i(https://n.pr/2 x2nb7i)

يعكس التهديد الثلاثي الذي يتخطى الحدود بين الصحة البشرية والحيوانية والبيئية، بل يجعل العلاقات متبادلة بينها وفق ما يصطلح عليه نهج الصحة الواحدة، حيث العوامل المعدية يمكن أن تنتقل من مضيفات الحيوانات إلى مضيفات البشر والعودة والتكيف مع البيئة الطبيعية المتغيرة باستمرار. ولذلك فأكثر من 60 في المائة من أحداث الأمراض المعدية الناشئة ينجم عن انتقال عامل معد من الحيوانات (الأمراض الحيوانية المنشأ)، حيث ينشأ 75 في المائة من هذه الأمراض من الحياة البرية.[13]

3. آليات وعوامل النقل مقابل وسائط ووسائل التوصيل

إذا وجدنا نوعا من "التخذير" أو نظام التوصيل أو نظام نشر المرض في بؤرة التفشي، فيجب أن يكون ذلك دليلا على وباء متعمد، فقد يعتمد التفشي الممنهج للمرض على الطعام أو الماء وسيلة للتوصيل، أو قد يعتمد على تسخير حيوانات تجلب إصابات جديدة إلى مناطق لم تتأثر من قبل. كما يمكن أن يعتمد على عوامل الطقس، خاصة اتجاه الريح.[14] وفي المسارات الطبيعية للعدوى التي تستبعد أي نشر متعمد للعوامل البيولوجية، فالعرض الاكلينيكي للمرض مختلف إلى حد بعيد، حيث فترات الحضانة ومعدلات الوفيات تعتمدان على طريقة انتقال الفيروس.
صحيح أن عاملي الحرارة والرطوبة محددان مهمان لانتشار فيروس كورونا، ولكن ثبت أنه لا ينتقل عبر الهواء إلا عن طريق رذاذ العطس أو السعال، حيث "يمكن للمرض أن ينتقل من شخص إلى شخص عن طريق القطيرات الصغيرة التي تتناثر من الأنف أو الفم عندما يعسل الشخص المصاب بمرض كوفيد 19 أو يعطس. وتتساقط هذه القطيرات على الأشياء والأسطح المحيطة بالشخص، فلا يمكن حينها أن يصاب الأشخاص الآخرون بمرض كوفيد 19 عند ملامستهم لهذه الأشياء أو الأسطح ثم لمس أعينهم أو أنوفهم أو أفواههم. كما يمكن أن يصاب الأشخاص بمرض كوفيد 19 إذا تنفسوا القطيرات التي تخرج من الشخص المصاب بالمرض مع سعاله أو زفيره"[15]

وفي ظل ذلك، وحيث أن الكثير من الناس أكثر قدرة على الحركة والتفاعل مع المصابين، فإن لديهم امكانات أكبر لنقل المرض إلى مناطق لم تكن متوطنة به من خلال النقل غير المعروف لعوامل أو لأشخاص

---

[13] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref13) Ronald M, Atlas, "*One Health: Its Origins and Future, in: John S. Mackinzie et al.(eds), One Health: The Human-Animal-Environment Inerfaces in Emerging Infectious Diseases: The Concept and Examples of a One Health Approach* (Berlin: Springer, 2013), p. 13.

[14] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref14) Radosavljevic, p.22.

[15] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref15) مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). أسئلة وأجوبة"، منظمة الصحة العالمية، شوهد في 202/4/5، في https://bit.ly/3alMTfK

مصابين أثناء الحضانة أو مراحل الأعراض السريرية. ولذلك، فسرعة انتشار الوباء تتحدد بالنظر إلى درجة العدوى وشدة انتقاله، أي تبعا لضراوته وتركيز العامل الممرض وقدرة السكان على الممانعة.

وفي هذا الجهد، تواجه البلدان مستويات مختلفة من الخطر وقابلية التأثر في مواجهة هذا الفيروس، وسوف تحتاج إلى أشكال مختلفة من المساعدة، ومستويات مختلفة من الدعم المالي، ومن ثمة ستكون للمرونة وسرعة الاستجابة أهمية بالغة.

4. السكان المعرضون مقابل الهدف

في التفشي الطبيعي لا يوجد هدف، ولكن هناك مجموعة سكانية حساسة (متأثرة أو مهددة). وفي كل من الأوبئة الطبيعية أو المتعمدة، يمكن أن يكون هناك نوعان من العواقب: مباشر (المرض و/ أو الموت)، وغير مباشر (سياسي واقتصادي). ومع ذلك، وفي تفش متعمد، عادة ما تكون الآثار غير المباشرة مقصودة ولها تأثير كبير؛ وفي الأوبئة الطبيعية، تكون الآثار غير المباشرة في كل مرة "أضرارا جانبية" أو عواقب متوقعة في بعض الأحيان من الكوارث. اضافة إلى ذلك، فإن استخدام بعض العوامل البيولوجية، وحتى التهديد باستخدامها، يمكن أن يكون له آثار نفسية شديدة في السكان بوجه عام. وفي الأوبئة التي تحدث على نحو طبيعي، تتأثر الأهداف "الرخوة" على نحو أساسي، لأن الأهداف الصلبة (مثل رؤساء الدول أو الشخصيات المهمة الأخرى) محمية أفضل من الأهداف "الرخوة" (مثل السكان غير محميين)[16]. وعندما تكون آثار الديناميات الطبيعية لانتشار المرض صارخة، يظل من الصعب التمييز بين الهجوم البيولوجي والتفشيات التي تحدث على نحو طبيعي. فالتسبب العمودي في تفشي المرض على نحو كبير ليس سوى هدف ثانوي لبلوغ الهدف النهائي المتمثل في إحداث أضرار سياسية واقتصادية، وذلك عبر نشر الخوف والقلق وعدم اليقين بين السكان، وزعزعة الثقة بالحكومة، وتعطيل السفر والتجارة.

وهكذا، فالحصيلة البشرية المرتفعة لمرض كورونا المتجدد، التي بلغت إلى غاية تاريخ كتابة هذه السطور، أكثر من مليون مصاب حول العالم وأكثر من 51 ألف حالة ووفا' وهي حصيلة حرب كما وصفها بعض زعماء الدول، على الرغم من أنها ليست دليلا على تفش متعمد للمرض عند النظر إليها فرديا، إلا أنه ينبغي النظر إليها بمعية التداعيات الاقتصادية للتفكك الاجتماعي، وما يليها من تبعات سياسية؛ ذلك أن اجراءات مثل التباعد الاجتماعي والانفصال والعزلة المفروضة على السكان بدافع الحجر الصحي، لا تتوافق بطبيعتها مع العوامل التي تحفز النتاج والنمو الاقتصادي والعمالة، إذ مع بداية الوباء " وفي خضم تباطؤ الاقتصاد الصيني مع انقطاع الانتاج، تعطل عمل سلاسل التوريد العالمية، وبدأت الشراكات في

---

[16] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref16) Radosavljevic, p.23.

جميع أنحاء العالم التي تعتمد على التوريدات من الصين تشهد تقلصات في الانتاج. وأدى النقل المحدود، وحتى المقيد بين البلدان، إلى مزيد من التباطؤ في الأنشطة الاقتصادية العالمية، والأهم من ذلك أن بعض حالات الذعر بين المستهلكين والشركات قد شوهت أنماط الاستهلاك المعتادة وأوجدت تشوهات في السوق، فقد استجابت الأسواق المالية العالمية أيضا للتغييرات، وانخفضت مؤشرات الأسهم العالمية "[17]، وهكذا سيدخل الاقتصاد العالمي في الركود عام 2020؛ وسيكون الانكماش مفاجئا وحادا، بحيث خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مؤخرا توقعاتها بنمو عام 2020 إلى النصف، من 2.9 في المائة إلى 1.5 في المائة[18]. أما التبعات السياسية للغزو الوبائي المعلوم، فتتمثل في "ترديد الجدل السياسي الحالي في الولايات المتحدة وأوروبا حول فيروس كورونا لصدى الانعزالية وسياسة الأبواب المغلقة، ويستغل بعض الأمريكيين، وأيضا بعض الأوروبيين المتشكلين في الوحدة الأوروبية، عامل الخوف من الوباء لفرض المزيد من الحواجز وأمن الحدود. [19]"وقد صرح السيد ديفيد مالباس[20] (رئيس مجموعة البنك الدولي): "لقد تعلمنا من خبراتنا في أزمات الإيبولا وسارز وزيكا، أنه بالتدابير الصحيحة التي تتخذ على وجه السرعة تستطيع البلدان وقف انتشار أمراض مثل هذا المرض وحماية الأرواح، ونعلم أيض أن البلدان الأفقر تعاني ضعف أنظمتها الصحية هي في الغالب الأكثر تضررا من مثل هذه الأوبئة التي تؤثر بشكل غير متناسب على أكثر فئات السكان ضعفا وقابلية للتأثر، وهي الأقل استعدادا للحد من انتشار مسببات الأمراض. إن أهدافنا المشتركة واضحة جلية، إذ يجب أن نحد من المرض بين البشر، ونقوم بتحديد المرضى في مرحلة مبكرة وعزلهم ورعايتهم، وتقليل انتقال العدوى في المجتمعات المحلية، وتقديم الدعم لإشراك المجتمعات المحلية وتقليص الآثار الاجتماعية والاقتصادية إلى أدنى حد." ولكل ذلك، فإن مصدر فيروس كورونا وعامله الممرض وآليات انتشاره تقدم الدليل على أنه وباء طبيعي، غير أن استهدافه للسكان، بمن فيهم قادة وزعماء سياسيون، حينما يقترن بترتيب مظاهر الهدم الاجتماعي والتدمير

---

[17] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref17) Warwick McKibbin , Roshen Fernando, « The Economic Impact of COVID-19, « in : Richard Baldwin, Beatrice Weder di Mauro (eds.), *Economic in the Time of COVID-19* (London: Center for Economic Policy Research, 2020), p.46.

[18] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref18) Mohamed A, El-Erian, « The Coming Coronavrus Recession and the Uncharted Territory Beyond, » *Foreign Affairs*, 17/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://fam.ag/2XhGdRM (https://fam.ag/2XhGdRM).

[19] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref19) الشرقاوي.

[20] الرئيس الثالث عشر لمجموعة البنك الدولي

الاقتصادي والضغوط السياسية التي خلفها توسعه على نطاق عالمي، فإنه يقدم كذلك سمة لتعقد الوضع الوبائي الراهن، حيث إن تقيم تفشي المرض يمثل صعوبة للتحقيق في تفش غير مسبوق أدخل العالم برمته إلى غرفة الانعاش، ما يمكن معه ادراج المرض في عداد الوباء المختلط، حيث التفشي الطبيعي يحاكي هجوما بيولوجيا يقوده الفيروس نفسه على نحو اعتباطي غير واع.

المبحث الثاني- فيروس خارج السيطرة أم حسابات السياسة والاقتصاد

إن تأمين الحياة الانسانية وفق رؤية أحيائية دقيقة، يفرض تدخلات جزئية جديدة في إطار "المعالجة الدوائية" في سياسة الأمن التي لا تضمن فقط حماية السكان ضد الأخطار البيولوجية وإنما حتى الاقتصادات المدنية.

المطلب الأول- فيروس خارج السيطرة

حينما يكون الخطر البيولوجي من درجة فيروس شرس كما هو حال السلالة المستجدة لفيروس كورونا، فإن المشهد العلاجي يبدو ضبابيا والحالة هذه حيث الخيارات الطبية في الأمراض الفيروسية أقل بكثير مقارنة بنظيرتها البكتيرية؛ ذلك أن "الفيروسات تميل إلى أن تكون فزيائيا أصغر بكثير من البكتيريا. كما أنها تتكاثر داخل الخلايا البشرية، وهذا يجعلها أكثر صعوبة في الاستهداف دوائيا خاصة من دون تدمير الخلايا البشرية المضيفة في هذه العملية"[21]. "ذلك

أن الوصول على نطاق واسع إلى مثل هذه الدفاعات الدوائية يمكن أن يساعد أيضا في التقليل إلى أدنى حد من الاضطراب الاجتماعي والاقتصادي الهائل المرتبط بتفشي الأمراض المعدية، حيث لا تضطر الحكومات حتى إلى فرض سياسات الصحة العامة الأكثر تقييدا وغير المرغوب في الماضي، مثل الحجر الصحي وحظر السفر واغلاق المدارس، وهلم جر. فمن شأن التوافر السريع للتدخل الدوائي الآمن والفعال، أن يعني أن التدفقات المختلفة من الأشخاص والسلع والخدمات اللازمة لدعم النشاط الاجتماعي والاقتصادي، يمكن أن تستمر إلى حد بعيد خلال الحالات الطارئة"[22]. من الواضح أن الترسانة من القوة العسكرية والردع النووي أو القدرات الاستخباراتية السرية لن تفي بالحماية المرجوة ضد غزو الفيروسات، ومن ثم لا يمكن حماية السكان على نحو أفضل من مثل هذا التفشي الفتاك، إلا من خلال الاستثمار في دفاع بيولوجي مدني، وتحديدا الدفاع الدوائي. بالتأكيد، ترغم حكومات الدول الصناعية في أن تكون لديه القدرة على تطوير تدابير طبية جديدة بسرعة استجابة لمخاطر تفشي الانتشار الوبائي كما هو حاصل مع جائحة كورونا. ولهذا، فقد بدأت العمل عن كثب مع الشركات الخاصة لتطوير الدفاعات الدوائية المضادة

---

[21] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref21) Ibid, p.37.

[22] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref20) Stefan Elbe, *Pandemic, pills And Politics: Governing Global Health Security* (Baltimore: The Johns Hopkins University Press, 2018), p.09.

للمرض. غير أن "تطوير الأدوية الجديدة هو إلى حد بعيد من اختصاص الصناعات الدوائية، والشركات التي تشكل هذه الصناعة مدفوعة في الغالب بالمنطق التجاري وقوى السوق وليس بسبب المخاوف الأمنية"[23]، حيث تميل الدول التي تسعى إلى تعزيز مصالحها الوطنية أو الاقتصادية إلى النظر إلى العلوم على نحو أكبر من خلال عدسة تنافسية بدلا من التعاون، ويمكن للأدوية واللقاحات أن تدر عائدات ضخمة[24]. ومع ذلك، فإن ثقة الجمهور

بالعلوم والطب غير كافية لإنقاذ البشرية من قبضة الأوبئة المستجدة؛ ذلك أن إعادة تشكيل نظام الأمن الصحي العالمي[25] التي فرضها في كل مرة ظهور وباء غير متوقع كانت، وستظل، عملية سياسية جدا، وليس مجرد حلول تقنية. "فقد تطلب هذا الواقع الجديد من الدبلوماسيين وصناع السياسات الانضمام إلى الممارسين الصحيين والعلماء لتطوير طرق جديدة للتصدي للتهديدات التي تواجه صحة الانسان بسبب تفشي الأمراض المعدية. وكانت النتيجة ظهور الصحة باعتبارها أحد الشواغل الرئيسية المعاصرة للسياسة الخارجية والأمنية وميلاد" دبلوماسية الأمراض "حيث حاولت الدول التفاوض حول طرق لتعزيز جماعي للنظام العالمي لرصد الأمراض ومكافحتها"[26]، وهي الجهود التي ترجمت في سعي الخبراء والحكومات ومنظمة الصحة العالمية مجتمعة لاحتواء وباء "سارس" سابقا وتحقيق هذا الهدف بنجاح في غضون أربعة أشهر من العمل. لقد كان وباء "سارس" بمنزلة تحذير من التهديد الذي يمثله تفشي المرض الطبيعي، وتبين أن الحاجة إلى معالجة مثل هذا التهديد من خلال شبكة عالمية أكثر فعالية لمراقبة الأمراض، من الواضح أنه ليس شيئا يمكن أن تحققه دولة بمفردها، لقد " كانت النتيجة شعورا شائعا بأنه لم يعد في الامكان احتواء مسببات الأمراض داخل حدود الدولة (إن أمكن ذلك)، وأن هناك حاجة إلى مقاربة جديدة

---

[23] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref22) Ibid, p. 2.

[24] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref23) Mahlet Mesfin, "It Takes a World to End a Pandemic: Scientific Cooperation Know No Boundaries-Fortuntely," *foreign Affairs*, 21/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://fam.ag/2yDQP3v (https://fam.ag/2yDQP3v)

[25] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref24) المقصود نظام الاستجابة العالمية للأمراض والأوبئة الذي تقوده منظمة الصحة العالمية على المستوى الدولي.

[26] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-5Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref2) Sara E. Davies, Adam Kamradt- scott, Simon Rushton (eds.), *Disease Diplomacy International Norms and Global Health Security* (Baltimore : The Johns Hopkins University Press, 2015), p.1.

لاستجابة تفشي الأمراض"[27]، وذلك خاصة في ظل حركة العولمة الموسومة بتواتر وسرعة السفر والتجارة الدولية وعمليات أخرى مثل زيادة الهجرة. عادة ما يصاحب الأوبئة وقلة المعلومات عنها، موجة من الشائعات التي يطلقها البعض وينجرف خلفها ملايين على استعداد لتلقي أي شائعة لتفسير ما يحدث حولها. وتعد هذه الفترات البيئة الخصبة لصعود نظرية المؤامرة، ليس فقط بين الشعوب وبعضها بل أيض بين الدول، ولعل الاتهامات المتبادلة بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية دليل على ذلك. ويزداد الأمر سوءا مع مواقع التواصل الاجتماعي، فمن ناحية يتم استغلالها من بعض التيارات المتطرفة لاستغلال هذه الأزمة لإثارة الفزع والخوف في المجتمع، في محاولة يائسة لإثارة الأفراد عبر تحميل الحكومات بالتقصير في مواجهة الأوبئة. ومن ناحية أخرى، تنتشر عبرها معلومات مغلوطة عن أساليب مواجهة الفيروس، ويتم تداولها على نطاق واسع، وأحيانا تضر هذه المعلومات بالأفراد العاديين الذين ينساقون وراءها، ومن ذلك ما نشرته صحيفة "ساوث تشاينا مولانينغ بوست" حول قصة امرأة اضطرت لتلقي العلاج في المستشفى بسبب تعرضها لالتهاب شديد في الحلق بعد تناولها 1.5 كلغ من الثوم[28]

لكن لماذا تبدو دبلوماسية المرض مع جائحة كورونا في حيرة من أمرها، علما أن الفيروس يستمر في تهشيم الأجهزة التنفسية لعشرات الآلاف من الأشخاص، فضلا عن الديناميات الاجتماعية للسكان والقدرات الانتاجية للدول؟ فقد ظهرت منظمة الصحة العالمية بوصفها الهيئة الوصية المغلولة الأيدي في ظل سيرورة عدم الابلاغ الفوري والشفاف عن تفشي الأمراض، الذي أصبح ممارسة شائعة، خاصة من طرف الصين التي ظهر فيه المرض أولا؛ فنخاوف البلد بشأن سمعته ومكانته أخرت الإبلاغ عن تفشي المرض، ومن ثم لم تمتلك المنظمة معلومات للتحقق منه رسميا والتصرف بناء على ذلك، ولذا، فإن فعالية لوائح منظمة الصحة العالمية بوصفها مسيلة للتحكم في الانتشار الدولي للمرض قد أعاقت بوضوح مواجهة مثبطات كبيرة لامتثال الدول بالاعتماد على الحكومات في الوفاء بالتزاماتها. إن توفر بيانات وبائية دقيقة في الوقت المناسب، هو الأداة الوحيدة الأكثر أهمية في منع تفشي الأمراض واحتوائها، طبعا البيانات الوبائية الخام في حد ذاتها غير كافية، إذ تحتاج المنظمة إلى تفسيرها وتطبيقها من أجل تطوير تدخلات صحية فعالة. صحيح أن المعلومات التي تبلغ بها المنظمة عن حالات تفشي المرض تنشرها وتعممها على الدول الأخرى للسماح لها باتخاذ التدابير المناسبة، غير أن كونها مجرد متلق لتقارير تفشي المرض، يجعلها تفتقد لدور رسمي في احتوائه، حيث ليس هناك في لوائحها ما ينص على كيفية تعاونها مع البلد المتأثر في منع انتشار المرض؛ ذلك أن المنظمة مصممة لتعمل بوصفها سلطة توجيه فحسب، حيث تضييق نطاق

---

[27] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref26) Ibid, p. 20.

[28] مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، "سيكولوجية الأوبئة" ماذا يحدث للمجتمعات عند تعرضها لوباء مفاجئ؟، 17 مارس 2020.

تدخلها لا يراد منه تحضين الدول ضد انتهاك سيادة هذه الأخيرة فحسب، وإنما كي لا تقود الحاجة إلى الحد من انتشار المرض على الصعيد الدولي إلى تعطيل السفر والتجارة الدولية. ولذلك فالمنظمة تكتفي بدور منسق الاستخبارات الوبائية ومستشار السياسات الصحية من دون دور المقيم والناقد للحكومات.

المطلب الثاني- حسابات السياسة والاقتصاد

وفي الوقت الذي تظل فيه منظمة الصحة العالمية مسؤولة من الناحية السياسية أمام الدول الأعضاء عن تحقيق مهمتها، فإنها تفتقر عمليا إلى الوسائل المادية اللازمة للقيام بذلك. وفي الواقع، قدرة ميزانياتها في عام 2001 بما يعادل نحو ساعتين ونصف الساعة من الانفاق العسكري العالمي[29]. وسيكلفنا التأهب لمواجهة الأوبئة القدر نفسه الذي ننفقه اليوم لحفظ السلام[30]، ولاسيما أن تطوير علاجات خاصة بالجينات لمهاجمة وعلاج الأمراض عند ظهور التفشي، يحتاج إلى مساهمات مالية دولية، لذلك "فنظرا إلى أن التهديد العالمي وأن الموارد اللازمة لتمويل مثل هذه الأبحاث تفوق بكثير قدرة أي دولة مفردها، فمن الضروري تطوير طريقة لتمويل جهود البحث الدولية والموافقة عليها وتنفيذها"[31]، يمكن أن ترعاها الهيئة الدولية ذات الصفة والصلاحية.

كذلك ظهر قصور نظام الأمن الصحي العالمي في تركيزه بعيدا عن احتواء تفشي المرض في المصدر، إلى الضوابط المفروضة على الحجر الصحي ومراقبة الحدود، وهو ما جعل الدول التي شكلت بؤرا لاندلاع الفيروس لتستحضر مسؤوليتها تجاه جيرانها في الإجراءات القائمة لاحتواء انتشار المرض. وإذا تكشف مع أزمات صحية عالمية سابقة استعداد المجموعة الدولية لإدارة المخاطر التي تهدد الصحة العامة والاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي، فإن فيروس كورونا أظهر مدى انخفاض التعاون الدولي وأن القوى الكبرى على استعداد للتعاون فقط عندما تعاني دول أخرى من الأوبئة، أما عندما تختبر كل دولة منها قصة لمهنة خاصة، فإنها تنشغل بالتنافس على الموارد، ومن ثم العودة إلى الاقتصاد الطبيعي والتحرك نحو الاكتفاء الذاتي ومنع تصدير الامدادات الحيوية نتيجة لاتباع سياسة الاعتماد على الذات، بل بلغ الأمر أحيانا حد اندلاع صراع على هذه الموارد حيث "فجرت أزمة كورونا حربا وتهافتا غير مسبوقين بين دول غربية على استيراد الكمامات، وأجهزة التنفس الاصطناعي لمواجهة المرض، بل اتهمت دول دولا أخرى

---

(29) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref27) Ibid, p. 40.

(30) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref28) جيجوش كوودكو، **حقائق وأخطاء وأكاذيب: السياسة والاقتصاد في عالم متغير**، ترجمة رحاب صلاح الدين يوسف، ط 2، (القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012)، ص 481.

(31) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-9Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref2) Michel C. LeMay, *Global Pandemic Threats : A Reference Handbook* (Santa Barbara, Ca : ABC-CLIO, 2016), p. 108.

باستيلاء على شحنات معدات طبية كانت موجهة إليها"[32]. عادة ما تنتج الأمراض المعدية فرصا للتعاون الدولي؛ إذ خلال حقبة الحرب الباردة، قام العلماء في الاتحاد السوفياتي السابق والولايات المتحدة بتطوير وتحسين لقاح شلل الأطفال، كما أدت روح التعاون نفسها إلى تنشيط الاستجابة الأمريكية – الصينية لتفشي فيروس "سارس"[33]. أما أوروبا التي ترزح في قبضة الوباء الفتاك وبدت أضعف بكثير من وحدتها الظاهرة، فقد أخذ منها فيروس التفكك ما أبقاه فيروس المرض؛ ذلك أن " إغلاق الحدود الفاصلة بين الدول الأوروبية، وعدم تمكن الاتحاد من إنقاذ الدول الأكثر تضررا بسبب تفشي كورونا، يثير انتقادات حادة حول جدوى وجود الاتحاد ذاته، والتضخم الحاد في البيروقراطية والمؤسسات التابعة له، والقيود المالية التي يفرضها على الدول الأعضاء "[34]. وقد ظهر أن القوتين اللتين كان من الممكن التعويل عليهما لمواجهة أزمة الوباء العالمي الحالي، لم تدرك حجم المخاطر المشتركة ولم ترتقيا فوق خلافاتهما، فقد "أدى افتقار بكين إلى الشفافية لتفاقم الأزمة الصحية العالمية والتعاون المحدود، في حين أن تركيز واشنطن على المنافسة قد زاد من عدم الثقة"[35]، ولذلك فالتوترات بين الصين والولايات المتحدة تعرقل التقدم في البحث عن الدفاعات الدوائية المطلوبة لمكافحة الفيروس القاتل، خاصة أن التعاون العلمي بين البلدين قد خمد قبل سنوات في ظل مخاوف الولايات المتحدة بشأن التجسس الصيني ونقل التكنولوجيا. لقد اتضح أن القوة الأولى في العالم لم تكن رائدة في الاستجابة العالمية للفيروس التاجي الجديد، وتنازلت تحت ضغط قبضة الفيروس نفسه عن هذا الدور لغريمتها. ففي مقابل التركيز الداخلي لسياسة الولايات

---

(32) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref30) "حرب كمامات وأجهزة تنفس.. كورونا تضع الدول الغربية وجها لوجه"، **الجزيرة نت**، 202/4/4، شوهد في 2020/4/5، في: https://bit.ly/2UKagir (https://bit.ly/2UKagir)

(33) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref31) Yanzhong Hung, "The U.s and China Could Cooperte to Defeat the Pandemic, Instead, Their Antagonism Makes Matters Worse," Foreign Affairs, 24/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://fam.ag/3dW5sim (https://fam.ag/3dW5siM)

(34) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref32) محمد عبد الله يونس، "كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح 'عالم ما بعد كورونا؟"، **دراسات خاصة** (مركز المستقبل للدراسات المتقدمة- أبو ظبي)، العدد 2 (آذار/مارس 2020)، ص 9، شوهد في 2020/4/5، في: https://bit.ly/2ReQgU (https://bit.ly/2ReQgU1)

(35) https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref33) Paul Haenle, Lucas Tcheyan, "Can the United States and China Cooperate on the Coronavirus? Carnegie Endowment for International Peace, 20/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://bit.ly/2UY3d5K(https://bit.ly/2UY3d5K)

المتحدة، التي تعلق إلى حد بعيد بالإدارة المحلية لأزمة تفشي الفيروس بدلا من منظور الجغرافيا السياسية، تريد الصين أن تبدو قادرة على إدارة تفشي الوباء من تلقاء نفسها وبوصفها زعيما عالميا في الاستجابة للوباء، حيث تعمل على تقديم المساعدة المادية للبلدان الأخرى، خاصة أن الكثير مما يعتمد عليه العالم لمكافحة كورونا ينتج في الصين. وهكذا، وفي الوقت الذي شرعت فيه الصين تتخلص من سوء إدارتها لأزمة اندلاع وتفشي الفيروس في البداية، وحيث أخذت تسيطر على الوضع الوبائي، فإنها تعمل على تحويل علامات هذا النجاح المبكر إلى رواية أكبر لبث الأمل إلى بقية العالم، وهي الرواية التي ستجعل الصين اللاعب الأساسي في الانتعاش العالمي القادم.

ويتحرك البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية الآن بسرعة لمساعدة البلدان على تقوية الأنظمة الصحية المحلية والرعاية الصحية الأولية لحماية شعوبها من هذا الوباء[36]، والتأكد من تمكينهم من الحصول على معلومات مراقبة الأمراض والاستفادة من تدخلات الصحة العامة. كما تم الاعلان عن حزمة تمويل أولية تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار للبلدان التي تحتاج إلى تمويل لمواجهة هذه الأزمة كي تتمكن من تلبية احتياجاتها الفورية الناجمة عن تفشي فيروس كورونا، ويتضمن أحد المكونات الرئيسية لهذه الحزمة تقديم تمويل تجاري لتيسير واردات القطاع الخاص. وفي ضوء قلة الموارد وضعف القدرات الحكومية، لا تمتلك الكثير من البلدان الأشد فقرا، البنية التحتية أو الموارد الكافية للتأهب للمواجهة عند تفشي المرض[37]. ولكن سرعان رصد تفشي المرض والاستجابة الطارئة السريعة قد تساعد على الحد من الأمراض والوفيات التي يمكن تفاديها، وتقليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية والأمنية. الآن، ومع استشراء هذا التهديد الصحي الشامل والمدمر، وحيث بدت حركة العولمة هشة، سيكون من الصعب إعادة تشغيل اقتصاد عالمي مترابط. ولن يبدأ هذا الاقتصاد في التعافي إلا عندما تتأكد لدى الناس حصانتهم ضد الفيروس بعد احتوائه على أيدي مسؤولي الصحة العامة. وفي الانتظار، مع ما تبقى من دبيب في الحياة الاقتصادية في اطار ما يسمى اقتصاد الأزمة "ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي (وربما الوحيد) للسياسة الاقتصادية اليوم هو منع الانهيار الاجتماعي (....) حيث أهم دور يمكن أن تؤديه السياسة الاقتصادية الآن

[36]https://twitter.com/intent/tweet?(D8%A8%A7%D8%A1&url=https://blogs.worldbank.org/ar/voices/coronavirus-covid19-highlights-need-strengthen-health-systems/?cid=EXT_WBBLogTweetableShare_D_EXT&via=WorldBank)

[37]https://twitter.com/intent/tweet?(D9%85%B1%D8%B6.&url=https://blogs.worldbank.org/ar/voices/coronavirus-covid19-highlights-need-strengthen-health-systems/?(cid=EXT_WBBLogTweetableShare_D_EXT&via=WorldBank

هو الحفاظ على الروابط الاجتماعية قوية تحت هذا الضغط الاستثنائي"[38]، لأن الخسائر البشرية المتواصلة سوف لن تكون، على فداحتها، سوى التكلفة التي قد تؤدي إلى ما هو أكثر فداحة منها في صورة تفكك مجتمع؛ ذلك أن هاجس الاصابة بالمرض والخوف من الموت هما اللذان يفرضان توقف مجموعة من الناس عن العمل، على خلفية الحجر الصحي، وفقدانهم لدخلهم، ومن ثم عجزهم عن تأمين حاجاتهم. كما يجب أن تعمل كل الحكومات لتعزيز الأمن الصحي لبلدانها، وأكثر الطرق لتحقيق هذا الهدف هو توفير أنظمة صحية قوية للرعاية الصحية الأولية[39]. ولا تبدو الأعذار الشائعة عن الأوليات المتعارضة، والنواتج غير المنظورة ونقص التمويل المخصص للمنافع العامة الآن منطقية على الإطلاق.

الخاتمة

في الأخير، يجدر التأكيد على أن معركة كل دولة ضد عدوى سريعة الانتقال ترتبط بطبيعتها منذ البداية بمكافحة جيرانها، سواء الأصدقاء أم الأعداء، ولذلك فالجميع يحتاج إلى كسب المعركة، حيث في ظل تمدد حالة الجائحة العالمية الراهنة، فإن أفق قيمة التعاون يظل مفتوحا بوضوح، وهو ما يمكن فقط أن يرجح، بخصوص مسار توقعات الأزمة، السيناريو "القائم على فرضية نجاح إجراءات الاحتواء في الحد من انتشار الفيروس خلال الربع الثاني من العام، والبدء في الرفع من الحظر وإجراءات الاحتواء تدريجيا، ليبدأ النشاط الاقتصادي في استعادة عافيته تدريجيا في الربع الثالث من العام."[40] يمكن القول أنه يمكن احتواء تفشي هذا الوباء، وذلك من خلال الإجراءات التي تتخذها الآن البلدان والمجتمع الدولي على انقاذ الأرواح. وسيكون نطاق هذه الاستجابة حاسما في تحديد فعاليتها ونجاحها، ويجب على البلدان أيضا تقوية أنظمتها لمراقبة الأوضاع الصحية والصحة الأولية، لأنها ذات أهمية بالغة في إيقاف انتشار هذا المرض وأي أمراض أخرى في المستقبل.

---

[38] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref34) Beanko Milanovic, "The Real Pandemic Danger Is Social Collapse: As the Global Economy Comes Apart, Societies May, Too," *Foreign Affairs*, 19/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://fam.ag/39KCwHd (https://fam.ag/39KCwHd)

[39] https://twitter.com/intent/tweet?(D9%84%D9%8A%D8%A9.&url=https://blogs.worldbank.org/ar/voices/coronavirus-covid19-highlights-need-strengthen-health-systems/?cid=EXT_WBBLogTweetableShare_D_EXT&via=WorldBank)

[40] https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx?ftnref35)"وباء فيروس كورونا المستجد، نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، **تقارير**، العدد 2 (نيسان/أبريل 2020)، ص 34، شوهد في 2020/4/5، في: https://bit.ly/3e68eSC (https://bit.ly/3e68eSC)

المراجع

1- محمد الشرقاوي، **التحولات الجيوسياسية لفيروس كورونا وتآكل النيو ايبرالية**، (الجزء 2)، مركز الجزيرة للدراسات، 30/3/2020، (https://bit.ly/3bVbez0)

2- ججيجوش كوودكو، **حقائق وأخطاء وأكاذيب: السياسة والاقتصاد في عالم متغير**، ترجمة رحاب صلاح الدين يوسف، ط 2، القاهرة، كلمات عربية للترجمة والنشر، 2012.

3- محمد عبد الله يونس، **كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح 'عالم ما بعد كورونا؟**، دراسات خاصة (مركز المستقبل للدراسات المتقدمة- أبو ظبي)، العدد 2 (آذار/مارس 2020)

4- المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، **وباء فيروس كورونا المستجد، نماذج من استجابات الدول للوباء وتداعياته على الاقتصاد العالمي**، تقارير، العدد 2 (نيسان/ أبريل 2020

5- مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، **"سيكولوجية الأوبئة" ماذا يحدث للمجتمعات عند تعرضها لوباء مفاجئ؟**، 17 مارس 2020

6- Warwick McKibbin , Roshen Fernando, « The Economic Impact of COVID-19, « in : Richard Baldwin, Beatrice Weder di Mauro (eds.*), Economic in the Time of COVID-19* (London: Center for Economic Policy Research, 2020).

7- Adam Kamradt-Scott, *Managing Global Health Security : The World Health Organization and Disease Oubreak Control* (New York : Palgrave Macmillan, 2015.

8- Yanzhong Huang, "U.S.-Chines Distruct is Inviting Dangerous CoronaVirus Conspiracy theories," *foreign Affairs*, 5/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://fam.ag/2UHd9lg (https://fam.ag/2UHd9lg).

9- Vladan Radosavljevic, "A New Method of Differentiation Between a Biological Attack and other Epidemic, " in: Iris Hunger et al.(eds), *Biopreparedness and Publik Health* (Dordecht, Netherlands: Springer, 2013).

10- Sidney Osler, coronavirus Outbreak all the Secret Revealed atbout the Covid-19 Pandemic: A complete Rational Guid of its Evolution Expansion Symptoms and First Defense ([n.c.]: [n.p.], 2020).

11- Nurith Aizenman, « New Research : Bats Harbor Hundreds of Coronavirusesand spillovers aren't Rare," NPR: National Public Radio, 20/2/2020, accessed on 5/4/2020, at: https: //n.pr/2x2nb7i(https://n.pr/2 x2nb7i)

12- Ronald M, Atlas, "*One Health: Its Origins and Future, in: John S. Mackinzie et al.(eds), One Health: The Human-Animal-Environment Inerfaces in Emerging Infectious Diseases: The Concept and Examples of a One Health Approach* (Berlin: Springer, 2013).

13- Paul Haenle, Lucas Tcheyan, "Can the United States and China Cooperate on the Coronavirus? Carnegie Endowment for International Peace, 20/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://bit.ly/2UY3d5K(https://bit.ly/2UY3d5K)

14- Beanko Milanovic, "The Real Pandemic Danger Is Social Collapse: As the Global Economy Comes Apart, Societies May, Too," *Foreign Affairs*, 19/3/2020, accessed on 5/4/2020, at: https://fam.ag/39KCwHd (https://fam.ag/39KCwHd)

مو اقع الانترنات

15- https://twitter.com/intent/tweet?(D9%88%D8%A7%D8%AD&url=
https://blogs.worldbank.org/ar/voices/coronavirus-covid19-highlights-need-strengthen-health-systems/?cid=EXT_WBBLogTweetableShare_D_EXT&via=WorldBank)

16- (https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref1)(https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref2)
Ibid.,p.154.

(https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref3

---

[i] (https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref1) Adam Kamradt-Scott, *Managing Global Health Security : The World Health Organization and Disease Outbreak Control* (New York : Palgrave Macmillan, 2015), p.84.

[ii] (https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies/Pages/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.aspx=ftnref3 محمد الشرقاوي "التحولات الجيوسياسية للدراسات، 30/3/2020، ص 8، شوهد في https://bit.ly/3bVbez0) لفيروس كورونا وتآكل النيوايبرالية (الجزء 2)، مركز الجزيرة : في 2020/4/5، في

الأمن الدولي في ظل تفشي الأوبئة بين الحروب البيولوجية و تأثير المخاطر

International security in light of the spread of epidemics between biological wars and the impact of risks

اسم ولقب الباحث: سامية بن يحي
الرتبة العلمية والجامعة المنتسب إليها: باحثة / كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة باتنة1

ملخص:

تختبر هذه الدراسة تأثير الأوبئة والحروب البيولوجية على الأمن الدولي والإنساني من خلال أربع مستويات، حيث يتطرق المستوى الأول إلى تحديد مضامين مفهوم الأمن الدولي والإنساني، والحروب البيولوجية، وفي المستوى الثاني تحليل مخاطر تأثير الأوبئة، والحروب البيولوجية على البيئة الأمنية الدولية من حيث الآثار السلبية، ثم استكشاف الطرق التي يمكن من خلالها تعزيز السياسات على مستوى الأمن القومي والدولي، وفي المستوى الثالث تجادل الدراسة أنه بالنظر إلى الطبيعة العالمية المترابطة لعالمنا المعولم، يفرض ذلك حتمية تنسيق استجابة عالمية بين مختلف الفواعل من خلال إدارة مخاطر الحوادث البيولوجية، فمن الواضح أن الدولة ذات السيادة لها دور رئيسي، لكن يتوجب أيضا ملاحظة أن هناك قيودًا على قدرات الدول أمام التهديدات البيولوجية التي تتجاوز حتى ما يمكن لدولة ذات سيادة أن تعالجه بمفردها، أما المستوى الرابع يعالج الرؤى المستقبلية لواضعي السياسات في قطاع الأمن الدولي والإنساني، والتصرف بناءً عليها لمواجهة التهديدات البيولوجية المستقبلية، حيث سيكون من المهم استخلاص الدروس المستفادة من تفشي الأوبئة و الحروب البيولوجية، وتقديم الحلول وفق نهج الأمن الوقائي على المدى الطويل، وقد توصلت الدراسة إلى أن القرن 21 المعولم قد يشهد المزيد من الأوبئة، والحروب البيولوجية بسبب انعدام الثقة، والفوضى العالمية التي سببها فيروس كورونا، وحتى يتحقق الأمن الدولي والإنساني، لابد من تجاوز الاعتبارات القومية بشكل يكون فيه التعاون الدولي مطلوبا.

الكلمات المفتاحية:

الأوبئة، الحروب البيولوجية، الأمن الدولي، الأمن الوقائي، الرؤى المستقبلية، استجابة عالمية، الأمن الانساني، فيروس كورونا.

Abstract

This study examines the impact of epidemics and biological wars on international and human security through four levels, where the first level addresses the contents of the concept of international and human security, biological wars, and in the second level an

analysis of the risks of epidemics and biological wars on the international security environment in terms of negative effects, Then exploring the ways in which policies can be strengthened at the level of national and international security, and at the third level the study argues that, given the interconnected global nature of our globalized world, this imposes an imperative to coordinate a global response among the various actors, it is clear that the sovereign state has a major role, but There are restrictions on the capabilities of states in front of biological threats that go beyond even what a sovereign state can address on their own, while the fourth level addresses the future visions of policymakers in the international and humanitarian security sector, and acting on them to confront future biological threats, where it will be important to draw lessons learned from Outbreaks of epidemics and biological wars, and the provision of solutions according to the long-term security approach, and the study reached Until the globalized 21st century, there may be more epidemics, biological wars due to lack of confidence, and the global chaos caused by the Coronavirus, and for international and human security to be achieved, national considerations must be transcended so that international cooperation is required.

Key words :
epidemics, biological wars, international security, preventive security, future visions, global response, human security, Corona virus.

مقدمة:

شكلت الأوبئة والحروب البيولوجية على مر التاريخ تهديدا على الإنسان و الأمن الدولي مما يحتم على البشرية أن تستفيد من تجارب السياسات والممارسات من الأوبئة الماضية، وإن كان كل وباء منها فريد من نوعه، ومع ذلك قد تقدم التجارب الماضية العديد من الدروس المستخلصة في مواجهة أوبئة جديدة على رأسها فيروس كورونا.

ومنذ ظهور العولمة، وماصاحبها من تغييرات تنوعت التهديدات، و زادت حدتها خاصة منها تفشي الفيروسات، ففي الفترة 2002-2003 ، على سبيل المثال أظهر تفشي السارس كيف يمكن أن تنتشر الفيروسات الجديدة عبر القارات في غضون أسابيع، ماجعل الصحة تنتقل إلى مرحلة جديدة تفرض حتمية ادراج الأمن الصحي ضمن مسار الأمن الدولي، وأصبح مصطلح "الصحة العالمية" من أساسيات الاهتمام

السياسي، والحاجة إلى مبادرات سياسية جديدة تتعلق بالصحة، وبالتالي سمح هذا التحول الخطابي ببناء المخاطر الصحية على النحو المشترك بين الدول.

وبعد اجتياح وباء كورونا العالم وما يفرزه من تداعيات اقتصادية وسياسية وصحية، ثم انعكاساته غير المسبوقة على أمن واستقرار العالم؛ تم تعزيز نفس الطرح حول ما إذا كان ينبغي شمول الأمن الوبائي والصحي العالمي في منظومة الأمن العالمي والإقليمي والوطني، بحيث يصبح جزءا لا يتجزأ من الأمن الإستراتيجي، والعمل على إدخال تغييرات جذرية في سياقات عمل المنظومات التي تعتمد السبل الاستخبارية التكنولوجية، وتطوير أجهزة جديدة لتحري الأوضاع الصحية، والبحث عن التهديدات البيولوجية التي لا تعتبر جديدة على العالم، حيث يتوقع في المستقبل القريب أن تتجه الاهتمامات والتنافس الدولي خاصة بين القوى الكبرى على غرار الصين والولايات المتحدة الأمريكية إلى التركيز على اللقاحات الوبائية أكثر منه على الأسلحة النووية والصواريخ البالستية؛ باعتبار أن عالم ما بعد كورونا سيرسم مستقبلا مختلفا تماما عما قبله في استخدام قواعد المعلومات الوبائية والفيروسية والبيولوجية؛ وهذا يجعل العالم والباحثين، والمنظرين على مستوى الدراسات الأمنية، وصناع القرار في العالم أمام اشكالية جوهرية تتمثل في إدراك مخاطر تفشي الأوبئة، والحروب البيولوجية على الأمن الدولي، وهو ما فرض التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة:

كيف تؤثر الأوبئة والحروب البيولوجية على الأمن الدولي والإنساني؟

تندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية:

إلى أي مدى يمكن ضبط استجابة عالمية ضد تفشي الأوبئة والحروب البيولوجية؟

كيف يمكن أن تؤثر أزمة كورونا على مفهوم الأمن؟

فرضيات الدراسة

تفترض هذه الدراسة وتحاجج أن **تصاعد حدة التنافس الدولي يهدد الأمن الدولي ويجلب مزيدا من الحروب البيولوجية** كفرضية أولى، و**غياب اليقين في ظل تفشي الأوبئة يفرض مراجعة لدلالات مفهوم الأمن الدولي** كفرضية ثانية.

أهمية الدراسة

تأتي أهمية الدراسة ضمن الاهتمام المتزايد بالأمن الدولي ومخاطر تفشي الأوبئة، وما تثيره من اشكالات تتسم بالتعقيد لدى المختصين في حقل الدراسات الأمنية خاصة في ظل أزمة كورونا.

أهداف الدراسة

يمكن تحديد هدفين أساسيين في هذه الدراسة

أولا: تحليل مخاطر تفشي الأوبئة و الحروب البيولوجية على الأمن الدولي، والانساني.

ثانيا: محاولة استكشاف أوجه القصور الممكنة التي تفرزها أزمة كورونا على مسار الأمن الدولي .

مقاربات الدراسة

يفرض موضوع الأمن الدولي العودة إلى الدراسات التقليدية التي شهدها حقل الدراسات الأمنية من خلال تحليل العوامل التي تدفع "الدولة"، بوصفها الفاعل الأساسي في النظام الدولي وفق المنظور الواقعي إلى الحرب، والتنافس في ظل نظام فوضوي، حيث أن اهتمام الدول الأول والأخير ينحصر في الأمن، وضمان بقاء الدولة بكل الوسائل، لكن هذا التركيز على أمن الدولة يصبح هشا في ظل التهديدات الجديدة العابرة للحدود، التي قوضت قدرة الدول على ضمان أمنها، وفي هذا الصدد يقول باري بوزان:" إن الدول تزداد إدراكًا بأن أوضاع الأمن الوطني مترابطة، وأن السياسات الأمنية مبالغ في انطوائها على الذات، بصرف النظر عن مدى إغراءاتها الشوفينية، تؤدي إلى عكس الغرض منها في خاتمة المطاف." وهو المنحى الذي انتهجته النظرية الليبرالية، والنظرية المعيارية للعلاقات الدولية، اذ تنادي بضرورة التعاون الدولي، كما تتوقع مزيدا من التعاون الإقليمي في مواجهة التحديات الأمنية المتزايدة خاصة تفشي الفيروسات.

منهجية الدراسة

اعتمدت الباحثة في منهجية التحليل على المنهج الوصفي الذي يقدم وصفا تشخيصيا لمخاطر الأوبئة على الأمن الدولي، ثم المنهج التاريخي من خلال العودة الى استقراء تاريخ الأوبئة والحروب البيولوجية وفق التقسيم الآتي:

المحور الأول: مضامين مفهوم الأمن الدولي والإنساني، والحروب البيولوجية

يعكس هذا المحور أهمية المفاهيم والمصطلحات في مجال الدراسات الأمنية والسياسية بشكل عام، وطالما أننا بصدد تحليل الأمن الدولي في ظل تفشي الأوبئة يتحتم علينا تقديم أهم الدلالات المتعلقة بمفهومي الأمن الدولي، والإنساني، خاصة مع تصاعد حدة تنافس القوى نحو إعادة تشكيل النظام الدولي، ومن هنا قد يفرض مثل هذا التنافس فرضية استخدام الحروب البيولوجية.

أولا مفهوم الأمن

لغة: مضاده الخوف والفزع، ويعني الطمانينة والإطمئنان إلى عدم توقع المكروه، وتعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية The Encyclopidia of Social Sciences أنه " قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية" [1]

اصطلاحا: تعددت التعاريف التي تعرف الأمن، اذ لا يوجد تعريف جامع وشامل، وهذا يعود لاختلاف وجهات النظروفيما يلي نعرض أبرزالتعريفات وفق التقسيم الآتي:

الأمن من وجهة نظرالو اقعية

يعرف **كينيث والتز Kenneth Waltz** في "كتابه نظرية السياسة الدولية" الأمن أنه "الهدف الأسمى للدول"، وبالتالي تحقيق الأمن يعني قدرة الدولة على الحفاظ على بقائها في نظام فوضوي.

[1] أمينة دير، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي"، **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013 ص 10.

أما **جون هيرز John H. Herz** يعرفه على أنه مفهوم بنيوي يعكس رغبة الدول في تحقيق أمنها، وهذا يفرز زيادة الشك وعدم اليقين بين الدول، وتوقع الخطر دوما وردة الفعل، وهو أول من استخدم مصطلح المعضلة الأمنية Security Delemma.[2]

وقد وسع باري بوزان Barry Buzan رائد مدرسة كوبنهاجن Copenhagen Peace Research Institute المفهوم التقليدي للأمن ما يسمى بالأمن الموسع في خمسة أقسام تشمل : الأمن السياسي، الأمن العسكري،الأمن الاقتصادي، الأمن الاجتماعي، الأمن البيئي، ويعرف باري بوزان الأمن في كتابه " الناس الخوف، اشكالية الأمن القومي في العلاقات الدولية" people state and fear: The National security problem in international Relations 1991 على أنه "التحرر من التهديد".

مفهوم الأمن من وجهة نظر الليبرالية:

نادت الليبرالية بالأمن الجماعي والسلام الديمقراطي كمنظور عوضاً عن المنظور الواقعي الذي يركز على الأمن القومي، ووفقاً لـ **جوشوا غولدستين Joshua S. Goldstein** فإن الأمن الجماعي يتمثل بتشكيل تحالف موسع يضم أغلب الفاعلين الأساسيين في النظام الدولي بقصد مواجهة أي فاعل آخر[3] .

الدراسات النقدية للأمن

تعرف الدراسات النقدية الأمن على أنه " الانعتاق، وهو تحرير الشعوب من القيود التي تعيق سعيه للمضي قدما لتجسيد خياراته، ومن بين هذه القيود الحرب، الفقر، الاضطهاد، ونقص التعليم"[4] وأبرز من ركز على هذا المفهوم هو كين بوث Ken Booth وريتشارد وين جونز Richard Wyn Jounes.[5]

تطور مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة

في تسعينيات القرن الماضي ظهرت مجموعة من المتغيرات التي دفعت الباحثين للتركيز على مفهوم جديد للأمن، و هو الأمن الإنساني، حيث يمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى مجموعتين: المجموعة الأولى تشمل اتساع مجال التهديدات الأمنية، وظهور أنواع جديدة من التهديدات، فمع نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة، وما نتج عنها من تغير في حياة الأفراد والمجتمعات لم يعد التهديد قاصراً على الجانب العسكري بل ظهرت أنواع أخرى من التهديدات منها التغيرات المناخية والإرهاب والأزمات الاقتصادية والصراعات الإثنية[6] .

---

[2] المرجع نفسه، ص16.

[3] مروان محمد حج محمد،"الأمن في العلاقات الدولية"،**الموسوعة السياسية**.
https://2u.pw/Bwl5n
تم زيارة الموقع بتاريخ2020/7/2.

[4] أمينة دير مرجع سابق، ص 22.

[5] المرجع نفسه، ص19.

[6] سامية "جمال، الأمن الانساني"، **الموسوعة السياسية**.

وقد تبنى تقرير التنمية البشرية للأمم المتحدة عام 1994 مفهوم الأمن الإنساني الإنساني human security ووضع له سبعة أبعاد وهي:

الأمن الغذائي،الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي،الأمن المجتمعي،الأمن السياسي، الأمن الإقتصادي[7].

وبالتالي حسب التقرير فإن الأمن الإنساني هو تحرير البشر من التهديدات الشاملة سواء بيئية، أو صحية، أو سياسية، أو اقتصادية.

ويعرف الأمن الانساني حسب الأمم المتحدة في التقرير النهائي للجنة الأمن الانساني سنة 2003[8] أنه حماية الحريات المدنية الأساسية، وحماية الأفراد ضد التهديدات الخطيرة التي تهدد مصيرهم ومستقبلهم .

ثانيا : مفهوم الوباء في قاموس الأمن الدولي

يعرف الوباء على أنه "مرض يتفشى على منطقة جغرافية، ويُصيب نسبة كبيرة من السكان، وقد ينتقل من منطقة جغرافية إلى منطقة جغرافية أُخرى" وفي أعلى المستويات التي يصل إليها الوباء العالميّ يُطلق عليه مصطلح "جائحة" ويقصد بـ الجائحة "حدوث أضرار كبيرة بالإنسانية بشكل مباشر، وبكافة المجالات الاِقتصادية، والاِجتماعية، والسياسية المرتبطة بالإنسانية، مِمَا يُسبب كارثة عالمية، وأحد أشكالها هو التعطيل التام لِمختلف وسائل النقل كالمطارات، والموانئ، والقطارات واِحداث أضرار واسعة في مجالات أُخرى، وكذلك تعطيل كل ما هو مرتبط بالمجتمعات كالتعليم، والتصنيع، والأنشطة البشرية بمختلف أنواعها، مِمَا يُسبب الكثير من الخسائر في كافة مناحي الحياة، بِمَا فيها خسائر بالأرواح في مُعظم بلدان العالم".[9]

أما الأمن الصحي العالمي تعرّفه منظمة الصحة العالمية بأنه "الأنشطة التي تخفض إلى أدنى حد مخاطر وتأثيرات الأحداث الصحية المهددة لسلامة سكان المناطق الجغرافية أو العابرة للحدود".[10]

---

https://2u.pw/o2a9y

تم زيارة الموقع بتاريخ2020/7/2.

[7] أنظر تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية عام 1994 ص ص 22-24.
http://hdr.undp.org/sites/default/files/reports/255/hdr_1994_en_complete_nostats.pdf

[8] أنظر تقرير لجنة الأمن الانساني 2003.

[9] سائد حامد أبو عيطة،"مفهوم الوباء ومفهوم "السلاح البيولوجي" في قاموس الأمن الدولي،**جريدة النهار**،16 مارس 2020 / 16:39

https://2u.pw/rFNtE

تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/7/1.

[10] سعود بن هاشم جليدان،"ترابط الأمن الصحي العالمي"، **صحيفة الاقتصادية**،2020/03/1.

https://www.aleqt.com/2020/03/01/article_1771416.html

ثالثا: مفهوم الحرب البيولوجية

الحرب البيولوجية هي "الاستخدام المتعمد للكائنات الحية الدقيقة، والسموم ، بشكل عام، للميكروبات والأصل النباتي، أو الحيواني لإنتاج المرض أو الموت في البشر والماشية والمحاصيل.

ويُعزى استخدام الأسلحة البيولوجية في الحرب إلى انخفاض تكاليف إنتاجها، وسهولة الوصول إلى مجموعة واسعة من العوامل البيولوجية المنتجة للأمراض، وعدم اكتشافها بواسطة أنظمة الأمن الروتينية، وسهولة نقلها من موقع لآخر، وبالتالي فإن خصائصها تكمن في الخفاء وغياب الوزن الافتراضي، وهو ما يجعل إجراءات الكشف والتحقق غير فعالة ويجعل عدم انتشار هذه الأسلحة مستحيلاً، ونتيجة لذلك، سيواجه صناع القرار في مجال الأمن القومي مهنيو الدفاع ، وأفراد الأمن، على نحو متزايد، حربًا بيولوجية حيث تتكشف في ساحات القتال في المستقبل.[11]

كما يقصد بالسلاح البيولوجيّ، " أسلحة لديها القدرة على اِمكانية إصابة، وقتل أعداد هائلة من البشر وإحداث الضرَّر البالغ في المجتمع، فالأسلحة البيولوجية بعضها مميت، وليست كلها معدية أو ناقلة للعدوى" أي أنها فتاكة في وقت اِستخدامها، وهدفها غالباً القتل وإحداث الخسائر البشرية الكبيرة، وليس نقل العدوى المرضية[12].

خصائص الحرب البيولوجية

تمتلك الأسلحة البيولوجية والكيميائية والنووية خاصية مشتركة لإحداث دمار شامل، و على الرغم من أن الحرب البيولوجية تختلف عن الحرب الكيميائية، كان هناك دائمًا اتجاه لمناقشة أحدهما من حيث الآخر، أو كليهما معًا، ربما تنشأ هذه الممارسة الواسعة من حقيقة أن ضحايا هذه الحرب بيولوجيين في الأصل،و هناك اعتبار آخر هو أن العديد من العوامل البيولوجية التي تنتجها الكائنات الحية الدقيقة أو الحيوانات أو النباتات يتم إنتاجها أيضًا من خلال التركيب الكيميائي.

ولا شك أن أحد الأهداف الرئيسية للحرب البيولوجية هو تقويض التقدم الاقتصادي والاستقرار وتدميره، حيث يمكن أن يُعزى ظهور الحرب الاقتصادية الحيوية كسلاح للدمار الشامل إلى تطوير واستخدام العوامل البيولوجية ضد الأهداف الاقتصادية مثل المحاصيل والثروة الحيوانية والنظم الإيكولوجية، علاوة على ذلك، يمكن دائمًا تنفيذ هذه الحرب بذرائع مفادها أن مثل هذه الحوادث المؤلمة هي نتيجة ظروف طبيعية تؤدي إلى تفشي الأمراض والكوارث إما ذات أبعاد متوطنة أو وبائية[13].

تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/7/1.

[11] Edgar J. DaSilva, "Biological warfare, bioterrorism, biodefence and the biological and toxin weapons convention" ,Vol.2 No3, Issue of December 1999), **Universidad Católica de Valparaíso – Chile**(15, https://scielo.conicyt.cl/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S0717-34581999000300001#references

[12] سائد حامد أبو عيطة، مرجع سابق.

[13] Edgar J. DaSilva, op-cit.

ثالثا: البعد القانوني للأوبئة في تجسيد الأمن القومي والدولي

نما ارتباط الأوبئة بتهديد الأمن القومي إلى الصدارة في التسعينات، ففي عام 1995 وافقت جمعية الصحة العالمية (WHA) على مراجعة اللوائح الصحية الدولية (IHR) الإطار القانوني الدولي الوحيد الذي يحكم كيفية استجابة منظمة الصحة العالمية، والدول الأعضاء فيها لتفشي الأمراض المعدية على أساس أن المراجعة ضرورية لاتخاذ بيان فعال للتهديد الذي يشكله الانتشار الدولي للأمراض الجديدة والمتجددة، و في عام 2005 تم اعتماد تنقيحات اللوائح الصحية الدولية بصفتها قرار جمعية الصحة العالمية 58.3.4 أعلنت المادة 2 أن نطاق وغرض الصك كان للوقاية، و الحماية من انتشار الأمراض على الصعيد الدولي والسيطرة عليه وتوفيره استجابة للطرق التي تتناسب مع مخاطر الصحة العامة وتقتصر عليها منذ دخوله حيز التنفيذ في عام 2007 حيث تعمل الدول الموقعة بشكل فردي وجماعي على تلبية متطلبات القدرات الأساسية بموجب الإطار الجديد.[14]

وبالتالي فإن المنطق السياسي الكامن وراء ربط الصحة بالأمن[15] ضمن إطار اللوائح الصحية الدولية سيبرز أهميتها ويساعد في الحفاظ على الإرادة السياسية اللازمة لتحقيق القدرات الأساسية، اذ يتطلب التهديد العالمي الذي تشكله الأوبئة نهجا عالميا للأمن حيث أن الانتقال السريع للأمراض في عالم معولم يعني أن فشل القدرات في أي دولة عضو يمكن أن يضع أي دولة أو مجتمع آخر في خطر، وقد أُدرجت تمديدات متعددة في إطار اللوائح الصحية الدولية اعترافاً بأن الإطار المنقح يتطلب المزيد من الدول الأعضاء من حيث الوقاية من الجائحة واحتوائها.[16]

وبعد ظهور فيروس نقص المناعة الذي اعتبره مجلس الأمن الدولي في العام 2000 تهديدا نابعا من مجال الصحة للاستقرار والأمن، ومن ثم فقد جرى تحول في المفاهيم الأمنية لتستوعب التهديدات الصحية جراء الأمراض باعتبارها من بين اهتمامات الأمن الدولي والقومي والإنساني.[17]

---

[14] Sara E. Davies, "National Security and Pandemics",2020. **United Nations**,
https://www.un.org/en/chronicle/article/national-security-and-pandemics
The site was visited on 29/6/2020.

[15] سابقا تم الإعلان من قبل مجلس الأمن الدولي تفشي فيروس «إيبولا» في منطقة غرب أفريقيا يشكل تهديداً للأمن وللسلم الدوليين في قراره رقم 2177 لعام 2014 حيث عبر التعبير عن مخاوفه من أن يؤدي تفشي فيروس «إيبولا» إلى تقويض استقرار البلدان المعنية الأشد تضرراً في حالة عدم احتوائه إلى مزيد من القلاقل المدنية والتوترات الاجتماعية، وإلى تدهور الأحوال السياسية والأمنية.

[16] Sara E. Davies,op-cit.

[17] حسين باسم الأمير،"تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدرسات الأمنية المعاصرة"، **مركز الدراسات الإستراتيجية**،ماي(2020).
https://2u.pw/zqIhj

وقد عرفت ديباجة دستور منظمة الصحة العالمية أن «الصحة هي حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً واجتماعياً، لا مجرد انعدام المرض أو العجز، وهي أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان... وصحة جميع الشعوب أمر أساسي لبلوغ السلم والأمن، وهي تعتمد على التعاون الأكمل للأفراد والدول" فهو مرتبط بحقوق الإنسان والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومسؤولية الدول في حماية مواطنيها من تداعيات مختلف الكوارث الطبيعية أو بفعل سياسات الدولة[18].

مما سبق يمكن القول أن هناك ثلاثة مفاهيم رئيسية حول العلاقة بين الأوبئة والأمن.

أولاً: يمكن أن يؤدي ربط التزامات السياسة الصحية بالأمن إلى رفع مستوى الأولوية المعطاة لقضية ما وتحقيق نتائج.

ثانيًا: لم يشوه الأمن الصحي السياسة من خلال جذب الانتباه بعيدًا عن الأزمات الصحية التي تؤثر على معظم سكان العالم، ففي الواقع ساعد الاهتمام العالمي والوطني المتزايد في الوقاية من الجائحة والتصدي لها على رفع هدف تغطية الرعاية الصحية الشاملة.

ثالثاً: يجب فهم الامتثال للوائح الصحية الدولية من منظور إقليمي وبدعم من المؤسسات العالمية، حيث تسمح الآليات الإقليمية بنهج أكثر تفصيلاً يعترف بالسياقات التي تعمل فيها الدول وتضع أطرًا تتوافق مع المعايير الإقليمية، و كل هذا يساعد على بناء الثقة اللازمة والثقة، ومع ذلك لا تستطيع الأقاليم والدول الفردية القيام بذلك بمفردها.[19]

المحور الثاني: مخاطر تأثير الأوبئة والحروب البيولوجية على البيئة الأمنية الدولية

أثبت التاريخ الانساني أن للأوبئة مجموعة من السلبيات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، حيث تميل إلى أن تكون أكبر عندما يكون الوباء ضمن إطار الحروب البيولوجية ما يشكل تهديدا على البيئة الأمنية الدولية، فوفقًا لـ Lee Jong-wook "مدير عام سابق لمنظمة الصحة العالمية (WHO)، فإن الأوبئة لا تحترم الحدود الدولية، وبالتالي لديها القدرة على إضعاف العديد من المجتمعات والأنظمة السياسية والاقتصادات في وقت واحد، لذا فإننا سنحلل في هذا المحور أبرز المخاطر والآثار المترتبة عن تفشي الأوبئة سواء كانت طبيعية، أو تدخل فيها الانسان.

فخلال القرن الماضي توفي أكثر من 500 مليون شخص بسبب الأمراض المعدية، و ترجع عشرات الآلاف من هذه الوفيات إلى الإفراج المتعمد عن مسببات الأمراض أو السموم، معظمها من قبل اليابانيين خلال هجماتهم على الصين في الحرب العالمية الثانية، ورغم حظر الأسلحة البيولوجية في عامي 1925 و 1972

تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/7/2.

[18] محمد علي السقاف، "كورونا والقانون الدولي"، **جريدة الشرق الأوسط**، العدد 15113/2020/4/14.
https://2u.pw/C6rPH
تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/7/2.

[19] Sara E. Davies ,op-cit.

ضمن معاهدتان دوليتان[20]، إلا أنهما فشلتا إلى حد كبير في منع الدول من إجراء أبحاث عن الأسلحة الهجومية وإنتاج الأسلحة البيولوجية على نطاق واسع، ومثال على ذلك قام الجيش الياباني بتسميم أكثر من 1000 بئر مياه في القرى الصينية لدراسة تفشي الكوليرا والتيفوس، وكان الجيش الألماني أول من استخدم أسلحة الدمار الشامل، البيولوجية والكيميائية خلال الحرب العالمية الأولى، والعديد من الروايات الأكثر مبيعاً التي تصف الهجمات البيولوجية، ورسائل الجمرة الخبيثة بعد الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر 2001 كما يخبرنا التاريخ بذلك [21]

وقد أسس الاتحاد السوفييتي Biopreparat ، وهو مشروع ضخم للحرب البيولوجية يعمل في أوج ارتفاعه على توظيف أكثر من 50000 شخص في مراكز بحث وإنتاج مختلفة، و أنتجوا وخزنوا أطنانًا من عصيات الجمرة الخبيثة وفيروس الجدري، وبعضها للاستخدام في الصواريخ البالستية العابرة للقارات، وهندسة البكتيريا المقاومة للأدوية المتعددة، بما في ذلك الطاعون، كما عملوا على فيروسات الحمى النزفية، وبعض أكثر مسببات الأمراض فتكًا التي واجهتها البشرية.[22]

وقد شكلت أزمة الإيبولا في غرب أفريقيا مأساة ودعوة للاستيقاظ، كما كشفت عن أوجه قصور خطيرة عبر النظم العالمية لمنع أزمات الأمراض المعدية والإعداد لها والاستجابة لها، و لمعالجة هذه العيوب والإبلاغ عن استجابة أكثر فعالية في المستقبل، عقدت الأكاديمية الوطنية للطب اجتماعًا للجنة إطار المخاطر الصحية العالمية للمستقبل (GHRF Commission) - وهي مجموعة دولية مستقلة من الخبراء في المالية والحوكمة والبحث والتطوير ، النظم الصحية والعلوم الاجتماعية، حيث نُشر تقرير اللجنة "البعد المُهمَل للأمن العالمي إطار لمواجهة أزمات الأمراض المعدية"[23] في 13 جانفي 2016.

---

[20] تم حظر استخدام الأسلحة البيولوجية بمقتضى بروتوكول جنيف 1925 ثم جاءت اتفاقية حظر استحداث وانتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية في عام 1972 لتكمل بروتوكل جنيف 1925 ودخلت حيز التنفيذ في 26 مارس 1975 ورغم أن إتفاقية العام 1972 حضرت إنتاج الأسلحة البيولوجية وتخزينها، إلا أننا نجد أنَّ هناك دولاً عالمية مثل الصين، وروسيا، والولايات المتحدة الأميركية غير مُلزمة قانونياً بمعاهدة الأسلحة البيولوجية، فقد إنتهكت روسيا على سبيل المثال إتفاق العام 1975 وإستمرت في برنامجها الخاص بإنتاج الأسلحة البيولوجية، ثم جاء نظام التحقق من تطبيق معاهدة الأسلحة البيولوجية في العام 1994، في محاولة للحد من مخاطر السلاح البيولوجيّ، وهو بمثابة برتوكول يضمن الإلتزام بتطبيق الإتفاق، لكن ذلك النظام فشل تطبيقه في العام 2001، عندما أعلنت الولايات المتحدة الأميركية عدم إستعدادها لقبول نظام التحقق المقترح، ومازالت دول أُخرى إلى اليوم تعمل في الخفاء في إنتاج وتطوير وتخزين تلك الأسلحة البيولوجية.

[21] Friedrich Frischknecht, "The history of biological warfare" Jun/ 2003(, **EMBO Rep**, 4 (Suppl 1): S47–S52. https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1326439/

[22] Ibid.

[23] للإطلاع على التقرير قم بتصفح الرابط التالي https://www.nap.edu/catalog/21891/the-neglected-dimension-of-global-security-a-framework-to-counter

و يسلط التقرير الضوء على الدور الأساسي للتأهب للوباء في الأمن القومي والاستقرار الاقتصادي، وهو دور حاسم ولكنه غالبًا ما يكون قيد الدراسة بعد المحادثة العالمية بعد الإيبولا، والأهم من ذلك يوضح التقرير أن تأثير أزمات الأمراض المعدية يتجاوز بكثير صحة الإنسان وحدها، وأن التخفيف بالمثل يتطلب تعبئة قطاعات متعددة والتزامها على المدى الطويل.[24]

وقد أصدر برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية الإيدز منشورًا جديدًا بعنوان "الحقوق في زمن COVID-19: دروس من فيروس نقص المناعة البشرية من أجل استجابة فعالة يقودها المجتمع" ضمن سبع نقاط أساسية : إشراك المجتمعات، وصمة العار، اختبار اختبار، مساعدة الناس على حماية أنفسهم ، توضيح القيود القائمة على الأدلة ، التعاون القطري، الحاجة الماسة لدعم وحماية العاملين الصحيين، وهناك درس آخر شامل من أزمة الإيدز هو الحاجة إلى إشراك الجهات الفاعلة من العديد من التخصصات في استجابة شاملة متعددة القطاعات تدور حول تعزيز قدرة المجتمع والدولة على الاستجابة، سواء بشكل فعال ومستدام، الأمر نفسه ينطبق على COVID-19، فاليوم هو وقت طويل في هذا الوباء، حيث أن كل شيء يتحرك بسرعة كبيرة، ولكن يتعين علينا تطبيق هذه الدروس الآن.[25]

فقد جلب التقدم في مجال التكنولوجيا الحيوية مجموعة واسعة من الفوائد في البحوث الصحية والطبية والغذاء والزراعة، لكن دانيال جيرشتاين من مؤسسة راند حذر في عام 2016 من أن لها جانبًا أكثر قتامة لأن الأسلحة البيولوجية أصبحت الآن في متناول العديد من الدول المارقة وربما بعض الجماعات الإرهابية.[26]

ومن هنا فإن حجم التهديد ليس هو ما يقلق الناس فقط، ففي القرن الرابع عشر قتل الموت الأسود حوالي 60٪ من سكان أوروبا، و قتلت جائحة الأنفلونزا 1918- 1919 حوالي 40 مليون شخص مما جعله أكثر فتكًا من الحرب العظمى، لكن الأمر الأكثر إثارة للقلق هو الآثار السلبية المحتملة التي يمكن أن تهدد الاستقرار

---

[24] "Global Health Risk Framework", **The National Academeies Sciences Engineering Medicine**, (Workshop, 2016).
https://nam.edu/initiatives/global-health-risk-framework/

[25] Stuart Gillespie and Alan Whiteside, "Lessons from the AIDS epidemic on how COVID-19 may impact food and nutrition security", Issue Post, **IFPRI blog**, (March 30, 2020).
https://www.ifpri.org/blog/lessons-aids-epidemic-how-covid-19-may-impact-food-and-nutrition-security

[26] Stéphanie Thomson, "This is one of the biggest threats to international security – and it's not what you think", (11 Feb 2016).
https://www.weforum.org/agenda/2016/02/this-is-one-of-the-biggest-threats-to-international-security-and-its-not-what-you-think/

العالمي، حيث أن الأوبئة يمكن أن يكون لها خسائر بشرية هائلة من حيث العواقب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي يمكن أن تكون مدمرة بنفس القدر، وكمثال على ذلك " الإيبولا في سبتمبر 2014 ذهب مجلس الأمن إلى حد إعلانه "تهديدًا للسلم والأمن الدوليين"، و كانت هذه هي المرة الأولى التي يجتمع فيها المجلس لمواجهة أزمة الصحة العامة، وهي دليل على مدى خطورة بعض خبراء الأمن الدوليين الآن في التعامل مع أزمات الصحة العامة.[27]

واليوم فرضت أزمة كورونا تبادل الاتهامات بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية بأن الفيروس حرب بيولوجية لتقويض اقتصاد كلا منهما، ولو افترضنا صحة ذلك، فلا يوجد دليل قاطع يثبت صحة الاتهامات، وبالتالي لا يمكن الجزم أنها حرب بيولوجية، لأن "الهجوم البيولوجي يتدرج من تكتيكي ضيق النطاق الى عملي متوسط المدى إلى استراتيجي واسع النطاق"[28] .

ومن هنا فإن جائحة COVID-19 2020 لا تؤثر فقط على الأمن الشخصي، ولكن له أيضًا لها آثارًا أمنية دولية محتملة، فالوضع يتغير بسرعة، وبينما تظهر بعض القضايا بوضوح، يجب أن نتوقع مشاكل أخرى، حيث يمكن تحديد ما لا يقل عن خمسة آثار أمنية دولية محتملة في هذه المرحلة على النحو الآتي:

أولا تأثر قادة الحكومة والخدمة المدنية

في إيران إحدى الدول الأولى التي تأثرت بشدة بالوباء بعد الصين، توفي أحد كبار المستشارين للزعيم الأعلى وأصيب عدد من كبار المسؤولين وأعضاء البرلمان الآخرين بـ: COVID-19، كما أصيب كبار المسؤولين في فرنسا وإيطاليا والمملكة المتحدة بالفيروس، وأثبتت نتائج اختبار أعضاء الكونغرس الأمريكي إيجابية للفيروس، كما تتأثر الخدمة المدنية في العديد من البلدان أيضًا بزيادة غياب الموظفين والعمل عن بعد مما قد يؤدي إلى انخفاض الأداء.

ثانيا: اتصالات محدودة بين البلدان

تمثل الاتصالات الدولية الرسمية وغير الرسمية على حد سواء جانبًا مهمًا من العلاقات الدولية لا يمكن استبداله بسهولة عبر الإنترنت أو بأشكال أخرى من الاتصال عن بُعد، خاصةً من حيث محاولات التعامل مع الموضوعات الحساسة في مجال الأمن الدولي، و قد شهدنا بالفعل مجموعة من الإجتماعات حول كل من الموضوعات الفنية والمزيد من الموضوعات السياسية التي يتم إلغاؤها أو تأجيلها، وهذا يحد من الحوار بين الجهات الفاعلة الدولية.

---

[27] Ibid.

[28] نبيل زكاوي،"أزمة كورونا العالمية: حدث وبائي يقلد هجوما بيولوجيًا"،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،(2020/4/8)ص4.
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.pdf

ثالثا: زيادة التوترات الحالية

قد يشدد COVID-19 على الدول التي تعاني من الصراع أو المعرضة لخطر الصراع، مما يزيد من خطر التوترات، وربما العنف، أيضا ، يجب ألا تتضمن تدابير معالجة الفيروس أي شكل من أشكال التمييز من حيث العرق أو العرق أو الجنس، حيث يمكن أن يؤدي الفشل في هذا المجال إلى توترات، وقد يزيد خطر النزاع على المدى الطويل.

وحين بدأ تفشي المرض في الصين تعرضت لانتقادات بحكم ماضيها في معالجتها للقضايا الصحية التي كان من المحتمل أن يكون لها تأثير عالمي، بالإضافة إلى الفيروس التاجي، فإن التوترات العالمية مع الصين بشأن عدد من القضايا الأخرى عالية تتراوح من التجارة إلى الأمن السيبراني إلى حقوق الإنسان، كما أنه هناك ارتفاع مثير للقلق في المشاعر المعادية للصين من الجنسيات الأخرى التي يحتمل أيضًا أن تواجه التمييز.

رابعا: نشر المعلومات المضللة

يمكن للجهات الفاعلة الخبيثة نشر معلومات مضللة عن مدى تأثر الدول بالفيروس أو محاولة الاستفادة من الوضع المتطور وغير المؤكد إلى حد كبير، حيث يمكن أن يتخذ ذلك شكل المبالغة في أثر الفيروس (عدد الأشخاص الذين أصيبوا بالفيروس والوفيات) والاستجابة له، وإلقاء اللوم على أصله، وبهذا الشأن تعالج منظمة الصحة العالمية (WHO) بصفتها الممثل الدولي الرائد الذي يتعامل مع تفشي COVID-19 هذه المشكلة بشكل مباشر بالتعاون مع الآخرين.

خامسا: قضايا أخرى يتم تجاهلها

في حين أن التركيز على تفشي COVID-19 لا يمكن تجاوزه، إلا أن هناك قضايا أخرى لا تزال تعبر عن نفسها وتحتاج إلى الاهتمام والعمل بدءًا من الصراع في سوريا إلى تعزيز السلام المؤقت في أفغانستان، في حين أن أزمة COVID-19 لم تنته بعد، يمكن التعرف على الرؤى الأولية لواضعي السياسات في قطاع الأمن الدولي والتصرف بناءً عليها بالنظر إلى المستقبل، وسيكون من المهم بنفس القدر معالجة كيفية تغيير COVID-19 للبيئة الأمنية الدولية من حيث الآثار السلبية والطرق التي يمكننا من خلالها التعلم من هذه التجربة لتعزيز سياساتنا وتغيير الطريقة التي نتواصل بها مع بعضنا البعض تجاه تعزيز السلام والأمن العالميين.[29]

ويمكن أيضا تحديد ثلاثة تداعيات للأوبئة على الأمن بشكل عام كما يلي:

---

[29] Ms Emily Munro, "Anticipating the International Security Implications of COVID-19", **Centre for Security Policy**, 19 March 2020).

https://www.gcsp.ch/global-insights/anticipating-international-security-implications-covid-19

The site was visited on 1/7/2020.

أولا: الاستقرار السياسي: تتحدى الأوبئة قدرة الأنظمة السياسية على التصدي لمخاطرها، خاصة في الدول النامية التي لا تمتلك بنية تحتية صحية جيدة، مما يثير قلق المجتمع، وقد يدفعه إلى السخط على النظام السياسي القائم.

ثانيا: النمو الاقتصادي: تترك الأوبئة تأثيراً على النمو الاقتصادي، ففي حالة كورونا على سبيل المثال، تعتبر ووهان من أهم المدن الصناعية، وتسبب انتشار الفيروس في إغلاق المصانع وإيقاف حركة الاقتصاد، مما كبد المدينة خسائر اقتصادية هائلة، وقد تأثرت بورصة شانغهاي، حيث تراجعت بنسبة 8%، كما تراجع النمو الاقتصادي في الصين بحوالي 0.2% في الربع الأول 2020 بسبب كورونا، ومن المتوقع أن تبلغ قيمة الخسائر 62 مليار دولار، كما توقع خبراء أن يتكبد الاقتصاد العالمي خسائر تفوق 160 مليار دولار بسبب الفيروس.

ثالثا: الأمن الإنساني: تطرح الأوبئة مخاطر متصاعدة على الأمن الإنساني، خاصة في ظل السمات الحالية للعولمة، وسهولة التنقل من منطقة إلى أخرى، وهو ما ينذر بإمكانية انتقال الفيروس بسهولة نسبية.[30]

المحور الثالث: الإستجابة العالمية تجاه إدارة مخاطر الأوبئة والحوادث البيولوجية

أدى ظهور قضايا صحية مثل فيروس نقص المناعة البشرية، ووباء الإنفلونزا ، وإيبولا في جداول الأعمال الدولية إلى تأطير التهديدات للصحة باعتبارها قضايا أمنية، وقد خلق هذا علاقة غير مستقرة بين السياسة والصحة من خلال نقل المصالح الوطنية إلى منطقة تهيمن عليها تقليديًا العقلانيات العلمية والإستعداد تجاه المعايير العالمية، ومع ذلك يبدو أن تأطير التهديدات الصحية العالمية على أنها مخاطر أقل اتهامًا سياسيًا وانقسامًا ، حيث يجمع بين هالة من الموضوعية العلمية ودعوة أخلاقية للعمل.

وقد كانت التقييمات المحيطة بالخطر المتزايد لانتشار أمراض مثل إيبولا سمة رئيسية في صعود الصحة العالمية في كل من البرامج الأكاديمية والسياسات في العقدين الماضيين، واعتبار الأوبئة مثل فيروس نقص المناعة البشرية، وباء الإنفلونزا ، والإيبولا على أنها تهديدات للأمن، حيث تعتبر الأمراض المعدية تهديدات، وتتطلب استجابات استثنائية تحركها خارج نطاق السياسة العادية من إغلاق الحدود، والقيود المفروضة على السفر، وفرض حظر التجوال إلى نشر الجيوش وأفراد الأمن الآخرين ، وكل ذلك حدث خلال تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا في 2014-2015.[31]

---

[30] "التهديدات غير التقليدية: كيف يتم الأوبئة على الأمن الدولي؟"، **مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة** 13، فبراير (2020) .

https://2u.pw/tcZZJ

تم تصفح الموقع بتاريخ 2020/7/1.

[31] Colin McInnes and Anne Roemer-Mahler,"From security to risk: reframing global health threats", **International Affairs**, Volume 93, Issue 6,(November 2017), p1313.

https://academic.oup.com/ia/article/93/6/1313/4568585

وبالتالي فإن إطار المخاطر في الصحة العالمية ليس نهجًا خاليًا من الفائدة / القيمة، وأن السياسة على العكس من ذلك متأصلة في الطريقة التي يتم بها بناء خطابات المخاطر بدون أي شيء، فالانتقال من الأمن الصحي العالمي إلى المخاطر الصحية العالمية يمكن أن يساعد في تعبئة انتباه الجمهور والعمل السياسي،لأنه يضع الصحة العالمية ضمن الإحساس المعاصر الأوسع لكون المجتمع في خطر.[32]

فخلال العقدين الماضيين كان نذير التغيير هو ظهور فيروس نقص المناعة البشرية " الإيدز" في ثمانينيات القرن الماضي أدى إلى وفاة أكثر من مليوني شخص سنويًا، وهدد استقرار الدول وأمن المناطق، ثم تفشي الأمراض المعدية الأخرى، مثل متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم ، والسارس (2002-2003)، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية، ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (2012) ، وإيبولا (2014-15) ، وزيكا (2015-16) وقد ظهرت جميع أشكال الأنفلونزا الوبائية مثل أنفلونزا الطيور (2005) وأنفلونزا الخنازير (2009)، والمخاوف بشأن مقاومة مضادات الميكروبات (AMR) بشكل بارز على جدول الأعمال الدولي.[33]

في هذه الظروف، فإن النظر إلى الأوبئة على أنها قضية أمنية شجع على تعميق الالتزام بالتعاون الدولي والتأهب للوباء، ولكن بعض التغييرات الهيكلية المرتبطة بها ستستغرق المزيد من الوقت، حيث ترتبط العلاقة بين الأمن الفردي والوطني والدولي بإدخال مفاهيم مثل "الأمن البشري" و "السيادة كمسؤولية" في حقبة ما بعد الحرب الباردة.[34]

وفيما يتعلق بالمسائل الصحية التي يجب أن تحظى بالأولوية في الحوكمة الصحية العالمية، تركز العديد من البلدان ذات الدخل المرتفع على تفشي الأمراض المعدية ذات الإمكانات الوبائية، في حين أن البلدان منخفضة الدخل غالبًا ما تهتم أكثر بتعزيز النظم الصحية المحلية لمعالجة الأمراض المتوطنة والعديد من الأمراض المهملة التي تقتل الآلاف من الفقراء كل يوم، علاوة على ذلك يرتبط صعود السياسات الصحية العالمية أيضًا بالاعتراف المتزايد بأن القضايا الصحية لها آثار تتجاوز الصحة البدنية والعقلية للأفراد والمجتمعات، وهي تشمل الأمن الوطني والدولي، ونمو الاقتصاد الكلي، والتنمية الدولية، وحقوق الإنسان، والتجارة العالمية والتجارة.[35]

وقد ظهرت لغة التأهب أيضًا في أسماء المؤسسات التي تم إنشاؤها حديثًا، مثل التحالف حول ابتكارات التأهب للوباء (CEPI) التي أنشئت في أعقاب تفشي فيروس إيبولا، وإطار التأهب لوباء الإنفلونزا لعام 2011 التابع لمنظمة الصحة العالمية والبحوث العالمية للمفوضية الأوروبية لعام 2013 التعاون من أجل التأهب للأمراض المعدية (GloPID-R) وفي مقال نشر في مجلة The Lancet أكد مؤسسو مبادرة CEPI على

---

[32] Ibid,p1315.

[33] Ibid,p1316.

[34] Sara E. Davies Ibid.

[35] Colin McInnes and Anne Roemer-Mahler,op-cit,p1317.

الأساس المنطقي وراء الاستجابة للتأهب: "على الرغم من أنه لا أحد يعرف ما سيكون الفاشية التالية ، يجب علينا تطوير الترسانة المطلوبة الآن"[36].

فمن أمثلة الاستجابة العالمية أثناء تفشي فيروس إيبولا في غرب أفريقيا عام 2014، أنشأت منظمة الصحة العالمية إجراءات تقييم وقائمة للاستخدام في حالات الطوارئ (EUAL) لتقييم أداء وجودة وسلامة التقنيات الصيدلانية قبل ترخيصها الرسمي كوسيلة لتسريع استخدامها أثناء حالات الطوارئ، وتم استخدام EUALs لتقييم تشخيص إيبولا ولقاح إيبولا الأول، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء تسهيلات تمويلية لتعزيز الاستعداد العالمي للوباء، و في عام 2015 أنشأت الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية صندوق طوارئ لحالات الطوارئ لتمويل أنشطة الاستجابة الأولية، وبعد ذلك بعام أطلق البنك الدولي مرفق تمويل الطوارئ لمواجهة الجائحة من أجل إنشاء أول سوق تأمين على الإطلاق لمخاطر الجائحة.

كما يشكل تأطير الأوبئة كمخاطر عالمية كلاً من تصور المشكلة، باعتبارها غير قابلة للتنبؤ بها، ولكن لا مفر منها وقد تكون كارثية، علاوة على ذلك، يحدد هذا الإطار نغمة مناسبة بشكل خاص للعمل الجماعي العالمي، والحوكمة العالمية، لذا فإن إحدى الأفكار الرئيسية من النظريات السوسيولوجية للمخاطر تحدد أن المجتمعات الحديثة لا تخلق فقط مخاطر جديدة (من خلال إنشاء تقنيات جديدة)، ولكنها تريد أيضًا السيطرة عليها، ومن هنا يرى نيكولاس لومان أن هناك تصورًا مشتركًا "المستقبل يعتمد على القرارات المتخذة في الوقت الحاضر"[37]

بذلك يبدو إطار المخاطر الصحية العالمية مناسبًا بشكل خاص لتعزيز العمل الجماعي العالمي والحوكمة العالمية من حيث أنه يجمع بين الضرورة الأخلاقية للعمل بنبرة من الحياد والشمول، ومع ذلك، فإن إطار المخاطر الصحية العالمية ليس محايدًا؛ إنه سياسي للغاية ، حيث أنه يميز بعض المصالح على الآخرين، على سبيل المثال: إن تأطير قضايا صحية محددة، لا سيما الأوبئة، تؤدي إلى تعزيز مصالح الولايات المتحدة وغيرها من البلدان ذات الدخل المرتفع في إنشاء أنظمة عالمية للذكاء الوبائي وتطوير الإجراءات المضادة الطبية أكثر مما تفعله تعزيز المصالح الصحية لكثير من الناس في البلدان الفقيرة[38].

ويعد قرار مجلس الأمن 2177 الصادر في سبتمبر 2014 بشأن الإيبولا في غرب أفريقيا، والذي يقرر أن المدى غير المسبوق لتفشي الإيبولا في إفريقيا يشكل تهديدًا للسلم والأمن الدوليين، كما أقر القرار 1308 بشأن فيروس نقص المناعة البشرية " الإيدز" في عام 2000 "بأن فيروس نقص المناعة البشرية يشكل

[36] Ibid,p1325.

[37] Ibid,p1327.

[38] Ibid,p1329.

أحد أكبر التحديات أمام تنمية المجتمعات وتقدمها واستقرارها ويتطلب استجابة عالمية استثنائية وشاملة".[39]

أما اليوم فإن أحد الشواغل بشأن الاستجابة الدولية لـ COVID-19 هو تنسيقها المحدود واتساقها السياسي، حيث أكد الأمين العام أن المجتمع الدولي بحاجة إلى الانتقال إلى استراتيجية صحية تضمن بشفافية كاملة استجابة عالمية منسقة[40]، بما في ذلك مساعدة البلدان الأقل استعداداً لمعالجة الأزمة، وأضاف: "على الحكومات أن تقدم أقوى دعم للجهود المتعددة الأطراف لمكافحة الفيروس بقيادة منظمة الصحة العالمية، وكانت هناك العديد من الدعوات لتعزيز التعبئة الدولية لمعالجة الأزمة.

وفي حديثه إلى قمة مجموعة العشرين حول فيروس التاجي في 26 مارس دعا المدير العام لمنظمة الصحة العالمية تيدروس أدهانوم إلى تحول نموذجي في التضامن العالمي -في تبادل الخبرات والخبرة والموارد ، والعمل معًا لإبقاء خطوط الإمداد مفتوحة، ودعم الدول التي تحتاج إلى الدعم، وأشار إلى القرار 2177 إلى اللوائح الصحية الدولية (اللوائح الصحية الدولية 2005) كإطار لتنسيق الطوارئ الصحية العمومية ذات الاهتمام الدولي، وأهمية التزام الدول الأعضاء في منظمة الصحة العالمية بهذه الالتزامات، وتنسيق استجاباتها.[41]

المحور الرابع: **الرؤى المستقبلية لواضعي السياسات في قطاع الأمن الدولي والإنساني نحو نهج أمني وقائي مستدام**

إن سياسات الأوبئة بطبيعتها شديدة المركزية، وتضع السلطة التنفيذية في موقع الصدارة، بالإضافة إلى الدور المحوري للقيادات في مواجهة الفيروس، ويعد النجاح في احتواء تداعيات الوباء، وحماية المواطنن والاقتصاد، المحك الرئيسي للحكم عى القيادات في مرحلة ما بعد كورونا، وفي مستوى آخر،

---

[39] "International Peace and Security, and Pandemics: Security Council Precedents and Options", **Security Council Report**, 5 Apr 2020. https://reliefweb.int/report/world/international-peace-and-security-and-pandemics-security-council-precedents-and-options

[40] أعرب الأمين العام للأمم المتحدة عن قناعته بوجود خطر متصاعد في المستقبل يتمثل في شنّ الإرهابيين هجمات بيولوجية سامة تهدف إلى انتشار أوبئة قاتلة مثل وباء كورونا، وقال غوتيريش "إن صور الضعف والقصور في الاستعدادات لمواجهة الوباء الآن تعطي رؤية عن ما يمكن أن يكون عليه هجوم وبائي محتمل على يد الإرهابيين، ويمكن أيضا أن ترفع من مقدار الخطورة التي تنشأ عن هذه الهجمات" وفي الدعوة إلى وقف إطلاق نار عالمي وصف غوتيريس COVID-19 بأنه مرض "يهاجم الجميع بلا هوادة" مع تعرض بعض السكان لخطر "الخسائر المدمرة"، وعند إطلاق خطة الاستجابة الإنسانية العالمية في 25 مارس حذر جوتيريس من أن الوباء يهدد بتحويل الاهتمام الدولي والموارد عن حل النزاعات الجارية ودعم عمليات السلام.

[41] محمد علي السقاف، مرجع سابق.

لم تعد دولة المراقبة Surveil lance State موضع انتقاد وهجوم من الرأي العام كما كان الحال قبيل الأزمة.[42]

فمن الناحية الجيوستراتيجية الدولية تطلّب استدعاء كل النظريات التقليدية في الأمن للمحاكمة مثل بقية أخواتها (النظريات في العلوم الاجتماعية)، والمرافعة ستكون لإعاده التفكير بما جاء في مدرسة كوبنهاغن في العلاقات الدولية، أو بنظرية الأمننة Securitization Theory و بأن التسيّس Politicisation يختفي من المشهد الأمني القادم في عالمنا الموبوء، لكن الفيروس سيمنح الثقة للعالم باري بوزان Barry Buzan الذي دعا منذ وقت طويل إلى إعادة النظر في موضوعات الأمن القومي من منظار أوسع يشمل أدوار الأفراد والحكومات في النظام الدولي، وعدم اقتصار هذا المفهوم على البعد العسكري، ليشمل كلّ جوانب الحياة المختلفة، بما فيها البيئية والصحية ضمن إطار التهديدات العابرة للحدود، والأزمات والكوارث الطبيعية، وهي مهمّة جداً لفهم واقعنا المعاصر.[43]

كما لا يبدو أنّ نظريات الأمن الجماعي سوف تعمل على إيجاد الحل بغياب الحارس الأمين على النظام العالمي، فعالم السياسة روبرت كابلان Robert Kaplan ، قدّم تفصيلاً لأهم براديغمات الفوضى في المشهد الأمني في العلاقات الدولية، المتمثل بالأمراض والفيروسات، وكذلك الندرة والاكتظاظ السكاني، كتهديدات تدمّر النسيج الاجتماعي لعالمنا المعاصر، لذا قد نشهد تصاعداً لتيار أمننة الوباء، وهو يأتي في سياق توسّع مفهوم الأمن القومي من التعريف التقليدي العسكري الكلاسيكي إلى أمننة المجتمع فضلاً عن الهويات، ليشمل كلّ ما يتعلّق بتعرّض المجتمعات إلى المخاطر المباشرة التي تهدّد وجودها، فضلاً عن أمنها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والصحّي، وبالتالي لن تقتصر الحالة على دور تلك المؤسسات في حالة الحرب فقط كما هو المعهود، بل سيكون لها تأثير في حالة السلم[44].

ومما لا شك فيه أن وباء الفيروس التاجي سيؤثر سلبًا على الأمن القومي والدولي بطرق عميقة تتجاوز الصحة العامة، مع زيادة الضعف والمشقة والمنافسة على الموارد والانهيار الاقتصادي والهجرة غير النظامية والبطالة والحوكمة وإخفاق تقديم الخدمات، وبالتالي فإن قدرتنا الجماعية على فهم ومعالجة هذه التحديات الأمنية الجديدة متعددة الأوجه أمر مشكوك فيه، ناهيك عن استعدادنا للقيام بذلك.[45]

---

[42] محمد عبدالله يونس،"كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح مابعد كورونا؟"**المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**،العدد 2،29 (مارس2020)ص6.
https://futureuae.com/media/is002_b82f9679-8489-454f-aae6-6871f88307d3.pdf

[43] ياسر عبد الحسين، "الجيوش في زمن الوباء"،**صحيفة الأخبار**، 24 حزيران 2020.
https://al-akhbar.com/Opinion/290490
تم زيارة الموقع بتاريخ 2020/7/2.

[44] المرجع نفسه.

[45] المرجع نفسه.

هناك شيء واحد واضح، وهو تهديدات الأمن والاستقرار الدوليين تتكاثر نتيجة لفيروسات كورونا بطريقة تتناسب عكسياً مع قدرتنا المتصورة، لأن التأثيرات الثانية والثالثة للفيروس التاجي، ناهيك عن تأثير الوباء على منافسة القوى العظمى الصاعدة، حيث يمثل الفيروس التاجي تحديات للأمن الدولي، بالمقابل يمثل أيضًا فرصًا وإدراكًا متزايدًا أنه لا يوجد "هم"، بل "نحن" فقط، لذا فإن العالم يدخل مرحلة جديدة متقلبة وغير مستقرة.[46]

يعلمنا الفيروس أيضا أن التسلسل الهرمي للتهديدات الأمنية العالمية يتغير بسرعة، وهذا يتطلب تغييرًا جوهريًا في أولوياتنا الأمنية، اذ لا ينبغي تعريف الأمن القومي بعد الآن من خلال القدرات العسكرية للبلد فقط، طالما أن الأسلحة النووية والأسلحة الحديثة الأخرى غير قادرة على مكافحة الأوبئة، وتغير المناخ، والهجرة التي لا يمكن السيطرة عليها، والتحديات الأخرى التي تواجهها البشرية ككل، فالآن نرى بوضوح أن العديد من الأدوات القديمة التي ورثناها من الأوقات السابقة لضمان الأمن كلها عديمة الفائدة، وتستهلك فقط موارد ضخمة يمكن إعادة توجيهها لتطوير العلوم والتعليم والطب.

وبالتالي ليس لدينا أي فكرة عن الوقت الذي ستستغرقه قبل أن تعلن البشرية النصر على الفيروس التاجي، لكن يمكن للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إطلاق مبادرة مشتركة لبدء المفاوضات بشأن إعادة نظام العلاقات الدولية بأكمله إلى السيطرة المشتركة، فمبادرة عالمية من هذا النوع ستجلب انتصارنا المشترك على الفيروس الذي يعطي البشرية سببا لزيادة الثقة في عالم ما بعد الوباء.

الخاتمة :

مما سبق مناقشته في هذه الدراسة، رأينا أن الأوبئة تشكل تهديدا كبيرا على الأمن القومي والدولي والإنساني بشكل عام، حيث لا توجد استجابة مثلى صالحة علميا تتناسب مع القيم والطموحات الإنسانية سواء على المستوى الوطني، أو الإقليمي، أو الدولي، كما لوحظ في ردود مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، ومنظمة الصحة العالمية في بداية تفشي الايبولا، و أثناء تفشي فيروس كورونا، حيث أظهر النقاش الحالي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية حول فرضية استخدام الأسلحة البيولوجية بعدا مهما في رفع مستوى الوعي، وزيادة استعدادنا لمواجهة هجوم بيولوجي محتمل، كما يمكن أن يمنع حدوث رد فعل زائد، ومع ذلك قد نسأل أنفسنا عن عدد الموارد التي يمكننا تخصيصها استعدادًا لكارثة افتراضية من صنع الإنسان، من جهة فإن تعزيز الحماية من الأوبئة تفرض امتلاك قدرات في الصحة العامة، والبنية التحتية

---

[46] Alistair Harris OBE, "Coronavirus and International Security: Risks and Opportunities", **The Royal United Services Institute** (RUSI), 1 May 2020.
https://rusi.org/commentary/coronavirus-and-international-security-risks-and-opportunities

على المستوى الوطني حتى في الدول الفاشلة أو الهشة، لأن القدرات الإقليمية أو العالمية لا يمكنها تعويض أوجه القصور في على المستوى الوطني أو المحلي، ومن هنا توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

1- إن احتمال استخدام الأسلحة البيولوجية يشكل تهديدا مستمرا.

2- إن عدم وجود نهج استراتيجي عالمي لمواجهة مخاطر الأوبئة يمكن أن يكون له عواقب وخيمة كما تم عرضه ضمن محور مخاطر تأثير الأوبئة.

3- أفرزت الأوبئة في الماضي واليوم مع تفشي فيروس كورونا الحاجة إلى بنية تحتية قوية للصحة العامة وأنظمة التأهب، إلى جانب الحاجة إلى تنسيق استجابة عالمية تعزز الحوكمة، والمواطنة العالمية، والتعاون العالمي، بالإضافة إلى إجراءات استراتيجية سريعة واستباقية مستقبلا ضد تفشي الفيروسات قبل أن تتجاوز قدرة العالم على الإستجابة، وحتى يتحقق الأمن الدولي والانساني، لابد من تجاوز الاعتبارات القومية بشكل يكون فيه التعاون الدولي مطلوبا.

4- فرضت أزمة كورونا عودة المفاهيم الأمنية بقوة، والتي شكلت سابقا محور الاهتمام في الدراسات الأمنية التقليدية، مثل الأمن القومي، وسيادة الدولة، حيث شهدنا تقدم الأمن القومي أمام تراجع الأمن الإقليمي والدولي، وهذا يتطلب مراجعة عميقة لمفهوم الأمن القومي، والأمن الصحي العالمي، وكيف يمكن ادراج هذا الأخير في الأمن العالمي.

5- لا يمكن الجزم بأن فيروس كورونا هو آخر الفيروسات التي قد تشهدها البشرية، ويتوقع أن يشهد القرن 21 المزيد من الأوبئة، والحروب البيولوجية بسبب انعدام الثقة،والتنافس بين القوى الكبرى و الصاعدة، والفوضى العالمية التي سببها فيروس كورونا.

قائمة المراجع

أولا باللغة العربية

المصادر

1- مروان محمد حج محمد،"الأمن في العلاقات الدولية"،**الموسوعة السياسية**.
https://2u.pw/Bwl5n

2- سامية "جمال، الأمن الانساني"، **الموسوعة السياسية**.
https://2u.pw/o2a9y

المراجع

المواد غير المنشورة

1- دير أمينة، "أثر التهديدات البيئية على واقع الأمن الإنساني في إفريقيا دراسة حالة دول القرن الإفريقي"، **مذكرة لنيل شهادة الماجيستير** في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة 2014/2013.

الدوريات العلمية

1- زكاوي نبيل،"أزمة كورونا العالمية: حدث وبائي يقلد هجوما بيولوجيًا"،**المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات**،(2020/4/8).
https://www.dohainstitute.org/ar/Lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/The-Global-Covid-19-Crisis-The-Pandemic-Mimicking-Biological-Warfare.pdf

2- يونس محمد عبدالله ،"كيف ترسم المفاهيم المتداولة ملامح مابعد كورونا؟"**المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**،العدد 2،29 (مارس2020).
https://futureuae.com/media/is002_b82f9679-8489-454f-aae6-6871f88307d3.pdf

المقالات

1- الأمير حسين باسم ،"تطور مفهوم الأمن الصحي وأثره في الدرسات الأمنية المعاصرة"، **مركز الدراسات الإستراتيجية**،ماي(2020).
https://2u.pw/zqlhj

المواقع الإلكترونية

1- "التهديدات غير التقليدية: كيف يتم الأوبئة على الأمن الدولي؟"،**مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة**، 13 فبراير(2020) .
https://2u.pw/tcZZJ

الصحف

1- أبو عيطة سائد حامد ،"مفهوم الوباء ومفهوم "السلاح البيولوجي" في قاموس الأمن الدولي،**جريدة النهار**،16 مارس 2020 / 16:39.
https://2u.pw/rFNtE

2- السقاف محمد علي ، "كورونا والقانون الدولي"،**جريدة الشرق الأوسط**، العدد 2020/4/14/15113.
https://2u.pw/C6rPH

3- جليدان بن هاشم سعود ،"ترابط الأمن الصحي العالمي"، **صحيفة الاقتصادية**،2020/03/1.
https://www.aleqt.com/2020/03/01/article_1771416.html

4- عبد الحسين ياسر، "الجيوش في زمن الوباء"،**صحيفة الأخبار**، 24 حزيران 2020.
https://al-akhbar.com/Opinion/290490

ثانيا باللغة الأجنبية

Scientific articles

1- McInnes Colin and Roemer-Mahler Anne,"From security to risk: reframing global health threats", **International Affairs**, Volume 93, Issue 6,(November 2017.)
https://academic.oup.com/ia/article/93/6/1313/4568585

Articles

1- DaSilva Edgar J,"Biological warfare, bioterrorism, biodefence and the biological and toxin weapons convention", **Universidad Católica de Valparaíso – Chile**,Vol.2 No3, Issue of December (15, 1999).
https://scielo.conicyt.cl/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S0717-34581999000300001#references

2- Frischknecht Friedrich, "The history of biological warfare" **, EMBO Rep**, 4 (Suppl 1): S47–S52/ Jun(2003).
https://www.ncbi.nlm.nih.gov/pmc/articles/PMC1326439/

3- Harris OBE Alistair, "Coronavirus and International Security: Risks and Opportunities",**The Royal United Services Institute** (RUSI), 1 Ma (2020).
https://rusi.org/commentary/coronavirus-and-international-security-risks-and-opportunities

4- Gillespie Stuart and Whiteside Alan," Lessons from the AIDS epidemic on how COVID-19 may impact food and nutrition security", **IFPRI blog**, Issue Post, (March 30, 2020).
https://www.ifpri.org/blog/lessons-aids-epidemic-how-covid-19-may-impact-food-and-nutrition-security

5- "Global Health Risk Framework",**The National Academeies Sciences Engineering Medicine**, Workshop,(2016).
https://nam.edu/initiatives/global-health-risk-framework/

6- Munro Emily, "Anticipating the International Security Implications of COVID-19", **Centre for Security Policy**, 19 March (2020).
https://www.gcsp.ch/global-insights/anticipating-international-security-implications-covid-19

7- Thomson Stéphanie,"This is one of the biggest threats to international security – and it's not what you think", 11 Feb(2016).
https://www.weforum.org/agenda/2016/02/this-is-one-of-the-biggest-threats-to-international-security-and-its-not-what-you-think/

websites

1- Ivanov Igor, "Rethinking International Security for a Post-Pandemic World", **Carnegie Endowment Community**, 20.04.2020.
https://carnegieendowment.org/2020/04/20/rethinking-international-security-for-post-pandemic-world-pub-81584

News Papers

1- Davies Sara E.," National Security and Pandemics",**United Nations**,2020.
https://www.un.org/en/chronicle/article/national-security-and-pandemics

Reports

1- International Peace and Security, and Pandemics: Security Council Precedents and Options", **Security Council Report**, 5 Apr 2020.
https://reliefweb.int/report/world/international-peace-and-security-and-pandemics-security-council-precedents-and-options

مبدأ استمرارية المرفق العام في ظل وباء كورونا (كوفيد19)

دالي سعيد أستاذ محاضر جامعة المدية، الجزائر
صفاي العيد أستاذ محاضر جامعة المدية، الجزائر

الملخص:

إذا كانت فترات الأزمات تطرح العديد من الإشكاليات بخصوص ضمان استمرارية المرفق العام، والبحث عن الوسائل القانونية لضمان هذه الاستمرارية، فإن أزمة كورونا (كوفيد19)، جعلت مبدأ استمرارية المرفق العام يبرز من جديد، خاصة في ظل الإجراءات والتدابير التي اتخذتها الدولة لحماية المواطنين من خطر انتشار هذا الوباء،فاختلال هذه الاستمرارية في توقف أحد هذه المرافق ولو لمدة قصيرة، يختل معه الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمواطن، لذا نجد رغم هذه الظروف الصعبة، كان الحرص على استثناء المرافق الحيوية من الحظر، حيث استمرت في عملها، بل ضاعفت عملها مثل: مرفق الصحة، مرفق الأمن.

إن توقيف بعض المرافق كالدراسة الحضورية بالمؤسسات العمومية وتعويضها بالدراسة الإلكترونية، وإغلاق بعض المرافق والفضاءات والأماكن العمومية كالنقل البري والبحري والجوي وتقييد مرافق أخرى، بالمقابل تم الإبقاء على المرافق الحيوية سابقة الذكر، وبالمقابل استمرت مرافق يقدم خدماتها القطاع الخاص لاسيما محلات بيع المنتجات الضرورية للعيش اليومي للمواطنين في حدود الضوابط التي حددتها القرارات الإدارية التي اتخذتها السلطات العمومية كإجراءات استثنائية للوقاية من الوباء.

الكلمات المفتاحية: **استمرارية المرفق العام، وباء كورونا (كوفيد19)، تدابير إستثنائية.**

الملخص باللغة الأجنبية :

The period of crises raises several problems regarding ensuring the continuity of the public service and searching for legal means to guarantee this continuity. In light of the Corona epidemic crisis (covid19). the principle of continuity emerges again, especially after taking the measures and measures taken by the state to protect citizens from the risk of spreading the epidemic.

With the suspension of some services, such as the regular study in public institutions, compensation for electronic studies, the closure of some public facilities and spaces, such as transportation, and the restriction of other services.

And maintaining vital services, as services for providing services, especially shops selling products necessary for daily living, continued within the limits set by the administrative decisions taken by public authorities.

Key words : Continuity of public service, Corona epidemic (covid 19), Exceptional measures

مقدمة

يعد المرفق العام المظهر الإيجابي لنشاط الإدارة، وتتولاه الإدارة بنفسها أو بالاشتراك مع الخواص، وتسعى من خلاله إلى إشباع الحاجات العامة، وتخضع المرافق العامة لمجموعة من المبادئ التي استقر عليها القضاء والفقه والتي تضمن استمرار عمل هذه المرافق وأدائها لوظيفتها في إشباع الحاجات العامة، ومن أهم هذه المبادئ مبدأ استمرارية المرفق العام.

يتولى المرفق العام تقديم الخدمات للمواطنين وإشباع الحاجات الضرورية لحياتهم، ويترتب على انقطاع هذه الخدمات خلل واضطراب في حياتهم اليومية. لذلك كان من الضروري أن لا تكتفي الدولة بإنشاء المرافق العامة، بل تسعى إلى ضمان استمرارها، وقد حرص القضاء الإداري على تأكيد هذا المبدأ واعتباره من المبادئ التي يقوم عليها القانون الإداري، ومع أن المشرع يتدخل لإرساء هذا المبدأ فإن تقريره لا يتطلب نصا تشريعيا لأن طبيعة نشاط الإدارة يتطلب الاستمرار والانتظام.

إذن فمبدأ استمرارية المرفق العام مبدأ أساسيا، وأول المبادئ العامة للقانون. وعلى هذا النحو، يمكن أن يستفيد من الحماية القوية لضمان استمراريته وأداء الخدمات العمومية كيفما كانت الظروف خصوصا في وقت الأزمات، التي تتطلب أولا أساسا قانونيا للارتكاز عليه في اتخاذ مجموعة من التدابير الاستثنائية في فترات الأزمات كأزمة كورونا، وثانيا تأمين الخدمات العمومية وتقديمها للمواطنات والمواطنين.

فإلى أي مدى حافظت التدابير التي اتخذتها الدولة في ظل وباء كورونا (كوفيد19) على مبدأ استمرارية المرفق العام؟ لذا سنعالج هذه الإشكالية من خلال أساس مبدأ استمرارية المرفق العام والحماية القانونية التي تقررت لهذا المبدأ في ظل جائحة كورونا كوفيد19.

أولا/ أساس مبدأ استمرارية المرفق العام في ظل وباء كورونا كوفيد19:

إضافة للمرافق العامة الإدارية البحتة هناك الكثير من المرافق العام الاقتصادية التي تخضع أصلا لقواعد القانون الخاص ومع ذلك لا تفقد صفتها الأساسية كمرافق عامة[1]. فباعتبارها ضرورة اجتماعية

[1]- طعيمة الجرف، القانون الإداري، ملتزم النشر مكتبة القاهرة الحديثة، 1970، ص 245.

واقتصادية للدولة والفرد لا يمكن أن نتصور توقف أهم المرافق في الدولة كالأمن والقضاء والدفاع والصحة زمن الأوبئة والغذاء الضروري زمن القحط. ولهذا يمكن إرجاع المبدأ إلى الدولة والمواطن.

1- **الدولة واستمرارية المرفق العام:** يرتبط مفهوم المرفق العام بمفهوم الدولة الذي برز وظهر بوجودها، حيث كانت الدولة تقتصر وإلى غاية القرن الثامن عشر على القيام بوظائف الأمن والجيش والقضاء والضرائب أي الدولة الحارسة إلا أن هذا الدور قد توسع ليشمل عدة مجالات، والتي كانت في السابق حكرا على الأفراد.

ولما كانت الحالة الاستثنائية الصحية ترتبط بشكل وثيق بالمحافظة على النظام العام، فإن الدولة وجدت نفسها مجبرة على اتخاذ تدابير وإجراءات عاجلة لمواجهة الوضع الاستثنائي الجديد وهو ما تجلى من خلال إصدار مجموعة من القرارات الإدارية انعكست على المرافق العمومية[2] على أساس أن هناك حاجة جماعية يجب تلبيتها، فهذا التصرف الذي يصدر من الإدارة هدفه تلبية الحاجات بشكل منتظم ومستمر وبالتالي فهذه الاستمرارية تجد أساسها حسب جانب من الفقه الإداري في *قانون الطبيعة، أو استنادا إلى قاعدة من قواعد القانون الدستوري العرفي* التي تجعل جميع المسؤولين والموظفين العموميين يلتزمون بتأمينها، كما يلح جانب آخر من الفقه الإداري على أن استمرارية المرفق العام من استمرارية الدولة[3].

وبالنسبة لموريس هوريو يعتبر أن استمرارية اشتغال المرفق العام هو جانب من استمرارية الحياة الاجتماعية الموجودة في حياة المؤسسة، التي لا يمكن للمنظمة أن تطمح إليها إلا إذا بدت دائمة، بمعنى استدامتها توجد في حركة موحدة، رغم أن الباحثين يعتبرون ديمومة المؤسسة ليست ثابتة تماما، لكنها دائمة في المعايير الأساسية[4].

2- **المواطن واستمرارية المرفق العام:** إذا كان مبدأ استمرارية المرفق العام يضمن الأداء الفعال للخدمات العامة، فهو أيضا حق للأفراد، فبالنسبة للفقيه **Léon Duguit** فإن الدولة هي مزود بسيط للخدمات التي تستجيب للحاجيات الجماعية أي يجب يخدم مبدأ الاستمرارية المرتفقين قبل كل شيء والمرفق العام الحيوي الذي له أهمية بالنسبة للحياة الجماعية لا يمكن توقيفه ولو للحظة واحدة[5].

---

[2]- أسامة الخديري، مبدأ استمرارية المرفق العام في ظل جائحة كورونا كوفيد19، راجع الموقع الإلكتروني: www.marocdroit.com

[3]- حميد أبولاص، استمرارية المرفق العام في زمن كورونا ما بين استمرارية المرفق العام والحماية القضائية، منشور في المؤلف الجماعي الدولة والقانون في زمن جائحة كورونا، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، الرباط، ص 9-10.

[4]- حميد أبولاص، نفس المرجع، ص 10.

[5]- حميد أبولاص، نفس المرجع، ص 13.

أ/ استمرارية المرفق العام حق للمواطن: المرفق العام ضرورة للمواطن على أساس أنه ينظم حياته ومستقبله على أساس هذا المرفق ويعلقون أهمية كبيرة على دوام سيرها بانتظام، ولهذا كان هذا المبدأ من أبرز المبادئ الضابطة لسير المرافق العامة ودوام سيرها بطريقة منتظمة خاصة وقت الأزمات.

ولهذا فإن السلطات العمومية الجزائرية ممثلة في الوزير الأول رغم تعليقه لبعض الأنشطة والخدمات وتحديدها بمدة فإنه جاء في المادة 4 من المرسوم التنفيذي 20-69 المتعلق بتدابير الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته على أنه (دون المساس بأحكام المادة 3 أعلاه يتولى الوزير المكلف بالنقل والوالي المختص إقليميا كل فيما يخصه تنظيم نقل الأشخاص من أجل ضمان استمرارية الخدمة العمومية والحفاظ على النشاطات الحيوية...).

وقد استثني من إجراءات الغلق المؤسسات والإدارات العمومية، الهيئات الاقتصادية والمالية، مستخدمو الصحة مهما كانت الجهة المستخدمة، المستخدمون التابعون للمديرية العامة للأمن الوطني، مصالح الحماية المدنية والجمارك وإدارة السجون ومرافق المواصلات السلكية واللاسلكية وكل المرافق المتعلقة مراقبة الجودة وقمع الغش والمصالح البيطرية والصحة النباتية والنظافة والتطهير والمكلفون بمهام الحراسة، كما يمكن أن يستثنى بموجب قرار من السلطات المختصة المستخدمون اللازمون لاستمرارية الخدمة العمومية[6].

فالمرفق العام بالإضافة إلى مفهومه القانوني فهو يمثل موضوعا سياسيا، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا فالقطاع العام يمثل وزنا كبيرا في الاقتصاد الوطني كان ذلك بالعدد الهائل والمتنوع للأشخاص الذين يشتغلون لديه (الوظيف العمومي) وما ينجر عن ذلك من مصاريف وأعباء. وكذلك ما يقتطع إجباريا من الأجور كمساهمات في الضمان الاجتماعي. كما أن المرافق العامة الناشطة في المجال غير التجاري، فإن خدماتها تكون في غالبيتها مجانية ومدعمة من طرف الدولة كالتعليم والصحة والثقافة. ومن ثم يتجلى أن للمرفق العام علاقة وطيدة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وخاصة العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية ، الاجتماعية والاقتصادية لعام 1966.

ب/ خرق الاستمرارية يرتب مسؤولية الدولة: واجب الدولة تأمين خدماتها للمرتفق، وإذا لم تقم بهذا تتحمل مسؤوليتها، ولا يستند هذا الالتزام إلى شرط الاستمرارية فقط بل يمكن فرضه على الإخلال بمبدأ المساواة وطبيعة الخدمات ونوعيتها، التي تقتضي أنه لا يحق للمرتفقين الحصول على خدمة عامة رديئة[7].

فعند الاستعانة بالإدارة الالكترونية في هذا الوباء، مثلا، قد يكون الوصول للموقع الإلكتروني الخاص بجهة الإدارة والذي سيقدم المرفق العام المدار إلكترونيا خدماته عليه غير واضح، أو لا بد من إتباع إجراءات إلكترونية معقدة للوصول إليه، أو لفقر المواطن وعدم امتلاكه لجهاز حاسوب أو أي جهاز يمكنه

---

[6]- راجع المادتين 4 و7 من المرسوم التنفيذي 20-69، مرجع سابق.

[7]- حميد أبولاص، مرجع سابق ص 13.

التعامل من خلاله مع المرفق العام إلكترونيا أو نتيجة ضعف تعليم بعض المواطنين وخصوصا الذين لا تتوافر لديهم المعرفة المعلوماتية، كما يمكن أن يتم تطبيق خدمات المرافق العامة إلكترونيا في مناطق في الدولة، دون أخرى، مما سيترتب عليه حرمان عدد كبير من المواطنين من الاستفادة من خدمات المرفق العام المقدمة بشكل إلكتروني، ويكون تقديم خدمات المرافق العامة إلكترونيا حكرا علي فئات معينة من المواطنين دون الأخرى[8]. ورغم إمكانية الوقوع في هذه الإشكاليات، فإن الدولة مجبرة على الاستعداد لتكييف مرافقها في ظل هذه الظروف، بما يسمح لها بالاستمرار والاستعداد لتعويض من تضرر نتيجة تغيير أسلوب الإدارة في إشباع حاجات مواطنيها.

ثانيا/ الحماية القانونية لمبدأ استمرارية المرفق العام في ظل وباء كورونا كوفيد19:

هذا المبدأ نابع عن تصور يجعل عمل الدولة و الأجهزة التابعة لها يقوم على الدوام و الانتظام لا على التقطع والتوقف. و كل انقطاع أو تعطل في سير مرفق عام يؤدي إلى اضطراب داخل المجتمع.

وقد أقر القضاء و بعده المشرع هذا المبدأ وأعطى له تطبيقات متنوعة أهمها: تنظيم استقالة الموظف، و منع الإضراب في بعض المرافق، و تنظيم الإضراب في المرافق الأخرى، و عدم جواز الحجز على الأموال العامة. وعندما نتجاوز فكرة استمرارية المرفق العام محمية كتعبير عن استمرارية الدولة في كل الظروف، فإن المساس بمبدأ الاستمرارية في الظروف الاستثنائية وخاصة في وضع كالذي خلقه هذا الوباء يشكل تهديدا للدولة. وبالتالي ما هي أهم ضمانات الحماية في الظروف العادية وفي ظل وباء كرونا كوفيد19.

1/ الضمانات القانونية في الظروف العادية: جسد النص الدستوري على هذا المبدأ في كثير من المواد أهمها: ما نص عليه القسم الذي يؤديه رئيس الجمهورية في المادة 90 من دستور 1996 المعدل في 2016 " .... و أسهر على استمرارية الدولة...."، و ما جاء في المادة 99 في المطة 6 بأن الوزير الأول يسهر على حسن سير الإدارة العمومية. و ما جاء في المادة 104 على أنه لا يمكن أن تقال أو تعدل الحكومة القائمة إبان حصول المانع لرئيس الجمهورية أو وفاته أو استقالته حتى يشرع رئيس الجمهورية الجديد في ممارسة مهامه.... كما تكرس الأحكام الدستورية الانتقالية هذا المبدأ. ونظرا لأهمية هذا المبدأ فهو مبدأ دستوري يصون الدولة و مرافقها العامة.

أ/ **تنظيم الإضراب:** للإضراب نتائج بالغة الخطورة على سير العمل في المرفق العام وقد تتعدى نتائجه إلى الإضرار بالحياة الاقتصادية والأمن في الدولة وليس هناك موقف موحد بشأن الإضراب، ومدى تحريمه فهناك من الدول التي تسمح به في نطاق ضيق، غير أن أغلب الدول تحرمه وتعاقب عليه ضمانا لاستمرار المرافق العامة.

[8]- هشام عبد السيد الصافي محمد بدر الدين، النظام القانوني لمسؤولية الدولة عن إدارة مرافقها إلكترونيا، مجلة جيل الأبحاث القانونية المعمقة، العدد 31، فبراير 2019، ص 42.

وحمل دستور 1989 ولأول مرة شيئا جديدا بخصوص الإضراب تمثل في الاعتراف بممارسته في جميع القطاعات[9] إلا ما استثني بنص خاص فنصت المادة 54 منه على أن الحق بالإضراب معترف به و يمارس في إطار القانون ويمكن أن يمنع القانون ممارسة هذا الحق أو أن يجعل حدودا لممارسته في ميادين الدفاع الوطني أو الأمن أو في جميع الخدمات أو الأنشطة العمومية ذات المنفعة الحيوية للمجتمع. وهو نفس ما أكدته المادة 71 من دستور 1996 المعدل في 2016. ويمنع اللجوء إلى الإضراب على القضاة، الموظفين، المعينين بمرسوم أو الموظفين الذين يشغلون مناصب في الخارج، أعوان مصالح الأمن، الأعوان الميدانيين العاملين في مصالح الحماية المدنية، أعوان مصالح استغلال شبكات الإشارة الوطنية في وزارتي الداخلية والشؤون الخارجية، الأعوان المدنيين العاملين في الجمارك عمال المصالح الخارجية لإدارة السجون[10].

ب/ تنظيم استقالة الموظف: إذا كان من حق الموظف أن يستقيل من عمله بالمرفق العام، فإنه ليس من حقه أن يترك ويتخلى عن أداء مهامه فجأة كما يشاء وبدون إجراءات. وسعيا منه لضمان استمرارية المرافق العامة ينص القانون الأساسي العام للوظيفة العامة على مجموعة من القيود والشروط لتنظيم استقالة الموظف العام.

ج/ عدم جواز الحجز على أموال المرفق العام: خلافا للقاعدة العامة التي تجيز الحجز على أموال المدين الذي يمتنع عن الوفاء بديونه لا يجوز الحجز على أموال المرافق العامة، وفاء لما يتقرر للغير من ديون في مواجهتها لما يترتب على ذلك من تعطيل للخدمات التي تؤديها. فمن أجل أداء المرافق العامة لمهامها تلبية لاحتياجات المرتفقين، أضفى المشرع حماية خاصة ومتميزة على أموال الإدارات العامة سواء كانت حماية مدنية أو جنائية.

- حماية مدنية: تنص المادة 689 من القانون المدني الجزائري على ما يلي: لا يجوز التصرف في أموال الدولة أو حجزها، أو تملكها بالتقادم غير أن القوانين التي تخصص هذه الأموال لإحدى المؤسسات المشار إليها في المادة 688 مدني جزائري تحدد شروط إدارتها، وعند الاقتضاء شروط عدم التصرف فيها.

- الحماية الجنائية: يفرض القانون الجنائي عقوبات مشددة على كل مساس بأموال وأملاك المرافق العامة، خاصة إذا كانت ماسة بالاقتصاد الوطني.

د/ نظرية الظروف الطارئة: تفتر ض نظرية الظروف الطارئة أنه إذا وقعت حوادث استثنائية عامة غير متوقعة بعد إبرام العقد وأثناء تنفيذه وخارجة عن إرادة المتعاقد وكان من شأنها أن تؤدي إلى إلحاق خسائر غير مألوفة وإرهاق المتعاقد مع الإدارة، فإن للإدارة أن تتفق مع المتعاقد على تعديل العقد وتنفيذه بطريقة تخفف من إرهاق المتعاقد، ويتحمل بعض عبئ هذا الإرهاق بالقدر الذي يمكن المتعاقد من

---

[9]- تأكد هذا الحق في دستور 1996.

[10]- جلايلة دليلة، المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام، مداخلة مقدمة الملتقى الدولي الأول الموسوم بـ: المرفق العمومي في الجزائر و رهاناته كأداة لخدمة المواطن –دراسة قانونية و عملية، 13-14 ماي 2015.

الاستمرار بتنفيذ العقد فإن لم يحصل هذا الاتفاق فإن للقضاء أن يحكم بتعويض المتعاقد تعويضا نسبيا. وهذه النظرية من خلق مجلس الدولة الفرنسي، أقرها خروجا على الأصل في عقود القانون الخاص التي تقوم على قاعدة "العقد شريعة المتعاقدين" ضمانا لاستمرار سير المرافق العامة وللحيلولة دون توقف المتعاقد مع الإدارة عن تنفيذ التزاماته وتعطيل المرافق العامة.

هـ/ نظرية الموظف الفعلي: ضمانا لمبدأ استمرارية الخدمة العامة صاغ القضاء الفرنسي نظرية الموظف الفعلي، وهذا لتحقيق المقصد بالنسبة بنظرية الظروف الطارئة، والموظف الفعلي شخص يمارس اختصاصًا إداريا معينا رغم وجود عيب جسيم في قرار تعيين شغله لهذه الوظيفة أو لعدم صدور قرار التعيين[11].

كما وضع المشرع الجزائري مجموعة من الضمانات القانونية المتعلقة بوضعية الأعوان تجاه المرفق العمومي في الأمر 06-03 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية الذي ينطبق على الموظفين الذين يمارسون نشاطهم في المؤسسات والإدارات العمومية بنص المادة 2 فقرة 1 منه. و تتمثل هذه الضمانات في نظام التعاقد وتأديب الموظف العام والنص على الوضعيات المختلفة للموظف العام باعتبارها ضمانات أساسية يتطلبها مبدأ الاستمرارية[12].

2/ الضمانات القانونية في ظل وباء كرونا كوفيد19: ضمان استمرارية المرافق العمومية على مستوى النص القانوني يعكسه على مستوى الواقع استمرارية المرافق العمومية في تقديم خدماتها للمواطنين سواء كانت مرافق عمومية وطنية أو محلية. لكن إصدار المراسيم التنفيذية المتعلقة بتدابير الوقاية من انتشار كورونا كوفيد19 ومكافحته ضيقت على تقديم الخدمات وعلقت بعض الحاجات التي كانت ضرورية كالتعليم والنقل، وسمحت وبكيفية محدودة باستعمال وسائط التعليم الإلكترونية خاصة في التعليم العالي، ووضعت برامج لترقب نهاية الوباء لأجل أكمال البرامج الدراسية، كما سمحت في بعض المرافق بتوقف الآجال واعتبار هذا الوضع حالة طارئة.

إن هذه الوضعية الاستثنائية التي فاجأت المرافق العامة للدولة جعلها تحافظ على المرافق العامة الضرورية في هذا الظرف خاصة الأمن العام والصحة العامة، وتغير أساليبها في تقدم الخدمات الأخرى خاصة عن طريق البوابات والأرضيات الإلكترونية. ورغم الهدف من أول مرسوم تنفيذي الذي حدد بتدابير التباعد الاجتماعي والحد الاحتكاك الجسدي بين المواطنين في الفضاءات العمومية وفي أماكن العمل، إلا أن الدولة سمحت بالمرافق العامة الحيوية. واتخذت التدابير والإجراءات التالية:

---

[11]- حول هذه الضمانات راجع: مازن راضي ليلو، القانون الإداري، منشورات الأكاديمية العربية في الدانمارك، 2008، ص 97-99.

[12]- بلمهدي إبراهيم، مبدأ استمرارية المرفق العمومي في النظام القانوني الجزائري، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد الأول، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة المسيلة، ص 123.

أ/الإجراءات المتعلقة باستمرارية مرفق الصحة العامة: يقصد بالصحة العامة حماية المواطنين ضد الأخطار التي تهدد صحتهم من الأوبئة وأخطار العدوى والأخطار الناجمة عن غياب علم الصحة، ويعرفها البعض بأنها عنصر النظام العام الذي يتميز بانعدام الأمراض وتهديدها والذي يتطلب حالة صحية مرضية ويتطلب إجراءات تتعلق بصحة الأشخاص والحيوانات والأشياء وبمكافحة التلوث والوقاية من الأوبئة والجائحات ومراقبة الأطعمة المعروضة للبيع[13]. ولما أدركت الحكومة أن وفاء كورونا المستجد يمكن أن يأخذ الكارثة الاجتماعية الحقيقية والتي يمكن أن تحدث اضطرابا جسيما في النظام العام، سارعت لإصدار المرسوم التنفيذي 20-69 المؤرخ في 21 مارس 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته والذي تناول إجراءات للوقاية وتسخير الأشخاص والممتلكات.

-إجراءات الوقاية من وباء كورونا: يهدف المرسوم إلى تحديد تدابير التباعد الاجتماعي الموجهة للوقاية من انتشار وباء كورونا المستجد، وأهم ما جاء فيه من إجراءات للوقاية تعليق نشاطات نقل الأشخاص ويستثنى من ذلك نقل المستخدمين، كما تم تعليق وخاصة في المدن الكبرى النشاطات المتعلقة بمحلات بيع المشروبات ومؤسسات وفضاءات الترفيه والتسلية والعرض والمطاعم باستثناء خدمة التوصيل للمنازل، ويمكن أن يوسع التعليق إلى نشاطات أخرى ومدن أخرى بموجب قرار من الوالي المختص إقليميا[14].

ولنفس الغرض تم وضع 50 بالمئة على الأقل من الموظفين والعمال[15] في عطلة استثنائية مدفوعة الأجر ويستثنى من ذلك مستخدمو الصحة والأمن الوطني والحماية المدنية، والجمارك وإدارة السجون والمواصلات السلكية واللاسلكية، الجودة وقمع الغش، الموظفون التابعون للمصالح البيطرية والصحة النباتية والنظافة والتطهير، والمكلفون بمهام الحراسة، ويمكن السلطات التي يتبع لها هولاء الموظفون أن ترخص له عطلة استثنائية، وتمنح الأولوية في هذه العطلة للنساء الحوامل والنساء المتكفلات بأبنائهن الصغار وكذا الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة، والذين يعانون من هشاشة صحية[16].

وقد أبانت هذه الظروف عن هبة تضامنية، من خلال انخراط المؤسسات الرسمية والمجتمع المدني والمؤسسات الخاصة في عمليات اليقظة الوبائية، وانبرت أجهزت الدولة بشكل خاص للعمل الميداني وبنكران ذات منقطع النظير.

---

[13]- عادل أبو الخير، الضبط الإداري وحدوده، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1995، ص 155.

[14]- مرسوم تنفيذي 20-69 مؤرخ في 21 مارس 2020 يتعلق بتدابير الوقاية من انتشار وباء كورونا (كوفيد19) ومكافحته، الجريدة الرسمية العدد 15، لسنة 2020.

[15]- مددت المادة 15 من المرسوم التنفيذي 20-70 المؤرخ في 24 مارس 2020 التدابير المنصوص عليها في المادة 6 من المرسوم 20-69 المتعلقة بوضع 50 بالمئة على الأقل إلى القطاع الاقتصادي العمومي والخاص، الجريدة الرسمية العدد 16،لسنة 2020.

[16]- المواد 6، 7، 8 من المرسوم التنفيذي 20-69، نفس المرجع.

ورغم أن هذه الإجراءات في أصلها اعتداء على حقوق وحريات مضمونة دستوريا، فإن للإدارة مكنة العمل على التوفيق بين مقتضيات حفظ النظام العام واحترام الحريات والحقوق في ظل مقتضيات الوضع الاستثنائي الذي أحدثه وقوع الكارثة الوبائية. وهو ما جعل الإدارة تتخذ هذه الإجراءات مؤقتا وتتطلع لانتهاء الوباء[17].

- **تسخير الأشخاص والممتلكات:** خلف هذا الوباء أعباء كبيرة على كاهل الدولة، وهذا ما جعل الدولة تلجأ للتسخير لتعزيز مبدأ استمرارية المرافق العامة، من خلال توزيع الأعباء على عاتق الجميع، كل حسب إمكانياته.

وقد أتاحت المادة 10 من المرسوم 20-69 للوالي المختص إقليميا، كل إجراء يندرج في إطار الوقاية من انتشار فيروس كورونا (كوفيد19) ومكافحته، كما يمكنه بهذه الصفة، أن يسخر: مستخدمي أسلاك الصحة والمخبريين التابعين للمؤسسات الصحية العمومية الخاصة، المستخدمين التابعين لأسلاك الأمن الوطني والحماية المدنية والوقاية الصحية والنظافة العمومية، وكل سلك معني بتدابير الوقاية من الوباء ومكافحته، وكل فرد يمكن أن يكون معنيا بإجراءات الوقاية والمكافحة ضد هذا الوباء بحكم مهنته أو خبرته المهنية، بالإضافة إلى مرافق الإيواء والمرافق الفندقية وكل وسائل نقل الأفراد الضرورية العامة والخاصة مهما كانت طبيعتها أو أي وسيلة نقل يمكن أن تستعمل للنقل الصحي، كما يمكن للوالي أن يسخر أي منشأة عمومية أو خاصة لضمان الحد الأدنى من الخدمات للمواطنين.

وقد سمحت المادة 679 من القانون المدني للإدارة الحصول على الأموال والخدمات بواسطة التسخير وتكون التسخيرة فردية أو جماعية، وبقرار إداري مكتوب صادر عن الوالي أو أية سلطة مؤهلة قانونا، وتكون التسخيرة مقابل تعويض يحدد عن طريق الاتفاق، وعند تعذر ذلك عن طريق القضاء ويشمل التعويض عنصرين هما: الضرر اللاحق بصاحب الأموال أو الخدمات والتعويض عن نقص القيمة الذي يتسبب فيها المستفيد من التسخيرة[18].

ولتحفيز الفئات المسخرة، وجه رئيس الجمهورية أمرا لوزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية بصرف منحة شهرية قدرتها الوزارة بـ 5000 دج لفائدة المسخرين في إطار نشاطات النظافة والتطهير والتعقيم للوقاية من فيروس كرونا (كوفيد19)، ابتداء من أول مارس وإلى غاية الإعلان عن انتهاء التدابير الاستثنائية الخاصة بالوقاية من وباء كرونا (كوفيد19)[19].

ب/ الإجراءات المتعلقة بالاستعانة بالإدارة الإلكترونية: لأجل ضمان استمرارية بعض المرافق العامة تعمد الإدارة إلى تغيير أسلوب إدارتها للمرفق تماشيا مع التطورات الحاصلة على المستوى التكنولوجي

---

[17]- المادة 2 من المرسوم 20-69. وقد وضعت إجراءات تكميلية بمراسيم تنفيذية أخرى.

[18]- راجع المادتين 680 و681 من القانون المدني، ولحسين بن الشيخ آث ملويا، مرجع سابق، ص 303.

[19]- راجع حساب فيسبوك رئاسة الجمهورية الجزائرية بتاريخ 01 أفريل 2020، أطلع عليه بتاريخ: 17 ماي 2020.

والعلمي، وقد ساهم تطبيق الإدارة الإلكترونية وتحديثها في ترسيخ هذا المبدأ، بحيث أصبحت بعض الخدمات تقدم عبر وسائل إلكترونية، بشكل مستمر دون التقيد بالزمان والمكان، وهذا ما يبدو من خلال البوابات الإلكترونية الخاصة بالتعليم عن بعد أو التقاضي عن بعد على سبيل المثال[20].

ومن تأثير تطبيق نظام الإدارة الإلكترونية على مبدأ سير المرفق العام بانتظام، هو تخلص الجمهور من عقبة الصفوف أو الطوابير، وهذا من شأنه أن يريح الجمهور من عناء الوقوف في الطوابير للحصول على معلومة أو إنجاز معاملة. ويلاحظ أنّ الإدارة الإلكترونية تساعد على التخفيف من حدة النتائج المترتبة عن مخالفة مبدأ سير المرفق العام بانتظام واطراد، فإذا كانت الخدمة تتم دون تدخل من جانب الموظفين، فإن حالات إضراب الموظفين وامتناعهم عن أداء الخدمة تقل إلى حد كبير، وذلك لكون الخدمات لا تتأثر بوجود الموظفين، حيث يستطيع الفرد الحصول على الخدمة حتى في حالة عدم وجود الموظفين، وذلك من خلال دخوله على شبكة الإنترنت ليلا أو نهارا، والسير بإجراءات الخدمة حتى الحصول عليها.

كما يمكن للموظف من داخل بيته وفي غير أوقات العمل الرسمية تقديم خدماته عن طريق البريد الإلكتروني للإدارة، كما يمكن للمواطن الحصول على كافة المعلومات المطلوبة عن طريق الهاتف الذكي في أي وقت، من مواقع المرافق العامة عبر الانترنت[21].

ج/ الإجراءات المتعلقة بترشيد النفقات العمومية والحماية الاجتماعية: عمدت الحكومة إلى باتخاذ مجموعة من الإجراءات لحماية الاقتصاد الوطني، وتعزيز الحماية الاجتماعية للأجراء ودعم المواطنين والتخفيف من معاناتهم في هذه المرحلة الصعبة التي تتطلب تعاون وتضحية وتضامن الجميع. كما أخذت الحكومة المتغيرات الجوهرية التي طرأت على المالية العمومية جراء الأزمة الاقتصادية، من خلال الحرص على بلورة قانون مالية تكميلي لإعادة ضبط المالية العمومية وتكريس الإصلاحات التي أتت بها.

تدابير أكدت الحكومة من خلالها على الحفاظ على أجور الموظفين الذين فرض عليه الوباء البقاء في منازلهم، ومساعدات للمؤسسات التي حافظت على أجور عمالها، وإجراءات استثنائية لفائدة المؤسسات المالية المتضررة من تداعيات الوباء. إضافة إلى مساعدات مباشرة لكل من تضرر من الوباء من التجار أو الفئات الهشة أو العاملة في القطاع غير المهيكل. كما اتخذت تدابير استثنائية في مشروع قانون المالية التكميلي لمجابهة الوباء وتتمثل في إعفاءات ضريبية وإعفاء من الحقوق الجمركية بالنسبة للمواد الصيدلانية والمستلزمات الطبية ومعدات الكشف وكذا قطع الغيار اللازم لها، للمعدات المستعملة لمجابهة وباء فيروس كورونا كوفيد19، كما تم تشجيع المتعاملين الاقتصاديين على تكثيف مبادرات

[20]-أسامة الخديري، مبدأ استمرارية المرفق العام في ظل جائحة كورونا كوفيد19، راجع الموقع: www.marocdroit.com.

[21]- ياسين حجاب، سناء رحماني، أثر الإدارة الإلكترونية على المبادئ الأساسية التي تحكم المرفق العام، مداخلة مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول: النظام القانوني للمرفق العام الإلكتروني (واقع- تحديات- آفاق) أيام 26- 27 نوفمبر 2018.

التضامن لمكافحة فيروس كورونا المستجد من خلال امتيازات ضريبية دعما لاستمرارية بعض المرافق العامة[22].

خاتمة

بالإضافة للحماية القانونية المقررة لمبدأ استمرارية المرفق العام و التي تضمنتها نصوص دستورية وقانونية وتنظيمية، فقد أكدت كل المراسيم التنفيذية التي عالجت التدابير والإجراءات الضابطة للوضع الاستثنائي في ظل وباء كورونا كوفيد19، على ضمان استمرارية الخدمة العمومية والحفاظ على النشاطات الحيوية.

ويمكن القول أن إجراءات وتدابير الوقاية ومكافحة هذا الوباء لا يمكن أن يعطل مبدأ المرافق العمومية في أداء خدماتها وتلبية الاحتياجات الضرورية للمرتفقين، كما لا يتعارض ذلك مع السلطة التقديرية للدولة والإدارة العامة في تحديدها لنطاق تطبيق مبدأ الاستمرارية، وهو ما يبرز مرونة السلطات العمومية في اتخاذ الإجراءات الضرورية حسب الحالات والوضعيات التي تقتضي ضمان الأمن العام للبلاد.

[22]- راجع خاصة المادة 36 قانون المالية التكميلي لسنة 2020، الجريدة الرسمية العدد 33، لسنة 2020.

المقاربة الاستباقية للدولة المغربية لحماية المقاولات السياحية في زمن كورونا

L'approche proactive de l'Etat marocain pour la protection des entreprises touristiques.

ذ.صباح نافيع باحثة بسلك الدكتوراه
جامعة محمد الخامس، كلية الحقوق السويسي- الرباط/ المغرب

ملخص الدراسة:

يشهد المغرب في الآونة الأخيرة على غرار جميع دول العالم أزمة صحية واقتصادية جراء تفشي وانتشار فيروس كورونا المستجد المسمى "كوفيد 19 " الذي انعكس سلبا على الحياة الاجتماعية والاقتصادية للدولة، مما فرض تحريك عجلاتها نحو سن تدابير احترازية واستباقية للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة.

تبعا لذلك، ارتأينا من خلال هذه الدراسة معالجة المقاربة الاستباقية للدولة لحماية المقاولات السياحية من شبح الاندثار في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد "كوفيد 19"، حيث بينا أولا التدابير الاحترازية المتعلقة بسائر المقاولات المغربية، ويتعلق الأمر بإحداث الصندوق المخصص لجائحة كورونا، ثم إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية التي سطرت العديد من الإجراءات في هذا المجال. ثم تطرقنا ثانيا للتدابير الخاصة بالمقاولات السياحية، ويتعلق الأمر بالقانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين، والذي كان الهدف منه تخفيف العبء على مقدم الخدمات، من خلال السماح له بتعويض المبالغ المستحقة لزبنائه على شكل وصل بالدين يقترح خدمة مماثلة أو معادلة، دون أي زيادة في السعر. وذلك من اجل السير في اتجاه تحقيق التنمية السياحية المستدامة بجميع روافدها باعتبارها تعد أحد مرتكزات التنمية الشاملة

الكلمات المفتاحية: الأوبئة، مقاولة، سياحة، تدابير استباقية، فيروس كورونا.

Résumé :

Le Maroc, est confronté à une crise sanitaire et économique sans précédent à cause du Covid 19, à l'instar de la quasi intégralité des pays du monde.

En effet, cette étude vise une analyse de l'approche proactive adoptée par l'Etat marocain, afin de protéger les entreprises touristiques, en terme d'accompagnement, pour lutter contre l'impact du fantôme de l'extinction de

celles -ci, durant la propagation de la pandémie. Des instructions, en fait, ont été données pour procéder à une batterie de mesures pour faire face à cette crise.

D'abord, des mesures préventives ont été prises concernant l'ensemble des entreprises marocaines. Il s'agit de la création immédiate d'un fond spécial, dédié à la gestion de la pandémie, puis la constitution d'un comité de veille économique qui a mis en place plusieurs procédures dans ce sens.

Ensuite, on a abordé l'ensemble des mesures particulières relatives à l'entreprise touristique, notamment la loi 30.20, régissant les règles particulières aux contrats de voyage et des résidences touristiques, ainsi que la couverture des avances de services, par la possibilité de l'octroi du remboursement des montants dus aux clients, sous forme de quittances, remplaçantes, qui proposent un service égal ou pareil, sans aucune argumentation des prix. Et ce afin d'assurer la promotion durable du tourisme et instaurer ses piliers.

Mots clés : pandémie, entreprise, tourisme, mesures préventives, Coronavirus.

مقدمة:

أصبح للتنمية المستدامة مكانة بارزة على المستوى الدولي منذ التسعينيات من القرن العشرين، حيث غدت من أهم متطلبات الحكومات واعتبرت مطلبا أساسيا لتحقيق التوزيع العادل لعوائد التنمية والثروة بين أجيال الحاضر والمستقبل، وهذا ما زاد من أهميتها لدرجة تأسيس هيات مستقلة خاصة لتحقيق التنمية المستدامة من جميع الجوانب سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية.

وتعتبر المقاولة السياحية في هذا الإطار، وحدة اقتصادية وقانونية، تغطي في نفس الوقت جوانب اقتصادية واجتماعية وبيئية، مما يؤهل دراستها بامتياز في نطاق التنمية المستدامة.

فكما هو معلوم، أن المقاولات السياحية تنشط في بيئة متقلبة، مما يجعلها عرضة لمجموعة من المخاطر الاقتصادية والاجتماعية، مما يؤثر سلبا على استمراريتها وعدم مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة بجميع روافدها.

وأمام ما يشهده العالم حاليا، من ظهور وباء كورونا المستجد، واعتباره أزمة متعددة الجهات، والتي تراخت معالمها على كل جوانب الحياة الاجتماعية والاقتصادية بالمقاولات السياحية، من وكالات الأسفار

والسياحة وشركات الطيران والفنادق والمطاعم...الخ، استدعى في ضرورة فرض تحريك عجلات الدولة نحو إيجاد تدابير سريعة وفعالة لمعضلات وتداعيات فيروس كورونا المستجد على المقاولات السياحية، وإنقاذها من شبح التعثر الاقتصادي أو الإفلاس.

هذا ما يدفعنا للتساؤل حول كيفية مساهمة التدابير الاستباقية المتخذة من طرف الدولة المغربية في حماية المقاولات السياحية في ظل تفشي فيروس كورونا؟

للإجابة على هذا التساؤل سنقارب الموضوع وفق التصميم التالي:

أولا: التدابير العامة لإنقاذ المقاولات المغربية في ظل انتشار فيروس كورونا

ثانيا: التدابير الخاصة بإنقاذ المقاولات السياحية في ظل انتشار فيروس كورون

أولا: التدابير العامة لإنقاذ المقاولات المغربية في ظل انتشار فيروس كورونا

إن الجهاز الدولتي حاضر بكل قوة في جميع النشاطات الاقتصادية والاجتماعية، سواء من حيث إنشاء التجهيزات الأساسية والبنيات التحتية اللازمة[1]، أو من خلال مقاربتها الاستباقية التي نهجتها في الآونة الأخيرة جراء تفشي فيروس كورونا المستجد من خلال اتخاذ مجموعة من التدابير للتخفيف من تداعيات هذه الجائحة على المقاولات بصفة عامة، حيث تم إحداث الصندوق المخصص لجائحة كورونا (أ)، وإحداث لجنة اليقظة الاقتصادية(ب).

أ-إحداث الصندوق المخصص لجائحة كورونا

تبعا للتعليمات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس نصره الله وأيده الرامية إلى توفير شروط تمويل الإجراءات الوقائية لمواجهة تداعيات فيروس كورونا المستجد والحد من اثاره، وعملا بمقتضيات القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، والمادة 29 من قانون المالية للسنة المالية 2020، والمادة 25 من المرسوم 2.15.426 بإعداد وتنفيذ قوانين المالية، قامت الحكومة بإصدار يوم 17 مارس 2020 المرسوم[2] القاضي بإحداث حساب خصوصي بعنوان " الصندوق الخاص لتدبير ومواجهة وباء فيروس كورونا".

وقد خصص هذا الصندوق أساسا للتكفل بالنفقات المتعلقة بتأهيل الاليات والوسائل الصحية، كما سيساهم إلى جانب ذلك في دعم الاقتصاد الوطني من خلال دعم القطاعات الأكثر تأثرا بتداعيات فيروس كورونا والحفاظ على مناصب الشغل من خلال التدابير التي ستقترحها لجنة اليقظة الاقتصادية وذلك

[1]- عبد اللطيف ناصري، مقاربة نظرية لمفهوم الاستثمار، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 51-52، يوليوز-أكتوبر، 2003، دار النشر المغربية الدار البيضاء، ص: 99.

[2]-المرسوم رقم 2.20269 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية يوم الثلاثاء في 22 رجب 1441 (17 مارس2020).

للتخفيف من التداعيات على المستوى الاجتماعي أساسا، خصوصا وأن الجائحة قد أثرت بشكل سلبي على علاقا الشغل بالمقاولات المغربية[3].

وكما هو معلوم، أن رقم الأعمال الذي تحققه المقاولات السياحية، وبناء سمعتها بناء على مراكزها المالية، له ارتباط وطيد بالعنصر البشري الذي تشغله، فالمقاولة المسؤولة اجتماعيا يجب عليها الاتجاه نحو الاستثمار أكثر في الرأسمال البشري[4]. فكلما تمت صيانة مصالح الأجراء بهذا القطاع وحماية حقوقهم كلما كان دافعا للإقلاع بنشاط المقاولة السياحية والمساهمة بشكل مباشر أو غير مباشر في الدفع بعجلة الاقتصاد إلى الأمام[5].. لذلك كان توجه الحكومة حول اتخاذ مجموعة من الاجراءات الرامية إلى التخفيف من التداعيات الاجتماعية لهذه الجائحة من خلال هذا الصندوق وبالتالي الاتجاه نحو الحفاظ على استقرار نشاط المقاولات السياحية.

2- إحداث لجنة اليقظة الاقتصادية:

في إطار المجهودات الاستباقية التي قامت بها الحكومة لمواجهة التداعيات الاقتصادية لوباء كورونا على الاقتصاد الوطني، تم إنشاء لجنة اليقظة الاقتصادية على مستوى وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة.

وتعمل هذه اللجنة من جهة، من خلال اليات مضبوطة للتتبع والتقييم، برصد اني للوضعية الاقتصادية الوطنية، كما تعمل من جهة أخرى على تحديد الأجوبة المناسبة فيما يتعلق بمواكبة القطاعات الأكثر عرضة للصدمات عن أزمة كورونا.

وقد عملت اللجنة على اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي ستساهم في تخفيف الضرر على المقاولات بصفة عامة وذات الطابع السياحي بصفة خاصة من بينها:

---

[3]- ملود عشعاش، إشكالات علاقات الشغل في ظل تفشي وباء كورونا المستجد كوفيد-19، مقال منشور في مجلة سلسلة إحياء علوم القانون، عدد ماي 2020، الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- الرباط، ص: 429.

[4]-محمد القواق، دوافع تبني المقالات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مقال منشور ضمن إصدارات فريق البحث حول قانون البيئة والتنمية المستدامة، أعمال المؤتمر الدولي الأول المنظم يومي 20 و21 نونبر 2012 في موضوع:" القانون، المقاولات وحماية البيئة"، الطبعة الأولى: 2015، المطبعة طوب بريس- الرباط.

[5]-جمال مير، دور المقاولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، مقال منشور في ٬ مجلة العلوم القانونية- سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، دون ذكر الطبعة، ص: 93.

-تأجيل من 30 أبريل إلى غاية 30 يونيو 2020، أجل الإدلاء بالإقرارات المتعلقة بمجموع الدخل الخاضع للضريبة[6]، وكذلك أجل أداء المبالغ المستحقة المرتبطة بها، بالنسبة لأصحاب الدخول المهنية الخاضعة لنظام النتيجة الصافية الحقيقية أو نظام النتيجة الصافية المبسطة وبالنسبة لأصحاب الدخول الفلاحية.

-خلق الية الضمان على مستوى صندوق الضمان المركزي، تحت اسم "ضمان أكسجين، يهدف إلى تسهيل الولوج للتمويل بالنسبة للمقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تعاني من نقص أموال التشغيل بفعل فيروس كورونا، والتي لا يتعدى رقم معاملاتها 200 مليون درهم أو يتراوح ما بين 200 و500 مليون درهم، ويغطي "ضمان اكسجين" 95 بالمئة من مبلغ القرض، مما يمكن الأبناك من مد المقاولات بقروض استثنائية للتمويل.

ويمول القرض المضمون من "ضمان أكسجين" على حدود ثلاث أشهر من المصاريف الجارية للمقاولة من أجور المستخدمين، واجب الكراء وتسديد اثمنة المشتريات الضرورية الخ... ويمكن لهذه التمويلات البنكية أن تصل إلى 20 مليون درهم. كما أن المقاولات التي لا تتوفر على خطوط تمويل على المدى القصير، فإن القرض الاستثنائي يمكن أن يصل إلى 5 ملايين درهم.

-منح تعويض شهري جزافي قدره 2000 درهم، بالإضافة إلى الاستفادة من خدمات التغطية الصحية الإجبارية والتعويضات العائلية لفائدة الأجراء والمستخدمين بموجب عقود الاندماج، مع ضرورة توفر الشروط المحددة قانونا للاستفادة من التعويض[7].

تجدر الإشارة في نهاية هذا المحور أن الدولة المغربية تتجه في هذه الفترة نحو تشجيع السياحة الداخلية، مما يعزز ويقوي نشاط المقاولات السياحية أمام ما عرفتها من خسائر كبيرة، وذلك لأن القطاع السياحي يعتمد على أسس ومرتكزات حديثة تساهم في التنمية المحلية أولا، وتعد السياحية الداخلية من أهم هذه المرتكزات[8].

ثانيا: التدابير الاحترازية الخاصة بإنقاذ المقاولات السياحية في زمن كورونا

عملت الدولة في إطار المقاربة الاستباقية لانقاد المقاولات السياحية من شبح الاندثار من جراء تداعيات جائحة كورونا، على سن القانون رقم 30.20 الذي يقضي بأحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار

---

[6]- وهي الضريبة المنصوص عليها في المادة 82 من المدونة العامة للضرائب، ويتعلق الامر بالضريبة على الدخل، حيث يلزم الخاضعين لها بتوجيه رسالة مضمونة مع الاشعار بالتسلم أو يسلموا مقابل وصل إلى مفتش الضرائب التابع له موطنهم الضريبي أو مؤسستهم الرئيسية إقرارا بمجموع دخلهم خلال السنة السابقة.

[7]- مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا.

[8]- المجتهد سليمة، القطاع السياحي في المغرب ورهان التنمية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون المنازعات، جامعة المولى إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مكناس، السنة الجامعية: 2010\2011، ص: 52.

والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين، وقد وسعت من خلاله من نطاق المقاولات السياحية المشمولة بتطبيقه (أ)، والمستفيدة من التدابير المتضمنة به (ب).

أ-المقاولات المشمولة بنطاق تطبيق القانون رقم 30.20

تعد وكالات الأسفار والسياحة (1) والمؤسسات السياحية الخاضعة لأحكام القانون رقم 61.00 (2)، وشركات النقل السياحي (3)، ثم شركات النقل الجوي للمسافرين (4)، مقاولات سياحية مشمولة بنطاق تطبيق القانون رقم 30.20[9].

1-وكالات الأسفار والسياحة

يقصد بوكالات الأسفار بحسب القانون رقم 31.96[10] في مادته الأولى، كل شخص ذاتي أو اعتباري يقوم بصورة اعتيادية، قصد الحصول على ربح، بالعمليات التالية أو يساعد على القيام بها:

- تنظيم أو بيع أسفار أو مقامات فردية او جماعية.

- تنظيم أو بيع خدمات يمكن أن تقدم بمناسبة أسفار أو مقامات، ولاسيما حجز سندات النقل وتسليمها وايجار وسائل النقل لحساب زبنائه وحجز غرف بمؤسسات الإيواء السياحي وتسليم سندات الإيواء أو الإطعام أو هما معا.

- تنظيم خدمات مرتبطة بالاستقبال السياحي أو بيعها، ولاسيما تنظيم مدارات سياحية أو زيارات المدن أو المواقع أو المآثر التاريخية وبيع خدمات المرشدين السياحين.

- انتاج خدمات سياحية جزافية، وكذا تنظيم جميع الأنشطة المرتبطة بتنظيم بالمؤتمرات أو التظاهرات الرياضية أو الفنية أو الثقافية أو الترفيهية أو تظاهرات مماثلة.

- بيع المنتجات أو الخدمات السالفة الذكر باسم وكيل أو عدة وكلاء للأسفار ولحسابهم.

- بيع المنتجات والخدمات المقدمة من طرف واحدة أو أكثر من مؤسسات الايواء السياحي أو المطاعم السياحية أو الناقلين السياحين أو المرشدين السياحيين وذلك باسمهم ولحسابهم.

[9]-ظهير شريف رقم 1.20.63 صادر في 5 شوال 1441 (28 ماي 2020) بتنفيذ القانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين.

[10]-ظهير شريف رقم 1.97.64 صادر في شوال 4 شوال 1417 (12 فبراير 1997) بتنفيذ القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار.

وتكون وكالات الأسفار والسياحة ملتزمة بتنفيذ الالتزامات الناتجة عن العقد الرابط بينها وبين الزبون السائح، وهو التزام بتحقيق نتيجة[11] وذلك يعني أن الوكالة لا يبقى أمامها، إذا أثبت الزبون الضرر، سوى اثبات أن هذا الأخير راجع إلى سبب أجنبي عنه ولا يد له في حصوله كالقوة القاهرة[12].

2- المؤسسات السياحية الخاضعة للقانون رقم 80.14

تتضمن المادة الأولى من القانون رقم 80.14[13] تعداد المؤسسات السياحية والتي تشمل مؤسسات الإيواء السياحي والمطاعم.

تعتبر مؤسسة للإيواء السياحي، كل مؤسسة ذات طابع تجاري تستقبل زبناء عابرين او مقيمين وتقدم لهم خدمة الإيواء ومجموع خدمات المطعم والترفيه أو بعضها، وتضم كل من الفندق، النادي الفندقي، الإقامة السياحية،. دار الضيافة، الرياض، القصبة، الملجأ، النزل، المخيم.

تجدر الإشارة على أنه توجد أشكال أخرى للإيواء السياحي كالمخيم المتنقل، الإيواء عند الساكن، الإيواء البديل[14]..

أما المطعم السياحي، فهو كل مؤسسة للإطعام تقدم خدمة بيع الأكلات والمشروبات، كما يمكن أن يقدم بصفة ثانوية خدمة تتعلق بالتنشيط.

3- شركات النقل السياحي

يعتبر النقل السياحي احدى أهم خدمات القطاع السياحي ومكونات العروض السياحية مثل خدمات الايواء والترفيه الخ. وذلك لمساهمته في جلب السياح ونقلهم الى أرض الوطن وداخله نحو مختلف المحطات والوجهات أو عند رجوعهم إلى بلادهم بعد قضاء عطلتهم[15]، فهو أحد الدعامات الأساسية في عملية النشاط السياحي ويتمثل في الوسائل التي تخدم السائحين في تنقلاتهم سواء من خارج الحدود أو داخلها وتصنيف هذه الوسائل إلى نقل بري، نقل مائي، ونقل جوي[16].

---

[11]- سفيان ادريوش، المسؤولية المدنية لوكالات الاسفار والسياحة تجاه زبنائها، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، فبراير 2001، ص: 86.

[12]- محمد زيار، المسؤولية المدنية لوكالات الأسفار في القانون المغربي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون المقاولة، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مكناس، السنة الجامعية 2009-2010، ص: 63.

[13]- ظهير شريف رقم 1.15.108 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى.

[14]- أنظر المادة 29 من نفس القانون رقم 80.14.

[15]- إسماعيل عمران، السياسة السياحية بالمغرب إشكاليات وتداعيات وبدائل، الطبعة الأولى مطبعة دار القلم، 8 دجنبر2017، ص: 282.

[16]-مصطفى يوسف كافي، مدخل إلى علم السياحة، الطبعة الأولى 2017، ألفا للوثائق، ص: 129.

ويعتبر هذا القطاع من بين أكثر القطاعات تضررا جراء تفشي فيروس كورونا المستجد، لذلك قام المشرع المغربي بإدراج شركات النقل السياحي ضمن المقاولات السياحية الخاضعة لنطاق تطبيق القانون رقم 30.20، وذلك قصد انقاذها من شبح الإفلاس.

4- شركات النقل الجوي للمسافرين

لقد أخضع المشرع المغربي بموجب المادة الأولى من القانون رقم 30.20 شركات النقل الجوي للمسافرين الخاضعة للقانون رقم 40.13[17] لنطاق تطبيقه، وذلك باعتباره المتضرر الأول جراء تفشي جائحة كورونا.

ويراهن المغرب اليوم من خلال هذا القانون على انقاذ قطاع النقل الجوي وذلك لما له من أهمية تتجلى في اعتباره الركيزة الأساس في النظام الاقتصادي والاجتماعي على مستوى البلد، والوسيلة الفاعلة في تحقيق الاتصال المستمر بين النقاط المختلفة للعملية الاقتصادية والإنتاجية، والمتمثلة بمواجهة التوسع الافقي للمدن وتقليص المسافات بين المنتج والمستهلك بما يمثله من اختصار لعامل الزمن[18].

تنبغي الإشارة إلى أن المشرع المغربي قد استثنى العقود المتعلقة بالخدمات المقدمة إلى الحجاج المتوجهين إلى الديار المقدسة لأداء فريضة الحج من نطاق تطبيق هذا القانون.

ب- التدابير القانونية لحماية المقاولات السياحية في ظل وباء كورونا

اتخذ المشرع المغربي خلال العقود الأخيرة عدة إجراءات قانونية وإصلاحات تشريعية تستهدف النهوض بالأوضاع القانونية والاقتصادية للمقاولات بصفة عامة على غرار ما هو معمول به بالعالم[19]، وتستمر جهود الدولة في ظل تفشي فيروس كورونا المستجد في فرض الحماية القانونية للمقاولات لإنفاذها من الإفلاس، وبالخصوص المقاولات السياحية التي لم تسلم من قبل من مشاكل متعددة[20].

---

[17]-الظهير الشريف رقم 1.16.61 الصادر في 17 شعبان 1437 (24 ماي 2016) الصادر بتنفيذ القانون رقم 40.13 المتعلق بمدونة الطيران المدني.

[18]-يونس وحالو، قراءة موجزة في القانون رقم 40.13 بمثابة مدونة للطيران المدني، مقال منشور في موقع العلوم القانوني، بتاريخ الثلاثاء 21 يونيو-جوان 2016.

[19]- يوسف الزوجال، حكامة المقاولات في القانون المغربي والمقارن، مقال منشور في مجلة الحقوق، العدد الرابع عشر/ السنة الثامنة/ يناير-ماي 2013، مطبعة دار الافاق المغربية للنشر والتوزيع، ص: 215.

[20]- عبد اللطيف الشقيري، حماية مستهلك الخدمات الفندقية، مقال منشور ضمن منشورات مختبر قانون الأعمال بكلية الحقوق بجامعة الحسن الأول بسطات، اشغال اليوم الدراسي يوم الجمعة 1- مارس 2012، أشغال اليوم الدراسي يوم 16 مارس 2012، في موضوع:" ضمانات حماية مستهلك الخدمات السياحية قراءة في القانون رقم 31.08 والممارسة القضائية والعملية- الحق في الاعلام، الحق في الاختيار، الحق في الرجوع- الطبعة الأولى:2013 مطبعة النجاح- الجديدة، الدار البيضاء، ص: 111.

تهدف الدولة من خلال القانون رقم 30.20 إلى فرض حماية قانونية فعالة للمقاولات السياحية في ظل ما يشهده المغرب اليوم من تفشي فيروس كورونا، ومن ثم تفادي اندثارها، والمساهمة في تحقيق التنمية السياحية المستدامة[21]

بالرجوع إلى هذا القانون، نجد المشرع المغربي سن أحكام خاصة بالعقود المقرر تنفيذها في فترتين زمنيتين:

❖ **بالنسبة العقود المقرر تنفيذها في خلال الفترة الممتدة من فاتح مارس 2020 إلى غاية تاريخ رفع حالة الطوارئ الصحية[22]:**

تنفيذا للفصل 335 من قانون الالتزامات والعقود، تنقضي الالتزامات الناشئة عن هذه العقود المقرر تنفيذها خلال هذه الفترة، بفسخها بقوة القانون، وذلك عندما يصبح تنفيذها مستحيلا بسبب الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني وبالخارج لمواجهة تفشي جائحة فيروس كورونا

تبعا لذلك، يقترح مقدم الخدمات على الزبون، وصلا بدين بدل إرجاع المبالغ المؤداة برسم العقد المفسوخ، وإخباره بكافة الوسائل التي تثبت التوصل داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر (15) يوما، ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، ويبين في هذا الإخبار مبلغ الوصل بالدين وشروط استعماله.

❖ **بالنسبة للعقود المقرر تنفيذها خلال الفترة الممتدة من اليوم الموالي لتاريخ رفع حالة الطوارئ إلى غاية 30 سبتمبر 2020:**

بالرجوع إلى المادة السادسة من نفس القانون، نجد أن المشرع يعطي الحق لمقدم الخدمات في فسخ العقد المبرم مع الزبون وبإرادة منفردة، وبالرغم من كل المقتضيات المخالفة، في حالة تعذر عليه تنفيذ الالتزام موضوع هذا العقد بسبب الاثار المترتبة عن تفشي جائحة كورونا.

---

[21]- مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، بدون ذكر الطبعة، ألفادوك، 2017، ص:145.

[22]- تنص المادة 4 من القانون رقم 30.20 على ما يلي: " تعتبر منقضية في مدلول الفصل 335 من الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 (12 أغسطس 1913) بمثابة قانون الالتزامات والعقود، الالتزامات الناشئة عن العقود المنصوص عليها في الفقرة الأولى من المادة 3 أعلاه التي أصبح تنفيذها مستحيلا بسبب الإجراءات المتخذة على المستوى الوطني أو بالخارج لمواجهة تفشي جائحة فيروس كورونا -كوفيد 19- تفسخ هذه العقود بقوة القانون.

وتنص المادة 5 من نفس القانون على ما يلي: " يمكن لمقدم الخدمات الذي تعذر عليه للأسباب المذكورة في المادة ' أعلاه تنفيذ الالتزامات الملقاة على عاتقه، أن يقترح على الزبون، بدل إرجاع المبالغ المؤداة برسم العقد المفسوخ، وصلا بدين يجوز لهذا الأخير استعماله وفق الشروط المنصوص عليها في المادة 10 من هذا القانون. اذا اقترح مقدم الخدمات على الزبون وصلا بدين، اخبره بذلك بكل وسيلة تثبت التوصل داخل أجل لا يتعدى خمسة عشر يوما ابتداء من تاريخ دخول هذا القانون حيز التنفيذ، ويبين في هذا الإخبار مبلغ الوصل بالدين وشروط استعماله".

في هذه الحالة، يتعين على مقدم الخدمات تبليغ الزبون بذلك بكل الوسائل التي تثبت التوصل داخل أجل أقصاه خمسة أيام قبل تاريخ تنفيذ الخدمة موضوع العقد.

تبعا لذلك، يقترح مقدم الخدمات على الزبون، بدل إرجاع المبالغ المؤداة برسم العقد الذي طاله الفسخ، وصلا بدين، مع وجوب إخبار الزبون بالاقتراح بالتزامن مع التبليغ المنصوص عليه أعلاه، وبيان مبلغ الوصل بالدين وشروط استعماله.

تجدر الإشارة أن مبلغ الوصل بالدين يجب في كلتا الحالتين ان يكون مساويا لمجموع المبالغ التي قام الزبون بأدائها برسم العقد المفسوخ، في حين العقود التي عرفت تنفيذ جزء من خدماتها، فالوصل بالدين يجب أن يكون مساويا لمبلغ الخدمات التي لم يتم إنجازها[23].

لقد قام المشرع في إطار المادة 10 من نفس القانون، بسن مجموعة من الشروط الواجب توفرها من أجل استعمال الوصل بالدين المنصوص عليه في المادتين 5 و7، حيث يتعين على مقدم الخدمات أن يقترح على الزبون خدمة جديدة تكون موضوع عقد يستوفي الشروط التالية:

- يجب أن تكون الخدمة مماثلة أو معادلة للخدمة المنصوص عليها في العقد المفسوخ.
- يجب ألا يكون سعر الخدمة أعلى من سعر الخدمة المنصوص عليها في العقد المفسوخ.
- يجب ألا يترتب على الخدمة الجديدة أي زيادة في السعر.

وقد حدد المشرع المغربي أجل تقديم الاقتراح للزبون في ثلاثة أشهر ابتداء من تاريخ رفع حالة الطوارئ الصحية أو ابتداء من تاريخ تبليغ فسخ العقد، حسب الحالة. وخمسة عشر يوما بالنسبة للعقود الخاصة بالنقل الجوي للمسافرين.

ومن مظاهر الحماية التي جاء بها هذا القانون لحماية المقاولات السياحية من الإفلاس

بالإضافة إلى ما سبق، فإن المشرع لم يخول الإمكانية للزبون الذي اقترح عليه الوصل بالدين أن يطلب من مقدم الخدمات المعني بإرجاع المبالغ التي أداها برسم العقد المفسوخ إلا بعد انقضاء مدة صلاحية الاقتراح.

ويبقى هذا الاقتراح صالحا لمدة خمسة عشر شهرا ابتداء من تاريخ تقديمه إلى الزبون، غير أنه بالنسبة لخدمات الأسفار المرتبطة بالعمرة، فإن مدة صلاحية الاقتراح المقدم إلى الزبون تحدد في تسعة أشهر ابتداء من تاريخ تقديم هذا الاقتراح إليه[24].

---

[23]- تنص المادة 8 من القانون رقم 30.20 على ما يلي: " يجب أن يكون مبلغ الوصل بالدين المنصوص عليه في المادتين 5 و7 أعلاه، مساويا لمجموع المبالغ التي قام الزبون بأدائها برسم العقد المفسوخ. بالنسبة للعقود التي عرفت تنفيذ جزء من الخدمات المنصوص عليها، فالوصل بالدين يجب أن يكون مساويا لمبلغ الخدمات التي لم يتم إنجازها".

[24]- تنص المادة 12 من القانون رقم 30.20على ما يلي:" يكون الاقتراح المنصوص عليه في المادة 10 أعلاه، صالحا لمدة خمسة عشر شهرا ابتداء من تاريخ تقديم هذا الاقتراح إلى الزبون. غير أنه بالنسبة إلى خدمات الأسفار المرتبطة بالعمرة، فإن مدة صلاحية الاقتراح المقدم إلى الزبون تحدد في تسعة أشهر ابتداء من تاريخ تقديم هذا الاقتراح إليه".

في مقابل هذه التدابير، تلتزم الدولة بفرضها على المقاولات السياحية احترام البعد الصحي للأمن السياحي، والمستمد أساسا من تحسين الظروف الصحية والرعاية الصحية وخلق بيئة صحية وامنة[25]، والتزامها بصيانة حقوق السائح المستهلك[26] وفقا لمقتضيات القانون رقم 31.08.

ختاما، يمكن القول أن مقاولات السياحية تشكل أحد أهم محركات النشاطات الاقتصادية في المغرب، كما تعد أحد مصادر الدخل ومحركا قويا للأبعاد الاقتصادية المرتبطة بالسياحة، وتمثل أحد روافد زيادة النمو الاقتصادي وتوفير فرص العمل، لذلك تأتي الحاجة للاستفادة من هذه المقاولات، وحمايتها، خصوصا في ظل انتشار فيروس كورونا المستجد. وانطلاقا من ذلك تأتي ضرورة قيام الدولة المغربية بدعم المقاولات السياحية، وتوفير الأمن السياحي والاقتصادي والاجتماعي، حتى يتم الاستفادة من العوائد المالية الناتجة عن نشاط هذه المقاولات. وقد توصلت هذه الورقة إلى النتائج التالية:

- نهج الدولة المغربية لمقاربة استباقية من أجل حماية المقاولات السياحية في ظل تفشي وباء كورونا، سواء تلك التي تهم المقاولات بصفة عامة، أو التدابير الخاصة بالمقاولات السياحية والمسطرة في القانون رقم 30.20 وهي تدابير اجتماعية و

- محدودية القانون رقم 30.20 المتعلق بسن أحكام خاصة بعقود الاسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين التي تظهر في النقط الاتية:

- ✓ الاقتراح المنصوص عليه في القانون رقم 30.20 يتنافى مع القواعد العامة المنظمة في قانون الالتزامات والعقود ما لم يكن هناك اتفاق بين الطرفين
- ✓ محاولة حماية المقاولات السياحية على حساب الزبون السائح الذي لا يبقى أمامه من خلال هذا القانون سوى قبول الوصل بالدين المقترح من طرف المقاولة السياحية، دون تخويل له الحق في استرجاع الأموال المؤداة برسم العقد المفسوخ، وهو حقه المشروع لأن الفسخ قد تم بإرادة منفردة.
- ✓ تعارض القانون رقم 30.20 مع الفصل 6 من الدستور المغربي لسنة 2011 الذي يقضي بعدم رجعية القانون، لكن بالرجوع إلى القانون السالف الذكر نجده يطبق على عقود أبرمت قبل ظهور أول حالة في المغرب وقبل فرض الحجر الصحي.

❖ **المصادروالمراجع:**

✓ **الكتب:**

[25]- مصطفى يوسف كافي، الأمن السياحي، الطبعة الأولى، 2015، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن- عمان، ص:171.

[26]-عبد الكريم عباد، حق المستهلك في الرجوع في قطاع الخدمات السياحية، منشورات مختبر قانون الاعمال بكلية الحقوق بجامعة الحسن الأول بسطات، أشغال اليوم الدراسي يوم 16 مارس 2012، في موضوع:" ضمانات حماية مستهلك الخدمات السياحية قراءة في القانون رقم 31.08 والممارسة القضائية والعملية- الحق في الاعلام، الحق في الاختيار، الحق في الرجوع- الطبعة الأولى:2013 مطبعة النجاح- الجديدة، الدار البيضاء، ص:34.

- إسماعيل عمران، السياسة السياحية بالمغرب إشكاليات وتداعيات وبدائل، الطبعة الأولى مطبعة دار القلم، 8 دجنبر2017.

- سفيان ادريوش، المسؤولية المدنية لوكالات الاسفار والسياحة تجاه زبنائها، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، فبراير 2001.

- مصطفى يوسف كافي، التنمية السياحية، بدون ذكر الطبعة، ألفادوك، 2017.

- مصطفى يوسف كافي، الأمن السياحي، الطبعة الأولى، 2015، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن-عمان.

✓ **المقالات:**

-عبد اللطيف ناصري، مقاربة نظرية لمفهوم الاستثمار، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 51-52، يوليوز- أكتوبر، 2003، دار النشر المغربية الدار البيضاء.

-محمد القواق، دوافع تبني المقالات لأبعاد المسؤولية الاجتماعية والبيئية، مقال منشور ضمن إصدارات فريق البحث حول قانون البيئة والتنمية المستدامة، أعمال المؤتمر الدولي الأول المنظم يومي 20 و 21 نونبر 2012 في موضوع:" القانون، المقاولات وحماية البيئة"، الطبعة الأولى: 2015، المطبعة طوب بريس- الرباط

-جمال مير، دور المقاولة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، مقال منشور في مجلة العلوم القانونية- سلسلة الدراسات الدستورية والسياسية، العدد السادس، مطبعة الأمنية، دون ذكر الطبعة.

-يونس وحالو، قراءة موجزة في القانون رقم 40.13 بمثابة مدونة للطيران المدني، مقال منشور في موقع العلوم القانوني، بتاريخ الثلاثاء 21 يونيو-جوان 2016.

-عبد الكريم عباد، حق المستهلك في الرجوع في قطاع الخدمات السياحية، منشورات مختبر قانون الاعمال بكلية الحقوق بجامعة الحسن الأول بسطات، الجمعة 16 مارس 2012، في موضوع:" ضمانات حماية مستهلك الخدمات السياحية قراءة في القانون رقم 31.08 والممارسة القضائية والعملية- الحق في الاعلام، الحق في الاختيار، الحق في الرجوع- الطبعة الأولى:2013 مطبعة النجاح- الجديدة، الدار البيضاء.

- ملود عشعاش، إشكالات علاقات الشغل في ظل تفشي وباء كورونا المستجد كوفيد-19، مقال منشور في مجلة سلسلة إحياء علوم القانون، عدد ماي 2020، الطبعة الأولى، مكتبة دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع- الرباط.

-يوسف الزوجال، حكامة المقاولات في القانون المغربي والمقارن، مقال منشور في مجلة الحقوق، العدد الرابع عشر/ السنة الثامنة/ يناير-ماي 2013، مطبعة دار الافاق المغربية للنشر والتوزيع.

- عبد اللطيف الشقيري، حماية مستهلك الخدمات الفندقية، أشغال اليوم الدراسي المنظم من قبل مختبر قانون الاعمال بكلية الحقوق بجامعة الحسن الأول بسطات، الجمعة 16 مارس 2012، الطبعة الأولى 2013، مطبعة النجاح الجديدة- الدار البيضاء.

✓ **رسائل وأطروحات:**

- محمد زيار، المسؤولية المدنية لوكالات الأسفار في القانون المغربي، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون المقاولة، جامعة مولاي إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مكناس، السنة الجامعية 2009-2010.

- المجتهد سليمة، القطاع السياحي في المغرب ورهان التنمية، رسالة لنيل دبلوم الماستر في قانون المنازعات، جامعة المولى إسماعيل، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية- مكناس، السنة الجامعية: 2010\2011.

✓ **قوانين ومراسيم:**

- ظهير شريف رقم 1.15.108 صادر في 18 من شوال 1436 (4 أغسطس 2015) بتنفيذ القانون رقم 80.14 المتعلق بالمؤسسات السياحية وأشكال الإيواء السياحي الأخرى.

-الظهير الشريف رقم 1.16.61 الصادر في 17 شعبان 1437 (24 ماي 2016) الصادر بتنفيذ القانون رقم 40.13 المتعلق بمدونة الطيران المدني.

-مشروع قانون رقم 25.20 بسن تدابير استثنائية لفائدة المشغلين المنخرطين بالصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والعاملين لديهم المصرح بهم، المتضررين من تداعيات تفشي جائحة فيروس كورونا.

-الظهير شريف رقم 1.20.63 صادر في 5 شوال 1441 (28 ماي 2020) بتنفيذ القانون رقم 30.20 بسن أحكام خاصة تتعلق بعقود الأسفار والمقامات السياحية وعقود النقل الجوي للمسافرين.

-الظهير شريف رقم 1.97.64 صادر في شوال 4 شوال 1417 (12 فبراير 1997) بتنفيذ القانون رقم 31.96 المتعلق بالنظام الأساسي لوكالات الأسفار.

-المرسوم رقم 2.20269 الذي تم نشره بالجريدة الرسمية يوم الثلاثاء في 22 رجب 1441 (17 مارس2020).

جائحة كوفيد 19 و آثاره على النظام الدولي

الباحث: محمد الطيب حمدان
أستاذ محاضر ب جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر

الملخص: تتناول هذه الورقة البحثية تأثير جائحة كوفيد 19 على النظام الدولي وتطرح أسئلة منهجية عديدة حول طبيعة النظام الدولي و مستقبله بعد الجائحة و وأخرى حول تأثير هذا الفيروس على االعلاقات الدولية وعلى دور الدولة الوطنية ومصير العولمة والإقتصاد العالمي، على إعتبار أن هذه الجائحة لم تستثني من العالم لا دولا ضعيفة ولا متقدمة وعليه فإن تداعياتها عالمية بامتياز، وآثارها أصابت الجميع في كل المجالات فسياسات الحجر الصحي وغلق الحدود والإنكفاء على النفس يعتبر إجراء ذي صبغة عالمية، فالجميع تضرر سلبا بها و ينتظر العالم أجمع ما ستؤول إليه الأوضاع خاصة أن العالم لحد الآن لم يجد لقاحا يدفع به ضرر هذه الجائحة لحد الآن وعليه يبقى التنبؤ بتأثيرات الجائحة على النظام الدولي تطرح نفسها باستمرار.

الكلمات المفتاحية: جائحة كوفيد 19 / النظام الدولي / النظام الإقتصادي العالمي / مستقبل النظام الدولي

: this research paper deals with the impact of covid 19 on the international system , and many systematic questions arise about the natue of the international system and its future after the pandemic , and another about the effect of the virus on international relations and the role of the national state and the fate of globalization and the global economy, given that the pandemic has not excluded from the world weak and advanced countries and therefore , its repercussions are global, excellence and its effects afficted everyone in allfields. Quarantine policies , closing and self-sufficiency are considered a measuse of a global nature, so everyone was affected negatively by it and the whole world is waiting for what will happen to the satiations, especially since the world has

Key words : impact of covid 19/ the international system/ the global economy international relations.

مقدمة:

يتعرض العالم بين الفينة والأخرى إلى العديد من الإنتكاسات الإقتصادية وغيرها من الأزمات آخرها الأزمة المالية العالمية سنه 2008، حيث بدأت في الولايات المتحدة وامتد أثرها لمعظم اقتصاديات دول العالم، وبالرغم من شدة تلك الأزمة، إلا أنها لم تغير من معالم النظام الإقتصادي الدولي. وبالمقارنة بالأزمة الصحية العالمية الحالية ومع التأكيد على اختلاف تداعياتها ومقدماتها وأيضا نتائجها الغير واضحة والغير مؤكدة بعد، فالأزمتين يتشابهان في مدى التأثير فكلاهما ذاتا تأثير سلبي على الاقتصاد العالمي، فمعظم دول العالم تتحمل خسائر في قطاع الصحة والاقتصاد وغيرها، هذه الخسائر أثرها واقع على الجميع. فدول العالم تحتاج وقتا للتعافي قد يصل لسنوات إن لم يكن عقودا، لذلك من المبكر جدا اطلاق أحكام وتوقعات مؤكدة ومطلقة لما سيكون عليه العالم بعد جائحة كورونا.

بناءا على ما سبق سيظل العالم فترة ليست بالقصيرة في التشكل من جديد بعد انتهاء أزمة الفيروس فأولويات الدول ستكون موجهه نحو ترميم ومحاولة انقاذ أنظمتها الاقتصادية التي تضرر، حيث لا تقتصر الأوبئة على مجال الصحة العامة والطب فقط، بل تحتوي مسألة اجتماعية و أمنية، حيث يهدد الأمن العالمي وحياة الإنسان واستقراره وأمنه الاقتصادي، فالأوبئة تسبب دمارا لحياة البشر وسبل عيشهم، مثلها كمثل الحروب والأزمات المالية.

مع كوفيد19 يواجه العالم عدة أزمات في أزمة واحدة، أزمة صحية عالمية أدت إلى أزمات في الاقتصاد والمجتمع المدني والحياة اليومية، وبالنسبة لتأثيره على حالة الإستقرار السياسي سواء علي مستوى البلدان أو على المستوى الدولي لم تتضح بعد لكن من الواضح أن هذه الجائحة قد غيرت طبيعة الحياة بشكل كبير عن الذي اعتدناه.

برغم أن تقدير نهاية الأزمة ونتائجها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لم يحسم بعد إلا أنه بالإمكان التنبؤ ببعض التوقعات، تلك التوقعات ليس من الضروري أن تكون حتمية، فهي مجرد اجتهادات شخصية قائمة بناء على المقدمات والنتائج المبدئية للأزمة ومقارنتها بأزمات مشابهة على مر التاريخ.

تهدف الورقة البحثية إلى محاولة الوصول إلى رؤية واضحة لتأثير جائحة الفيروس المستجد سياسيا واقتصاديا في دول العالم، كما تهدف لتقديم رؤية عن النظام العالمي بعد كورونا.

تتمثل المشكلة البحثية في الإجابة على التساؤل الرئيسي وهو:

- ما تأثير الفيروس المستجد كوفيد19 على النظام السياسي والاقتصادي العالمي؟

;من خلال الإجابة على الأسئلة الفرعية التالية:

- ما توقعات تأثير الفيروس المستجد كوفيد19 على النظام السياسي والاقتصادي العالمي؟
- إلى أي مستوى يمكن أن يتغير فيه النظام الدولي بسبب أزمة كوفيد 19 ؟

أصبح السؤال الذي يشغل بال الكثير من الباحثين وعلماء العلاقات الدولية في الوقت الراهن، هل يشهد العالم تحولًا في بنية النظام الدولي بعد انتهاء جائحة كورونا خاصة في ظل السلوك المضطرب التي ظهرت

عليه الولايات المتحدة الأمريكية تحت قيادة الرئيس الحالي دونالد ترامب؟ الواضح أن جائحة فيروس كورونا المستجد بدأت تؤثر على التوازنات الإقليمية والدولية، وتحفز التساؤلات التي تطال واقع ومستقبل النظام الدولي. مع بروز مؤشرات على تراجع مكانة الولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية في ظل عدِّيد السياسات التي اتخذتها إدارة ترامب قبل وخلال أزمة كورونا.

إن أزمة تفشي فيروس كورونا المستجد، كشفت إلى أي مدى تراجع دور أمريكا القيادي في العالم. وكتب في مقال نشرته صحيفة "التايمز" البريطانية تحت عنوان "هل نشهد نهاية الحقبة الأمريكية؟ "مجدداً تثبت الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس دونالد ترامب أنها ليست أهلاً لقيادة العالم. إن تعاطي الرئيس ترامب مع الخطر الذي يواجه العالم هذه الأيام جرّاء انتشار فيروس كورونا المستجد يثبت للعالم وللأمريكيين أن هذا الرئيس ليس أهلاً لقيادة الولايات المتحدة التي تصنف على أنها القطب الأوحد في النظام الدولي."

العديد من الكتاب والباحثين العرب والأجانب يرون أن العالم ما بعد كورونا سيشهد العديد من التغيرات وبالفعل سيتشكل نظام جديد يعرف بالنظام الدولي الإنساني الذي كان غائبا وليس نظاما دوليا ذات قطب واحد، حيث أن الصين ومجموعة شرق آسيا ستحتل مكانة كبيرة في النظام الدولي على حساب أمريكا والاتحاد الأوروبي .

صحيفة "الفاينانشال" تايمز البريطانية نشرت مقالا كتبه "غيديون راكمان" تناول فيه كيفية تعامل الصين مع انتشار فيروس كورونا، وكيف أنها تسعى لاستغلال النجاح الذي حققته في محاصرة الفيروس لتسجل انتصارا سياسيا وإعلاميا على الولايات المتحدة وأوروبا ويضيف "غيديون" أن الصين عرضت مساعدتها على العالم من أجل مواجهة الفيروس بينما اكتفت الولايات المتحدة بتوزيع الاتهامات على الصين فقط[1].

إن الإعتقاد بتراجع أمريكا كقوة عظمى يعتمد على تحليلات غير متماسكة تتحدث أغلبها عن التحول بين وضع أمريكا الحالي والوضع الذي اعتادت أن تكون عليه في الماضي سيشهد تسارعا في انتقال مركز القوة والنفوذ من الغرب إلى الصين وسنغافورة وكوريا الجنوبية، بسبب قدرتها على السيطرة على المرض، ما قد يحسن من صورتها مقابل صورة الدولة الأوروبية، والولايات المتحدة التي إتسمت استجاباتها للجائحة بالعشوائية والبلبلة والضعف[2].

هل يشهد العالم اليوم حقيقة تحولا في بنية النظام الدولي عبر صعود الصين لهرم النظام العالمي هذا التساؤل يصعب الإجابة عليه في الوقت الراهن كون أن مفهوم تحول القوة الذي يشير إلى فقدان الدولة

[1] هل سيؤثر كورونا في هيكل النظام السياسي الدولي القائم؟ متحصل عليه من الرابط https://www.ecssr.ae/reports_analysis/%D9%87% تاريخ الإطلاع: 2020/07/01.

[2] عمر كوش، هل يطيح كورونا النظام الدولي؟ متحصل عليه من الرابط https://www.alaraby.co.uk/%D9%87%D9%84-% تاريخ الإطلاع 2020/07/01.

المهيمنة موقعها القيادي لمصلحة قادم جديد سريع التنامي الأمر الذي يجعل من الأخير كأنه ظل لهذه الدولة المهيمنة.

يشير "غراهام أليسون" في كتابه حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة، أن نصيب الصين من الاقتصاد العالمي إزداد بسرعة من 2 في المئة عام 1980 إلى 18 في المئة عام 2016، وهو في طريقه لكي يصل إلى 30 في المئة من الإقتصاد العالمي في العام 2040 النمو الاقتصادي السريع في طريقة ليحول الصين لقوة عظمى ومنافس سياسي واقتصادي مخيف للولايات المتحدة الأمريكية[3].

في المقابل يؤكد "جوزيف ناي" في كتابه "هل إنتهى القرن الأمريكي" أن الناتج القومي وحده ليس المعيار على قوة الدولة على الساحة الدولية، كون أن الدولة مهما امتلكت من موارد القوة الرئيسية تكون فقيرة في قدرتها على تحويل القوة الاقتصادية إلى قوة سياسية على المسرح الدولي مثل ما حدث مع الولايات المتحدة الأميركية في ثلاثينات القرن العشرين عندما إمتلكت قدرات اقتصادية هائلة بينما اتبعت سياسة العزلة لهذا فإن الصين حتى لو تخطت الولايات المتحدة الأميركية في الناتج الاقتصادي الإجمالي فلن نشهد نهاية القرن الأمريكي آليا، إذا ما أخذنا بالحسبان الأبعاد الثلاثة "الاقتصادية والعسكرية والقوة الناعمة "[4].

كما تحدث "روبرت كاجان" المؤرخ في مركز بروكينجز وأحد أقطاب المحافظين الجدد في كتابه المعنون بـ "العالم صنع أمريكي"" The world America Made قدم ملخصا لأهم أفكار كتابه حول مستقبل القوة الأميركية بمقال له تحت عنوان "لم تتلاش" ضد خرافة التراجع الأميركي Not Fade Away: Against the Myth of American Decline"نشر في عدد يناير2012 من مجلة " نيو ريباليك "The New Republic يستهل كاجان مقاله بطرح تساؤلين رئيسيين"هل تواجه أمريكا تراجعًا في مكانتها كقوة عظمى؟،وهل يواجه الأميركيون خطرا أن تمارس دولتهم الانتحار الاستباقي الذي تمارسه القوى العظمى قبل سقوطها؟". والمقال هو إجابة بالنفي على هذين التساؤلين[5].

رغم أهمية الأخذ في عين الاعتبار التراجع الكبير في مكانة الولايات المتحدة في عهد ترامب على الساحة بعد الخروج من العديد من الاتفاقيات والمنظمات الدولية، والتوقف عن دعم منظمة الصحة العالمية في ظل الجائحة، إلا أن الإعتقاد بتراجع أمريكا كقوة عظمى يعتمد على إنطباعات وتحليلات غير متماسكة، تتحدث أغلبها عن التحول بين وضع أمريكا الحالي والوضع الذي إعتادت أن تكون عليه في الماضي، فمشكلة هذا

---

[3] غراهام أليسون حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة " هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديدنز،(تر: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي بيروت لبنان)، ص ص 412-415.

[4] جوزيف ناي هل إنتهى القرن الأمريكي (تر : محمد إبراهيم العبد الله، العبيكان للنشر المملكة العربية السعودية)، ص ص 27-29.

[5] العالم الذي صنعته أميركا مراجعة عمرو عبد العاطي لكتاب روبرت كاغان في كتابه "العالم الذي صنعته أميركا" متحصل عليه من الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevisionl تاريخ الإطلاع : 2020/07/01.

الإتجاه تكمن في أنه يعتمد على تحليل وضع القوة الأميركية في مدة زمنية معينة ويرتكز على الأزمة العالمية التي تعصف بها في ظل حكم ترامب .

هذا الرأي يغفل أيضا إعمال المنظور التاريخي ومعايير القوى العظمى التي يمكن الاتفاق عليها، سنجد أن تدهور القوى العظمى هو نتيجة تغيرات جذرية في التوزيع العالمي لأشكال القوة، والذي عادة ما يأخذ فترات زمنية ممتدة ليتشكل ونادرا ما تسقط القوى العظمى فجأة.

من جهة أخرى يمكن إعتبار التحول الحقيقي الذي أحدثه انتشار فيروس كورونا في النظام الدولي ليس فقط في بقاء الولايات المتحدة على رأس هرم النظام الدولي من عدمه، فهذه قضية من السابق لأوانه الحديث فيها وهي تخضع لوجهات نظر أكثر من مجرد حقائق بإعتبار أن الولايات المتحدة مازالت تمتلك العديد من مقومات القوة الفعلية[6].

القضية الحقيقة التي أحدثها الفيروس في العالم هي تغيير الدول أولوياتها بعد التركيز خلال العقود الماضية على القوة العسكرية والقوة الاقتصادية بإعتبارها أولوية وتجاهل القضايا الداخلية كالصحة والمعرفة والتعليم، لقد أعادت الجائحة التفكير في مفهوم القوة بشكله المجرد بعد أن ضرب الوباء إقتصاديات وجيوش هذه الدول [7]، ولم تعد الدولة قادرة بكل مقدراتها على مواجهة التداعيات السلبية للفيروس على كافة المستويات الصحية والاقتصادية والاجتماعية.

الدول التي نجحت في مواجهة الفيروس ليست مصنفة على المستوى الدولي كدول كبرى على المستويات السياسية والإقتصادية والعسكرية وإنما هي دول تمتلك نظام صحي قوي وقدرة على إستخدام التكنولوجيا الحديثة في مواجهة الجائحة الأمر الذي مكنها من مواجهة تداعيات الجائحة الصحية والإقتصادية بكل مرونة [8].

الجائحة أعادت التفكير بشكل خاص في السياسات النيوليبرالية التي أدت لبيع أصول الدولة والقطاع العام، وشكل الاقتصاد السياسي، ودور الدولة في الحفاظ على معدل مناسب من الإنتاج المحلي بعد ما كشفت الأزمة عمق الإشكاليات الناتجة عن الاعتماد الكلي على الاستيراد الكامل للأدوات والأجهزة الطبية والمواد الغذائية، بعد أن سيطرة الصين على أكثر من 80 في المئة من إنتاج المواد الطبية على المستوى العالمي[9].

إن أزمة جائحة كفيد 19 لم تثر فقط إشكالية التحول في بنية النظام الدولي وإنما أثارت بشكل أكبر

---

[6] محمد علي السقاف ، التحولات المحتملة للعلاقات الدولية بعد جائحة «كورونا» متحصل عليه من الرابط https://aawsat.com/home/article/2333121/%D تاريخ الاطلاع 2020/07/01.

[7] عمر كوش ، مرجع سابق.

[8] محمد علي السقاف، مرجع سابق.

[9] وزير برازيلي يتهم الصين:كورونا جزء من خطة للسيطرة على العالم متحصل عليه من الرابط : https://www.skynewsarabia.com/world/84%D9% تاريخ الإطلاع على الرابط 2020/06/01.

اشكالية دور الدولة في الحفاظ على معدل كافي من الإنتاج المحلي وخاصة الأدوات والأجهزة الطبية بعد ما ضربت جائحة كورونا القطاع الصحي بشكل يجعل الدول تعيد الاعتبار للإنتاج المحلي حتى لو كان أكثر تكلفة والتخلي عن سياسة الإستيراد في زمن إختبرت فيه الروح التضامنية بين الدول والتي لمن تجدي نفعا.

تعتبر التبعات الإجتماعية لكورونا أكبر حجما وأعمق وأدوم أثرا من تبعاته الاقتصادية، خاصة فى المجتمعات الغربية. ففى تلك المجتمعات التى يعيش أفرادها حياة ناعمة منضبطة ومستقرة، ولم يتعرضوا لتقلبات الحياة، يصبح الفرد أكثر هشاشة من الناحية النفسية ومع طغيان النزعة الفردية فى هذه المجتمعات، تضعف «المناعة النفسية» للفرد والمجتمع، وتظهر العديد من الأمراض النفسية والاجتماعية كما أن تفاقم تلك الجائحة بهذا الشكل الكبير والسريع فى دول الغرب المتقدم، لم يثر الذعر والإحباط لدى الأفراد فقط، بل لدى الحكومات والقيادات.

وترى مجلة «Scientific American» أنه مع كورونا والحجر الصحى وتزايد حالات البطالة فقد أصبح القلق والإحباط ونوبات الهلع والإكتئاب والميول الانتحارية شائعة جدا أثناء الإغلاق وتتوقع بعض التقارير أن يكون ضحايا الإنتحار بسبب جائحة كورونا أكبر بكثير من ضحايا الفيروس نفسه.

ثم إن تزايد معدلات الإنتحار في الغرب ليس بين كبار السن فقط بل بين الصغار أيضا كما أشارت صحيفة الجارديان وترتبط تلك التقارير بين الآثار الإقتصادية السلبية وتزايد معدلات الإنتحار وترى أنه فى حالات كانت فيها الضغوط الاقتصادية أخف بكثير مما هي الحال في ظل كورونا كانت معدلات الإنتحار عالية جدا [10].

وهو ما يجعل من الإنتحار بسبب جائحة كورونا مشكلة كبرى متوقعة كما أن تلك الجائحة قد زادت من الشعور بالخوف وهو ما أدى إلى ارتفاع بنسبة 73,0% فى طلبات شراء السلاح الشخصى فى شهر مارس الماضى مقارنة بنظيره من العام 2019.

من ناحية ثانية وفى ظل هذه الظروف الإجتماعية من المتوقع أن تنخفض معدلات المواليد المنخفضة للغاية أصلا فى أوروبا والولايات المتحدة. كما أن تلك المناطق ستكون أقل إغراءً للمهاجرين عما كانت عليه قبل كورونا؛ وهو ما يعنى أنه سيكون هناك تناقص سكانى حاد فى تلك المناطق، وهو ما سوف يكون له تبعات اقتصادية حادة فى هذه الدول.

يؤكد تقرير الأمم المتحدة الصادر نهاية مارس 2020 بعنوان «المسئولية المشتركة التضامن العالمى لمواجهة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لـCOVID. 19» أن جائحة كورونا سيكون لها آثار هائلة وطويلة المدى على الاقتصاد العالمى واقتصاد الدول على السواء وقد انتهى صندوق النقد الدولى من إعادة تقييمه للنمو المتوقع لعامى 2020 و2021 ليقول بأن العالم قد دخل مرحلة كساد أسوء من تلك التى شهدها

[10] أوروبا تغرق في كارثة اقتصادية بسبب تفشي كورونا وسيول تتنفس الصعداء متحصل عليه من الرابط https://alghad.com/%D8%A3%D9%88%D8% تاريخ الاطلاع 2020/06/03

العالم عام 2009[11].

ويوضح تقرير لصحيفة نيويورك تايمز، بتاريخ 16 مارس 2020 بعنوان "هكذا سوف يدمر كورونا الاقتصاد" أن فيروس كورونا يهدد بإحداث مضاعفات حادة فى اقتصاد عالمى مريض ومثقل بالديون، ومع احتمال استمرار ضعف أو توقف التدفقات النقدية للشركات والدول، نتيجة لجائحة كورونا، ستصبح العديد من هذه الشركات والدول عاجزة عن سداد أقساط الفائدة، فضلا عن التداعيات الخطيرة الأخرى كإنخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة والركود الاقتصادى[12].

وهو ما بدأت ملامحه فى الظهور بانخفاض أسعار النفط إلى مستوى متدن للغاية يهدد شركات النفط التى تسعى لسداد ديونها ويهدد الدول المصدرة للبترول التى تعتمد على عوائده فى شراء احتياجاتها.

ويؤكد التقرير أنه كلما طالت مدة جائحة كورونا كلما زاد احتمال حدوث أزمة مالية أخطر بكثير من تلك التى شهدها العالم عام 2008، وفى ضوء هذا الوباء الجديد الذى لم يستطع العلم بعد أن يفهمه بصورة كاملة، وعجز عن إيجاد علاج له، فإن تبعات هذه الجائحة ستستمر لفترة طويلة، هذا الغموض حول مدة تأثير هذه الجائحة يضيف عبأً اقتصاديا آخر، يمثل فى تخوف الشركات والدول من ضخ استثمارات ضخمة فى مستقبل غير معلوم و مضمون.

وفى تقرير للإندبندنت العربية بتاريخ 25 مارس 2020 تحدثت فيه الصحيفة بأن كورونا يدفع بشركات ضخمة نحو الإفلاس نتيجة لانخفاض الارباح وتزايد الديون ويتوقع التقرير أنه مع تفاقم الأزمات المصاحبة لانتشار فيروس كورونا المستجد تحولت الأزمة من مجرد كساد وركود عنيف إلى أزمة أكبر تتمثل فى انهيار شركات ضخمة وإعلان إفلاسها.[13]

تشير العديد من التقارير إلى أن أزمة كورونا لم تثبت فشل العولمة فحسب بل أثبتت مدى هشاشتها وزيف الكثير من الحجج التي سيقت لتبريرها، فمع بداية الوباء سارعت جميع الدول التى روجت للعولمة وإستفادت منها إقتصاديا وإستراتيجيا إلى الإنغلاق إلى الداخل والحد من السفر وإغلاق حدودها وتخزين الإمدادات الطبية، وترى صحيفة «Foreign Affairs» الأمريكية بأن " كورونا يقتل العولمة التى نعرفها " وأن هذا الوباء يعتبر هدية للقوميين وتتوقع أن يكون له آثار طويلة المدى على حرية الحركة للأفراد والبضائع.

من ناحية ثانية ترى بعض التقارير المهمة أنه بينما كانت العولمة تخدم أنظمة رأسمالية دولية على حساب الفقراء فى العالم الثالث فإن كورونا قد تخطى تلك الفوارق الطبقية وأوجد ما يمكن تسميته بـ "إشتراكية المرض" بحيث أصبح الفقير والغنى معرضين بنفس الدرجة لهذا الوباء الذى أصبح عابرا

[11] لورا جونز، فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي -https://www.bbc.com/arabic/business 52077280 تاريخ الاطلاع 2020/06/03.

[12] أحمد عبد العليم حسن " إتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا" مجلة المستقبل، العدد 06 افريل 2020، الإمارات العربية المتحدة، ص 14.

[13] المرجع نفسه، ص 15.

للطبقات الاجتماعية بكل درجاتها وتصنيفاتها هذا الوضع قد جعل الجميع متساويين من حيث العجز أمام مواجهة هذا الوباء.

في ضوء هذه التغيرات الإجتماعية والإقتصادية الكبرى والمتسارعة التي أحدثها وباء كورونا تتشكل عالميا ظاهرتان مهمتان لهما أثر كبير على العالم النامي وهما تصاعد صراع القوى الكبرى على قيادة العالم، وانشغال تلك القوى بنفسها وانغلاقها إلى حد كبير نحو الداخل.

تشير العديد من التقارير إلى أن صراع القوى الكبرى قد ازدادت حدته بعد هذا الوباء نظرا للتفاوت الكبير في حجم الضرر المتوقع أن يلحق بهذه القوى، وفي مدى قدرة المجتمعات على تحمل تبعات هذه الأضرار نظرا للتفاوت الكبير في طبيعة نظمها السياسية والإقتصادية، وترى هذه التقارير بأن من يخرج أولا من محنة كورونا سيتمكن من تحقيق نقاط هائلة على سلم السيطرة وهو ما ستتبدل معه الكثير من التحالفات وظهور تكتلات إقتصادية وسياسية جديدة.

من ناحية ثانية فقد جعل الفيروس هذه القوى منكفئة على نفسها إلى حد كبير كما أنه قد قلص تطلعاتها وقدراتها الاستعمارية فبجانب إنشغال الجيوش في المشاركة في عمليات مجابهة الوباء داخليا، فإن انتشار الوباء داخل أفراد الجيوش وخاصة على حاملات الطائرات، يحد بشكل كبير من سطوتها العسكرية الخارجية، فمن المتوقع أن تتقلص الأطماع الاستعمارية للقوى الكبرى لصعوبة تحقيقها كما أنها قد صارت أكثر حاجة إلى التعاون لتحقيق نمو إقتصادي أفضل، كما أن الخيار العسكري في حل نزاعاتها أو تحقيق أطماعها قد صار أبعد مما كان عليه في أي وقت مضى.

الخاتمة:

يمكن القول مما سبق فإن الفجوة التنموية بين العالمين المتقدم والنامي قد بدأت في التناقص نتيجة لإنخفاض إنتشار كورونا وإنخفاض كلفته الإقتصادية في العالم النامي مقارنة بالعالم المتقدم.

أعاد تفشي فروس كورونا مسألة الحدود الوطنية من جديد إلى الواجهة، حيث استعادت العواصم السيادة الوطنية في القارة الأوروبية بشكل فعال دون طلب الإذن من الإتحاد الأوروبي إلى اتخاذ إجراءات مثل إغلاق الحدود الوطنية، وهو ما يحمل رمزية كبيرة تعزز من فكرة "عودة الدولة"، ولذا فقد تميل الدول إلى الاحتفاظ بحدود صلبة بعد نهاية فيروس كورونا خاصة في ظل الاحباط من دعم التكتلات الاقليمية في مواجهة تفشي الفيروس لا سيما في القارة الاوروبية مع تصاعد الخلافات بين الدول الاتحاد حول الطريقة المثلى لتحجيم التداعيات السلبية للفيروس.

تصدر قضايا السياسات الدنيا(Politics Low) من المرجح أن تتسم مرحلة ما بعد كورونا، بتصاعد قضايا السياسات الدنيا لتحتل الأولوية في ظل ما كشفته أزمة كورونا من أهمية إيلاء الأولوية لقضايا مثل الصحة والتعليم والعمل وتشر بعض التقديرات إلى أن المرحلة المقبلة من المرجح أن تشهد تصدرا لقضايا الصحة العامة، جنبا إلى جنب مع العمل على تقليل البطالة التي تزايدت بشكل كبر إثر تفي

كورونا،وتعزيز الإهتمام بالبحث العلمي ومستويات التعليم في الدول المتخلفة.

تدعيم البنية التكنولوجية كشفت أزمة تفشي فروس كورونا النقاب عن ضعف البنية التحتية لتكنولوجيا الإتصالات في العديد من البلدان والمجتمعات، ما عزز الطبيعة الحرجة لهذه البنية التحتية، وقد أظهرت الأزمة أيضا هشاشة نظم المعلومات أمام التضليل والتلاعب الأجنبي، كما أثارت أيضا مخاوف تتعلق بالخصوصية إزاء زيادة استخدام الحكومة للتكنولوجيا لتتبع وإدارة تفشي فروس كورونا.

ومن المرجح أن يتم إعادة فتح باب النقاش مرة أخرى حول المخاوف من المراقبة الحكومية، وحماية المعلومات الشخصية والخصوصية، ودور الحكومة في قطاعات الإقتصاد والأعمال، والعالقة بين الحكومات المحلية والاتحادية وحتى الوطنية، والسيادة الإلكرتونية الوطنية. ومن المتوقع أيضا زيادة الإهتام بتمويل وإدارة البنية التحتية للإتصالات وتكنولوجيا المعلومات مع تصاعد الدعوات المزيد من التمويل الوطني والسيطرة على الشبكات.

هذه المتغيرات توفر فرصة نادرة لصياغة نظام عالمي جديد أكثر عدلا إذا إن التفاوض في هذه الحالة لن يكون بين منتصر ومهزوم كما كانت الحال عند صياغة النظام العالمي الحالي، بل سيكون بين مهزوم ومهزوم جدا هذا الوضع يوفر فرصة نادرة للعالم النامي للضغط لصياغة نظام دولي أكثر عدلا من الناحية الاقتصادية والإستراتيجية.

قائمة المراجع :

- **الكتب :**

1- غراهام أليسون حتمية الحرب بين القوة الصاعدة والقوة المهيمنة " هل تنجح الصين وأمريكا في الإفلات من فخ ثيوسيديدنز،(تر: إسماعيل بهاء الدين سليمان، دار الكتاب العربي بيروت لبنان.(

2- جوزيف ناي هل إنتهى القرن الأمريكي (تر : محمد إبراهيم العبد الله، العبيكان للنشر المملكة العربية السعودية.(

- **المجلات :**

1- أحمد عبد العليم حسن، " إتجاهات تغير أدوار الدول القومية في مرحلة ما بعد كورونا" مجلة المستقبل، العدد 06 أفريل 2020، الإمارات العربية المتحدة.

2- علي صلاح، ملامح جديدة للإقتصاد العالمي في مرحلة ما بعد كورونا مجلة المستقبل، العدد: 04، 13افريل 2020، الإمارات العربية المتحدة.

- **الروابط الإلكترونية المتخصصة:**

1- العالم الذي صنعته أميركا مراجعة عمرو عبد العاطي لكتاب روبرت كاغان في كتابه "العالم الذي صنعته أميركا" متحصل عليه من الرابط https://studies.aljazeera.net/ar/bookrevisionl

2- محمد علي السقاف، التحولات المحتملة للعلاقات الدولية بعد جائحة «كورونا» متحصل عليه من الرابط https://aawsat.com/home/article/2333121/%D

3- وزير برازيلي يتهم الصين:كورونا جزء من خطة للسيطرة على العالم متحصل عليه من الرابط : https://www.skynewsarabia.com/world/84%D9%

4- أوروبا تغرق في كارثة اقتصادية بسبب تفشي كورونا وسيول تتنفس الصعداء متحصل عليه من الرابط https://alghad.com/%D8%A3%D9%88%D8%

5- لورا جونز، فيروس كورونا: دليل تداعيات الوباء على الاقتصاد العالمي https://www.bbc.com/arabic/business-52077280

العمارة الخضراء وأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد 2019: اية علاقة؟

الباحث الاول : مناد إشراق طالبةدكتوراه قانون دولي عام، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة يحي فارس –المدية-

الباحث الثاني: هارون أوروان أستاذ محاضر-أ- بكلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة المدية.

الملخص:

العمارة الخضراء أو ما يطلق عليها بالعمارة المستدامة هي في الأساس عبارة عن مباني مصصمة خصيصا للحفاظ على البيئة وصحة الإنسان وتعتمد هذه المباني أساسا على موارد طاقوية تحافظ على البيئة وعلى الاستدامة البيئية كما تكفل هذه الأخيرة احترام الطبيعة التي يعيش فيها الإنسان .

إن أزمة جائحة كورونا التي ألمت بالعالم كشفت عن أهمية العمارة الخضراء في الحد والتقليل من اثار هذه الجائحة وهذا لما لها من تأثير مباشر على صحة الأفراد ومنع انتشار العدوى الفيروسية .

ولهذانهدف من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على العمارة الخضراء، وأهميتها في ظل جائحة كورونا، وعرض تجربة الصين كنموذج رائج في هذا النوع من العمران، والقيام أيضا بتسليط الضوء على جهود المجلس الأمريكي للمباني الخضراء في مكافحة هذه الجائحة.

الكلمات المفتاحية:

العمارة الخضراء،العمران، الصحة، الاستدامة البيئية، الجائحة، فيروس كورونا

الملخص باللغة الأجنبية :

Green architecture or what's called basically a building designed is specifically for the preservation of the environment and human health, and these buildings are based mainly on energy resources that preserve the environment and environmental sustainability, and the latter ensure respect for the nature in which man lives.

The corona pandemic crisis that has afflicted the world has revealed the importance of green architecture in reducing the effects of this pandemic and this is because it has a direct impact on the health of individuals and preventing the spread of viral infections.This research paper aims to highlight green architecture and its importance in the context of the Corona pandemic.

Besides, displaying China's experience as a popular model for this type of construction, and highlighting the efforts of the American Green Building Council in combating this pandemic.

Key words :
Green Architecture, Urbanization, Health, Environmental Sustainability, Pandemic, Coronavirus

مقدمة:

العمارة هو نظام متكامل قانوني هندسي لتصميم وبناء مختلف البنايات أيا كان الغرض من إنشائها سواء السكن أو الاستثمار وما إلى ذلك.

وتجدر الإشارة إلى أن التطور التكنولوجي الهائل الذي عرفه العالم في السنوات الأخيرة غير العديد من مفاهيم التعمير فأصبح لدينا عمران تقليدي وعمران أخضر هذا الأخير الذي نحن بصدد دراسته.

فالعمارة الخضراء هي عمارة تعتمد في إنشائها أساسا على الاستدامة البيئية والحفاظ على البيئة وصحة الإنسان وتوفير كافة حاجياته وإشباعها .

لقد شهدت أواخر سنة 2019 إلى غاية كتابة هذه السطور، ظهور أزمة صحية تتمثل في جائحة فيروس كورونا المستجد 2019(كوفيد 19) عصفت بالعالم أجمع وأثرت على جميع ميادين الحياة البيئية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

هاته الجائحة التي أصابت وتصيب عدد كبير من البشر حول العالم والذي بلغ 11,536,302 شخص الى حد الساعة كما حصدت العديد من الأرواح 536,309ألف حالة وفاة[1]، هي التي كشفت على أهمية العمارة الخضراء نظرا للكثير من المشاكل العمرانية التي ظهرت في هذه المرحلة والتي تستلزم على الدول التوجه لهذا النوع من العمران لأنه الحل الوحيد لبيئة صحية متوازنة لما يتميز به هذا النوع من العمران مقارنة بالعمران التقليدي وهذا ما أظهرته العديد من الدراسات وخاصة دراسات حول العمارة الخضراء في الصين والتي تعد نموذجا رائجا في هذا النوع من العمران.

في ظل هذه هذه الأزمة تظافرت الجهود الدولية من اجل مكافحة هذه الجائحة نذكر منها جهود المجلس الأمريكي للمباني الخضراء والذي يعد من بين أهم المنظمات الغير الحكومية المهتمة بمجال العمران الأخضر والذي أطلق العديد من الاستراتيجيات والإجراءات الهدف منها الحد من هذه الأزمة.

1- ايهاب الجنيدي، فيروس كورونا «كوفيد-19» الأحد 5 يوليو| عدد الإصابات والوفيات في العالم والدول العربية، https://arabia.as.com، اطلع عليه بتاريخ 2020/07/05، الساعة 23:14.

فأزمة جائحة فيروس كورونا المستجد 2019 هي التي أظهرت أهمية هذا النوع من العمران الذي هو محل دراستنا هاته.

ومن هذا ما يجعلنا نطرح الإشكال التالي: إلى أي مدى تساهم العمارة الخضراء في التصدي جائحة فيروس فيروس كورونا المستجد 2019؟

والذي يندرج تحته العديد من التساؤلات ومنها:

- ماهي العمارة الخضراء؟
- ماهي جائحة فيروس كورونا المستجد2019؟
- ماهي المشاكل العمرانية التي ظهرت خلال هاته الجائحة؟
- كيف ساهمت العمارة الخضراء في الصين في الحدمن انتشار هذه الجائحة؟
- ماهي اهم جهود المنظمات العمرانية المبذولة خلال جائحة كورونا؟

معتمدين في ذلك على المنهج التحليلي الاستقرائي كونه المنهج المناسب لهذا النوع من الدراسة.

ومن اجل الاجابة على هذا الإشكال والتساؤلات المطروحة، نتبنى الخطة التالية والمقسمة الى مقدمة و ثلاث مباحث،يندرج تحت كل منهم مجموعة من المطالب والفروع وخاتمة، المبحث الأول بعنوان: : العمران الاخضر نموذج العمران الحديث ، المحبحث الثاني: دور العمران الاخضر في الحد من جائحة فيروس كورونا المستجد 2019، اما المبحث الثالث فبعنوان: دور المنظمات العمرانية الغير حكومية في مكافحة جائحة فيروس كورونا (المجلس الامريكي للابنية الخضراء نموذجا) .

وهذا من اجل بلوغ الهدف المرجو من الدراسة ألا وهو تسليط الضوء على العمارة الخضراء، وأهميتها في ظل جائحة كورونا وعرض تجربة الصين كنموذج رائج في هذا النوع من العمران، وكدلك القيام بتسليط الضوء على جهود المجلس الأمريكي للمباني الخضراء في مكافحة هذه الجائحة.

المبحث الأول: العمران الاخضر نموذج العمران الحديث:

يعد مفهوم العمارة الخضراء من المفاهيم الحديثة في مجال العمران والذي يهدف أساسا للحفاظ على البيئة والتعامل معها بشكل أفضل وهذا من اجل استدامتها والحد من مشاكل التلوث والحد من إهدار الموارد الطاقوية الطبيعية وإيجاد بدائل طاقوية مستدامة والاستفادة منها في مجال العمران ولهذا سحديد في هذا المبحث، مفهوم العمارة الخضراء و المبادئ التي يرتكز عليها هذا النوع من العمران وسنتطرق إلى فوائد وأهداف العمارة الخضراء وهذا من خلال المطالب و الفروع التالية:

المطلب الأول: تعريف العمارة الخضراء واهم المبادئ التي ترتكز عليها:

من الضروري في بداية هذا المحور أن نقوم بتحديد مفهوم العمارة الخضراء واهم الركائز التي يعتمد عليها هذا العمران من خلال النقاط التالية:

الفرع الاول: مفهوم العمارة الخضراء:

تشكل العمارة الخضراء نهج معماري شامل بينما تشكل المباني المستدامة ممارسة وتطبيق للوصول لديمومة البناء.

العمارة الخضراء بوصفها نهج لابد أن تبدأ من المرحلة الأولى للبناء أما الاستدامة بوصفها تطبيق يمكن أن تبدأ من مرحلة معينة وقد تبدأ من الصفر.

وهناك مجموعة مجموعات من التعريفات نذكر منها:

- **العمارة الخضراء**: في منظومة عالية الكفاءة تتوافق مع محيطها الحيوي بأقل أضرار جانبية، فهي الدعوة إلى التعامل مع البيئة بشكل أفضل يتكامل مع محدداتها، تسد أوجه نقصها أو تصلح عيبها أو تستفيد من ظواهر هذا المحيط البيئي ومصادره، ومن هنا جاء وصف هذه العمارة بأنها (خضراء) مثلها كالنبات الذي يحقق النجاح في مكانه حيث أنه يستفيد استفادة كاملة من المحيط المتواجد فيه للحصول على متطلباته الغذائية فالنبات كلما ازداد عمرا ازداد طولا فهو لم يخلق مكتملا منذ بدايته حتى يصل إلى مرحلة الاستقرار، ومن هذه الناحية بالذات اقترن اسم العمارة الخضراء بمرادف آخر وهو التصميم المستدام (Sustainable Design

أن تفعيل تطبيق مفاهيم العمارة الخضراء وممارسات الاستدامة في صناعة البناء لا يمكن أن يتم إلا عن طريق المعماريين و المهندسين المؤهلين في هذا المجال، وهو ما سيقود إلى إيجاد الحلول الملائمة المشاكل البيئية والاقتصادية والوظيفية.

العمارة الخضراء نهج البيئة المبنية ويشمل اتباع نهج شامل لتصميم المباني. كل الموارد التي تنخل مبلى ، سواء كانت مواد الوقود أو مساهمة المستخدمين تحتاج إلى النظر في حال العمارة المستدامة و من المقرر أن تنتج. المباني[2] الخضراء المنتجة حل ينطوي على كثير من القضايا والاحتياجات المتضاربة. كل تصميم الآثار البيئية المترتبة على هذا القرار، تدابير للمباني الخضراء يمكن تقسيمها إلى مجالات هي:

- الحد من استخدام الطاقة.
- التقليل من التلوث والضرر البيئي.

-إن " العمارة الخضراء " " والمباني المستدامة " ليست ترفاً أكاديميا ، ولا توجهاً نظرياً أو أماني وأحلام لا مكان لها من الواقع ، بل إنها تمثل توجها تطبيقياً عالميا وممارسة مهنية واعية بدأت تتشكل ملامحها وأبعادها.3

الفرع الثاني: مبادئ العمارة الخضراء:

ان المبادئ التي ترتكز عليها العمارة الخضراء هي :

---

[2]- م.لورانس الطحان،تطبيق معايير العمارة الخضراءعلى الابنية القائمة من عام 1950 الى عام 1970 حالة دراسية (شارع بغداد)، مذكرة ماجستير في علوم البناء والتنفيذ، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق،2014/12/21 ص9

3-م.لورانس الطحان، المرجع السابق، ص9.

1. **الحفاظ على الطاقة:**

المدينة يجب أن تصمم وتشيد بأسلوب يتم فيه تقليل الاحتياج للوقود الحفري والاعتماد بصورة أكبر على الطاقات الطبيعية إن من أهم ما يمكن أن نستفيده من مبادئ المدينة التقليدية لترشيد الطاقة هو عنايتها بالظل في جميع أجزائها ومكوناتها ونسيجها العمراني فالظل يعتبر من أهم العوامل المساهمة في توفير الطاقة بنسبة يمكن أن تصل لأكثر من 30 %[4]

2. **التكيف مع المناخ:** يجب أن تتكيف المدينة مع المناخ وعناصره المختلفة، المدينة تصبح جزءا من البيئة و أن تواجه الضغوط والمشكلات المناخية وفي نفس الوقت تستعمل جميع الموارد المائية والطبيعية المتاحة من أجل تحقيق راحة الإنسان داخل المدينة بحيث تصبح متوازنه مناخيا5.

3. **التقليل من استخدام الموارد الجديدة**

مراعاة التقليل من استخدام الموارد الجديدة في المدينة، فقلة الموارد على مستوى العالم لإنشاء مباني للأجيال القادمة خاصة مع الزيادات السكانية المتوقعة و للاهتمام بتطبيق هذا المبدا بأساليب وأفكار مختلفة ومبتكرة، مع مراعاة استخدام مواد البناء والمنتجات التي تؤدي لحفظ البيئة عالميا. [6]

4. **احترام الموقع:**

الهدف الأساسي من هذا المبدأ أن يطأ المبنى الأرض بشكل وأسلوب لا يعمل على إحداث تغيرات جوهرية في معالم الموقع، ومن وجهة نظر مثالية ونموذجية أن المبنى اذا تم إزالته أو تحريكه من موقعه فان الموقع يعود كسابق حالته قبل أن يتم إنشاء المبنى .

عدم إحداث تغيير جذري في موقع البناء والاستفادة القصوى مما توفره البيئة المحيطة، ومن هنا جاء وصف هذه العمارة بأنها (خضراء) مثلها كالنبات الذي يحقق النجاح في مكانه حيث أنه يستفيد استفادة كاملة من المحيط المتواجد فيه للحصول على متطلباته[7] .

واجب المعماري هنا تصميم مبنى يتفاعل مع البيئة التي تحتويه ويتمثل ذلك باستخدام مواد البناء المتوفرة في البيئة المحيطة وعدم طرح مخلفات البناء فيها، وذلك عن طريق إهتمام التصميم بتوفير برامج

---

[4]- منال عبدالعزيز، محمد عبدالله،مفهوم المدينة الذكية المستدامة وامكانية تطبيقها علي مدينة وادمدني بالسودان، مذكرة ماجستير في الهندسة المعمارية تخصص التصميم الحضري، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا كلية الدراسات العليا، 2018، ص22.

5-منال عبدالعزيز، محمد عبدالله، المرجع السابق، ص22.

[6]- منال عبد العزيز، المرجع نفسه،ص23

[7]- محمد هيثم بصيص، مبادئ العمارة الخضراء وعناصر العمارة التقليدية، ورشة عمل بعنوان دور العمارة التقليدية فيدعم العمارة الخضراء، جامعة تشرين كلية الهندسة المعمارية قسم التصميم العمراني، http://www.tishreen.edu.sy/sites/default/files/Advertisement/10.pdf، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/29، الساعة 13:14

للتخلص من المخلفات الصلبة وإعادة تدوير مخلفات الهدم والاستفادة من مخلفات هدم المباني الأخرى، كما أن أحد الأساليب الاخرى لتقليل استخدام الموارد الجديدة هو إعادة استعمال الفراغات والمباني لوظائف وأنشطة أخرى[8].

5. **التصميم الشامل**

يجب أن تراعي بصورة متكاملة في أثناء عملية تصميم أو تخطيط المدينة أن يتوافق مع العادات وتقاليد المجتمع الذي يستعمل هذا المدينة مهما كانت الوظيفة التي تؤديها ويمس شخصية المجتمع واتزان الأفراد فيه من الناحية الصحية والنفسية.

6. **احترام المتعاملين والمستعملين**

وهم الفئة المستهدفة من التصميم فالاهتمام بالبعد الإنساني وملائمة المدينة لوظيفتها ومراعاه خصوصية الأفراد واحتياجاتهم المختلفة و من الواقع البيئي ، مع عدم تجاهل تحقيق الفائدة للفنات المحروم (معوقين - فقرا ء)[9]

المطلب الثاني: العمارة الخضراء : اهدافها، خصائصها، فوائدها

سنتطرق في هذا العنصر الى مجمل الخصائص التي تتميز بها العمارة الخضراء، واهداف هذه الاخيرة بالاضافة الى فوائدها وذلك من خلال النقاط التالية:

الفرع الاول: أهداف العمارة الخضراء:

للعمارة الخضراء مجموعة من الاهداف وهي:

1. كفاءة استخدام الموارد.
2. تحقيق الكفاءة في استخدام الطاقة (بما فيها للحد من انبعاثات غازات الدفيئة)
3. منع التلوث (بما فيها جودة الهواء في الأماكن المغلقة والحد من الضوضاء)
4. تحقيق الانسجام مع البينة (بما في ذلك التقييم البيئي)
5. وتهج متكامل على صعيد شامل (بما في نظام الإدارة البينية) ويشمل بناء المستدامة النظر في كامل دورة حياتها من المباني ، واضعا في نوعية البيئة والجودة الفنية والقيم في المستقبل في الاعتبار[10].

الفرع الثاني: خصائص المباني الخضراء:

السمات الاساسية في المباني الخضراء التشديد على حماية التوازن البيئي الموجود، وتحسين البيئات التي قد تكون قد تضررت في الماضي. عادة ما تشيد المباني الخضراء في الأراضي الحساسة بيئيا، مع أخذ التدابير اللازمه لاستعادة الحياة النباتية. والمباني الخضراء أيضا تستفيد من أقل قدر ممكن من

---

[8]- محمد هيثم بصيص، المرجع السابق، اطلع عليه بتاريخ 2020/05/29، الساعة 14:14.

9- منال عبدالعزيز، المرجع السابق، ص23.

10- م.لورانس الطحان، المرجع السابق، ص10.

المواد، من خلال تصميم جيد واهتمام بإزالة المواد غير الضرورية في التشطيبات. وبالإضافة إلى ذلك، بناء تلك المباني يرشد في استخدام المواد وكذلك إعادة تدوير المياه.[11]

كفاءة استخدام الطاقة هي واحدة من أهم العوامل في تصميم المباني الخضراء. من الاختيار الدقيق للنوافذ، والعزل جيد للحفاظ على درجة حرارة الهواء، عزل مواسير التكييف، والوضع الصحيح لعوازل البخار والهواء، واستخدام الطاقة النظيفة في التدفئة والتبريد، تجعل المبنى كفء في استخدام الطاقة. استعمال الطاقة المتجددة، مثل طاقة الرياح، والطاقة الشمسية أو الطاقة الحيوية، لتلبية الاحتياجات من الطاقة تقلل إلى حد كبير من البصمه الكربونيه لهذه المباني.

البيوت الخضراء تشدد على الحفاظ على الماء باستخدام أنظمة أكثر كفاءة لضخ المياه واعادة استعمالها، ترشيد المياه يعد خاصية أخرى مميزة للمباني الخضراء والتي تساعد في تخفيض الاثار الضارة لاستعمال المياه على البيئة المحيطة كالبيئات البحرية مثلا.

وقد أسهمت الزيادة في الأمراض التنفسية والحساسية والمواد الكيميائة التي تطلق الغازات في الهواء، في زيادة الوعي على أهمية الهواء داخل المنازل. المباني الخضراء تركز ايضا على تقليل الأمراض التنفسيه والحساسية عن طريق تحسين الهواء داخل المنازل عن طريق التحكم في مصادر التلوث وتقليلها والقضاء عليها من خلال التنقية والترشيح[12].

الفرع الثالث: فوائد العمارة الخضراء:

تسعى المباني الخضراء إلى المحافظة على البيئة والى تحقيق كفاءة عالية في استهلاك المصادر، (مثل المياه والطاقة ومواد البناء وغيرها) خلال كامل حياة تلك المباني، ولهذا فإن للمباني المستدامة فوائد كثيرة يمكن ايجازها في الآتي[13]:

أولا: الفوائد البيئية: تتمثل الفوائد البيئية للمباني المستدامة في التالي

- المحافظة على المصادر الطبيعية (مثل الطاقة وغيرها.)
- تقليل حجم النفايات الناتجة
- تحسين نوعية الهواء والمياه (داخل المباني وخارجها.)
- تحسين البيئة الخارجية وحماية التنوع االحيائي والأنظمة الايكولوجية المختلفة والحفاظ عليها .

---

[11]- سلمان زافر، خواص الابنية الخضراء، https://www.ecomena.org/green-buildings-ar/?fbclid=IwAR2AStIn3Bm73fu4ZUjGCvOnmBHCM6dQzN_SMVUSLNxMKPaKKCSDgFEj7Uw، 2017/11/17، اطلع عليه يوم 2020/05/31، الساعة 18:12.

[12]-سلمان زافر،،المرجع السابق، اطلع عليه يوم 2020/06/01، الساعة 10:12.

[13]-قعيد لطيفة، يونس مراد، المباني الخضراء (العمارة الخضراء) دراسة حالة دبي للاستدامة العقارية، مجلة تشريعات التعمير، العدد الثالث سبتمبر2017، جامعة ابن خلدون تيارت، ص144.

ثانيا: الفوائد الاقتصادية: تتمثل الفوائد الاقتصادية للمباني المستدامة فيما يلي

- تقليل تكلفة تشغيل المباني (من خلال استعمال تقنيات طاقة متجددة.)
- تحسين الكفاءة الاقتصادية لدورة حياة المباني .
- رفع انتاجية مستخدمي هذه المباني المستدامة من خلال تتحسين جودة المكان البيئية
- .تطوير أسواق المنتجات المستدامة والتقنيات والخدمات المرتبطة بها وتوسيعه

ثالثا: الفوائد الاجتماعية: تتمثل الفوائد الاجتماعية للمباني المستدامة في الآتي

- توفير درجة عالية من الراحة للمستخدمين
- الرفع من المستوى الجمالي لهذه المباني[14] .
- تحقيق الضغوط على شبكات البنى التحتية المحلية .
- تحسين نوعية الحياة بشكل عام.[15]

المحبحث الثاني: دور العمران الاخضر في الحد من جائحة فيروس كورونا المستجد 2019:

تعد جائحة كورونا أزمة عالمية كبرى يعاني منها العالم أجمع وتفشي هذا الفيروس وسرعة انتشاره بين البشر يشكل تهديدا كبيرا على حياتهم، ولهذا وجب التفكير في ايجاد حلول وسياسات للحد من إنتشاره .

ولمنع انتشار هذا الفيروس والتحكم فيه قامت الدول بانتهاج العديد من السياسات للوقاية منه، كفرض الحجر الصحي في المساكن.

ونظرا لاختلاف انواع العمران في الدول سنقوم في هذا المحور بتحديد مفهوم جائحة كورونا، ودراسة اثر العمارة الخضراء في مكافحة هذه الجائحة بالاضافة الى دراسة جهود المنظمة الامريكية للمباني الخضراء في ظل هذه الجائحة وذلك من خلال مايلي:

المطلب الاول : جائحة فيروس كورونا المستجد 2019:

جائحة فيروس كورونا او مايطلق عليه ايضا جائحة فيروس كوفيد19، هي جائحة سريعة الانتشار ومهددة لحياة الانسان ومن اجل دراسة هذا العنصر وجب علينا تحديد مصطلحات هذه الجائحة ومراحلها من خلال النقاط التالية:

الفرع الاول: تعريف الجائحة والفرق بينها وبين الوباء:

سنعرض في هذا الفرع مفهوم الجائحة و كذلك الفرق بين هاته الاخيرة و الوباء:

اولا: مفهوم الجائحة:

سنقوم في هذه النقطة بتحديد مفهوم الجائحة لغة واصطلاحا فيما يلي:

---

[14]- قعيد لطيفة، المرجع نفسه، ص155

[15]- قعيد لطيفة، يونس مراد، المرجع السابق، ص155.

1. **لغة:**

جاء في معجم اللغة العربية المعاصرة في معنى الجائحة:] مفرد]: ج جائحات وجوائحُ:

•داهية، مصيبة تحلُّ بالرَّجل في ماله فتجتاحه كلَّه "أصابته جائحةٌ هذا العام" رفْع الحوائج أشدُّ من نزول الجوائح- سنة جائحة: جَدْبة، غبراء، قاحلة.

•(فق) ما أذهب الثَّمرَ أو بعضَه من آفة سماويّة "أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ [حديث]: نهى عن أخذ صدقة ممّا تبقّى من المحصول المصاب بآفة سماويّة"

اما في المغرب في ترتيب المعرب :

الْجَائِحَةُ

الْمُصِيبَةُ الْعَظِيمَةُ الَّتِي تَجْتَاحُ الْأَمْوَالَ أَيْ تَسْتَأْصِلُهَا كُلَّهَا وَسَنَةٌ جَائِحَةٌ جَدْبَةٌ (وَمِنْهُ فِي السِّنِينَ الْجَوَائِحِ وَعَنْ الشَّافِعِيِّ- رَحِمَهُ اللَّهُ - هُوَ كُلُّ مَا أَذْهَبَ الثَّمَرَةَ أَوْ بَعْضَهَا مِنْ أَمْرٍ سَمَاوِيٍّ وَمِنْهُ الْحَدِيثُ [أَمَرَ بِوَضْعِ الْجَوَائِحِ][16] أَيْ بِوَضْعِ صَدَقَاتِ ذَوَاتِ الْجَوَائِحِ عَلَى حَذْفِ الِاسْمَيْنِ يَعْنِي مَا أُصِيبَ مِنْ الْأَمْوَالِ بِآفَةٍ سَمَاوِيَّةٍ لَا تُؤْخَذُ مِنْهُ صَدَقَةٌ فِي الْإِبَاقِ.[17]

2. **اصطلاحا:**

الجائحة هي وباء ينتشر في مساحة كبيرة قد تتسع لتضم كافة أرجاء العالم، ويصيب أعدادا كبيرة من الأشخاص بسبب طبيعته السريعة المعدية.

ويعرف ايضا:

يقول دان إبشتاين ، المتحدث باسم منظمة الصحة للبلدان الأمريكية ، وهي مكتب إقليمي لمنظمة الصحة العالمية: "إن الوباء هو في الأساس وباء عالمي - وباء ينتشر في أكثر من قارة".[18]

ثانيا: الفرق بين الوباء والجائحة:

تعرّف منظمة الصحة العالمية الوباء بأنه "انتشار مرض بشكل سريع في مكان محدد"، أما الوباء العالمي أو ما يسمى (الجائحة) فهو "انتشار الوباء بشكل سريع حول العالم".

ويجب أن يكون المرض معدياً لتحقيق شروط وصفه بالوباء، فانتشار النوبات القلبية مثلاً لا يعد وباء، كما أن وصف الوباء لا يعني بالضرورة أن المرض فتاك، أو سيوقع الكثير من الضحايا.

---

[16]- عرب ديكت، https://www.arabdict.com/ar، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/20، الساعة 15:14.

[17]-عرب ديكت، المرجع السابق، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/20، الساعة 17:14.

[18]- https://www.webmd.com/cold-and-flu/features/what-is-pandemic#2، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/18، الساعة 03:14.

بالرغم من أن علم الأوبئة يضع حدوداً دنيا نستطيع عندها تصنيف مرض ما على أنه تفشٍّ أو وباء أو جائحة، إلا أنه كثيراً ما يتم الخلط بين هذه المصطلحات حتى بين علماء الأوبئة أنفسهم.

وذلك لأن بعض الأمراض قد تصبح منتشرة أكثر أو مميتة أكثر بمرور الوقت، بينما يقل انتشار وخطورة أمراض أخرى، ما يجبر مراكز السيطرة على الأمراض والوقاية منها على تعديل نماذجها الإحصائية.

وبعد أن بقي فيروس كورونا لشهور مصنفاً على أنه "وباء"، صنفته منظمة الصحة العالمية مؤخراً على أنه "وباء عالمي" أو "جائحة".[19]

الفرع الثاني: مراحل إعلان الجائحة ومفهوم جائحة فيوس كورونا المستجد 2019:

هناك مراحل معينة من أجل إعلان أن الوباء قد اصبح جائحة، وهذا ما سنعرضه في هذا الفرع بالاضافة اى عرض مفهوم جائحة فيروس كورونا المستجد 2019:

اولا: مراحل اعلان الوباء:

مراحل إعلان ان الوباء اصبح جائحة هي ست مراحل :

قد وصفت منظمة الصحة العالمية (WHO) الستة المراحل من الفيروسات الجائحة :مراحل إعلان ان الوباء اصبح جائحة هي ست مراحل : و قد وصفت منظمة الصحة العالمية (WHO) الستة المراحل من الفيروسات الجائحة:

مراحل إعلان ان الوباء اصبح جائحة هي ست مراحل : و قد وصفت منظمة الصحة العالمية (WHO)الستة المراحل من الفيروسات الجائحة :

- ظهور الفيروس في الحيوانات، ولكنه لا يسبب عدوى للبشر
- ظهور الفيروس في البشر.
- العثور على مجموعات صغيرة من الإصابات بهذا المرض ، لكنه لا ينتشر بسرعة[20].
- انتقال الفيروس من إنسان إلى إنسان، وانتشار المرض داخل المجتمع.
- انتشار الفيروس إلى بلدين على الأقل. و أصبحت (الجائحة) على وشك الحدوث.

[19]-جامعة الفلاح، ما الفرق بين الجائحة والوباء، https://afu.ac.ae/ar/posts/%D9%85%D8%A7، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/21، الساعة 22:13.

[20]- محمد جمال، ما الفرق بين "الوباء" و"الجائحة"؟ ولماذا صنفت "الصحة العالمية" كورونا وباءً عالميًا؟، 2020/3/16، https://amrkhaled.net/Story/1030988/%D9%85%D8%A7 ، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/22، الساعة 01:03.

- المرض أصبح جائحة كاملة بعد أن انتشر في أقاليم أو قارات مختلفة[21].

ثانيا: تعريف جائحة فيروس كورونا المستجد 2019:

فيروسات كورونا هي مجموعة من الفيروسات التي يمكنها أن تسبب أمراضًا مثل الزكام والالتهاب التنفسي الحاد الوخيم (السارز) ومتلازمة الشرق الأوسط التنفسية (ميرز). تم اكتشاف نوع جديد من فيروسات كورونا بعد أن تم التعرف عليه كمسبب لانتشار أحد الأمراض التي بدأت في الصين في 2019.

يُعرف الفيروس الآن باسم فيروس المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة كورونا 2 (سارز كوف 2). ويسمى المرض الناتج عنه مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد 19). في مارس/آذار 2020، أعلنت منظمة الصحة العالمية أنها صنفت مرض فيروس كورونا 2019 (كوفيد 19) كجائحة.[22]

المطلب الثاني: االمشاكل العمرانية في ظل جائحة فيروس كورونا المستجد 2019 ودور العمارة الخضراء في الحد منه:

ظهرت العديد من المشاكل العمرانية خلال جائحة فيروس كورونا، والتي بسببها أظهرت ايجابيات العمارة الخضراء في ظل هذه الأزمة، والصين كانت نموذجا للعمران الأخضر سنقوم بدراسته، بالإضافة إلى دراسة استراتيجة المنظمة الأمريكية للمباني الخضراء للتصدي لهذه الجائحة وهذا من خلال النقاط التالية:

الفرع الأول: المشاكل العمرانية التي ظهرت خلال جائحة فيروس كورونا المستجد 2019:

أمام المشاكل التي ظهرت خلال أزمة كورونا؛ صار من الواجب والضروري مراجعة السياسة الحضرية بعد هذه الجائحة، وينبغي أن تتم هذه المراجعة على أربعة مستويات:

-1**على مستوى البناية** :فقد فضحت أزمة كورونا وعرّت حقيقة المساكن ووضعيتها السيئة. بحيث اكتشفنا أن أغلبية المساكن صُممت لتصبح أماكن منامية ومستودعات بشرية، لأن نظام الحياة المعاصرة قائم على قضاء أوقات أطول خارجها.

كما تم اكتشاف أن شروط السكن اللائق الثلاثة (التشميس والإضاءة والتهوية) لم تكن متوفرة بالشكل المطلوب في أغلب مساكننا القانونية، أما غير القانونية (أي العشوائية) فهي تغيب فيها غالبا هذه الشروط مجتمعة أو بالمواصفات المطلوبة، مما يدعو إلى مراجعة مواصفات ومعايير هذه الشروط.

---

[21]-محمد جمال، ما الفرق بين "الوباء" و"الجائحة"؟ ولماذا صنفت "الصحة العالمية" كورونا وباءً عالميًا؟، المرجع السابق ، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/22، الساعة 05:03.

[22]-mayoclinic organisation, Coronavirus disease 2019 (COVID-19), https://www.mayoclinic.org/diseases-conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963, see at 22/06/2020, 12 :14.

ان هذه الشروط السالفة الذكر تعد من اهم الشروط الواجب توفرها في كل المساكن فنقص أحد هذه الاخيرة يعرض صحة الانسان على المدى القريب و البعيد معا الى مشاكل صحية كبيرة كنقص فيتامين د في الجسم و الاصابة بأمراض الجهاز التنفسي كالربو وغيرها الكثير من الامراض.[23]

ولهذا وجب عند التخطيط لبناء أي مسكن أو وحدة سكنية الاخذ بعين الاعتبار مراعاة هذه الشروط (وقد نبهتنا أزمة كورونا إلى أن حجم المسكن هو المشكل الكبير الذي عانت منه الأسر خلال فترة الحجر الصحي، وعليه ينبغي إضافته كشرط رابع لشروط السكن اللائق. بحيث يجب أن يكون المسكن صالحا لقضاء أطول مدة داخله دون الشعور بالازدحام والملل، وأن يكون كافيا لمزاولة التمارين الرياضية والدراسة واللعب بالنسبة للأطفال... إلخ.) فهذه الازمة التي ألمت بالعالم أجمع أظهرت أن المساكن التي تنعدم فيها الشروط الصحية تعد من أكثر الأماكن انتشارا لهذا الفيروس

(2- **على مستوى الحي:** معلوم أنه في السابق كانت المدينة تتكون من عدة أحياء، وكل حي كان يعرف تماسكا اجتماعيا، ويتوفر على عدد لا بأس به من المرافق والخدمات خصوصا خدمات القرب، وهذا ما كان يسمح له بمستوى من الاستقلالية عن باقي أجزاء المدينة.

لكن هذا المكون المجالي اندثر تقريبا، خصوصا في المدن الكبرى. ولذلك وجب إحياؤه لأنه وسيلة مهمة لتسهيل عملية الحجر الصحي خلال الجائحة، ولضمان عدم انتشار العدوى في باقي المدينة. كما سيساهم في الحفاظ على البيئة بتقليل عمليات التنقل عبر وسائل النقل المختلفة، وهو أمر صحي كذلك لأنه سيسمح بالترجل أكثر.

-3**على مستوى المدينة** :لوحظ خلال أزمة كورونا أن أكبر العوائق لمواجهة الجائحة هما: العشوائيات والكثافة السكانية المرتفعة؛ فينبغي العمل -بعد الأزمة- على المحاربة الصارمة للبناء العشوائي، وعلى أن يتم تحويل العشوائيات إلى مجالات منظمة، وكذلك التحكم في الكثافة من خلال:

–العمل على تعدد مراكز المدينة بدل أن يكون للمدينة مركز واحد.

–نشر بعض المرافق في أطراف المدن كالمركبات الرياضية والجامعات وأسواق المساحات الكبرى... إلخ.

–مضاعفة نسبة الأراضي غير المبنية وغير المعبّدة لتصل إلى 20% وفي مختلف أجزاء المدينة، وأن تكون على شكل مناطق خضراء ومتنزهات وحقول للزراعة الحضرية. وسيساهم ذلك في مواجهة الكوارث الطبيعية خصوصا الفيضانات، وكذلك في جودة الهواء.

فالدراسة الجدية للمخطط العمراني للمدن بعد انتهاء الجائحة يعد مهما وهذا من أجل التصدي مستقبلا لأي جائحة أو كارثة.[24]

---

[23]- احمد الطلحي، مدننا ما بعد جائحة كورونا، 2020/05/29، https://www.aljazeera.net/opinions/2020/5/29، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/30، الساعة 00:19.

[24]-- احمد الطلحي، المرجع السابق، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/30، الساعة 02:06

4- **على مستوى الشبكة الحضرية** :ينبغي أن تتراجع السياسة الحضرية -داخل البلد الواحد- عن خيار المدن العملاقة والمدن الكبرى. لأنه يصعب التحكم في انتشار الوباء داخلها، بعكس القرى والمدن الصغيرة والمتوسطة

كما ظهر أنه حتى خيار المدن الكوكبية أو تلك التي تنتشر في ضاحية المدينة العملاقة الميتروبولية، هو خيار لا يجدي أيضا، لأن نسبة كبيرة من ساكنتها تتنقل يوميا إلى المركز الكبير من أجل العمل أو الدراسة أو التبضع... إلخ[25].

الفرع الثاني: دور العمارة الخضراء في التقليل من حدة جائحة فيروس كورونا المستجد 2019 (الصين نموذجا):

تعد الصين نموذجا ناجحا في مجال العمران الاخضر ولهذا سنقوم في هذه النقطة دراسة العمارة الخضراء في الصين خلال جائحة كورونا وهذا من خلا مايلي:

اولا: **العمارة الخضراء في الصين:**

شهد ديسمبر 2019 تفشي مرض فيروس التاجي (COVID-19) الذي انتشر الآن على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم.

إن الوقاية والسيطرة عنصران رئيسيان عند مواجهة حالات الطوارئ الكبرى للصحة العامة .لاحتواء الوباء ، تقتصر مناطق أنشطة السكان على المجتمعات وتبقى في الداخل .لذلك ، كقاعدة تجمع لمعظم الناس ، تلعب المباني الآن دورًا مهمًا في منع ومكافحة فيروس .COVID-19 أصبحت تدابير الوقاية والسيطرة المجتمعية والبناءية واحدة من أهم طرق مكافحة الوباء .وتشمل هذه العزلة الذاتية ، وإدارة المجتمع ، وتطهير المصعد ، والتنظيف البيئي ، والنوافذ المفتوحة للتهوية الطبيعية ، وما إلى ذلك.

يعد البناء الأخضر علامة بارزة في عملية تطوير تكنولوجيا البناء في الصين .آخر معيار وطني للصين لتقييم المباني الخضراء هو معيار التقييم للمباني الخضراء) (GB / T 50378-2019) المشار إليه فيما بعد باسم (ASGB، والذي صدر في مارس 2019 ASGB .تلتزم بالطريق الفني للناس الموجهة ، على أساس الأداء وتحسين الجودة ، في حين تهدف إلى تنفيذ مفهوم التنمية الخضراء وتوسيع دلالة المباني الخضراء .يمتص GB / T 50378-2019التقنيات الجديدة والمفاهيم الجديدة في تطوير تكنولوجيا البناء ويأخذ في الاعتبار السلامة والمتانة والصحة وقابلية العيش وسهولة الوصول لجميع الركاب من جميع الأعمار.

معايير المباني الخضراء ، كما هو موضح في شهادة ASGB ، مفيدة للوقاية والسيطرة على .COVID-19

[25]- احمد الطلحي، المرجع السابق، اطلع عليه بتاريخ 2020/06/30، الساعة 02:06.

فالصين تعد من الدول الرائجة في انتهاج سياسة العمران الاخضر في مختلف مشاريعها العمرانية الحديثة وهذا من أجل تعزيز الحياة في منطق صحية أكثر والحفاظ على البيئة .[26]

ثانيا: ايجابيات العمارة الخضراء في التصدي لوباء كورونا:

(يمكن تلخيص الآثار الإيجابية للمباني الخضراء في الوقاية والسيطرة على COVID-19 في خمس ركائز:

- **توفير الوظائف الأساسية للوقاية من الأوبئة ومكافحتها**

متطلبات ASGB التي تساهم في الوقاية والسيطرة على :COVID-19 بالنسبة للركاب ، تشمل التهوية الطبيعية والتطهير الداخلي والتنظيف وتجنب التجمع ؛ لإدارة الممتلكات ، وتشمل إدارة النفايات ، ونشر المعلومات ، وإدارة المعلومات ، ومراقبة جودة الهواء وجودة المياه ، والتشغيل المستقر لمعدات البناء والمهارات في الاستجابة للوباء.

- **توفير الراحة والتسهيلات للوقاية من الأوبئة ومكافحتها**

توفير الراحة والتسهيلات للوقاية من الأوبئة ومكافحتها هي الضمان الأساسي للتقدم المنظم في الوقاية من الأوبئة ومكافحتها .تشمل المتطلبات: تمكين شاغلي المباني والعاملين في الموقع من توفير الوصول السريع إلى المعدات والمرافق الطبية ؛ الموظفين الفعال والسيطرة على المركبات ؛ توفير الشروط لإضافة العلامات ذات الصلة لتنبيه الناس ؛ تغيير وظيفة الغرفة عند الضرورة (غرف طبية ، غرف سكنية انتقالية ، غرف عزل وملاحظة ، غرف تخزين ، إلخ.))

فتوفير الوظائف الاساسية والراحة والتسهيلات من اجل الوقاية من الاوبئة ومختلف الجوائح يعدان من اهم ايجابيات العمران الاخضر في الحد و السيطرة من تفشي هذه الاخيرة

- **(الحد من مخاطر العدوى ومنع العدوى المتقاطعة**

بالإضافة إلى توفير الوظائف الأساسية والظروف الملائمة للوقاية من الأوبئة ومكافحتها ، يجب على المبنى نفسه أيضًا "عزل" الفيروس قدر الإمكان للحد من خطر العدوى .وتشمل متطلبات ASGB في هذا الصدد: السيطرة على تواطؤ الهواء والملوثات .التحكم في التدفق العادم للمطابخ والحمامات ؛ إنشاء مانعات تسرب مياه فعالة لتقليل خطر انتقال الفيروس من خلال أنابيب التصريف والبراز ؛ التحكم في

[26]- world green building council, The contribution of green buildings in the fight against COVID-19, Monday 23rd March 2020, https://www.worldgbc.org/news-media/contribution-green-buildings-fight-against-covid-19, اطلع عليه بتاريخ 2020/07/01, الساعة 06:10.

تركيزالجسيمات الداخلية ؛ تحسين مساحة المبنى وتخطيط الطائرة لتعزيز فعالية التهوية الطبيعية ؛ التحكم في نظام تكييف الهواء حسب المناطق ؛ بيئة رياح مصممة بشكل جيد لتبديد الفيروسات والغازات الضارة[27].

❖ **تعزيزوحماية صحة شاغلي الركاب**

حاليا لا يوجد دواء محدد مضاد للفيروسات ضد فيروس التاجي الجديد COVID-19 .هو في الواقع مرض محدد ذاتيًا ، والذي يعتمد بشكل أساسي على مناعة الجسم ASGB .ينظم جودة المياه ، وجودة الهواء ، واللياقة البدنية ومواد البناء المضادة للبكتيريا لتعزيز صحة الركاب من أجل تقليل خطر الإصابة بالمرض وتعزيز قدرة مقاومة الفيروسات .وتشمل المتطلبات في هذا المجال ما يلي: يتم التحكم في تركيز ملوثات الهواء الداخلي مثل الأمونيا والفورمالديهايد والبنزين والمركبات العضوية المتطايرة والرادون و PM2.5 و PM10 ؛ يجب ألا يظهر تكثيف الرطوبة على السطح الداخلي لتجنب نمو البكتيريا المسببة للأمراض مثل العفن ؛ يحظر التدخين في المبنى .ينبغي ضمان سلامة المياه ؛ تحديد أماكن الرياضة واللياقة البدنية لتعزيز الحركة البدنية ؛ باستخدام مواد البناء الخضراء مع وظيفة مضادة للبكتيريا

❖ **استقراربيئة العمل والمعيشة أثناء الوقاية من الوباء ومكافحته**

خلال فترة الوباء ، يعد الحفاظ على بيئة عمل وعيش مستقرة أمرًا ضروريًا للوقاية والسيطرة .تشمل متطلبات ASGB في هذا المجال: ضمان صحة شاغليها من جودة المياه ؛ توفير مرافق الخدمة العامة المريحة (محلات السوبر ماركت ، أسواق الخضار ، المستشفيات وغيرها من مرافق الخدمة العامة.(
عند مواجهة(COVID-19) ، يلعب (ASGB) دورًا نشطًا في توفير ضمان أساسي وظروف ملائمة للوقاية والتحكم من (COVID-19)وهو أمر مفيد للفوز على (COVID-19).9
مع تطور تقنيات البناء في الصين ، بدأت المباني في التركيز على أدائها الصحي .ستاندرد تقييم لبناء صحي (T / ASC02-2016)صدر في عام 2016 والتي تركز تحديدا على الأداء الصحي من المبنى .يُعتقد أنه نتيجة لـCOVID-19 ، ينبغي إيلاء المزيد من الاهتمام للأداء الصحي للمباني ، من أجل تقديم مساهمة أكبر في الاستجابة لحالات الطوارئ الصحية العمومية الكبرى في المستقبل[28].

المبحث الثالث: دورالمنظمات العمرانية الغيرحكومية في مكافحة جائحة فيروس كورونا (المجلس الامريكي للابنية الخضراء نموذجا):

[27]- world green building council, المرجع السابق ,اطلع عليه بتاريخ 2020/07/01 ,الساعة 08:40.

[28]- world green building council, المرجع السابق ,اطلع عليه بتاريخ 2020/07/01 ,الساعة 10:19.

يعد المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء " USGBC" من المنظمات الغير حكومية التي تهتم بالمجال العمراني والتي كان لها دور في صناعات استراتيجيات ونظم في مجال العمران الاخضر في ظل جائحة فيروس كورونا ولهذا سنقوم بدراسة هذه المنظمة واستراتيجياتها من خلال المطالب والفروع التالية:

المطلب الاول: المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء: التعريف والاهداف:

سنعرض في هذاالمطلب، تعريف المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء وأهم أهدافه من خلال:

الفرع الاول:: المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء " USGBC"

المجلس الأمريكي للمباني الخضراء (بالإنجليزية Council Building Green. S.U : أو إختصاراUSGBC) منظمة أمريكية غير ربحية تأسست عام 1993، وهي قائمة على تعزيز الإستدامة في هيكل المباني وتصميمها وبنائها وتشغيلها.

ويتكون المجلس من القيادات العاملة في جميع قطاعات صناعة البناء والذين يعملون على الترويج لإنشاء مباني خضراء التي تحترم البيئة ، مع توفير في الطاقة بالاضافة الى تأمين بيئة صحية لسكان المبنى.

الفرع الثاني: أهداف المجلس :

يسعى المجلس الى جعل المباني مستدامة عن طريق تصميمها ، تنفيذها و تشغيلها، و جعلها متوافقة بيئيا و اجتماعيا و صحيا لضمان جودة حياة في المجتمع. و لتحقيق هذه الأهداف يقوم المجلس بنشر و توعية مفهوم الاستدمة و الأبنية الخضراء في العالم من خلال اقامة محاضرات و مؤتمرات و الاستفادة من خبرة أعضائها و متطوعيها بالاضافة الى تحضير و نشر مناهج تعليمية عن الأبنية الخضراء و أساليب تطبيقتها عمليا.

ِوكان هذا المجلس من ضمن ثمان مجالس وطنية للأبنية الخضراء في العالم، والذي ساعد في تأسيس المجلس العالمي للأبنية الخضراء (Council Building Green World)في عام 1999. أهم انجاز قام به هذا المجلس هو اصدار نظام التقييم العالمي للأبنية الخضراء نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة(LEED) كأول نسخة سنة 1998[29].

المطلب الثاني: الاستراتيجيات والنظم المعتمدة من طرف المجلس الامريكي للأبنية الخضراء قبل وخلال جائحةفيروس كورونا المستجد 2019:

سنعرض في هذا المطلب نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئة الذي اصدره المجلس الامريكي للأبنية الخضراء قبل جائحة فيروس كورونا المستجد 2019، وكذلك الإستراتيجة المتبعة من طرف هذا الاخير وهذا خلال الفروع التالية:

[29]- عمر سليم، محمد حماد، رياض زكرياء العبد، ياسر سعيد ابو السعود، استخدامات بيم في العمارة الخضراء،http://www.cpas-egypt.com/pdf/Omar_Slem/Book/Green_BIM.pdf، ص39، اطلع عليه في 2020/07/02، الساعة 01:03.

الفرع الاول: نظام الريادة في تصميمات الطاقة والبيئةLeadership in Energy and) (Environmental:

أو اختصارا ليد بالإنجليزية (Design) أو (LEED) هو نظام معترف به دوليا بأنه مقياس تصميم وإنشاء وتشغيل مبانٍ مراعية للبيئة وعالية الأداء. حيث يقيّم نظام التصنيف ويقيس أثر أي منشأة وأداءها، والتي تأخذ بعين الاعتبار عدة نقاط منها اختيار الموقع وتوفير الطاقة والكفاءة المائية وانبعاثات غاز ثاني أوكسيد[30] الكاربون وتحسين البيئة الداخلية للتصميم، وغيرها. حيث يتم تصنيف المباني التي تنال هذه الشهادة إلى 3 مراتب حسب تطبيقها للمعايير المطلوبة، وهي: المرتبة البلاتينية، الذهبية والفضية والموثقه.

تم تطوير هذا النظام من قبل المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء بالإنجليزية: (US Green Building Council) في عام .1998 ويهدف "ليد" إلى توفير أُطر لمالكي هذه الأبنية، لتحديد وتنفيذ عملية تصميم المباني الخضراء، والبناء وعمليات الصيانة وحلولها. منذ العمل بهذا النظام والبدء بتنفيذه عام 1998، قام المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء بشمل مايزيد عن 14,000 مشروع داخل الولايات المتحدة فقط، ومشاريع أخرى غطت حوالي 99 كم² في 30 دولة.

السمة المميزة لليد هو أنها عملية مفتوحة وشفافة من حيث استعراض المعايير التقنية علنا، والتي يقترحها أعضاء مجلس المباني الخضراء الأميركي للموافقة عليه من قبل الأعضاء الذي وصل عددهم حاليا إلى ما يقارب 20,000 عضو.

وقد تم إنشاء معهد شهادات المباني الخضراء أو اختصار: (GBCI) من قبل مجلس المباني الخضراء الأميركي لتقديم سلسلة من الاختبارات للسماح للأفراد أن يصبحوا معتمدين لنظام تصنيف (ليد). يتم الاعتراف بهذه الشهادة إما عن طريق (LEED AP) أو (LEED GA). كما تقدم شهادة (GBCI) عن طريق طرف ثالث لمتابعة مشاريع ليد.

تم مؤخرا تأسيس مجالس للأبنية الخضراء في دول مختلفة حول العالم منضمة تحت لواء المجلس العالمي للأبنية الخضراء، لإعطاء شهادات ليد وسن تشريعات بخصوص المباني الخضراء في تلك البلدان كما حدث في كندا، وكثير من دول أوروبا: كبريطانيا وألمانيا وهولندا وبعض دول آسيا والباسفيكي: كأستراليا والهند، وفي منطقة الشرق الأوسط: الأردن والإمارات العربية المتحدة وقطر. حيث تختلف كل منها بالانضمام للمجلس العالمي، فهناك مرتبة المجالس المؤسسة

[30]- موقع الكتروني، http://amenagementa.blogspot.com/2016/03/Guide-to-LEED-Estimating-and-Preconstruction-Strategies.html، اطلع عليه 2020/07/02، الساعة 14:19.

(Established) ومرتبة المجالس الناشئة (Emerging) ومرتبة المجالس المحتمل انضمامها (Prospective) والمجموعات المرتبطة.[31]

الفرع الثاني: استراتيجية المجلس الأمريكي للأبنية الخضراء USGBC" في التصدي لجائحة فيروس كورونا:

أعلن مجلس المباني الخضراء الأمريكية (USGBC) عن استراتيجية جديدة ، "الأشخاص الأصحاء في الأماكن الصحية يساويون اقتصادًا صحيًا" ، المصممة لتعزيز LEED والمجتمع الذي يقوم بتنفيذ نظام التصنيف لدعم المباني والمجتمعات في عالم ما بعد الوباء .

وتسترشد الاستراتيجية بفكرة أن إعطاء الأولوية لصحة الناس والمجتمعات والكوكب هو أسرع طريقة لإعادة بناء اقتصاد أكثر صحة واستدامة .هناك سلسلة من الإجراءات جارية ، بما في ذلك إطلاق توجيهات طارئة وترقيات لبرنامج LEED للمباني الخضراء للتأكد من أنه يعكس الحقائق التي ستواجهها المباني ، والأهم من ذلك ، الأشخاص داخلها ، في المستقبل القريب.

قال ماهيش رامانوجام ، الرئيس والمدير التنفيذي لـ" :USGBC تركز USGBC وآلاف المنظمات الأعضاء فيها على إعادة الاقتصاد إلى المسار الصحيح وعلى إظهار أنه يمكننا توفير أساس يدعم الناس والشركات والمجتمعات". من خلال مساعدة الجميع على فهم الدور الذي يمكن أن يقوم به مبنى معتمد من LEEDفي إنشاء مساحات صحية ، يمكننا المساعدة في إعادة بناء ثقة الجمهور ، وتحفيز الاقتصاد وتحقيق مستوى معيشة صحي للجميع."

في إطار الاستراتيجية الجديدة ، ستقوم USGBC بتحديث استراتيجيات LEED الحالية في LEED v4.1 التي تدعم جودة البيئة الداخلية والتنظيف وراحة الركاب والعمليات والمواد الأفضل وإدارة المخاطر ، مع إيجاد فرص لإدخال مناهج جديدة نظرًا لأزمة الصحة العامة الحالية.

بالإضافة إلى ذلك ، ستتخذ USGBC الإجراءات التالية:

•**تقديم إستراتيجيات LEED الجديدة** : في الأسبوعين المقبلين ، ستطلق LEED أرصدة تجريبية جديدة لدعم التباعد الاجتماعي وتنظيف الأسطح غير السامة ونوعية الهواء ومراقبة العدوى.

•**تشكيل مجالس استشارية** للمدراء **التنفيذيين** : ستشكل USGBC **مجالس استشارية** للمدراء التنفيذيين الإقليميين لتقديم المشورة والدعم للمدير التنفيذي لشركة USGBC حول كيفية إعطاء المنظمة وبرامجها وصناعات البناء والتشييد الأولوية للاستدامة في عالم ما بعد الوباء[32].

---

[31]- موقع الكتروني، http://amenagementa.blogspot.com/2016/03/Guide-to-LEED-Estimating-and-Preconstruction-Strategies.html، اطلع عليه 2020/07/02، الساعة 14:45.

[32]- marianne wilson , USGBC updates LEED in response to COVID-19, 27/05/2020, https://chainstoreage.com/usgbc-updates-leed-response-covid-19 , اطلع عليه بتاريخ 2020/07/03, الساعة 13 :00

•**تسريع إنفاق** : **USGBC** تم الإعلان عنه في Greenbuild Atlanta في عام 2019 ، وسوف تسرع USGBCفي تنفيذ برنامج الإنصاف USGBC الخاص بها لمعالجة الفوارق الاجتماعية والصحية والاقتصادية بشكل أفضل داخل المجتمعات .من المقرر تنظيم حدث استماع في 28 و 29 مايو.

•**دعوة للأفكار** : ستطلق USGBC دعوة للأفكار الأسبوع المقبل للاستماع إلى وجهات نظر من السوق الأوسع حول كيفية تطور LEED والمساحات الصحية في ضوء أزمة الصحة العامة الحالية

عملية المراجعة المُكيفة : ستقوم GBCI ، وهي الجهة المُصدقة لبرامج LEED وغيرها من برامج اعتماد الأعمال الخضراء ، بتعديل عملية مراجعة LEED الخاصة بها على الفور لدمج الدروس المستفادة خلال الشهرين الماضيين منCOVID-19 ، لضمان المشاريع التي تخضع حاليًا لشهادة LEED يمكن الانتقال ديناميكيًا وجعل أماكنهم أكثر صحة .

•**تقارير التوجيه** : ستنشر USGBC سلسلة من تقارير إرشادات أفضل الممارسات لمساعدة فرق المشروع على مساعدة شاغليها عند إعادة دخول مساحاتهم.

سيعقد USGBC حدثًا افتراضيًا في يونيو للاستماع من أصحاب المصلحة العالميين حول كيف يمكن للممارسات المستدامة أن تساعد في تحويل المساحات الجديدة والحالية لتصبح أكثر صحة ولها تأثير إيجابي على الناس والاقتصاد[33].

خاتمة:

يعد الموضوع الذي تطرقنا إليه في هذه الورقة البحثية موضوع الساعة وهذا بسبب التداعيات التي خلفتها ولاتزال تخلفها ازمة كورونا على العالم اجمع، فهذه الازمة كشفت على العديد من المشاكل كان على رأسها المشاكل العمرانية والتي ظهرت أثناء الحجر الصحي المنزلي الذي فرض على المواطنين في مختلف دول العالم، والذي استوجب على الدول الاتجاه الى نموذج العمارة الخضراء وهذا بسبب تأكيد نجاعتها وظهور ايجابياتها في دولة الصين.

ومن هذه الدراسنا خلصنا لجملة من النتائج و التوصيات نذكر منها:

النتائج:

العمارة الخضراء هي من اهم النماذج العمرانية التي تهدف في انشاءها الى الحفاظ على البيئة وصحة الانسان، و من اجل الوصول الى اهداف هذا النوع من العمران، توجد معاير ومبادئ معينة لإنشائه .

تعد جائحة فيروس كورونا المستجد 2019 أزمة صحية عالمية اثرت على العالم ككل، وفي ظلهذه الازمة التي اجتاحت العالم اجمع ، ظهر الى العلن نجاعة العمران الأخضر في التصدي لهذه الجائحة.

[33]- marianne wilson, المرجع السابق ,اطلع عليه بتاريخ2020/07/03, الساعة 40 02:.

لقد اظهرت الدراسات والابحاث التي تخص العمران الأخضر في الصين ا هميته و كذلك ايجابياته التي ظهرت جليا خلال ازمة جائحة فيروس كورونا المستجد 2019.

لقد تبنى المجلس الأمريكي للمباني الخضراء استراتيجيات واجراءات للحد من ازمة جائحةفيروس كورونا.

التوصيات:

وجوب تشجيع الدراسات البحثية في مجال العمارة الخضراء، و حث مختلف الدول وخاصة الدولة الجزائرية في تغيير منهج العمران وتبني العمارة الخضراء

كما يجب البحث عن نماذج عمرانية مستدامة، وتثمين التجربة الصينية و الاقتداء بها بتجنب سلبياتها والاخذ بايجابياتها.

قائمة المراجع:

المجلات:

1. قعيد لطيفة، يونس مراد، المباني الخضراء (العمارة الخضراء) دراسة حالة دبي للاستدامة العقارية، مجلة تشريعات التعمير، العدد الثالث سبتمبر2017، جامعة ابن خلدون تيارت

الرسائل:

2. م.لورانس الطحان،تطبيق معايير العمارة الخضراءعلى الابنية القائمة من عام 1950 الى عام 1970 حالة دراسية (شارع بغداد)، دراسة اعدت لنيل شهادة الماجستير في علوم البناء والتنفيذ، كلية الهندسة المعمارية، جامعة دمشق،2014/12/21
3. منال عبدالعزيز، محمد عبدالله،مفهوم المدينة الذكية المستدامة وامكانية تطبيقها علي مدينة وادمدني بالسودان، بحث تكميلي لنيل درجة الماجستير في الهندسة المعمارية تخصص التصميم الحضري، جامعة السودان للعلوم والتكنلوجيا كلية الدراسات العليا، 2018.

المو اقع الالكترونية العربية:

4. احمد الطلحي، مدننا ما بعد جائحة كورونا، 2020/05/29، https://www.aljazeera.net/opinions/2020/5/29
5. ايهاب الجنيدي، فيروس كورونا «كوفيد-19» الأحد 5 يوليو| عدد الإصابات والوفيات في العالم والدول العربية، https://arabia.as.com.
6. جامعة الفلاح، ما الفرق بين الجائحة والوباء، https://afu.ac.ae/ar/posts/%D9%85%D8%A7.
7. سلمان زافر، خواص الابنية الخضراء، https://www.ecomena.org/green-buildings-ar/?fbclid=IwAR2AStIn3Bm73fu4ZUjGCvOnmBHCM6dQzN_SMVUSLNxMKPaKKCSDgFEj7Uw
8. عرب ديكت، https://www.arabdict.com/ar
9. عمر سليم، محمد حماد، رياض زكرياء العبد، ياسر سعيد ابو السعود، استخدامات بيم في العمارة الخضراء، http://www.cpas-egypt.com/pdf/Omar_Slem/Book/Green_BIM.pdf

10. محمد هيثم بصيص، مبادئ العمارة الخضراء وعناصر العمارة التقليدية، ورشة عمل بعنوان دور العمارة التقليدية فيدعم العمارة الخضراء، جامعة تشرين كلية الهندسة المعمارية قسم التصميم العمراني، http://www.tishreen.edu.sy/sites/default/files/Advertisement/10.pdf

11. محمد جمال، ما الفرق بين "الوباء" و"الجائحة"؟ ولماذا صنفت "الصحة العالمية" كورونا وباءً عالميًا؟، 2020/3/16، https://amrkhaled.net/Story/1030988/%D9%85%D8%A7

12. موقع الكتروني، http://amenagementa.blogspot.com/2016/03/Guide-to-LEED-Estimating-and-Preconstruction-Strategies.html

المو اقع الاجنبية:

13. mayoclinic organisation, **Coronavirus disease 2019 (COVID-19),** https://www.mayoclinic.org/diseases-conditions/coronavirus/symptoms-causes/syc-20479963

14. marianne wilson , USGBC updates LEED in response to COVID-19, 27/05/2020, https://chainstoreage.com/usgbc-updates-leed-response-covid-19

15. world green building council, The contribution of green buildings in the fight against COVID-19, Monday 23rd March 2020, https://www.worldgbc.org/news-media/contribution-green-buildings-fight-against-covid-19

16. https://www.webmd.com/cold-and-flu/features/what-is-pandemic#2

آليات الحد من الهدر البيئي في ظل جائحة كورونا

الدكتورة عبد الصدوق خيرة –جامعة تيارت –كلية الحقوق و العلوم السياسية-الجزائر
عضوة في مخبرتشريعات حماية النظام البيئي-جامعة ابن خلدون –كلية الحقوق و العلوم السياسية –الجزائر

ملخص:
إن الاهتمام بالقضايا البيئية في الآونة الأخيرة، تعدى المألوف و تخطى الحدود ت وهذا نظرا لما يخلفه التلوث البيئي من أضرار تصيب الإنسان والحيوان والنبات، وتعد المؤسسات الاقتصادية المتسبب الأول في هذا التلوث عن طريق ما تخلفه من نفايات و انبعاثات غازية . وهو ما أدى إلى تزايد نداءات المنظمات الدولية والجمعيات والدول من أجل حث هذه المؤسسات عل ضرورة تبني سلوك الإدارة البيئية و التخطيط البيئي الذي يضمن حماية البيئة من التلوث وترشيد استخدام مواردها الطبيعية تفاديا للهدر البيئي و الحفاظ على حق الأجيال القادمة

الكلمات المفتاحية: تنمية مستدامة،بيئة،الهدر البيئي،الادارة البيئية

abstract
The interest in environmental issues in recent times has gone beyond the norm and overstepped the limits. This is due to the damage caused by environmental pollution to humans, animals and plants. Economic institutions are the primary cause of this pollution through the waste and gaseous emissions they leave behind. This has led to the increasing calls of international organizations, associations and countries to urge these institutions to adopt environmental management behavior and environmental planning that guarantees protecting the environment from pollution and rationalizing the use of its natural resources in order to avoid environmental waste and preserve the right of future generations

Key words :
Environment.sustainable.development.Environmental. waste. Environmental managrment.

.

مقدمة:

إن قضية البيئة تعدو إلى ما نحمله لها اليوم من الاهتمام و الوعي حيث تعاني البيئة اليوم من عدة أخطار تشوه مظهرها العام وبالتالي تؤثر على التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و حتى السياسية لمؤسسات الدولة هذه الحقيقة أدت إلى زيادة الاهتمام الدولي بحماية البيئة، فكثرت الدراسات و انعقدت المؤتمرات و خرجت التوصيات و الإعلانات و أبرمت الاتفاقيات للحفاظ على البيئة الإنسانية من الأخطار التي تهددها . وقد ترتب على ذلك ظهور العديد من القواعد القانونية الدولية لمواجهة المخاطر هذه القواعد الآن يطلق عليها القانون الدولي للبيئة

يرتبط التوازن البيئي بشكل عام بعدة مجالات كما تعتبر إشكاليات التدهور البيئي إشكاليات أفقية مشتركة بين جميع المؤسسات و المنتجين و الصناعيين والفاعلين، لأنها تهم كل الأفراد الذاتيين والمعنويين كما تهم السلطات على المستوى الوطني والمحلي، ولأن حلها لن يتأتى إلا من خلال التماسك الاجتماعي والمجالي القادر على الترجمة العملية للشعور بالمسؤولية المشتركة لافراد المجتمع ، في إطار حكامة مشتركة من أجل التنمية المستدامة.

وقد قامت هذه الدراسة بتقديم منهجية التحليل والاقتراحات الهادفة إلى تفعيل مضامين الإدارة البيئية والتنمية المستدامة من خلال اعتماد وتنفيذ نظام للحماية المستدامة للبيئة و ما يتعلق بالتخطيط البيئي و مرتكزاته للدفع بعجلة التنمية و قف الهدر البيئي .كما تعتبر إشكاليات الهدر البيئي إشكالية أفقية مشتركة لجميع القطاعات في الدولة .

المحور الأول: مفهوم الهدر البيئي و أنواعه

إن التغيّر المتسارع الحاصل في البيئة أحد الأمور المؤكّدة في الوقت الحالي، والذي أدّى إلى زيادة المخاطر البيئيّة، وإصابة نظام حفظ الحياة (بالإنجليزيّة Life Supporting System: بالعديد من الأضرار، وبالتالي زادت الآثار السلبيّة على المدى البعيد على كلّ من النظام البيئيّ والنظام الاقتصادي، وزادت الآثار السلبيّة التي تصيب حياة البشر، خاصة في الحقبة الزمنيّة الحاليّة التي تُعرَف باسم الأنثروبوسين (بالإنجليزيّة : Anthropocene)، وهي الحقبة التي يعيش فيها الإنسان ويساهم فيها في تغيير معالم ومظاهر كوكب الأرض من خلال الأنشطة البشريّة، والتحضّر، والعولمة، وزيادة عمليّات التصنيع، والاستهلاك المفرط لموارد الأرض، وتتميّز هذه الحقبة بالترابط والتسارع الذي يسود العالم، ونتج عنها الكثير من المشاكل البيئيّة المعقّدة، أهمها الهدر البيئي المتواصل لحد الآن .

ا-مفهوم الهدر البئي:

إن الهدر البيئي آفة أصابت جميع المجتمعات على حد سواء رغم تطور التشريعات ،حيث تعد مرحلة النهوض و رؤى التطور المجتمعية بعد الحروب التي سمحت بتحولات اقتصادية سياسية و اجتماعية هائلة في مناطق العالم و كانت هذه التحولات نتيجة تكييف اجتماعي و اقتصادي جديد من جانب الطبقات

العاملة و الشعوب لتوسيع الاسواق و من اجل التحولات البيئية الجديدة التي فرضت نظاما جديدا للتعامل معها

-أنواع الهدر البيئي :

التدهور البيئي (بالإنجليزية: degradation Environmental)، هو التدهور الذي يحصل للبيئة بسبب استنزاف الموارد مثل الهواء والماء والتربة، وتدمير النُظم البيئية، وتدمير الموائل، والتلوث وانقراض الحياة البرية. ... وهي رئة الأرض، ومع تدميرها يُشكل تهديداً كبيراً للبيئة والعالم بأسره.

فلقد ثبت من الواقع العالمي وجود قصر في الفكر الاقتصادي الذي يختصر ويختزل التنمية في مجرد النمو الاقتصادي، فالتنمية المستدامة كما يبرز الواقع لا ترتبط فقط بالجوانب الاقتصادية ولكنها مرتبطة ارتباطا وثيقا بالجوانب الاجتماعية والسياسية وكذا بالجوانب الثقافية بصفة عامة ولهذا يجب على الفرد المحافظة على مقومات التنمية والعمل على المحافظة عليها والحيلولة دون هدرها أو تدميرها، حيث تعد هذه النقطة جزءا من البناء الثقافي والديني والأخلاقي في شخصية الفرد والجماعة في المجتمع الإسلامي. من هنا يمكننا القول إنّ أبعاد التنمية المستدامة مجسدة وراسخة في الثقافة الإسلامية التي مست جميع جوانب الحياة تحويل استخدام العديد من الأراضي إلى أراضي زراعية، إذ تشكّل الأنظمة الزراعية المختلفة حوالي ربع اليابسة الموجودة على سطح الأرض في الوقت الحالي. ارتفاع تركيز ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي بنسبة 32% في الفترة الممتدّة بين عاميّ 1750-2003م. ارتفاع تدفّق النيتروجين التفاعلي بمقدار الضعف، والفوسفور بمقدار ثلاث أضعاف في النظم البيئية الأرضية منذ عام 1960م. فُقدان نحو 20% من الشعاب المرجانية حول العالم، وتدهور ما يُقارب 20% منها خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين. أصبحت المياه الموجودة في الخزّانات أكثر بثلاثة إلى ستّة أضعاف من المياه الموجودة في الأنهار الطبيعية، كما تضاعفت المياه المحتجزة في السدود نحو أربع مرّات منذ عام 1960م، والجدير بالذكر أنّ 70% من استخدام الماء حول العالم مخصّص للزراعة.

فقدان التنوع البيولوجي :

وفقا للتقييم العالمي بشأن التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية[1] الذي نشره «البرنامج الحكومي الدولي للعلوم والسياسات في مجال التنوع البيولوجي وخدمات النظم البيئية «(IPBES) في عام 2019، على أنه ما يقارب المليون نوع من النباتات والحيوانات تواجه خطر الانقراض لأسباب بشرية المصدر، مثل توسع البشر في استخدام الأراضي للزراعة الصناعية الكثيفة وتربية الماشية، إلى جانب الإفراط في صيد الأسماك

[1] صلاح محمود الحجار، داليا الحميد صقر، نظم الإدارة البيئية والتكنولوجية14001 . تقنياته واستدامته، ط 1 ، دار الفكر العربي، القاهرة،2006.

تُعتبر آثار هذه الخسائر مخاوفاً خطيرة على ظروف معيشة الإنسان ورفاهيته. فيما يتعلق بقطاع الزراعة على سبيل المثال، تنص حالة التنوع الحيوي[2] للأغذية والزراعة التي نشرتها منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام 2019، على أن «البلدان تُبلغ أن أعداد العديد من الأنواع التي تساهم في خدمات النظام البيئي الحيوية، بما في ذلك المؤبرات والأعداء الطبيعيين للآفات وكائنات التربة وأنواع المُغذيات البرية، تهبط نتيجةً لتدمير وتدهور الموائل والاستهلاك المفرط والتلوث والتهديدات الأخرى» وأن «النظم البيئية الرئيسية التي تقدم العديد من الخدمات الأساسية لإنتاج الغذاء والزراعة، بما في ذلك إمدادات المياه العذبة والحماية من المخاطر وتوفير الموائل لبعض الأنواع مثل الأسماك والمؤبرات، آخذة في الانخفاض أيضاً

الهدر المائي:

يُعتبر استنزاف المياه العذبة على الأرض أحد العناصر الرئيسية للتدهور البيئي. تُشكل المياه العذبة الموجودة على الأرض حوالي 2.5 % فقط، والباقي مياه مالحة. تبلغ نسبة المياه المجمدة في أغطية جليدية واقعة في انتاركتيكا و غرينلاند حوالي 69 %، لذلك يتوفر 30 % فقط من 2.5 % من المياه العذبة للاستهلاك .

تُعتبر المياه العذبة مورداً مهماً للغاية، لأن الحياة على الأرض تعتمد عليها في نهاية المطاف. تنقل المياه المغذيات والمعادن والمواد الكيميائية داخل المحيط الحيوي إلى جميع أشكال الحياة، وتدعم النباتات والحيوانات على حد سواء، وتقولب سطح الأرض مع نقل وترسيب المواد. حيث تمثل الاستخدامات الثلاثة الأولى الحالية للمياه العذبة 95 % من استهلاكها؛ يُستخدم 85 % تقريباً من المياه العذبة لري الأراضي الزراعية وملاعب الغولف والحدائق، و6 % للأغراض المنزلية مثل استخدامات الحمام الداخلية وري الحدائق والمروج الخضراء، بينما يُستخدم 4 % لأغراض صناعية مثل المعالجة والغسيل والتبريد في مراكز التصنيع .

تشير التقديرات إلى أن شخصاً واحداً من بين كل ثلاثة أشخاص في جميع أنحاء العالم يواجه بالفعل نقصاً في المياه، وأن ما يقارب خُمس سكان العالم يعيشون في مناطق تعاني من ندرة المياه، وحوالي ربع سكان العالم يعيشون في دولة نامية تفتقر إلى البنية التحتية اللازمة لاستخدام المياه من الأنهار والمياه الجوفية المُتاحة.

تُعتبر ندرة المياه مشكلة متزايدة بسبب العديد من القضايا المتوقعة في المستقبل، بما في ذلك النمو السكاني وزيادة التحضر وارتفاع مستويات المعيشة والاحتباس الحراري.

---

[2] التعريف الايكولوجي للبيئة أنه يرتكز على الطبيعة المحيطة بالإنسان، ولكن في الفكر المعاصر عرفت البيئة على أنها "ذلك المجال المكاني الذي يعيش فيه الإنسان بما يضم من ظواهر طبيعية وبشرية يتأثر بها ويؤثر فيها2 "، أو هي" مجموع الظروف .والعوامل الخارجية التي تعيش فيها الكائنات الحية وتؤثر في العمليات الحيوية التي تقوم بها"

التغير المناخي ودرجات الحرارة:

يؤثر التغير المناخي على إمدادات المياه للأرض بعدد كبير من الطرق. فمن المتوقع ارتفاع متوسط درجة الحرارة العالمية في السنوات القادمة [3]بسبب وجود عدد من القوى تؤثر على المناخ. إذ سترتفع كمية ثاني أوكسيد الكربون في الغلاف الجوي.و من ثم تتعدد المشاكل البيئية اهمها الصحية كالضيق في التنفس و الحساسية المفرطة و الأمراض الجلدية .

الهدر الغذائي:

- تنبأ بالآثار السلبية للاستهلاك غير المدروس على البيئة[4]، أحد كبار مفكري علم الاجتماع في الولايات المتحدة، وهو ثورستاين فبلن Thorstein Veblen الذي يمكن اعتباره بحق رائد الفكر البيئي في العصر الحديث[5]. فمنذ بدايات القرن، تحدث فبلن عن الآثار السلبية للنظام الرأسمالي على البيئة لجهة استهلاكه السريع وغير الحريص للموارد الطبيعية.

لاحظ فبلن في ذاك الوقت المبكر محدودية هذه الموارد والهدر الذي أخذت تتعرَّض له مع تقدم الصناعة ونموها وتشعبها حتى قبل انقضاء القرن التاسع عشر، ورأى فيه خطرًا محدقًا على البيئة. ومما يعزز قيمة طرح فبلن، أنه ربطه بنظريته الأشهر وهي *الاستهلاك الاستعراضي* conspicuous consumption، إذا جاز التعبير. وهي نظرية يعزو فيها نسبة عالية من الاستهلاك لحب الظهور والتشبه بالأكثر ثراءً. ومنذ ذلك الوقت المبكر، سلط الضوء على هذا الميل في المجتمع الغربي لنوع من الاستهلاك لا يقوم على الحاجة الحقيقية وإنما على حب الظهور. استهلاك يتسِّم بنزوع إلى الإسراف والهدر، ويتطلب إنتاجًا لتلبية مستلزماته بسبل لا تأبه بأن تفتك بالبيئة بلا هوادة.

من هنا يُعد فبلن ليس فقط رائد الفكر البيئي، بل رائد الفكر البيئي الاجتماعي، وهو قد عاب على الفكر الاجتماعي إهماله للعلاقة بالبيئة ضمن دراسته للمجتمع الإنساني.

أن هذه المادة هي استنزاف للبيئة في اتجاه واحد، إذ إنها عصيَّة على التدوير. فقامت تلك الحملة الواسعة ضد البلاستيك بكافة أشكاله، واستمرت في تصاعد إلى أن استطاعت بحوث علمية أن تجد سبلاً للتخفيف من آثار هذه المنتجات وتسمح باستعادة الطبيعة لبعض مكوناتها إما بشكل كلي أو جزئي. لكن رغم ذلك،

---

[3] "بيان المنظمة العالمية للأرصاد الجوية عن حالة المناخ العالمي في 2019" مدخلات من المرافق الوطنية للأرصاد الجوية والهيدرولوجيا ، ومن خبراء دوليين بارزين، ومؤسسات علمية، ووكالات تابعة للأمم المتحدة. ويقدم هذا التقرير الهام معلومات موثوقة لمقرري السياسات عن الحاجة إلى اتخاذ إجراءات من أجل المناخ.

[4] تقرير حول الامن الغذائ في العالم بتاريخ 2020 اثناء جائحة كورونا من طرف هيئة الامم المتحدة للاغ

[5] كانت قد ظهرت ملامح مجتمع الإسراف خاصة في الملبس والمأكل ونمط الحياة. ومعه، بدأت تظهر السيارات الأمريكية الفارهة تعكس هذا الميل الاستعراضي الذي انتشر سريعًا ونما معه وحوله مجتمع الاستهلاك، الذي أحدث انقلابًا كبيرًا في سلوك المجتمعات وشكَّل ضغطًا شديدًا على البيئة في جميع مواطنها.

فقد استمر الاستهلاك المتزايد كمًا ونوعًا في تهديد موارد البيئة الطبيعية بأشكال لا حصر لها حتى يومنا هذا.

وما أن حلت السبعينيات، حتى ظهرت ملامح الآثار المدمرة لمجتمع الاستهلاك هذا على البيئة في نواحٍ عديدة. وقامت حملات ضد التزيُّن بأشياء مصدرها الحيوان، لأن المتاجرة بها يهدد أصناف من الحيوان بالانقراض، منها الفرو على أشكاله والعاج وغيره. وكثيرًا ما كانت هذه الحملات تستقطب تأييدًا شعبيًا خارج المؤسسات الرسمية أو الجمعيات البيئية. لدرجة وصل الحال في عواصم كثيرة أن توقفت النساء عن التجرؤ على ارتداء الفرو والعاج خوفًا من اعتداء يتعرضن له من قبل أناس عاديين مستنكرين لهذا التصرف اللامبالي.

وقد حوربت تجارة العاج محاربة فعَّالة، لدرجة أدت إجراءات وقف صيد الفيلة في بعض الدول الإفريقية إلى زيادة أعدادها من جديد بشكل أصبح يهدد البيئة من ناحية أخرى. وذلك بسبب استهلاك الفيل كمية كبيرة من الزرع وأوراق الشجر!

وفي منتصف السبعينيات، حين ارتفع سعر النفط بشكل كبير لأول مرة في التاريخ المعاصر، بدأ الضغط يشتد على شركات السيارات لإنتاج سيارة أقل استهلاكًا للوقود بسبب ارتفاع تكلفته. لكن مع الوقت، تبين أن هذا الاتجاه له آثار إيجابية على البيئة [6]كذلك حيث يخفف من الانبعاثات المؤذية من جهته، والأهم من ذلك أنه يجاري توجهًا عامًا بخفض استهلاك مصادر الطاقة، التي مهما بلغ توافرها اليوم تظل محدودة على المدى البعيد. وأصبح امتلاك سيارة فارهة معروفة بشراهتها لاستهلاك الوقود من دلالات قلة حرص صاحبها على البيئة واستهتاره بالصحة العامة والمشاعر العامة كذلك.

-يعاني التنوع البيولوجي على سطح الأرض من العديد من المخاطر المختلفة، والتي ينبع معظمها من السلوك الوحشي وغير المدروس للإنسان والأضرار الّتي ألحقها وما زال يلحقها بالطبيعة على سطح الأرض، فقد قام الإنسان بتدمير العديد من المناطق على سطح الأرض من أجل التوسع العمراني والصناعي، فقام بقطع العديد من الأشجار بطريقةٍ عشوائيةٍ وغير مدروسةٍ وخاصةً في الغابات الاستوائية من أجل الحصول على الأخشاب.

أصبحت حماية البيئة والمحافظة عليها إحدى أهم سمات النظام الدولي الجديد، حيث تحتل

[6] اتسمت السوق النفطية العالمية خلال عام 2006 باستمرار ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية، ويعزى ذلك إلى تضافر عدد من العوامل منها ما هو متعلق بأساسيات السوق (العرض والطلب)، ومنها ما يخص التوترات التي شهدتها مناطق الإنتاج الرئيسية، علاوة على الاختناقات في طاقات التكرير، والمضاربات في الأسواق المستقبلية للنفط نفس الحدثة تعاود نفسها في 2020 بسبب جائحة كورونا

الاهتمامات البيئية موقعا متميزا في الاتفاقيات الدولية المختلفة[7]، وأصبح تطبيق نظام الإدارة البيئية من بين الشروط التصديرية للعديد من الدول والأسواق العالمية، ومع ذلك فإن الكثير من المؤسسات الاقتصادية وخاصة في الدول النامية والج ا زئر على وجه التحديد، لا ا زلت لا تولي اهتماما كبيرا بهذه المواصفة وبكل ما يتعلق بحماية البيئة ومواردها.

تسبب انتشار فيروس كورونا المستجد في الكثير من التغييرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية حول العالم. البيئة أيضاً شهدت تغييرات في الفترة الأخيرة، لكنها للأسف لم تكن جميعها إيجابية.

المحور الثاني: التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة

يعتبر التخطيط البيئي من أهم مرتكزات التنمية المستدامة للنهوض بشتى القطاعات المر الذي يستوجب الالتفاتة إلى أنواع التخطيط البيئي فكل على حسب الموارد المتاحة و على حسب الحاجة لم يكن ذلك من قبل ضروريا أما اليوم فهو حتمية لا مفر منها إذ يساهم التخطيط البيئي في تحقيق نمو اقتصادي كبير، بجانب مساهمته بشكل مباشر أو غير مباشر في تحقيق وفورات اقتصادية و خلق بيئة صحية ونظيفة، مما ينعكس إيجابيا علي صحة المواطنين التخطيط البيئي هو جزء أساسي من التخطيط الشامل[8]، إلا أنه يختلف عنه في المفهوم والمنهج، فالتخطيط البيئي يركز علي التأثيرات والبعد البيئي للمشروعات المقترحة،[9] ويتمثل هدفه الأساسي في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية دون الإضرار بالبيئية فتحقيق التنمية المستدامة بما يساهم في الحفاظ علي حقوق الأجيال القادمة[10] في استخدام الموارد الطبيعية، بجانب استفادة الأجيال الحالية باستخدام تلك الموارد وصيانتها حيث تلجأ السلطات العمومية في أغلب الأحيان إلى وضع مجموعة من التدابير الردعية والمحفزة من أجل دفع المؤسسات إلى إدماج الاهتمامات البيئية في إدارتها ، وعند وضعها للسياسة البيئية.

I-أركان و مرتكزات التخطيط البيئي

---

[7] يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، .عمان، الأردن، 2009.ص30

[8] قصير احمد "تأثير الثقافة التنظيمية في تبني نظام الإدارة البيئية بالمؤسسة الاقتصادية دراسة حالة شركة صناعة الأنابيب البلاستيكية بعين وسارة الجلفة" مذكرة ماجستير –جامعة المسيلة 2017 ص.67

[9] أسعد أحمد محمد عكاشة، أثر الثقاة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي بالإشارة لحالة شركة .في فلسطين، غزة - فلسطين-، سنة Paltel 2008 الاتصالات.ص123

[10] -الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الأعمال .والمجتمع، ط1 ، عمان، السنة، 2005. ص5

يعد نظام الإدارة البيئية من أبرز التحديات التي فرضتها المتطلبات الدولية والعالمية[11] في14001 البيئية المعاصرة الذي مزال يحتاج إلى الكثير من التأطير لتمكين العاملين وتدريبهم وإعطائهم فرص واتخاذ قرارات لصالح المنظمة[12]، كما أن نضج المنظمة واستفاقتها تعجل من التمهيد لتبني نظام الإدارة البيئية وتطبيقه على أكمل وجه، وهو ما يبرز الحاجة لتمكين العاملين.

أ -وضع الأهداف البيئية المطلوب تحقيقها.

ب -توصيف الأوضاع البيئية الحالية والمستهدفة.

ج -وضع الخريطة البيئية التي توضح استخدامات الأراضي[13] الحالية والمستقبلية، والآثار المتوقعة للمشروع.

د -تقييم الإستراتيجيات المختلفة[14] من وجهات نظر اقتصادية وفنية وبيئية.

.هـ -عرض الحلول المقترحة، وآليات التحكم والمراقبة والترويج لها

يعتبر التخطيط البيئي عملية مكملة ومتكاملة مع عمليات تخطيط التنمية، ظهر كمفهوم حديث م خطط التنمية من منظور ليقوم من منظور بيئي وليضفي الحماية على المكونات البيئية والحفاظ على نوعيتها ، لذا نجد أن معظم الدول قد تجاوزت التخطيط التقليدي متجهة بذلك إلى التخطيط البيئي كمفهوم و منهج جديد و فعال لإعداد خطط التنمية

II:طرق و آليات الحد من الهدر البيئي المستمر:

هناك العديد من الوسائل والسبل التي تضمن الحد من الاستنزاف الخطر لعناصر النظام البيئي وإدخال المكونات الضارة على تركيبته، ويتمثل ذلك في:

- ترشيد الاستهلاك البشري واستنزاف عناصر البيئة الأساسية من ماء، وهواء، وتربة، وإتباع الآليات السليمة للتعامل مع هذه العناصر دون إسراف ولا تدمير.

- الحفاظ على الغابات والأراضي الزراعية، وإقامة المحميات الطبيعية التي تعتبر مصدراً رئيسياً للأكسجين وأساساً لتنقية الهواء، والمساهمة في التشجير.

---

[11] فوائد الحصول على شهادات:ISO 14001 :رضاء العميل- تحسين العلاقة مع المجتمع-إرضاء المستثمر- تحسين صورة المنشأة ونسبة المشاركة فى السوق- الوفاء بمتطلبات إجازة النظام- تحسين السيطرة على التكلفة- تقليل الحوادث - إظهار الاهتمام - توفير المدخلات من الخامات والطاقة- تسهيل الحصول على التصاريح -تحسين العلاقة مع الحكومة

[12] نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار :إدارة البيئة) نظم ومتطلبات .14000 المسيرة، عمان، الأردن،2008 .ص18

[13] أ.فاطمة الزهراء طلحي- أ.بسام سمير الرميدي" التخطيط البيئي كآلية لتحقيق البعد البيئي في إستراتيجية التنمية المستدامة- رؤية مصر2030 مجلة اقتصاديات المال و الأعمال –العدد السابع سبتمبر 2018-ص258

[14] بوغنيم سمية –عبدالكريم هشام"دور التخطيط اللبيئي في ادماج البعد البيئي و تعزيز التانمية المستدامة في الجزائر"مجلة الجزائرية للامن الانساني –المجلد 05 العدد:02 جويلية 2020 ص610-611

- حماية المسطحات المائية بما فيها المحيطات والأنهار والبحار من كافة أشكال الملوثات، سواء من إلقاء النفايات فيها أو من مخلفات السفن، أو من تسريبات البترول المحمل على متنها أو من مخلفات وقودها وغيرها.

إيجاد حلول نافعة للنفايات الصلبة الناتجة عن الأنشطة الاقتصادية المختلفة والتي يصعب التعامل معها والتخلص منها، وذلك عن طريق التدوير وإعادة الاستخدام مما يحمي البيئة ويحافظ عليها.

- معالجة مياه الصرف الصحي، وذلك بإيجاد طرق سليمة للتصريف والتخلص منها بحيث لا تؤثر مركباتها الضارة على التربة والنباتات والحيوانات، ولا تصل أضرارها إلى الإنسان عن طريق الطعام الذي يتناوله والذي يدخل في تركيبته العناصر النباتية والحيوانية.

- تبني ما يسمى بالتربية البيئية السليمة، وذلك من خلال نشر الوعي والثقافة حول أهمية الحفاظ على البيئة وحماية عناصرها، وتربية الإنسان تربية سليمة منذ الصغر وتنشأته حول ذلك.

- أخيراً يجب تنظيم العلاقة ما بين الموارد الطبيعية والبشرية، ويشمل ذلك الأرض والماء والهواء والحفاظ عليه

- الحدّ من أشكال التلوث المختلفة سواءً على الصعيد الشخصي أو بشكلٍ عام، وهي الّتي تبدأ بالالتزام بتخفيض وإعادة استخدام وتدوير النفايات، وعدم استخدام الكيماويّات الضارّة بالكائنات الحية وبالبيئة، وتوفير الطاقة، إذ إنّ معظم الطاقة يتمّ إنتاجها في الوقت الراهن عن طريق حرق المشتقات النفطية، وهي الأمور الّتي تؤدي إلى زيادة التلوث في البيئة، وبالتالي تدمير الطبيعة المناسبة لوجود التنوع الحيوي على سطح الأرض.

- استخدام الطاقة المتجددة والنظيفة والمنتجات الصديقة بالبيئة.

- شراء الأطعمة العضوية وهو ما يساهم بالحدّ من استخدام الكيماويات والمخصبات وغيرها في إنتاج الأطعمة سواءً الحيوانية منها أو النباتية.

- الابتعاد عن التوسع العمراني في المناطق ذات التنوع الحيوي الكبير، والتي تكثر فيها النباتات والأشجار والتوسع في المناطق الصحراوية والمناطق غير المستغلة.

- الابتعاد عن الصيد الجائر وعدم صيد الحيوانات المهددة بالانقراض وإعطاء جميع الكائنات الحيّة الفرصة للتكاثر.

-جاء الاقتصاد الأخضر كبديل للاقتصاد البني المبني على التنمية الملوثة للبيئة والاقتصاد الأسود أو ما يعرف بالاقتصاد الأحفوري مثل البتر ول والغاز الطبيعي والصخري الذي سيؤدي في المدى الطويل إلى استن ا زف الموارد الطبيعية وتدمير البيئة.

يساهم الاقتصاد الأخضر في الحد من المخاطر البيئية ومكافحة التلوث عن طريق الحد من

الآثار العكسية[15] للتغير المناخي والاحتباس الحراري والتلوث البيئي و استنزاف الموارد الطبيعية وتشجيع الزراعة والمحافظة على الغابات وإدارة النفايات مما يساهم في إعادة التوازن للنظم البيئية.

تمتد تداعيات هذا التغيير إلى الموارد المائية، وائي قطاعات اجتماعية واقتصادية وبيئية متعددة، كما يتوقع أن يضع فتنفيذ خطط التنمية المحلية [16]في العديد من بلدان المنطقة و يقلل من مستوى الرفاهية الاجتماعية، ويتسبب في نزوح أعداد كبيرة من المناطق المهددة بهذا التغيير، وكان تقرير المنتدى العربي للبيئة والتنمية[17]، قد أشار إلى أن معدلا لكلفة السنوية للتدهور البيئي في البلدان العربية، يقدر بنحو 5%مليار دولار، أي ما يعادل نحو 25. من مجموع الناتج المحلي الإجمالي لعام 2010م.

من خلال ما سبق نجد أن للإدارة البيئية المؤسسية محاسن عدة من بينها:

-ان العمل وفق معايير الإدارة البيئية يعتبر عاملا و حافزا للتطوير المستمر في الإدارة البيئية للمؤسسة [18]وزيادة الوعي البيئي داخل الإدارة، وكذا تطبيق معايير عالمية في جودة منتجاتها، عاد عليها بفوائد عديدة تمثلت عموما في ما يلي - :

-تحسن الأداء البيئي من خلال تقليص معدل الانبعاثات للهواء، والتخلي عن النفايات المضرة بالبيئة .

-حل مشاكل الإدارة في كيفية التصرف في فضلات ومخلفات المصنع، وذلك عبر إعادة تأهيلها مثل المواد البلاستيكية المستعملة في الأغطية وسدادات العطور، هياكل الألمنيوم الخام

- حل المشاكل المتعلقة بالعبوات وعمليات التعبئة، وذلك من خلال استعمال المؤسسة للعبوات صديقة البيئة الغير ملوثة لها والمنحلة في الطبيعة .

- تحسين الأوضاع البيئية للعاملين للعمل في بيئة نظيفة وآمنة وخالية من الملوثات– .

- زيادة الوعي البيئي لدى العاملين بمؤسسة ورود وتعريفهم بالمتطلبات القانونية– .

-تحسين صورة المؤسسة مما يزيد من سمعتها الحسنة .

.

[16] خالد مصطفى قاسم :إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة2 ، 2009.ص13

[17] - مجلة المركز الإقليمي لحماية البيئة والحد من التلوث الدليل العام للرصد الذاتي البيئي للصناعة المصرية، جهاز شؤون البيئة، نوفمبر2002 .ص55

[18] - . موسى اللوزي، التطوير التنظيمي" أساسيات ومفاهيم حديثة"، دار وائل، عمان)الأردن(،1999 .ص16

-زيادة القدرة التنافسية للمؤسسة وتحقيق بعض متطلبات التصدير للخارج، إذ أن انتهاج المؤسسة سلوك بيئي مسؤول حقق لها ميزة تنافسية على الآخرين في السوق الواعي بسلامة البيئة وحمايتها .

- تحقيق الإنتاج النظيف حتى يتوافق مع المعايير البيئية المحلية والعالمية– .

تفادي الخسائر المادية والاقتصادية خاصة الناجمة عن الحوادث ذات الآثار البيئية .

-التقليل من نسبة الضرائب المفروضة على المؤسسة والاستفادة من ذلك مادياً– .

تعزيز التوافق مع التشريعات والالتزام بالقوانين التي تفرضها السلطات العمومية، مما جنب المؤسسة دفع الغرامات والتعويضات التي يفرضها القانون.

-اما عن سبل التحول إلى الاقتصاد الأخضر في ا لمنطقة العربية فلقد اثبتت التجارب على ان التغلب على هذه التحديات، هو السبيل الوحيد للانطلاق نحو آفاق الاقتصاد الأخضر[19]، نعه التحديات صعبة، ولكن مواجهتها ممكنة، إذا توافرت الإرادة ووضعت الخطط القابلة للتطبيق على أرض الواقع، التي تقوم بالأساس على الشرح الإصلاح. بكافة القطاعات والمجالات على التوازي[20]، وكانت المباشرة العربية للتنمية المستدامة ، قد حددت مجموعة من التوصيات، التي يمكن الأخذ بها، في سبيل التحول إلى الاقتصاد الأخضر، حددها في نقاط، من بينها:

ضرورة الأخذ في الاعتبار أن برنامج سبل الاقتصاد الأخضر[21]، هو برنامج واسع النطاق، بما يني شموليته واحتواءه جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية والبيئية فلا بد من تشجيع فرص العمل الخضراء به المنطقة العربية، وتلبية الحاجة إلى التدريب، وتنمية المهارات الدعم الابتكار، والبحث والتطوير، والعمل على نقل التكنولوجيا الخضراء من البلدان المتقدمة إضافة إلى تعزيز قدرات المجتمع المدني في المنطقة، وتشجيع الشراكات الكفيلة بدعم الانتقال الفعلي إلى اقتصاديات أكثر مراعاة للبيئة في المنطقة، والاتجاه نحو تنفيذ برامج ومشاريع خاصة لدعم الاقتصاد الأخضر، و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة[22]، يمكن من خلالها توليد المزيد من فرص العمل الجديدة.

---

[19]تقرير للمنتدى العربي للبيئة و التنمية المستدامة 2012.ص 3

[20]سيلر ، جاري، أساسيات الإدارة: المبادئ والتطبيقات الحديثة. ترجمة: عبد القادر، درويش مرعي،الرياض: دار المريخ للنشر، 1992 م.ص.14

- [21]تامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية، عمان،2007 .ص30

- . [22]القريوتي محمد قاسم، نظرية المنظمة والتنظيم، عمان- الأردن -دار وائل للطباعة والنشر،2000 .ص20

إن من المؤثرات القوية التي يتوقف عليها نجاح مبادرات الاقتصاد الأخضر، القدرة والتمكين لبناء شراكات فقالبين القطاعين العام والخاص، لتوثيق التنسيق بين الأوساط البيئية والاقتصادية والمالية.

وكذلك الأخذ في الاعتبار أن الاقتصاد الأخضر لا يقتصر على السياسات الصناعية، أو الأنشطة المنخفضة الكربون.

بل يجب أن يغطي نطاقا واسعا من السياسات التي تشمل القطاعات الإنتاجية والبيئية في المنطقة العربية، بها فيها التعلم الإصلاحية المطلوبة [23]للانتقال إلى الاقتصاد الأخضر.

ولابد من الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة، ومجالا لتمويل الأخضر، والتمويل الجرئي والتجارة والاستثمار و تعميم أفضل الممارسات المعتمدة على آليات التكيف معم تغيرات المناخ، والحد من تداعياتها.

وكذلك العمل على تطوير نماذج وأساليب اقتصادية إقليمية، لتقدير كلمة التحول إلى الاقتصاد الأخضر، وما يمكن تحقيقه من فوائد، مع تقييم دوره في تعزيز النمو الاقتصادي، والقضاء على بؤر الفقر في المنطقة، وكذا تطوير مؤشرات موثقة خاصة بالمنطقة، لقياس مدى التقدم المحرز مختلف أنشطة الاقتصاد الأخضر وقد أشار المشاركون إلى تقرير حديث أوضح أن التحول من الاقتصاد التقليدي، الذي يسميه البعض ب(الاقتصاد البني)، إلى الاقتصاد الأخضر. يتطلب تغييرا في العديد من المسارات، وضرب التقرير لذلك أمثلة.. ففي قطاع المياه، يجب أن تبدأ التحولات سياسات هذا القطاعان حال إصلاحات مؤسسية وقانونية، تؤثر في استخدام المياه وتنظيمها وحوكمتها، وأنه يتعين على البلدان العربية أن تركز على سياسات تضبط وتم الوصول إلى مصادر المياه، وتعزز كفاءة الري واستخدام المياه، وتمنع تلوثها وتقيم مناطق محمية الموارد المياه خاصة في ظل الجائحة كما تعتر المياه اكبر ناقل للجراثيم في حلة التلوث ، كما يجب العمل باتجاه زيادة نسبة مياه الصرف المعالجة، من نحو 10% حاليا،إلى ما بين 90-100%، وكذا زيادة نسبة المياه المعالجة التي يعاد استخدامها، من 60%حاليا، إلى مئة بالمائة ولا مناص من تطوير تكنولوجيا جديدة للتحلية محلية و خاصة باستخدام الطاقة الشمسية، ونحوها من الطاقات النظيفة والمتجددة.

ومن الأمور الأولى بالرعاية عند التحول إلى الاقتصاد الأخضر، جعل التنمية الريفية الزراعية هدفا استراتيجي التخفيف الفقر في الأرياف، على أن يقرن ذلك بخدمات إرشاد زراعي جيدة التصميم، تمكن المزارعين من تحسين نوعية البذور، وكفاءة الري، وحفظ التربة، والمحاصيل الزراعية، والممارسات المستدامة.. ومن شأن إعادة الحيوية إلى القطاع الزراعي، أن تزيد حصته من القوة البشرية العاملة،

---

[23] - موسى المدهون وإبراهيم الجزراوي، تحليل السلوك التنظيمي، ط 1 ، المركز العربي للخدمات الطلابية،).عمان)الأردن1995 .ص12

المنتجة على نحو يحسن المعيشة[24]، ويحد من هجرة أهل الريف إلى المدن، فإذا ارتفعت نسبة العمالة الزراعية في المنطقة العربية، نتيجة هذا التحول إلى 40% من القوة العاملة، فإن ذلك يعني توافر أكثر من 10 ملايين وظيفة القطاع الزراعي، ويتوقع أن يحقق التحول إلى الممارسات الزراعية المستدامة، وفورات في البلدان العربية تتراوح من بين 5-6% من الناتج المحلي الإجمالي، أي ما مقداره نحو 100 مليار دولار سنويا، نتيجة زيادة الوفرة المائية، وتحسين الصحة العامة، وحماية أفضل للموارد البيئية

وفي قطاع النقل، يتطلب التحول سياسات تدعم نظم النقل العام الجماعي، ووضع معايير جديدة ، تزيد من فعالية وقود السيارات، فهذا من شانه تحقيق كلفة منخفضة نسبيا و في ذات الوقت تنتج أرباحا اقتصادية واجتماعية و بيئية مرتفعة، خلال فترة زمنية قصيرة، وما تشمله الفوائد أيضا تقديم خدمات نقل موثوقة ومأمونة[25]، وذات كفاء في مردود الطاقة، وضمن قدرة الجميع، وبين نفس الوقت تصل التلوث، وزحمة السير، والتمدد الحضري العشوائي. إن تحضير 50%من قطاع النقل في العالم العربي، يمكن أنيولد وفورات تقدر بنحو 22 مليار دولار سنويا.

ومن مبادئ الاقتصاد الأخضر، ثمة توجه نحو التصدي للتخلص التقليدي من النفايات البلدية الصلبة، بالرمي العشوائي أو الطمر أو الحرق، حيث إن الاقتصاد الأخضر يرى في هذه النفايات ثروات، يجب الاستفادة منها وعدم إهدارها، وذلك من خلال استحداث منظومات تقنية عالية الكفاءة[26]، من شأنها تدوير هذه النفايات، واستردادها..

إن تخضير قطاع إدارة النفايات في العالم العربي، بمكن أن يحقق وفورات تصل 5.7 مليار دولار سنويا، ناهيك عن خلق وظائف جديدة، وتوفير فرص استثمارية، 2إعادة التدوير، وإنتاج السماد العضوي، وتوليد الطاقة أما النفايات البلدية العضوية التي تشكل ما بين 40-80%من إجمالي النفايات البلدية في الدول العربية، فإنها في إطار منظومة الاقتصاد الأخضر، نصير مواد أولية لإنتاج السماد العضوي للاستعمال الزراعي، وأيضا لتوليد الغاز الحيوي (يوغاز). الذي يحد من استخدام الوقود الأحفوري، كما يمكن تحويل النفايات الزراعية، إلى مواد دولية محتملة لإنتاج الوقود الحيوي (بيوفيول).

ويؤكد الدكتور أحمد الخطيب أن الاقتصاد الأخضر هو الأمل في تصحيح مسار التنمية في العالم ، بما فيهم نطقتنا العربية. ويجب على الجميع أن يدرك خطورة التنمية التقليدية، واستنزافها لموارد الطبيعة، وأن الاقتصاد الأخضر هو القاطرة الحقيقية التي تنطلق نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تلك التنمية التي تحقق الحياة الجيدة للجيل الحالي، وتحفظ للأجيال القادمة كامل حقوقها

[24] - محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط 2 ، دار وائل للنشر، عمان-الأردن2004 .- ص.99

[25] رغد منفي الدليمي، إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفة الدولية .14000 حالة مصافي الوسط العراقية،. 2008.ص44

[26] نعمه عباس الخفاجي، ثقافة المنظمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية،2010 ص139

في الموارد الطبيعية..وفوق كل ذلك تسهم في إنقاذ سفينة الحياة، التي يستقلها سكان المعمورة قاطبة من الغرق في مستنقعات التلوث، التي صنعتها الأنشطة البشرية غير الرشيدة، وصارت تحيط بنا من كل جانب البر والبحر والجو

الخاتمة:

يعد الهدر البيئي آفة تعاني منها المجتمعات لسنين عديدة خاصة في ظل جائحة كورونا و من غير الممكن وضع حد و آليات للهدر بكل أنواعه في فترة قصيرة إنما الأمر يتطلب دراسات و استراتيجيات معتمدة و وفقا لمعايير دولية فالاستدامة فن للبقاء كان الحرص على عدم الهدر نتيجةً لغياب الوفرة في المواد الغذائية أولاً وقبل كل شيء، لا سيما أن المجتمعات البشرية عبر التاريخ كانت عرضة لضروب مختلفة من العوز والمجاعة. وخلال معظم الحقب الزمنية لم تكن الأسر تعرف نوع الوفرة التي تشهدها اليوم، رغم وجود هذه النسبة المرتفعة والمخجلة من الجياع التي ترافق هذه الظاهرة. أما تاريخيًا، فلم يعرف الناس سابقًا هذا التنوع في المأكل والمشرب إلا في روايات السلاطين والأثرياء شهد العالم منذ الثورة الصناعية موجة كبيرة من التطور في جميع ا المجالات كانت نتيجته زيادة في رفاهية بعض التجمعات، ولعل أسرع وتيرة نمو كانت في الاقتصادي الذي تطور بشكل مذهل، غير أن هذه التطور وللأسف لم يأخذ بالحسبان الجانب البيئي في أدائه، مما دفع معظم دول العالم في العقدين الأخيرين وبعد إدراكها للخطر البيئي الذي قلل من جودة هذه الرفاهية إلى الاهتمام بالبعد البيئي إلى جانب الاهتمام بالبعد الاقتصادي، وذلك لإحداث نمط تنمية جديد يختلف عما عرف من قبل بالتنمية المستدامة، وإن الدولة لوحدها لا تستطيع أن تساير هذا المفهوم ما لم يكن الاهتمام البيئي منهج كل المؤسسات بمختلف أنواعها، والتي من بينها المؤسسة الصناعية التي تعد السبب الرئيسي في اختلال النظام البيئي، وقد برزت عدة جهود ترمي إلى جعل المؤسسات الصناعية تأخذ من حماية البيئة جا أساسيا لها، فعمدت منظمة التقييس العالمية إلى وضع أهم الخطوات التي ISO يمكن أن تساعد المؤسسة في اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الوضع البيئي لها، ضمن مواصفات 14000، و من بين الوظائف التي ستلزم المؤسسة بإدراجها وفق لمواصفات الايزو هي الإدارة البيئية التي تعنى بكافة التطلعات والتحسينات البيئية في المؤسسة، والتي يتعين أن تسند إلى إدارة مستقلة لها محلها في الهيكل التنظيمي للمؤسسة، حيث تتعلق مهام هذه الإدارة بمراجعة الأوضاع البيئية لمعالجة وإزالة مصادر التلوث في الوحدات الإنتاجية ولتحقيق الالتزام بالقوانين واللوائح البيئية وتنفيذ الإجراءات الوقائية في إطار خطة شاملة للإنتاج الأنظف، وإدخال ضوابط جديدة للحد من التلوث بإجراءات قليلة أو عديمة التكلفة داخل المؤسسة، وتشجيع استخدام المواد غير المسببة للتلوث، وإدخال تعديلات على المعدات وعلى تصميم المنتوج، وكذلك زيادة الوعي البيئي لدى العمال وتقديم حوافز لتشجيع المبادرات الطوعية لمكافحة التلوث، تعزيز المشاركة المحلية والإعلامية و لو كان لسكان العالم إنتاجية السويسريين، واستهلاكية الصينيين، وحس السويديين بالعدالة الاجتماعية، وانضباط اليابانيين

الاجتماعي، لكانت الأرض قادرة على أن تستوعب أكثر بكثير ممن تستوعبهم حاليًا، دون حرمان أي من سكانها.

المراجع المعتمدة:

-أسعد أحمد محمد عكاشة، أثر الثقاة التنظيمية على مستوى الأداء الوظيفي بالإشارة لحالة شركة .في فلسطين، غزة - فلسطين-، سنة 2008 Paltel الاتصالات

- .القريوتي محمد قاسم، نظرية المنظمة والتنظيم، عمان- الأردن -دار وائل للطباعة والنشر،2000

-الغالبي، طاهر محسن والعامري، صالح مهدي، المسؤولية الاجتماعية وأخلاقيات الأعمال، الأعمال . والمجتمع، ط1 ، عمان، السنة،2005

-موسى المدهون وإبراهيم الجزراوي، تحليل السلوك التنظيمي، ط 1 ، المركز العربي للخدمات الطلابية،). عمان) الأردن1995

-مصطفى محمود أبوبكر، إدارة الموارد البشرية مدخل لتحقيق الميزة التنافسية، الدار الجامعية، . الإسكندرية،2008

- .موسى اللوزي، التطوير التنظيمي" أساسيات ومفاهيم حديثة"، دار وائل، عمان)الأردن(،1999

-محمود سلمان العميان، السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال، ط 2 ، دار وائل للنشر، عمان-الأردن .- ،2004

-سيلر ، جاري، أساسيات الإدارة: المبادئ والتطبيقات الحديثة. ترجمة: عبد القادر، درويش مرعي،الرياض: دار المريخ للنشر، 1992 م.

- .نعمه عباس الخفاجي، ثقافة المنظمة، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة العربية، 2010ص139الطبعة1 ، دار ،– ISO)

-نجم العزاوي، عبد الله حكمت النقار :إدارة البيئة) نظم ومتطلبات .14000 المسيرة، عمان، الأردن، 2008

-يوسف حجيم الطائي وآخرون، نظم إدارة الجودة في المنظمات الإنتاجية والخدمية، دار اليازوري، . عمان، الأردن،2009

-صلاح محمود الحجار، داليا الحميد صقر، نظم الإدارة البيئية والتكنولوجية14001 . .تقنياته واستدامته، ط 1 ، دار الفكر العربي، القاهرة،2006

-رغد منفي الدليمي، إدارة الجودة الشاملة للبيئة باستخدام المواصفة الدولية .14000 حالة مصافي الوسط العراقية،2008

-خالد مصطفى قاسم :إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة2 ، الدار .الجامعية، الإسكندرية، مصر،2010

-زين الدين عبد المقصود :التخطيط البيئي مفاهيمه ومجالاته، سلسلة قضايا بيئية تصدرها الجمعية الكويتية
.لحماية البيئة، الكويت، أفريل1982
-نبيل هاشم الأعرجي وآخرون، دليل الجودة البيئية في جامعة بابل بحسب المواصفة العالمية للبيئة
.الإيزو 14001 ، جامعة بابل، سبتمبر2010
-خالد مصطفى قاسم :إدارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة، الطبعة2 ، الدار
.الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2010
-مجلة المركز الإقليمي لحماية البيئة والحد من التلوث الدليل العام للرصد الذاتي البيئي للصناعة المصرية، جهاز .شؤون البيئة، نوفمبر2002
- .تامر البكري، أحمد نزار النوري، التسويق الأخضر، دار اليازوري العلمية، عمان،2007

Santé et sécurité au travail au Maroc

Khadija ANOUAR
Professeure à la Faculté des Sciences Juridiques,
Economiques et Sociales de Fès Maroc
Université Sidi Mohamed Ben Abdelah

Résumé :

Chaque jour, des travailleurs meurent d'un accident du travail ou d'une maladie liée au travail. La plupart des c'est suite à des accidents qui se produisent chaque année et ce qui résultent en des absences prolongées du travail.

Le coût humain de cette menace quotidienne est considérable et on estime que le fardeau économique des mauvaises pratiques de sécurité et santé au travail ce qui affecte le produit intérieur brut national.

Pourtant, il serait possible d'éviter ces tragédies en adoptant des méthodes rationnelles de prévention, de notification et d'inspection.

Mots-clé :

Droit, entreprise, salariés, service médical, médecin de travail.

Introduction :

La santé et sécurité au travail met l'accent sur la mission du médecin en milieu de travail. Elle a essentiellement pour but de rapprocher les services médicaux des usagers, d'assurer une association plus complète des partenaires sociaux à leur gestion, de faciliter leur contrôle, mais aussi de donner au médecin de travail les moyens lui permettant de mieux assurer sa mission[1].

Au début, le droit du travail de manière générale, et ce dans la plupart des pays n'ont contenu que des dispositions élémentaires destinées à préserver la santé au travail. Celles-ci portaient essentiellement sur des mesures protectrices des enfants et des femmes au travail, la durée de travail et des mesures générales d'hygiène et de sécurité[2].

Ces services sont chargés d'assurer la protection des salariés contre les atteintes à leur santé qui peuvent résulter du milieu de travail, de réaliser l'adaptation physique et mentale des salariés et ce à la fois par l'adaptation du travail aux travailleurs et par leur affectation aux travaux auxquels sont aptes et adaptés et enfin, ces services doivent de manière générales concourir à un bien-être physique et mental des salariés.

[1]- G. Auzero, D. Baugard, E. Dockes, *Droit du travail 2020*, 33eme éd., Dalloz, 2019, p. 58.

[2]- F. Barbe, *Comprendre le droit du travail*, éd., Groupe Revue Fiduciaire, 2019, p. 77.

La médecine du travail est une médecine exclusivement préventive : elle a pour objet d'éviter toute altération de la santé des salariés, du fait de leur travail, notamment en surveillant leur état de santé, les conditions d'hygiène du travail et les risques de contagion. Exercée au sein d'un « service de santé au travail », la médecine du travail est obligatoirement organisée, sur le plan matériel et financier, par les employeurs[3].

Elle est placée sous la surveillance des représentants du personnel et le contrôle des services du ministère de l'emploi, du travail et de la cohésion sociale. Sont à la charge de l'employeur l'ensemble des dépenses liées à la médecine du travail et notamment les examens médicaux, les examens complémentaires, le temps et les frais de transport nécessités par ces examens, le temps passé par les médecins du travail à l'étude des postes de travail dans l'entreprise.

La médecine du travail bénéficie à tous les salariés, quelle que soit la taille de l'entreprise[4].

Actuellement, la médecine du travail au Maroc, est réglementée par la loi n° 65-99 relative au droit de travail. La mise en place des services de santé au travail est juridiquement obligatoire pour les entreprises industrielles, commerciales, et d'artisanat ainsi que les entreprises d'exploitation agricole et forestière lorsqu'il occupe cinquante salariés au moins. Elle est également obligatoire pour tous les établissements ou les travailleurs qui sont exposés à des risques de maladies professionnelles énumérées par la réglementation en vigueur quelque soit le nombre des salariés[5].

Alors, quels sont les différents services médicaux de travail, comment sont-ils organisés, comment fonctionnent t'ils en période de pandémie ? Quel est le rôle du médecin du travail ? Dans quelle mesure les services médicaux du travail sont-ils adaptés aux besoins des travailleurs face à une pandémie ?

A cet effet, la première partie sera consacrée à l'encadrement juridique de la sécurité et santé au travail et en second lieu il va être abordé tout ce qui est en relation avec la sécurité et santé au travail afin qu'elles soient plus efficaces.

I- Encadrement juridique de la sécurité et santé au travail

Dans le cadre de toutes situations délicates comme l'épidémie du coronavirus, le **ministère du Travail et de l'Insertion professionnelle a publié un protocole qui vise à fournir des lignes directrices pour accompagner les entreprises à mettre en place les mesures de précaution pour lutter contre la propagation du covid-19.**

Ce protocole recense les mesures à prendre par les employeurs pour protéger la santé des salariés.

---

[3]- A. Coeuret, J.-P. Lieutier, *Droit du travail*, 2eme éd., Dalloz, 2019, p. 64.

[4]- M. Caron, *Système de santé au travail, vers la fin d'une exception ?*, RDSS, 2014, p. 275.

[5]- M. Borgeto, S. Fantoni-Quantin, « Un système de santé unique, une utopie *?* », RDSS, 2014, p. 28.

Pour les salariés dont l'activité est maintenue sur le site de l'entreprise, il appartient à l'employeur de renforcer et d'adapter les mesures aux impératifs sanitaires.

A- Renforcement des obligations générales de prévention de l'employeur

La législation devrait prévoir des dispositions juridiques mentionnant que l'employeur devrait réaliser une évaluation de tout risque professionnel afin de réduire autant que possible les risques de contagion sur le lieu de travail ou à l'occasion du travail.

Les mesures de prévention à mettre en place dépendent de l'évaluation des risques.

Les actions de prévention des risques professionnels devraient être adaptées aux métiers de l'entreprise, avec l'aide du médecin du travail et du comité d'hygiène et de sécurité.

Le Ministère du travail devrait mettre en ligne pour les employeurs et les salariés des « fiches conseils spécifiques » par métier ou par secteur professionnel.

La législation devrait prévoir que tout employeur devrait être tenu à une obligation légale de protection de la sécurité et de la santé de ses salariés en prenant toutes les mesures nécessaires pour assurer la sécurité et protéger la santé physique et mentale des salariés.

L'employeur doit également dans ce cadre rappeler les mesures d'hygiène et de sécurité, les gestes barrières, les règles de distanciation au travail à informer les salariés par tout moyen[6].

L'employeur doit également former les salariés aux mesures de prévention mises en place dans l'entreprise et est tenu à une obligation de formation renforcée pour les salariés occupant des postes de travail à risques pour leur santé.

Il convient de signaler qu'il devrait mettre à jour le document d'évaluation des risques pour tenir compte de la situation dans l'entreprise.

La législation devrait préciser que l'employeur devrait compléter la liste des postes présentant des risques particuliers pour la santé ou la sécurité des travailleurs et devant bénéficier d'un suivi individuel médical renforcé.

B- Mesures d'accompagnement

Afin de limiter le risque de contagion du covid-19, il est demandé aux employeurs de placer le salarié en télétravail.

En vertu des dispositions de l'article 8 du code du travail, sont considérés comme salariés travaillant à domicile, ceux qui satisfont aux conditions, sans qu'il y ait lieu de rechercher s'il existe ou s'il n'existe pas entre eux et leur employeur un lien de subordination juridique, s'ils travaillent ou ne travaillent pas sous la surveillance immédiate et habituelle de leur employeur, si le local où ils travaillent et l'outillage qu'ils emploient leur appartiennent ou non, s'ils fournissent, en même temps

[6]- P. Lokiec, *Droit du travail*, éd., Presses Universitaires de France, 2019, p. 59.

que le travail, tout ou partie des matières premières qu'ils emploient lorsque ces matières leur sont vendues par un donneur d'ouvrage qui acquiert.

En effet, en cas de circonstances exceptionnelles, notamment de menace d'épidémie, le télétravail peut être mise en place par l'employeur pour permettre la continuité de l'activité de l'entreprise et garantir la protection des salariés. Le salarié ne peut alors s'y opposer.
Dans le cas du coronavirus, le télétravail doit donc être la règle dès lors que le poste le permet. La mise en place du télétravail ne nécessite alors aucun formalisme particulier.
L'employeur doit s'assurer du respect de la durée de travail et des droits aux repos du salarié. Il devrait aussi fixer les horaires durant lesquelles le salarié doit être joignable.
Cependant, dans le cadre du covid-19, l'on ignore si cette règle est maintenue, si elle peut être aménagée, et qu'elle en sera l'appréciation par les Juges en cas de contentieux alors que le confinement a été ordonné.
Bien que le mois de juin 2020 ait été annoncé pour un déconfinement progressif, le télétravail peut être maintenu au-delà de cette date en application du principe de précaution.
Aussi, le gouvernement a déclaré qu'après le 11 mai 2020, les gestes barrières et la distanciation sociale devront d'abord passer par le maintien du télétravail lorsque cela reste possible.
En cas d'impossibilité de recourir au télétravail, l'employeur est tenu de faire respecter les gestes barrière (se laver très régulièrement les mains, saluer sans se serrer la main, nettoyage régulier des locaux et des surfaces de l'entreprise etc.) et organiser le travail de façon à garantir les règles de distanciation sociale (éviter tout déplacement ou réunion non indispensable, privilégier la visioconférence, etc.)[7].
Dans le cadre de son obligation de prévention, l'employeur peut modifier l'organisation du travail autrement que par le télétravail (aménagement d'horaires, restriction de l'accès aux locaux etc.).
Le code du travail devrait prévoir des dispositions juridiques qui préciseraient que dans certains secteurs comme ceux de la grande distribution, la livraison et la logistique, et plus généralement pour les salariés en contact avec le public, l'employeur devrait donner des exemples de bonnes pratiques.
Il est à rappeler que l'employeur devrait prendre toutes les mesures de nature à assurer la protection de la santé de ses salariés.
De plus, il est judicieux de renforcer le rôle du médecin du travail à travers les services de santé au travail devraient mettre en place une cellule d'écoute téléphonique pour assurer un suivi avec les entreprises et salariés.

[7]- M. D'allende, *Stratégie d'entreprise et droit du travail*, éd., Lamy - Axe Droit, 2eme éd., 2019, p. 98.

Il est nécessaire également que le médecin du travail accompagne les employeurs en renforçant les mesures de prévention, pour adapter leur activité.

II- Vers une meilleure adaptation efficace du droit du travail

Il convient de préciser qu'il est d'une grande nécessité d'apporter des aménagements à la législation du travail qui devrait davantage réglementer le télétravail et d'envisager le droit de retrait en cas de tout danger qui peut survenir dans le milieu du travail.

A- Prévoir l'intégration de mesures sanitaires

Il convient de noter qu'il est judicieux de prévoir des dispositions juridiques a insérer dans le code du travail, que chaque salarié devrait prendre personnellement soin de sa santé et de sa sécurité et celle de ses collègues en respectant les consignes sanitaires qui sont données.

La législation du travail devrait prévoir des mesures pour les cas des salariés à risque face au covid-19 susceptibles de développer une maladie qui devraient pouvoir se connecter directement, sans passer par leur employeur ni par leur médecin traitant, sur le site de la Caisse nationale de sécurité sociale pour effectuer une démarche d'auto-déclaration qui donnerait lieu à un arrêt de travail.

Nécessité de mettre en place des mesures en cas de suspicion de contamination, le législateur devrait envisager des dispositions juridiques prévoyant qu'en cas d'apparition de symptômes évocateurs de toutes maladies contagieuses ou d'épidémies tel que la covid-19 apparu mondialement en mars 2020 et continue à persister, le salarié devrait être tenu de consulter un médecin et d'éviter les contacts.

Il devra signaler son employeur par sa crainte d'être contaminé par le virus en cas d'apparition des premiers signes, afin que ce dernier puisse prendre les mesures de prévention nécessaires.

Et en cas de doute sur la conduite à tenir, il est judicieux que le ministère de la Santé mette en place un logiciel national pour orienter sur la démarche à suivre.

B- Prévoir un droit de retrait du salarié

Il convient de noter que la législation devrait prévoir que le salarié pourrait se retirer d'une situation de travail lorsqu'il existe des motifs raisonnables présentant pour sa vie ou sa santé un danger grave. Et ce droit existe en droit français[8].

Dans le contexte de toutes épidémies tel que le coronavirus et autres maladies graves, Il est donc important de souligner que si l'employeur met en œuvre les recommandations du gouvernement, les conditions d'exercice du droit de retrait ne devrait pas être appliqué sous réserve de l'appréciation souveraine des tribunaux.

[8]- J. Martinez, « Les mouvements d'extension du droit de la santé au travail », JCP, 2009, p. 45.

C- Risques professionnels : maladie professionnelle ou accident de travail

Si une contamination surgie dans le milieu du travail, l'employeur sera susceptible de voir sa responsabilité engagée. Toute épidémie tel le covid-19 n'est pas reconnue ni désignée par aucun tableau relatif aux maladies professionnelles annexé par la législation en vigueur.

En ce sens, il est nécessaire qu'il y ait une reconnaissance juridique de toute éventuelle épidémie comme maladie professionnelle pour les soignants et en y apportant des précisions juridiques.

Il est à rappeler également que les salariés et les entreprises sont amenés à poursuivre l'activité et que de nombreux salariés ont été et sont encore exposés et subissent ou subiront des conséquences du covid-19 sur leur santé.

Et se posera donc la difficulté de prouver que le covid-19 a été contracté dans le cadre du travail et en conséquence la preuve risque d'être difficile à démontrer.

La reconnaissance en maladie professionnelle ou en accident du travail risque donc d'être difficile à obtenir au regard de notre système juridique actuel, lequel exige d'établir un lien de causalité entre l'infection et l'activité professionnelle.

L'accident du travail suppose que la maladie résulte d'un événement ou de plusieurs événements survenus à des dates certaines alors que l'accident du travail suppose un caractère de soudaineté[9].

Il est à noter qu'il est opportun d'élargir la notion d'accident de travail, les critères de soudaineté et de datation risquent donc de faire défaut.

En outre, n'étant pas inscrite dans un tableau spécifique, la possibilité d'une reconnaissance en maladie professionnelle risque de se heurter à une procédure peu adaptée.

En cas de survenance d'un accident de travail ou d'une maladie professionnelle, une éventuelle faute inexcusable de l'employeur pourra être recherchée[10].

En tout état de cause, pour beaucoup, le système d'indemnisation ne semble pas adapté à la crise sanitaire inédite. Nombreux sont ceux qui sollicitent la création d'un fonds de solidarité spécifique.

Bibliographie :

- **Ouvrages :**

- G. Auzero, D. Baugard, E. Dockes, *Droit du travail 2020*, 33eme éd., Dalloz, 2019.
- F. Barbe, *Comprendre le droit du travail*, éd., Groupe Revue Fiduciaire, 2019.
- A. Coeuret, J.-P. Lieutier, *Droit du travail*, 2eme éd., Dalloz, 2019.
- M. D'allende, *Stratégie d'entreprise & droit du travail*, éd., Lamy - Axe Droit, 2eme éd., 2019.
- P. Lokiec, *Droit du travail*, éd., Presses Universitaires de France, 2019.

[9]- F. Aknin, A.-F. Jover, « La «sanitarisation» de l'entreprise : l'exemple des substances psychotropes », JCP, 2014, p. 34.

[10]- Y. Verkindt, « Un nouveau droit des conditions de travail », Dr. soc., 2008, p. 67.

- **Articles :**

- F. Aknin, A.-F. Jover, « La « sanitarisation » de l'entreprise : l'exemple des substances psychotropes », JCP, 2014.
- M. Caron, *Système de santé au travail, vers la fin d'une exception ?*, RDSS, 2014.
- V. Mesli, « Quelles articulations entre le dossier médical personnel et le dossier médical en santé au travail », RDSS, 2014.
- P.-Y. Verkindt, « Un nouveau droit des conditions de travail », Dr. soc., 2008.
- M. Borgeto, S. Fantoni-Quantin, « Un système de santé unique, une utopie *?* », RDSS, 2014.
- J. Martinez, « Les mouvements d'extension du droit de la santé au travail », JCP, 2009.

الموارد الغابوية بسوس-اشتوكة: الدينامية المجالية والتحولات

اسم ولقب الباحث: **ذ. أبجان عبد الإله**
الرتبة العلمية والجامعة المنتسب إليها: **كلية الآداب والعلوم الإنسانية جامعة ابن زهر– أكادير**

الملخص:

من خلال الاستقصاء الموضوعي للحالة الراهنة للمجال الغابوي للأركان بعد مضي عقود متتالية من الاستغلال المفرط لمواردها الطبيعية من طرف الإنسان والحيوان على حد سواء، فضلا عن سنوات الجفاف واستنزاف الفرشاة المائية وغيرها، لكفيل لإماطة اللثام عما شهده هذا المجال الغابوي الممتد على مساحة 200 871 هكتار من استغلال عشوائي بات يهدد الثروة الوطنية في حالة عدم توقفه. و يرتبط تدهور المساحات التي تشملها أشجار الأركان بمجموعة من العوامل المتداخلة، تتجلى فيتزايد النمو الديموغرافي وتنامي الضغط المباشر الذي يشكله ذلك على الموارد والتوسع العشوائي للمراكز الحضرية وخلق البنيات التحتية.ولا تقف حالة تدهور المجال الغابوي لأركان عند هدا الحد بل تتعداه لتصبح الوضعية أكثر خطورة، خاصة بعد انتشار المساحات الفلاحية المسقية وماوكبها من بروز فلاحة عصرية ومكثفة في البيوت البلاستيكية، فضلا عن تأثير التغيرات المناخية من خلال توالي سنوات الجفاف وارتفاع درجة الحرارة مما دفع بالعديد من المستغلين حفر العديد من الآبار وتكثيف ضخ المياه و تطور وسائله، مما قضى على أهم الفرشاة القريبة التي كانت تنعش الجذور القريبة.

وتعتبر أولاد تايمة وأيت ملول ومراكز واد الصفا وسبت الكردان والكدية وسيدي الدحمان والكفيفات معنية بكيفية مباشرة بهذا التدهور البيئي، إذ تتوسع اليوم باعتبار موقعها والوضعية العقارية السائدة على حساب المجال الغابوي المحاذي لها (غابة منتاكة، ادمين، مسكينة، الحفايا وأيت اكاس)، الذي يتعرض اليوم لضغط قوي ومبادرات متعددة لاحتلاله واستغلاله، ولعل المنطقة الصناعية بأولاد تايمة وبأيت ملول والمركب الجامعي بأزرو ومطار المسيرة الذين تم إحداثهم، لأكبر دليل على اعتماد الحلول السهلة لاستجابة للحاجيات المتزايدة ولو على حساب المجال الغابوي. كما أصبحت تأثيرات التغيرات المناخية تطرح مشكلا بيئيا حقيقيا، خاصة وأن استمرار هذه النزعة من شأنها أن تعجل بتفاقم ظاهرة التصحر واكتساح الكثبان الرملية، ومن تم الإخلال بالتوازن البيئي للغابة. وكنتيجة منطقية لهدا النمط من الاستغلال غير المعقلن وما تتعرض له المنطقة من انعكاسات ناجمة عن التغيرات المناخية، قدر فقدان الغطاء الغابوي بهذا المجال والذي تراكم على

مدى السنوات 17 الماضية عند 2.7 %. أما معدلات فقدان كثافة الأركان فقد بلغ 2.4 % خلال 22 سنة، وفقدانها من حيث المساحة وصل 0.21 % في 13 سنة، مما يوضح أن الضغط البشري على الوسط الطبيعي وعلى الموارد والتغير المناخي تسبب في تدهور نوعي لخصائص النظام الايكولوجي للغابة تجاوز بشكل كبير حدود التحمل البيئي.

الكلمات المفتاحية:

أركان، المجال الغابوي، التدهور البيئي، التغيرات المناخية، الدينامية السكانية، التكثيف الزراعي.

الملخص باللغة الأجنبية :

Through the objective investigation to the current situation of the forest field of Argan after successive decades of over-exploitation of natural resources by both human and animal, as well as years of drought and the depletion of aquifer and others, All that is suffient to reveal what this environmental field witnessed, it is worth mention that this area is about 871 200 Hectares which suffered from random exploitation that start to threatens the nation wealth in case of non-stop. The deterioration of the area of the trees of Argan is linked to a combination of interrelated factors, such as the increasing of both the demographic growth and the direct pressure on the resources and the indiscriminate expansion of urban centers and the creation of infrastructure. In addition to this the case of the deterioration of the forest field of Argan does not stop here but it becomes more dangerous, especially after the spread of the irrigated agriculture lands and the appearance of modern and intensive agriculture in the green houses. As well as drilling many wells and intensifying the pumping of water and the development of its means, this kills the most important nearby aquifer which was refreshing the nearer roots.

Ouled Teima, Ait Melloul, Oued Essafa Centers, Sebt El Guerdane , El Koudia, Sidi Dahmane and Lagfifat are all directly concerned with this environmental deterioration, As it is expanding today according to its location and the prevailing real estate situation at the expense of adjacent forest area (Forest of Montakah, Edmin, Hafay and Ait Akas) which is currently exposed to a strong pressure and

multiple intiative for occupation and exploitation, also setting up the following facilities, Industrial Zone of Ouled Teima and Ait Melloul and Azro Campus and Al Massira Airport, is the Biggest evidence of the adoption of easy solutions to respond to the increasing needs ; even at the expense of the forest area.

Therefore, this expansion movement poses real environmental problem, especially that the continuation of this tendency may accelerate the aggravation of desertification and the invasion of sand dunes which will lead to a violation of the ecological balance of the forest, as a logical consequence of this pattern of irrational exploitation.

The loss of forest covers in this area which is accumulated over the 17 years was estimated at 2.7%, Whereas the rates of density loss of Argan has reached about 2.4% during 22 years and the loss in terms of area is around 0.21% in 13 years, which illustrates the human pressure on the natural environment and resources caused a qualitative deterioration of the characteristics of the forest ecosystem which exceeded the limits of environmental endurance.

Key words :

Argan, Environmental deterioration, weather changes, Urban expansions, Agricultural intensification.

مقدمة

أصبح الحديث عن التدهور البيئي سريع الانتشار والتداول بين عامة الناس وخاصتهم، كما أضحى التصحر من الظواهر المزعجة والتي تتحدى حضارة الانسان بالقرن الواحد العشرين. لذلك يرتبط هذا الاهتمام المتزايد بالمشاكل البيئية نظرا لطابع الخطورة الذي بدا يتسم به حيث يهدد بشكل مباشر الامن الغذائي للسكان وسلامة صحتهم، وذلك عن طريق الاخلال بالتوازنات البيئية وعن طريق إحداث اضطرابات في الميكانزمات القائمة بين تفاعلات المجال الحيوي بسبب تأثير الضغوطات الممارسة والغير المعقلنة مما له انعكاس في الاخلال بالتوازن الذي خلفته وحافظت عليه الاجيال السابقة. فجل الدراسات تكاد تجزم

بأن الانسان الذي قد يكون أو المسؤول عن أغلب التحولات الحاصلة، عن طريق التوسعات العمرانية على حساب المجالات الغابوية، وما ينتج عن ذلك من تحولات وأثار على التوازنات الايكولوجية.

أمام هذه القضايا المتعلقة بتفاعل الانسان بوسطه انصب اهتمامنا في هذه المقالة بدراسة وتقييم حالة الموارد الغابوية بسوس ماسة من دافع الاهتمام بآثار التوسع الحضري الحالي على حساب المجالات الغابوية المحيطة به. وأيضا بغية فهم طبيعة التفاعلات بين التغيرات البيئية والدينامية العمرانية والتحولات الاجتماعية، قصد الاسهام في فهم طرق اشتغال نظم المجال الحيوي لأركان، وتحديد، قدر الامكان، الاليات والعوامل المنشطة له، وسبل الحد من التهديدات التي يتعرض له. وذلك من أجل المساهمة في بلورة اقتراحات انمائية قادرة على انعاش والحفاظ على هذا النظام الايكولوجي المتعدد الوظائف. خاصة أن هذا المجال يتواجد في منطقة ذات بيئة جافة، متميزة بكونها سريعة التحولات في مظاهرها البشرية والطبيعية، بسبب موجات الجفاف المتكررة وتزايد الاستغلال المفرط للموارد النادرة.

التقنيات والمنهجية المستعملة

لكون المقالة تتساءل عن الاسباب الكامنة في تزايد تدهور المجالات الغابوية، كان لزاما علينا استخلاص تأثير السكان والتعمير على الوسط، وذلك من خلال الوقوف على تأثير النمو الديموغرافي وتزايد المتطلبات والحاجيات سواء من حيت السكن والأنشطة الاقتصادية على الموارد الطبيعية الرئيسة.

في الحقيقة سيكون من الصعب علينا تحقيق أهداف هذا التناول، لو لم تكن هذه المقالة استمرارية لأبحاث جامعية سابقة، التي تشكل أرضية صلبة لدراسية الدينامية الحالية بهذه المنطقة. إذ تشكل دراسة نظام اشتغال المجال الغابوي دعامة أساسية لتحديد مدى أثار التي ستترتب عن تدهور هذا النظام وأيضا من خلال الاسهام في بلورة وتقدير قيمة الموارد الطبيعية، هذا بالإضافة الى القيام بتحليل دقيق للآليات والعوامل المنشطة لمظاهر التدهور الحالي للمجالات الغابوية، بغية تقدير تكاليف ازالة وتدهور الغابات. هذا مع الوقوف على المشاكل الرئيسة التي تتعرض لها الغابات مع تحديد التكاليف الاقتصادية الرئيسية وفي الاخير ابراز اهم الاستنتاجات، من خلال تقديم مؤشرات حديثة التداول، مع إبراز الثوابت والمتغيرات التي لحقت المجال الحيوي لأركان.

ومن أجل دراسة وتحليل المظاهر النوعية لتدهور المحيط الحيوي لغابة اركان اعتمدنا في ذلك على مجموعة من الدراسات الوثائقية والمعطيات الإحصائية والمعطيات الكارطوغرافية بهدف إنتاج خرائط موضوعاتية هذا مع القيام بزيارات ميدانية المعززة في بعض الحالات بتحليل بعض الصور الجوية وسمح لنا ذلك بإبراز دينامية تدهور الوسط الطبيعي لأركان التي عرفتها مجال سوس ماسة، من حيت اكتساح المدرات المسقية والانشطة الاقتصادية وما نتج عنه من الضغط على المجالات الغابوية ومن نتائج ذلك تزايد وثيرة تطور أشكال التعرية وما و انتعاش ظاهرة التصحر.

المناقشة والنتائج:

1) **المجال الغابوي المغربي: أهميته وأدواره**

يقع المغرب بين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الأطلسي والصحراء، وهو موطن لنباتات وكائنات حيوانية غنية، ويتوفر على سبعة مجموعات من المناطق الايكولوجية و30 منطقة بيوجغرافية و39 منظومة ايكولوجية قارية منها 30 منظومة بيئية غابوية (Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification., 2015). وعلى الصعيد السوسيواقتصادي، تسهم الغابات المغربية بنسبة 18% من الحصيلة الطاقية الوطنية، و 17 %من احتياجات الماشية من الاغدية، وامداد 60 وحدة صناعية، وأكثر من 6000 من الحرفيين من المواد الاولية (Croitoru et al., 2017) وهي أيضا تؤدي دورا رئيسيا من حيث حماية التربة وحفظ التنوع البيولوجي، ولها قيمة ترفيهية كبيرة. وعلى الرغم من هذه المزايا والفوائد، فإن هذه التشكيلات مهددة بشدة. حيث يسهم التوسع الزراعي وتغير المناخ والتوسع الحضري والممارسات الغير الملائمة في استخدام الاراضي وفي ازالة الغابات وتدهورها.

ويغطي المجال الغابوي 9 مليون هكتار، أي 12.7 %من المساحة الاجمالية للبلد، وهذه النظم الايكولوجية هي مملوكة للدولة. وتتكون بالأساس من أنواع مختلفة من التشكيلات النباتية. بما يقدر 4700 نوع نباتي منها 537 خاص بالمغرب، ويتوفر أيضا على 106 نوع من الثديات الغابوية، كما يتواجد به 326 نوع من الطيور(Croitoru et al., 2017)، إضافة إلى أنواع كثيرة من الأسماك بالأودية القارية والجبلية، ويعود هذا التنوع بحكم وجود كل النطاقات البيومناخية على مستوى المغرب،مما أفرز ثلاثة أنواع من الغابات:

- غابة طبيعة، تبلغ مساحتها 5 814 000 هكتار، وتضم أصناف من قبيل السدر ب 132 000 هكتار، الاركان 830 000 هكتار والبلوط الاخضر ب 1 360 000 هكتار والبلوط الفليني ب 1 128 000 هكتار؛
- الحلفاء: 3 186 000 هكتار؛
- الغابة الاصطناعية ب 530 000 هكتار.

2) المجال الغابوي لأركان : منظومة متعددة الوظائف

إن للمجال الغابوي أهمية اقتصادية كبيرة، إذ يسهم ب 2 %من الناتج المحلي الاجمالي الفلاحي للبلد. و 0.4 %من الناتج المحلي الاجمالي. وتجدر الاشارة أن بعض النظم الايكولوجية تساهم بشكل كبير في الاقتصاد الجهوي، مثل شجرة الاركان بنسبة 6.3 %من الناتج الاجمالي المحلي لمنطقة سوس ماسة، وإذا اخدنا بعين الاعتبار الدخل الذي يستمده السكان من حطب الوقود والمنتجات الغابوية، فإن المساهمة تصل إلى 10 %من الناتج المحلي الاجمالي الزراعي.ويبلغ متوسط الإيرادات السنوية للغابات 470 مليون درهم، منها 146 مليون درهم تدفع للدولة في شكل ضرائب و34 مليون درهم للأقاليم أما حصة الجماعات فتبلغ 146 مليون عبارة عن ضرائب هي الأخرى (Observatoire National de L'Environnement., 2015).

تغطي مساحات أركان حوالي 871 200 هكتار (Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification., 2010) تتوزع أساسا بين الأطلس الكبير والصغير وفي المنطقة الهامشية

للجنوب الغربي من المغرب، ونظرا لاستخداماته المتعددة وأهميته في الاقتصاد الريفي فقد تم تعينها وتحديدها سنة 1998 محمية المحيط الحيوي لليونسكو.

وتساهم هذه الغابات في خلق اقتصاد محلي من خلال توفير أربعة أنشطة إنتاجية:

- ثمار أركان: مصدر إنتاج زيت الأركان وتمثل دخل مهم من دخل الأسرة. ويصل الانتاج حوالي 4000 طن سنويا وبمردودية متوسطة تبلغ لتر/100 كلغ من الفاكهة، حاليا هناك اعتراف على نطاق واسع بأن زيت أركان من المنتجات ذات الجودة العالية المصدرة نحو الخارج، حيث صدر المغرب ما بين 1985-2005 حوالي 17 طن من زيت أركان(El Wahidi., 2013)؛
- مجال رعوي: تمارس في غابة اركان الرعي الجماعي وتمكن اوراق شجر أركان من تلبية احتياجات عشرات الالاف القطيع(الابقار، المعز، الابل)؛
- مجال غابوي: يستغل شجر أركان في انتاج الخشب والذي يمثل 13 %من الانتاج الوطني من حطب الوقود. بالاضافة إلى الاستخدام المحلي كوقود؛
- مجال الزراعة الغابوي: يساهم التباعد الحاصل بين شجر أركان في تنمية الأنشطة الزراعية (الحبوب والأشجار المتمرة).

خريطة 1 : مساهمة اركان في خلق اقتصاد محلي من خلال الانتشار الواسع لتعاونيات أركان

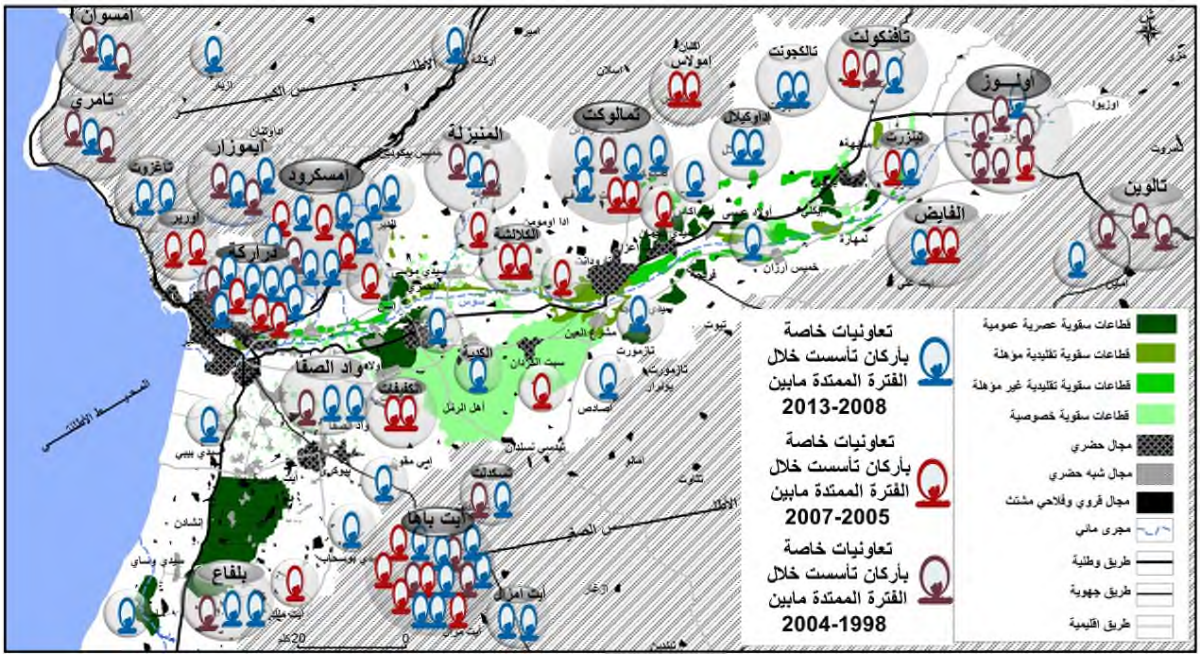

بالإضافة إلى دورها الاقتصادي والاجتماعي الواضح، فإن شجرة أركان تضمن حماية الموارد الطبيعية (التربة والغطاء النباتي، والحياة البرية) من المخاطر البيئية، بفضل جدورها الجد متطورة كما يحافظ شجر اركان على التربة ويحميها من التعرية المائية والنهرية وخصوصا التعرية النشطة جدا في المناطق الساحلية.

ويعتبر أركان أخر حزام أخضر في وجه التصحر في منطقة هشة بيئيا وايكولوجيا تسير نحو الانتقال الى المجال الصحراوي. وتدمير هذه الشجرة سيؤدي بالتأكيد الى التصحر في هذه المناطق وتحويلها إلى سهوب صحراوية وتعرض ملايين من سكان الارياف الى الهجرة.

3) **دينامية تدهور المجال الغابوي لأركان بسهل سوس ماسة**

مصطلح التدهور عموما هو ظاهرة تحدث على المدى الطويل، الناتجة عن الأنشطة البشرية، والذي يؤدي إلى تغيير سلبي في البنية والتكوين والوظائف والقدرة الانتاجية للسلع والخدمات. والتدهور بشكل عام ولاسيما في البيئات القاحلة هو نتيجة للتفاعلات المعقدة بين العوامل البيوفيزيائية والبشرية، والتي يمكن أن تختلف باختلاف المقاييس المجالية والزمانية في هذه المناطق الجافة(El Wahidi., 2013).

في مثل هذه البيئات الهشة يتم تطوير الممارسات العرفية التي تسمح بالتكيف مع هذا الوسط ومن تم توفير قدرة عالية على التكيف مع النظم الايكولوجية في مواجهة الأثار البشرية. وتعتبر هذه المعارف المحلية والعرفية مفيدة في التوازن الاجتماعي والبيئي بهذه المناطق، غير أن هذه المعارف والممارسات والعلاقات الموروثة التي تساهم في بناء التوازن قد تتعطل أو تختفي نتيجة التغيرات الثقافية والاجتماعية والاقتصادية التي يفرضها السياق الحالي للعولمة. وما ينتج عن ذلك من تغير في العادات الاستهلاكية للسكان والتي استوجبت استعمالا مكثفا للموارد الطبيعية.

لذلك أصبحنا أمام مجموعات بشرية تخلت تدريجيا عن استعمال درايتها التقليدية في مسألة التعامل مع الوسط الطبيعي وموارده، إذ أمام اشتداد الحاجة وتزايد الطلب على الموارد، ونتيجة الانبهار بالعصرنة من جهة، وأمام تفاقم الحاجيات من جهة أخرى، أصبحت تستعمل وسائل نظم انتاج دخيلة، لم يسبق تجربتها بما فيه الكفاية، ولامعرفة مدى تكيفها مع البيئات الجافة (الميلود.، 2010).

وتتفاوت مستويات تدهور المحيط الحيوي لأركان من منطقة إلى أخرى، وهكذا يمكن تقسيم غابة اركان الى عدة مناطق على أساس خصائصها الجغرافية (اركان السهل، اركان الجبل)، وديناميات التغيير التي تمسها نتيجة تباين العوامل الاقتصادية والاجتماعية، وبناء على المعارف الحالية تم تصنيف غابة اركان إلى أربعة مناطق منفصلة:

اركان السهل : غير أن هذا المجال يتعرض لضغوطات قوية، حيث ساهمت الامكانيات الزراعية الكبيرة التي يتوفر عليها سوس في بروز فلاحة عصرية ومكثفة متجهة نحو التصدير مما مكن منذ 1980 من تدفق الهجرة من المناطق المجاورة، وتطور

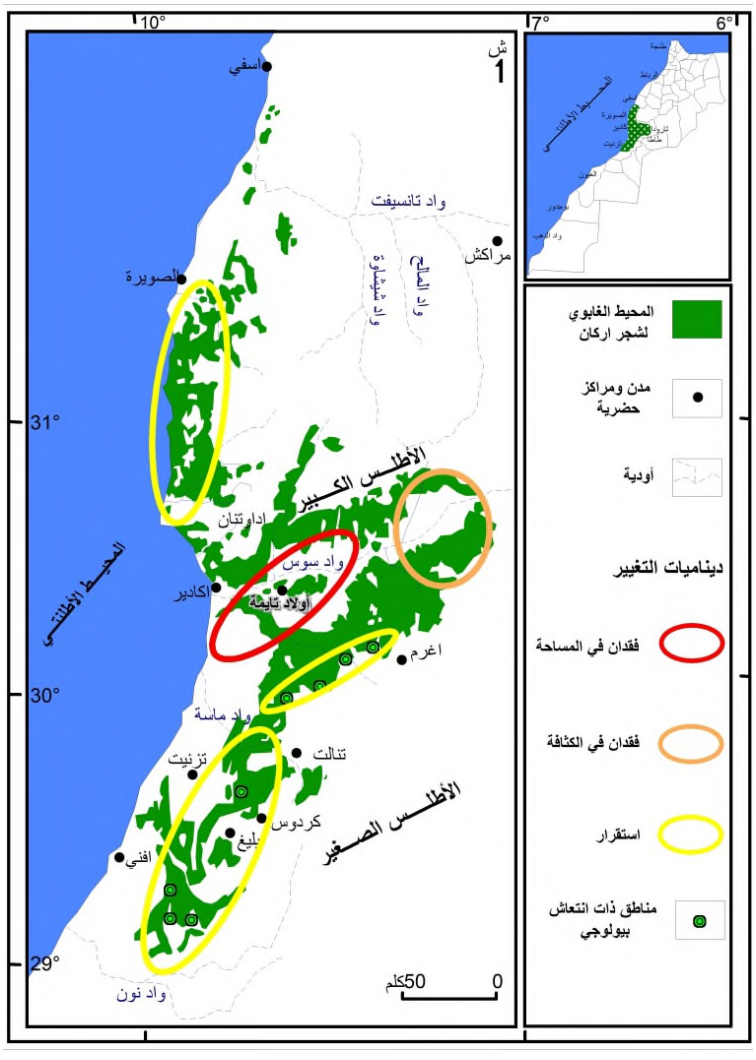

الاستثمارات الخاصة ونمو المراكز الحضرية من بروز دينامية هامة ساهمت في ازالة مساحات من المجال الغابوي وتدهور بعض نطاقه.

اركان الجبل: يحتفظ السكان في هذه المناطق بنمط الاستخدام التقليدي لنظام الفلاحي-الغابوي، ولان الظروف الطبيعية (وعورة التضاريس، عدم ملائمة التربة، وقلة الموارد المائية) لم يسمح ذلك بإنشاء زراعة مكثفة،لذلك هناك مستويات متفاوتة في دينامية التدهور وهي أقل مما هي عليه عموما بالسهل، ونميز فيها بين ثلاثة مناطق:

- من الطرف الغربي للأطلس الكبير وعلى طول الشريط الأطلسي لمدينة الصويرة إلى الجنوب من مركز تمنار، وبجنوب واديسوس بين أيت باها وانزي، حيث يتواجد شجر اركان بكثافة أكثر ويتميز بقدرة شديدة على التحمل، أما من حيث دينامية فقدان شجر اركان فهي منخفضة جدا أو مستقرة بهذه المناطق؛
- الاركان القاري (تارودانت، اولوز) المنتشر بالمنحدرات الجبلية الجنوبية للأطلس الكبير والمنحدرات الشمالية من الاطلس الصغير، ويتميز بتغطية منخفضة وبغطاء نباتي منخفض مع وجود دينامية مهمة من حيث فقدان كثافة شجر الاركان وذلك نتيجة الظروف القاحلة وتوالي سنوات الجفاف في المنطقة والتجارة في خشب الوقود والتوسع العمراني وبدرجة أقل الافراط في الرعي، كلها تشكل من اكثر العوامل الرئيسية في تدهور شجر اركان؛
- الجزء الجنوبي من غابة اركان الممتد على طول الاطلس الصغير الغربي والتي تنتشر حول جميع انحاء مدن تزنيت، تفراوت، سيدي افني، حيث تتميز هذه المجالات بانخفاض الكثافة السكانية، نظرا لان هذه المناطق عرفت منذ سنة 1960 حركات هجرة وطنية ودولية مما نتج عنه التخلي عن الاراضي أو ضعف ممارسة الانشطة بها واستخدامها، وهو ما أدى الى استعادة التجدد الطبيعي للنظام الايكولوجي وجعله بعيدا عن اشكال التدهور المعروفة بباقي المناطق الأخرى.

4) دوراحتدام التكثيف الزراعي وتنامي الدينامية السكانية والعمرانية في خلخلةتوازن الوسط الطبيعي لأركان

في الواقع، عرفت منطقة سوس ماسة خلال السنوات الاخيرة تردد عدة موجات من الجفاف والتي أصبح لها تأثير متميز على الوسط الغابوي بالخصوص والبيئي عموما، فرغم أن الجفاف ظاهرة طبيعية بالمغرب ككل، حيث تردد باستمرار عبر المراحل التاريخية (Naciri., 1990) فإن تأثيراته أصبحت سريعة المفعول والتطور ارتباطا بالضغط الكمي والنوعي.

كما كان لاستعمال التكنولوجيا والتقنيات المتطورة في المجالات السقوية المحاذية للمجالات الغابوية تأثير عكسي على هذا المجال من خلال القضاء على شجر الاركان وتقليص المجال الرعوي .كما ادت هذه الدينامية الزراعية الى انهاك التربة وبالتالي تنشيط عمليات التعرية إلى حد استنزاف الوسط والزج به في افة التصحر. مما سيكون للأمر خطورة على التوازنات البيئية.

وتقدر نسبة التجدد الغابوي ب 3.25 مليون طن في السنة، ويتجاوز الطلب 3 مرات العرض امتجدد من حطب التدفئة على المستوى الوطني، مما يشكل اهدارا سنويا لما يناهز 30 000 هكتار من الغابات تقريبا (Stratégie Nationale de Développement Durable, Rapport Diagnostic., 2014). كما أن تقلص مساحات الأراضي المخصصة للرعي وتزايد قطعان الماشية يتسببان في خلقضغط متزايد على المنظومات البيئية نتيجة للرعي المكثف بحيث تجاوزت نسبة الضغط الحالي أربع مرات تقريبا قدرات تجديد النباتات الرعوية بالغابات، مما جعل العرض الغابوي السنوي يعرف تراجعا (مديرية الرصد والدراسات والتخطيط بالوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة.، 2014).

أما فيما يخص الاستغلال الفلاحي، بدأ كبار الفلاحين يتسابقون في استغلال الفرشة المائية الباطنية بشكل مكثف والتي سمحت بظهور ضيعات اخدة في التطور نتيجة عصرنة وسائل الانتاج خاصة بمنطقة اشتوكة وهوارة. كما ساعد الانفتاح على الأبناء ومختلف الرساميل الحضرية، على تجاوز الصعاب، وساعدت حركة التوافد المهاجرين نحو هذه المجالات في انتشار التجمعات العمرانية هذا ايضا مع استقطاب استثمارات اجنبية ساهمت في عمليات انتشار المساحات الفلاحية المسقية على حساب المجالات الغابوية من خلال عمليات استصلاح الأراضي[1] ويتجسد ذلك بمنطقة واد الصفا أساسا، مما زاد من خخللةالتوازنات البيئية الحالية، دون اعتبار قلة الموارد وهشاشتها.

كما أسفرت سيرورة التمدين الحديث بسوس ماسة عن انشاء مجموعة حضرية كبيرة ممتدة على مساحة شاسعة، وقد أدت طبيعة التطور السوسيواقتصادية وأنماط التوسع وإنتاج المجال الذي شهدته مختلف مكوناتها من تدعيم وزنها الديمغرافي وتكاثر وتنوع أنشطتها ووظائفها المركزية، وتزايد أهميتها الاقتصادية، وإن كان ذلك قد ارتكز على اسس اقتصادية هشة، تقوم على أنشطة إنتاجية تعتمد بدورها على موارد فلاحية وغابوية متدبدبة، تبلور حيز حضري تتميز مكوناته المختلفة بوجود أشكال عمرانية وبنيات حضرية متنافرة، ويشتغل بكيفية غير لائقة وجد مكلفة، وخاصة على المستوى البيئي.

[1] وتشير منظمة الامم المتحدة للأغدية والزراعة أن مساحة المجالات الغابوية قد ارتفع من 4 950 000 هكتار سنة 2000 إلى 5 400 000 هكتار 2005، والى 5 670 000 هكتار سنة 2010، والى 5 630 000 هكتار سنة 2015 (فاو 2015). وهذا يظهر أنه حصلت زيادة في مساحة الغابات خلال الفترة 1990-2010؛ غير أنه خلال الفترة 2010-2015 وقع انخفاض في المساحة بلغ 800 هكتار سنويا. وحسب المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة لصحر، أن المنطقة المتأثرة بعملية الاستصلاح، تشمل الترامي من طرف مصالح الدولة على الغابات والتي بلغت 2000 هكتار خلال الفترة 2010-2015؛ ثم عمليات الاستصلاح التي تبلغ 2400 هكتار خلال نفس الفترة. وهذا يعطي ما مجموعه 4400 هكتار، أي ما يعادل 880 هكتار سنويا (Croitoru et al., 2017).

تشخيص لمنظومة شجرة أركان ومحيطها		
	نقط القوة (Atous)	نقط الضعف (Faiblesses)
مصدر داخلي	* شجرة متعددة الاستعمالات (فلاحي غابوي). * شجرة مقاومة للجفاف. * شجرة مثمرة ومعمرة. * تنوع وراثي وبيومناخي واحيائي.	* الاستغلال المفرط (الرعي المكثف). * غياب التجديد والتخليف وقلة عمليات اعادة تشجير الغابات. * شيخوخة ساكنة المجالات الغابوية. * هشاشة الأوشاط الجافة.
مصدر خارجي	الفرص (Opportunités)	التهديدات (Menaces)
	* التحكم في انتاج المشاتل. * ازدهار ونجاح سلسلة اركان. * بروز تغيرات وتحولات اجتماعية وخلق تنمية سوسيواقتصادية محلية وجهوية. * اعادة تنظيم الإطار المؤسساتي : (الوكالة الوطنية لتنمية مناطق الوحات وشجر الأركان، مخطط المغرب الأخضر).	* جفاف متكرر واستمرار القحولة. * استمرار نزعة التوسع العمراني. * توسيع في حقوق التمتع بالاستغلال (حرية في استخدام حقوق الاستغلال). * التعارض وعدم التوافق الحاصل بين تدبير المؤسسات والإدارة العرفية. * اضعاف الإدارة العرفية وزيادة النزعة العرفية. تعطل النظام الاقتصادي لسلسلة شجر اركان.

من انجاز عبد الإله أبجان

خريطة 2 : الوسط الغابوي لأركان بين انتشار التكثيف الزراعي وتنامي الدينامية السكانية والعمرانية وأثار ذلك في بروز ضغوط قوية وتنشيط عوامل التدهور

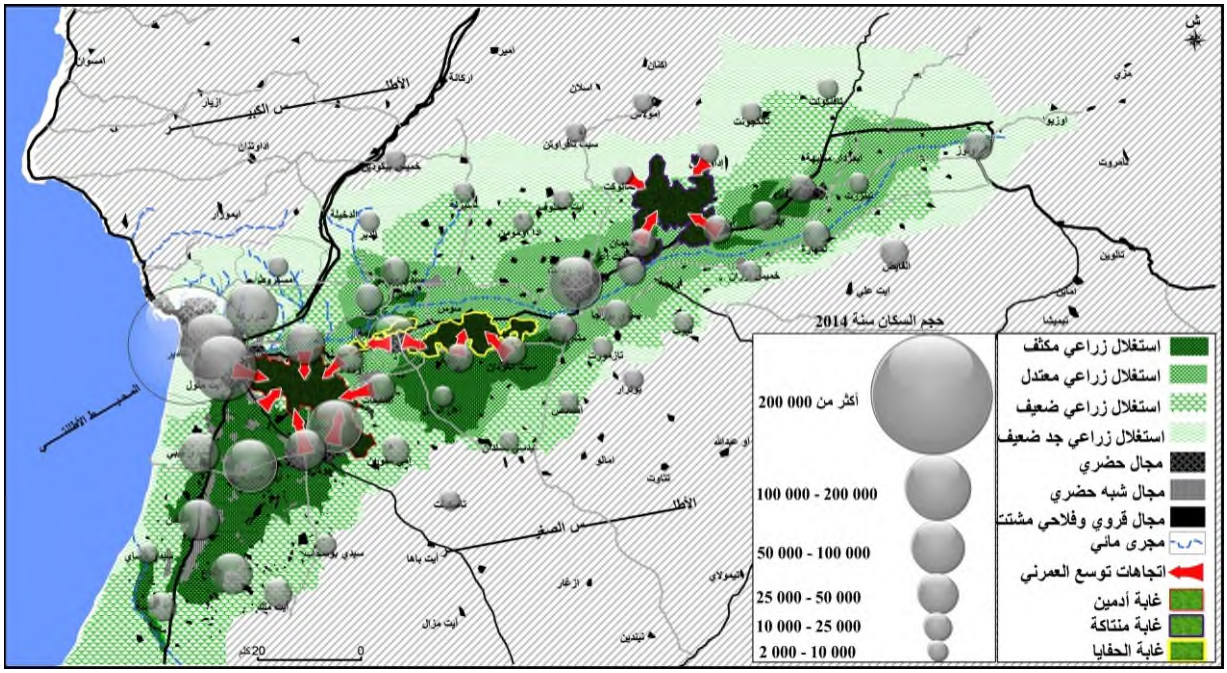

كما عرف المجال الفلاحي والغابوي الواقع داخل حدود الجماعات الحضرية الموجودة بسوس توسعا هاما بعد 1992، نتيجة تمديد المدارات الحضرية عن طريق الحاق الاراضي الفلاحية والغابات المحيطة به. لذلك يشهد هذا المجال ضغوطا كبيرة بسبب تزايد الطلب على الارض من قبل الدولة قصد انجاز التجهيزات الكبرى ولإنتاج السكني من جهة، ومن لدن الفاعلين الاقتصاديين والمجزئين الخواص من جهة ثانية. وتقطع منه من حين لأخر نتيجة ذلك مساحات شاسعة، وبشكل يتعارض، في كثير من الأحيان مع خيارات وثائق التعمير.

جدول 1: المؤهلات التي يتمتع بها مجال سوس ماسة وانعكاساتها في تزايد الطلب والضغط على غابة اركان

	عدد السكان 2014	الكثافة السكانية (نسمة/كلم2)	عدد رؤوس الماشية	عدد التعو نيات	مساحة المجال الغابوي لاركان	المشاريع التي تمت على حساب المجال الغابوي
اكادير اداوتن ان	487 954	261	71700	45	79 860	-
انزكان أيت ملول	297 245	1 847	40800	7	9 310	الحي الصناعي لأيت ملول 349 هـ القطب الجامعي بأزرو 30 هكتار(قطع 220 شجرة)
اشتوك ة أيت باها	419 614	105	160000	33	100 760	-
تارودان ت	780 661	51	528000	55	368 220	الحي الصناعي بأولاد تايمة 115 هـ
تزنيت	121 618	48	183000	8	243 220	

المصدر: النشرة الإحصائية لجهة سوس ماسة 2015، المندوبية السامية للمياه والغابات ومحاربة التصحر

وتعتبر أولاد تايمة وأيت ملول ومراكز واد الصفا وسبت الكردان والكدية وسيدي الدحمان والكفيفات معنية بكيفية مباشرة بهذا التدهور البيئي، إذ تتوسع اليوم باعتبار موقعها والوضعية العقارية السائدة على حساب هذا المجال الغابوي الذي يتعرض اليوم لضغط قوي ومبادرات متعددة لاحتلال واستغلاله ولعل المنطقة الصناعية بأولاد تايمة وبأيت ملول والمركب الجامعي بأزرو ومطار المسيرة الذين تم احداثهم على حساب المجال الغابوي، لأكبر دليل على اعتماد الحلول السهلة لاستجابة للحاجيات المتزايدة، لذلك أصبحت حركة التوسع هاته تطرح مشكلا بيئيا حقيقيا، خاصة وأن استمرار هذه النزعة من شأنه أن يعجل بتفاقم ظاهرة التصحر واكتساح الكثبان الرملية.

5) **المجال الغابوي لأركان: رصيد عقاري موروث يتعرض لاستنزاف متواصل**

تتميز الوضعية القانونية للأرض بسوس بتعدد أنماط أنظمتها (ملك الدولة الخاص والحبوس وأراضي الميه والغابات، الملك الخاص). ورغم هذه الوضعية العقارية المعقدة، فإن الدولة بمختلف مصالحها تعتبر المالك الأول للأرض بالمنطقة. وقد جاء هذا أساسا نتيجة من جهة لعمليات الاستملاك التي قمت بها الادارة خلال نهاية العشرينات من القرن الماضي، بهدف الاستجابة لحاجيات التخطيط، ومن جهة ثانية بسبب امتداد جزء هام من الحيز الحضري على غابة الاركان التي وضعت تحت إدارة المياه والغابات منذ سنة 1919.

وقد شكلت أراضي الدولة والجماعات الركيزة العقارية العقارية الاساسية التي تأسس عليها الانتاج العمومي بسوس. والمثير أن فتحها للتمدين لم يواكب بمجهود مماثل من أجل إعادة تكوين الرصيد المستنزف. وهكذا، فقد بلغ حجم مساحة الاراضي العمومية في مجموعها بالمراكز الحضرية بسوس التي تمت تهيئتها ما بين 1960 و2006 حوالي 4000 هـ. وفي المقابل، لم تهم عمليات الاقتناء من القطاع الخصوصي سوى مساحات محدودة.

وهذا يبين أن سياسة التجزيء العمومي على الصعيد الوطني لم توضع في اطار استراتيجية عقارية طويلة الامد، كفيلة بضمان التموين المنتظم للسوق العقارية، وتوفير شروط التحكم في التوسع الحضري. بينما على العكس قامت هذه السياسة على ما هو متوافر وسهل المنال. واليوم، لا يظهر في الأفق أي تغيير على هذا المستوى، فبعد استنزاف المخزون العقاري الموروث، تتجه الأمور، نتيجة الصعوبات التمويلية التي تعترض المؤسسة العمومية الفاعلة في الميدان، نحو تعمير اراضي الملك الغابوي واراضي الجماعات القروية والاراضي المسترجعة والدوائر السقوية المحيطة بالمدن أوالمراكز الواقعة داخل مداراته (حالات الدراركة واولادتايمة وتارودانت وأولاد برحيل...).

بعد تشخيص العوامل والآليات المنشطة لمختلف أشكال تدهور المجال الغابوي، وبعد فك طبيعة التداخل والترابط بين الجانب الطبيعي والبشري والمتصل بأدوار المجال الغابوي في تحقيق التوازن

الاقتصادي والاجتماعي، مع تحديدانعكاسات النمو العمراني من جهة وانتشارات التكثيف الزراعي من جهة اخرى في خلخلة هذا التوازن الذي يحققه المجال الحيوي لمحيط اركان، يتبين أن نتائج هذا التدهور مكلف وأشكال انتشاره مخل لتوازن الوسط الطبيعي، إذ أكدت أحدى الدراسات من خلال نتائج عملها الميداني ومعطيات الاستشعار عن بعد التي قامت بها أن فقدان الغطاء الغابوي بهذا المجال والذي تراكم على مدى السنوات 17 الماضية يقدر عند 2.7%. أما معدلات فقدان كثافة الاركان فقد بلغ (2.4 %خلال 22 سنة) وفقدانها من حيث المساحة يبلغ (0.21- %في 13 سنة) مما تسبب في تدهور نوعي لخصائص النظام الايكولوجي للغابة (El Wahidi., 2013). كما يتراوح معدل التخليف والتشجير بين 4 %في مناطق سوس ماسة و40 %في منطقتي الريف والاطلس المتوسط وهذا يعادل 8 %في المتوسط، وهي أقل من المعدل الأمثل (15-20%) المطلوب للتوازن الايكولوجي البيئي (Observatoire National de L'Environnement., 2015). وتقدر االتكلفة الاجمالية لاستصلاح الاراضي وحرائق الغابات في المغرب بحوالي 40 مليون درهم أي 0.004 %من الناتج المحلي الجمالي سنة 2014. كما تقدر تكلفة تجديد وتخليف شجر اركان من 10 000 إلى 200 11 درهم/هكتار. مؤشرات تدل جسامة الاخطار التي تهدد المنظومة الايكولوجية لغابة اركان(Croitoru et al., 2017).

مماسبق يتبين أن الاستغلال العشوائي (التوسع العمراني، التكثيف الزراعي، الرعي الجائر..) أتت على عوامل الإنتاج الطبيعية الأولى للمحيط الحيوي لغابة أركان وهي التربة والماء، فمررنا بسرعة من مرحلة بيع الفائض إلى مرحلة تبديد الرأسمال (الفاسي.، 1986).

خاتمة

يؤدي المجال الغابوي لأركان وضائف متعددة، إذ أن الانظمة الايكولوجية بالمغرب ترتبط وتتصل بعدة قطاعات فرعية، مثل الثروة الحيوانية، الانتاج الزراعي والعلف، صناعة المنتجات الغابوية، الحرف والصناعة، غير أنها في المقابل تتعرض لعدة ضغوط تتمثل في فقدان الغابات لكثافتها وتدهورها بسبب الإفراط في الاستغلال والاستنزاف والاستصلاح. ولذلك يتبين أن هشاشة النظم وحساسية البيئة يحفز بشكل قوي الترابط بين البيئة والتنمية.

وهكذا فالوضعية الحالية لنموذج الانسان/اركان يبعث الى وجود أربعة اصناف من الاكراهات من أجل ادارة جيدة قد تؤثر على قدرة النظام البيئي الى إعادة التوازن:

- حساسية وهشاشة التوازن البيئي في البيئات القاحلة؛
- تضارب وتناقض في إدارة وتدبير المجال الغابوي؛
- اعتماد مبادئ توجيهية وادارة تدبيرية تابثة في سياق يتسم بالدينامية؛
- فشل أو اخفاق النظام الاقتصادي.

بيبليوغرافيا

المندوبية السامية للتخطيط، (2015). النشرة الإحصائية لجهة سوس ماسة. 11-91.

الميلودي ش، (2010). المغرب الشمالي الشرقي، دينامية الموارد الطبيعية وخطورة التصحر(نموذج كتلة بوخالي وهوامشها السهوبية). منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية بالرباط، سلسلة: رسائل أطروحات، رقم 60: 375 ص.

الفاسي ا، (1986). الانسان ومشكل التصحر في المناطق الجافة. سلسلة الدروس الافتتاحية لكلية الآداب والعلوم الانسانية بأكادير : 19 ص.

مديرية الرصد والدراسات والتخطيط بالوزارة المنتدبة المكلفة بالبيئة، (2014). مشروع الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة 2030. : 19-34.

Croitoru L, Khattabi A, Sarraf M, (2017). Le Coût de la dégradation de l'environnement au Maroc. Groupe de la banque mondiale : 65-74.

El Wahidi F, (2013). Dynamiques des dégradations de l'arganerie et modélisation spatiale de l'évolution forestière ; scénarios d'aménagement pour une gouvernance locale. Université catholique de louvin : p.275.

Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification (2015). L'Arganier face aux changements globaux : mieux connaitre pour bien agir durablement. Plan décennal 2015-2024 : 1-21.

Haut Commissariat aux Eaux et Forêts et à la Lutte Contre la Désertification (2010). Evaluation économique des biens et des services fournis par la foret : 1-20.

Ministre de délégués apurés du ministre de l'énergie des mines, de l'eau et de l'environnement, charge de l'environnement. (2015). 3éme rapport sur l'état de l'environnement du Maroc. Observatoire National de L'Environnement : 103-117.

Ministre de délégués apurés du ministre de l'énergie des mines, de l'eau et de l'environnement, charge de l'environnement. (2014). Stratégie Nationale de Développement Durable, Rapport Diagnostic. Biodiversité et politiques des conservations de la nature. 139-152.

Naciri M, (1990) Calamité naturelles et fatalité historique. Sécheresse11, pp. 11-16.

التدابير المتخذة في مجال التعليم الالكتروني (التعليم عن بعد) في زمن كورونا

فاطمة بولحوش
الدكتوراة الوطنية الكلية المتعددة التخصصات الناظورجامعة محمد الأول وجدة

الملخص:

يعد التعليم من المجالات الحيوية، لم يعرف توقفا في فترة حالة الطوارئ الصحية المفروضة جراء جائحة وباء كورونا، لكون قطاع التعليم بكل مستوياته نهج استراتيجية التعلم عن بعد بواسطة استعمال التكنولوجيا والمنصات ووسائل التواصل الاجتماعي، لتظل عملية التدريس مستمرة دون انقطاع، فمهد الطريق لتأسيس العديد من المواقع والمنصات التربوية التعليمية. إن هذه الاستعمالات كان لها أثر كبير في تدبير عملية التدريس أثناء اجتياح وباء كورونا العالم، وأبرز طبيعة وسلوكيات الدول والشعوب وكيفية التعامل مع الجائحة على مستوى قطاع التعليم.

يسعى هذا البحث الكشف عن التدابير المتخذة في مجال التعليم في زمن كورونا من خلال ذكر بدايات ظهور التعليم عن بعد ومكوناته، واستعداد دولة المغرب لتدبير التعليم عن بعد، ومدى تفوقها في مسايرة أثار جائحة كورونا، وإبراز الاستراتيجيات المنتهجة من طرف المؤسسات التعليمية، والكشف عن انتقال التعليم عن بعد من أسلوب "التلقين" إلى أسلوب "التفاعلي" مصحوب بمؤثرات بصرية وسمعية للجذب والاستقطاب والمتابعة بشغف.

الكلمات المفتاحية:التدابير المتخذة - التعليم الالكتروني -التعليم عن بعد- زمن كورونا

الملخص باللغة الأجنبية :

L'éducation est un domaine vital qui n'a pas été arrêté dans la période de l'urgence sanitaire imposée par la pandémie de Corona, car le secteur de l'éducation à tous les niveaux aborde la stratégie de l'enseignement à distance via l'utilisation de la technologie, des plateformes et des médias sociaux, afin que le processus d'enseignement se poursuive sans interruption. Il a ouvert la voie à la création de nombreux sites éducatifs et plates-formes éducatives, et ces utilisations ont eu un grand impact sur la gestion du processus d'enseignement lors de l'invasion de l'épidémie de Corona. Parce que c'est la nature et le comportement les plus marquants des pays et des peuples face à la pandémie au niveau du secteur de l'éducation.

Cette recherche cherche à révéler les mesures prises dans le domaine de l'éducation à l'époque de Corona en mentionnant les débuts de l'émergence de l'enseignement à distance et de ses composantes, la volonté de l'État du Maroc de gérer l'enseignement à distance, et l'étendue de sa supériorité face aux effets de la pandémie de Corona, mettant en évidence les stratégies adoptées par les établissements d'enseignement, et révélant La transition de l'enseignement à distance de la méthode «d'endoctrinement» à la méthode «interactive», accompagnée d'effets visuels et auditifs d'attraction, de polarisation et de suivi avec passion.

Key words :Mesures prises - e-learning -enseignement à distance- époque de Corona

مقدمة

أضحى تداول التحولات المتتالية لوباء كورونا محور اهتمام الرأي العام الدولي نظرا لتهديده المنظومة التعليمية التربوية، وأثره على البنية النفسية والاجتماعية للأستاذ و المتعلم، الأمر الذي أفرز إشكالات داخل قطاع التعليم بفعله، وخاصة مع تعليق الأنشطة التربوية التعليمية، وتجمعات المتعلمين داخل الأقسام، فقد أبانت الدول عن درجة عالية في التعامل مع الوباء كوفيد19 باتخاذ مجموعة من التدابير والإجراءات الاحترازية والاستباقية، والتأسيس لتفكير جدي لملامح تعليم جديد، وفق استراتيجيات مستلهمة من اكراهات الواقع الجديد، برؤية جديدة قائمة على الالكترونيات والمعلوميات،على اعتبار التعليم أحد أهم الدعائم الأساسية لتكوين مجتمعات المعرفة النابعة من ثقافتها وهويتها وبناء شخصية أفرادها بخصوصيتها وبمفاهيمها وببرامجها على أرض الواقع، الشيء الذي يبرر أهمية التعليم في حياة الانسان والمجتمع، فتعددت مظاهره وأنواعه، حسب التطورات والتغيرات التي تعرفها المجتمعات الإنسانية، ومن أبرز أنواعه التعليم الحضوري والتعليم عن بعد، وصيغة ثالثة تجمع بينهما تفرضها مستجدات الحالة الوبائية لانتشار الفيروس حسب المجالات الجغرافية ،.وفي هذا المضمار يطرح سؤال اشكالي: أي دور للتعليم عن بعد في زمن كورونا؟ وكيف تم تنزيله وتنفيذه؟ وماهي التدابير المتخذة في هذا المضمار؟

وتقارب هذه الدراسة إشكالية "أدوار وطرق تنزيل التعليم عن بعد في زمن كورونا"من خلالها نخلق فضاء جديدا، لابراز أهمية التعليم عن بعد ووظائفه في حياة المجتمعات الإنسانية ،قي التعاطي مع القضايا والأزمات التي أفرزها الواقع الجديد مع ظهور فيروس كورونا المستجد، لكونه أعاد صياغة أدوار الأستاذ

والمتعلم والقسم والمحتوى على مستوى عملية التخطيط وتنفيذ الدروس وتتبع وتقويم عملية التدريس، وفق أهداف ومتطلبات المناهج الدراسية الرقمية، ومتجليا في مظاهر وأصناف وخصوصيات تميز بعضها بعضا، ويعد أحد أشكال التجديد التربوي المنبعث من أزمة كورونا، الذي سبق أن ظهرت معالمه مع الثورة الصناعية الرقمية والإلكترونية التي أحدثت المجتمع المعرفي، لأن كل الدراسات والدلائل تشير إلى الاهتمام الذي يحظى به التعليم عن بعد في زمن كورونا كبديل استراتيجي، يحقق الوعي بحياة الإنسان، ويحدد طبيعة وجوده في واقعه الذي أضحى يهيمن عليه المجتمع الرقمي، الذي أسهم في تطوير التعليم عن بعد، وأصبحت له علاقة بالتدفق المعرفي المتسارع.

وتأتي أهمية هذا الدراسة من خلال الحاجة الملحة لتعليم مكيف مع مستجدات الظرفية الطارئة التي أحدثها ظهور فيروس كورونا المستجد، يضمن استمرارية المنظومة البيداغوجية، وتنزيل البرامج التربوية، وجعل المتعلم في صلب هذه الراهنية لتحقيق الغايات والأهداف المرجوة، فكان التعليم عن بعد ذلك الحامل للأفكار الجديدة التي تتوافق و مقتضيات التطور التقني، فاكتسب وجودا واسعا وتم تبنيه عالميا، مؤكدا حضوره كبديل فعال يمتاز بالاستناد إلى وسائل مختلفة ومتعددة ومتباينة، واستخدام التكنولوجيا الحديثة لإيصال الدروس المقررة، وتجسيد عملية الفهم وقدرة المتعلم على التفكير السريع وسهولة التعلم، إذ لم يعد التعليم عن بعد في علاقته بالمتعلم يقتصر على من لم تسنح لهم الظروف بمتابعة التعليم في المؤسسات العمومية والخصوصية حضوريا، وإنما أصبحت له الكفاءات والقدرات لتقديم خدمات تعليمية للمتعلمين الذين عاقهم عائق من المتابعة حضوريا، نتيجة انتشار فيروس كوفيد19 المستجد،وهو ما ترتب عنه إغلاق أغلب المدارس والمؤسسات التعليمية في العالم، فألزم الدول إقرار حالة الطوارئ الصحية، فلجأت إلى الاستعانة بعدة بدائل في كل القطاعات الحيوية والاستراتيجية، فقطاع التعليم لجأ إلى نمط التعليم عن بعد، لا يحتاج للنقاش ولا للقبول أو للرفض، بل أضحى ضرورة ملحة، ملزما النظم التعليمية الاستجابة والتأقلم معه نظرا للاكراهات التي عرفتها النظم التعليمية الحضورية جراء جائحة كورونا. ففرضت التغيرات على البيئة التعليمية تلبية الحاجيات المستجدة بما يتوافق مع المعايير ومدى التناسب والملاءمة لكل فئة من المتعلمين والتركيز على استمرارية التعلم والتعليم، وإكمال الدروس المقررة قبل فترة التعليم عن بعد، والتقليل من أي تأثير سلبي على نفسية المتعلمين. ويتخذ التعليم عن بعد شكلين متميزين، الشكل الأول التعليم عن بعد غير الرقمي، يتطلب احتواء معلومات تشمل أوضاع متعددة لمساعدة المتعلمين على فهم محتوى الدرس، أما الشكل الثاني فيكمن في التعليم عن بعد الإلكتروني يتم عن طريق استخدام مزيج من التكنولوجيا ووسائل الإعلام في إنشاء محتوى الدروس، والتحول من أسلوب التلقين إلى أسلوب التفاعل مصحوبا بتأثيرات بصرية وسمعية.

واستنادا إلى إشكالات الموضوع وأهميته المحورية، يمكن تحديد الأهداف والغايات من هذه الدراسة في مد الجسور بين أشكال التعليم عن بعد القديمة والالكترونيات والمعلوميات الرقمية من خلال التأصيل لتعليم عن بعد، وتأكيد علاقة الأصول والامتداد بينهما.ومحاولة استثمار تكنولوجيا المعلومات

والالكترونيات في التعليم عن بعد قصد الاسهام في استمرارية المرفق التعليمي أثناء اجتياح وباء كورونا،للحفاظ على صحة المتعلمين والأساتذة والأطر الإدارية للمؤسسات التعليمية،والاسهام في تطوير البحث التربوي، والانخراط في تأسيس رؤية استراتيجية تستجيب لمتطلبات الأساتذة والمتعلمين المعرفية والكفاءات والمهارات استنادا إلى منجزات التعليم الالكتروني، وتكنولوجيا المعلومات. ولبلوغ هذه الأهداف، تم الاعتماد على منهج تحليلي وظيفي مكننا من عرض المحاور والافتراضات ومناقشتها وتبيان الاستراتيجيات والتدابير المتخذة، وربط التعليم عن بعد بالوظائف والأدوار، واعتباره انعكاسا لها، وعلى ضوئه عرضنا تصورا تحليليا لاستثمار الالكترونيات وتكنولوجيا المعلومات في التعليم عن بعد، وبناء عليه، تناولنا البحث في المحاور التالية:

1التعليم عن بعد و زمن كورونا: تحديدات أولية

تتميز المجتمعات المعاصرة بسمة تحدي التعليم بنوعيه الحضوري وعن بعد، مما يدعو الإنسان إلى اتخاذ مواقف تعليمية وتربوية من الأزمات والمشاكل، فانصب الجهد المعرفي والعلمي والتربوي على تنظيم الطاقة الإنسانية عبر تعميم التعليم بأفكار ووسائل جديدة، بواسطة الابتكار والتفكير والتعلم مع الاعتماد على الوسائل والاستراتيجيات والتدابير لحل المشاكل انطلاقا من فرضيتي الحضور والافتراض، وإن فرضية الافتراض نتجت عن التعليم عن بعد ليشكل امتدادا للتعليم الحضوري ولكن ليس هو ذاته، وإنما يضع لنفسه مفاهيم ومناهج ومصطلحات وأساليب ذات أغراض تعليمية ترتقي بالذوق العام للمتعلم، وترسيخ جمالية تهذب السلوك الاجتماعي، وتنمية ملكة تقدير الذات واحترام الآخر. فالتعليم عن بعد تحصيل تعليمي يقتضي الاعتماد على التفاعل والتجاوب في غياب حضور الأجسام مباشرة وجها لوجه بين الأستاذ والمتعلم، والارتكاز على التعلم الذاتي والقدرة على الفعل والتصرف من قبل المتعلم، لأنه التعليم عن بعد حامل في ثناياه كفايات ومهارات تكمن في الفهم والاستيعاب والاستثمار والتحليل عبر التفاعل وليس التلقين.

1.1 التعليم عن بعد

يؤدي التعليم عن بعد دورا استراتيجيا وحاسما في حياة المتعلم، وفي التفاعلات التعليمية عبر الوسائل المتنوعة، ويمارس دوره في كل التخصصات التقنية والمعرفية الأدبية والعلمية والبيئية والمهنية، وفي اقتراح نماذج مهاراتية مختلفة عن مهارات التعليم الحضوري وصياغة المداخل المفهومية والتخصصات المنهجية والمهنية لإحداث تصور للقيام بعمليات التعليمية عن بعد، فهو لا يتناقض مع التعليم الحضور، وإنما يقوم بتعويضه وأثرائه. يحدث التعليم عن بعد خارج الفصول الدراسية التقليدية، وذلك بسبب انفصال المتعلم عن الأستاذ بالمسافة أو الوقت، ويمكن أن يكون التعليم عن بعد في الوقت الفعلي أو في

أوقات تتسم بالمرونة، وقد يشمل أو لا يشمل التكنولوجيا[1]، ويقصد به ذلك النمط المنظم والمشتمل على المنظومة التربوية التعليمية، وبيئتها المكونة من المتعلم والأستاذ المفترضين والمنفصلين مكانيا وجغرافيا، لا يتمتع الأستاذ بالإشراف الحضوري والمباشر والمستمر في القسم وإنما كان التعليم عن بعد يستعمل في بدايته الأولى الوسائل التقليدية المتمثلة في المطبوعات الموجهة بالمراسلة عبر البريد، وتم استخدام المراسلات التعليمية، والتركيز على المتعلم لاعتباره المكون الأساسي لفعل عملية التعلم، لكون الأستاذ يرسل إلى المتعلمين توجيهات ونصائح ومهارات دراسية مختزلة مكتوبة عبر البريد فبدأ العمل بإدارة مستقلة للتعليم بالمراسلة في جامعة شيكاغوسنة1892 لتكون أول مؤسسة نهجت تعليم عن بعد بالمراسلة، وبعد ذلك تطورت وتجدد وسائله سيما مع التكنولوجيا والاتصالات الإلكترونية، انطلاقا من سنة 1996 ظهر التعليم عن بعد بواسطة الجامعات المفتوحة المتخصصة موظفة المعلوميات فمهدت الطريق إلى استخدام وسائط لحمل وتوزيع المحتويات التعليمية على المتعلمين مع استعمال قنوات الاتصال لإحداث التفاعل بين المتعلم والأستاذ مع تحديد الهدف التعليمي، وارتباط الوسائط والوسائل بالمقرر الدراسي بمعنى أن تكون للوسيلة التكنولوجية المستخدمة علاقة إدماجيه بأهداف وطرق التدريس والتقويم ومحتويات المواد الدراسية، لذلك تعدد أشكاله وأنواعه والمتمثلة في التعليم عن بعد بالمراسلة، والتعليم عن بعد المفتوح، والتعليم عن بعد الموزع، والتعليم عن بعد الإلكتروني، وهكذا كان التعليم عن بعد محط اهتمام الدراسات والأبحاث، فتعددت رؤاها في تحديد مفهومه، فكثرت معانيه ومنها، أنه ذلك "النمط من التعليم الذي يشمل مختلف المكونات الدراسية لكافة المستويات التعليمية، والتي لا تخضع فيها العملية التعليمية لإشراف مباشر ومستمر من الأساتذة في القاعات الدراسية، ولكن يحدد مكانه الوسائل التقنية من مواد مطبوعة ووسائل مكانيكية وإلكترونية، بحيث تحقق الاتصال بين الأستاذ والمتعلمين دون الاتصال وجها لوجه"[2]. ويقصد به "مجموعة من السياقات التعليمية المختلفة التي يتمّ نهجها وفقًا لأساليب تعليمية متنوعة وأنواع منها: التعليم الإلكتروني، والتعليم من خلال شبكة الإنترنت وعبر الفصول الافتراضية المتزامنة منها وغير المتزامنة ... مشتملةً على عددٍ من عناصر الفصل الحقيقي أثناء إجراء العملية التدريسية، ومقترنة باستخدام عدد من التقنيات المعلوماتية ذات التأثيرات التسهيلية للاتصال والتواصل بين الأستاذ والمتعلم"[3] ويعني في المنظومة التصورية لمنظمة اليونيسكو "عملية تربوية يتم فيها كل أو أغلب التدريس من شخص بعيد في المكان و الزمان عن المتعلم، مع التأكيد على أن أغلب

[1] عبد الرحمان الهريان: ملف شامل ومحكم عن التعليم عن بعد، المجلة الالكترونية العمق المغربي، تاريخ النشر 6 مايو2020، ص3، رابط المجلةhttps://m.al3omk.com/533468.html :

2 عبد الرحمان الهريان: ملف شامل ومحكم عن التعليم عن بعد، المجلة الالكترونية العمق المغربي، تاريخ النشر 6مايو2020، ص3، رابط المجلة:https://m.al3omk.com/533468.html

3 فاطمة حسيني: التعليم عن بعد والتعليم الذاتي الفعال، مجلة الكترونية تعليم جديد، 21-5-2020، ص2، رابط المجلة:https://www.new-educ.com/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9% #_ftn2

الاتصالات بين الأساتذة والمتعلمين تتم من خلال وسيط معين سواء كان إلكترونياً أو مطبوعاً"[4]ونجد أيضاً تعريف الأكاديمية العربية البريطانية للتعليم عن بعد يؤكد بأنه " نقل العلم من مراكز تجمعه في عواصم الدول إلى مدنها البعيدة التي لا تتوفر فيها وسائل وسائط المعرفة الضخمة و المتخصصة، ويكون الاتصال بين المتعلم المتلقي و الأستاذ متفاعل interactive ويتيح نظام التعليم عن بعد إمكانية تلقي الدروس من مصدر بعيد عن مكان الدرس بنفس السرعة وفي نفس زمن التنفيذ real time application، ويمكن هذا النظام من بث الدروس الحية والمسجلة بكفاءة عالية، حيث يمكن للمتعلم الطالب أو المستمع من حضور محاضرة داخل أو خارج حدود البلد الذي يقيم فيه"[5].

تم اعتباره التعليم عن بعد أحد طرق التعليم الحديثة نسبيا. مرتكزا على حضور المتعلم في مكان غير الذي يكون فيه الأستاذ أو المتعلمين أنفسهم، وذلك لتلقي المتعلمين الدروس المقررة عن بعد انطلاقا من وسائط، ومن تجهيزات بعيدة عنهم، وقد تكون عبارة عن وسائل في صورتها البسيطة وتشتمل على مواد مطبوعة ترسل بالبريد، أو ربما تشتمل في صورتها المتقدمة على محاضرات ترسل بالحاسوب عبر الشبكة العنكبوتية العالمية. ويتطلب التعليم عن بعد أن يبذل المتعلم جهداً أكبر من ذلك الذي يتطلبه التعليم التقليدي. فالمعلم في التعليم عن بعد مرشد أكثر منه مدرساً نظامياً[6]. تم اعتباره فالتعليم عن بعد نظرية، والتعليم الإلكتروني تطبيقا له لأنه " تعليم نظامي منظم تتباعد فيه مجموعات التعلم وتستخدم فيه نظم الاتصالات التفاعلية لربط المتعلمين والمصادر التعليمية والأساتذة سويا"[7]، وعلى هذا الأساس فالتعليم عن بعد هو مؤسسة نظامية وذات مصداقية لهذا النوع من التعليم شواهدها معترف بها للحصول على العمل، وهذا هو الفارق بينه وبين التعليم الذاتي، ويرتكز على كفاءات تعليمية ومهارات تقنية اتصالية وديداكتيكية، والوسائط(التلفزيون، والهاتف، والانترنيت)، والاعتماد على التباعد الزماني يعني تقديم الحصة في وقت ما واستقبالها من المتعلم في وقت أخر، ويسمى بالتعليم عن بعد غير متزامن، ويقابله في ذات الوقت التعليم عن بعد التزامني يعتمد على التفاعل التزامني بين الأستاذ والمتعلم أساسه محتوى الدرس، ويهتم التعليم عن بعد بتنمية المتعلم وبناء شخصيته، والتعامل مع مقتضيات البيئة التعليمية

4 مصطفى حشاش: التعليم عن بعد (مفهومه، وتاريخه، ومبادئه، وتقنياته)، عن موقع براكسيلاس، تاريخ النشر فبراير2019، ص2 رابط الموقع https://arblog.praxilabs.com/distance-learning-its-concept-history-main-principles-and-techniques/

5 الأكاديمية العربية البريطانية للتعلم: تعريف التعلم عن بعد، رابط الأكاديمية https://www.abahe.uk/distance-learning-definition.html.

6 معرفة: التعليم عن بعد، ص 1 ، رابط موقع المعرفة https://www.marefa.org/

7 نبيل جاد عزمي: التعليم عن بعد والتعليم الالكتروني، مجلة التعليم الإلكتروني، تاريخ العدد14-10-2012، ص2، رابط المجلة: http://emag.mans.edu.eg/index.php?page=news&task=show&id.

الافتراضية، وذلك عن طريق بناء الثقة بالنفس وتقدير الذات ومواجهة الضغوطات النفسية في زمن كورونا.

2.1 مفهوم زمن كورونا

يتكون المصطلح التركيبي زمن كورونا من مصطلحين، فالزمن يمكن تحديده بالإحساس الجمعي للأشخاص على تولي الأحداث بطريقة لا يمكن الرجوع فيها، ومن هذا المنطلق أضحى لكل حدث واقعي فزيائي زمن خاص به يميزه عن أزمنة أخرى بفعل خصوصيته وحركيته وتكراره وامتداده على شكل دائري كما هو الحال لزمن الأوبئة الذي يتحدد حسب طبيعة الوباء وفعله وفاعليته، فظهرت عدة أزمنة وبائية من زمن الطاعون وزمن كوليرا وزمن فلونزا وزمن ايدز وزمن كورونا، فكورونا مرض انتشر عبر فيروس جديد يسمى بفيروس COVID-19، تم اكتشافه في أوائل شهر يناير من سنة 2020 في مدينة هواوي بالصين وتم تحديده على أنه أحد أفراد عائلة فيروسات كورونا. ينشر فيروس كورونا COVID-19 عن طريق السعال الذي يؤدي بدوره إلى تطاير رذاذ ينقل العدوى للآخرين، وتسارعت وتيرة اجتياح فيروس كورونا المستجد قارات العالم المختلفة، حيث سجل ارتفاعا في عدد الإصابات بدول عديدة، وتسبب في إقرار حالة الطوارئ الصحية، وإغلاق المدارس والمؤسسات التعليمية، وانقطاع المتعلمين عن التدريس الحضوري، مما أدى إلى ظهور اضطرابات في حياة المتعلمين، وأسرهم، وأساتذتهم، وللحد من الآثار السلبية تم وضع استعدادات وتدابير واستراتيجيات كلها تتمحور حور التعليم عن بعد، لإدارة الأزمة.

2 الإجراءات الاحترازية والاستعدادات لتدبير قطاع التعليم في المغرب في زمن كورونا

يمكن تحديد استعدادات دولة المغرب في تدبير قطاع التعليم في زمن كورونا من خلال ثلاث أساسيات متمثلة في التكيف، وإدارة الاستمرارية، وتحسين وتسريع وضع التدابير والاستراتيجيات، وذلك بناء على خلفية انتشار فيروس كورونا، إن المغرب بادر في البدايات الأولى لانتشار الفيروس على الصعيد العالمي، "وبشكل استعجالي، إلى تشكيل لجن اليقظة والوقاية جهويا وإقليميا، وتكثيف عمليات التوعية والتحسيس بهذا الفيروس، وبطرق انتشاره، وبأساليب الوقاية منه، انسجاما مع الدور التربوي والتوعوي للمدرسة، ولتجنيب مخاطر الانتشار السريع والواسع للفيروس، ولإعتبار صحة المواطنات والمواطنين أولى الأولويات الوطنية في هذه الظرفية العصيبة، اتخذت الوزارة قرار تعليق الدراسة الحضورية بمختلف المؤسسات التعليمية والتكوينية العمومية والخصوصية بمختلف الأسلاك التعليمية، ابتداء من 16 مارس 2020، كإجراء وقائي ضروري"[8]. دون تحديد تاريخ العودة، وبعد ذلك تم إقرار مرسوم قانون بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها بتاريخ 23مارس2020، وبعده تم صدور مرسوم يتعلق

8 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية، مجلس المستشارين،12-ماي2020، رابط موقع النشر عرض الوزير: https://www.souss24.com/411244.htm.

بإعلان حالة الطوارئ بالمغرب بسائر التراب الوطني لمواجهة التفشي وباء كورونا، لمدة شهر وتم تمديده بمرسوم آخر، ففي هذه الحالة أقرت وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي بتأكيدها على توقيف الدراسة الحضورية وحلت محلها استراتيجية التعليم عن بعد بكل أصنافه وأشكاله بديلا لتحقيق الاستمرارية في الدراسة، وفي ذات الوقت إلزام المتعلمين بالبقاء بمنازلهم، لتفادي عدد الإصابات بفيروس كورونا، ومواجهة تداعياته السلبية، وتفادي وقوع الأسوأ، على اعتبار أن استمرارية المرفق العام أساسي سيما التابع لقطاع التعليم لكونها تعد من المبادئ العامة للقانون، وفي هذا المضمار لضمان الاستمرارية، وأداء الخدمات التعليمية تطلب في البدء القيام باستعدادات متمثلة في اتخاذ إجراءين أساسيين هما: وضع قانون للارتكاز عليه قصد اتخاذ التدابير والاستراتيجيات الاستثنائية في فترة زمن كورونا الذي تم فيه تعليق التعليم الحضوري، والثاني تأمين الخدمات التعليمية وتقديمها للمتعلمين، وعلى ضوء هذين الإجراءين المنصوصين في المادة الثالثة من مرسوم بقانون التعلق بسن أحكام خاصة بحالة الطوارئ الصحية وإجراءات الإعلان عنها الصادر في 23 مارس2020 ، تم تبني بديل للتعليم الحضوري من قبل الوزارة الوصية على التعليم والكامن في التعليم عن بعد بناء على أن هناك حاجة ملحة، وللاستمرار في التدريس يجب تلبيتها بشكل منتظم لكون التعليم يعد العنصر الأساسي للحياة الاجتماعية الكامن وجوده في المدارس والمؤسسات التعليمية والجامعات، وأن إجراء وضع قانون يسمح للإدارة الوصية على التعليم بإلزام قراراتها من جانب واحد على المتعلمين والأساتذة والإداريين وإلزامهم بها وتنفيذها في حالة الاستثناء. فمباشرة بعد قرار المغرب الاعتماد على التعليم عن بعد، وفي إطار المساهمة في الجهود الوطنية المبذولة للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد، شرعت جميع أطر التربوية لكل المؤسسات التعليمية استعمال كل الوسائل والسلطة المخولة لهم لضمان تأمين إيصال الدروس عن بعد للمتعلمين، واتخاذ جميع التدابير لضمان نجاح عملية التحول الرقمي في العملية التعليمية وضمان الاستمرارية البيداغوجية، وإنجاح التعليم عن بعد بكل الوسائل المتاحة، وذلك في وقت وجيز للقيام باستمرارية إلقاء الدروس عن بعد، وضع المضامين الرقمية رهن إشارة المتعلمين، ومرورا باللجوء إلى المنصات الرقمية وكذا التفاعلية ووصولا إلى بث الدروس عبر قنوات التلفزة والإذاعة

3 التدابير المتخذة في مجال التعليم المغربي في زمن كورونا

اعتمدت السلطة الوصية على التعليم في تدبير عملية التدريس عن بعد في زمن كورونا على مقتضيات الفصل31 من الدستور المغربي لسنة 2011، تقر بأن الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية على تعبئة كل الوسائل المتاحة لتسيير أسباب استفادة المتعلمين والمتعلمات على قدم المساواة من الحق في الحصول على تعليم عصري ميسر الولوج وذي جودة، والتكوين المهني، والاستفادة من التربية البدنية والفنية. وعلى هذا الأساس، وبناء على مرسوم قانون المتعلق بسن أحكام حالة الطوارئ الصحية، تم اتخاذ تدابير بشكل فوري دون أي فترة انتقالية تحضيرية، ولا الاعتماد على التدرج، فارتكز التعليم عن بعد، على استعمال منصةTelmidTICE من أجل توفير موارد رقمية للمتعلمات والمتعلمين فشرعت

العملية ب 600 محتوى رقمي كان متوفرا، تم بذلت مجهودات مضاعفة ليتجاوز مجموع الموارد الرقمية المتوفرة حاليا 6000 مورد[9]، وتتعلق بجميع المستويات والأسلاك الدراسية، ووصل معدل ولوج واستعمال المنصة 600 الف متعلم ومتعلمة يوميا. وحرصا على تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المتعلمين، وخاصة لفائدة المتعلمين اللذين لا يتوفرون على حواسيب أو على الربط بشبكة الأنترنيت، وخاصة بالوسط القروي، عملت الوزارة على بث الدروس المصورة عبر القنوات التلفزية الوطنية، علما أن نسبة الأسر التي تتوفر على تلفاز، حسب إحصائيات المندوبية السامية للتخطيط، كانت تناهز، إلى غاية سنة 2015، ما نسبته 97% بالوسط الحضري، و91% بالوسط القروي [10]. ولتمكين المتعلمين من متابعة الدروس المصورة، فقد تمت تعبئة ثلاثة قنوات تلفزية وطنية في بث المحتويات التعليمية، وهي القنوات الثقافية والأمازيغية والعيون، والتي قامت ببث 59 درسا يوميا، ليصل مجموع الدروس التي تم بثها إلى غاية الآن إلى 3127 درسا[11].كما حرصت الوزارة على تنويع المضامين التربوية، حيث تم انطلاقا من 15 ابريل 2020، وبشكل تدريجي، بث حصص جديدة، تهم التعليم الأولي، والأطفال في وضعية إعاقة، والرياضة المدرسية، والبرامج الترفيهية، والتوجيه المدرسي والمهني والجامعي[12].

إن المنظومة التعليمية عن بعد تم إرساءها في وقت قياسي، وذلك بمجهودات الأطقم التدريسية والبيداغوجية والتقنية المشتغلة طيلة الأوقات من أجل استمرارية المرفق التعليمي من زاوية تقديم خدمات التدريس عن بعد، حيث استعانت بتقنيين متخصصين في التصوير الإعلامي وفي قنوات الاذاعية والتلفزية وفي تطبيقات الواتساب وفي المواقع الاجتماعية فايسبوك، وقام في نفس الوقت الأساتذة بتأسيس مجموعات في الواتساب وفي الفايسبوك، وتم اعتبارها أقساما افتراضية للتدريس ومتابعة والدروس في أوقات محددة مثل أوقات الدراسة في فصول المؤسسات التعليمية الحضورية، وكما يتم

9 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية ، مجلس المستشارين،12-ماي2020، رابط موقع النشر عرض الوزير https://www.souss24.com/411244.htm

10وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية ، مجلس المستشارين،12-ماي2020، رابط موقع النشر عرض الوزير https://www.souss24.com/411244.htm

11 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية ، مجلس المستشارين،12-ماي2020، رابط موقع النشر عرض الوزير https://www.souss24.com/411244.htm

12 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية ، مجلس المستشارين،12-ماي2020، رابط موقع النشر عرض الوزير https://www.souss24.com/411244.htm

ضبط حضور وغياب المتعلمين بتسجيل حضوره في بداية الدرس ونهايته، وكل خمسة عشر يوما، يتم مراقبتهم باختبارات المراقبة، والتأكد من فهم الدروس الملقاة، وانخرط الأساتذة في العملية البيداغوجية للتعليم عن بعد كذلك من خلال وضع محتوى للدروس يمكن تصفحه عن بعد على موقع المؤسسات التعليمية، ونفس الإجراء بالنسبة للأعمال الموجهة تكون مرفقة بتصحيحات وجيزة، ووضعها تحت تصرف المتعلم الأعمال التطبيقية التي توافق العملية البيداغوجية المتبعة. وفي ذات السياق، تم تخصيص حيز زمني من زمن القنوات العمومية للتعليم، منها القناة الرابعة الثقافية، والقناة العيون الجهوية، والقناة الرياضية إلى دعم المتعلمين وتقديم دروس عن بعد، ومن جهة أخرى أكد القانون الإطار المنظم للتعليم على أهمية تنويع أساليب التعليم والتكوين والتدريس والدعم الموازي للتربية المدرسية المساعدة لها مع إدماج التعليم الإلكتروني تدريجيا في أفق تعميمه، لكن جائحة كورونا أسرعت باعتماده في هذه الأزمة. ففي زمن كورونا، وداخل حلبة الصراع مع فيروس كوفيد19 المستجد، وللوقاية منه، تمت محاولة إيجاد صيغ ومداخل للتعليم معتمدة عن التعليم عن بعد لمساعدة المتعلمين في متابعة دراستهم مع الالتزام بالوقت المحدد لإتمام عملية تحصيل الدروس بواسطة الوسائط التكنولوجية لنقل المحتوى المعرفي والعلمي والتربوي، كما أن إدارة المؤسسات التعليمية مسؤولة على تدبير عملية تدريس وتواصل بين الأستاذ والمتعلم لبرمجة المواد التعليمية لتكون في صورة مواد مطبوعة على إحدى الصيغ المتداولة والرائجة وأهما صيغة الوورد وصيغة pdf، أو مسموعة أو مرئية. وأهم ما اتسمت به التدابير المتخذة أنها اعتمدت على وسائل ووسائط المعلومات والاتصالات ضمن مجموعات مع وضع برنامج زمني يتلاءم مع حاجات ومتطلبات المتعلمين لاستخدام شبكة الأنترنيت، رغم بعض الإكراهات يسرت كثيرا تقديم الدروس عن بعد، مع توفير عمليتي التلقين والتفاعل سيما في استعمال المجموعات عبر الواتساب أو الفايسبوك، لأنه يتم التفاعل بين الأستاذ والمتعلم والمتعلمين فيما بينهم، والدور الرئيسي من هذه العملية التعلم والاستمرارية، بغض النظر عن السياق التعليمي الذي يواجه الضغوطات النفسية من أثر حالة الطوارئ الصحية المفروضة من جراء جائحة كورونا. إن التدابير المتخذة لاستمرارية التعليم عن بعد، ألزمت الوجود المتزامن للمتعلم مع الأستاذ في الزمان نفسه دون مكان، وبهذا كان كل من الأستاذ والمتعلم يتعاملا مباشرة، وفي ذات الوقت يكون الأستاذ وسيطا، وهذه الوساطة تعتمد على مستويات البرمجة والتقنية والتنظيمية مع الاستناد في الوساطة على المرئي والمسموع والمقروء، وإن الوساطة يقوم بها الأستاذ، وهي عبارة عن طريقة علمية عملية تستند إلى التجربة وإلى تطبيق أساليب تربوية جديدة من أجل شرح وتوضيح الدروس، وإيصالها للمتعلم. ويمكن تصنيف نوعين من الوسائط المستعملة في التدريس في زمن كورونا، والمتمثلة في نوع ارتكز على بث المادة حية عن طريق البث التلفزي أو البث الإذاعي، ويكون التواصل بين الأستاذ والمتعلم سمعيا وكتابيا. والنوع الثاني استعمل الانترنيت والفايس والوتساب معتمدة على تكنولوجيا سمعية وبصرية للدروس، والغاية من استعمال هذه الوسائط هو إنجاح العملية التعليمية المتمثلة في التركيز على احتياجات المتعلم فيما يتعلق بالدروس والدقة في تقديم النقط الرئيسية

والمستهدفة والابتعاد عن الاستطراد والحشو، واعتمدت بعض المدارس والمؤسسات العمومية والخصوصية والجامعات على بعض الوسائط نذكر منها:

- **المو اقع الالكترونية**: تدبر بعض المدارس والمؤسسات التعليمية العمومية والخصوصية والجامعات الشأن التدريسي عبر المواقع الإلكترونية وبرمجتها تتوافق مع الحاسوب والأجهزة الخلوية، واحتوائه على التطبيقات تساعد الأستاذ على تحضير الدروس بطريقة سهلة مع فتح النقاش التفاعلي مع المتعلمين.
- **المنصات التعليمية**: تعتبر المنصات التعليمية رافدا تم استخدامه لتزويد المتعلمين بالدروس وبمحتوياتها مع ملاءمتها بكل المناهج الدراسية. فتم انشاء المنصة الإلكترونية التعليمية:telmid tice من قبل وزارة التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي قصد توفير الدروس وشرحها، والتمارين وحلولها على شكل فيديوهات وصيغ معلوماتية أخرى قابلة للتحميل منها صيغة، أو word أو Power point أو pdf ويتم الولوج لهذه المنصة بواسطة الرابطtelmidtice.men.gov.ma
- **تطبيق الو اتساب**: استخدم الأساتذة تطبيق الواتساب بإنشائهم مجموعات تشمل متعلمي أقسام الشعبة في مؤسسة تعليمية واحدة التي يدرسون فيها لعرض الرسائل المرئية والصوتية المتعلقة بالمادة الدراسية المقررة وفتح للمتعلمين باب التفاعل والنقاش.
- **الموقع التواصلي فايسبوك**: استعمل بعض الأساتذة موقع التواصل الاجتماعي الفايسبوك لكونه أنسب لمجموعة واحدة في مؤسسة واحدة يتطلب توفير على صفحة المجموعة عبارة عن قسم يشرف عليها المعلم الذي يعرض جدول الزمني المعمول به، ثم بعد ذلك يتم تقديم محتوى الدرس، ويفتح النقاش والتفاعل، وبعد ذلك يحدد الأستاذ الواجبات المنوطة بالمتعلم والاجابة عنها.
- **الأقسام الافتراضية**: تم تعزيز تجربة التعليم عن بعد، عبر العمل بالأقسام الافتراضية عبر "خدمة مسار"، لضمان التواصل المباشر بين الأساتذة والمتعلمين، حيث تجاوز مجموع الأقسام المحدثة بالتعليم العمومي 725 ألف أي بنسبة تغطية بلغت 96%، في حين بلغ عد الأقسام المحدثة بالتعليم الخصوصي حوالي 108 ألف قسم افتراضي، بنسبة 70%؛ ليصل بذلك مجموع المستعملين إلى 85 ألف أستاذا و300 ألف تلميذ[13].
- **توفير مليون كراسة للمراجعة لفائدة التلاميذ بالمناطق النائية**: قامت الوزارة بتعاون مع الناشرين لتوفير مليون كراسة للمراجعة والدعم في مواد اللغة العربية والرياضيات واللغة الفرنسية، مجانا، بالنسبة لمتعلمي المستوى الابتدائي بالمناطق النائية بالوسط القروي والمناطق ذات الخصاص بجميع أنحاء بلاد

13 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية ، مجلس المستشارين،12-ماي2020، رابط موقع النشر عرض الوزير https://www.souss24.com/411244.htm

وذلك من أجل تمكين أولئك الذين وجدوا صعوبة في متابعة الدروس عن بعد وذلك بغية دعم مكتسباتهم وتعلماتهم[14].

- **تكوين الأساتذة عن بعد:** وفي إطار التدابير المتخذة تم تكوين الأساتذة أطر الأكاديميات الجهوية للتربية والتكوين وأطر الإدارة التربوية عن بعد عبر بوابة خاصة بهم « e-Takwine »، وناهز عدد المستفيدين 23 ألف مستفيد[15].
- **الخط الأخضر والبريد الالكتروني للاستفسار والاقتراحات:** تم إنشاء الخدمة الإلكترونية إنصات موضوعة رهن الإشارة من خلال الرقم الأخضر 0800001122 لتلقي جميع الاستفسارات في إطار التدابير المتخذة، وكذلك جميع الاقتراحات حول عملية التعليم عن بعه في المغرب، كما يمكن التواصل عبر البريد الالكتروني:insat@men.gov.ma.
- **التدابيرمتخذة في التعليم العالي والبحث العلمي:** تمكنت الجامعات المغربية من إنتاج أكثر من 100 ألف مورد رقمي متنوع، همت هذه الموارد الرقمية بين 70 % و100 % من المضامين البيداغوجية المبرمجة[16]. وتم نشرها على البوابات الإلكترونية للجامعات والمؤسسات التابعة لها. وارتكزت مختلف المؤسسات على خدمات عدة منصات رقمية ومواقع إلكترونية وأنظمة معلوماتية للتفاعل مع الطلبة. فتم تقديم مجموعة من الدروس والمحاضرات المصورة على القناة الرياضية، تشمل هذه الدروس مختلف الحقول المعرفية التي يتم تلقينها بمؤسسات الاستقطاب المفتوح، ولاسيما تلك الخاصة بسلك الإجازة في الدراسات الأساسية التي تستقطب ما يفوق 90 % من العدد الإجمالي للطلبة، مكنت هذه التغطية التلفزية من بث 12 درسا، بمعدل 6 ساعات في اليوم، ليصل مجموع الدروس التي تم بثها إلى غاية يوم الأحد 10 ماي 2020، حوالي 300 درسا. [17]وبادرت الجامعات إلى بث دروس في العلوم الإنسانية من خلال مختلف الإذاعات

14وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية ، مجلس المستشارين،12-ماي2020، رابط موقع النشر عرض الوزير https://www.souss24.com/411244.htm

15 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية، مجلس المستشارين، 12 ماي 2020، رابط موقع النشر https://www.souss24.com/411244.html.

16وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية، مجلس المستشارين، 12 ماي 2020، رابط موقع النشر https://www.souss24.com/411244.html.

17 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية، مجلس المستشارين، 12 ماي 2020، رابط موقع النشر https://www.souss24.com/411244.html.

الجهوية إضافة إلى ذلك، قامت الجامعات بتسجيل 13 ندوة ومائدة مستديرة حول جائحة كورونا ومقاربتها من مختلف الزوايا تم بثها عبر القناة الرياضية[18].

وتدعيما لهذه الإجراءات، تم أيضا وضع رابط عبر الموقع الإلكتروني لقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، من أجل متابعة هذه الدروس بالنسبة للطالبات والطلبة الذين لم يتمكنوا من متابعة الدروس عبر قناة الرياضية.

أما في مجال البحث العلمي، فقد أطلقت الوزارة برنامجا لتمويل مشاريع بحث في مجالات ذات الصلة بجائحة كورونا المستجد "كوفيد 19"، خصص له غلاف مالي يبلغ 10 ملايين درهم، بهدف المساهمة في مواجهة هذه الجائحة[19]. دفعت ظروف جائحة كورونا إلى استثمار كل الوسائل المتاحة وتعزيزها للوصول إلى الغايات الممكنة.

4 الاستراتيجيات المتبعة في التدريس عن بعد

تم الاعتماد في قلب جائحة كورونا علي التعليم عن بعد لاعتباره آلية لضمان استمرارية عملية التدريس فتكلف الأساتذة بتدبيرها، وبعد انتقال من التعليم الحضوري إلى استعمال التعليم عن بعد القائم على مجموعة من استراتيجيات تتمثل في:

- **الاستجابة:** استجاب الأساتذة لبديل التعليم عن بعد، وتدافعهم لاكتساب المهارات والقدرات والكفاءات الجديدة في مجال اللغات والذكاء الاصطناعي والتواصل والبرمجة، والكتابة الإبداعية لتوظيف الوسائل الرقمية والمعلوماتية والموارد عبر الأنترنيت، والمواقع والتطبيقات قصد التفاعل مع المتعلمين لإيصال الدروس المقررة مع شرحها وتبسيطها. وإن هذه الاستجابة اعتمدت على خمس مرتكزات استراتيجية تتمثل في التحول الطارئ إلى التعليم عن بعد، واستعمال الوسائل الإلكترونية المتمثلة في استخدام أدوات البث المباشر زومzoom لإيصال الدروس، وبعد ذلك تم القيام بدمج التعليم المتزامن مع التعليم غير المتزامن لتحقيق المساواة الرقمية، ولتحقيق النموذج المتبع ومنها المواقع المدرسية التطبيقات جوجل والواتساب والمواقع التواصل الاجتماعي فايسبوك، ثم تقييم المتعلمين والمقررات الرقمية المنجزة، وتصحيح الفروض المدرسية التي يتم تكليف المتعلم بها ومراجعتها وإتمامها خلال فترة التدريس عن بعد،

18وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية، مجلس المستشارين، 12 ماي 2020، رابط موقع النشر https://www.souss24.com/411244.html.

19 وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية، مجلس المستشارين، 12 ماي 2020، رابط موقع النشر https://www.souss24.com/411244.html

وأساس التقييم يكمن في دعم وتعزيز استمرارية التعليم وتحديد أولويات التواصل بين الأساتذة والمتعلمين والإداريين.

- **استراتيجية التفاعل:** يقوم التعليم عن بعد التفاعل بين أربعة أطراف نواتية تتمثل في الأستاذ، والمتعلم، والمحتوى الدرس، والوسيط الإلكتروني ويعتبر المتعلم النواة المحورية للتفاعل، لأنه هو المعنى في تكوين المعرفة واكتساب المهارات، ويترتب عنه التفاعل المتعدد الذي ينشأ بين المتعلم والمتعلمين والوسيط الإلكتروني لتبادل المعلومات التعليمية والتربوية فيما بينهم، ويحدث العصف الذهني لبناء المعرفة، وإحداث التعلم التعاوني. وأيضا يتبلور التفاعل الثنائي، يكون بين المتعلم والمعلم والوسيط الإلكتروني، ويأخذ بعدا اشرافيا وتوجيهيا ووسيطا، ويتشكل التفاعل الفردي من علاقة المتعلم بالمحتوى والوسيط الإلكتروني، ويقوم على الاستماع والقراءة والمتابعة، وبعد ذلك يقوم بتلخيص الموضوع، واعداد عرض تقديمي، ومشاركة المتعلم انطلاقا من التفاعل الفردي التفاعل الثنائي، وبناء على هذه التفاعلات يتم استعمال استراتيجيات أخرى لتعزيز موقع المتعلم في عملية التفاعل، والمتجلية في استخدام المدونات ومواقع التواصل المتعلقة بالدروس المقررة. وإحداث صفحات على المواقع والمنتديات والمجموعات لمناقشة مواضيع الدروس المقررة، ومحاولة وضع بروتوكول فيما بين المتعلمين لتحديد آليات النقاش، وأدبيات التعلم والتعليم، والتعاون فيما بين المتعلمين تحت اشراف الأستاذ للتنشيط وللتنسيق بين المتعلمين، وفي ذات الوقت تشجيع المتعلم على رصد الملاحظات، وكتابة على ضوءها تعليقات بنائية وشاملة.
- **استراتيجية المنهج:** يعتمد التعليم عن بعد على خطة التدريس المكونة من التخطيط والأهداف واستراتيجيات منهجية معتمدة على استخدام استراتيجية التعلم التعاوني، والتعلم بالمشاريع والعصف الذهني، وحل المشاكل، والاستقصاء، والتقويم التشخيصي كاستراتيجية تدريس، والدراما، والمحاكاة...، يرفع من سوية التعليم الإلكتروني المتزامن، ويرسي ثقافة إيجابية لدى المتعلم في الإقبال على التعلم بمتعة وشغف، ويقلل من الرتابة والتقليدية في استخدام استراتيجية التدريس المباشر كاستراتيجية وحيدة وفريدة في تنفيذ العملية التعليمية التعلمية[20]، ومن بين الاستراتيجيات المنهجية المعتمد عليها في التدريس في زمن كورونا متعددة، نذكر التي لها حضور قوي بين الأساتذة مثل المنهج العصف الذهني سجل حضوره بقوة لاعتباره كان حاضر في التدريس الحضور غير أنه في التعليم عن بعد تأقلم مع الوسيط الإلكتروني، وخاصيته يثير الإثارة في التفكير والتأمل، وتقارع الأفكار لجعل المتعلم فاعلا في المواقف التعليمية، واحترام آراء الآخرين، والاستفادة من معلوماتهم وأفكارهم. واستعمل بعض الأساتذة في عملية التدريس عن بعد منهج التعلم بالنمذجة، وهو منهج يساهم في اكتساب المتعلم أشكال من السلوكات الصادرة عن

20 أكرم عبد القادر: التعليم عن بعد...المشكلة والحل، جريدة الدستور الأردنية، تاريخ العدد14- مايو2020، ص2، رابط الموقع الالكتروني. https://www.addustour.com/articles/

مواقف اجتماعية انطلاقا من الانتباه والملاحظة، وتوظيف التجارب والنماذج. وهي عملية تنشأ على التفاعل بين السلوك والمحددات المرتبطة بالمتعلم، والمحددات البيئية فالتعليم والتعلم عن بعد من منطلق هذا المنهج عملية وظيفية لمجموعة من الكفايات والمهارات المكتسبة واللاحقة، فالتعليم والتعلم بالنمذجة عبر الافتراضي يكون له آثار متعددة ومتنوعة على سلوك المتعلمين. ومن الاستراتيجيات المنهجية المعتمدة في التعليم عن بعد، التعلم التعاوني القائم على تبادل الأفكار بطريقة حوارية، والحث على تقبل أفكار الآخرين، وتنمية روح التعاون والإبداع والتفكير النقدي والمسؤولية وتعزيز التعلم الذاتي، والتعاون على التبادل المعرفي والمهاري، واستعمال المناقشة المعتمدة على طرح الأسئلة والتفكير والمناقشة وتقديم الإجابة وإبداء الرأي، وإشراك المتعلم في إعداد الدرس، والاهتمام بالتفكير، وبالعمليات العقلية، وربط معلومات المتعلم الجديدة بمكتسباتهم القبلية، والاهتمام بالتغذية الراجعة، وتعزيز ثقة المتعلمين، وإخراجهم من الضغوطات النفسية الناتجة عن جائحة كورونا، والمتمثلة في الخوف من الرسوب أو الشعور بالنقص في استعمال الوسيط الإلكتروني أو نفص في فهم أدوار وميكنزمات خصوصية التعليم عن بعد، والاهتمام في مداخل ونظريات مناهج التعليم عن بعد باتجاهات جديدة للتدريس بالمشاريع والبحوث، وبالأنشطة التفاعلية وحلقات النقاش، وتحديد معايير التعليم والتعلم عن بعد من حيث التصميم وبناء المناهج والمقررات الدراسية، وتوظيف برمجيات تعليمية تلائم أنواع التعلم والذكاءات المتعددة.

- **استراتيجية المعرفة:** تعد المعرفة النواة الاستراتيجية يتأسس عليها التعليم عن بعد لإيصالها إلى المتعلم عبر الأستاذ الذي يعتبر الموجه والمرشد، حين يفتقد المتعلم توازنه في وضعية مشكلة نظرا لتناقضها مع معارفه، ويعيده إلى توازنه باكتساب كفايات معرفية جديدة. بذلك تشكل مفتاح اكتساب المهارات والمهارات الحياتية المرتبطة بها ومتفاعلة معها مثل التواصل والتعاون والحوار وحل المشاكل والتفاوض وتطبيقاتها التقنية والتكنولوجية، فهي تحدد نوعية حياة المتعلم في مجمعه، لأنها أضحت معرفة التفاعل، وليس معرفة التلقين، لكونها هي مقياس قوة الدولة على المستوى المالي والعلمي والعسكري والصناعي، وبما أنها قوة فهي بالتالي السلطة التي تحولت من قوة السلاح، إلى قوة المال، إلى قوة المعرفة. إن أصحاب الكفاءات والمهارات والاقتدار هم الذين يقودون، راهنا، سلطة السلاح والمال، والمعرفة الفاعلة والمتمكنة هي، راهنا وفي المستقبل المنظور، صاحبة القرار في شتى الأمور. فقد حلت سلطة العلم وتطبيقاته التقنية المذهلة محل مختلف السلطات المعرفية الأخرى التي وجهت البشرية طوال تاريخها[21]. بذلك أضحى التعليم عن بعد يراهن على المعرفة التي تعتبر الركيزة الرئيسة للتكنولوجية.

خلاصة

21 مصطفى حجازي: علم النفس والعولمة رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، الطبعة 1، 2001، ص 224.

إن اكتساب المعارف والمهارات من الدروس المقررة بواسطة الوسائط الإلكترونية أو غيرها في التعليم عن بعد في زمن كورونا حقق الاستمرارية البيداغودجية الهادفة إلى مواصلة عملية التعليم مع الاعتماد على الزمن المتزامن، والزمن غير المتزامن، مع الاعتماد على المقاربة بالكفاية، ومن ضمنها كفاية المعرفة، وكفاية التكنولوجية، غير أنه اعترضته عوائق سواء قبل أو أثناء زمن كورونا تكمن في غياب نمو ثقافة الإنجاز مع العلم أن المعرفة المكون الاستراتيجي للتعليم عن بعد في أبعادها الفكرية والعلمية والعملية والممارستية، هي نواة الإنجاز، ويلي هذا العائق عائق آخر مرتبط بنيويا مع الأول ويتمثل في عدم التجرد من التلقين والأفكار اليقينية، واعتبار المعرفة بحث عن الصواب الصحيح دون طرح الممكنات والحلول أخرى. أما من حيث التحديات التي تنتظره ما بعد جائحة كورونا تتمثل في علاقة التعليم عن بعد بسوق العمل وبالمهارات الحياتية التي بدأت تكتسح الدروس المقررة، وبالثورة التي أدخلتها التكنولوجية الرقمية المعلوماتية على المعرفة. وعليه يتطلب من القائمين عن التعليم بنوعيه الحضوري وعن بعد على بتبويب المعرفة والمعلومات المتضمنة فيها، وإقامة العلاقة بينها، وتحويلها إلى مهارات وادخالها إلى الانترنيت بواسطة كفاءات ذهنية منهجية تقوم على البحث والاستيعاب، والتوظيف وتكييفها مع خصوصيات اجتماعية وثقافية لتحقيق الوعي والقدرات للانخراط في الانفتاح والتفاعل والتواصل والتنمية الذاتية.

المصادروالمراجع

- الأكاديمية العربية البريطانية للتعلم: تعريف التعلم عن بعد، رابط الأكاديمية https://www.abahe.uk/distance-learning-definition.html

- فاطمة حسيني: التعليم عن بعد والتعليم الذاتي الفعال، مجلة الكترونية تعليم جديد،21-5-2020، ص2، رابط المجلةhttps://www.new-educ.com

- عبد الرحمان الهريان: ملف شامل ومحكم عن التعليم عن بعد، المجلة الإلكترونية العمق المغربي، تاريخ النشر 6مايو2020، ص3، رابط المجلة https://m.al3omk.com/533468.html

- مصطفى حجازي: علم النفس والعولمة رؤى مستقبلية في التربية والتنمية، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر بيروت، الطبعة 1، 2001.

- مصطفى حشاش: التعليم عن بعد (مفهومه، وتاريخه، ومبادئه، وتقنياته)، عن موقع براكسيلاس، تاريخ النشر فبراير2019، ص2 رابط الموقع -https://arblog.praxilabs.com/distance-learningits-concept history-main-principles-and-techniques/

- نبيل جاد عزمي: التعليم عن بعد والتعليم الإلكتروني، مجلة المعرفة و التعليم عن بعد، رابط الموقع الإلكتروني، تاريخ العدد14-10-2012، رابط المجلة: https://www.marefa.org

- وزير التربية الوطنية والتكوين المهني والتعليم العالي والبحث العلمي: حصيلة تجربة التعليم عن بعد، وآفاق استكمال السنة الدراسية، الجلسة الأسبوعية، مجلس المستشارين،12-ماي2020،رابط موقع النشر https://www.souss24.com/411244.htm

-أكرم عبد القادر: التعليم عن بعد...المشكلة والحل، جريدة الدستور الأردنية، تاريخ العدد 14-مايو2020، رابط الموقع الإلكتروني للجري https://www.addustour.com/articles/

التحليل الديناميكي للأداء المالي باستخدام نموذج Altman Z-score ودوره في تعزيز ثقة المساهمين

مديني عثمان
ط .د جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل (الجزائر)

الملخص:

في ظل المنافسة العالية بات الاعتماد على النماذج الديناميكية لتحديد المركز المالي للبنوك أكثر إلحاح.حيث سعت هذه الورقة لإبراز قدرة نموذج Altman في الرقابة على الأداء لأربع بنوك للفترة (2011-2015)،وتوصلت الدراسة إلى أن بنكيAL-BARAKA-BANKوDUBAI-BANK يتمتعان بأداء جيد، بينما يقدم بنكي AFFIN وALLIANCE أداء ضعيف،،كما أنهما يقعان ضمن دائرة الخطر بما سيؤثر على قرارات المساهمين

الكلمات المفتاحية: تحليل ساكن؛ مؤشرات مالية؛ نموذج .

الملخص باللغة الأجنبية :

In high competition, the inference of dynamic models has become more urgent to determine the financial position of banks. This paper sought the ability of the Altman model to determine the financial position of banks for the period (2011-2015), and concluded that AL-BARAKA-BANK and DUBAI-BANK have good performance, while AFFIN BANK and ALLIANCE-BANK are performing poorly, that will has a négative affect shareholder décisions

Key words : Statistic analysis; finance Index; Z-score Altman model

1. مقدمة:

كشفت أزمة الرهن العقاري عن خلل هيكلي في المنظومة المصرفيةللنظام الرأس مالي، كما كشفت عن خلل اكبر في بنية أدواته المالية، الأمر الذي أدى إلى بروز لجان وصدور تشريعات لمحاصرة أسباب الأزمة ثم اقتراح حلول لها، إلا أن ما صدر من قرارات ارتبطت رأسا بمخاطر السيولة ولم يتصدى لمخاطر السوق والمخاطر التشغيلية والمخاطر الوظيفية. إضافة إلى أنها لم تراعي الطبيعة الخاصة للبنوك الإسلامية، والتي ترتبط في علاقتها بعملائها بنوع مختلف يقوم على فلسفة المشاركة وليس من خلال عقود مداينة ،كما

يؤخذ على تلك المقررات أنها لم تميز بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية في علاقتها بالبنوك المركزية .لذا فان الاكتفاء بمؤشر السيولة عبر تقرير كفاية من رأس المال العامل لم يعد بإمكانها مراقبة الأداء أو استشراف حالات العسر المحتملة موظفة أكثر المؤشرات أهمية ضمن قراءة أكثر عمقا وشمولا .

1.1. إشكالية الدراسة

على اثر الأزمات المالية المتلاحقة، فان الاعتماد على النسب المالية للرقابة في أداء البنوك بات محل شك ،لتبرز أهمية نماذج مغايرة تستند إلى جملة من المؤشرات من خلال نموذج رياضي يراقب الأداء من منظور استراتيجي يستشرف حالات العسر المحتملة للرفع من كفاءة البنوك وتعزيز ثقة المساهمين. لتكون إشكالية الدراسة كالتالي :

إلى أي مدى يسهم نموذج Altman Z-score في التنبؤ بحالات العسر المالي للبنوك بغرض كسب وتعزيز ثقة المساهمين ؟

2.1.أهداف البحث:

التعرف على أهمية نموذج Z-score Altman. كأداة للرقابة الشاملة لدى البنوك

التعرف على دلالة المؤشرات المعتمدة في نموذج Z-score Altman.

إبراز أهمية الاعتماد على نماذج التحليل الديناميكية في التنبؤ بالفشل المالي.

3.1.الدراسات السابقة

- دراسة رانيا زرير ونرمين الحموي بعنوان(مدى ملائمة مؤشرZ-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية)،مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 2016،هدفت الدراسة لاختبار مدى ملائمة مؤشرZ-score لقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة وتوصلت إلى أن جميع المصارف السورية الخاصة التقليدية تتميز باستقرار مالي ، كما كشفت عن ملائمة مؤشر-Z scoreلقياس الاستقرار المالي.
- دراسة حيدر حمزة بعنوان(علاقة القرار الإستراتيجي في الأداء المصرفي)،مجلة الإدارة والاقتصاد العدد الثامن والستون، 2008 هدفت الدراسة إلى معرفة اثر القرارات الإستراتيجية لمتابعة عمليات تخطيط وتخصيص الموارد ومستوى الأداء في المصارف العراقية من خلال دراسة جملة من المؤشرات،وتوصلت إلى أن القرارات المتخذة لزيادة رأس المال لم تكن موفقة وشكلت عبئا على المصرف،كما أن المصارف لم تعتمد استراتيجيات تسويقية لجذب الودائع

2. التحديات الاقتصادية للبنوك الإسلامية في ظل العولمة

عرفت البنوك الإسلامية تنامي لأصولها بلغ 2.20 تريليون دولار أمريكي في 2016 ،كما يتوقع أن تصل إلى 3.782 تريليون دولار في 2022 في عمر يعتبر قصيرا مقارنة بغيرها من المؤسسات المالية(نسيب، 2017،ص:203) ،إلا أن تواجدها لا يزال محفوفا بنوع من التشكيك أو الفعالية في جدواها بدول المغرب

الإسلامي ،كالجزائر وتونس والمغرب ،ما أدى إلى إيجاد ظروف غير عادلة للمنافسة مع البنوك التقليدية .ففي الجزائر رغم انحصار التجربة في ثلاثة_بنوك، إلا أنها لم تستطع عرض مقاربتها ضمن مرجعيتها الإسلامية نظرا للقيود التي يفرضها البنك المركزي .

1.2. ظروف العولمة والتطبيق الخاطئ للهندسة المالية (قندوز، 2017 ،ص: 08)

ارتبط مصطلح الهندسة المالية بظروف المنافسة وتقنيات التصميم وتطوير الأدوات المالية وكذا صياغة حلول إبداعية تتماشى والتحولات العميقة في القطاعات الاقتصادية لخلق الثروة، ما من شانه إخراج مفهوم الهندسة المالية ضمن زوايا ثلاث،أدوات مالية جديدة، وآليات للتمويل مبتكرة، وحلول إدارية جديدة كما إنها كانت نتيجة لاحتياجات مختلفة،من بينها:

ظهور الاحتياجات المختلفة للمستثمرين وطالبي التمويل،تقنيات المعلومات ،ظهور مفهوم الكفاءة والفعالية،زيادة عدد الأسواق المنظمة الجديدة ،زيادة المخاطر والحاجة إلى إدارتها ،إلا أن تلك الأدوات، سوآءا ما تعلق منها بصيغ التمويل أو الحلول الإدارية والتي كان ينظر إليها على أنها تقنيات وبرامج مبتكرة لم تكن في حقيقتها إلا أساليب احتيال واسعة وسببا مباشرا في تعقيد الوضع وحدوث الأزمات،ليجد المساهمون أنفسهم المعنيون أكثر من غيرهم بتحمل تبعاتها ثم ليتردد صداها على غيرهم من دوائر أصحاب المصلحة

2.2. الكفاءة الاقتصادية لدى البنوك الإسلامية كمدخل لتعزيز الثقة

تقدم البنوك الإسلامية أدواتها المالية ضمن ضوابطها الشرعية التي تستند إلى ثلاث أسس، المصداقية الشرعية والكفاءة الاقتصادية والابتكار الحقيقي بدل التقليد(الذيابات، 2017،ص:90) وهي أدوات بديلة لعقود المداينة لدى البنوك التجارية،توصف ضمن سياقات لها علاقة بعوامل الإنتاج الحقيقية، الأمر الذي من شانه إخراج العمل المصرفي في شكل استثماري،وفضاء من الجهد والنتائج المشتركة،كما تعمل على تفعيل أدوات للرقابة الذاتية وحوكمة القطاع

- **صيغ التمويل لدى البنوك الإسلامية** (حوحو، عيساوي، وزهواني،2017،ص:266) :

-التمويل بالمشاركة: وهي عقود بين طرفين أو أكثر،يقدم البنك ضمنها التمويل اللازم لتنفيذ المشروع على أن يكمل الطرف الآخر الجزء المتبقي بالإضافة إلى وظيفتي الإشراف والتسيير، ولا يتساوى الشريك والبنك في حصة الربح بل بحسب الجهد ،بحيث يتحصل غالبا الشريك قيمة إضافية من الأرباح نظير جهده،أما في حالة الخسارة فان طرفي العقد يتحملانها بحسب حصص التمويل بينهما.

-المضاربة : وهو نوع من العقود تجمع بين أطراف ثلاثة ،المودع وهو صاحب المال ،والمستثمر أي صاحب الفكرة أو المشروع والبنك كوسيط بينهما ،بحيث يتعاقد الأطراف الثلاثة على تقاسم الأرباح المنجزة بنسب تكون محددة سلفا،أما إذا حدثت الخسارة فإنها لا تقع على المستثمر بشرط إثبات عدم التقصير .

-المرابحة:وهي من أنواع عقود البيع يستفيد الطرف البائع من مقدار ربح لما اشتراه سلفا وتقتضي امتلاك السلعة المباعة.

-عقود بيع لأجل:وتعني تسليم المثمن(السلعة)وتأخير الثمن،بحيث يتمكن المشتري الانتفاع بالسلعة ويترتب عليه تسديد الأقساط المترتبة عليه بحسب بالاتفاق بينهما ،وهي من الإشكالات الفقهية التي لا تزال عالقة بين مؤيد ورافض .

إلا أن ما يمارس على مستوى البنوك لا يمكن أن يفسر بهذا النوع من العقود (عقود البيع لأجل)، كونها لا تمتلك أسهما فعلية في الشركات المنتجة لتلك السلع التي توسطت في بيعها ، كما أن قوانين البنوك المركزية في كثير من الدول (كالجزائر مثلا)لم تساير تلك المتطلبات وتفرض على البنوك والمؤسسات المالية العمل ضمن إطار التداولات النقدية وليست كشريك فعلي في الاقتصاد الوطني .

3.مقررات بازل ونماذج التحليل الديناميكي

عالجت مقررات بازل أزمة السيولة من خلال افتراض نسبة كفاية من رأس المال العامل يتم الاحتفاظ بها لدى البنوك كحد أدنى من إجمالي الموجودات حددت 8% ثم 12% (بن الدين و بن مونة، 2018،ص:699)، ورغم ما لهاته النسبة من أهمية إلا أنها لم تتطرق لبقية المشاكل التي قد يقع فيها البنك ،كما يؤخذ عليها أنها أهملت طبيعة الودائع الاستثمارية للبنوك الإسلامية ومختلف العقود الأخرى والتي تقتضي التعامل معها ضمن مقاربات مختلفة ، لذا فإنها لم تتمكن من إعطاء توصيف دقيق أو حلول طويلة الأجل لمختلف الأزمات ليكون البديل، إيجاد نماذج تعتمد على محفظة من المؤشرات مرجحة بأوزان مخاطرها تمزج بين بيانات الميزانية العامة وكشوف الدخل تراقب الأداء الحالي وتستشرف المخاطر المحتملة.

1.3. نموذج Altman_ Z-score للتنبؤ بالفشل المالي

التدقيق المالي مصطلح يصرف للرقابة على اثر المخاطر الائتمانية المترتبة على أداء سابق ضمن بيانات الميزانية العامة للمؤسسة، إلا انه لا يتطرق لمخاطر التشغيل أو مخاطر السوق، والتي تقتضي نوعا من الاستشراف وتحليل مجالات القوى. ما استدعى إيجاد نماذج أكثر ملائمة تمزج بين عناصر الأداء والمجازفة تمكن من خفض تكلفة التمويل ورفع لقيمة العائد والتحكم في حجم المخاطر(زرير و الحمودي، 2016،ص:312)، والتي من بينها نموذج Beaver(1966)ونموذج Altman (1968) ونماذج التحليل الشبكي العصبي(ANN)التي تعتمد على البيانات الضخمة وفق نموذج يحاكي العصبون البشري في طريقة التحليل عبر طبقات متعددة للمدخلات وأخرى للتحليل لتصل بها بعد معالجات متكررة إلى القرار الأكثر شمولا حيث طور Tafler نموذج Altman_ Z-score اثر أبحاثه سنة 2012 الذي شملت553 بنك ومؤسسة مالية ضمن24 دولة ،معتمدا المزج بين نسبة السيولة ونسبة الربحية والقدرة على استرداد الدين،والرافعة المالية والقدرة الائتمانية في نموذج يحاكي بطاقة الأداء المتوازن في شكل نموذج رياضي يعطي الوزن

الأهم لكل من مؤشر السيولة ومؤشر الإنتاجية الحقيقية لموجودات التي تقيس علاقة حقوق المساهمين بالاحتياطات النظامية إلى إجمالي الأصول (بوضياف،2018،ص:29).

$$Z = \frac{k_{t:q} + \mu_{t:q}}{\theta_{t:q}}$$

وتعطى علاقة نموذجAltman Z-score ضمن عدة صيغ ، احثها الصيغة التالية :(Mahvise sabir. (Humman javed ; Ammar Ahmed,2018,p:45

$$Z = 6.56x1 + 3.26x2 + 6.72x3 + 1.05x4$$

$$Z = 6.56\ (WC/TA\ ) + 3.26\ (\ RE/TA\ ) + 6.72\ \ (\ EBIT/\mathrm{TA}\ \ ) + 1.05\ (\ TE/TA\ \ )$$

K : (حقوق المساهمين + الاحتياطات النظامية والعملة) / الأصول.

μ : متوسط العائد / الأصول.

ð: الانحراف المعياري للعوائد / الأصول.

و تجدر الإشارة إلى أن هناك عدة صيغ أخرى للمؤشر تعتمد على خمس متغيرات

R1: رأس المال العامل إلى مجموع الأصول

R2:الأرباح المحتجزة إلى مجموع الأصول

R3:الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى جموع الأصول

R4:القيمة السوقية لحقوق المساهمين إلى القيمة الدفترية لمجموع الالتزامات

R5:المبيعات إلى إجمالي الأصول ،

- **مؤشر (WC/TA) رأس المال العامل إلى إجمالي الموجودات**

كما يعرف أيضا بمؤشر السيولة، وهو مقياس لصافي الموجودات المتداولة للبنك إلى إجمالي الموجودات حيث يمكن التنبؤ من خلال هاته النسبة إلى العجز المحتمل للأصول المتداولة الأمر الذي يرتبط بالمخاطر التشغيلية،حيث أن ارتفاع هاته النسبة يعتبر مؤشرا جيد وتقاس من خلال العلاقة التالية:

$$x1 = \frac{Working\ Capital}{Total\ Assests}$$

-
-

مؤشر (RE/TA) ويعرف بمؤشر الربحية

ويشير إلى انسبة حجم الأرباح المتراكمة(المحتجزة) إلى إجمالي الموجودات وكذلك حجم المبالغ الإجمالية للأرباح المعاد استثمارها،كما أنها تعطي صورة واضحة غير مباشرة عن علاقة البنك بالمساهمين وجمهور العملاء وتحسب بالمعادلة التالية :

$$X2 = \frac{Retained\ \ Earninigs}{Total\ Assets}$$

مؤشر (EBIT /TA) أو مؤشر الإنتاجية الحقيقية

ويشير إلى موجودات البنك ويحسب من خلال قسمة الأرباح قبل الفوائد والضرائب إلى إجمالي موجودات البنك ،فهو بذلك معيارا للقدرة الإنتاجية للبنك بعيدا عن المتعلقات المالية التي على ذمتها .وتحسب بالمعادلة التالية :

$$X3 = \frac{EBIT}{Total\ Assets}$$

- **مؤشر (TE/TA) ويعرف بمؤشر القدرة الائتمانية**

معيار المالي للمبيعات يقيس قدرة البنك على توليد موجودات كما انه يرتبط بقياس قابلية الإدارة في التعامل مع الظروف التنافسية كما أنها ترتبط بالعلاقة الكلية للبنك واقل أهمية على مستوى الفرد وتحسب بالعلاقة التالية :

$$X4 = \frac{Sales}{Total\ Assets}$$

2.3Z-score Altmanضوابط مؤشر للتنبؤ بالفشل المالي (بوضياف،2018 ،ص:39)

يعتمد هذا المؤشر على التحليل التمايزي متعدد المتغيرات من اجل الحصول على دالة تمايزية تسهم في تحديد قرار التمييز بين الشركات والمؤسسات المالية الناجحة من الفاشلة ،عبر ثلاث مجالات تصنيف تحدد الوضع الحالي والمستقبلي بحسب الوسط المرجح لمؤشر Altman_ Zscore كما يوضحه الجدول (01) .

جدول (01) ضوابط مؤشر Altman_ Z-score

Zone of Discrimination		
Z > 2.6 Safe Zone	1.1 < Z < 2.6 Grey Zone	Z < 1.1 Distress Zone

Source : Mahvise sabir. Humman javed ; Ammar Ahmed, comparative predictability of financial stability **in Islamic Banks An Analytical Study of Malaysian & Pakistani Islamic**

Banks: Using Altman's Z Score ; Journal of Finance and Accounting, Vol.9, No.11, 2018; p:49

4. الدراسة التطبيقية

- **منهج الدراسة** : تم الاعتماد على المنهج الوصفي باعتباره الأقرب للإجابة على إشكالية الدراسة وتحليل البيانات المالية للبنوك محل الدراسة
- **مجتمع وعينة الدراسة** : مجتمع الدراسة ستمثل في البنوك الإسلامية، أما العينة فمكونة من أربع بنوك عالمية ،بنكان بماليزيا هم تواليا AFFIN BANK و ALLIANCE-BANKوبنكان بباكستان هما تواليا AL6BARAKA BANK و DUBAI BANK.

1.4. الدراسة الوصفية للمؤشرات المالية

سنقوم في هذا الجزء بتحليل البيانات ضمن قراءة وصفية لمؤشرات الأداء المالي للبنوك عينة الدراسة،وهي مؤشر السيولة، مؤشر الربحية،مؤشر الإنتاجية الحقيقة أو القيمة السوقية ،ومؤشر القدرة الائتمانية للبنوك الأربعة محل الدراسة .

- **AFFIN BANK وALLIANCE-BANK**

شكل(01) مؤشرات الأداء المالي لبنكي AFFIN BANK وALLIANCE-BANK

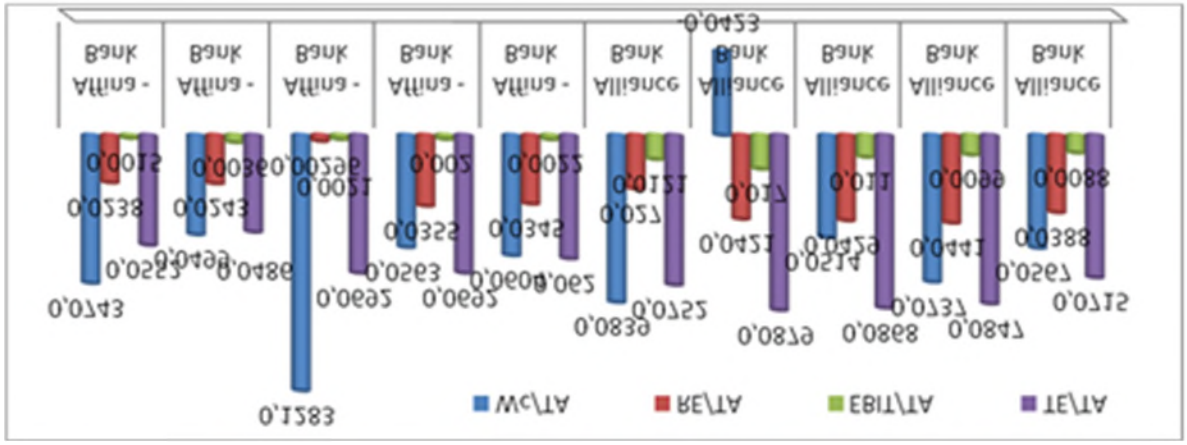

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel

نتائج الدراسة الوصفية لبنكي AFFIN BANK وALLIANCE-BANK :

-سجل بنكي AFFIN BANKوALLIANCE-BANK قيما تراوحت بين12.83 % كأعلى قيمة موجبة و 4.2 %كقيمة سالبة في مؤشر السيولة(WC/TA)،والذي يعبر عن مقياس لصافي الموجودات المتداولة للبنك إلى إجمالي الموجودات،حيث أن ما سجل يشير إلى عجز لدى البنكين وعدم قدرة على توفير السيولة ،ما ينذر بمشاكل سيكون عليهما مواجهتها مستقبلا

-مؤشر الربحية(RT/TA)وهو مقياس لنسبة حجم الأرباح المتراكمة(المحتجزة) إلى إجمالي الموجودات وكذلك حجم المبالغ الإجمالية للأرباح المعاد استثمارها ، لذا فان ما سجل على مستوى بنكي AFFIN BANK وALLIANCE-BANK تراوح بين 0.296% و 4.21 % ،ما يشير إلى غياب إستراتيجية واضحة لدى البنكين في اعادة استثمار الأرباح ما سيؤثر سلبا في الآجال الطويلة .

-مؤشر الإنتاجية الحقيقية (EBIT/TA)وهو معيارا للقدرة الإنتاجية للبنك بعيدا عن المتعلقات المالية التي على ذمتها له علاقة بالموجودات الحقيقية بالبنك ويحسب قبل اقتطاع الضريبة والفوائد لذا فان ما سجله بنك AFFIN BANKوALLIANCE-BANK والذي تراوح بين 0.015%و1.70%يعد قيم متراجعة جدا ارتبطت بعجز في القدرة على خلق الثروة أو تنمية في أدوات خلقها لدى البنكين .

-مؤشر القدرة الائتمانية(TE /TA):وهو معيار للقدرة على توليد موجودات كما يشير إلى القدرة على التعامل في ظروف المنافسة،فان ما سجله بنكي AFFIN BANK وALLIANCE-BANK والذي تعدى حدود70%وفي اغلب سنواته يشير إلى اعتماد البنكين سياسية غير متحفظة في توليد الثروة .

بنكي AL-BARAKA BANK و DUBAI BANK

شكل(02) مؤشرات الأداء المالي لبنكي AL6BARAKA BANK و DUBAI BANK

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel

النتائج المتعلقة ببنكي AL6BARAKA BANK و DUBAI BANK:

-سجل مؤشر السيولة قيما تراوحت بين50%إلى أكثر من 70% AL-BARAKABANK وDUBAI BANK وتشير إلى قدرة لدى البنكين على توفير أصول متداولة تغطي احتياجاتها كما تبقيها بعيدة عن مخاطر العجز المالي .

-عكس ما سجل على مستوى مؤشر الربحية المرتبط بسياسة احتجاز الأرباح كما انه مقياس لنسبة حجم الأرباح المتراكمة لبنكي AL-BARAKA BANKو DUBAI -BANK تراجعا كبيرا لم يتعدى 1 %طوال فترة الدراسة .

-مؤشر القدرة الإنتاجية الحقيقية،هو مقياس يشير إلى قدرة البنك على تحقيق نتائج كلية محسوبة بعيدا عن التزاماته المالية واقتطاعاته الضريبية،لذا فان ما سجلهAL-BARAKA BANK حيث تراوح بين 10%إلى 30% يشير إلى تميزه في إمكانية خلق موجودات بالبنك . في حين لم تتعدى لدى بنك DUBAI- BANK نسبة 1% .

-ما سجله بنكي AL6BARAKA و DUBAI- BANK في مؤشر القدرة الائتمانية يعكس قدرة على توليد موجودات من خلال أدوات غير تقليدية .إلا انه كان أكثر تميزا لدى بنك DUBAI- BANK حيث وصل في السنة إلى تسجيل أكثر من 80% .

مقارنة كلية لمؤشرات الأداء المالي للبنوك الأربعة

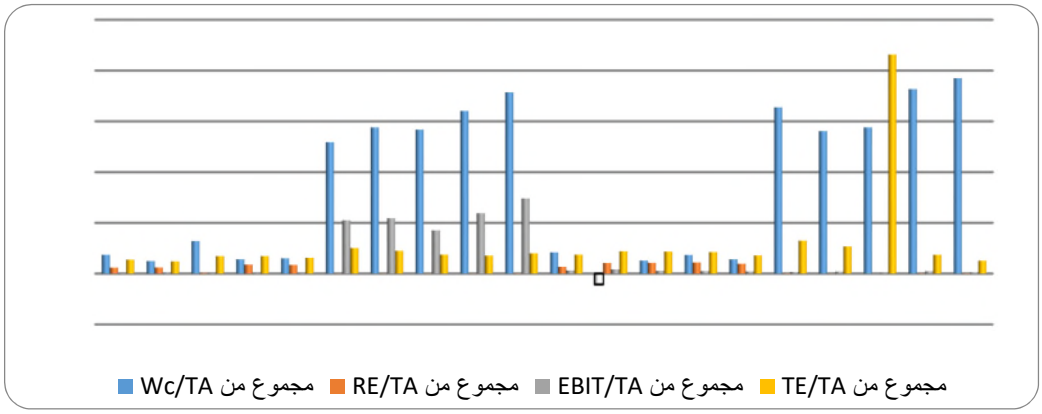

شكل(03:) مؤشرات الأداء المالي للبنوك الأربعة

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel

تمكننا الدراسة المقارنة للأداء لدى البنكين من استخلاص التالي :

يتمتع بنكيALBARAKA BANKوDUBAI BANK بقدرة اكبر على توفير السيولة، وكذا قدرتهما الإنتاجية المرتبط بالقدرة على توليد الأرباح من خلال أدوات تتسم بالإبداع.كما أشارت إلى تميز بنك ALBARAKA- BANK في مؤشر القدرة الإنتاجية،في حين تضعنا المقارنة أمام وضع مختلف مع بنكي AFFIN- BANKو ALLIANCE-BANKحيث أظهرتهما في وضع لا يتمتعان فيه بقوة في الأداء أو بقدرة على المنافسة ،الأمر الذي من شانه ترك انطباعا على أنهما مقدمان على وضع معقد ماليا اذا لم يستدركا الوضع .

2.4 .دراسة الارتباط بين مؤشرات الأداء المالي ضمن نموذج Altman_ Z-score

سنقوم في هذا الجزء من الدراسة بربط مؤشرات الأداء المالي التي يتضمنها نموذج Altman_ كمتغيرات مفسرة لعلاقة انحدار بالمؤشر Z-score .

- **مصفوفة الارتباط لمؤشرات بنكي AFFIN BANK وALLIANCE BANK**

شكل (02): *مصفوفة الارتباط بين المؤشرات لبنك Affin Bank و Z score*

	Wc/TA	*RE/TA*	*EBIT/TA*	*TE/TA*	*z-score*
Wc/TA	1				
RE/TA	-0,90058	1			
EBIT/TA	-0,35884	0,00679	1		
TE/TA	0,511778	-0,14912	-0,55614	1	
z- score	0,991627	-0,83943	-0,42712	0,612632	1

المصدر*: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel*

شكل (03): *مصفوفة الارتباط بين المؤشرات لبنك Alliance Bankو z score*

	Wc/TA	*RE/TA*	*EBIT/TA*	*TE/TA*	*z- score*
Wc/TA	1				
RE/TA	-0,4045	1			
EBIT/TA	-0,83964	0,00345	1		
TE/TA	-0,53443	0,651212	0,543045	1	
z- score	0,885996	-0,32707	-0,57298	-0,13772	1

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel

تشير النتائج إلى وجود :

-ارتباط عكسي لمؤشر السيولة مع بقية المؤشرات ما يوحي بوجود خلل هيكلي على مستوى الأداء ككل يرتبط بتراجع في قيمة الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول وهو ما ينبأ بوجود عجز محتمل يرتبط بحجم الأصول المتداولة ،ما سيلجئ البنكين لخيارات صعبة وبما سيؤثر على صورتها لدى المساهمين .

-ارتباط العكسي بين Z-score وكل مؤشرات الربحية،القيمة السوقية،القدرة الائتمانية وإيجابا بمؤشر السيولة يبرز مدى أهميته في تحديده،كما يظهر أهمية المؤشر لتحديد سلامة الأداء بالبنك.

مصفوفة الارتباط لبنكي Al-Baraka Bank و Dubai Islamic Bank

	Wc/TA	*RE/TA*	*EBIT/TA*	*TE/TA*	*z-score*
Wc/TA	1				
RE/TA	0,853624	1			
EBIT/TA	0,843992	0,970468	1		
TE/TA	-0,60205	-0,11682	-0,10852	1	
z- score	0,972412	0,938008	0,945425	-0,40908	1

	Wc/TA	*RE/TA*	*EBIT/TA*	*TE/TA*	*z- score*
Wc/TA	1				
RE/TA	0,640263	1			
EBIT/TA	0,145612	0,606147	1		
TE/TA	-0,55664	-0,89407	-0,73693	1	
z- score	0,997974	0,684734	0,194682	-0,59401	1

مصفوفة الارتباط بين المؤشرات الأداء المالي وz score لبنكAl-Baraka Bank

***المصدر**: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel*

مصفوفة الارتباط بين المؤشرات الأداء المالي وz score لبنكDubai Islamic Ban

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Exce

كانت كالتالي :AL-BARAKA BANK و DUBAI BANKنتائج مصفوفتي الارتباط لبنكي

- ارتباط ايجابي بين مختلف مؤشرات الأداء المالي وفي كلا البنكين،باستثناء مؤشر القدرة الائتمانية الذي سجل ارتباطا سالبا بمؤشر السيولة والربحية والقيمة السوقية،وإذا ما أدركنا دوره في إبراز القدرة على توليد الموجودات وقابلية الإدارة في التعامل مع ظروف المنافسة، فان كونه سالبا يشير إلى انحصار خيارات البنكين أو إلى تأثير السياسية النقدية للبنك المركزي .

3.4. نموذج Altman_ Z-score لبنكي Affin Bankو Alliance Ban

سنعمد في هذا الجزء إلى حساب قيمة Z-score لكل بنك على حدى ، حيث نربط مؤشر السيولة (WC/TA) بمعامل 6.56 ،ومؤشر الإنتاجية الحقيقية (EBIT/TA) بمعامل 6.72 لكل سنة مالية ثم حساب القيمة

المتوسطة للنموذج Average –score بغرض تصنيفها ضمن مجالات المؤشر لتحديد القرار المناسب ،حيث نصل إلى الجداول(02) وتكون طريقة الحساب كما هي موضحة في المثال التالي :

)X4(+1.05)X3(+6.72)X2(+3.26)X1(Z=6.56

0.65728)=0.0552)+1.05(0.0015)+6.72(0.0238)+3.26(0.0743=6.56($_{2011}$Z

0.58446)=0.0752)+1.05(0.0121)+6.72(0.0270)+3.26(0.0839=6.56($_{2011}$Z

- **بنكي Affin Bankو Alliance Bank**

شكل (07): مؤشر Z-score_ Altman لبنكي Affin Bankو Alliance Bank

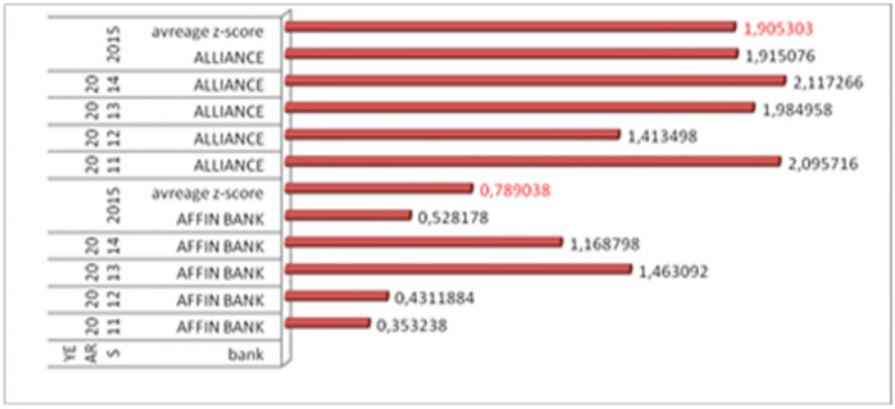

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

سجل بنكيAffin Bank وAlliance Bank قيمة متوسطة ب 0.789038 لبنك Affin Bank و 1.905303 لبنك Alliance Bank توالي لمؤشر Altman_ Z-score وهي قيم انحصرت في المجال Z <1.1 (Distress Zone) والمجال(Grey Zone 1.1 < Z < 2.6)مشيرة إلى البنكان لا يتمتعان بأداء جيد وأنهما مقبلان على وضعا صعب مستقبلا .

- **Al-**

Dubai Islamic Bankو Baraka Bank

)X4(+1.05)X3(+6.72)X2(+3.26)X1(Z=6.56

4.9249)=0.1005)+1.05(0.2103)+6.72(0.0011)+3.26(0.5187=6.56($_{2011}$Z

4.48 =6.56(0.6552)+3.26(0.0018)+6.72(0.0066)+1.05(0.1296)= $_{2011}$Z

شكل(08): مؤشر Z-score_ Altman لبنك Alliance

Bank

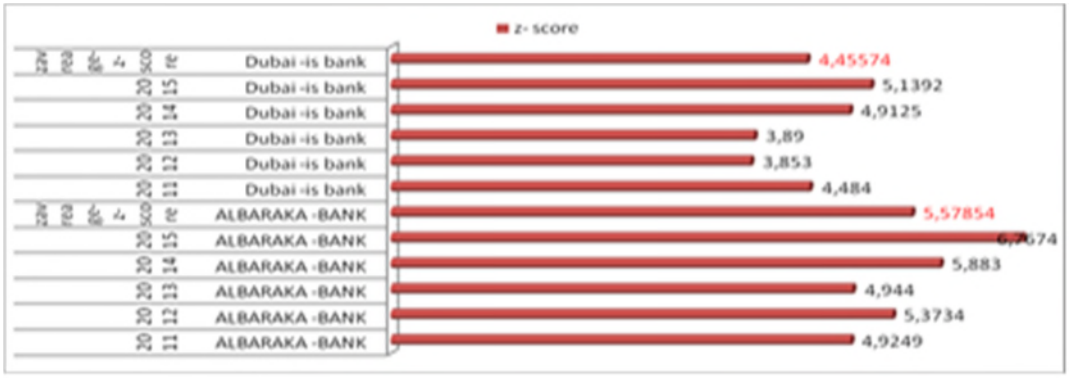

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

سجل Al-Baraka Bank و Dubai Islamic Bank قيمة بلغت في متوسطها5.57و4.45 توالیا ،ما يشير إلى أنهما يتمتعان بأداء جيد وأنهما بعيدان عن أشكال المخاطر .

شكل (11): يقارن البنوك الأربعة في قيمة مؤشر Z-score

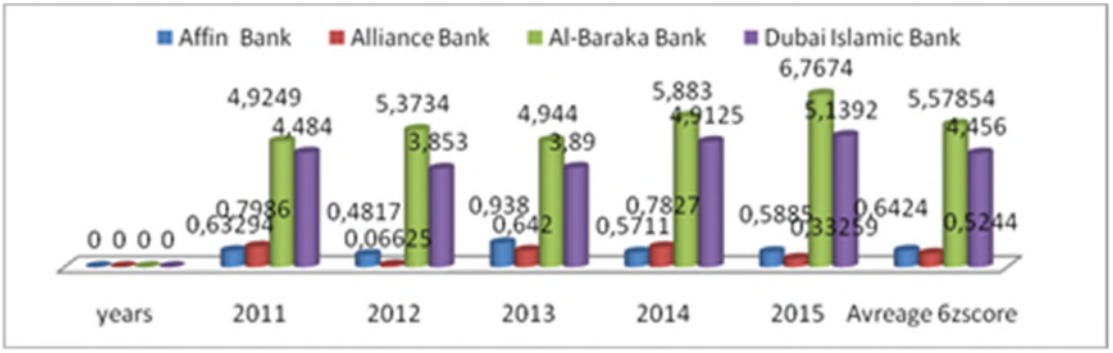

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات Excel

انحصرت قيمته *Z-score* في المجال (Z < 1.1 Distress Zone)بالنسبة لينكي Affin Bank و Alliance Bank.في حين يشير ذات المؤشر إلى أن Al-Baraka Bank و Dubai Islamic Bank يتمتعان بأداء جيد كما انهما بعيدان عن أي نوع من المخاطر المحتملة ،وهو ما سيعزز من ثقة المساهمين .

كمتغير تابع لمؤشرات *الأداء المالي والتشغيلي والوظيفي Z score دراسة الانحداربين*.4.4.

- **بنكي**

Affine- bank و Alliance- bank

SUMMARY OUTPUT	
Regression Statistics	

Multiple R	0,99992				
R Square	0,999839				
Adjusted R Square	0,99971				
Standard Error	0,014894				
ANOVA					
	df	*SS*	*MS*	*F*	*Significance F*
Regression	4	6,888546	1,722137	7763,345	1,15E-09
Residual	5	0,001109	0,000222		
Total	9	6,889655			
	Coefficients	*Standard Error*	*t Stat*	*P-value*	
Intercept	-0,05919	0,296314	-0,19977	0,849535	
Wc/TA	5,632062	1,483326	3,796913	0,012668	
RE/TA	-0,18995	4,692364	-0,04048	0,969277	
EBIT/TA	-2,09285	15,07088	-0,13887	0,894975	
TE/TA	4,639849	5,639443	0,822749	0,448097	

***المصدر**: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel*

دراسة الانحدار تشير إلى وجود دلالة معنوية لمؤشر السيولة دون غيره من المؤشرات في تحديد في قيمة z-score وبمعامل قدره 5.63206 أما بقية المؤشرات فلا يمكن إدراجها في المعادلة الاقتصادية المرتبطة بتفسير علاقة النموذج بمؤشرات الأداء المختلفة .كما أنها أشارت إلى علاقتها السالبة من خلال معاملاتها المسجلة .

$$z - score = 5.632062\ WC/TA$$

- **بنكي Dubai bank وAlbaraka**

SUMMARY OUTPUT					
Regression Statistics					
Multiple R	0,99992				
R Square	0,999839				
Adjusted R Square	0,99971				
Standard Error	0,014894				
ANOVA					
	df	*SS*	*MS*	*F*	*Significance F*
Regression	4	6,888546	1,722137	7763,345	1,15E-09
Residual	5	0,001109	0,000222		
Total	9	6,889655			
	Coefficients	*Standard Error*	*t Stat*	*P-value*	
Intercept	0,256291	0,04542	5,642749	0,002425	
Wc/TA	6,143635	0,089164	68,90286	1,22E-08	
RE/TA	81,61451	22,2875	3,661896	0,014566	
EBIT/TA	6,67044	0,046531	143,3554	3,13E-10	
TE/TA	0,059836	0,032747	1,827231	0,12722	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على مخرجات Excel

وهي نتيجة ربطت نموذج Altman z-score إيجابا بمؤشر السيولة والربحية والإنتاجية الحقيقية باستثناء مؤشر القدرة الائتمانية ما يعطى ملامح جول مناخ العمل البنكي في تلك الدول المستقبلة لتلك الاستثمارات ولطبيعة سياساتها النقدية

$$z - score = 0.256 + 6.14\left(\frac{WC}{TA}\right) + 81.61\left(\frac{RE}{TA}\right) + 6.67(\frac{EBIT}{TA})$$

5. النتائج وتفسيرها

سجل كل من بنكي AL6BARAKA BANK وDUBAI BAN قيما اكبر لمؤشر السيولة كما دلا على الارتباط الايجابي بين مختلف المؤشرات على قدرتهما في توليد الأرباح ،في حين ما سجله لبنكي Affin Bank و Alliance Bank يشير إلى عجز ارتبط بتراجع في صافي الموجودات ،ما سيترتب عليه وقوع البنكين في مشاكل مالية على المدى الطويل.حيث مكننا هذا النموذج من استحضار رؤية أكثر شمولا تصف أدوات الرقابة على الأداء الكلي بين مختلف البنوك بعدم التجانس،الأمر الذي يشير ان مناخ النشاط غير المتماثل ما يفترض صياغة استراتيجيات مختلفة ،فتراجع حجم الأصول المتداولة ارتبط مع بنكي-Affin Bankو Alliance Bank بمؤشر القدرة الائتمانية يقتضي اعتماد بسياسة أكثر تحفظا الأمر الذي لا ينطبق على بنك AL-BARAKA BANK .

6. التوصيات

ضرورة الاعتماد على مؤشرات التحليل الديناميكي لقياس الصلابة المالية للبنوك،ولاستشراف المخاطر المحتملة .

تراجع أداء بنكيAffin Bank و Alliance Bank ارتبط باستهلاك في الأصول العاملة ،بما يستدعي اعادة ضبط سياسيات المفاضلة للمشاريع .

- يفترض ببنكي AL-BARAKA -BANK وDUBAI -BANK العمل على ابتكار أدوات مبتكرة مختلفة لضمان تنافسيتهما.

- تحت ظروف العولمة وتوفر البرمجيات بات من الضروري الاعتماد على أدوات ضابطة لقياس الأداء ،بما يدفع لكسب ثقة المساهمين والمتعاملين.

7. قائمة المراجع

1. الطالب غسان. (19 05، 2020). *المصارف الإسلامية وفيروس كرونا*. تاريخ الاسترداد 20 06، 2020، من https://alghad .com.

2. Mahvise sabir. Humman javed ; Ammar Ahmed,(comparative predictability of financial stability **in Islamic Banks An Analytical Study of Malaysian & Pakistani Islamic Banks: Using Altman's Z Score)** ; Research Journal of Finance and Accounting, Vol.9, No.11, 2018; p:49 .

3. امحمد بن الدين، و يونس بن مونة. (2018). أهمية كفاية رأس المال في البنوك الإسلامية بالمقارنة مع البنوك التقليدية -دراسة لأثر انتقال بعض البنوك الإسلامية الأردنية من تطبيق بازل 2. *مجلة الحقيقة* ، صفحة 699.

4. انفال نسيب. (08 09، 2017). دور الاستثمار في الصكوك الإسلامية في ربحية بنك دبي الإسلامي). *مجلة العلوم الإنسانية* ، صفحة 203.

5. بسام فتحي الذيابات. (2017). تأثير المسؤولية الاجتماعية على الأداء التنظيمي للبنوك الإسلامية الأردنية)،. *المجلة الجزائرية للاقتصاد والمالية* ، صفحة 90.

6. رانيا زرير، و ترمين الحمودي. (2016). رانيا زرير ،ترمين الحمودي مدى ملائمة مؤشر Z-scoreلقياس الاستقرار المالي للمصارف السورية الخاصة التقليدية. *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية* ،صفحة 312.

7. صفاء بوضياف. (2018)،،دور مؤشرات تقييم اداء المالي في التنبؤ بالفشل المالي -دراسة تطبيقية على عينة من مؤسسات قطاع الحليب ومشتقاته. *مجلة الابحاث الاقتصادية لجامعة البليدة2* ،صفحة 29.

8. عبد الكريم قندوز. (2017). الهندسة المالية الإسلامية ودورها في إنشاء وتطوير السوق المالية الإسلامية وإمدادها بالأدوات المالية الشرعية. *المؤتمر الدولي الخامس عشر ،8مارس 2017،دبي الإمارات العربية المتحدة*، (صفحة 8). دبي الامارات العربية المتحدة.

9. فطوم حوحو، سهام غيساوي، و رضا زهواني. (2017). تقييم كفاءة البنوك الالامية الجزائرية باستخدام مؤشرات الاداء المالي -دراسة مقارنة لبنك البركة وبنك الخليج للفترة (2010-2015). *مجلة الدراسات الإقتصادية والمالية* ، صفحة 265.

التدابير المتخذة في المجال الاجتماعي في ظل وباء كورونا)
التعليم الإلكتروني _ التعليم عن بعد

إعداد الباحثة:
زينب ميرغني السيد أبوعلي.
أستاذة الإعلام والعلاقات العامة.

الملخص:

تتناول هذه الورقة جهود المؤسسات التعليمية في اتخاذ التدابير اللازمة لدعم مسيرة التعليم في ظل الأزمات العالمية وباء كورونا COVID 19 ، حيث تهدف الدراسة للتعرف على واقع استخدام التكنولوجيا في التعليم في ظل وجود وباء كورونا ، وقياس مدى أهمية التعليم الالكتروني في المنظومة التعليمية، كما تهدف للتعرف على التحديات او العقبات التي تواجه الطلاب والدارسين والأساتذة العاملين في الحقل التعليمي والتعرف على مدى فاعلية التعليم الإلكتروني وأثره في تحقيق المنفعة العلمية والتحصيل الدراسي للطلاب والمتلقين للتعليم كما وتهدف للخروج بنتائج وتوصيات تخدم الدراسة العلمية اتبعت من خلالها المنهج الوصفي ومن ثم تم التوصل إلى عدد من النتائج والتوصيات نذكر منها:

أهم النتائج :

1/ إن التعليم عن بعد ساهم بشكل كبير في إثراء وتيسير العملية التعليمية وفتح آفاق جديدة وقيمة مضافة لكل من المعلم والطالب وتحقيق مخرجات التعليم على الوجه الأمثل من خلال استخدام التكنولوجيا والطرق غير التقليدية التي تتناسب مع الوقت والحقبة الحالية. 2/ إن التعليم الإلكتروني عبر المنصات التعليمية له دور كبير في سير العملية التعليمية، والحل الأمثل في الأزمات والكوارث الطبيعية التي تحدث في العالم ولكن ينقصه التخطيط المناسب ليتم تطبيقه بصورة ممنهجه وميسرة.

3/ توصلت الدراسة إلى ان هناك مجموعة من المعوقات التي تحول دون بلوغ التعليم الإلكتروني لأهدافه على أكمل وجه.

4/ التعليم عن بعد او التعليم الإلكتروني يوفر فرص لفئات اجتماعية لا يستوعبها التعليم النظامي كالمعاقين وكبار السن. وفي ضوء النتائج قدمت الباحثة عدد من التوصيات كالتالي:

1/ العمل على التخطيط الأمثل لبرامج تعليمية مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة يسهل استخدامها ليتم تطبيقها بصورة ممنهجه. 2/يجب تأهيل وتدريب المعلمين والمتعلمين على وجه الخصوص للاستخدام الصحيح لهذه البرامج والمنصات التعليمية. 3/ يجب وضع مادة الحاسب الآلي

كأحد المواد الأساسية المطلوبة للطالب لمواكبة التقدم التقني والتكنولوجي في العالم/ العمل على اجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية التي تتعلق بتكنولوجيا التعليم حتى تسهم في الارتقاء بالعملية التعليمية وتوظيفها بالشكل الأمثل.

الكلمات المفتاحية: التعليم الإلكتروني _ التعليم عن بعد_ وباء

Abstract

This paper deals with the effort of educational institutions in taking necessary measures to support the educational progress under global crises, such as COVID-19 pandemic. The study aims at identifying the use of technology in education at the presence of COVID-19 and to measure its importance in the educational system. The study also aims at identifying the challenges and obstacles that meet students and teachers working in educational field, and identify the extent of effectiveness of electronic education and its effect on achieving the scientific benefit and the students' academic learning and those who receive education.. The study aims at getting results and recommendations that serve education.

The researcher has followed the descriptive methodology and concluded to a number of results and recommendations of them:

Important Results:

Remote education has contributed much in enriching and easing of educational process and opened new horizons and added value to both teachers and students, and achieved an optimal educational output through the use of technology and non-traditional ways that suit the current era.

Electronic education through educational platforms has a great role in the progress of the educational process and the optimal solution at the time of crises and natural disasters. However, it lacks proper planning for it to be applied in a methodological and easy way.

The study concludes that there is group of obstacles that hinder electronic education to fully reach its objectives.

Remote education or electronic education avail opportunities to social groups that are not covered by formal education, such as disabled persons and older people.

On the light of these results, the researcher comes out with the following recommendations:

Work on optimal planning for educational programs that cope with technological development and can easily be used and applied in a methodological way.

Teachers must be qualified especially for proper usage of these educational programs and platforms.

Computer as a subject in schools must be treated as one of the basic subjects required by the student to cope with technical and technological advancement in the world.

Conduct more studies and scientific researches concerning education technology to contribute to upgrade of educational process and to employ in a proper and optimal way.

Key Words: Electronic Education – Remote Education –Corona Pandemic.

مقدمة:

يعيش العالم كارثة لم يشهد لها مثيلا من قبل او على الأقل في تاريخه الحديث انعكست آثارها على كل جوانب الحياة في العالم ولم ينجو التعليم منها بل كان من أكثر القطاعات تأثرا بتلك الكارثة والذي وصفته المدير العام لليونسكو أودري أزولاي بقولها " لم يسبق لنا أبدا ان شهدنا هذا الحد من الاضطراب في مجال التعليم" ففي ظل سرعة وحجم الاضطراب التعليمي الناتج عن إغلاق المدارس والجامعات تجنبا" لانتشار الفيروس بين افرادها وفي ظل هذا العالم المنكوب بفيروس كورونا تسعى الحكومات بل والمؤسسات التعليمية والتربوية إلى توفير التعليم والتعلم لأبنائها في ظل بقاء الطلاب في منازلهم بعيدا" عن المدارس والجامعات حيث لجأت لإستخدام التكنولوجيا في التعليم كحل بديل يسهم في التطور المعرفي والعلمي ويحقق التنمية البشرية، والذي يعد أحد الركائز التي تقوم عليها الأمم وعمادها الأساسي المهم بالنسبة لهم، وخوفا من التراجع أمام زحف الحضارات الأخرى، فقد جعلت التعليم سلاحها الدائم نحو الإزدهار تشيد به حضارة عريقة مثالية تستفيد منها الأجيال القادمة وسعت إلى تطوير التعليم إلى الأفضل لأهميته الواضحة، وهذا ما يستدعي منا الخوض في خبايا التجارب باحثين عن مسببات النجاح في العملية التعليمية ثم البحث عن المعيقات والتحديات التي تواجه المسئولين للوصول إلى اقصى درجة ممكنة من الإتقان لمواكبة النمو المتسارع لتطبيقات تقنيات التعليم وتغيراتها، وزيادة الطلب من قبل الكليات والجامعات لتطبيق هذه التقنيات الحديثة في التعليم التي حسنت كثيرا من إمكانيات المؤسسة التعليمية في كثير من مناطق العالم المتقدم، لاستيعاب الأعداد الكبيرة من الطلاب سنويا ومواجهة حاجاتهم المتزايدة للتعليم وقد أدت هذه التغيرات إلى ظهور أنماط وطرائق عديدة للتعليم والتعلم، تزامنت مع ظهور الثورة التكنولوجية والتي جعلت العالم قرية صغيره مما أدى إلى حاجة المتعلم لبيئات غنية الكترونيا متعددة المصادر والبحث والتطوير الذاتي، كما يعد جمع المعلومات ودراستها هي المحرك الأساسي لتطور البشرية

منذ القدم لما تقدمه من دعم للعلوم الإنسانية والبحث العلمي واتخاذ القرار، وفي العصر الحاضر مع تفشي الوباء العالمي وتبعاته المستقبلية سيكون التعليم الإلكتروني بمثابة عصب الحياة وشريانها الرئيسي وعماد بنيانها والمحرك لكافة العلوم وملاحقة تطوراتها إذا وجدت التخطيط السليم والإعداد لبرامجها وموادها التعليمية، كما يمكن ان تسهم إلى حد كبير في تحسين المخرجات التعليمية بشقيها الكمي والنوعي.

الاشكالية :

في ظل الأزمة الحقيقية التي يعانيها العالم جراء انتشار وباء كورونا COVID19 أصبحت المنظومة التعليمية مهددة بالخطر الذي لاحقها من تبعات الإغلاق الكامل والتباعد الإجتماعي الذي فرض من قبل منظمة الصحة العالمية ومن الدول على المؤسسات والقطاعات العامة والخاصة للحد من تفشي الوباء بين المجتمع بالتالي كان لابد من إكمال المسيرة التعليمية واتخاذ بدائل آخرى كاستخدام التكنولوجيا كحل بديل يسهم في تحقيق الأهداف العلمية بين الكوادر العلمية والطلاب المتلقين للعلم ومن هنا تمحورت مشكلة الدراسة لدى الباحثة حول السؤال التالي:

ما دور المؤسسات التعليمية في اتخاذ التدابير اللازمة في التعليم في ظل جائحة كورونا وما مدى توظيف استخدام التكنولوجيا في التعليم بالشكل الذ يحقق التقدم العلمي والعملي في المجال الاجتماعي؟

أهمية الدراسة:

1/ تكمن أهمية الدراسة في أهمية الموضوع وإبعاده المختلفة الذي يتناول الجهود المبذولة من قبل المؤسسات التعليمية في اتخاذ التدابير اللازمة في دعم مسيرة التعليم في ظل جائحة كورونا.

2/ تقدم الدراسة إطارا نظريا شاملا حول التعليم الإلكتروني او التعليم عن بعد . فالتعليم الإلكتروني اصبح من القضايا التي تشغل بال الكثير من التربويين المهتمين بمجال التعليم في الوقت الذي يعيشه العالم من أزمات، مما ادى إلى القيام بأبحاث ودراسات تهتم بالموضوع.

3/ استفادة الباحثين والدارسين والمهتمين بهذا المجال

4/ إثراء المجلات العلمية والمكتبات للاستفادة العامة من الدراسة.

أهداف الدراسة:

1/ تهدف الدراسة للتعرف على واقع استخدام التكنولوجيا في التعليم في ظل تفاقم الأزمات، ومدى اهمية التعليم الإلكتروني في المنظومة التعليمية.

2/ التعرف على التحديات والعقبات التي تواجه الطلاب والدارسين والأساتذة العاملين في الحقل التعليمي.

3/ التعرف على مدى فاعلية التعليم الإلكتروني في تحقيق المنفعة العلمية والتحصيل الدراسي للطلاب والمتلقين للعلم.

4/ التعرف على الجهود المبذولة من قبل المؤسسات التعليمية في إنجاح التعليم الإلكتروني وتوظيفه بالشكل الذي يحقق التقدم العلمي في المجال الاجتماعي.

5/ الخروج بنتائج وتوصيات تخدم الدراسة العلمية.

تساؤلات الدراسة:

1/ ما هو واقع استخدام التكنولوجيا في التعليم في ظل تفاقم الأزمات؟ وما مدى أهمية التعليم الإلكتروني في المنظومة التعليمية؟

2/ ما هي التحديات والعقبات التي تواجه الطلاب والدارسين والأساتذة العاملين في الحقل التعليمي؟

3/ ما هي الجهود المبذولة من قبل المؤسسات التعليمية في إنجاح التعليم الالكتروني وكيف يمكن توظيفه بالشكل الذي يحقق التقدم العلمي في المجال الاجتماعي

منهج الدراسة:

اتبعت الباحثة المنهج الوصفي في هذه الدراسة لملامته مع طبيعة الموضوع فهو يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويركز على وصفها وصفا دقيقا ويعبر عنها تعبيرا دقيقا ويبين خصائصها.

مصطلحات الدراسة:

1/ **التدابير**: Measures

لغة: جمع ومفردها التدبير من مصدر الفعل الرباعي دبر في لسان العرب لابن منظور: دبر الأمر وتدبره : أي نظر في عاقبته والتدبير في الأمر ان ننظر إلى ما تؤول إليه عاقبته والتدبير والتفكر فيه. وفي القاموس المحيط التدبر هو النظر في عاقبة الأمر كالتدبر.

وعلى هذا يمكن القول ان التدابير لغة مأخوذة من التفكر في دبر الأمور وعواقبها وهذا المعنى يطلق عادة على تولي الأمر والنهوض بتنظيمه وإدارته.

التدابير اصطلاحا": من خلال إطلاعي على كتب المصطلحات واللغويات لم أقف على تعريف محدد لمصطلح التدابر كتعرف عام ولكن هناك تعريفات متعددة يمكن الاستئناس بها وهي:

التدابير الاحترازية: وهي عبارة عن إجراءات وقائية تقرر لحماية المجتمع من وقوع الجرائم وإيقاع الشر بأفراده وهي تتخذ للوقاية والإحتراز.

ويمكن ان نستخلص تعريفا جامعا بأن التدابير هي مجموعة من الإجراءات الاحترازية المشروعة للحد من ظاهرة ما قبل استفحالها او الوقاية من آثارها عند حصولها.

2/ المجال الاجتماعي: Social Sphere

هي مجموعة الأنشطة التي يمارسها الإنسان في مجال العلاقات الاجتماعية والتي تؤدي إلى إكسابه خبرات تربوية واجتماعية تساهم في بناء شخصيته وتحقق ذاته ضمن دائرة المجال المنتمي له.

3 :التعليم الألكتروني: Electronic Learning

هو ذلك النوع من التعلم الذي يعتمد على استخدام الوسائط الإلكترونية في الاتصال بين المعلمين والمتعلمين والمؤسسة التعليمية برمتها.

4/ **التعليم عن بعد:** Distance Learning

عملية تنظيمية ومستجدة تشبع احتياجات المتعلمين من خلال تفاعلهم مع الخبرات التعليمية المقدمة لهم بطرق غير تقليدية تعتمد على قدراتهم الذاتية وذلك من خلال استخدام تكنولوجيا الوسائط المتعددة دون التقيد بزمان او مكان محددين دون الاعتماد على المعلم بصورة مباشرة. ويعرف إجرائيا بأنه: نوع من التعليم يكون فيه الطالب بمعزل عن معلمه وفي أي وقت يريد ويستخدم الوسائط التكنولوجية والقنوات التلفزيونية والمنصات الإلكترونية الشاملة لكل المناهج التعليمية والمراحل الدراسية والتي اعدتها الوزارات والمؤسسات التعليمية لاستمرار التعليم في ضوء أزمة كورونا ومستجداتها.

5/ أزمة كورونا: وهي الأزمة التي نتجت عن تفشي فيروس كورونا COVID-19 Covid- 19 في العالم اجمع التي تسبب اعتلالات تتنوع بين الزكام وأمراض اكثر تضاعفا"، وتشمل الأعراض الشائعة للعدوى اعراضا" تنفسية والحمى والسعال وصعوبات في التنفس والتي اثرت على جميع القطاعات التعليمية والاقتصادية والاجتماعية والصحية في معظم دول العالم.

يمكن تقسيم الدراسة إلى 3 محاور رئيسية:

المحور الأول: واقع استخدام التكنولوجيا في التعليم.

المحور الثاني: التحديات والمعوقات التي تعرق مسيرة التعليم الإلكتروني.

المحور الثالث: فاعلية التعليم الإلكتروني في تحقيق المنفعة العلمية

الدراسات السابقة:

تشير الدراسة الأولى للباحثة منيرة عبد الكريم الشديفات " واقع توظيف التعليم عن بعد بسبب مرض الكورونا في مدارس قصبة المفرق من وجهة نظر مديري المدارس فيها " المجلة العربية للنشر العلمي العدد 19.آيار 2020م.

والتي هدفت للتعرف على واقع توظيف التعليم عن بعد بسبب مرض الكورونا في مدارس قصبة المفرق من وجهة نظر مديري المدارس فيها ولتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي حيث تم تطوير استبانة مكونة من 3 مجالات (المعرفي، المهاري، التقويمي) ثم اظهرت النتائج وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات افراد عينة الدراسة لواقع توظيف التعليم عن بعد بسبب مرض الكورونا من وجهة نظر مديري مدارس قصبة المفرق تبعا لمتغير الجنس وذلك لصالح الإناث ،وعد وجود فروق ذات دلالة إحصائية في تقديرات افراد عينة الدراسة لواقع توظيف التعليم عن بعد بسبب مرض كورونا من وجهة نظر مديري مدارس قصبة المفرق تبعا لمتغير المرحلة الدراسية، وفي ضوء نتائج الدراسة اوصت الباحثة بضرورة عقد وزارة التربية والتعليم لمزيد من الدورات والورش التدريبية المتخصصة في مجال التعليم عن بعد في العملية التعليمية للمعلمين والإداريين وتطوير وتدريب الطلبة على مهارات التكنولوجيا الحديثة.

كما تشير الدراسة الثانية للباحث عبدا لكريم جميل الأخرس والتي هي بعنوان:" أثر تطبيق إستراتيجية التعليم الإلكتروني على التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات في الصفوف الأساسية في محافظة العاصمة

من وجهة نظر معلمي ومعلمات الرياضيات" مجلة دراسات العلوم التربوية العدد 4.مجلد 45.2018م حيث هدفت للتعرف على أثر التعليم الإلكتروني على تحصيل طلبة الصفوف الأساسية لمادة الرياضيات مقارنة بالطريقة التقليدية، والتعرف على فاعلية التعليم الإلكتروني في تحصيل طلبة الصفوف الأساسية لمادة الرياضيات وفق متغيري التخصص والجنس وكانت عينة الدراسة ثماني وستين معلما ومعلمة يقومون بتدريس مادة الرياضيات في القطاع الحكومي والخاص، وكان من نتائج هذه الدراسة بأنه يوجد أثر لتطبيق استراتيجية التعليم الإلكتروني على التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات في الصفوف الأساسية في محافظة العاصمة ومنها انه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى لمتغير الجنس او التخصص.

اما الدراسة الثالثة للباحث زياد هاشم السقا بعنوان: " دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي" مجلة اداء المؤسسات الجزائرية العدد:2 /2012م.

تناول البحث توضيح طبيعة التعليم المحاسبي والحاجة إلى ان التعليم الإلكتروني مع تحديد اهم مجالات الاستفادة من أساليب التعليم الإلكتروني في مجال التعليم المحاسبي ، وكذلك أهم المتطلبات اللازمة لزيادة كفاءة وفعالية التعليم المحاسبي من خلال الاستفادة من أساليب التعليم الإلكتروني، وتم التوصل إلى انه يمكن الاستفادة من تقنيات المعلومات بأنواعها المختلفة وتطبيق أساليب التعليم الإلكتروني في التعليم المحاسبي، كما يمكن زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي من خلال توافر مجموعة من المتطلبات التقنية والمعرفية اللازمة للاستفادة من أساليب التعليم الإلكتروني.

وتشير ايضا الدراسة الرابعة للباحث خالد بن فهد الحذيفي والتي هي بعنوان: أثر استخدام التعليم الإلكتروني على مستوى التحصيل الدراسي والقدرات العقلية والاتجاه نحو مادة العلوم لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة "مجلة العلوم التربوية العدد 3 .2008م.

استهدفت الدراسة معرفة اثر استخدام التعليم الإلكتروني على مستوى التحصيل في مادة العلوم لدى تلاميذ الصف الثالث من المرحلة المتوسطة، وتنمية القدرات العقلية لديهم واتجاهاتهم نحو العلم، واستخدم الباحث المنهج شبه التجريبي لتحقيق هذه الأهداف حيث تم إستخدام مجموعتين إحداهما تجريبية درست مادة العلوم من خلال إستخدام برمجية تعليمية الكترونية وآخرى ضابطه درست مادة العلوم بالطريقة التقليدية وبعد الانتهاء من تجربة الدراسة تم تطبيق ادواتها بعديل لمعرفة أثر المتغير المستقل(التعليم الإلكتروني) على المتغيرات التابعة (التحصيل، القدرات العقلية، الإتجاه نحو العلم) وكانت نتائج الدراسة تشير إلى وجود فروق دال إحصائيا بين متوسطي درجات تلاميذ المجموعة التجريبية والمجموعة الضابطة في التطبيق البعدي للاختبار التحصيلي أي بعد استخدام التعليم الإلكتروني حيث بلغت قيمته بالنسبة للتحصيل 3.56 وهي قيمة داالة إحصائيا عند مستوى 0،01مما يعني ان استخدام التعليم الإلكتروني اكثر تأثيرا على رفع مستوى التحصيل من الطريقة التقليدية، وهذا يتضح من خلال ارتفاع متوسط تحصيل تلاميذ المجموعة التجريبية(16.97) عن المجموعة الضابطة (12.55) اما بالنسبة للاتجاهات والقدرات فإنه لا يوجد فرق جوهري بين الطريقتين(التعليم الإلكتروني، والطريقة التقليدية)

تتفق الدراسات السابقة مع الدراسة الحالية في انها تتناول توظيف استخدام التكنولوجيا في التعليم كالتعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد ومدى فاعليته في التقدم العلمي والفكري ومواكبة التقدم الحضاري ولكنها اختلفت من حيث انها تنحصر في مؤسسات تعليمية مختصة بالمدارس فقط دون غيرها وأيضا" تطبيق التعليم الإلكتروني وقياس مدى فاعليته في مواد دراسية محددة كالرياضيات والعلوم والتعليم المحاسبي، بعكس دراستي التي تناولت استخدام التكنولوجيا وتطبيقها في المؤسسات التعليمية بشكل عام في ظل الازمات والتي اتفقت مع الدراسة الاولى التي تناولت التعليم عن بعد في ظل ازمة كورونا.

المحور الأول: و اقع إستخدام التكنولوجيا في التعليم:

مما لاشك فيه ان العالم اليوم يشهد تطورا ملحوظا في مجال تكنولوجيا المعلومات ومن ابرز هذه التطورات ما يعرف بمجال الاتصالات وثورة المعلومات ولعل التطورات التي شهدها العالم اليوم من أزمة كورونا وتداعياتها فرضت واقعا" جديدا" على غالبية المؤسسات التعليمية، حيث أصبحت ممارسة الأنشطة عن بعد مثل التعليم والعمل ضمن الأساليب الرئيسية التي لجأت إليها الدول لمواجهة تفشي وانتشار فيروس كورونا، فقد أتاح التقدم التكنولوجي الكبير في مجال الاتصالات إمكانية إدارة دورة تعليمية كاملة دون الحاجة لوجود الطلاب والمعلمين في حيز ضيق من المساحة والسماح في الوقت ذاته باتخاذ التدابير الاحترازية لمنع انتشار كورونا بين المجتمع وذلك عن طريق استخدام آلية حديثة تعرف بالتعليم الالكتروني والتي ظهرت في منتصف التسعينات مما أحدثت تحولا" كبيرا" من العصر الصناعي إلى ما يسمى بعصر المعلومات، وذلك نتيجة الإنتشار الواسع لتقنيات المعلومات والاتصالات ، والتي مكنت الجامعات والمؤسسات التعليمية والتدريبية من إطلاق برامجها عبر الانترنت. ويمكن اعتبار التعليم الإلكتروني بمثابة أحد أشكال التعليم عن بعد إلا أن هناك بعض الفروق فالتعليم الإلكتروني هو عملية التعلم أو تلقي المعلومة العلمية عن طريق استخدام تقنيات الوسائط المتعددة بمعزل عن ظرفي الزمان والمكان حيث يتم التواصل بين الدارسين والأساتذة عبر وسائل عديدة قد تكون الإنترنت ، الإكسترانت أو التلفاز التفاعلي وتتم عملية التعليم وفق المكان والزمان والكمية والنوعية التي يختارها المتعلم وذلك وفق معايير دولية تتضمن استيعاب الدارس للمناهج والبرامج التي يتحصل عليها وتقع مسؤولية التعلم بصفة أساسية على عاتق المتعلم بذاته.

أما التعليم عن بعد فيعرف بإنه تعليم جماهيري يقوم على فلسفة تؤكد حق الأفراد في الوصول إلى الفرص التعليمية المتاحة بمعنى أنه تعليم مفتوح لجميع الفئات لايتقيد بوقت او فئه من المتعلمين ولا يقتصر على مستوى او نوع معين من التعليم فهو يتناسب مع طبيعة وحاجات المجتمع وافراده وطموحاتهم وتطوير مهنهم، كما انه لاستوجب استخدام تقنيات الإتصالات الحديثة حيث يمكن للطالب او المتدرب الحصول على المادة العلمية او التدريبية على شكل كتب او مواد مطبوعة دون اللجوء إلى استخدام أجهزة الحاسوب او الوسائط المتعددة وإن كان بعيدا عن الفصول الدراسية او قاعة المحاضرات.

هذا الجدول يوضح الفروق بين التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد:

العنصر	التعليم عن بعد	التعليم الالكتروني
دور المتعلم	دور سلبي حيث ينحصر في تلقي المعلومات دون المشاركة و التفاعل في المادة التعليمية	مشارك في العملية التربوية خطوة بخطوة
مكان المتعلم	يجب أن يكون مفصولا" عن المعلم كليا"	قد يكون مفصولا" عن المعلم فصلا" كليا" أو جزئيا" أو معه في غرفة الصف نفسها حسب مستوي استخدامه
المادة التعليمية	معده لجميع المتعلمين ثابته علي إختلاف خصائصهم و تقدم بجداول زمنية	يتغير المحتوي و طريقة عرضه من فرد لأخر طبقا" لقدراتهم الآنية و المستقبلية
التقويم	تقويم إنجازات الطالب في نهاية البرامج	عملية نشطة مستمرة لجمع المعلومات عن تأثير التعليم و فاعليته

أهمية التعليم الإلكتروني في المنظومة التعليمية:

ازدادت أهمية التعليم الإلكتروني في الوقت الراهن بسبب الحاجة الملحة للتنمية البشرية فضلا عن انه يستخدم كبديل وحل مثالي في ظل الأزمات او الكوارث الطبيعية التي تحدث في العالم، حيث يعتبر ضرورة حتمية لكل المجتمعات سواء المتقدمة منها او النامية وبخاصة في ظل المتغيرات المتسارعة والمتلاحقة، كما أن كثيرا من دول العالم تولي اهتماما بالتعليم الإلكتروني وتتجه بالتوسع في تطبيقه، وهذا التوجه يعكس أهمية هذا النوع من التعليم ويمكن إيجاز أهمية التعليم الإلكتروني في الآتي:

1/الإستفادة من مصادر التعليم والتعلم المتاحة على شبكة الإنترنت التي قد لا تتوفر في العديد من الدول والمجتمعات وبخاصة في الدول النامية. 2/

تدعيم طرق تدريس جديد تعتمد على المتعلم وتركز على أهمية قدراته وإمكاناته بالإضافة إلى الخصائص والسمات الفردية.

3/ المساعدة على تعلم اللغات الأجنبية.

4/ إفادة الطلاب ذوي الاحتياجات الخاصة والغير قادرين على الحضور يوميا إلى المدرسة بسبب ارتفاع كلفة المواصلات او تعطل وسائل المواصلات العامة.

5/ الإفادة لقطاع كبير من العاملين في المؤسسات المختلفة.

6/ الإفادة لسكان المجتمعات النائية في مجال التعليم والتدريب باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

المحورالثاني: التحديات والمعوقات التي تعرقل مسيرة التعليم الالكتروني على

الرغم من المزايا المتعددة التي يحظى بها التعليم الالكتروني إلا ان المؤسسات التعليمية لازالت تواجه الكثير من التحديات من أجل تحقيق التعليم الإلكتروني في القطاعات المختلفة ولعل من أبرز عوائق تنفيذ استخدام التعليم الإلكتروني هي كالتالي:

1/ تطوير المعايير

/ الأنظمة والحوافز التعويضية من المتطلبات التي تحفز وتشجع الطلاب على التعليم الإلكتروني، حيث لازال التعليم الإلكتروني يعاني من عدم وضوح في الأنظمة والطرق والأساليب التي يتم فيها التعليم بشكل واضح كما أن عدم البث في قضية الحوافز التشجيعية لبيئة التعليم هي إحدى العقبات التي تعوق فعالية التعليم الإلكتروني

3/ صعوبة تطبيق ادوات التقويم ووسائله.

4/ علم المنهج او الميثودولوجيا وهي غالبا ما تأخذ القرارات التقنية من قبل التقنيين او الفنيين معتمدين في ذلك على استخداماتهم وتجاربهم الشخصية، وغالبا لا يؤخذ بعين الاعتبار مصلحة المستخدم أما عندما يتعلق الأمر بالتعليم فلابد لنا من وضع خطة وبرنامج معياري لأن ذلك يؤثر بصورة مباشرة على المعلم كيف يعلم وعلى الطالب كيف يتعلم.

5/ الخصوصية والسرية:

إن حدوث هجمات على المواقع الرئيسية في الإنترنت، أثرت على المعلمين والتربويين ووضعت في أذهانهم العديد من الأسئلة حول تأثير ذلك على التعليم الإلكتروني مستقبلا، ولذا فإن اختراق المحتوى والامتحانات يعد من أهم معوقات التعليم الإلكتروني.

6/التكلفة العالمية في تصميم البرمجيات التعليمية وإنتاجها.

7/ التصفية الرقمية: وهي مقدرة الأشخاص او المؤسسات على تحديد محيط الاتصال والزمن بالنسبة للأشخاص وهل هناك حاجة لاستقبال اتصالاتهم، ثم هل هذه الاتصالات مقيدة ام لا، وهل تسبب ضررا" وتلفا" ويكون ذلك بوضع فلاتر او مرشحات لمنع الاتصال او إغلاقه امام الاتصالات غير المرغوب فيها وكذلك الأمر بالنسبة للدعايات والإعلانات.

8/ مدى استجابة الطلاب مع النمط الجديد وتفاعلهم معه.

9/ مراقبة طرق تكامل قاعات الدرس مع التعليم الفوري والتأكد من ان المناهج الدراسية تسير وفق الخطة المرسومة لها.

10/ زيادة التركيز على المعلم وإشعاره بشخصيته وأهميته بالنسبة للمؤسسة التعليمية والتأكد من عدم شعوره بعدم اهميته وانه أصبح شيئا تراثيا تقليديا.

11/ وعي افراد المجتمع بهذا النوع من التعليم وعدم الوقوف السلبي منه.
12/ نظرة افراد المجتمع إلى التعليم الإلكتروني عن بعد بأنه ذو مكانة اقل من التعليم النظامي.
13/ عدم اعتراف الجهات الرسمية في بعض الدول بالشهادات التي تمنحها الجامعات الإلكترونية.
14/ لاتوجد معايير ثابتة للمناهج والمقررات الإلكترونية مما يجعل القائمين على هذه المقررات عاجزين عن اختيار المواد التعليمية بشكل صحيح سواء اكانت على شكل كتب ام مواد مدمجة (CD).
15/ عدم توفر الكادر البشري المدرب لإعادة مقررات التعليم الإلكتروني.
16/ صعوبة تفهم المسؤولين لدور التقنية في التعليم يمثل أحد العوائق التي يواجهها التعليم الإلكتروني.
17/ ضعف البنية التحتية في غالبية الدول النامية في تخصص التمويل اللازم وفي توفير أجهزة الحاسبات ومستلزماتها وتسهيل الاتصالات وتوفير الصيانة الدائمة بالانترنت.
18/ عدم كفاية الكوادر البشرية.
19/ صعوبة الاتصال بالانترنت ورسومه المرتفعة.
20/ تخوف اعضاء هيئة التدريس في التقليل من دورهم في العملية التعليمية وانتقال دورهم إلى مصممي البرمجيات التعليمية واختصاصي تكنولوجيا التعليم.

كما ان هناك عدة صعوبات وعقبات تواجه تطبيق التعليم الإلكتروني وممارسته بشكل جيد سواء من ناحية المتعلمين او من ناحية المعلمين.

فمن ناحية المتعلمين:

1/ صعوبة التحول من طريقة التعلم التقليدية إلى طريقة التعليم الحديثة بصورة مباشرة.
2/ صعوبة تطبيقه في بعض المواد مثل تلك المواد التي تعتمد على الزيارات الميدانية او المعامل.
3/ صعوبة الحصول على أجهزة الحاسب الآلي لدى بعض الطلاب.
4/ قد يؤدي توجيه بعض المعلمين احيانا إلى عدم الفهم الجيد واللبس.

أما من ناحية المعلمين فتكمن في الآتي:

1/ صعوبة التعامل مع متعلمين غير معتادين او مدربين على التعلم الذاتي.
2/ صعوبة التأكد من تمكن الطالب من مهارة استخدام الحاسب الآلي.
3/ درجة تعقد بعض المواد فهناك مواد تعليمية تصلح للتعليم الإلكتروني المباشر وتحقق فعالية كبيرة وأخرى لا تصلح ، لذا ينبغي ان تكون المادة المقدمة عبر التعليم الإلكتروني مناسبة وملائمة للأسلوب المقدم ،لذلك يمكن القول انه يمكن الاعتماد على التدريب الإلكتروني المباشر بصورة ناجحة كمتمم لأساليب التعليم التربوية الأساسية وذلك لتطوير الموارد المتاحة للطلاب لتدريبهم على استخدام التقنية لتحسين التعليم وزيادة تفاعل أولياء الطلبة في العملية التعليمية، إضافة لزيادة وصول المعلومة للطلاب وإتاحة التقنية لهم ،وتوسيع فرص التطوير المهني للمعلمين، كما ويمكن للتقنية ان تعزز من قدرات الطلاب والمدرسين والتربويين.

4/ الجهد والتكلفة المادية التي قد تكون مرتفعة على بعض الطلاب.

5/ مشكلة حقوق الطبع وصعوبة استفادة المعلمين من المصادر التعليمية الآخرى.

المحور الثالث: فاعلية التعليم الإلكتروني في تحقيق المنفعة العلمية وتحسين المستوى التعليمي:

هناك العديد من الدراسات على المستوى العالمي اجمعت على نجاح التعليم الإلكتروني، إذ اثبتت الدراسات التي اجراها البروفيسور جيرالد شوتي من جامعة ولاية كاليفورنيا تفوق أداء الطلبة الذين اعتمدو في تعليمهم على مواد التعلم الإلكتروني بنسبة20% مقارنة بأقرانهم الذين اعتمدو في تعلمهم على المواد التقليدية وذلك عندما قام بتقسيم الطلبة إلى مجموعتين إحداهما درست بنظام الفصول الافتراضية والأخرى بالفصول التقليدية مع توحيد النصوص والمحاضرات والامتحانات.

إذن فالتعليم الإلكتروني يتميز بالمحاكاة الفعلية للتعليم الحقيقي من خلال تمكين الطالب من الحصول على قدر أكبر من التحكم بالمادة التعليمية المصممة أساسا بما يتناسب مع المحتوى ومع الخبرات المتوقع توافرها لدى الفئات المستهدفة من الطلبة، كما يتميز التعليم الإلكتروني بإمكانية التطور الدائم وتحسن في الآداء والنتائج كلما ازدادت الممارسة بالإضافة إلى ان الكثير من المناهج تكون مستقاة من جامعات ومؤسسات تعليمية ذات خبرة وتجربة رائدة في مجال التعليم الإلكتروني، وقد أثبتت كثير من الدراسات أن مستوى تحصيل الطلبة، وميولهم العلمية واستيعابهم للمحتوى الدراسي وعلاقاتهم بأساتذتهم قد تحسنت بشكل كبير نتيجة لإستخدامهم تقنيات الاتصال الحديثة في التعليم، إذ يعتبر الكمبيوتر معلما صبورا يحث الطالب على التفكير الخلاق وينمي لديه الطموح وحب الاستطلاع دون ان يعرضه لمواقف غير مرغوب فيها كما هو الحال في التعليم الصفي عندما لا يستطيع الطالب القيام بما هو مطلوب منه في الوقت المحدد او عندما لا يستطيع مجاراة اقرانه .

إذن يمكن القول ان جائحة كورونا اجبرت المؤسسات التعليمية من طلاب ومعلمين على استخدام التكنولوجيا في سير العملية التعليمية، بعد ان كانت فكرة التعليم تستخدم بالطرق التقليدية في القاعات الدراسية، فلم يعد التعليم عبر الإنترنت يقتصر على فئات بعينها بل لجميع افراد المنظومة التعليمية، إذ الجميع في منظومة التعليم يستخدم التطبيقات الإلكترونية ليتحول الأمر في قطاع التعليم إلى تكنولوجيا إجبارية، لذلك يجب تضافر الجهود من قبل المؤسسات التعليمية لإنجاح عملية التعليم الإلكتروني وتوظيفه بالشكل الذي يليق مع متطلبات العصر الحديث، فلا يمكن القول بوجود وصفه سحرية لنجاح التعليم الإلكتروني إلا انه يمكن الأخذ ببعض الاعتبارات او الافتراضات التي تسهم في نجاحه كنمط تعليمي أساسي والتي يمكن ذكرها كالتالي:

1/ التخطيط السليم ورسم سياسة واضحة تحدد من خلالها الحاجات والأهداف والنتائج المتوقعة.

2/ تهيئة المناخ المناسب سواء كان فكريا من خلال نشر الوعي وثقافة التغيير او وجدانيا من خلال إيجاد الدافع الداخلي لكافة المنتسبين للنظام اوماديا من خلال توفير التمويل الكافي والتجهيزات اللازمة للبنية

3/ التجريب أي تجريبه على مراحل وعينات صغيرة بشكل تدريجي وتقويم كل مرحلة قبل التعميم.

4/ التنبيه إلى ان التعليم الإلكتروني قد لا يصلح لجميع التخصصات والخبرات التعليمية. أما في ما يخص الجامعات فقد قطعت بعض الجامعات العربية شوطا في تأمين تطبيق التعليم الإلكتروني كجزء لا يتجزأ من التعليم وذلك من خلال اتخاذ بعض الإستراتيجيات أهمها كالتالي:
1/ التعاون المشترك مع جامعات ودول أجنبية للاستفادة من خبراتها في المجال من خلال:
* اعتماد برامجها وشهاداتها، والإشتراك في الإشراف على طلبتها.
* تقديم برامج عالمية جنبا إلى جنب مع البرامج العربية مع تمتع الدارس العربي بمميزات وحقوق الطالب المسجل في الجامعة المشاركة في البرنامج.
* الاستعانة بالخبراء الأجانب في تصميم وإعادة المقررات الإلكترونية وفق معايير جودة معتمدة.
* دعوة الخبراء للمشاركة في المؤتمرات وورش العمل المقامة في الجامعات العربية.
2/ السعي نحو خلق بيئة تعليمية مناسبة لاحتياجات ومتطلبات التعليم الإلكتروني .
ومن أبرز سمات هذه البيئة:
* إعداد وتصميم برامج قائمة على الوسائط المتعددة.
* بث الدروس المعدة للتعليم الإلكتروني عن طريق اكثر من وسيلة تقنية. *
الدعم الفني عبر الإنترنت على أرض الواقع لكل الفئات المستفيدة
* بذل الجهود لنشر الثقافة الرقمية عامة والتعليم الإلكتروني خاصة. *
إعداد مكتبات إلكترونية تجمع في طياتها العديد من المراجع والوثائق المختلفة والأبحاث الإلكترونية.

أهم النتائج:

1/ ان التعليم الإلكتروني عبر المنصات التعليمية له دور كبير في سير العملية التعليمية ولكن هذا النوع من التعليم يحتاج إلى التخطيط المناسب ليتم تطبيقه بصورة ممنهجة .
2/ يعد التعليم عن بعد او التعليم الإلكتروني الحل الأمثل في الأزمات والكوارث الطبيعية، حيث يساهم في تزويد الطلاب بكافة المناهج التعليمية المقررة في حال اضطرار الطلاب للبقاء في منازلهم، كما يعزز ثقتهم بقدرتهم وتحملهم مسؤولية التعلم بأنفسهم ويشجعهم على ممارسة التعلم الذاتي.
3/ يتصف التعليم الإلكتروني والتعليم عن بعد بالمرونة والملاءمة والمساعدة على التعلم الذاتي وبالتالي فهو يناسب شرائح مختلفة من المجتمع مثل المرأة والعاملين.
4/ توفير فرص التعليم الإلكتروني لفئات اجتماعية لا يستوعبها التعليم النظامي كالمعاقين وكبار السن.
5/عدم توفر الكوادر البشرية المؤهلة لاستخدام التعليم الإلكتروني وتطبيقه بالشكل الأمثل.
6/ ان التعليم الإلكتروني ساهم بشكل كبير في اثراء وتيسير العملية التعليمية ،وفتح آفاق جديدة ، وقيمة مضافة لكل من المدرس والطالب، وتحقيق مخرجات التعليم على الوجه الأمثل من خلال استخدام التكنولوجيا والطرق غير التقليدية التي تتناسب مع الوقت والحقبة الحالية.

7/ واستنتجت الباحثة ايضا أن أهم معوق يعوق تنفيذ التعليم الإلكتروني هو ضعف البنية التحتية في غالبية الدول النامية في تخصص التمويل اللازم وفي توفير أجهزة الحاسوب ومستلزماته، و صعوبة تغطية الإنترنت وبطئها في بعض المناطق وارتفاع تكلفتها لدى بعض الأفراد.

التوصيات

1/ يجب تأهيل وتدريب المعلمين والمتعلمين على وجه الخصوص للاستخدام الصحيح لهذه البرامج والمنصات التعليمية ، إضافة إلى ذلك تحويل المحتوى ليكون مناسبا للبيئات الإلكترونية وبصورة تفاعلية.

2/ العمل على التخطيط الأمثل لبرامج تعليمية مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة يسهل استخدامها ليتم تطبيقها بصوره ممنهجة. 3/يجب وضع مادة الحاسوب كأحد المواد المطلوبة للطالب لمواكبة التقدم التقني والتكنولوجي في العالم.

4/ العمل على إجراء المزيد من الدراسات والبحوث العلمية التي تسهم في الارتقاء بالتعليم الإلكتروني وتوظيفه بالشكل الأمثل.

أهم المراجع :

1/ فياض عبدالله علي، التعليم الإلكتروني والتعليم التقليدي دراسة تحليلية مقارنة، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد:13. 2009م.

2/ طارق حسين فرحان العواودة، صعوبات توظيف اتعليم الإلكتروني في الجامعات الفلسطينية بغزة كما يراها الأساتذة والطلبة ، رسالة ماجستير غير منشورة، غزة، جامعة الأزهر،2012م.

3/ الماسة بنت مساعد بن ريحان، التعليم الإلكتروني توظيفه واستخداماته وسماته وتطبيقاته ومعوقاته، المجلة الإلكترونية الشاملة متعددة التخصصات، العدد:10،شهر2019/4م.

4/ سالم محمد عبود، واقع التعليم الإلكتروني ونظم الحاسبات وأثره في التعليم بالعراق،مركز بحوث السوق وحماية المستهلك، كلية بغداد للعلوم الإقتصادية الجامعة، العدد:17، آيار/2008م.

5/ غدير علي ثلاب المحمادي، تقويم واقع استخدام نظام التعليم الإلكتروني(EMES) في برنامج التعليم عن بعد بجامعة الملك عبد العزيز من وجهة نظر الطلاب ، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية، جامعة بابل، العدد: 39 حزيران /2018م.

6/ محمد احمد مقدادي،تصورات طلبة المرحلة الثانوية في المدارس الحكومية في الأردن لإستخدام التعليم عن بعد في ظل أزمة كورونا ومستجداتها، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد: 19، 2. آيار/2020م.

7/ منال بنت سليمان السيف، مدى توافر كفايات التعليم الإلكتروني ومعوقاتها وأساليب تنميتها من وجهة نظر اعضاء هيئة التدريس بكلية التربية في جامعة الملك سعود، رسالة ماجستير في الأدب تخصص وسائل تكنولوجيا التعليم، المملكة العربية السعودية،جاعة الملك سعود،2009م.

8/صفاء محمد صلاح الدين، دو التعليم الإلكتروني في تطوير التعليم بجمهورية مصر العربية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، العدد:45، 2018م.

9/ عماد مرتضى عبد الغني، التعليم عن بعد وأثره في التنمية البشرية، ورقة عمل مقدمة لمؤتمر عن دور العلوم الإنسانية في التنمية البشري، جامعة سبها، 2008م.

10/ حيدر حسن محمد ، قياس فاعلية التعليم الإلكتروني بإستخدام المواد العلمية الأكاديمية المتاحة على الإنترنت دراسة وصفية تحليلية في الجامعة المسنصرية، مجلة (Cybrarians Journal)العدد:31، يونيو/2013م.

11/ محمد حسين الشيفاني، التدابير الواقية للحد من ظاهرة الطلاق، دار الألوكة للنشر، المملكة العربية السعودية، بدون ط، 2010م.

12/ منيرة عبد الكريم الشديفات، واقع توظيف التعليم عن بعد بسبب مرض الكورونا في مدارس قصبة المفرق من وجهة نظر مديري المدارس فيها، المجلة العربية للنشر العلمي، العدد:19، 2/آيار/2020م.

13/ يوسف عبد الكريم جميل الأخرس، أثر تطبيق إستراتيجية التعليم الإلكتروني في التحصيل الدراسي في مادة الرياضيات، مجلة دراسات العلوم التربوية، العدد:4،مجلد45، 2018م. 14/ زياد هاشم السقا، دور التعليم الإلكتروني في زيادة كفاءة وفاعلية التعليم المحاسبي، مجلة اداء المؤسسات الجزائرية، العدد:2/2012م

15/ خالد بن فهد الحذيفي، أثر إستخدام التعليم الإلكتروني على مستوى التحصيل الدراسي والمقررات العقلية والإتجاه نحو مادة العلوم لدى تلاميذ المرحلة المتوسطة، مجلة العلوم التربوية، العدد:3، 2008م.

16/ جمال علي خليل الدهشان، أزمة التعليم و التعلم في ظل كورونا: الأفق و التحديات، 6أبريل 2020 https://darfikr.com

17/ عبدالرزاق البجالي، دور التعليم عن بعد في الأزمات، 10 مارس 2020، https://sabaq.org/

18/https://bouhoot.blogspot.com

الفعل العمومي والفعل الجماعي في تدبير النفايات المنزلية
المنطق والمنطلق

اسم ولقب الباحث: أمينة بشيري
الرتبة العلميةوالجامعة المنتسب إليها: طالبة باحثة في سلك الدكتوراه

الملخص:

من أجل الاستمرار والصمود في زمن متحول وغير ثابت، لم يعد كافيا أن يؤمن الفرد أو المنظمة مرونة سلبية أو ايجابية، بل يستدعى الأمر مرونة استراتيجية مبتكرة تضع الأفراد والمجتمعات المحلية والجماعات الترابية، على وجه الخصوص، محل الصدارة في التغيير. حيث أصبح المقياس الحقيقي لأداء المنظمات الحديثة هو قدرتها على التعامل مع التحديات والقيود الداخلية والخارجية الجديدة، أي قدرتها على قراءة البيئة وفهمها، ما يفضي إلى تحول سريع (أي التعلم) (Apprentissage) والاستجابة السريعة وبشكل مبدع ومبتكر لتحديات السياق الجديد (أي فعل) (Action) فالمنظمات الهرمية القديمة الخاضعة لسيطرة مركزية غير فعالة في هذا النوع من التكيف.

المجال والبيئة، ميدانان مشحونان، للتعلم والفعل. المجال هو المكان الذي يتم فيه ربط الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بشكل لا ينفصل، حيث تتجلى فيه العواقب الاجتماعية والبيئية للمنطق الاقتصادي في العمل. ليس لهذا السبب فقط، بل أيضًا لأنه مكان للعيش المشترك، تتفاعل فيه القطاعات الخاصة والعامة والمدنية مع بعضها البعض. لذا لا يجب اعتباره كيانًا سياسيًا أو إداريًا فقط، بل نظام علاقات في تفاعل مستمر، وفضاء تعاون وتفاوض داخل شبكات ممتدة على الصعيد المحلي، والوطني، والإقليمي، والدولي، بسبب تداخل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية والإنسانية.

لعل المخاطر التي تتبادر للذهن أولا، الأكثر خطورة وأثرا، فلماذا تحض الأقل خطورة والأخف أثرا، باهتمام المنتخبين المحليين، عموما؟ وإذا كانت الأفعال تسير جنبا الى جنب مع المخاطر، فكيف يمكن للمنتخبين المحليين أن يستفيدوا من امكانياتهم ومهاراتهم في التصدي للمخاطر (حالة النفايات المنزلية)، أم أن تجميد الأفعال تقليص ضمني للمسؤولية؟

تهدف هذه المداخلة الى توضيح التحولات في المنطق والمنطلقات من خلال إضفاء الشرعية على الفعل العمومي والفعل الجماعي في قطاع النفايات المنزلية على المستوى المحلي الأوروبي، في اطار الدراسة المقارنة، واستخلاص الدروس المستفادة من خلال قياس ذلك بواقعنا.

الكلمات المفتاحية:تدبير المخاطر-النفايات المنزلية-التنمية المستدامة-التدبير الترابي-التربية.

الملخص باللغة الأجنبية :

In order to survive and survive in a shifting and unstable time, it is no longer sufficient for an individual or an organization to secure negative or positive flexibility. Rather, it requires innovative strategic flexibility that places individuals, communities and territorial collectivities, in particular, at the forefront of change. As the real measure of the performance of modern organizations is their ability to deal with new internal and external challenges and constraints, that is, their ability to read and understand the environment, which leads to a rapid transformation. Thus, hierarchical, centrally controlled organizations are ineffective in this type of adaptation.

Territory and environment, two charged fields, of learning and acting. Territory is where the economic, social and environmental dimensions are inextricably linked, where the social and environmental consequences of economic logic are manifested in action. Not only for this reason, but also because it is a place of co-existence, in which the private, public and civic sectors interact with each other. Therefore, it should not be considered a political or administrative entity only, but rather a relationship system in continuous interaction, and a space for cooperation and negotiation within extended networks at the local, national, regional and international levels, due to the overlapping of political, economic, social, environmental, health and humanitarian dimensions.

Perhaps the risks that come to mind first are the most dangerous and impactful ones, so why do the least dangerous and the least influential, in general, stimulate the interest of the local elected? And if actions go hand in hand with risks, then how can the local elected benefit from their capabilities and skills in dealing with risks (the case of household waste), or is freezing actions an implicit reduction in liability?

This intervention aims to clarify the shifts in logic and premises by legitimizing public and collective action in the household waste sector at the European local level, and to draw lessons learned by measuring this with our reality.

Comparison is an essential tool to suggest typical examples that help us better understand the divergent assignment of the political phenomena we study

Key words : Risk Managment- Houshold waste – sustainable development – Territorial Management- Education.

مقدمة:

في سياق التنمية المستدامة-وهي صنف من الفعل العمومي المعاصر(Dubois)، أو نظام من المعتقدات والحجج التي تحدد أدوارًا وسلوكيات معينة لتبنيها (خطابا آمرا) في ديمقراطية تقنية خبيرة، تهدف إلى تعبئة فئات مختلفة من السكان المحرومين من موارد غير متكافئة-تندرج عمليات جديدة لإعادة صياغة المشكلة العمومية باعتبارها "خطر جماعي"، وإضفاء الشرعية على التغيير وقياس تأثيره الفعلي على إعادة تشكيل القطاعين العام والخاص. في سياق سجلين للخطابات المفروضة المتعلقة بتغيير أطر الفعل العمومي وهي "التنمية المستدامة" و "التدبير الترابي"، التي تم حشدها من قبل نخب سياسية وإدارية أوروبية و / أو المحلية. يتجلى النشاط السياسي بالضبط في السيطرة على المخاطر، أي خيار معقول لفعل ما أو امتناع عنه. في هذا السياق، تكمن المشكلة بالضبط، في تحديد هذا الخيار من قبل صناع القرار المحليين والأدوات التي تسمح به. يتضمن هذا التحديد بالضرورة فهم المخاطر وتدبيرها، في وقت تواجه فيه مجتمعاتنا الحالية وبشكل غير مسبوق ظهور مخاطر جديدة. لعل المخاطر التي تتبادر للذهن أولا، الأكثر خطورة وأثرا، فلماذا تحض الأقل خطورة والأخف أثرا، باهتمام المنتخبين المحليين، عموما؟ وإذا كانت الأفعال تسير جنبا الى جنب مع المخاطر، فكيف يمكن للمنتخبين المحليين أن يستفيدوا من امكانياتهم ومهاراتهم في التصدي للمخاطر (حالة النفايات المنزلية)، أم أن تجميد الأفعال تقليص ضمني للمسؤولية؟

تهدف هذه المداخلة الى توضيح التحولات في المنطق والمنطلقات (المحور الأول) من خلال إضفاء الشرعية على الفعل العمومي والفعل الجماعي في قطاع النفايات المنزلية على المستوى المحلي الأوروبي، واستخلاص الدروس المستفادة من خلال قياس ذلك بواقعنا (المحور الثاني).

المقارنة هي أداة ضرورية لاقتراح أمثلة نموذجية تساعدنا على فهم أكثر للتخصيص المتباين للظواهر السياسية التي ندرسها. تم الاعتماد في هذه الورقة على طريقتين لبناء نموذجين تُصوَّرين، استنادًا إلى دراسات الحالة المحلية في فرنسا وألمانيا: التخليق والتسييس. يعد تعريف هذين الصنفين أمرًا ضروريًا، لقدرته في وصف خصائص وأهمية النماذج التوضيحية التي تم إنشاؤها لفهم الخصوصية الترابية لصنف التدخل العمومي للتنمية المستدامة وفقًا لطرائق متباينة تضفي الشرعية على التغيير في التكوينات الترابية المعنية.

1. ثقافتان بيئيتان متباينتان: التقنين والتسييس.

تم دمج مفهوم "التنمية المستدامة" في سياسات تدبير النفايات المنزلية في أوربا منذ عام 1990. سبقه جدل سياسي حول معنى التنمية المستدامة في مجال تدبير النفايات منذ 1980 في فضاء الإعلام العمومي الألماني. في فرنسا اقتصر هذا الجدل السياسي بشكل صارم على الفضاءات الإعلامية المتخصصة لصالح الإشادة بالتقنيات النظيفة لفرض رؤية تقنيّة لسياسات التنمية المستدامة في مجال الإعلام العمومي الوطني.

في الوقت الذي قامت فيه ألمانيا بتطوير ثقافة بيئية مسيسة حول رؤيتين سياسيتين متباينتين لسياسات تقليص النفايات المنزلية من منبعها وفقًا لخطاب يتميز بالحداثة الانعكاسية modernité réflexive [1] بشأن حدود المعرفة العلمية (1.1)، فضلت فرنسا السياسات التقنية للتثمين والتي تدعم تطوير المجالات الاقتصادية والعلمية المبدعة لمعالجة النفايات المنزلية بشكل يحترم البيئة أكثر والذي يعتمد على خطاب يتميز بالحداثة نحو سياسة خطية[2]أكثر وأقل انتقادا للعلوم التكنولوجية (2.1).

1.1 الثقافة البيئية السياسية في ألمانيا

في ألمانيا، خلال الثمانينيات، تم تعبئة سجل الخبراء بقوة بواسطة الحركة من أجل النفايات، لضبط حججها بطريقة عقلانية وعلمية. وأصبحت النفايات مصدر قلق يومي، وتقنيات معالجتها جزء من جدل متمدد حول كيفية تدبير مخاطر التقنيات الحديثة من خلال تشخيص أولريش بيك "مجتمع المخاطر". كما هو الحال في تعريف Beck المقترح، فإن المخاطر المرتبطة بهذه التقنيات تعتبر ضعيفة الإدراك وقابلة للقياس في منطقة جغرافية محددة. لا يمكن حل مشكلة النفايات عن طريق إنشاء محارق. حيث يلاحظ نقد جذري للطرائق التكنولوجية في معالجة المشاكل البيئية في ألمانيا. هذا هو ما يصفه أولريش بيك بأنه مسؤولية الحداثة العاكسة لمجتمعات المخاطر المعاصرة. عبر عنها مقال في الجريدة SZ في 5 ماي 1994:

[1] صيغ مفهوم الحداثة الانعكاسية من قبل عالم الاجتماع الألماني أولريش بيك، مؤلف لكتاب مرجعي، من بين مؤلفات أخرى، La société du risque في عام 1986. ظهر هذا التعبير في سياق سنوات 1990، بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب الباردة، وهي الفترة التي نتحدث فيها عن الكثير من المخاطر الجديدة مثل (تشيرنوبيل) النووية أو الاحتباس الحراري (التفاوض على بروتوكول كيوتو). على عكس الاعتقاد الشائع، نحن لا ندخل في مرحلة ما بعد الحداثة. في المرحلة السابقة، عززت "الحداثة الصناعية" التقدم التكنولوجي، حيث زيادة كمية ونوعية البضائع المادية التي تحيط بنا. لم تكن الوسائل محط اهتمام. وكان تحدي هذه الحداثة هو الصراع الطبقي. لقد دخلنا اليوم في الحداثة الانعكاسية، على حد تعبير أولريش حيث الاهتمام أكثر بالكيفية "كيف؟ ". كيف ننتج، كيف تستهلك؟ على سبيل المثال، هل ننتج مع احترام ببيئتنا، هل نستهلك مع الحفاظ على صحتنا؟

هذا الانعكاس يولد عدم اليقين، ويشكك في جميع التطورات، وخاصة التكنولوجية.

[2] في الاقتصاد الخطي تبدأ دورة حياة المادة باستخراجها من الطبيعة. تحصل على حالة المورد خلال مرحلة الإنتاج، وحالة المنتوج في مرحلة الاستخدام (الاستهلاك)، وبعد أن يتخلى المستهلك عن ذلك، تصبح المادة نفاية.

"[...] كل تقنية مقلقة -كلما كانت ضعيفة، كلما كانت حاملة للعطب، حقيقة بديهية "[3]. تتمحور هذه الفكرة المثيرة للجدل حول المخاطر كمنظور للفعل العمومي. إنه احتجاج عالمي وعام ضد مخاطر التقدم التقني والعلمي، والذي يدعو إلى يقظة أكثر تجاه التكنولوجيا. " تتسم المخاطر اليوم بسمة جديدة: فهي جزء من بناء علمي وسياسي، بمعنى ثلاثي الأبعاد: تصبح المعرفة سببًا (جزئيًا) ووسيط تعريف ومصدرا لحل المخاطر". طرح أولريش بيك أربع أطروحات رئيسية لفهم ظاهرة الحداثة الانعكاسية:

أولا، من خلال تعريفها: اذ يمكن فهمها على أنها "نقد لعلوم وممارسة الخبراء، وحضارة علمية ناقدة لذاتها كوسيط في المجال العمومي. هذا النقد الذاتي هز أسسها وتصورها عن نفسها. إنه يظهر في مواجهة أسسها الخاصة وآثارها على عدم اليقين الذي لا يقابله سوى المخاطر المحتملة وآفاق التطور التي تحدثها. و بالتالي فإننا نشهد بناء عملية إزالة الغموض عن العلوم التي يمر عبرها صرح المعرفة والممارسة والحياة العمومية بتحول عميق" [4]. في البداية، يشير أولريش بيك إلى أنه يمكن تحديد مظهرين للعلوم في الفضاء العمومي: العلوم الابتدائية والعلوم الانعكاسية. تتميز الحداثة الانعكاسية بالعلمية الانعكاسية التي يتمركز فيها عمل المفكرين حول انتقاد الممارسات العلمية والشك الجذري في إمكانيات الحل المقترحة من قبل العلوم للمشاكل العمومية التي يتم التعامل معها في الفضاء العمومي. تتميز ممارسة العلمية الانعكاسية بدراسة نقدية للمعرفة: "في لحظة الانتقال إلى التطبيق العملي، حيث تتواجه العلوم مع ماضيها الخالص وحاضرها الخالص والموضوعي: فهي نفسها (العلوم) المنتوج والمنتجة للحقيقة والمشاكل التي يجب تحليلها وحلها. فهي ليست مصدر حلول للمشكلات فحسب، بل هي أيضًا مصدر المشاكل بحد ذاتها

[3] Süddeutsche Zeitung, die Zeit, 5 mai 1994. Voir : Claire Danjoie, Gouverner les territoires durables en Europe : une comparaison des politiques infranationales en France, en Allemagne et en Espagne (Ours-Déchets ménagers et assimilés), thèse de doctorat soutenue 2014, DE L'UNIVERSITÉ DE TOULOUSE, p93.

[4] « Une critique de la science et de la pratique des experts, la civilisation scientifique autocritique médiée par la sphère publique. Cette autocritique ébranle ses fondements et la perception qu'elle a d'elle-même. Elle manifeste face à ses propres fondements et effets une incertitude qui n'a d'égal que le potentiel de risques et de perspectives d'évolution qu'elle déclenche. On assiste donc à la mise en place d'un processus de démystification des sciences au cours duquel l'édifice de la science, de la pratique et de la vie publique fait l'objet d'une mutation profonde » BECK Ulrich, Chapitre 7 « Une science au-delà de la vérité et de la rationalité émancipatrice ? Réflexivité et critique de l'évolution scientifico-technique », in La société du risque, Sur la voie d'une autre modernité, Frankfurt-am-Main, Champs Flammarion, 1986, p.343.

وفي الوقت نفسه. الممارسة في المجال العمومي، يعكس سجل الانتصارات، وكذلك سجل الهزائم في العلوم، وتعود في المرآة صورة الوعود التي لم يتم الوفاء بها "[5].

ثم يطرح ثانيا، اشكال احتكار العلوم لبناء حقيقة ثابتة في الفضاء العمومي. حيث يصبح مستخدمي العلوم في الفضاء العمومي بدورهم منتجين نشطين في البناء الاجتماعي للمخاطر. بالنسبة لأولريش بيك، يتعلق الأمر ب "تحرير العلوم من خلال العلم": «العلمية الانعكاسية، إذن تفتح، للمتلقي ومستخدم العلوم في المجتمع، إمكانيات جديدة للتأثير والفعل في عمليات الإنتاج وفي استخدام النتائج العلمية ". وهذا يعطي الفرصة للوبيات الجمعوية البيئية كما اللوبيات الاقتصادية لتعبئة العلوم كجزء من استراتيجية سياسية لفرض تصورهم السياسي للتنظيم العمومي للمصالح الإنسانية والطبيعة.

ثالثًا، يشير المؤلف إلى أنه عندما تكون استقلالية العلوم على المحك، يتم وضع محرمات/ طابوهات غير قابلة للتغيير في الفضاء العمومي لتكون بمثابة الحرس للحفاظ على قدرة فعل العلوم بعيدا عن أنظار الرأي العام.

تقوم العلوم بوظيفة اجتماعية مزدوجة: وظيفة قاطعة ووظيفة بانية للمحرمات. "نتيجة لذلك، تتأرجح الوظيفة الاجتماعية للعلوم بين انفتاح وانغلاق إمكانيات الفعل، وهذه التوقعات المتناقضة التي تأتي من الخارج تتسبب في صراع وخلافات داخل المهنة ".

رابعا، يفترض المؤلف أن العلم والتكنولوجيا يمكن تحويلهما عن طريق إحياء العقل بالاستفادة من التجارب السابقة كفرص لمعرفة المزيد عن إخفاقات العلوم وتعديلها تدريجيا لممارسة التحكم في المخاطر من خلال تقييم الآثار الجانبية للعلوم والتكنولوجيا. تظهر هذه الخصائص الأربع للحداثة الانعكاسية المعاصرة دون شك في النقاش العمومي حول النفايات في الفضاء العمومي الألماني.

قام بعض الخبراء والخبرات بدور رئيسي في جعل شكوك المواطنين حول الحرق ذات مصداقية. حيث أجرى واسرمانWassermann ، الخبير في علوم التسممات، تحليلا لدرجة خطورة منشئات الحرق. تحققت الدراسة من قبل معهد هامبورغ EPEA، من أن مصنع حرق النفايات يعالج نفايات أكثر مما يمكن استيعابه.

---

[5]« Au moment du passage à l'application pratique, les sciences sont confrontées à leur propre passé et à leur propre présent objectivé : elles sont elles-mêmes le produit et les productrices de la réalité et des problèmes qu'elles doivent analyser et résoudre. Elles ne sont alors plus uniquement la source des solutions aux problèmes, mais aussi et en même temps la source des problèmes eux-mêmes. Dans la pratique et la sphère publique, on fait le bilan des victoires, mais aussi celui des défaites des sciences, et on leur renvoie alors dans un miroir l'image de leurs propres promesses non tenues »

BECK Ulrich, Chapitre 7 « Une science au-delà de la vérité et de la rationalité émancipatrice ? Réflexivité et de l'évolution scientifico-technique », in La société du risque, Sur la voie d'une autre modernité, critique .Champs Flammarion, 1986, pp. 342-343 Frankfurt-am-Main,

وقد تم تعبئة آراء العديد من الأطباء ضد الموقف المؤيد للحرق. يعارض المحتجون على أسلوب الحرق " أسطورة النار التي يجب أن تتخلص من الشر "[6]. يعتبر المصلحون النافعون في الصناعة والسياسيون "مشترين". الحرق سيكون "تقديس عميق لمجتمع النفايات". نقطتان رئيسيتان تشكلان انتقادات الحركة بشأن النفايات: المخاطر المحتملة ووهم التقليص من خلال الحرق. تؤكد حركة " الخضر" البيئية على أن الحرق ليست تقنية للتخلص ولكن طريقة واحدة فقط لتقليص حجم النفايات. اختيار أسلوب الحرق يؤدي إلى حجب أساليب ذكية وبيئية للتعامل مع مشكلة النفايات. بنفس الطريقة، يتم معارضة مطارح النفايات أيضًا حتى لو كان الموضوع أقل اهتمامًا من الحرق في الأماكن العمومية الألمانية. المطارح الكبيرة هي رمز الصراع بين أنصار منظور السلامة ودعاة نموذج عدم الأمان.

يقترح مؤيدو الخطاب النقدي بشأن النفايات إجراء تقليص كلي لها. الحكم الأخلاقي حول التبذير من خلال ثقافة القابل للرمي jetable يدفع النقاد إلى اقتراح تشكيلة تمزج بين السلوك الاقتصادي وأسس أكثر مسؤولية والتي يتم تضمينها في افتراضات حول العدالة الأخلاقية ومحدودية الموارد طبيعية. هذا الموقف الجذري يسمح لمؤيدي الخطاب النقدي بالتنديد لمبادرات الحكومة الفيدرالية. يمكن العثور على أسباب مشكلة النفايات في البنيات الاقتصادية وفي أنماط التفكير والسلوك التي يتم نشرها في المجتمع. الدعوة إلى التخلي عن حصة من الإنتاج والاستهلاك كحل بيئي وجذري لمشكلة النفايات: "إذا كنا لا نفكر في مستقبل مجتمع القليل، فإن جبال النفايات تنمو أكثر وأكثر. [...] على وجه الخصوص في الدول الصناعية يجب أن تكون الأمور أكثر بساطة وأكثر سلاسة في التضحية بحصة من الإنتاج والاستهلاك. يجب أن نتعلم أن نرى الطبيعة كشريك وليس كسلعة غير مكلفة يمكن تبديدها وتدميرها بلطف. "[7]

في مواجهة النقد، يحشد مؤيدو الخطاب الهيكلي المحافظ الحجج النابعة من منظور تقدم المجتمعات الصناعية. حيث تكمن المشكلة، في نظرهم، في نقص البنيات التحتية المتاحة لمعالجة النفايات، بشكل كبير. أصبحت المنشآت، الآن، أكثر أمانا نظرًا لأن التقنيات قد تطورت منذ 1960. تتلخص مشكلة النفايات في فرض هذا النوع من البنيات التحتية على السكان. يوصف المواطن كمستخدم للتنمية الأنانية. تعود مشكلة القبول الاجتماعي لهذه البنيات التحتية إلى غياب الوضوح وغموض الوسائل التكنولوجية التي تستخدمها هذه البنيات التحتية. يتكون التحالف من خبراء يدعمون الخطابات السياسية (SRU، مرفق البيئة على المستوى الفيدرالي) التابع للبعض لاندرز (الجهات). أكد وزير البيئة، وممثل الحزب الاشتراكي الديمقراطي SPD ماتهيسن Matthiesen»، في صحيفة Rheinische Post بتاريخ 17 أغسطس 1989:

[6] Das 9 fevrier 1990.

[7] Hustedt, 1990, dans KELLER Reiner, *Müll-Die gesellschaftliche Konstruktion des Wertvollen. Die öffentliche Diskussion über Abfall in Deutschland und in Frankreich.*, Wiesbaden, Westdeutscher Verlag, Claire Danjoie, op cité, p 94. 1998, voir aussi

"سألت الحكومة ما إذا كان من الممكن التنبؤ بمخاطر محطات الحرق على البيئة. يمكن ضبط ذلك بالنسبة للمنشئات، والتي يجب أن تكون مجهزة ومطورة وفقًا لمعايير أكثر عصرنة ". يمكن أن تساعد مصفاة خاصة وتقنيات مطورة في تأمين المحارق والمطارح العمومية.

صاغ ممثل جمعية اقتصاد التخلص في ألمانيا حلاً للمشكلة: إنه "للتأكد من الحرق والمراقبة، يجب محاكاة ما تفعله الطبيعة مع المواد العضوية-لنفعله، أيضا مع المعادن"، من خلال المرور إلى تدابير حرق جديدة. ومع ذلك، تعتبر المطارح العمومية مظهر لمخاطر خاصة. التكاليف الصحية للمطارح العمومية في حكومات الجهات والمستوى الفدرالي والجماعات تواجه مشاكل تمويلية. وبناء عليه تعتبر المطارح بمثابة تقنيات قديمة ستحيل مشكلة النفايات للأجيال القادمة. وعلى عكس ذلك ستكون المحارق تقنيات أكثر نظافة واحتراما للبيئة من المطارح العمومية.

من الملفت للانتباه أن مؤيدي الخطاب الهيكلي المحافظ يحشدون سجلًا أخلاقيًا مختلفًا عن مؤيدي الخطاب النقدي. أمام تنمية المجتمعات الصناعية، يعتبر المواطن أنانيًا ويفتقر إلى المسؤولية في معالجة نفاياته: تصدير النفايات. لذلك يتم الترويج لحملة توعية كبيرة من شأنها أن تبرر محاربة السلوك الأناني والتخطيط لبناء العديد من البنيات التحتية للمعالجة المناسبة لحماية الطبيعة والبيئة. تعمل ظاهرة تصدير النفايات على التنديد بالسلوك اللاأخلاقي للمواطنين وتثمين المحارق باعتبارها الحل الوحيد المسؤول عن مشكلة النفايات. يؤكد وزير البيئة في بادن-فورتمبيرغ فيتير Baden-Würtemberg Vetter في مقال نُشر في 11 أغسطس 1989 في صحيفة شتوتغارت تسايتونج : "من هو ضد منشآت المحارق، هو مع تصدير النفايات و مع نقل هذا مشكلة الى الأجيال المقبلة ". يستخدم وزير البيئة ماتيسين الحجة نفسها لجعل الحرق مقبولاً: "من يريد الصناعات العصرية، ولكن لا يريد طريقة التخلص من النفايات، سوف يخسر. تصدير النفايات في بلدان العالم الثالث أمر فاسد ومن الناحية الأخلاقية خاطئ. "[8]

تم تعبئة العديد من مصادر الخبراء من قبل مؤيدي الخطاب المحافظ الهيكلي لإضفاء الشرعية على الحرق كوسيلة رائدة لحل مشكلة النفايات. خبراء الديوكسين مثل البروفيسور هاجنماير Hagenmaier، والخبير الاقتصادي في النفايات تبغازان Tabasaran، والبروفيسور ليرسنر Lersner من المرفق البيئي الفيدرالي يشاركون أيضًا في مواجهة الأطباء الذين يشهدون على سلامة المحارق. من هذه الزاوية، يتم وضع المحلول الحراري للتخلص من الديوكسينات[9] بشكل أسرع في الجو: لا يمكن التخلص من الديوكسينات بشكل دائم من البيئة إلا من خلال المعالجة الحرارية، وجميع الطرق الأخرى للتخلص من النفايات النهائية تترك

[8] Le journal Rheinische Post du 17 août 1989

[9] الديوكسين: مجموعة من المركبات الكيميائية والتي تعد من الملوثات العضوية الثابتة في البيئة. توجد الديوكسينات في البيئة في جميع أنحاء العالم، وتتراكم في السلسلة الغذائية، خاصة في الدهون الحيوانية. الديوكسينات شديدة السمية ويمكن أن تسبب مشاكل في الإنجاب والنمو وتلف الجهاز المناعي وتتداخل مع الجهاز الهرموني وتسبب السرطان.

الديوكسينات لمزيد من الوقت في الطبيعة"[10]. يتماشى المرفق البيئي الفيدرالي مع الخبراء الذين يؤكدون أن الحرق هو الأسلوب المسؤول الوحيد للحد من الأضرار التي تلحق بالبيئة.

خلال عام 1990، أدت هذه المفاهيم المختلفة للخبراء حول تفضيل أساليب المعالجة والتخلص إلى جدال سياسي بين مؤيدي الخطاب المحافظ الهيكلي ومؤيدي الخطاب النقدي حول تخصيصين متنافسين للتنمية المستدامة والدلالة في مجال النفايات.

الفرق الرئيسي بين مؤيدي الخطاب المحافظ الهيكلي والخطاب النقدي يتمحور حول مفاهيم دلالية. يفضل البعض إجراء تقليص كامل لإنتاج النفايات عن طريق الانتقاد الشديد لأساليب المعالجة التقليدية (الحرق وطمر النفايات) من أجل تبني تقليص كامل في الاستهلاك وإنتاج السلع القابلة للرمي منها والنفايات الضارة بالبيئة في إطار الحياة اليومية. ويقترح الآخرون تخفيضًا نسبيًا في الاستهلاك وإنتاج السلع التي يمكن التخلص منها مع التركيز على إعادة التدوير وفق تصور بيئي مع الدعوة إلى الحرق وطمر النفايات. وبالتالي يقترح الخطاب الهيكلي المحافظ توافقًا معقولًا بين الاقتصاد والبيئة، بين المجتمع والطبيعة، بين الحاضر والمستقبل. لا يعتبر الخطاب الثقافي الناقد إعادة التدوير وسيلة للحد من النفايات ولكن تثمين لهذه الأخيرة. بينما يقترح مؤيدو الخطاب المحافظ الهيكلي تركيز التحدي حول مبدأ مسؤولية المنتج، يقترح مؤيدو الخطاب الثقافي الناقد تركيز التحدي حول مبدأ التقليص المعمم للنفايات. يتعلق الأمر بتعبئة التقنيات والمعارف العلمية للحد من النفايات من المصدر وليس تغيير السلوك الثقافي للإنتاج والاستهلاك اليومي. انه مساءلة أكثر عالمية للأطر الثقافية للاستهلاك الشامل. بالنسبة لأنصار هذا الخطاب، فإن المشروع التشريعي حول الاقتصاد الدائري سيكون "غير كافٍ ولن يتوافق مع التحديات البيئية في عصرنا. هذا لا يتوافق بشكل أساسي مع الاقتصاد المستدام لحكومة ريو "[11]. يظهر هذا الاختلاف السياسي في صياغة مشروع يهم المجتمع ككل، في صياغة التشريع عندما قارن بين مشروع القانون الذي اقترحه حزب الخضر والمعهد البيئي في دار مشتات. الهدف من هذا المشروع التشريعي البديل هو بناء "اقتصاد النفايات الموجه نحو التقليص" والتي ستعرف بأنها "العودة إلى مصدر النفايات بدلاً من العودة إلى نهاية دورة الإنتاج والاستهلاك". في هذا السياق، لا يتعلق الأمر فقط "بتقليل كمية النفايات" بل أيضًا بإنشاء "نموذج ثقافي مستدام للاستهلاك والإنتاج للسلع والطاقة". يعتمد هذا المشروع التشريعي، على مسألة إجبار الصناعة على اعتماد نموذج ثقافي مختلف على أساس هذه المبادئ البيئية للحد من النفايات.

ومع ذلك، يمكن ملاحظة تطور الخطاب المحافظ الألماني، واندماجه في ضرورة الحفاظ على البيئة والأجيال المقبلة. تؤدي المناقشة العمومية حول مفهوم الحد من النفايات إلى تسييس حول نشاط الإنتاج. حجتان يتم اعتبارهما أسسا الخطاب الثقافي النقدي. أولا، يخشى أنصار الخطاب النقدي أن يفضل

[10] Handelsblatt, 19 Juillet 1990

[11] D. Henkelmann, PDS/Linke Liste, Deutscher Bundestag, 1994

التشريع الحرق، الذي تم التشكيك في أسسه. ثانيا، يلاحظون استقرارًا حول مفهوم التقليص، الذي لا يزال مطابقًا للتشريعات الأخرى. ينتقد البوند[12]، النواب الخضر للبوندستاغ [13] بناء التشريعات التي لم تسمح بمشاركة المواطن وعلى عكس ذلك كانت موجهة نحو إدماج مصالح الصناعة. لا يريد الاقتصاد اتخاذ تدابير كبيرة نحو التحدي الثقافي الحقيقي لنموذج الإنتاج الاقتصادي. لا يمكن تحقيق المصلحة العامة من قبل المجال الاقتصادي وفقًا لمقال نشر في صحيفة SZ في 17 يوليو 1992: " يتعلق الأمر بالتقدم بالقليل جدا وليس بالكثير بالنسبة للجمعيات الاقتصادية في الاتجاه الصحيح. [...] وهذا يذكر بقوة القضية حول إدخال المحفز. في تلك اللحظات، لا يبدو من الجيد قيادة القوة المبتكرة لاقتصاد السوق. ومع ذلك، يجب على الدولة احترام المصلحة العامة، ووضع أطر آمرة، والتي من خلالها يمكن أن يكون النشاط الاقتصادي حرا ليتحقق"[14].

يرى أنصار الخطاب الثقافي الناقد أن التشريع يدفن مبدأ التقليص. يتحدث البوند والمعهد البيئي في دارم شتات عن "وداع لتقليص النفايات «مقال في صحيفة SZ 11مايو 1993. الخضر، مجتمع المستهلكين والحزب الديمقراطي الاشتراكي... حتى أبريل 1994، رفضوا كلهم القانون. تلخص العديد من التعليقات الحجج التي حشدت ضد تدخل الصناعة:

"كل، ما سيحترق، سينظر إليه في المستقبل على أنه شيء ذو قيمة، أي شيء لن يتم طمره، سيخدم الاقتصاد الدائري. قد يُعتقد أن تأثير الجمعيات الاقتصادية وممثليها في مكتب المستشار ووزارة الاقتصاد يؤدي إلى التقليص، كما يمكن توقعه بالتأكيد لم يعد أولوية للتثمين. على العكس من ذلك، أصبح تحول المفهوم الآن مثاليًا: سيعتبر التثمين تقليصا. [...] كالمعتاد، نواصل في السياسات التقليدية الداخلية للمياه والهواء للتشبث إلى ما لا نهاية بالمنشآت مع التصفية والآن أيضا بشركات إعادة التدوير ومن خلف في حالة الشك بتصدير الفلسفة القديمة " الثعبان الذي يعظ ذيله ". [...] لقد مرت الفرصة. اقتراح توبفر يجدد جماعات الضغط. يتحدث عن الحاجة إلى المعالجة " لجمال الموارد والتنمية البيئية للإنتاج الذي لا يزال موسيقى المستقبل "»[15]

يجري التشكيك في التشريعات المتعلقة باستعادة النفايات والتخلص منها في أعقاب سلسلة من التوقعات غير المرغوب فيها والمشاكل المالية للمساعدة في بناء منشئات الحرق. يستفيد التحالف

---

[12] البوند Bund هو مصطلح في اللغة الألمانية بمعناه الأصلي "العهد" بين الله والرجال. وفي القانون الدستوري يدل على سلطة كونفدرالية أو فدرالية.

[13] البوندستاغ [bundɛstag] هو التجمع البرلماني لجمهورية ألمانيا الاتحادية التي تمثل الشعب الألماني ككل.

[14] Süddeutsche Zeitung, die Zeit, 17 juin 1992. Voir : Claire Danjoie, Gouverner les territoires durables en Europe : une comparaison des politiques infranationales en France, en Allemagne et en Espagne, op cité.

[15] Die Zeit, 15 avril 1994. Claire Danjoie, Gouverner les territoires durables en Europe : une comparaison des politiques infranationales en France, en Allemagne et en Espagne, op cité, p97.

الاحتجاجي من نافذة الفرصة هذه لاقتراح مبادرات لإطلاق طرق معالجة أكثر محافظة على البيئة. تنفجر فضائح جديدة حول فعالية ازدواجية النظام في ألمانيا لتعزز الجدل السياسي حول أنظمة السلع المرتجعة / وغير المرتجعة (consignés/non consignés). يتم تخفيض حصص التثمين (الكوتا) من قبل الحكومة الفيدرالية في نهاية عام 1996، والحرق لا يزال الوسيلة المفضلة. ساهمت سنوات 1990 في السماح للتحالف المهيمن من الخطاب الهيكلي المحافظ بإضفاء الشرعية على مفهومه الخاص لسياسات التنمية المستدامة في مجال النفايات المنزلية. ومع ذلك يسلط، تقرير تحقيق لجنة من البوندستاغ، الضوء على التحدي السياسي الكبير في مستقبل السياسة البيئية للتنمية المستدامة في الغد: "فكرة الاقتصاد الدائري غير كافية لتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل إذا لم نفهم أن إنشاء اقتصاد دائري مغلق حول عوائد عمليات الإنتاج الصناعي والأنماط العجوزة للإنتاج والاستهلاك الصناعي والخاص سيعود إلى إعادة الاستخدام في الدائرة الاقتصادية. المفهوم الكلي للدائرة الاقتصادية يجب أن يأخذ في عين الاعتبار المنتجات (النفايات)jetables لا يمكن إعادة إدخالها بالمعنى الضيق للكلمة، لأنه يتم تغييرها إلى مواد تحترم البيئة. "

يضفي التحالف المهيمن المؤلف من ممثلين عن الحكومة الفيدرالية وممثلي الأحزاب السياسية وممثلين عن الاقتصاد والصحف مثل Die FAZ و Die Welt و Handelsblatt شرعية على صياغة التشريع بصيغته الحالية. كما يضفي، جزء من الحزب الاشتراكي الديمقراطي، الشرعية على الخطاب الهيكلي المحافظ من خلال قبول التثمين واعتباره شكلا من أشكال سياسة تقليص النفايات. والجزء الآخر من الحزب وممثلو حزب اليسار المتطرف (die Linke،PSD) الخضر وجمعيات حماية البيئة وخبراء من المعاهد البيئية، وأيضًا الصحف،

Tab- Gutachten, die SZ, die FR, die Taz, der Spiegel, die Zeit، كلهم يدعمون الخطاب النقدي. يتم التشبث بمبدأ الاحتياط وتطبيقه في المجال الاجتماعي والاقتصادي في ميدان سياسات النفايات. الالتزام الذاتي للاقتصاد هو الطريقة المفضلة من قبل وزيرة البيئة التي ستخلف توبفر، السيدة ميركل. بينما ممثلة وزارة البيئة تضفي الشرعية على الخيارات السياسات التي اتخذت في مجال النفايات، من خلال التأكيد على أن هذه السياسة مقبولة بشكل جيد من قبل المجال الاقتصادي والمستهلكين، ويؤكد أنصار الخطاب الثقافي على أن هذه السياسة تنتمي فعلا إلى منطق التنمية المستدامة. بالنسبة إليهم، هذه السياسات غير مقبولة في الوقت الذي تكون فيه ممارسات التثمين مشكوك فيها وإحصاءات النفايات تفتقر إلى الشفافية.

2.1 الثقافة البيئية التقنية في فرنسا

اعتبرت أصوات نقد الأجهزة التشريعية في التسعينيات، بخصوص حماية البيئة، قليلة للغاية في الصحافة الوطنية في فرنسا: ظهرت الخطابات الأكثر معارضة في الصحافة المتخصصة (Politis, Alternatives Economiques). قدمت صحيفة Les réalités de l'écologie عمودا خاصا للجمعيات البيئية مثل: Green-

peace le réseau et GERM les Verts للتعبير عن وجهة نظرها النقدية للنظام الفرنسي. تؤكد الجمعيات البيئية على تناقضات النظام: إن وزارة الاقتصاد تمتنع لعدة سنوات عن تطبيق الضريبة على النفايات والبنيات التحتية للتثمين والتخلص التي تم تشييدها، وهذا لا يساعد على تحسيس المستهلك بمسؤوليته في معالجة نفاياته. في هذا السياق، ترى الجمعيات البيئية أن النظام الفرنسي أقل قدرة من الأنظمة الألمانية والهولندية.

نشرت الجريدة المتخصصة Les réalités de l'écologie مقالا في 4 أكتوبر 1994 تطرح فيه هذا الجانب من الأمور: "المشكلة النفايات: هل هي مشكلة خيارات تقنية أم مشكلة مجتمعية؟ [...] مشكلة مجتمع. بدلا من أن نشعر بالقلق من زيادة نفاياتنا نعطي الحلول التقنية والقانونية لطمأنة التوقعات الاقتصادية. [...] ربما سنلاحظ قريبًا أن الطريقة الوحيدة المستدامة هي تجنب التفاوتات البيئية والاجتماعية الكبيرة بتقليص استهلاكنا".

1.1.1 النفايات المنزلية وما شابهها: من الخطر البيئي إلى الإجابات الاقتصادية

بما أن مسألة النفايات تم بناءها كمشكلة تقنية وإدارية للتنظيم العمومي، فإن المشكلة الرئيسية لدى السلطات العمومية تكمن في الشفافية والمعلومات ومراقبة الممارسات في منشئات التخلص والتثمين. وعليه، فان الهدف الرئيسي للحكومة هو استعادة ثقة المواطنين في نشاط الدولة في مجال النفايات. يتعين على رؤساء الجماعات ووكالة البيئة وتدبير الطاقة في فرنسا، بالنسبة إلى ميشال بارنيه Michel Barnier، وضع معايير صارمة لإعادة تأهيل المطارح العمومية كوسيلة للتخلص الآمن والفعال من النفايات. إذا كان قانون 13 يوليوز1992 يسلط الضوء -كأولويات جديدة للتنظيم العمومي-على سياسات تثمين النفايات من خلال الحرق مع استعادة الطاقة وإعادة التدوير، فان المطارح العمومية هي الطريقة الأقل تكلفة والأكثر استخداما لتخزين النفايات الغير قابلة لإعادة التدوير وهي كثيرة. على هذا الأساس، فان المعايير الصحية والبيئية لمرافق التخلص تبقى ضرورية في السنوات القادمة، وفقا للتشريع الأوروبي الذي يوجه التشريعات الوطنية والدول الأعضاء إلى المضي قدما نحو هذا الخيار. من ناحية أخرى، تنتقد بعض الجمعيات البيئية الراديكالية، مثل Green-peace، التسلسل الهرمي لأساليب التثمين التي طرحتها الحكومة، مؤكدًا أن عملية الحرق لا يمكن أن تكون وحدها حلا سياسيا مناسبا بشأن قضية الإنتاج وزيادة النفايات في مجتمعاتنا المعاصرة. من هذا المنظور، تم استنكار التشريع الجديد واعتباره نتيجة لانتصار لوبي المحارق في فرنسا.

على الرغم من الأصوات الهامشية لعلماء البيئة ضد أهداف التشريع الجديد، فإن وسائل الإعلام الوطنية ستسلط الضوء على الانتصار الشخصي لبريس Brice على النفايات خلال الأعوام 1991-1992. كخطوة أولى، سيسمح التشريع بالتحكم في مجرى النفايات وسيكون تحديثًا حقيقيًا لاقتصاد النفايات الذي يشجع، بدوره، التصنيع (1991، 1992). في المرة الثانية، يظهر النقاد في الصحف مثل Le Monde أو Libération، التي تؤكد أن القانون مكلف لينفذه رؤساء الجماعات وأن التنفيذ المحلي للتشريعات الوطنية

يتم في ظل ظروف كارثية. بينما تحدث برايس لالوند Brice Lalonde عن خمسة عشر مليار فرنك فرنسي من الإنفاق العمومي لتنفيذ القانون، و وظفت Les Echos [16] تقرير عمومي يحدد 114 مليار فرنك للإنفاق العمومي ل ADEME[17] لمرافقة تنفيذ التشريعات في المجالات الترابية المحلية [18].

لم تستطع الجماعات حشد الموارد المالية اللازمة لتنفيذ التشريع: ازداد عدد المطارح غير القانونية بعد عامين من تنفيذ القانون. مضاعفة بناء منشئات الحرق، يطرح مشكلة تمويلها لا سيما أن تكلفتها باهظة، وستكون حاسمة في التنفيذ المحلي للتشريعات الوطنية. في تقرير أجرته BIPE في عام 1995 "مستقبل النفايات في فرنسا بحلول عام 2010»، تتم إعادة ترجمة قضية النفايات من حيث التنمية المستدامة. كان لتشريعات Lalonde تأثير عملي ضئيل على حالة العجز في تنظيم النفايات العمومية. وقد اقترح التقرير أربع سيناريوهات لتطوير إنتاج النفايات في فرنسا، يشكك في إمكانية التحكم الحقيقي في مشكلة النفايات. انحصرت المشكلة الرئيسية التي أثيرت في التقرير في مشكلة تحضر المواطنين وسلوكهم تجاه النفايات. وقد صنف مشكل قبول منشئات معالجة النفايات والتخلص منها، وفق مفاهيم نفسانية. تم إطلاق العديد من حملات التوعية الموجهة للمواطنين الفرنسيين في نفس الفترة من قبل ADEME ومرافق الدولة لتشجيع المواطنين على المشاركة بشكل أكثر فعالية في الفرز الانتقائي.

لا يتعلق الأمر بمسألة التشكيك في أنماط الإنتاج والاستهلاك السائدة في المجتمع، حيث يكون انتهاء الصلاحية المخطط للسلع المنتجة في قلب الأنماط الثقافية لاستهلاك المجتمع الرأسمالي، مثلما حللها بودغياغ Baudrillard في نظام الأجسام. "الاستهلاك ليس هذا النمط السلبي للامتصاص والذي نعارضه للنمط النشط للإنتاج، من أجل موازنة أشكال السلوك الساذجة. يجب أن يكون واضحا من البداية أن الاستهلاك هو أسلوب نشط للعلاقة (ليس فقط للأشياء، ولكن للمجتمع والعالم)، وهو أسلوب من النشاط المنهجي والاستجابة العالمية التي يقوم عليها نظامنا الثقافي بأكمله. المجتمع التقني هو مجتمع يعتبر فيه التقدم التكنولوجي بمثابة تطور إيجابي يسمح بزيادة مستوى معيشة السكان والتحكم في الطبيعة والمخاطر المرتبطة بالتنمية الصناعية وما بعد الصناعية. تغيير صياغة مشكل النفايات يتم وفقًا للأطر الوضعية التاريخية الموروثة من القرن التاسع عشر، والتي لا يتم فيها التشكيك في نموذج مجتمع الإنتاج

---

[16] Les Échos : صحيفة اقتصادية ومالية يومية فرنسية أسسها الأخوان روبرت وإميل سيرفان شرايبر عام 1908.

[17] ADEME : Agence de l'environnement et de la maîtrise de l'énergie.

[18] يستخدم المصطلح "ecounomisation" من قبل Yannick Rumpala للدلالة على دمج المنطق البيئي في جدول الأعمال السياسي المؤسسي وفقًا للمنطق الإداري والاقتصادي. للمزيد أنظر المرجع أسفله:

RUMPALA Yannick, Régulations publiques et environnement : questions écologiques, réponses économiques, L'Harmattan, Paris, 2003.

والاستهلاك الرأسمالي، حيث التقنيات والمعارف العلمية وسائل مساعدة في إضفاء الشرعية على الحلول الغير سياسية دونما حاجة إلى تغيير سياسي تصوري لأنماط الإنتاج والاستهلاك للمجتمع الرأسمالي.

التغيير الذي يحدث في السياسات العمومية لتدبير النفايات المنزلية في فرنسا منذ 1970 هو تغيير تدريجي في النوع يحدث دائمًا في الإطارات المهيمنة على النظام التقني [19] كما وضح ذلك جاك أيلول Jacques Ellul . "هناك تقنية كاملة للتجربة والملاحظة-عندما يخضع كل جانب من جوانب الحياة البشرية للسيطرة والتلاعب-حتى يتم الحصول على فعالية يمكن إثباتها، يتم الكشف عن النظام في التغيير (التغيير التكنولوجي، والتغيير الاجتماعي، والتنقل، والتكيف، الخ التغيير الضروري لحل المشاكل التي تنشأ بشكل متزايد وبسرعة أكبر والسبب نفسه التقنية)، بسبب الترابط بين جميع المكونات، وبسبب العولمة وأخيرا بسبب الاستقرار المكتسب: هذه النقطة الأخيرة أساسية بشكل خاص: لم يعد بإمكاننا "إلغاء التقنية". النظام كبير جدا لدرجة أنه لا أمل في العودة إلى الوراء: محاولة العيش بدون تقنية، سيكون شبيها ببدائي الغابة عند إشعال النار في بيئته الأصلية. هذه الأحرف الأربعة للتقنية تسمح بنظرة أولى سريعة لما يمكن تسميته بالنظام المصمم بطريقة عالمية" [20]. هذا الاستعمار للبيئة البشرية من قبل النظام التقني له تأثير على طريقة وضع المشاكل العمومية البيئية في جدول الأعمال.

2.1.1 التخليق بدلاً من التسييس، خطاب مهيمن في فرنسا.

تسييس هذه المشكلات يطرح صعوبات أكبر لوضعه في إطار النقاش العمومي الوطني، إلى درجة أن التغير التكنولوجي يحدد كيفية طرح المشكلة العمومية وحلها. في فرنسا، التشكيك في أساليب الحرق وتأثيرها على البيئة وصحة الإنسان ليست شرعية لأن آثار هذه التقنيات على البيئة وصحة السكان يصعب قياسها بواسطة خبراء تقنيين. يؤكد جاك إلول Jacques Ellul، أن هناك خاصية محددة للنظام التقني تكمن في حقيقة أن ردود الأفعال أو تقييم آثار التقنيات على المجتمع البيئي والإنساني تعتبر مستحيلة لإثباتها دون اللجوء إلى موارد بشرية وتقنية كافية.

تعد الوساطة البشرية ضرورية بحيث يمكن تقييم هذه التقنية وإعادة تعديلها من أجل الحد من الآثار السلبية على الناس والبيئة. " كل الدراما التكنولوجية الحالية تميل إلى حقيقة أن هذه التقنية التي اكتسبت استقلالها والتي تعمل من خلال النمو الذاتي والتي لا تتلقى على العكس ردود الفعل إلا عن طريق الضغط الخارجي: إجراء الملاحظات وردود الفعل أصبحت ممكنة من قبل مجمع الكمبيوتر، ولكن يجب أن تتوسط العلاقة عن طريق عنصر غير تقني يتعارض مع الحكم الذاتي، وهو أمر غير مقبول تمامًا. الأمر لا يتوقف

---

[19] ELLUL Jacques, Le système technicien, Paris, Calmann-Lévy, 1977.

النظام التقني يقدم التقنية في مركز المجتمع باعتبارها وسطا يعطي فيها الرجال معنى لأفعالهم وفي نفس الوقت عامل حاسم في تطور الحضارة. يمكن تحديد العديد من المميزات لتعريف النظام التقني كما يصفه Ellul .

[20] ELLUL Jacques, op.cité, p. 94.

على العلاقة التي تعتمد على الإنسان، بل أيضا استقبال هذه المعلومات وتحويلها إلى برامج: وبالتالي فإن العمل الراجع لنظام تقني يمر بالضرورة من خلال الوعي الذي أدلى به الإنسان المدمج في النظام. لذلك لا يمكن أن يكون كافيا، تصرف الإنسان بمشاعره الطيبة، وأفكاره الأخلاقية أو الإنسانية، ومعتقداته السياسية، ومبادئه " [21].

نتيجة لذلك، يتطلب التشكيك في التقنيات المعبأة لمعالجة النفايات المنزلية والتخلص منها، خبرة من مصادر علمية مختلفة. في فرنسا، أقدمت الحكومة الشرعية على الحرق والدفن باعتباره الحلول التقنية الوحيدة الممكنة لحل مشكلة النفايات المنزلية. يساعد الخبراء العلميون في إضفاء الشرعية على الخطاب الإداري لأنهم يضمنون سلامة التقنيات المعبأة من خلال تشجيع السلطات العمومية على التطوير التدريجي لمعايير منشآت التثمين والتخلص، وفقًا لحالة المعرفة العلمية والتقنية اليوم. يُعتقد أن استخدام أجهزة الحرق التكنولوجية ضروري ولا يمكن أن يكون موضوعًا للجدل السياسي في مجال الإعلام العمومي، حيث يبدو أن هناك القليل من الخيارات التقنية الأخرى المتاحة أمام السلطات العمومية. إعادة التدوير لا تعتبر، في السياق الفرنسي وسيلة من وسائل التثمين الفعالة للغاية، لم يشجع المثال الألماني السلطات الفرنسية على استخدام هذه العملية خشية عدم العثور على منافذ كافية لإعادة بيع النفايات المعاد تدويرها في الصناعة.

2. نماذج التغيير في الفعل العمومي داخل الجماعات الترابية

انطلاقا من دراسات الحالة المحلية والوطنية الميدانية التي تم اعتمادها، يمكن تعريف نماذج التغيير المحلية من خلال اختيار المتغيرات المختلفة للتحليل المقارن لتبني سياسات التنمية المستدامة على المجالات الترابية المحلية في أوروبا.

من هذا النموذج التحليلي[22]، نقترح تحديد المتغيرات المؤسسية والسياسية والاجتماعية والإدارية المحلية التي تحدد التبني المتباين لسياسات التنمية المستدامة في مجال التدخل المعتمد وعلى التكوينات المحلية

---

[21] ELLUL Jacques, *op.cité*, p. 128.

[22] تم تحديد المتغيرات الرئيسية من قبل جان ميشيل إيمري دوزان في تحليله المقارن للمسارات الوطنية للإصلاحات الإدارية في أوروبا، في مقالته "استراتيجيات الإصلاح الإداري في أوروبا: اختبار التقييم المقارن" وأجملها في:

- الشكل القانوني للدولة: الدولة الوحدوية اللامركزية، الدولة الفيدرالية، دولة الحكم الذاتي الإقليمي، العلاقات المحلية / الوطنية؛ أسلوب الحكومة لنظم الأغلبية -ديمقراطية الاختلاف أو الإجماع -وفقًا لنطاق الانقسامات الحزبية والعلاقات بين التحالفات؛
- هيكلة الإدارات حسب القطاع و / أو المجالات الترابية الوطنية والمحلية: التوكيل، اللامركزية الوظيفية؛ "العقد الاجتماعي" الضمني الذي يربط الدولة والموظفين والسكان المستفيدين من خدمات مرفق عمومي -وليس"صفقة مرفق عمومي"؛

المختلفة. يوضح هذا العمل المتغيرات المحلية التي تحدد الأساليب المحلية للتغيير، التي يمكن تمييزها عن النماذج الوطنية للتغيير في وحدة الأعمال المماثلة التي بدأت التفكير في تغيير السياسات العمومية في التكوينات المتعددة المستويات[23] أو التحديات المنهجية في مقارنة السياسات دون الوطنية في سياق وطني أو أوروبي مشترك[24].

يعتمد النموذج الأول للتغير البيئي على نموذج منظم حول المخاطر كمنظور للفعل العمومي البيئي الذي ينجح فيه الفاعلون المؤسساتيون والسياسيون بتحويل الخطر إلى مرجع حقيقي للفعل يساهم في إعادة تشكيل الأنشطة الاقتصادية والمهنية للفضاءات المحلية في ألمانيا (Freiburg-im-Breisgau).(1.1)

يعتمد النموذج الثاني للتغير البيئي على نموذج منظم حول الخطر كمنفذ لفرصة حيث يحاول فيه الفاعلون في الجمعيات البيئية والفاعلون في الاقتصاد البديل التأثير على السلطات السياسية المحلية لتغيير الممارسات القطاعية والسياسية المحلية على الهامش (الجماعة الحضرية في تولوز الكبرى). (2.1)

يعتمد النموذج الثالث للتغير البيئي على نموذج قائم على الخطر كأداة للتغيير الإضافي التحولي، حيث تقترح السلطات السياسية والمؤسسية المحلية إعادة ملائمة بعض الممارسات الاقتصادية والبيئية والسياسية المحلية على الهوامش، مما يؤدي إلى ديناميات تغيير أكثر أهمية في الاقتصاد المحلي (سيكوفال[25] Sicoval) (3.1

1.1 تغيير منظوري لحالة جهة فرايبوغ الألمانية

تدل حالة فرايبورغ على هذا النموذج لتغيير المنظور. يبدو أن هذا النموذج يتميز بتحول تصوري ليس في أهداف وتوجهات السياسات العمومية فقط، بل أيضا في الآليات المعتمدة وكذلك في تكوينات الفاعلين المعنيين. الأمر الذي ينتج تأثيرات على النموذج المحلي للديمقراطية المعتمدة:

- ✓ نموذج أكثر "توافقية" وأقل مواجهة لدمج المصالح التي على المحك.
- ✓ تغيير مؤسسي بيئي مصحوب بتوجه إصلاحي محلي.

- تحالفات الفاعلين الرئيسيين في الإصلاحات الإدارية: تنوع هيكلة تحالفات الفاعلين الرئيسيين أو تقييد عدد الفاعلين الرئيسيين في التحالفات على المستوى الوطني. تعكس "سياسات الحياة" مساحات تجريبية محددة في شكل أساليب وطنية للفعل العمومي، والتي تتطور فيها مسارات الإصلاحات الإدارية.

[23] PALIER Bruno, SUREL Yves, Quand les politiques changent, Temporalités et niveaux de l'action publique, Logiques politiques, L'Harmattan, 2010.

[24] DUPUY Claire, POLLARD Julie, « La comparaison de politiques publiques infra-nationales, méthodes et pratiques », in Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 19, n° 2, 2012, pp. 1-7.

[25] سيكوفال منطقة التناقضات التي تمزج بين الحيز الحضري والبيئة القروية، وهي جماعة ترابية فرنسية تضم 36 جماعة في جنوب شرق تولوز.

- ✓ إعادة تركيب مهمة للنشاطات الاجتماعية والاقتصادية لصالح الوقاية من النفايات المنزلية حول شبكات المواضيع المفتوحة التي تركز على توجه إصلاحي.
- ✓ وضع آليات محفزة وملزمة في آن واحد: أساليب التشاور والتنسيق والرقابة مما يسمح بدمج مجموع الفاعلين في القطاع الخاص في عمليات الحكومة المحلية، نموذج ديمقراطي يتأسس على "الإجماع" بدلاً من " الإجبار".

يتم ملاحظة التغيير النموذجي من الأعلى على الصعيدين الوطني والمحلي، في النموذج التصوري التحولي للتغيير، في دراسة منفردة لحالة: Freiburg-im-Breisgau في ألمانيا في قطاع النفايات المنزلية.

يتم عرض جميع الخصائص المختلفة لهذا النموذج التغييري في الجدول أدناه، الأمر الذي يساعدنا على تمييز المتغيرات المؤسسية والاجتماعية والسياسية المحلية التي تؤثر على الطريقة التي يتم بها إعادة بلورة السياسات في هذا التكوين المحلي المحدد.

جدول1: الفعل العمومي ونماذج الديموقراطية المعززة

مستويات الفعل العمومي	أشكال سياسات الحياة	تكوينات الفعل العمومي	أساليب آليات الفعل العمومي	نماذج الديمقراطية المعززة
وطني	- التخليق من أعلى - توجه إصلاحي - ترجمة الخطر كمنظور للتغيير البيئي	- شبكات الفعل العمومي مواضيع مفتوحة. - التسوية والتوفيق بين التحالفات المتنافسة	- سجلات ملزمة و سجل الحوافز / إعلامي - درجة إلزامية عالية على السكان و الفاعلين القطاعيين.	- دمج الفاعلين القطاعيين قبل اتخاذ القرار. - العقود الاجتماعية غير المعلنة بين فئات السكان و المؤسسات العمومية حول نمط التوافق.
محلي	- التسييس من فوق - توجه إصلاحي - حضور المنتخبين	- التخطيط بين المستويات الحكومية المحلية:	- آليات التشاور دون تسجيل صراعات واضحة. - آليات ضريبية مبدعة لإعادة	- إدماج الفاعلين في المجتمع المحلي قبل اتخاذ القرار.

	"الخضر" في البلدية أثناء اتخاذ القرار	بين مجموعات الجماعات و الجماعات - الإدماج العمودي للمطالب الاجتماعية من قبل المنتخبين السياسيين - التسوية بين التحالفات المتنافسة	التعديل و التوازن مراعاة للفئات الاجتماعية من السكان. - آليات إعادة الهيكلة الاقتصادية لوحدات تثمين النفايات. - آليات المراقبة شراكات بين القطاعين العام والخاص. - آليات التكوين وتعليم السكان المحليين.	- الوضع التوافقي لتسوية النزاعات المحلية (التفاوض، الحلول الوسط، التعديلات)

وهكذا نلاحظ أن نشاطات التغيير متقاربة، مما يجعل التعبير عن تغيير من نوع منظوري ممكنا، معززا بظهور نشاطات مؤسسية وسياسية واجتماعية وإدارية تتيح إعادة تشكيل أوسع للممارسات القطاعية ولكن أيضًا تغيير في سلوكيات المستخدمين حول المخاطر دون أن ينظر إليها على أنها مشكلة من قبل السكان المحليين والمجموعات المهنية والجمعوية المستهدفة في الفعل العمومي في هذا المجال (النفايات المنزلية).

2.1 التغيير الإضافي، حالة جماعة تولوز الكبرى في فرنسا

في فرنسا، تؤدي دراسة حالتين إلى استنتاج نموذج تغيير بيئي يبنى على أساس تدريجي إضافي -أي التغيير البيئي الذي يحدث بشكل أقل من منظور جديد "للخطر" كما رأينا في النموذج الأول، يركز هذا النموذج على التوجهات السياسية الجديدة للسياسات العمومية البيئية بدلاً من التغيير البيئي الذي يرتبط بتغيير الهامش في الممارسات المحلية والسياسات العمومية المحلية مع الصراعات المحلية المهمة نسبيا. ينظر الى الخطر في هذا النموذج، إذن، على أنه منفذ للفرص في فرنسا، مما يتيح تحالفا بيئيا بديلا لإضفاء الشرعية

على مكانته في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي المحلي في مواجهة تحالف مهيمن يعبر عن معارضة السياسات المقترحة من قبل التحالف البيئي أو التي تعبر عن قلق أقل بشأن القضايا البيئية.

في حالة الجماعة الحضرية لتولوز الكبرى، يظل التغير البيئي في السياسات العمومية للنفايات المنزلية في نظام تدريجي أو إضافي، بسبب السياسات التي أعدتها جماعة التكتل السابقة لتولوز الكبرى. منذ عام 2008 ووصول اليسار للحكم، تم اتخاذ العديد من الإجراءات لإعادة توجيه السياسات العمومية في تدبير النفايات المنزلية في سياق وطني لمنتدى غرينيل البيئي: حيث تم الاهتمام بشكل أفضل بالمخاطر المتعلقة بالوقاية من النفايات المنزلية في المصدر، والأخذ بعين الاعتبار الفاعلين في الجمعيات البيئية في العمليات المحلية للحكومة، وتطوير وحدات إعادة الاستعمال، والوقاية وتقليل النفايات المنزلية من المصدر في الاقتصاد المحلي.

يكشف مثال تنفيذ برنامج الوقاية المحلية لعام 2011 للمجتمع الحضري في تولوز عن نموذج للتغيير البيئي المتزايد الذي يستمر على الرغم من الإرادة السياسية لتغيير السياسات العمومية والممارسات المحلية وسلوك الأفراد والجماعات المهنية.

على الرغم من الدوافع المحتملة للتغيير في برنامج الوقاية المحلية مع إقامة شراكات مع نوعين من الفاعلين في مجال الوقاية من النفايات المنزلية (ورشة لاغاليري Glanerie وهي منظمة غير ربحية بيئية تعيد بيع المواد المستعملة وترفع الوعي البيئي للتقليص و الوقاية من النفايات...، و Green Büro و هي شركة خاصة للجمع والتثمين والفرز)، الا أن هناك بعض العوائق التي تحول دون التغيير.

بداية، لا تمثل مسألة الوقاية من النفايات المنزلية، حتى لو كانت موضوعًا للاستثمار في الجماعة الحضرية لتولوز الكبرى، أولوية سياسية لجدول الأعمال المؤسسي المحلي على الرغم من وعود الحملة الانتخابية. تؤدي القضايا الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الأخرى (خطة المناخ كذلك) إلى أن هذه القضية ليست موضوع استثمار متقدم من قبل المنتخبين.

ثانياً، تؤدي الحساسيات السياسية المختلفة (الاشتراكيون، والخضر، المنتخبون المنتمون إلى مجالات جمعوية) إلى إهمال القضايا البيئية لأنه لا يتم التوصل فيها إلى توافق في الآراء.

وأخيرا، هناك العديد من المشاكل القانونية المتعلقة بنقل الاختصاصات من البلديات إلى الجماعة الحضرية وتقاسم المسؤوليات بين الجماعات ومجموعات الجماعات كل هذا أدى إلى تباطؤ في تنفيذ برنامج الوقاية المحلية في تولوز الكبرى. يرى البعض، أن الإدماج المعزز للجماعات داخل مجموعات الجماعات يعتبر ضروريًا، وبالنسبة للآخرين، يجب أن تظل بعض المسؤوليات من صلاحيات الجماعات.

إذا كان البرنامج المحلي للوقاية من النفايات المنزلية، مدفوعًا بإرادة سياسية لأخذ القضايا البيئية في الاعتبار بشكل أفضل في جدول الأعمال السياسي المحلي، فهو أيضًا ثمرة الصعوبات السياسية والقانونية والاقتصادية التي واجهها هذا التكوين المحلي الخاص. بالإضافة إلى ذلك، لم يتم تضمين بعض بدائل الطاقة مثل تحويل المواد (الخشب، النفايات القابلة للتخمير) إلى الكتلة الحيوية، الغاز الحيوي والطاقة الحيوية،

في برنامج الوقاية المحلي في تولوز الكبرى، على الرغم من أن التفكير في المسألة تم إطلاقه بواسطة الوكالة البيئية والتحكم في الطاقة لجهة ميدي بيرينيه Ademeوالذي يبدو على أنه طور عقلية المنتخبين حول هذه القضية.

تعتبر الاختصاصات التنفيذية، في سياق برنامج الوقاية المحلي للجماعة الحضرية لتولوز الكبرى، متعددة. مما يعزز عناصر التحليل، هاته، حقيقة أن الوكلاء الإداريون بما في ذلك المسؤول عن الفرز في الجماعة الحضرية لتولوز، ينطلقون من منطق سياسي حزبي للدفاع عن الخيارات التي يتم اتخذها. كما يجبرون على تحرير أنفسهم عن الخطب السياسية لإضفاء الشرعية على مكانهم كموظفين مؤهلين لوظائفهم، إلى جانب المنطق الحزبي، على أساس المنطق القائم على ضبط اختصاصاتهم المحددة والمجال من أجل القيام بمهمتهم.

يتمثل الدور الرئيسي للممثل المفوض للفرز في التكوين وتشجيع الشبكة الكاملة للفاعلين في القطاع العام والخاص، المعنيين بالقضية واختيار الفاعلين المؤهلين في القطاع الخاص للمشاركة وتنفيذ النشاطات المهنية والاجتماعية لملائمة إعادة توجيه منطق التثمين مع منطق الوقاية من النفايات المنزلية في تولوز الكبرى. فيما يتعلق بالفاعلين في القطاع الخاص، يمكننا أن نرى أن الجماعة الحضرية لتولوز الكبرى تمارس سياسة الانفتاح على الفاعلين الجمعويين في القطاع الخاص المنبثق من الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، بدعم عملهم حيث قامت بتعديل بنود الصفقات العمومية المحلية من أجل ربط القضايا البيئية بالقضايا الاجتماعية.

تتيح، اليوم، بنود الصفقات العمومية المحلية، على سبيل المثال، فتح هذه الصفقات أمام الشركات الصغرى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المتخصصة في المجال البيئي، مع سياسة دمج الأشخاص الذين تواجههم صعوبات، كحالة شركة Green Büro. استفادت مجموعات جماعات أخرى مثل سيكوفال من هذا النوع من الأعمال في مجال النفايات المنزلية منذ بداية سنوات 2000، ومع ذلك، نستنتج نظرة نقدية من جانب مختلف الفاعلين في القطاع الخاص للاقتصاد الاجتماعي والتضامني المستثمر في الجماعة الحضرية لتولوز الكبرى.

تعبر دراسة الحالة المحلية التالية على النموذج الإضافي التدريجي للتغير، والذي نلاحظ عبره التغيير التصاعدي من الأسفل على المستويين الوطني والمحلي:

يمكننا أن نجد الخصائص المحلية المختلفة التي تساعدنا على فهم كيفية اعتماد السياسات في مجال التدخل، يعني سياسات تدبير النفايات المنزلية في نفس التكوين الوطني الفرنسي، في الجدول التالي لتولوز الكبرى في قطاع النفايات المنزلية.

يبدو أن هناك أربعة عناصر تميز هذا النموذج الإضافي الذي لوحظ في دراسة الحالة المحلية هاته:

- ✓ تغيير إضافي تقوده نخبة برنامجية محلية، مع مجموعات أكثر انغلاق للسياسيات العمومية.

- ✓ تغيير إضافي يؤثر على هامش النشاطات الاجتماعية والمهنية حول الممارسات القطاعية الاقتصادية المحلية.
- ✓ خلل في النظر في مصالح مختلف أنواع الجمهور تترجمه آليات التواصل أو المعلومات أو تعبئة مختلف الفاعلين المحليين بطريقة جد متباينة وفقا للجمهور المستهدف.
- ✓ نموذج للديمقراطية يتميز بإدماج مصالح القطاع الخاص المعرضة للخطر وفقًا لمنطق صراعي أكثر منه تشاوري/ توافقي.

جدول2 : مستويات الفعل العمومي و نماذج الديمقراطية المعززة في تولوز الكبرى

مستويات الفعل العمومي	أشكال سياسات الحياة	تكوينات الفعل العمومي	أساليب آليات الفعل العمومي	نماذج الديمقراطية المغززة
وطني	-التسييس من "فوق" - النخب البرنامجية. - ترجمة الإضافية مع الاعتماد وفقًا لمختلف لمنطق اقتصادي والاجتماعي متباين على المستوى المحلي.	- الشبكات المغلقة: مجموعات السياسات العمومية. - عملية "البلوكاج" والانغلاق من قبل الفاعلين المؤسسيين والقطاعيين. - الصراعات بين التحالفات المتنافسة.	- عدم التوازن بين السجل الملزم على السكان وسجل الحوافز على الفاعلين القطاعيين. - درجة إلزام منخفضة على السكان و الفاعلين القطاعيين.	- إندماج الفاعلين القطاعيين بعد اتخاذ القرار. - لا توجد تسوية للصراع بين التحالفين - ضد الديمقراطية.
محلي	- التسييس من "فوق" أو "تحت". - النخب البرنامجية. - وجود منتخبين "خضر" في	- المنافسة بين تحالفين الإدماج الأفقي للمطالب الاجتماعية من قبل الجمعيات المتنافسة.	- نظم التشاور مع الصراعات السياسية المرئية.	- تقسيم الفاعلين القطاعيين. - تنظيم الأزمة البيئية بواسطة الصراع المحلي.

	معارضة الفرق البلدية. - وجود جمعيات محلية تقود التغيير.	- التنافس والنزاع بين المستويات المحلية. - التنافس والنزاع بين المنتخبين السياسيين والتحالفين (الاقتصادي/الاجتماعي البيئي)	- تقسيم الفاعلين القطاعيين. - تنظيم الآليات الضريبية القديمة أو المبتكرة الغير معدلة. - إعادة الهيكلة الاقتصادية غير المكتملة لوحدات تثمين النفايات والوحدات الزراعية. - لا توجد آليات رقابة للشراكات بين القطاعين العام والخاص. - آليات التكوين أقل تطوراً وتعميما.	- ضد الديمقراطية

في الختام، نستنتج أن هناك نشاطات متنافسة للتغيير بين المستويين الوطني والمحلي التي يسود فيها المنطق المتعارض، وتكون لها انعكاسات على المجال تتجلى في عملية فرملة وتبطيئ تطبيق هذه السياسات.

3.1 الخطر، أداة لتغيير إضافي تحويلي حالة جماعة سيكوفال الفرنسية

في حالة الجماعة الحضرية سيكوفال في إقليم Haute-Garonne[26]، يمكن أن نلاحظ نموذج التغيير الإضافي التحويلي. ويستند هذا إلى منطق اعتماد المخاطر كمنظور للفعل العمومي التدريجي، مما يؤدي إلى ديناميات

[26] هي جماعة ترابية تقع في جنوب غرب فرنسا، في المنطقة الأوكيتانية. ومدارها الحضري هي مدينة تولوز، وهي أيضًا عاصمة منطقة أوكيتان. ويطلق على سكانها هوت غارون

التحول أكثر أهمية على المدى الطويل عن طريق تجنب المنطق المتعارض الذي يؤدي إلى إبطاء تنفيذ هذه السياسات في التكوينات المحلية التي يتم النظر فيها. يبدو أن هذا النموذج يتميز بأربعة عناصر رئيسية:

- ✓ تغيير بيئي مؤسسي وسياسي معزز بإصلاح محلي منفتح نسبيا.
- ✓ تغيير بيئي يؤثر تدريجياً على الديناميات الاقتصادية والاجتماعية المحلية دون أن يولد صراعات واضحة.
- ✓ آليات التكوين والمعلومات والتشاور، المتنوعة حسب الجمهور المستهدف، تساعد على التعبئة النشيطة لمختلف أنواع السكان المحليين ومختلف المجموعات المهنية.
- ✓ نموذج ديمقراطي محلي قائم على "الإجماع" والتشاور بدلاً من " الصراع" إن النموذج الإضافي التحولي، المصحوب بعمليات تسييس من " فوق" على المستوى المحلي، يتوافق مع دراسة الحالة التالية: مجموعات جماعات سيكوفال، فهي مجال للتجربة المحلية لقطاع النفايات المنزلية.

جدول3: مستويات الفعل العمومي ونماذج الديمقراطية المعززة في سيكوفال

مستويات الفعل العمومي	أشكال سياسات الحياة	تكوينات الفعل العمومي	أساليب آليات الفعل العمومي	نماذج الديمقراطية المعززة
وطني	- عدم التسييس. - النخب البرنامجية.	- شبكات السياسات العمومية المنفتحة - التسوية بين التحالفات المتنافسة.	- الخلل بين سجل الحافز والسجل الإلزام. - درجة منخفضة من الإلزام على السكان والفاعلين القطاعيين.	- اندماج الفاعلين القطاعيين بعد اتخاذ القرار. - التنظيم من خلال فرض نموذج سياسي.
محلي	- التسييس من "فوق" أو "تحت". - توجه إصلاحي. - إعادة هيكلة شبكات السياسات العمومية حول المخاطر كتصور للفعل العمومي.	- تكامل المستويات المحلية: التخطيط الإداري. - التسوية بين التحالفات المتنافسة. - مطالب اجتماعية قليلة	- آليات تكوين وتعليم السكان والفاعلين القطاعيين - آليات الحوافز الضريبية والاقتصادية لتغيير	- آليات التشاور دون تعارض ظاهر. - التنظيم التوافقي عن طريق التسوية من خلال دمج الفاعلين والسكان للمشاركة في آليات الفعل العمومي.

		من أجل إعادة ضبط الآليات.	سلوكيات الفاعلين الاقتصاديين والسكان. - عدم وجود رقابة للسلطات السياسية المحلية على الشراكات بين القطاعين العام والخاص.	- غياب هيكلية جبهة معارضة.

في الختام، يبدو أن الفعاليات الوطنية والمحلية للتغير البيئي تتباعد إلى الحد الذي يتم فيه تعزيز المستوى الوطني لمجموعات السياسات العمومية الأكثر انغلاقا، بينما يعزز المستوى المحلي فعاليات التغيير التي تركز على التوجه الإصلاحي الأكثر انفتاحًا مع آليات الفعل العمومي المكيفة مع مختلف أنواع الجماهير. في دراسة هذه الحالة المحلية على وجه الخصوص يبدو أن النموذجية والتجربة المحلية حول المخاطر تجعل هذه السياسات مقبولة لدى جمهور محلي أوسع.

خاتمة:

إذا كانت عملية البناء التاريخي لمشكلة البيئة في مجال النفايات المنزلية، تتلاءم جيدا مع عملية الحضارة والتحضر[27]، فإنها تأخذ أشكالًا مختلفة وفقًا للبلدان. تميز تدبير النفايات، بثلاث محطات تاريخية قوية،

[27] حدثت حركة التحضر في كل من ألمانيا وإسبانيا وفرنسا بأشكال متباينة. أنشأت البرجوازية الألمانية مفهوم الثقافة في حين أنشأت البرجوازية الفرنسية مفهومًا ذا هدف أكثر عالمية: الحضارة. وبحسب نوربرت إلياس، فإن "المفهوم الفرنسي للحضارة يعكس المصائر الاجتماعية المحددة للبرجوازية الفرنسية، تمامًا كما يعكس مفهوم "الثقافة" البرجوازية الألمانية. مفهوم "الحضارة" يمثل في الأصل، مثل مفهوم "الثقافة"، سلاحًا لمعارضة الطبقات الوسطى، ولا سيما عناصرها الفكرية في نضالهم الاجتماعي الداخلي. مع انضمام البرجوازية إلى سدة السلطة، أصبح السلوك أيضًا تعبيرًا عن المشاعر الوطنية"

بالمعنى الاجتماعي، هي الحركة التي تؤدي إلى بناء "جدار غير مرئي من ردود الفعل العاطفية التي تحتدم بين الأجسام، وتدفعهم بعيدًا وتعزلهم". ينتج عنه شعور بالحرج، من العار الذي يسيطر على الأفراد عند ذكر وظائف معينة أو ببساطة تقارب الأجسام. في مجرد الجمع حضارة الأخلاق، هي ابتداع الشعور بالحرج، كوظيفة اجتماعية تؤسس لردود فعل الاستياء وبالتالي تشكيل البنية الاجتماعية. سيلفي لوبتون تتحدث عن "نمط التنسيق المدمر" ومثال ذلك وصف عملية

حيث تم التعامل فيها مع النفايات على أنها مشكلة صحية عمومية ومشكلة اقتصادية وتقنية ثم مشكلة بيئية .

تم تحديد عملية الحضارة هذه من خلال ثلاث سمات مميزة في البلدان فرنسا وألمانيا حول المخاطر البيئية منذ التسعينيات: التأديب، والتقنية، وفردية السياسات البيئية. ففي مجال سياسات تدبير النفايات المنزلية، برز التواصل البيئي في فرنسا وألمانيا، حيث ساد الخطاب البيئي التقني في فرنسا بينما ساد الخطاب الثنائي القطب والسياسي في ألمانيا. ومن ناحية أخرى اختلفت أشكال سياسات الحياة البيئيةbiopolitiques وفقًا للحقبة التاريخية وفضاءات تحقيقها. تتخذ الحكومة البيئية للسلوك أشكالًا مختلفة وتكون متفردة للسكان المحليين بطريقة غير متجانسة للغاية.

على الرغم من أن المشكلة البيئية العمومية لها مسارات تاريخية مميزة، إلا أن الأعراض تترجم صنفا متباينا للفعل العمومي في التنمية وفقًا لمجموعات الفاعلين والمجالات الترابية الوطنية أو المحلية للتطبيق منذ سنوات 1990. تجري درجة التغير في السياسات البيئية في الدولتين التي تم النظر فيهما: فرنسا وألمانيا، بشكل مختلف. إذا كانت المخاطر مرجعًا نموذجيًا للفعل العمومي في ألمانيا، حيث تم قبول سياسات التنمية المستدامة بإجماع أكثر من فرنسا، فإن المخاطر تمثل نافذة من الفرص السياسية التي تتمتع بشرعية أكبر أو أقل في فرنسا. نلاحظ بداية، أن الصنف العمومي للتنمية المستدامة يخضع لاعتمادات اجتماعية وسياسية متنافسة في كلا البلدين. شكلت الخلافات العلمية شروط النقاش العمومي في التسعينات حول هاته المسألة البيئية. من ناحية أخرى، تزداد حدة الخلافات السياسية حول كيفية إعداد وتنفيذ سياسات التنمية المستدامة في المناطق المحلية، حيث يتم تنظيم النزاعات هيكلياً بين الائتلافات المهيمنة والمليئة بالتحديات. ثم نلاحظ أن تطبيق تدبير المخاطر على المشاكل البيئية يتم بشكل مختلف اعتمادًا على كيفية دمج المخاطر في أنشطة الفعل العمومي الوطني والمحلي. إذا قامت المؤسسات الأوروبية ببناء سرد للسياسات العمومية التي تبرر "المدينة البيئية" من أجل اقتراح أدوات جديدة للفعل العمومي لمواجهة التحديات المعاصرة لمجتمع الخطر، فإن سرد السياسات العمومية يكون أكثر أو أقل شرعية في وعلى المجالات الترابية المحلية في البنيتين الوطنيتين (فرنسا وألمانيا). وإذا كانت ألمانيا قد طورت سياساتها البيئية بشكل معمق أكثر من فرنسا في مجال حماية البيئة في المناطق الجبلية والإجراءات الوقائية في النفايات، فان نجاح هذه السياسات بالقبول الاجتماعي لها يتوقف على وفي المجالات الترابية المحلية. حيث يتم تبني التبرير البيئي لسياسات النفايات المنزلية من منظور توافقي (إجماع) في ألمانيا، بينما في فرنسا

تدبير النفايات في المدن في القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين في فرنسا خصوصا في العاصمة باريس، مع الفئات الاجتماعية الهشة التي كانت تعتمد في عيشها على القمامة. للتوسع أكثر أنظر المراجع التالية:

ELIAS Norbert, La civilisation des mœurs, Pocket Agora, Paris, 1969, p 100.

LUPTON Sylvie, Economie des déchets, une approche institutionnaliste, Edition De Boeck, 2011

تتخذ شكل النزاع والصراع، بسبب مكان ودور جماعات الضغط الاقتصادية وغياب شرعية الخطاب الجمعوي البيئي على المجالات الترابية المحلية.

في الختام ينتقد Jacques Ellul النظام التقني ويقر محدودية تدبير النفايات داخله. ويرجع ذلك في نظره الى الكيفية التي يتم بها تحديد أطر المشاكل العمومية من خلال نموذج النظام التقني الذي يقيدها، بعيدًا عن زيادة إمكانات اختيار وكلاء النظام، بتحديد مساحة للخيارات المحتملة للحكومة في مجال تقني. " من الضروري تبديد الأسطورة القائلة بأن التكنولوجيا تزيد من احتمالات الاختيار: بالطبع، يمكن للإنسان العصري الاختيار من بين مائة نوع من السيارات (ماركات) وألف نوع من الأقمشة ... أي منتجات. من حيث الاستهلاك، ويغطي الاختيار مجموعة واسعة. ولكن على مستوى الدور في الجسم الاجتماعي، وعلى مستوى الوظائف والسلوكيات، هناك انخفاض كبير. الاختيار بين الأشياء التقنية ليس من نفس طبيعة اختيار السلوك البشري. لا توجد فئة نظرية واحدة ل "الاختيار" تعبر عن الحرية. لا تعبر كلمة "اختيار" بمفردها على محتوى أخلاقي، كما أنه لا يمكننا أن نختار بين الأشياء التي تعبر فيها الحرية عن نفسها. ما يقدم إلينا هو اختيار بين مادتين يمكننا أن نأخذ أحدهما ونترك الآخر، ولكن يستحيل أن نقوم باختيار أساسي، على سبيل المثال بين ما يتم إنتاجه وما يتم القضاء عليه من خلال عملية تنمية النظام، بين أحد الاحتمالات وإلغاء الآخر. [...] على مستوى آخر، يمكننا القول إن الخيارات في المجتمع التقني تمارس إلى جانب حقيقة الشخص الذي يختار.

يمكن للمستهلك الاختيار بين كميات من المواد المختلفة للاستهلاك. لكنه لم يختر أبداً الاستثمارات، فهؤلاء هم الذين يفرضون ويقررون الاستهلاك. هكذا، فإن الخيارات المعروضة لا حصر لها (بين الرحلات البرية والبحرية والجوية والاستعراضات والآلات، وما إلى ذلك) تكون دائمًا على مستوى النتائج النهائية للنظام، ولا تكون أبدا في الأصل. ويترتب على ذلك أن اعتماد السلطات العمومية على النظام التقني. من أجل تحديد الوصول إلى إعادة تعريف المشكلة العمومية للتقنيين والفاعلين الاقتصاديين وجماعات الضغط في دائرة مغلقة أكثر من جميع السكان.

وعليه، تساهم السلطات العمومية الفرنسية، من خلال البناء التقني للمشكلة العمومية للنفايات، أيضا في تسليط الضوء على دور الفاعلين الاقتصاديين واللوبيات التقنية المهيمنة في بعض الأحيان على حساب الفاعلين الجمعويين والمواطنين. في مجال النفايات، الإنتاج الأيديولوجي الرمزي متحكم فيه من قبل مجموعة من الفاعلين الاقتصاديين والعلميين والإداريين، التي تبني نموذجا حول نظام مرجعي ليبرالي جديد من أجل تأديب الناس والمساهمة في إعادة بناء النظام الاقتصادي الرأسمالي المهيمن عن طريق تعديل هامشه وفقا للمنطق البيئي.

"على عكس الأسطورة، المنتج الجماعي مناسب بشكل جماعي، تخدم الإيديولوجيات المصالح الخاصة والتي تميل إلى تقديمها كمصالح عالمية، مشتركة بين المجموعة ككل. تساهم الثقافة المهيمنة في التكامل الحقيقي للطبقة المهيمنة (بواسطة تأمين التواصل بين جميع أعضائها وتمييزهم عن الطبقات الأخرى)؛

إلى الاندماج الوهمي للمجتمع ككل، وبالتالي إلى نشر (وعي خاطئ) من الطبقات المهيمنة؛ إلى إضفاء الشرعية على نظام مشكل من إدارات مختلفة (هرمية) وإضفاء الشرعية على هذه الفروقات. ينتج هذا التأثير الأيديولوجي، الثقافة المهيمنة، عن طريق إخفاء وظيفة التقسيم تحت وظيفة الاتصال: الثقافة التي توحد (وسيلة التواصل) هي أيضًا الثقافة التي تفصل (أداة التمييز) وتضفي الشرعية على الفروق من خلال إجبار جميع الثقافات (والمشار اليها كثقافات فرعية) على أن تعرف بنفسها من خلال المسافة التي بينها وبين الثقافة السائدة "[28] وقياسا على ذلك نطرح التساؤل التالي: كيف يمكننا نحن دول البلدان السائرة في طريق النمو باجترار مشاكلنا المزمنة في التدبير، تجاوز طوق النظام التقني للإبداع حل مشاكلنا العمومية (النفايات المنزلية نموذجا)؟

لائحة المراجع المعتمدة:

Claire Danjoie, Gouverner les territoires durables en Europe : une comparaison des politiques infranationales en France, en Allemagne et en Espagne (Ours-Déchets ménagers et assimilés), thèse de doctorat soutenue 2014, DE L'UNIVERSITÉ DE TOULOUSE

BECK Ulrich, Chapitre 7 « Une science au-delà de la vérité et de la rationalité émancipatrice ? Réflexivité et critique de l'évolution scientifico-technique », in La société du risque, Sur la voie d'une autre modernité, Frankfurt-am-Main, Champs Flammarion, 1986,

KELLER Reiner, Müll-Die gesellschaftliche Konstruktion des Wertvollen. Die öffentliche Diskussion über Abfall in Deutschland und in Frankreich., Wiesbaden, Westdeutscher Verlag, 1998

RUMPALA Yannick, Régulations publiques et environnement : questions écologiques, réponses économiques, L'Harmattan, Paris, 2003.

ELLUL Jacques, Le système technicien, Paris, Calmann-Lévy, 1977.

PALIER Bruno, SUREL Yves, Quand les politiques changent, Temporalités et niveaux de l'action publique, Logiques politiques, L'Harmattan, 2010.

DUPUY Claire, POLLARD Julie, « La comparaison de politiques publiques infra-nationales, méthodes et pratiques », in Revue Internationale de Politique Comparée, Vol. 19, n° 2, 2012

[28] ELLUL Jacques, op.cité, p. 330

ELIAS Norbert, La civilisation des mœurs, Pocket Agora, Paris, 1969.

LUPTON Sylvie, Economie des déchets, une approche institutionnaliste, Edition De Boeck, 2011

دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا

د. عبد الرحمن محمد سليمان رشوان
استاذ مساعد بقسم العلوم الإدارية والمالية
الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا- غزة- فلسطين
أ. زينب عبد الحفيظ أحمد قاسم
باحث دكتوراه بقسم المحاسبة والمراجعة
كلية التجارة - جامعة عين شمس- مصر

ملخص:

هدفت الدراسة بشكل رئيس إلى التأصيل العلمي من خلال التعرف على دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وللإجابة على التساؤلات البحثية واختبار فرضيات الدراسة، أعتمد الباحثان على المنهج الوصفي التحليلي في تبيين وتوضيح الجانب النظري من خلال المقالات والدوريات والرسائل العلمية، وتحليل نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات باستخدام البرنامج الاحصائي (SPSS).

كما استخدم الاستبانة كأداة للدراسة وتم تقيمها وتحكيمها من عدد من المتخصصين، ومن ثم وزعت على عينة الدراسة المكونة من المدراء العامين، والمدراء المالين، والمحاسبين العاملين بالشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (83) موظف وموظفة.

كما أثبتت نتائج الدراسة أن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين تقوم باتخاذ بعض الاجراءات المالية والاقتصادية الاحترازية اللازمة للتخفيف من أثار جائحة كورونا، كما تهتم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بقياس أدائها الاقتصادي والاجتماعي والبيئي في ظل جائحة كورونا للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.

كما أوصت الدراسة بضرورة قيام ضرورة قيام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بالعمل بشكل جدي للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها في ظل جائحة كورونا من أجل تعزيز أبعاد التنمية المستدامة في فلسطين.

الكلمات المفتاحية: الشركات الصناعية، بورصة فلسطين، التنمية المستدامة، جائحة كورونا.

Abstract:

The study mainly aimed at scientific rooting by identifying the role of industrial companies listed on the Palestine Exchange in achieving the dimensions of

sustainable development in light of the Corona pandemic, and to answer research questions and test the hypotheses of the study, the two researchers relied on the descriptive analytical approach in showing and clarifying the theoretical side through the articles Periodicals and scientific theses, analysis of the results of the field study and hypothesis testing using the statistical program (SPSS).

The questionnaire was also used as a study tool and it was evaluated and judged by a number of specialists, and then distributed to the study sample consisting of general managers, financial managers, and accountants working in the industrial companies listed on the Palestine Stock Exchange and the number (83) employee and employee.

The results of the study also demonstrated that the industrial companies listed on the Palestine Exchange are taking some precautionary financial and economic measures to mitigate the effects of the Corona pandemic, just as industrial companies listed on the Palestine Exchange are concerned with measuring their economic, social and environmental performance in light of the Corona pandemic to contribute to achieving sustainable development.

The study also recommended that the necessity for industrial companies listed on the Palestine Exchange to work in earnest to overcome the difficulties and challenges they face in light of the Corona pandemic in order to enhance the dimensions of sustainable development in Palestine.

Key words: industrial companies, Palestine Exchange, sustainable development, Corona pandemic.

مقدمة:

التنمية بمختلف مفاهيمها تُشكل أهمية بارزة على الصعيد الدولي، وخاصة في الآونة الأخيرة حيث لوحظ اهتماماً دولياً متزايداً موجهاً نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مساراً أخر مختلف قد يجلب الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. وهدف التنمية

المستدامة هو محاولة ضمان تحقيق العدالة بين الأجيال الحالية والمستقبلية وهي تعتمد على ثلاث ركائز متداخلة يعزز بعضها بعضاً، وهي النمو الاقتصادي، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة.

كما تعبر التنمية المستدامة عن حالة توازن واعادة صياغة للمحددات والأهداف البيئية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية، وهي تجمع ما بين استدامة الموارد الطبيعية والاستدامة التقنية والاقتصادية والاجتماعية، ويأخذ مفهوم التنمية المستدامة أهمية كبيرة في هذه الآونة الأخيرة نظراً لجائحة كورونا وعدم قدرة العديد من دول العالم النامية على تلبية أهداف الاستدامة بمفهومها الشامل. ولا سيما في الدول العربية. (جهاز الاحصاء الفلسطيني، 2014)

وبما يتعلق بالتنمية المستدامة في فلسطين، فقد رأى الكثير من الباحثين والمختصين أن التنمية في فلسطين يجب أن تتواكب جنباً إلى جنب مع قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، بمعنى استحالة تطبيق التنمية في ظل وجود الاحتلال، حيث أن المفهوم التنموي ينبغي أن يقوم على أساس التغيير الشامل في جميع نواحي الحياه السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، وذلك في ظل وجود سيادة للدولة تتحكم في مواردها وقراراتها السياسية والاقتصادية، وعلى الصعيد الآخر هناك من يرى بوجوب التنمية في ظل الاحتلال بهدف الحفاظ على الثوابت والمقدرات السياسية والاقتصادية، حيث أن عملية التنمية في فلسطين واجهت شتى أنواع السلب والتعطيل التي أثرت على جوانبها المختلفة، ويعتبر الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيس في سلب وتعطيل التنمية في فلسطين بهدف خدمة أهدافه السياسية والاقتصادية، وبالتالي فإن التنمية المستدامة في فلسطين لم تشهد تطوراً ملحوظاً بسبب الاحتلال.(بارود، 2005)

إن خطط التنمية المستدامة التي يتوجب على دولة فلسطين وضعها تصطدم على أرض الواقع بالمعيقات السياسية التي يفرضها الاحتلال الاسرائيلي على الفلسطينيين، حيث تتعرض الموارد الطبيعية الفلسطينية إلى إجراءات وممارسات تقوم بها سلطات الاحتلال من طرف واحد محدثة تغييرات جذرية في الاتزانان الطبيعية والاقتصادية والبيئية القائمة، وتعتبر فلسطين الحالة الفريدة في العالم التي تتعرض إلى مخططين متناقضين لاستغلال مواردها. (معهد الأبحاث التطبيقية- (أريج)، 2006)

وفي ظل خطر جائحة كورونا تحول ما يفترض أنّه عقد من العمل الدؤوب من أجل تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة إلى عقد من العمل العاجل من أجل إنقاذ الأرواح وإصلاح سبل العيش، واحتواء التهديدات المتزايدة النابعة من انتشار كورونا الذي أثر بشدة على حياة جميع الناس، من جميع الخلفيات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، وعلى سبل عيشهم. تلك حالة طارئة إقليمية تستدعي استجابة إقليمية طارئة. استجابة لا ترمي إلى إنقاذ البلدان أو الصناعات أو المؤسسات المالية في المنطقة، بل إلى إنقاذ آلاف الأرواح. وأي مبادرة إنقاذيه للقضاء على هذه الجائحة يجب أن تتمحور حول رفاه الناس وتضامن أركان المجتمع، وأن يتم التركيز على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، لتخفيف الآثار السلبية للجائحة حتى لا تؤثر على الأجيال القادمة.

مشكلة الدراسة:

فرضت جائحة كورونا ضغوطاً واسعة على الصعيد العالمي وقلصت فرص التنمية المستدامة على المدى القريب، وقد تقوض التداعيات المصاحبة للجائحة فرص تحقيق أهداف خطط التنمية المستدامة العالمية، مع تفاقم حجم الخسائر التي أصابت كل اقتصادات العالم.

كما تسببت الجائحة في تعطيل سبل التقدم في تحقيق أهداف وأبعاد التنمية المستدامة التي تغطي مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، تغير المناخ، المساواة بين الجنسين، المياه، الصرف الصحي، الطاقة، البيئة، العدالة الاجتماعية)، وبناءً على ذلك يمكن صياغة تساؤلات الدراسة كما يلي:

1- ما دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا؟

2- ما دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا؟

3- ما دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا؟

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة أساساً للتأصيل العلمي من خلال دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وفي سبيل تحقيق هذا الهدف الرئيس لابد من تحقيق أهداف فرعية وهي:

1- التعرف على دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

2- التعرف على دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

3- التعرف على دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في التأكيد علي أهمية التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة (الاجتماعية والاقتصادية والبيئية) في دولة فلسطين وتحديداً في قطاع الصناعة مع ظهور جائحة كورونا، حيث سوف يقوم البحث بعرض أثر هذه الجائحة على التنمية المستدامة وكيفية الاستفادة منها، وكيف أضرت جائحة كورونا بتحقيق أبعاد التنمية المستدامة.

فرضيات الدراسة:

ومن الفرضية الرئيسة تتفرع الفرضيات الدراسة التالية:

1- يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

2- يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

3- يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

متغيرات الدراسة:

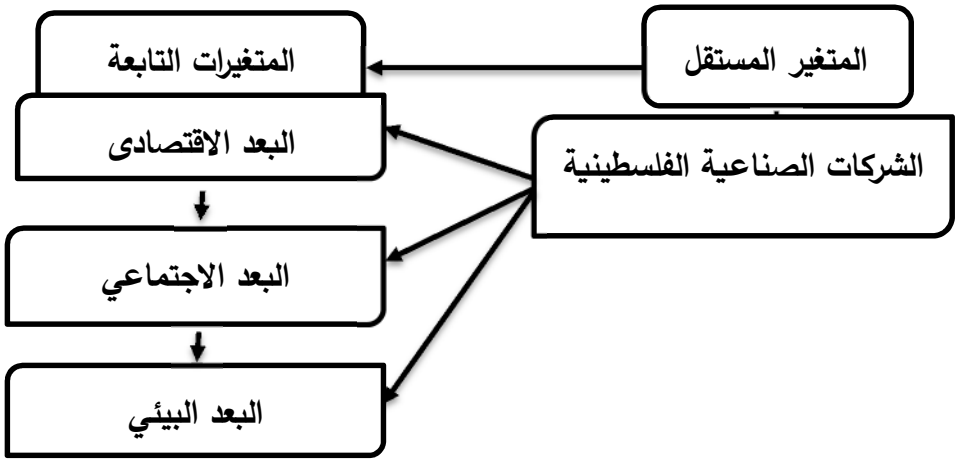

حدود الدراسة:

تمثلت حدود الدراسة فيما يلي:

1. **الحدود المكانية:** سيطبق هذا البحث على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين.
2. **الحدود الزمانية:** سيتم إعداد هذا البحث في العام 2020.
3. **الحدود البشرية:** المدراء العامين – المدراء المالين- المحاسبين.
4. **الحدود الموضوعية:** دراسة دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

الإطار النظري للدراسة:

1- **التنمية المستدامة :**

كان العالم يركز بشدة على زيادة المشاكل البيئية والقضايا الاجتماعية التي يعتقد الكثيرون أنها نشأت عن السياسات الاقتصادية المثيرة للجدل والتجارة العالمية. لقد كانت الاستدامة مصطلحًا ومفهومًا مستخدمًا لتحقيق التوازن وخلق المسؤولية عن النشاط الاقتصادي والتنمية. جاء التعريف الحالي من مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية لعام 2005، حيث تم تحديد ثلاث ركائز للتنمية المستدامة. وقد

عملت الأهداف الثلاثة - التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. مع تقدم النقاش حول الاستدامة والوعي ، وضعت الأمم المتحدة ، في عام 2015 ، 17 هدفًا من أهداف التنمية المستدامة التي تهدف إلى ضمان عدم تخلف أحد عن نجاح مجتمعنا. وتشمل هذه: 1. لا فقر، 2. القضاء على الجوع ؛ 3. الصحة والعافية الجيدة ؛ 4. التعليم الجيد، 5 - المساواة بين الجنسين؛ 6. المياه النظيفة والصرف الصحي، 7. طاقة قابلة للترتيب ونظيفة، 8. الأعمال اللائقة والنمو الاقتصادي، 9. الصناعة والابتكار والبنية التحتية، 10. الحد من عدم المساواة. 11. المدن والمجتمعات المستدامة، 12 - الاستهلاك والإنتاج المسؤولان ؛ 13. العمل المناخي؛ 14. الحياة تحت الماء، 15. الحياة على الأرض ؛ 16. السلام والعدالة والمؤسسات القوية، 17. الشراكات من أجل الأهداف [3،4]، حيث أن تأثير COVID-19 لم يؤثر فقط على الصحة البدنية لمئات الآلاف من الناس مع انتشاره، بل أدى إلى انخفاض في الاقتصاد العالمي ليسجل أدنى مستوياته، وزادت القضايا الاجتماعية مثل العنف المنزلي، وأصبحت البيئة مهددة بسبب انخفاض جهود الحفاظ من قبل المهتمين بالبيئة الذين يقومون بالحجر الصحي للوقاية من COVID-19 (Marko Hakovirta , Navodya Denuwara, 2020, p4)

ويظهر من خلال ما سبق أن تعريف التنمية المستدامة هي مراعاة تحقيق الاستدامة بمعناها الأوسع تضمين معايير طويلة الأجل: وبناء القدرة على مجابهة الصدمات على المدى الطويل والقدرة على التكيُّف، والأثر الواقع على رأس المال المادي والطبيعي والبشري، وغير ذلك.

2- التنمية المستدامة و أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والبيئية

إن من بين أبعاد التنمية المستدامة الاجتماعي والبيئي والاقتصادي: يبرز البعد الاجتماعي خاصة كبعد جديد لقياس مستوى التنمية، من خلال التركيز على زيادة كميّة الإنتاج، عبر ضمان زيادة الطاقات من جيل إلى آخر، والأهم تحقيق حاجات الإنسان الأوليّة. أما البعد البيئي فيتمّثل في أن استمرار سلوك الإنسان سيؤدّي إلى تغييرات تنعكس على الجنس البشري وتهدّد استمراريته. وعليه، فإنه لا يمكن الاستمرار في اعتبار البيئة كتابع للاقتصاد، كما يفعل معظم علماء الاقتصاد، بل ينبغي اعتبار النظام البيئي النظام الأعلى والاقتصاد النظام التابع له. أما البعد الاقتصادي، فهو الجزء المفصلي في نطاق ما يتضمّن من إعادة تنظيم للحياة اليوميّة وإعادة هيكلة الاقتصاد على كل المستويات وفي كل القطاعات، أي في كل دوائر الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. والمحور الأساسي هو رفض آليات السوق في تحديد الأسعار والانطلاق من الأسعار الحقيقيّة، فعلى الإنتاج استعمال المواد القابلة لإعادة التكوّن، وعلى التوزيع أن لا يثقل كاهل النظم الإيكولوجيّة، وعلى الاستهلاك أن لا يبقى كعمليّة تدمير للمنتوجات، فلا شيء يزول ولا شيء يضيع، كل شيء يصبح مصدر ثروة".(ريمون، 2006، ص4)، والشكل التالي يبين أبعاد التنمية المستدامة:

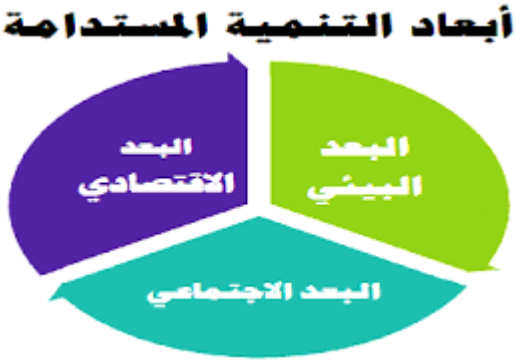

الشكل رقم (1): أبعاد التنمية المستدامة

أ- التنمية المستدامة والبعد الاجتماعي

مع استمرار قوى العولمة الفائقة السرعة في نقل البضائع والمعلومات والنقود عبر الحدود بسرعة متزايدة يوماً بعد يوم، واستمرارها أيضاً في تحقيق فوائد لا تبرح تتعاظم لمن هم داخل دائرتها، هناك إدراك متزايد أن قطار الرخاء هذا يفوت معظم سكان العالم. والواقع أن معظم فوائد العولمة لا تصل إلى أكثر من نصف سكان العالم، أي 3 مليارات شخص يعيشون على أقل من دولارين في اليوم. ولا يزال هناك ما يربو على مليار شخص يعيشون في حالة من الفقر المدقع، وملايين الأشخاص الذين يعيشون بلا عمل، وعدد متزايد من المجتمعات تتصدّع تحت وطأة ضغوط عنصرية أو عرقية أو اجتماعية. وقد اتسعت الفجوة بين أغنياء العالم وفقراءه في الوقت الذي هدّدت الأزمات المالية في آسيا والمحيط الهادئ بطمس ما تحقّق طوال سنوات من النمو والتحسن.(Qu'est-ce que, 2002, p54)

هناك العديد من التحديات التي تواجه المدن. من بين التحديات الرئيسية الازدحام وقلة الأموال لتوفير الخدمات الأساسية ونقص المساكن وتدهور البنية التحتية وارتفاع تلوث الهواء. هناك أيضاً مسألة خلق فرص العمل والنهج الصحيح لفتح المساحات. في العديد من الأماكن، هناك أزمة موارد. يوجد أيضاً تحدٍ ضخم لإدارة النفايات داخل المدن (Gulseven, et al., 2019). كما أن عدم وجود إدارة مناسبة للنفايات من بين القضايا بالإضافة إلى ارتفاع البطالة والفقر. نحن بحاجة إلى إجراءات مستدامة مثل نماذج الاقتصاد الدائري لاستخدام المادة قبل أن تصبح نفايات. حيث ظهور جائحة كورونا أظهرت العديد من نقاط الضعف والقصور في البنية الحضرية. يستعيد مخططو المدن والهيئات البلدية عودة إلى مناطق وجوانب مختلفة من المدينة والمجتمعات، كما أن أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمدن تحتاج إلى نظرة جديدة. نحن بحاجة إلى وضع سياسات للتنمية المستدامة للمدن والمجتمعات في ظل الآزمات وبين بينها أزمة جائحة كورونا.(**Osman, Majid,** 2020,p8)

ب- التنمية المستدامة والبعد الاقتصادي

قبل الدخول في مفاهيم التنمية الاقتصادية، لا بد من توضيح بعض التعابير. إن النمو يحدث تلقائياً، بينما تحدث التنمية بفعل قوى وإجراءات تهدف إلى التغيير، ويتفق أغلبية الاقتصاديين على أن النمو هو زيادة في السكان أو في الثروات المتاحة أو في أي مؤشر آخر وعلى نحو طبيعي ومن دون فعل أو تأثيرات مسبقة. بينما تشمل التنمية لدى جميع الاقتصاديين النمو وتتضمنه وتمس الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات والعادات. وبالتالي، فإن كلاً من التنمية والنمو الاقتصادي يتضمن الزيادة في الناتج القومي أو زيادة العناصر المستخدمة وزيادة كفاءتها الإنتاجية. فالتنمية تتضمن، بالإضافة إلى زيادة الناتج وزيادة عناصر الإنتاج وكفاءة هذه العناصر، إجراء تغييرات جذرية في تنظيمات الإنتاج وفنونه، وغالباً ما يكون أيضاً في هيكل الناتج وفي توزيع عناصر الإنتاج بين قطاعات الاقتصاد المختلفة. وعلى هذا الأساس، فإن الدول المتخلفة تكون بحاجة إلى تنمية وليس إلى نمو فقط، لأنها ليست بحاجة إلى زيادة في إنتاجها وزيادة في كمية الإنتاجية المستخدمة وكفاءتها فحسب، وإنما أيضاً إلى تغيير جذري في بنية هياكلها الاقتصادية القديم. (محمد، 1999، ص117).

أثرت جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي، وأثرت على تدفقات البضائع، والخدمات، والاشخاص، ورأس المال المالي، والاستثمار الأجنبي المباشر، والمصرفية الدولية، ومعدل التحويل، كما أثرت الجائحة على التنمية الاقتصادية المستدامة(Richard and Beatrice, 2020, p3)

ج- التنمية المستدامة والبعد البيئي

يكتسب موضوع التنمية، بمختلف مفاهيمه، أهمية بالغة على المستوى العالمي. وقد لوحظ في الفترة الأخيرة، اهتمام دولي متزايد نحو الحاجة إلى التنمية المستدامة للوصول إلى مستقبل مستدام، وذلك بعد أن كان العالم يتجه نحو مجموعة من الكوارث البشرية والبيئية المحتملة. فالاحتباس الحراري، والتدهور البيئي، وتزايد النمو السكاني والفقر، وفقدان التنوع البيولوجي، واتساع نطاق التصحّر، وما إلى ذلك من المشكلات البيئية، لا تنفصل عن مشكلات الرفاه البشري ولا عن عملية التنمية المستدامة بصورة عامة، إذ إن الكثير من الأشكال الحالية للتنمية ينحصر في الموارد البيئية التي يعتمد عليها العالم. فالارتباط الوثيق بين البيئة والتنمية أدى إلى ظهور مفهوم التنمية المستدامة. (شرف، 2005)

إن الوضع الذي نعيشه حالياً نتيجة لجائحة كورونا له العديد من أوجه الشبه مع التهديد الذي يشكله تغير المناخ، حيث تشكل أزمة المناخ خطراً على حياة الإنسان مما يتطلب منا تقييد حريتنا الفردية من أجل الصالح العام العالمي، كما يبين الوضع الحالي أن التغيير السلوكي صعب في ظل هذه الظروف على الرغم من الدعوات المتعددة في أوساط المجتمعات، فإن معظم الناس لم يلزموا بهذه الدعوات إلا في الأسابيع الأخيرة، حيث تم فرض ذلك عن طريق الحجر الصحي وإغلاق المعامل وتوقف الحركة، وخلافا لجميع توصيات الخبراء كانت تغييرات نمط الحياة التي قام بها الأفراد في السنوات الأخيرة لمعالجة تغير المناخ بطيئة من أجل تجنب أزمة المناخ بشكل فعال. لقد تم تحديد فرق رئيسي بين التهديد الذي تشكلها جائحة كورونا والتهديد الذي تشكله أزمة المناخ في بعدين: المسافة الشخصية والزمنية. حيث أنه كلما

ظهر التهديد بعيداً قل استعدادنا لاتخاذ إجراء، وجائحة كورونا هو في الوقت الحاضر قريب لأذهان الناس وبالتالي فإن المسافة الزمنية قصيرة، ومن جهة أخرى تختلف المسافة الشخصية، بحيث يتأثر بعض الأشخاص بشكل مباشر، في حين أن البعض الآخر لم يعرف سوى مدى انتشار الجائحة من خلال وسائل الإعلام وعلى النقيض من ذلك، لا يزال من الصعب رؤية عواقب أزمة المناخ حتى الآن بالنسبة للعديد من الناس. لقد تكشفت على مدى فترة زمنية أطول ولم يكن لها حتى الآن سوى تأثير ضئيل على الحياة اليومية لمعظم سكان العالم. ونتيجة لذلك، لا يزال الكثير من الناس يرون أن التهديد الذي يشكله تغير المناخ يكمن في المستقبل ولديهم استعداد ضئيل لإجراء تغييرات فورية على سلوكهم. (Hanna, Sascha, 2020, p3)

وهنا يطرح التساؤل التالي: هل يشير اندلاع COVID-19 إلى بداية التحول في الاستهلاك المستند للقلق؟. الفقر يؤدي إلى أنواع معينة من الإجهاد البيئي، والسبب الرئيسي لاستمرار تدهور البيئة العالمية هو نمط الاستهلاك والإنتاج غير المستدام، لا سيما في البلدان الصناعية، وهو أمر يبعث على القلق الشديد، ويؤدي إلى تفاقم الفقر والاختلالات وخلال العقود التالية، طورت العديد من الحكومات والمنظمات المتعددة الأطراف والجمعيات العلمية وغيرها خططًا تفصيلية بعناية تحدد كيفية تسهيل أشكال الاستهلاك الأقل استهلاكاً للموارد وضمان الازدهار دون تجاوز حدود معينة. على الرغم من أن الظروف الحالية تفرض تحديات فريدة على التنبؤ بالمستقبل، فمن الجدير بالملاحظة أن السلطات الطبية تجري الآن مقارنات مع الإنفلونزا الإسبانية في عامي 1918 و 1919 التي أسفرت دوليًا عن وفاة 50 مليون شخص. في حين أنه من السابق لأوانه للغاية الإشارة إلى أن حالة الطوارئ الصحية العامة الحالية ستصل إلى هذا المستوى المثير للقلق، فإن الأنظمة السياسية في عدد من أشد البلدان تأثراً تتعرض لضغوط شديدة بسبب زيادة القلق بشأن جائحة كورونا. فيما يتعلق بسلاسل التوريد، فإن بعضاً على الأقل من تدابير لسد الفجوة التي يتم تنفيذها لاستكمال الأسابيع أو الأشهر القليلة المقبلة سيتم تقييدها على المدى الطويل. يقوم المستهلكون بتخزين المواد الغذائية غير القابلة للتلف وغيرها من الإمدادات والسلطات العامة لم تتنصل من الحاجة في نهاية المطاف إلى التقنين وضوابط الاستهلاك الأخرى. والنتيجة العملية هي أننا مسؤولون عن رؤية أنشطة وجهاً لوجه عادةً تنتقل إلى المنصات الافتراضية. حيث يصبح المستخدمون أكثر تأقلمًا مع الواجهات عبر الإنترنت لإجراء الأعمال التجارية وتقديم البرامج التعليمية والانخراط في مجموعة واسعة من الشبكات الاجتماعية أنشطة. تشير التجربة في الصين حتى الآن إلى أن فترات طويلة من الحجر الصحي تخلق أشكالًا جديدة لطلب المستهلكين حيث يتعامل الناس مع متطلبات العزلة. وكلما ثبت أن التهديد بالعدوى أطول، كلما ازدادت قوة مقاومة هذه الاستجابات ومقاومتها للانعكاس. كما هو الحال في كثير من الأحيان في أعقاب الكوارث والأزمات، سوف ننسى بسرعة "كيف كانت الأشياء." ومع ذلك، حالما تسمح الظروف، هناك سوف تكون جهود ترويجية قوية تشجعنا على العودة إلى الشكل الطبيعي.

فإن جائحة COVID-19 تمثل فرصة للحد من انتشار أنماط الحياة على المدى الطويل بناءً على كميات كبيرة من الطاقة وإنتاجية المواد. وفي الوقت نفسه، وضرورات الابتعاد الاجتماعي لتقليل خطر انتقال المجتمع ستعزز للأسف الالتزامات تجاه أنماط الاستهلاك الفردية بدلاً من العامة والمشتركة. على الرغم مما يبدو أنه حالة طوارئ صحية عامة مزرية على نحو متزايد، يجب على واضعي السياسات العمل على ضمان أن يساهم تفشي جائحة كورونا في الانتقال للاستهلاك المستدام. قد تكون هذه طريقة للتعويض عن بعض المعاناة والتشويش المؤسف الذي سببته هذه الجائحة. (Maurie J., Cohen, 2020)

2- مدى تأثير COVID-19 على أبعاد التنمية المستدامة

إن المجتمع الدولي بحاجة إلى إعادة النظر في أهداف التمويل لخطة التنمية العالمية لعام 2030 من أجل الاستجابة للتحدي الاقتصادي لوباء فيروس كورونا وأن هناك قفزة كبيرة في المبالغ المطلوبة الآن لتمويل التنمية بسبب الجائحة. وتغطي أهداف التنمية المستدامة العالمية مجموعة واسعة من قضايا التنمية الاجتماعية والاقتصادية (الفقر، الجوع، الصحة، التعليم، تغير المناخ، المساواة بين الجنسين، المياه، الصرف الصحي، الطاقة، البيئة، العدالة الاجتماعية) ، بعد تفشي جائحة كورونا مهما كانت الأرقام التي كانت لدينا من قبل، فنحن بحاجة إلى إعادة تصميمها، لأن الحسابات قد تغيرت بالكامل ومقدار التمويل المطلوب الآن من مصادر عامة أرتفع بنحو كبير(إبراهيم، 2020) ، مع استمرار تفشي جائحة كورونا (COVID-19)، تركّز الحكومات وأجهزة خدمات الطوارئ على الاحتياجات العاجلة، وهي تعزيز قدرات المستشفيات، والتصدي للجوع، وحماية الشركات والأُسر من مخاطر الإخلاء والإفلاس. وتُوجَّه غالبية الأموال، التي تتدفق حتى الآن من البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي أو بنوك التنمية الإقليمية الأخرى أو البنوك المركزية، لتمويل تجهيز المستشفيات بمعدات الوقاية، أو مساعدة المؤسسات المالية على الاستقرار، أو تمويل الشركات لتوفِّر السلع والخدمات للعمال الأساسيين، أو تقديم دعم نقدي مباشر للأسر المعيشية وستؤثر الخيارات التي تتخذها الحكومات لإعادة دفع عجلة الاقتصاد، بما في ذلك المنافع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية المشتركة التي تسعى إلى تحقيقها من خلال الاستثمارات التحفيزية، تأثيراً ملحوظاً على مدى قدرة هذه البلدان على إعادة البناء بشكل أقوى وأفضل.(إبراهيم، 2020)

كما تسببت جائحة COVID-19 في حدوث أزمة اقتصادية ومالية عالمية، لقد بحث المستثمرون عن استثمارات الملاذ الآمن، مثل أمان الخزانة الأمريكية القياسي لمدة 10 سنوات، والذي شهد انخفاضاً تاريخياً في العائد إلى أقل من 1٪ في 3 مارس 2020. وانخفاضاً في الاحتياطي الفيدرالي لأسعار الفائدة لدعم النشاط الاقتصادي، في حين شارك بنك اليابان في شراء الأصول لتوفير سيولة قصيرة الأجل للبنوك اليابانية؛ وأشارت الحكومة اليابانية إلى أنها ستساعد العمال أيضًا في دعم الأجور. كما قام بنك كندا بخفض سعر الفائدة. كما أعلن صندوق النقد الدولي (IMF) أنه سيوفر حوالي 50 مليار دولار أمريكي من خلال تسهيلات تمويل الطوارئ للبلدان منخفضة الدخل والأسواق الناشئة والأموال المتاحة من خلال صندوق الاحتواء والإغاثة من الكوارث يعكس عدم تيقن المستثمرين، كما فقد مؤشر (داو جونز) الصناعي

(DJIA) حوالي ثلث قيمته بين 14 فبراير 2020 و 23 مارس 2020، ومن المتوقع أن الكونجرس الأمريكي سيعتمد إنفاق 2.0 تريليون دولار، حيث أرتفع مؤشر DJIA بزيادة أكثر من 11٪ في 24 مارس 2020. بينما أرتفع مؤشر داو جونز الصناعي بنسبة 18٪ في 23 مارس إلى 15 أبريل.

كما لأثار انخفاض أسعار الأسهم مخاوف من أن المستثمرين الأجانب قد يحاولون استغلال الوضع من خلال زيادة مشترياتهم من الشركات في قطاعات تعتبر مهمة للأمن القومي. حيث قامت (أورسولا فون دير) المفوضة السابقة في المفوضية الأوروبية حثت أعضاء الاتحاد الأوروبي على فحص الاستثمارات الأجنبية بشكل أفضل، خاصة في مجالات مثل الصحة، والبحوث الطبية، والبنية التحتية الحيوية

على غرار الأزمة المالية العالمية 2008-2009، نفذت البنوك المركزية سلسلة من العمليات النقدية لتوفير السيولة لاقتصاداتها. ومع ذلك، لم ينظر إلى هذه الإجراءات في البداية بشكل إيجابي بالكامل من قبل جميع المشاركين في السوق المالية الذين شككوا في استخدام أدوات السياسة من قبل البنوك المركزية التي تشبه تلك المستخدمة خلال الأزمة المالية 2008-2009، على الرغم من حقيقة أن الأزمة الحالية والسابقة تختلف اختلافًا جوهريًا في الأصل. خلال الأزمة المالية السابقة، تدخلت البنوك المركزية لاستئناف الائتمان والإنفاق من قبل البنوك التي شاركت في الأصول الخطرة. في البيئة الحالية، تحاول البنوك المركزية معالجة تقلبات السوق المالية ومنع إفلاس الشركات على نطاق واسع الذي يعكس عدم اليقين الاقتصادي الأساسي الناجم عن الوباء.(James, Andres, 2020, p 30)

الدراسة الميدانية وتحليل النتائج:

يستعرض الباحثان منهج الدراسة ومصادر جمع البيانات وكذلك خصائص مجتمع وعينة الدراسة وأهم نتائج التحليل الاحصائي التي تم الحصول عليها بعد تحليل البيانات التي شملتها الاستبانة.

- **منهج الدراسة وجمع البيانات:** استخدام الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، وقد تم جمع البيانات من المصادر الثانوية والمتمثلة بالكتب والمجلات والدوريات والأبحاث العلمية ذات العلاقة بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى مصادر البيانات الأولية والمتمثلة بأداة الدراسة (الاستبانة) والتي تم تصميمها للتعرف على أراء عينة الدراسة فيما يخص دور الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق أبعاد التنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا، وتكونت الاستبانة من قسمين رئيسين يشمل القسم الأول منها على البيانات الديموغرافية والمتمثلة في (المؤهل العلمي، الوظيفة، سنوات الخبرة)، أما القسم الثاني فتناول محاور الدراسة المعدة لاختبار فرضيات الدراسة.

مجتمع الدراسة وعينتها: تم إجراء مسح شامل لكافة المدراء العامين، المدراء المالين، رؤساء الأقسام المالية، المحاسبين العاملين في الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين والبالغ عددهم (95) موظف، ولقد تم استرداد (83) استبانة، وبعد ذلك تم استبعاد (12) استبانات لعدم اكتمال اجابات بعضها ليصبح العدد القابل للتحليل باستخدام برنامج الحزم الاحصائية (SPSS) هو(83) استبانة بنسبة استجابة (87%)، والجدول رقم (1) يوضح عدد وخصائص عينة الدراسة:

الجدول (1)

الخصائص الوظيفية والشخصية لعينة الدراسة

البيـــــان		التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	بكالوريوس	64	77.1
	ماجستير	16	19.3
	دكتوراه	3	3.6
الوظيفة	مدير عام	10	12.0
	مدير مالي	15	18.1
	رئيس قسم مالي	18	21.7
	محاسب	40	48.2
سنوات الخبرة	أقل من 5 أعوام	11	13.3
	من 5 أعوام إلى أقل من 10 أعوام	19	22.9
	من 10 أعوام إلى أقل من 15 عام	23	27.7
	15 عام فاكثر	30	36.1
	الاجمالي	**83**	**100.0**

المصدر: إعداد الباحثان، 2020م بالاعتماد علي بيانات الاستبانة

يتضح من الجدول (1) ما يلي:

- إن نسبة (77.1%) من عينة الدراسة من حملة البكالوريوس، في حين بلغت نسبة من يحملون الماجستير من عينة الدراسة (19.3%) ، في حين بلغت نسبة من يحملون درجة الدكتورة (3.6%)، وبالتالي فإن عينة الدارسة التي أجابت على الاستبانة هم ذوي الاختصاص وأصحاب المؤهلات العلمية المختلفة التي استهدفتها الدراسة.
- إن نسبة (12.0%) من عينة الدراسة يعملون في وظيفة مدير عام، في حين بلغت نسبة من يعملون في وظيفة مدير مالي من عينة الدراسة (18.1)، في حين بلغت نسبة من يعملون في وظيفة مدير قسم مالي (21.7%)، بينما بلغت نسبة من يعملون في وظيفة محاسب (48.2%)، وبالتالي فإن عينة الدارسة التي أجابت على الاستبانة هم ذوي الاختصاص والوظائف المختلفة التي استهدفتها الدراسة.
- إن نسبة (13.3%) من أفراد عينة الدارسة تقل سنوات خدمتهم في العمل عن (5) أعوام، في حين بلغت نسبة الذين تتراوح سنوات خدمتهم من (5) أعوام إلى أقل من (10) أعوام بنسبة (22.9%)، فيما بلغت نسبة

الذين سنوات خدمتهم بين (10) أعوام وأقل من(15) عام (27.7%)، في حين بلغت نسبة من سنوات خدمتهم أكبر من (15) عام (36.1%)، مما يعكس بأن عينة الدراسة من أصحاب التجربة في العمل.

- **صدق أداة الدراسة وثباتها:** تم التحقق من صدق أداة الدراسة وثباتها عبر الصدق الظاهري (صدق أراء المحكمين) حيث تم عرض الاستبانة على مجموعة من المحكمين للتحقق من صلاحيتها وأنها تقيس ما صممت لأجله، وبعد ذلك تم قياس صدق وثبات الاستبانة وكذلك مدى الاتساق الداخلي لفقراتها وفق ما يلي:

- **الصدق البنائي:** تحقق الباحثان من مدى الصدق البنائي للاستبانة من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل محور من محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحاور مجتمعة، ويوضح جدول (2) أن قيمة الصدق البنائي لجميع فقرات الاستبانة مجتمعة بلغت (0.974) مما يدل على أن الاستبانة بفقراتها تتمتع بمعامل ثبات عالي، كما أن محاور الدراسة كافة تتمتع بمعامل ارتباط قوي حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون بين المحاور ما مقدراه (0.89) عند قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من (0.05) حيث كانت قيمة Sig هي (0.000) بذلك تعتبر الاستبانة صادقة لما وضعت لقياسه.
- **ثبات الاستبانة:** يقصد بثبات الاستبانة مدى درجة اتساقها وانسجامها واستمراريتها عند تكرار استخدامها في أوقات مختلفة، وقد تحقق الباحثان من ثبات استبانة الدراسة من خلال احتساب معامل الثبات المسمى معامل ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha)، كما هو موضح في جدول (2) والذي بلغ لجميع فقرات الاستبانة مجتمعة (0.876)، كما أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة لكل محور من محاور الاستبانة حيث تتراوح بين (0.865 - 0.890) وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال احصائياً.

الجدول (2)

معاملات صدق المقياس بين فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية.

المحاور	عدد الفقرات	معامل الثبات	معامل الصدق البنائي	معامل الارتباط	مستوى المعنوية
يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.	7	0.865	0.930	0.885	0.000
يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.	8	0.890	0.952	0.889	0.000

يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.	6	0.874	0.947	0.887	0.000
الدرجة الكلية لجميع المحاور	**21**	**0.876**	**0.943**	-	0.000

المصدر: إعداد الباحثان، 2020م بالاعتماد علي بيانات الاستبانة

اختبار الفرضيات: لاختبار فرضيات الدراسة تم حساب المتوسط الحسابي والانحراف المعياري المتوسط الحسابي النسبي، وكذلك استخدام قيمة اختبار اختبار(T) لعينة واحدة (One Sample T test) لتحليل فقرات الاستبانة واختبار الفرضيات. وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي وقد تم ترميز هذا المقياس كما يلي:

جدول (3)

درجات مقياس ليكرت الخماسي

درجة الموافقة					
الاستجابة	**كبيرة جداً**	**كبيرة**	**متوسطة**	**قليلة**	**قليلة جداً**
الدرجة	5	4	3	2	1
درجة الموافقة	مرتفعة جداً	مرتفعة	متوسطة	منخفضة	منخفضة جداً
الوسط الحسابي	5 - 4.20	4.19 – 3.40	3.39 – 2.60	2.59 – 1.8	1.79 -1
الوزن النسبي	أكبر من 84%	68% - 83.9%	52% - 67.9%	36% - 51.9%	أقل من 36%

المصدر: لي كرت، 1932م.

وبالنظر إلى الجدول أعلاه نجد أنه كلما اقتربنا من الدرجة (5) ازدادت شدة الموافقة على العبارة في حين تزداد شدة المعارضة كلما اقتربنا من الدرجة (1)، أما إذا اقتربنا من الدرجة (3) فإن ذلك يكون في الاتجاه المتردد، وفي ضوء ذلك كانت نتائج اختبار فرضيات الدراسة وتحليل محاورها وفق ما يلي:

أولاً: التحليل الإحصائي للفرضية الأولى: والتي تنص على: "يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، حيث كانت نتائج التحليل كما في الجدول (4):

جدول (4)

نتائج المعالجات الإحصائية لفقرات المحور الأول

"البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة"

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2020.

من الجدول (4) يستخلص الباحثان ما يلي:

1. المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول أكبر من قيمة المتوسط الحيادي الثابت والذي تمثل بالرقم (3) بين القبول وعدم القبول، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور بين (3.73-3.00).
2. الفقرة (5) حصلت على المرتبة الأولى والتي تنص على: "تقوم الشركة بدراسة الاثار الاقتصادية والمالية المحتملة لجائحة كورونا على واقعها وتقاريرها المالية" بمتوسط حسابي بلغ (3.73) وبوزن نسبي (74.42%)، وقيمة (t) بلغت (5.60) عند قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من (0.05) حيث كانت قيمة Sig هي (0.000).
3. المرتبة الأخيرة جاءت للفقرة (7) والتي تنص على: "تضع الشركة خطط وإجراءات للتغلب على الانخفاض الكبير في الإنتاج والايرادات إذا استمر في التعطيل في ظل جائحة كورونا" بمتوسط حسابي بقيمة (3.00) وبوزن نسبي (60.61%)، وقيمة (t) بلغت (0.59) عند قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من (0.05) حيث كانت قيمة Sig هي (0.000).

مما سبق أعلاه يتضح بأن كافة إجابات عينة الدراسة أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على فقرات المحور الأول، وبالتالي قبول الفرضية الأولى التي تنص على: "يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، ويظهر ذلك من خلال المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الأول حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (3.45 الدرجة الكلية من 5)، وبوزن نسبي (68.12 %)، وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وبانحراف معياري (0.70) وأن قيمة اختبار (T) تساوي (5.13)، وكانت قيمة مستوى المعنوية Sig وهي أقل من (0.05)، حيث كانت قيمة Sig هي (0.000)، ويعزو الباحثان ذلك بأن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين لها دور في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

ثانياً: التحليل الإحصائي للفرضية الثانية: والتي تنص على: "يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، حيث كانت نتائج التحليل كما في الجدول (5):

جدول (5)

نتائج المعالجات الإحصائية لفقرات المحور الثاني

م	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب
1	تحاول الشركة المحافظة على معدلات الإنتاج في ظل جائحة كورونا.	3.39	1.05	67.87	2.92	0.00	5
2	تقوم الشركة بتحسين إمكانياتها وقدراتها على المنافسة للتغلب على أثار جائحة كورونا.	3.08	1.07	61.64	0.60	0.55	6
3	تدرك الشركة أن هناك مخاطر كبيرة على أنشتطها الاقتصادية ولا يستهان بها في ظل جائحة كورونا.	3.51	0.92	70.16	4.29	0.00	3
4	تقوم الشركة باتخاذ بعض الاجراءات المالية والاقتصادية الاحترازية اللازمة للتخفيف من أثار جائحة كورونا.	3.49	0.91	69.84	4.24	0.00	4
5	تقوم الشركة بدراسة الاثار الاقتصادية والمالية المحتملة لجائحة كورونا على واقعها وتقاريرها المالية.	3.73	1.00	74.42	5.60	0.00	1
6	تحاول الشركة بوضع خطوات ووسائل لتطوير أنشتطها الاقتصادية وتمكينها من تحقيق أهدافها في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لجائحة كورونا.	3.64	0.90	72.79	5.58	0.00	2

"البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة"

7	تضع الشركة خطط وإجراءات للتغلب على الانخفاض الكبير في الإنتاج والايرادات إذا استمر في التعطيل في ظل جائحة كورونا.	3.00	1.10	60.61	0.59	0.55	7
	المحور الأول	**3.45**	**0.70**	**68.12**	**5.13**	**0.00**	-

م	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب
1	تساهم الشركة في الرعاية الصحية وبرامج الحد من جائحة كورونا.	3.41	0.864	68.20	3.71	0.00	4
2	تقوم الشركة بتوزيع المعونات النقدية والعينية على موظفيها في ظل جائحة كورونا.	3.28	0.710	65.57	3.06	0.00	7
3	تقوم الشركة بدعم الجمعيات الخيرية والجهات الحكومية في ظل جائحة كورونا.	3.51	0.766	70.16	5.18	0.00	2
4	تقوم الشركة بأنشطة اختيارية طوعية للتخفيف من الاثار الاجتماعية لجائحة كورونا والتواصل مع المجتمع المحلي.	3.30	0.937	65.90	2.46	0.02	6
5	تهتم الشركة بقياس أدائها الاجتماعي في ظل جائحة	3.61	0.881	72.13	5.38	0.00	1

	كورونا للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.						
6	تراعي الشركة مستويات الرواتب والأجور، وخطط الحوافز المادية والمعنوية للموظفين في ظل جائحة كورونا.	3.26	0.929	65.25	2.20	0.03	8
7	تلتزم الشركة بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لعدم تفشي جائحة كورونا.	3.49	0.809	69.84	4.75	0.00	3
8	تقدم الشركة الخدمات والإرشادات الصحية لموظفيها الخاصة بجائحة كورونا.	3.35	0.752	67.20	3.72	0.00	5
	المحور الثاني	**3.39**	**0.594**	**68.01**	**5.25**	**0.00**	-

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2020.

من الجدول (5) يستخلص الباحثان ما يلي:

1. المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الأول أكبر من قيمة المتوسط الحيادي الثابت والذي تمثل بالرقم (3) بين القبول وعدم القبول، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور بين (3.61-3.26).
2. الفقرة (5) حصلت على المرتبة الأولى والتي تنص على: "تهتم الشركة بقياس أدائها الاجتماعي في ظل جائحة كورونا للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة" بمتوسط حسابي بلغ (3.61) وبوزن نسبي (72.13%)، وقيمة (t) بلغت (5.38) عند قيمة مستوى المعنوية Sigأقل من (0.05) حيث كانت قيمة Sig هي (0.000).
3. المرتبة الأخيرة جاءت الفقرة (6) التي تنص على: "تراعي الشركة مستويات الرواتب والأجور، وخطط الحوافز المادية المعنوية للموظفين في ظل جائحة كورونا" بمتوسط حسابي بقيمة (3.26) وبوزن نسبي (65.25%)، وقيمة (t) بلغت(2.20) عند قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من (0.05) حيث كانت قيمة Sig هي (0.000).

مما سبق أعلاه يتضح بأن كافة إجابات عينة الدراسة أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على فقرات المحور الثاني، وبالتالي قبول الفرضية الثانية التي تنص على: "يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، ويظهر ذلك من خلال المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثاني حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (3.39 الدرجة الكلية من 5)، وبوزن نسبي (68.01%)، وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وبانحراف معياري (0.594) وأن قيمة اختبار (t) تساوي (5.25)، وكانت قيمة مستوى المعنوية Sig وهي أقل من (0.05)، حيث كانت قيمة Sig هي (0.000)، ويعزو الباحثان ذلك ان للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين تسعى جاهدة لتحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

ثالثاً: التحليل الإحصائي للفرضية الثالثة: والتي تنص على"يوجد دور للشركات الصناعية الفلسطينية في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، حيث كانت نتائج التحليل كما في الجدول (6):

جدول (6)

نتائج المعالجات الإحصائية لفقرات المحور الثالث

" البعد البيئي للتنمية المستدامة"

م	البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة اختبار t	القيمة الاحتمالية Sig	الترتيب
1	تلتزم الشركة بتطبيق الارشادات والانظمة الخاصة بالبيئية للحفاظ على البيئة ومواردها في ظل جائحة كورونا.	3.84	0.71	76.72	9.18	0.00	1
2	تتخلص الشركة من النفايات الصناعية المضرة بالبيئة باختيار طرق مناسبة لا تتسب	3.64	0.80	72.79	6.27	0.00	3

	ضرر للبيئة خاصة في ظل جائحة كورونا.					
3	حافظ الشركة على حماية الموارد الطبيعية والتقليل من استنفاذ مواردها في ظل جائحة كورونا.	3.56	0.93	71.47	4.95	0.00	6
4	تستخدم الشركة التقدم التقني وما نتج عنه من التخلص من المخلفات الصناعية في ظل جائحة كورونا.	3.65	0.91	72.80	5.60	0.00	4
5	تتكبد الشركة تكاليف اضافية في سبيل المحافظة على البيئة الموجودة بها في ظل جائحة كورونا.	3.74	0.81	74.75	7.07	0.00	2
6	تقدم الشركة مساعدات مادية للمؤسسات المختصة التي تحافظ على البيئة للمساعدة في التغلب على جائحة كورونا.	3.57	0.78	71.48	5.71	0.00	5
	المحور الثالث	**3.67**	**0.63**	**73.33**	**8.26**	**0.00**	-

المصدر: إعداد الباحثين من واقع الدراسة الميدانية، 2020.

من الجدول (6) يستخلص الباحثان ما يلي:

1. المتوسط الحسابي لجميع عبارات المحور الثالث أكبر من قيمة المتوسط الحيادي الثابت والذي تمثل بالرقم (3) بين القبول وعدم القبول، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية لفقرات المحور بين (3.84-3.56).
2. الفقرة (1) حصلت على المرتبة الأولى والتي تنص على: "تطبق الشركة الارشادات والانظمة الخاصة بالبيئة للحفاظ على البيئة ومواردها في ظل جائحة كورونا" بمتوسط حسابي بلغ (3.84) وبوزن نسبي (76.72%)، وقيمة (t) بلغت (9.18) عند قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من (0.05) حيث كانت قيمة Sig هي (0.000).

3. المرتبة الأخيرة جاءت للفقرة (3) والتي تنص على: "حافظ الشركة على حماية الموارد الطبيعية والتقليل من استنفاذ مواردها في ظل جائحة كورونا" بمتوسط حسابي بقيمة (3.56) وبوزن نسبي (71.47%)، وقيمة (t) بلغت(4.95) عند قيمة مستوى المعنوية Sig أقل من (0.05) حيث كانت قيمة Sig هي (0.000).

مما سبق أعلاه يتضح بأن كافة إجابات عينة الدراسة أظهرت اتجاهاً عاماً نحو الموافقة على فقرات المحور الثالث، وبالتالي قبول الفرضية الثالثة التي تنص على: "يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، ويظهر ذلك من خلال المتوسط الحسابي العام لفقرات المحور الثالث حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي العام (3.67 الدرجة الكلية من 5)، وبوزن نسبي (73.33%)، وهي أكبر من الوزن النسبي المتوسط 60% وبانحراف معياري (0.63) وأن قيمة اختبار (T) تساوي (8.26)، وكانت قيمة مستوى المعنوية Sig وهي أقل من (0.05)، حيث كانت قيمة Sigهي (0.000)، ويعزو الباحثان ذلك بأن الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين تسعى إلى تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا.

نتائج وتوصيات:

أولاً: النتائج: في ضوء تحليل بيانات الاستبانة فقد توصل الباحثان إلى النتائج التالية:

1. يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، بمتوسط حسابي (3.45)، وبوزن نسبي (68.12 %)، وبانحراف معياري (0.70) وقيمة اختبار (T) تساوي (5.13).
2. يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، بمتوسط حسابي (3.39)، وبوزن نسبي (68.01%)، وبانحراف معياري (0.594) وقيمة اختبار (t) تساوي (5.25).
3. يوجد دور للشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في تحقيق البعد البيئي للتنمية المستدامة في ظل جائحة كورونا"، بمتوسط حسابي (3.67)، وبوزن نسبي (73.33%)، وبانحراف معياري (0.63)، وقيمة اختبار (T) تساوي (8.26).
4. تحاول الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بوضع خطوات ووسائل لتطوير أنشتطها الاقتصادية وتمكينها من تحقيق أهدافها في ظل ظروف عدم التأكد المصاحبة لجائحة كورونا.
5. تقوم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين باتخاذ بعض الاجراءات المالية والاقتصادية الاحترازية اللازمة للتخفيف من أثار جائحة كورونا.
6. تهتم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بقياس أدائها الاجتماعي في ظل جائحة كورونا للإسهام في تحقيق التنمية المستدامة.
7. تساهم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين في الرعاية الصحية وبرامج الحد من جائحة كورونا، كما تقدم الخدمات والإرشادات الصحية لموظفيها الخاصة بجائحة كورونا.

8. تلتزم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة لعدم تفشي جائحة كورونا.
9. تلتزم الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بتطبيق الارشادات والانظمة الخاصة بالبيئية للحفاظ على البيئة ومواردها في ظل جائحة كورونا.
10. تتكبد الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين تكاليف اضافية في سبيل المحافظة على البيئة الموجودة بها في ظل جائحة كورونا.
11. تتخلص الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين من النفايات الصناعية المضرة بالبيئة باختيار طرق مناسبة لا تتسب ضرر للبيئة خاصة في ظل جائحة كورونا.

ثانياً: التوصيات: في ضوء نتائج التحليل الإحصائي يوصي الباحثان بما يلي:

1. ضرورة قيام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بوضع برامج وخطط لتحسين إمكانياتها لزيادة قدرتها على المنافسة في ظل جائحة كورونا.
2. على الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين أن تضع خطط وإجراءات للتغلب على الانخفاض الكبير في الإنتاج والايرادات إذا استمر في التعطيل في ظل جائحة كورونا.
3. ضرورة قيام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بتوزيع المعونات النقدية والعينية على موظفيها في ظل جائحة كورونا من خلال مراعاة مستويات الرواتب والأجور، وخطط الحوافز المادية والمعنوية.
4. ضرورة قيام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بأنشطة اختيارية طوعية للتخفيف من الاثار الاجتماعية لجائحة كورونا والتواصل مع المجتمع المحلي.
5. ضرورة قيام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بحماية الموارد الطبيعية والتقليل من استنفاذ مواردها في ظل جائحة كورونا.
6. ضرورة قيام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بمزيد من الإجراءات الاحترازية من خلال تقدم الخدمات والإرشادات الصحية لموظفيها الخاصة بجائحة كورونا.
7. ضرورة قيام الشركات الصناعية المدرجة في بورصة فلسطين بالعمل بشكل جدي للتغلب على الصعوبات والتحديات التي تواجهها في ظل جائحة كورونا من أجل تعزيز أبعاد التنمية المستدامة في فلسطين.
8. تشجيع الباحثين بالقيام في البحث والكتابة في الأبحاث التي تعالج القضايا التنموية، وتلبي احتياجات المجتمع وتحقق التنمية المستدامة له في ظل جائحة كورونا.

المراجع:

أولاً: المراجع العربية:

- بارود، نعيم، (2005)، متطلبات التنمية المستدامة والمتكاملة من المؤشرات الإحصائية، الجامعة الإسلامية، غزة، فلسطين.
- معهد الأبحاث التطبيقية- (أريج)، (2006)، استدامة بيئية نحو حياه أفضل، مشروع بيت لحم، القدس، فلسطين.
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وسلطة جودة البيئة، (2014)، البيئة والتنمية المستدامة في فلسطين، رام الله - فلسطين.
- مصطفى إبراهيم، (2020)، "هل تهدد جائحة «كورونا» خطة التنمية العالمية المستدامة 2030؟"، تم استرجاعه بتاريخ 28 مايو 2020 على الموقع الإلكتروني:https://www.alroeya.com
- صلاح ، إيمان، وإبراهيم، رزق، (2020)، " دور المرونة الاستراتيجية في ظل جائحة كورونا في تحقيق التنمية المستدامة لمؤسسات رياض الأطفال"،مجلة ديسيجن الدولية، المجلد 10، العدد3، ص7.
- حداد، ريمون، (2006)، "نظرية التنمية المستدامة"، برنامج دعم الأبحاث في الجامعة اللبنانية، بيروت، لبنان.
- محمد عبد القادر، (1999)، "مفهوم التنمية الاقتصادية"، جريدة الأهرام، القاهرة.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Christophe Aguiton» ،Le Monde nous appartient ،« Plon, paris, 2001, p. 106 - 109 .
- Charles Albert Michalet" ،Qu'est-ce que la Mondialisation ،« Edition La Découverte, Paris, 2002, p. 54-58 .
- Hanna Fuhrmann and Sascha Kuhn, (2020), " Behavioural changes in times of crisis, Parallels between the corona pandemic and climate change ", German Development Institute / Deutsches Institut für Entwicklungspolitik, (DIE), The Current Column of 1 April 2020,p3.
- Richard Baldwin and Beatrice Weder di Mauro, (2020), "Economics in the Time of COVID-19", Centre for Economic Policy Research,Copyright © CEPR Press, P18.
- Maurie J. Cohen, (2020), Does the COVID-19 outbreak mark the onset of a sustainable consumption transition?, Sustainability: Science, Practice and Policy, 16:1, 1-3, DOI:10.1080/15487733.2020.1740472
- Osman Gulseven, Fatima Al Harmoodi. Majid Al Falasi, Ibrahim ALshomali, (2020), " How theCOVID-19 Pandemic Will Affect theUN Sustainable Development Goals (SDGs), Skyline University College, p8.

- James K. Jackson, Martin A. Weiss, Andres B. Schwarzenberg, Rebecca M. Nelson, (2020), "Global Economic Effects of COVID19", https://crsreports.congress.gov, R46270, PP1-75.
- Marko Hakovirta , Navodya Denuwara, (2020), " How COVID-19 Redefines the Concept of Sustainability" doi:10.3390/su12093727 www.mdpi.com/journal/sustainability, 12, 3727; PP 1- 4

منشورات
المركز الديمقراطي العربي
للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية
برلين – ألمانيا

كل الحقوق محفوظة للناشر
المركز الديمقراطي العربي برلين – ألمانيا
© Democratic Arabic Center
Berlin10315 Gensingerstr :112
Tel :0049-code Germany
54884375-030
91499898-030
86450098-030
book@democratica.de